



الجامعة الإسلامية - غزة
شؤون البحث العلمي والدراسات العليا
كلية أصول الدين
قسم الحديث الشريف وعلومه

منهج الإمام ابن الملقن (723-804هـ) في تقد الأسانيد من خلال كتابه "البدر المنير" دراسة تطبيقية

Imam Ibn al-Molaqqin approach in examining isnaads through his
book Al-Badr Al-Muneer" "Impirical Study"

إعداد الطالبة
وفاء سليمان أبو ناجي

إشراف الأستاذ الدكتور
طالب حماد أبو شعر - حفظه الله -

قدم هذا البحث استكمالاً لمطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم الحديث الشريف وعلومه
من كلية أصول الدين - الجامعة الإسلامية - غزة

1436هـ - 2015م



لَنَا لِرَبِّنَا لِرَبِّ الْجِنَّاتِ لَمْ نُنَوِّلْ أَطْهَافُنَا لِلَّهِ وَلَرَبِّ الْعِزْوَالِ لَرَسُولُنَا قَدْلَوْلَانِي
لِلَّهِ مَنْرَأِي مَنْلَكَي فَلَوْلَانِي مَاهَسِرِي سَرِعَي بَلِي سَبِيْلَي فَرِدَوْلَانِي لِلَّهِ وَلَرَسُولُنَا لَوْلَانِي
لِلَّهِ مَنْرَأِي مَنْلَكَي فَلَوْلَانِي مَاهَسِرِي سَرِعَي بَلِي سَبِيْلَي فَرِدَوْلَانِي لِلَّهِ وَلَرَسُولُنَا لَوْلَانِي

[النساء: 59]



إلى الأرواح التي في حوصل طير خُضْر..... لها قناديل معلقة بعرش الرحمن..... تسرب من
الجنة حيث شاعت

إلى روح زوجي الشهيد - بإذن ربِّه خليل أبو ناجي رفع الله درجته.
وإلى روح من تاقت عيناي لأرى فرحة النجاح في عينيها..... ولكنها عجلت إلى
ربِّها... فرضي الله عنها.

إلى من انتظر هذه اللحظة طويلاً..... أبي الحبيب رزقني الله برَّه.
إلى من لأجلهم سرت في الـدرب ... إلى من احتملوا تقصيري إلى مهجة فؤادي
أبنائي، ابتسام وأحمد ومحمود ومحمد وسعد وزكية .

إلى رموز الحب والعطاء إخوتي وأخواتي
إلى كل من دعا لي دعوة بظهر الغيب
إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، الحمد لله على منه وإحسانه، وأصلى وأسلم على سيد الأولين والآخرين، المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد النبي الأمي الأمين. أما بعد:

فامثالاً لقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرْ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْكِبَرِ﴾ [لقمان: 12].

واستجابة لهدي محمد القائل: "لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ" ⁽¹⁾.

واعترافاً بالفضل لأهله: فإنني أتقدم بالشكر الجليل، وعظيم الامتنان لفضيلة الأستاذ الدكتور / طالب حماد أبو شعر ، المشرف هذا البحث ، والذي أعطاني من وقته وجهده وعلمه الشيء الكثير ، وتابع خطوة بخطوة ، يقوم ويصوّب ، ويوجه ويرشد ، ويحفز ويشحذ الهمة ، فجزاه الله عنّي خيراً الجزاء ، وحقق له الرجاء .

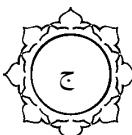
وأنقدم بالشكر إلى الأساتذتين الكريمين عضوي لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور / عبد الله مصطفى مرتجى
والدكتور / زكريا صبحي زين الدين

على جهودهم في قراءة الرسالة ، وتصويبها وإثرائها بمقترناتهم القيمة .

ولا أغفل عن تقديم شكري للأستاذ الدكتور / نافذ حسين حماد ، الذي وفر علىّ الجهد والوقت قبل أن أشرع في تبييض البحث الذي كنت قد اخترته أولاً ، والذي كان بعنوان "منهج الحافظ موسى بن هارون الحمال في نقد الرجال وتعليق الأحاديث" ، وأشار علىّ بفكرة هذا البحث . والشكر موصول للأستاذ المشرف شجع على خروج هذه الفكرة إلى النور ، فجزاهما الله عنّي خيراً . و الشكر موصول إلى أستاذتي في كلية أصول الدين ، وفي قسم الحديث الشريف وعلومه خاصة .

(1) أخرجه أبو داود ، في الأدب ، باب في شكر المعروف (4811 ح 255/4) ، والترمذى في البر والصلة ، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك (339 ح 1954) ، وأحمد في مسنده (322/13 ح 7939) . قال الترمذى: هذا حديث صحيح.

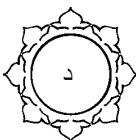


وإلى هذا الصرح الشامخ ، منارة العلم و العلماء ، الجامعة الإسلامية، - حفظها الله من كيد المعذين . -

ولا يفوتي أنأشكر الإخوة العاملين في المكتبة المركزية، وأخص بالذكر الإخوة في قاعة التخريج والدوريات والحاسوب.

كما أحمل الشكر إلى الأهل والأحبة، وإلى كل من ساندي بدعواته المخلصة، أو تمنياته الصادقة، أو بسؤاله عن جهدي في البحث، أو بعرض نصح وتوجيه.

والله أسأل أن يجزل لهم المثوبة والعطاء إنه على كل شيء قادر وبالإجابة جدير.



مُقدَّمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ أَنفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا،
مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضْلَلٌ لَهُ وَمِنْ يَضْلُلُ فَلَا هَادِيٌ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ،
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَمَّا بَعْدُ...

فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الإِسْنَادَ خَصِيَّةً مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَحَفَظَ لَهَا دِينَهَا فَضْلًا مِنْهُ
وَرَحْمَةً فَقَالَ رَبِّكَ: «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ» [الْحَجَرُ: 9]. وَلَمَّا كَانَ الذِّكْرُ يُشَمَّلُ الْكِتَابَ
وَالسُّنْنَةَ، فَإِنَّ اللَّهَ رَبِّكَ تَوْلَى حَفْظِ كِتَابِهِ بِنَفْسِهِ وَلَمْ يَكُلْ ذَلِكَ إِلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ، وَأَمَّا السُّنْنَةُ الْمَطَهَّرَةُ
فَسُخِرَ لِحْفَاظِهَا جَهَابِذَةُ الْعَالَمِينَ فَتَشَوَّهُوا الْأَسَانِيدُ، وَمَا زَوَّا الصَّحِيحَ مِنَ السَّقِيمِ، لَأَنَّ الإِسْنَادَ سِلَاحٌ
لِلْمُؤْمِنِ، كَمَا يَقُولُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ سَفِيَّانَ الثُّوْرِيِّ: «الْإِسْنَادُ سِلَاحٌ لِلْمُؤْمِنِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ
مَعَهُ سِلَاحٌ فَبِأَيِّ شَيْءٍ يُقَاتَلُ»⁽¹⁾. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمَبَارِكَ: «الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ
مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ»⁽²⁾.

فَغَايَةُ دراسةِ الإِسْنَادِ وَالْإِهْتِمَامُ بِهِ هِيَ مَعْرِفَةُ صَحَّةِ الْحَدِيثِ أَوْ ضَعْفِهِ، لَأَنَّ مَدارَ قِبَولِ
الْحَدِيثِ غَالِبًا عَلَى إِسْنَادِهِ، وَقَدْ بَذَلَ الْعُلَمَاءُ جَهْدَهُمْ فِي الْعُنَايَا بِالْأَسَانِيدِ وَالْبَحْثُ عَنْ أَحْوَالِهَا قِبَولًا
وَرَدًا، وَتَعُدُّ دراسةُ مَنَاهِجِ الْأَئمَّةِ وَالْحَفَاظُ الْمُبَرَّزِينَ فِي السُّنْنَةِ النَّبُوَّيَّةِ أَمْرًا فِي غَایَةِ النُّفُعِ وَالْأَهمِيَّةِ
وَتَزَدَّدُ أَهمِيَّةُ ذَلِكَ عِنْدَمَا يَكُونُ الْمُؤْلِفُ قَدْ سَطَّرَ كِتَابًا يَتَنَاهُ تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ؛ وَمِنْ هُوَلَاءِ
الْأَئمَّةِ الَّذِينَ خَدَمُوا السُّنْنَةَ فِي هَذَا الْجَانِبِ الْإِلَمَامِ سَرَاجُ الدِّينِ أَبُو حَفْصِ عُمَرُ بْنُ عَلِيِّ الْأَنْصَارِيِّ
الشَّافِعِيُّ الْمُعْرُوفُ بِابْنِ الْمُلَقَّنِ، فِي كِتَابِهِ الْفَذِ الَّذِي خَلَفَهُ لِلْأَمْمَةِ وَلِلْمَكْتَبَةِ الْحَدِيثِيَّةِ "الْبَدرُ الْمُنِيرُ" فِي
تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ وَالآثارِ الْوَاقِعَةِ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ.

لَذَا كَانَ هَذَا الْبَحْثُ الْمُوسُومُ بِـ«مَنهَجُ الْإِلَمَامِ ابْنِ الْمُلَقَّنِ فِي نَقْدِ الْأَسَانِيدِ مِنْ خَلْلِ
كِتَابِ الْبَدرِ الْمُنِيرِ دراسةً تَطْبِيقِيَّةً».

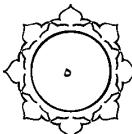
أَهْمَى الْمَوْضُوعِ وَبِواعِثِ اخْتِيَارِهِ:

تَكَمَّلُ أَهْمَى الْمَوْضُوعِ وَبِواعِثِ اخْتِيَارِهِ فِي عَدَةِ نَقَاطٍ مِنْهَا:

1. إِنَّ كِتَابَ "الْبَدرِ الْمُنِيرِ" مِنْ أَنْفُسِ الْكِتَابِ وَأَهْمَمُهَا بَيْنِ كِتَابَيِ التَّخْرِيجِ.

(1) المدخل إلى كتاب الإكليل، للحاكم (ص: 29).

(2) مقدمة صحيح مسلم (12/1).



2. مكانة الإمام ابن المُلَقْنَ بين العلماء، فهو من القلائل الذين جمعوا بين علم الحديث والفقه.

3. إن الإمام ابن المُلَقْنَ أكثر في كتاب البدر المنير من الحكم على الأسانيد، فكان من الضروري استبطاط منهجه والاستفادة منه.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدة أمور منها:

1. الوقوف على منهج ابن المُلَقْنَ في نقده للأسانيد، وطريقته في الحكم على الإسناد قبولاً ورداً.

2. معرفة المصطلحات التي استخدمها ابن المُلَقْنَ في التصحيح والتحسين والتضعيف.

3. التعرف على مرتبة ابن المُلَقْنَ بين العلماء من حيث التشدد والتساهل.

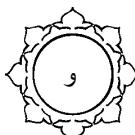
الدراسات السابقة:

بعد الاستفسار وسؤال الأساتذة الأفاضل، وبعد البحث في شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت)، وفي قاعدة بيانات مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية بالرياض - السعودية، لم تقف الباحثة على دراسة مستقلة حول "منهج ابن المُلَقْنَ في نقد الأسانيد من خلال كتابه البدر المنير دراسة تطبيقية" لكن وجدت بعض الدراسات التي تناولت منهجه بصفة عامة في كتاب البدر المنير، منها:

1. منهج ابن المُلَقْنَ في كتاب البدر المنير، وهي رسالة دكتوراه للباحث حسام مشكور عواد الزبيعي، بإشراف بدیع السید اللحام، جامعة العلوم الإسلامية العالمية - الأردن - 1432 هـ 2011 م.

تناول الباحث في الفصل الثالث: منهج ابن المُلَقْنَ في نقد المرويات والحكم عليها. بصفة عامة، وفي صفحات يسيرة. ولم يتناول منهج ابن الملقن في أحکامه المختلفة قبولاً ورداً.

2. منهج ابن المُلَقْنَ في تخريج الأحاديث والآثار الواقعه في الشرح الكبير في كتابه البدر المنير - دراسة منهجية نقدية - وهي أيضاً رسالة دكتوراه للباحث راشد سعد العجمي، بإشراف عبد المهدى بن عبد القادر، ورضا زكريا، جامعة الأزهر، 1433 هـ - 2012 م.



منهج البحث وطبيعة عمل الباحثة فيه:

اعتمدت الباحثة المنهج الاستقرائي؛ في جمع المادة العلمية الخاصة بالموضوع، وذلك من خلال النظر في كتاب البدر المنير، ومن ثم استعانت بالمنهج الوصفي والتحليلي للتعرف على منهج ابن المُلْقَن في نقد الأسانيد.

ونظراً لكثرة الأحاديث الواردة في كتاب البدر المنير، فإنه تم اختيار نماذج منها؛ خاصة تلك الأحاديث التي حكم عليها ابن المُلْقَن بأحكام مختلفة، لتكون محل الدراسة والبحث.

فكان منهج الباحثة على النحو التالي:

أولاً:

عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرآن الكريم، وذلك بذكر اسم السورة، ورقم الآية في متن الرسالة.

ثانياً الترجمة:

1. ترجمت للصحابة غير المشهورين ﷺ، وذلك من باب التعريف بهم فقط، فالصحابة كلهم عدول بتعديل الله ﷺ لهم.

2. ترجمت للأعلام غير المشهورين باختصار. مع ملاحظة أنني لم ألتزم بذلك أحياناً، لأن ذلك كالمتعذر إذ لا تكاد تخلو صفحة من علم من الأعلام.

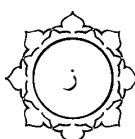
3. أما رواة الأسانيد محل الدراسة؛ فتوسعت في الترجمة لهم بذكر الاسم و الطبقية و سنة الوفاة إن وجدت، ومن روى له من أصحاب الكتب الستة.

4. إذا كان الراوي متفقاً على تضعيقه أو توثيقه أجملت القول فيه، وذكرت قول ابن حجر فيه إن وجد.

5. وإذا كان الراوي مختلفاً عليه؛ توسيع بذكر أقوال المعدلين والمجرحين فيه، وختمت بقول ابن حجر فيه، فإن ترجح لدي قوله غير قول ابن حجر ذكرته.

ثالثاً التخريج:

1. اعتمدت الرواية التي نص عليها ابن المُلْقَن بالإسناد أو باللفظ - أو الأقرب - كأساس للتخريج والدراسة. فإن اقتصر ابن الملقن على الرواية التي ذكرها الرافعي ؛ ولم يذكر متن الحديث، ذكرت رواية الرافعي.



2. إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اقتصرت في تخرجه على الكتب الستة، إلا إذا تعددت مواضعه فيها فأكتفي بذلك.

3. وإن كان الحديث خارج الصحيحين أو أحدهما، خرجته من باقي كتب السنة، حسب ما تقتضيه الحاجة.

رابعاً: الحكم على الأسانيد:

1. الأحاديث الواردة في الصحيحين أو أحدهما اكتفت بذكر إخراج الشيوخين أو أحدهما لها .
2. إن كان الحديث خارج الصحيحين؛ حكمت على الإسناد حسب قواعد علوم الحديث، مع الاستئناس بذكر أقوال العلماء فيه إن وجدت.

خامساً : التوثيق:

اكتفيت بذكر اسم الكتاب، واسم المؤلف، والجزء والصفحة في الحاشية، على أن أذكر باقي المعلومات في ثبت المراجع، وذلك لعدم إثقال الحواشي.

أما فيما يتعلق بترتيب المصادر والمراجع؛ فالكتب الستة رتبتها حسب الأهمية، أما غيرها فرتبتها حسب سني الوفاة قدر الإمكان.

سادساً: غريب اللغة والأماكن والبلدان:

بيَّنت غريب الألفاظ من كتب الغريب، والمعاجم اللغوية، وكتب الشروح، حسب الحاجة. وعرَّفت بالأماكن والبلدان من كتب معاجم البلدان.

سابعاً: الضبط:

ضبطت الكلمات والأسماء المُشْكَلة وكذا الأنساب التي يتوهم في ضبطها.

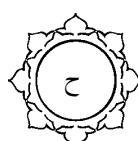
ثامناً:

عرفت ببعض المصطلحات الحديثية حسب ما تقتضيه الحاجة.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة وفهارس، على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع، وبواطن اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة البحث.



تمهيد: ابن الملقن وكتابه "البدر المنير"

و فيه مباحثان:

المبحث الأول: ترجمة ابن الملقن

و فيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكتبه ولقبه.

المطلب الثاني: مولده ونشأته.

المطلب الثالث: رحلاته العلمية، وشيخوه وتلاميذه.

المطلب الرابع: مذهبه الفقهي، وعقيدته .

المطلب الخامس: آثاره العلمية، وأقوال العلماء فيه.

المطلب السادس: محنته ووفاته.

المبحث الثاني: كتاب البدر المنير.

و فيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف بالكتاب، أصله وموضوعه.

المطلب الثاني: أهمية كتاب البدر المنير.

المطلب الثالث: منهج ابن الملقن العام في البدر المنير.

الفصل الأول: الدراسة التطبيقية

نماذج من الأحاديث التي حكم عليها الإمام ابن الملقن في كتابه "البدر المنير"

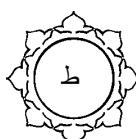
و فيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الحديث الصحيح: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام ابن الملقن بالصحة.

المطلب الأول: أحاديث الصحيحين.

المطلب الثاني: أحاديث السنن الأربع.

المطلب الثالث: أحاديث خارج الكتب الستة.



المبحث الثاني: الحديث الحسن والجيد: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام ابن الملقن بالحسن والجودة.

المطلب الأول: الأحاديث التي حسن ابن الملقن أسانيدها.

المطلب الثاني: الأحاديث التي جوَّد ابن الملقن أسانيدها.

المبحث الثالث: الحديث الضعيف: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام ابن الملقن بالضعف.

الفصل الثاني: منهج الإمام ابن المُلَقْن في نقد الأسانيد

وفيه مقدمة وثلاثة مباحث:

المقدمة وفيها: تعريف النقد، وأهميته، وبيان مهمة الناقد.

المبحث الأول: منهج ابن المُلَقْن في تصحيح الأسانيد.

وفيه: تمهيد وثلاثة مطالب

التمهيد وفيه: تعريف الحديث الصحيح عند ابن المُلَقْن وغيره.

المطلب الأول: منهج ابن المُلَقْن في الحكم على الأسانيد بالصحة.

المطلب الثاني: مراتب الرواة الذين صلح ابن المُلَقْن أحاديثهم.

المطلب الثالث: ألفاظ ابن المُلَقْن في التصحيح.

المبحث الثاني: منهج ابن المُلَقْن في تحسين وتجويد الأسانيد

وفيه: تمهيد وخمسة مطالب

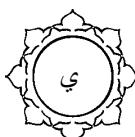
التمهيد وفيه: تعريف الحديث الحسن عند ابن المُلَقْن وغيره من العلماء، الاحتجاج بالحديث الحسن، ومراتب الحسن، آراء العلماء في الحديث الجيد.

المطلب الأول: منهج ابن المُلَقْن في الحكم على الأسانيد بالحسن.

المطلب الثاني: مراتب الرواة الذين حسن ابن المُلَقْن أحاديثهم.

المطلب الثالث: منهج ابن المُلَقْن في الحكم على الأسانيد بالجودة.

المطلب الرابع: مراتب الرواة الذين جوَّد ابن المُلَقْن أحاديثهم.



المطلب الخامس: ألفاظ ابن المُلَقْنَ في التحسين والتجويد.

المبحث الثالث: منهج ابن المُلَقْنَ في تضعيف الأسانيد.

وفيه: تمهيد ومطلبان

التمهيد وفيه: تعريف الحديث الضعيف عند ابن المُلَقْنَ وغيره من العلماء، شروط العمل بالحديث الضعيف، وارقاء الحديث الضعيف إلى الحسن لغيره.

المطلب الأول: منهج ابن المُلَقْنَ في الحكم على الأسانيد بالضعف.

المطلب الثاني: ألفاظ ابن المُلَقْنَ في التضييق.

الفهرس:

وتتضمن ما يلي:

فهرس الآيات، فهرس الأحاديث والآثار، فهرس الأعلام، المصادر والمراجع، فهرس الموضوعات.

وبعد ...

فإنني استشرت واستخربت الله تعالى؛ ورغبت إليه في عَضْدِي بال توفيق والإرشاد، وسألته إلهامي القصد وتأييدي بالسداد.

والحمد لله رب العالمين





تمهيد

ابن المُلْقَنْ وكتابه "البدر المنير"

وفي مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة ابن المُلْقَنْ

المبحث الثاني: كتاب البدر المنير.



المبحث الأول

ترجمة ابن الملقن

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.

المطلب الثاني: مولده ونشأته.

المطلب الثالث: رحلاته العلمية، وشيخوه وتلاميذه.

المطلب الرابع: مذهبه الفقهي، وعقيدته.

المطلب الخامس: آثاره العلمية، وأقوال العلماء فيه.

المطلب السادس: محنته ووفاته.

المبحث الأول

ترجمة ابن الملقن (723-804هـ)⁽¹⁾

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

أولاً: اسمه ونسبه

هو عمر بن عليّ بن أحمد بن محمد بن عبد الله، الأنصاري⁽²⁾، الوادياشي⁽³⁾، التكروري⁽⁴⁾، الأندلسي الأصل المصري المولد والدار والوفاة.

ثانياً: كنيته ولقبه

أبو حفص⁽⁵⁾ سراج الدين المعروف بابن الملقن⁽⁶⁾، ويقال له ابن النحوي⁽⁷⁾.

(1) انظر مصادر الترجمة:

طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (43/4)، إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر (41/5)، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لابن فهد (ص: 129)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي (100/6)، طبقات الشافعية، لابن هداية الله (ص: 235)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (73/9)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني (508/1)، معجم مؤلفات العلامة ابن الملقن المحفوظة بمكتبات المملكة العربية السعودية للشيخ ناصر السلمان (ص 5-8).

(2) نسبة إلى أنصار المدينة، من الأوس والخرج الذين انقلوا إلى الأندلس، عند فتح غرناطة. انظر: اللحمة البدرية في الدولة النصرية، لسان الدين بن الخطيب (ص: 17).

(3) أشْ: بالفتح، والشين مخففة، وربما مدت همزته؛ ووادي آش مدينة في جنوب إسبانيا، وأندلسيا بمحافظة غرناطة؛ تقع شرق مدينة غرناطة على بعد 50 كم باتجاه مدينة مرسية. انظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي (198/1)، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

(4) التكروري: بالفتح وراغبين مهمتين إلى تكرور، بلاد تنسب إلى قبيل من السودان في أقصى جنوب المغرب، وأهلها أشبه الناس بالزنوج. انظر: معجم البلدان، (38/2)، لب الباب في تحرير الأنساب، للسيوطى (ص: 54).

(5) اتفقت المصادر على هذه الكنية، غير ابن فهد في لحظ الألحاظ فكانه أبا عليّ؛ وهو اسم لابنه الوحيد، ولكن الأول أشهر. انظر: لحظ الألحاظ (ص: 129)، ومقدمة البدر المنير (ص: 36).

(6) ولقب بابن الملقن نسبة إلى زوج أمه، الذي كان يلقن القرآن بجامع ابن طولون. انظر: لحظ الألحاظ (ص: 129).

(7) عرف بابن النحوي لأن أباه كان عالماً به، أخذ عنه جمال الدين الأسنائي (772هـ) وغيره، فلهذا كان يكتب بخطه عمر بن أبي الحسن النحوي، وشتهر بذلك في بلاد اليمن. حيث كان يغضب من تلقبيه بابن الملقن. انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (312/2)، الضوء اللامع للسخاوي (100/6).

المطلب الثاني: مولده ونشأته:**أولاً: مولده**

اختلف العلماء في تحديد يوم ولادته على قولين:

القول الأول: أنه ولد في القاهرة، يوم الخميس في الثاني والعشرين من ربيع الأول سنة ثلاثة وعشرين وسبعين، وهو ما كتبه ابن الملقن بخطه؛ وقرأه السخاوي وصححه⁽¹⁾.

القول الثاني: أنه ولد في يوم السبت، الرابع والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ثلاثة وعشرين وسبعين، وهو رأي ابن حجر⁽²⁾، وابن فهد⁽³⁾، وابن تغري بردي⁽⁴⁾، وابن العماد الحنbuli⁽⁵⁾.

والصواب: القول الأول؛ الذي صححه السخاوي؛ وابن الملقن أعلم بنفسه من غيره.

ثانياً: نشأته

كان والد ابن الملقن قد خرج من بلدة الأندلس إلى بلد التكروز فعلم به أهل القرآن العظيم، فأئمروا عليه بدنيا طائلة، وارتحل إلى القاهرة فاستوطنه وأتأهل بها فولد له بها، ومات عنه وهو ابن سنة، فأوصى به إلى الشيخ عيسى المغربي، وكان خيراً صالحاً يُلقن⁽⁶⁾ القرآن العظيم بجامع ابن طولون⁽⁷⁾، فتزوج بأمه وتربى ونشأ في حجره بحيث إنه نسب إليه حتى صار يعرف بابن الملقن وصار علمًا عليه إلى أن مات فحصل له من جهته خير كثير، أقرأه القرآن ثم "عدة الأحكام"

(1) الضوء الالمعنوي للسخاوي (100/6).

(2) إحياء العمر بأبنائه العمر (216/2).

(3) لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (ص: 129).

(4) المنهل الصافي (307/8).

(5) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (72/9).

(6) قال ابن منظور: قد لقّنني فلان كلاماً تلقيناً أي فهمّني منه ما لم أفهم. لسان العرب (13/390).

(7) هذا الجامع موضعه يعرف بجبل يشُّكر، بين حي السيدة زينب والقلعة. وابتداً في بناء هذا الجامع الأمير أبو العباس أحمد بن طولون، في سنة ثلاثة وستين ومائتين، وفرغ منه في شهر رمضان سنة خمس وستين ومائتين. وقد أعيد ترميمه وافتتاحه حديثاً عام 2005م، كواحد من 38 مسجد تم ترميمهم ضمن مشروع القاهرة التاريخية، وقد أعلنت وزارة الثقافة أن إعادة ترميم الجامع تكلفتها تجاوزت 12 مليون جنيه. انظر: المواقع والاعتبار بذكر الخطط والآثار، للمقرizi، (38/4)، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

وشنجه في مذهب مالك، ثم أشار عليه بعض أصحاب والده أن يقرئه "المنهاج" فحفظه، وأنشأ له وصبه رِبْعاً⁽¹⁾، فكان يكتفي بأجرته ويوفر له بقية ماله².

المطلب الثالث: رحلاته العلمية، وشيخوه وتلاميذه⁽³⁾

أولاً: رحلاته العلمية

لقد كان من دَأْبِ أئمَّةِ النَّقَادِ وَالجَاهِدَةِ الْحَفَاظُ ؛ الرَّحْلَةُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَكَانُوا لَا يَرْتَحِلُونَ حَتَّى يَسْتَوْفِوا السَّمَاعَ مِنْ شَيْخِ بَلْدِهِمْ.

واتبع الإمام ابن المُلقن درب السلف، فارتَّحلَ إِلَى أَماكنَ عَدَةٍ طَلَبًاً لِلْعِلْمِ، حَيْثُ رَحَلَ إِلَى: بَيْتِ الْمَقْدِسِ - حَرَرَهَا اللَّهُ مِنْ دَنْسِ الْغَاصِبِينَ - : وَهِيَ مِنْ أَوْلَى رَحْلَاتِهِ، حَيْثُ قَرَا عَلَى العَلَائِيِّ كِتَابَهُ "جَامِعِ التَّحْصِيلِ فِي أَحْكَامِ الْمَرَاسِيلِ". وَذَكَرَ الْعَلَائِيُّ⁽⁴⁾: أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ كَانَتِ فِي مَجَالِسِ مُتَعَدِّدَةٍ؛ آخِرُهَا عَامُ سَبْعِمِائَةِ وَخَمْسِينَ.

مَكَّةُ الْمَكْرُمَةِ: حَيْثُ ذَكَرَ السَّخَاوِيُّ أَنَّهُ قَرَا إِجَارَةً كِتَبَهَا إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْمُلقَنَ بِخَطِّهِ وَهُوَ بِمَكَّةِ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةً إِحْدَى وَسَيِّنَ وَسَبْعِمِائَةِ تَجَاهِ الْكَعْبَةِ.

وَقَدْ ذَكَرَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْمُلقَنَ فِي هَذِهِ الْإِجَازَةِ بَعْضًاً مِنْ مَرْوِيَاتِهِ وَشَيْوخِهِ وَمَوْلَافَاتِهِ، وَقَالَ: "وَوَقَعَ لِي عَدَةُ أَحَادِيثٍ تِسْاعِيَاتٍ، ذَكَرَتْ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا فِي آخِرِ كِتَابِي الْمَقْنَعِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ"⁽⁵⁾.

دَمْشِقُ وَحَمَّةُ: وَكَانَتْ سَنَةُ سَبْعِمِائَةِ وَسَبْعينَ، وَكَانَ فِي صَحْبَتِهِ ابْنَهُ عَلَيَّ، وَتَلَمِيذِهِ الْبَرَهَانُ الْحَلَبِيُّ، فَأَخَذَ عَنْ أَبْنَاءِ أُمِيلَةَ⁽⁶⁾ وَغَيْرِهِ مِنْ مَتَّخِرِي أَصْحَابِ الْفَخْرِ بْنِ الْبُخَارِيِّ⁽⁷⁾، وَاجْتَمَعَ بِالْتَّاجِ

(1) الرَّبِيعُ: الْمَنْزِلُ وَدَارُ الْإِقَامَةِ. وَرَبُّ الْقَوْمِ مَحْلُومُهُمْ. النَّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ، لِابْنِ الْأَثِيرِ (2/189).

(2) انظر: لحظ الألحاظ (ص: 129)، الضوء اللامع للسخاوي (6/100).

(3) انظر: الضوء اللامع (6/101)، مقدمة تحفة المحتاج (ص: 14).

(4) مقدمة جامع التحصيل (ص: 6 - 7).

(5) الضوء اللامع (6/101).

(6) عمر بن حسن بن مزيد بن أميلة المراغي ثم الحلبي ثم الدمشقي ثم المزي المشهور بابن أميلة (778هـ).

انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (4/187)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، (144/11).

(7) علي بن أحمد بن عبد الواحد أبو الحسن المقدسي المعروف بابن البخاري مسند زمانه، (690هـ). انظر: معجم الشيوخ الكبير، للذهبي (2/13).

السُّبْكِي ونوه بِهِ بل كتب لَهُ تقريرًا على تَحْرِيج الرَّافِعِي لَهُ في مدحه، وألزم العِمَادَ بْنَ كَثِيرَ فَكَتَبَ لَهُ أَيْضًا⁽¹⁾.

ثانياً: شيوخه

تتلذذ ابن المُلقَن على كبار العلماء في فنون مختلفة، كالعربية والفقه والحديث والقراءات، وقد كان لذلك أثر كبير في صقل شخصيته العلمية ونبوغه وتميزه على أقرانه. وفيما يلي ذكر لبعض مشايخه مرتبين حسب سنّي وفياتهم⁽²⁾:

1. محمد بن محمد أبو الفتح اليعمرى الشهير بابن سيد الناس 734هـ⁽³⁾.
2. يوسف بن الزكى عبد الرحمن الحلبى الأصل المزى أبو الحجاج جمال الدين 742هـ⁽⁴⁾.
3. محمد بن يوسف الغرناطى، أبو حيان الأندلسى، شيخ العربية فى وقته، 745هـ⁽⁵⁾.
4. أبو بكر بن قاسم زين الدين الكناوى الرحبي 749هـ⁽⁶⁾.
5. محمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسى صدر الدين أبو الفتح الميدومى 754هـ⁽⁷⁾.
6. علي بن عبد الكافى بن علي بن تمام الانصارى الحزرجى تقى الدين السبكى 756هـ⁽⁸⁾.
7. خليل بن كيكلاى بن عبد الله العلائى الفقىء الشافعى 761هـ⁽⁹⁾.
8. مغلطاي علاء الدين بن قلبي الحنفى 762هـ⁽¹⁰⁾.

(1) انظر: لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (ص: 130).

(2) للتوسيع في معرفة شيوخه وتلاميذه راجع: مقدمة تحفة المحتاج. حيث جمع المحقق قرابة مائة وخمسين شيخاً وتلميذاً.

(3) انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر (280/5)، الضوء الالمعراج (100/6)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، (249/2).

(4) الدرر الكامنة (229/6)، الضوء الالمعراج (100/6)، البدر الطالع (353/2).

(5) الدرر الكامنة (58/6)، الضوء الالمعراج (100/6)، البدر الطالع (288/2).

(6) المعجم المختص بالصحابتين، للذهبى (ص: 307)، الدرر الكامنة (543/1).

(7) معجم الشيوخ، للسبكي (ص: 438)، الدرر الكامنة (419/5)، الضوء الالمعراج (101/6).

(8) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (139/10)، الضوء الالمعراج (100/6).

(9) المعجم المختص بالصحابتين (ص: 92)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (35/10)، طبقات الحفاظ، للسيوطى (ص: 533).

(10) طبقات الشافعية، لابن قاضى شهبة (44/4)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر (114/6).

9. عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن جماعة، بذر الدين الشافعي ثم المصري 767هـ⁽¹⁾.

10. أحمد بن محمد بن قطب الدين القسطلاني شهاب الدين 776هـ⁽²⁾.

ثالثاً: تلاميذه

اجتمع الكثير من الطلبة الآخرين عن ابن الملقن، بحيث لا يتسع المقام لذكرهم، لذا أكتفي بذكر بعضهم مرتبين حسب سني وفياتهم.

1. علي بن عمر بن علي نور الدين أبو الحسن بن السراج أبي حفص بن الملقن و يعرف كأبيه بابن الملقن 807هـ⁽³⁾.

2. أحمد بن عبد الرحيم العراقي الولي أبو زرعة 826هـ⁽⁴⁾.

3. إبراهيم بن محمد بن خليل الطراولسي الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي 841هـ⁽⁵⁾.

4. أحمد بن علي المقرizi 845هـ⁽⁶⁾.

5. عبد السلام بن داؤد بن عثمان بن القاضي العز السلطاني الأصل المقدسي، ويعرف بالعز الفدسي 850هـ⁽⁷⁾.

6. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الأصل، المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة، 852هـ⁽⁸⁾.

7. محمد بن أحمد بن عثمان بن خلف بن عثمان المحب البهوي 855هـ⁽⁹⁾.

8. محمد بن عبد الله بن علي القرافي الشافعي، ويعرف بالحفار وهي حرفه أبيه 876هـ⁽¹⁰⁾.

(1) المعجم المختص بالمحاذين (ص: 147)، الدرر الكامنة (176/3).

(2) الدرر الكامنة (355/1)، ذيل لب اللباب في تحرير الأنساب، للأ زهري (ص: 200).

(3) إنباء الغمر ببناء العمر (308/2)، الضوء الالمع (267/5).

(4) لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لابن فهد (ص: 184) المنهل الصافي والمستوفى بعد الوفاة، لابن تغري بردي (332/1).

(5) لحظ الألحاظ (ص: 201)، المنهل الصافي (147/1)، الضوء الالمع (138/1).

(6) إنباء الغمر، لابن حجر (187/4)، الضوء الالمع (21/2)، البدر الطالع (79/1).

(7) الضوء الالمع (203/4).

(8) المنهل الصافي (17/2).

(9) الضوء الالمع (2/7).

(10) الضوء الالمع (98/8).

المطلب الرابع: مذهب الفقيهي، وعقیدته

أولاً: مذهب الفقيهي

كان الإمام ابن المُلْقَنْ شافعياً المذهب؛ بل من أئمة الشافعية، كذا قال أكثر من ترجم له، وذكره ابن قاضي شُهبة في الطبقة الثامنة والعشرين من طبقات الشافعية⁽¹⁾، وهو كتاب خاص بهم دون غيرهم.

كما يدل على ذلك كثرة تصانيفه في الفقه الشافعي، مثل "الذكرة في الفقه الشافعي"، و"تحفة المحتاج إلى أدلة منهاج"، وهو شرح لكتاب "منهاج الطالبين" لأبي زكريا التوسي الذي أعتبر عمدة الفقه الشافعي، وكذا كتاب "البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير"؛ كما سيأتي في بيان أصل الكتاب.

ثانياً: عقیدته⁽²⁾

أما عقیدته: فقد عاصر الإمام ابن الملقن دولة المماليك الذين كانوا على مذهب الأشاعرة⁽³⁾، ونشروه في الأمصار، بحيث أنه كما يقول المقرizi⁽⁴⁾: "ئس غيره من المذاهب، وجهل حتى لم يبق اليوم مذهب يخالفه، إلا أن يكون مذهب الحنابلة أتباع الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه، فإنهم كانوا على ما كان عليه السلف، لا يرون تأويل ما ورد من الصفات".

فلا غرابة في أن يكون ابن المُلْقَنْ جندياً أشعرياً؛ وهي عقيدة أكثر أهل زمانه من الحكام وغيرهم.

وتظهر عقیدته أيضاً من خلال كلامه في الصفات في شرحه لكتاب التوحيد من "صحيح البخاري"⁽⁵⁾.

حيث كان ينقل عقيدة الأشاعرة دون تمحيص إذ هي عقيدة حكام البلاد وملوكها وغالب علمائها في ذلك الوقت، وقليلًا ما ينقل عقيدة السلف بنوع من الإقرار⁽⁶⁾.

(1). (4/5).

(2) راجع: مقدمة تحفة المحتاج (48/1)، مقدمة البدر المنير (15/1)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (1/208).

(3) الأشاعرة: فرقة كلامية إسلامية، تتسب لأبي الحسن الأشعري الذي خرج على المعتزلة. وقد اتخذت الأشاعرة البراهين والدلائل العقلية والكلامية وسيلة في محاججة خصومها من المعتزلة وال فلاسفة وغيرهم، لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية. ويُثْنِيُونَ اللَّهُ تَعَالَى بِسِعَ صِفَاتٍ، وَيَقُولُونَ بِتَأْوِيلِ بَقِيَةِ الصِّفَاتِ. فَيُثْنِيُونَ اللَّهُ تَعَالَى (الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام. انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (83/1).

(4) انظر: المواضع والاعتبار بذكر الخطط والآثار، للمقرizi (192/4).

(5) انظر: مقدمة التوضيح لشرح الجامع الصحيح (1/208-227).

(6) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (1/208).

كما أنه **جَلَّتْ كَانَ فِي سُلُوكِهِ يَمِيلُ إِلَى التَّصوُّفِ**⁽¹⁾، ويدل على ذلك كتاباً ألفه وهو "طبقات الأولياء"، قال فيه⁽²⁾: "وقد لبست الخرقة من جماعات، بطرق متنوعات جليلات". ومن ثم ذكر فيه سلاسل خرقه بأسانيد كأسانيد الحديث ، فمرة ينتهي السند إلى أوس بن عيسى القرني، عن عمر وعلي، عن رسول الله ﷺ ومرة إلى عائشة ...⁽³⁾.

وهذه الأسانيد باطلة لاتصح، وقد نقل الإمام السخاوي في المقاصد الحسنة⁽⁴⁾، عن ابن الصلاح وابن حجر ما يثبت بطلان حديث لبس الخرقة الصوفية .

ومن يطّلع على كتابه هذا يرى بعض الخرافات والحكايات العجيبة والمخالفات الظاهرة منها: ذكره قصتين غريبتين عن اجتماعه بالحضر الله أحدهما بالحج والأخرى بالقدس⁽⁵⁾.

وعلى الرغم مما سبق فإنه لم يكن صوفياً قحّاً، ويمكننا الاعتذار له، وتبرير موقفه من التصوف والصوفية إلى أحد أمرين أو كليهما معًا، ذكرهما محققاً كتاب التوضيح، وهما⁽⁶⁾:

- إما أنها كانت مرحلة زمنية كان الغالب عليه موافقة الصوفية ومشاركته لهم، ثم تلا ذلك مرحلة التحقيق العلمي، والنظر إلى أفعالهم نظرة نقدية فيها القبول والرد بحسب ما يجد من دليل...

(1) التصوف: حركة دينية انتشرت في العالم الإسلامي في القرن الثالث الهجري كنزعاتٍ فردية تدعو إلى الزهد وشدة العبادة كرد فعل مضاد للانغماس في الترف الحضاري. ثم تطورت تلك النزعات بعد ذلك حتى صارت طرق مميزة معروفة باسم الصوفية.

وقد تنازع العلماء في أصل هذه النسبة وإلى أي شيء تضاف فقيل: هي نسبة إلى أهل الصفة، وقيل: نسبة إلى الصفة، وقيل: نسبة إلى الصف المقدم، وقيل: بل نسبة إلى صوفة بن بشر رجل عرف بالزهد في الجاهلية، قال الإمام ابن تيمية: " وكل هذا غلط، وقيل - وهو المعروف - أنه نسبة إلى لبس الصوف ". ومن عقائدها في الله جَلَّ: الحول والاتحاد، وفي الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه جاهل لا يصل إلى مرتبتهم وحالهم. ومنهم من يعتقد أنه قبة الكون، وأن كل الكائنات خلقت من نوره وأنه هو أول موجود وهو المستوي على عرش الله. ومن شطحات الصوفية: أن بعضهم سلك طريق تحضير الأرواح، كما سلك آخرون طريق الشعوذة والدجل، وقد اهتموا ببناء الأضرحة وقبور الأولياء وإنارتها وزيارتها والتمسّح بها، وكل ذلك من البدع التي ما أنزل الله بها من سلطان. انظر: مجموع الفتاوى، لأن تيمية (6/11)، الموسوعة الميسرة في الأديان(1/249) وما بعدها)، الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، عبد الرحمن بن عبد الخالق (ص: 38 وما بعدها).

(2) طبقات الأولياء (ص 494).

(3) انظر: طبقات الأولياء (ص 494 - 510).

(4) (ص: 527).

(5) انظر: طبقات الأولياء (ص 559-560).

(6) انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (1/240).

2. أو أنها مسألة تساهل تجاه التصوف كما هو حال غالبية العلماء في هذه العصور، فهم في الغالب يقررون بالتصوف كتجهيز مشروع ولكن لا يقررون كل أعمالهم ... فهم يقررون كثيراً من كلام الأشاعرة ويتساهلون، ولكن في مواضع ليست بالقليلة يردون عليهم بكلام السلف وعقيدة أهل السنة والجماعة، ولكن دون إظهار كبير فارق بين الفريقين.

فعفا الله عن الإمام ابن الملقن، وغفر له.

المطلب الخامس: آثاره العلمية، وأقوال العلماء فيه

أولاً: آثاره العلمية

لقد هيأ الله تعالى لابن الملقن من الأسباب⁽¹⁾ ما جعله أujeبة زمانه في كثرة التصنيف؛ حتى بلغت مصنفاته نحو ثلاثة مصنف، وقد رغب الناس في تصانيفه لكترا فوائدتها وبساطتها وجودة ترتيبها⁽²⁾.

قال ابن حجر⁽³⁾: "هؤلاء الثلاثة؛ العراقي والبلقيسي وابن الملقن كانوا أجهزة هذا العصر على رأس القرن: الأول في معرفة الحديث وفنونه، والثاني في التوسيع في معرفة مذهب الشافعي، والثالث في كثرة التصانيف".

وقال أيضاً⁽⁴⁾: "واشتهر بكترا التصانيف، حتى كان يقال إنها بلغت ثلاثة مجلدة ما بين كبير وصغير. وعنه من الكتب ما لا يدخل تحت الحصر منها ما هو ملكه؛ ومنها ما هو من أوقاف المدارس لا سيما الفاضلية⁽⁵⁾".

ولقد برع ابن الملقن في علوم مختلفة، فألف في الحديث والفقه والأصول والتفسير واللغة والتاريخ، فمن آثاره العلمية؛ ما خلفه للمكتبة الإسلامية من مصنفات. وأكتفي بذكر بعض المصنفات خاصة الحديثية منها⁽⁶⁾.

(1) للتعرف على هذه الأسباب انظر: مقدمة تحفة المحتاج (ص 67).

(2) انظر: ذيل الدرر الكامنة، لابن حجر (ص 122).

(3) الضوء الالمعم (105/6).

(4) إنباء الغمر بأبناء العمر (218/2).

(5) المدرسة الفاضلية: هذه المدرسة بدر بـ ملوخيا من القاهرة، بناها القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيسانى، بجوار داره، في سنة ثمانين وخمسين، ووقفها على طائفتي الفقهاء الشافعية والمالكية ووقف بهذه المدرسة جملة عظيمة من الكتب فيسائر العلوم، يقال أنها كانت مائة ألف مجلد، وذهبت كلها.

انظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، للمفريزى (204/4)، الدارس في تاريخ المدارس، للنعمى (67/1).

(6) للإطلاع على أسماء مصنفات ابن الملقن ونبذة عنها انظر: معجم مؤلفات العلامة ابن الملقن (ص 59-11).

ومقدمة تحفة المحتاج (ص 68 فما بعدها)، وكذا مقدمة التوضيح لشرح الجامع الصحيح (ص 295-330).

أولاً: شروح الكتب

- التوضيح لشرح الجامع الصحيح⁽¹⁾.
- شرح زوائد مسلم على البخاري⁽²⁾.
- شرح زوائد سنن أبي داود⁽³⁾.
- إنجاز الوعد الوفي في شرح جامع الترمذى⁽⁴⁾.
- شرح زوائد سنن النسائي⁽⁵⁾.
- ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه⁽⁶⁾.

ثانياً: مصطلح الحديث

- المقنع في علوم الحديث⁽⁷⁾.
- التذكرة في علوم الحديث⁽⁸⁾.
- التبصرة في شرح التذكرة في علوم الحديث⁽⁹⁾.

(1) وقد طبع بتحقيق دار الفلاح بإشراف خالد الرّياط ، وجمعة فتحي، ونشرته دار التوادر في سوريا عام 2008م.

(2) مخطوط يقع في أربع مجلدات. يوجد منه نسخة في خزانة الأوقاف ببغداد برقم (3012 / 3015).

(3) مخطوط يقع في مجلدين. ذكره السخاوي في "الضوء اللامع" (6 / 102)، وحاجي خليفة في "كشف الظنون" (1006 / 2)، (1005، 1006 / 2).

(4) مخطوط ، ويوجد نسخة منه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض تحت رقم (5187 - ف).
وله صورة بمعهد البحوث العلمية بكلية الشريعة بجامعة أم القرى تحت رقم خاص (328).

(5) مخطوط يقع في مجلدة . ذكره السخاوي في "الضوء اللامع" (6 / 102)، وحاجي خليفة في "كشف الظنون" (1006 / 2).

(6) مخطوط ، ويوجد نسخة منه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض 175 ورقة، ونسخة أخرى في المكتبة المحمودية بمكتبة الملك عبد العزيز العامة بالمدينة المنورة 150 ورقة.

(7) طبع بتحقيق عبد الله الجديع، ونشرته دار فوز بالسعودية عام (1413هـ).

(8) طبع بتحقيق علي حسن عبد الحميد، ونشرته دار عمّار، عمّان عام (1408هـ).

(9) ذكره السخاوي في ختام شرحه لذكرة ابن الملقن والذي سماه: " التوضيح الأبهى لذكرة ابن الملقن على الأثر" (ص:110). وقد طبع شرح السخاوي بتحقيق حسين إسماعيل الجمل، في دار التقوى بلبيس مصر 1409هـ، وفي مكتبة أضواء السلف بالرياض 1418هـ بتحقيق عبد الله بن محمد البخاري.

ثالثاً: علم الرجال

- التلويع ب الرجال الجامع الصحيح⁽¹⁾.
- إكمال تهذيب الكمال⁽²⁾.
- العدة في معرفة رجال العمدة⁽³⁾.

رابعاً: تخريج الأحاديث

- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير.
وسيأتي الكلام عليه .
- خلاصة البدر المنير⁽⁴⁾.
- المنتقى من خلاصة البدر المنير⁽⁵⁾.
- تحفة المحتاج لأدلة المنهاج⁽⁶⁾.
- تذكرة الأخيار بتخريج ما في الوسيط من الأخبار⁽⁷⁾.

خامساً: مختصرات الكتب

- تلخيص تلخيص مستدرك الحاكم، والمسمى بـ"النكت اللطاف في بيان الأحاديث الضعاف"⁽⁸⁾.
- تلخيص مسند أحمد بن حنبل⁽⁹⁾.
- مختصر صحيح ابن حبان⁽¹⁰⁾.

(1) ذكره السخاوي في الضوء اللامع(235 / 2)، وفي ذيله على رفع الإصر عن قضاة مصر (ص:113). ولعل الكتاب مفقود، والله أعلم.

(2) مخطوط، وله نسخة في دار الكتب المصرية برقم (15 - مصطلح). وقد ذكر فيه تراجم رجال ستة كتب وهي: أحمد، وابن خزيمة ، وابن حبان ، و الدارقطني ، الحاكم ، والبيهقي . ذكره الشوكاني في البدر الطالع(1 / 509).

(3) أي "عمدة الأحكام" لعبد الواحد المقدسي. قال عنه ابن الملقن في الضوء اللامع(6 / 101): "في مجلد، غريب في بابه". و ذكره الشوكاني في "البدر الطالع" (1 / 508).

(4) وقد طبع بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، ونشرته دار الرشد بالرياض عام (1406 هـ).

(5) وهو مختصر لكتابه "خلاصة البدر المنير" في جزء حديثي. ذكره في مقدمة خلاصة البدر المنير (1 / 5).

(6) طبع بتحقيق عبد الله بن سعاف اللحياني ونشرته دار حراء بمكة المكرمة عام(1406هـ).

(7) مخطوط، عدد أوراقه 245ورقة ، ويوجد في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ونسخة أخرى في مكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم(374).

(8) مطبوع باسم : مختصر استدرك الذهي على مستدرك الحاكم ، بتحقيق عبد الله اللحدان ، وسعد آل الحميد ، نشرته دار العاصمة - الرياض ، عام(1411هـ).

(9) طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (4 / 47)، كشف الظنون، حاجي خليفة (2 / 1680).

(10) طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (4 / 47)، كشف الظنون ل حاجي خليفة (2 / 1075).

- مختصر دلائل النبوة⁽¹⁾.
- مختصر البعث والنشور⁽²⁾.

ثانياً: أقوال العلماء فيه

اختلفت أقوال العلماء في الإمام ابن الملقن، فأثنى عليه جماعة، وتكلم فيه آخرون. فمن الذين أثنوا عليه:

الحافظ العراقي⁽³⁾ فقد وصفه بـ"الشيخ الإمام الحافظ".

وقال شيخه الحافظ العلائي⁽⁴⁾: "الشيخ الفقيه الإمام العالم المحدث الحافظ المتقن البارع سراج الدين شرف الفقهاء والمحدثين فخر الفضلاء".

وقال ابن فهد⁽⁵⁾: "الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام وعلم الأئمة الأعلام عمدة المحدثين وقدوة المصنفين".

وقال ابن تغري بردي⁽⁶⁾: "الشيخ الإمام العلامة، صاحب التصانيف الجليلة... أثنى عليه الأئمة بالعمل والفضل، ووصف بالحافظ".

ووصفه قاضي صدق⁽⁷⁾: بأنه أحد مشايخ الإسلام صاحب المصنفات التي ما فتح على غيره بمثلها في هذه الأوقات، وسرد منها جملة ذكر أنه كتب إليه بها سنة خمس وسبعين. ووصفه شمس الدين الغماري⁽⁸⁾ في شهادة عليه بـ"الشيخ الإمام، علم الأعلام، فخر الأنام، أحد مشايخ الإسلام، علامة العصر، بقية المصنفين، علم المفیدین والمدرسین، سیف المناظرین، مفتی المسلمين".

(1) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (4/47)، كشف الظنون لحاجي خليفة (1/760).

(2) ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (6/232). وذكر أن له نسخة في بنكير (2/384-385).

(3) ورد قول العراقي في فوائد تمام، وأشار إلى ذلك ابن حجر في المجمع المؤسس (2/317). ولم تقف الباحثة في المطبوع عليه. وانظر: الضوء اللامع (6/101).

(4) انظر: جامع التحصيل (ص: 6).

(5) لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (ص: 129).

(6) المنهل الصافي (8/306-307).

(7) الضوء اللامع، للسخاوي (6/104). وكلام قاضي صدق في كتابه "طبقات الفقهاء"؛ وهو مخطوط لم يطبع.

(8) انظر: إنباء الغمر (2/128)، الضوء اللامع (6/104).

وقال الصلاح الأفهسي⁽¹⁾: "تفقه وبرع وصنف وجمع وأفتى ودرس وحدث، وسارت مصنفاته في الأقطار، وقد لقينا خلقاً من أخذ عنه دراية ورواية".

وقال سبط بن العجمي⁽³⁾: "هو أكثر مشايخي فوائد في الكتابة على الحديث... فكان فريد وقته في التصنيف، وعبارته فيها جلية جيدة، وغرائبه كثيرة، وشكلاته حسنة، وكذا خلقه مع التواضع والإحسان، لازمته مدة طويلة فلم أره منحرفاً قط".

وقال تلميذه المقرizi في عقوده⁽⁴⁾: "كان من أعدب الناس ألفاظاً وأحسنهم خلفاً، وأجملهم صورة، وأفكمهم محاضرة، صحبه عدة سنين وأخذت عنه كثيراً من مروياته ومصنفاتة".

وقال السيوطي⁽⁵⁾: "الإمام الفقيه الحافظ ذو التصانيف الكثيرة، أحد شيوخ الشافعية وأئمة الحديث... برع في الفقه والحديث وصنف فيما الكثير".

وقال ابن هادية^(٦): "هو البحر الكامل... كان من أفقه زمانه، وأفضل أقرانه، ورعاً زاهداً شهيراً بإخراج الأحاديث وتصححها وجرح الرواية وتعديلهم".

وعَدَهُ ابْنُ الْوَزِيرِ مِنْ أَمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ فِي الْحَدِيثِ، فَقَالَ⁽⁷⁾: "... أَمَّةُ الْحَدِيثِ مِنْ الشَّافِعِيَّةِ: كَالنُّووْيِّ، وَالذَّهْبِيِّ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَابْنِ النَّحْوِيِّ وَغَيْرِهِمْ".

واختلفت عبارة ابن حجر فيه، فقال في إبنائه⁽⁸⁾: "واشتهر بكثرة التصانيف حتى كان يقول إنها بلغت ثلاثة وثلاثين تصنيفاً" واحتفل اسمه وطار صيته، وكانت كتابته أكثر من استحضاره، فلهذا كثر القول فيه من علماء الشام ومصر، حتى قرأت بخط ابن حجي⁽⁹⁾: كان يُنسب إلى سرقة تصانيف، فإنه ما كان يستحضر شيئاً، ولا يحقق علمًا، ويؤلف المؤلفات الكثيرة على معنى النسخ

⁽¹⁾ انظر ترجمته: لحظ الألحاظ (ص: 174)، إبناء العمر (3/180)، الضوء اللامع (3/202).

(2) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (105/6).

⁽³⁾ انظر: لحظ الألاظف (ص: 131)، الضوء اللامع (104/6).

(4) درر العقود الفريدة (431/2).

(5) طبقات الحفاظ (ص: 542).

⁶ طبقات الشافعية (ص: 235-236).

(7) الروض باسم في الذب عن سنة أبي القاسم (319/1).

.(218/2) (8)

(9) هو عمر ابن حي الشافعي (830هـ). انظر ترجمته: السلوك لمعرفة دول الملوك، للمقرنزي (165/7)، طبقات الشافعية، لابن قاضي شيبة (95/4)، إنباء الغمر، لابن حجر (390/3)، الضوء اللماع، للسخاوي (78/6).

من كتب الناس. ولما قدم دمشق نوه بقدره تاج الدين السبكي سنة سبعين، وكتب له تقريطاً على كتابه تخريج أحاديث الرافعى، وألزم عماد الدين ابن كثير فكتب له أيضاً، وقد كان المتقدمون يعظمونه كالعلائى وأبى البقاء⁽¹⁾ ونحوهما، فعلمه كان في أول أمره حاذقاً، وأما الذين قرأوا عليه ورأوه من سنة سبعين فما بعدها فقالوا: لم يكن بالماهر في الفتوى ولا التدريس وإنما كان يقرأ عليه مصنفاته غالباً فيقرر على ما فيها".

وقال في معجمه⁽²⁾: كان يكتب في فن سواء أتقنه أم لم يتقنه، وصنف في علوم الحديث مختصراً سماه المقنع، ولم يكن فيه بالمتقن ولا له ذوق أهل الفن... وأنه قبل احتراق كتبه كان مستقيماً الذهن، فلما احترقت كتبه حجبه ولده.

وقال السخاوي بعد نقله كلام ابن حجر وغيره⁽³⁾: "وكلاهما غير مقبول من قائله ولا مرضي".

وقال الشوكاني معقباً على ابن حجر⁽⁴⁾: "وفي هذا الكلام من التحامل مالا يخفى على منصف؛ فكتبه شاهدة بخلاف ذلك، منادية بأنه من الأئمة في جميع العلوم وقد اشتهر صيته وطار ذكره وسارت مؤلفاته في الدنيا".

وقال محقق كتاب "المقنع" في دفع تهمة السرقة⁽⁵⁾: فهذه تهمة فاسدة مبنها على الظن، والتحقيق الذي يقتضيه الإنصاف؛ أن ابن الملقن كثُر في مصنفاته التهذيب والاختصار لكلام غيره من تقدمه من الحفاظ والأئمة الفقهاء وهذا واسع...

قالت الباحثة: لقد أجاد المحقق وأنصف، ومن قبله السخاوي والشوكاني، فإن تلميذه ابن حِجَّي لم يلتزم التأدب مع شيخه ابن الملقن. وأغلب من ترجموا له قالوا بأن عليه مآخذ، ووصفوه بأنه كثير التلون حاد الخلق سريع البدارة، وأنه كان يسير غير سيرة الفضأة ويرمي بعظامه ولم يُوصف بدين قطّ.

(1) هو محمد بن عبد البر بن يحيى بن علي، القاضي العلام بهاء الدين أبو البقاء السبكي. إمام متبحر مناظر بصير بالعلم محكم للعربية وغيرها (777هـ). انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات للصفدي (3/174)، المعجم المختص بالمحاذين للذهبي (ص: 237) رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر (ص: 360).

(2) المجمع المؤسس (315/2 - 319).

(3) الضوء الامع (6/104).

(4) البدر الطالع (1/510).

(5) المقنع في علوم الحديث، عبد الله الجديع (ص 119).

المطلب السادس: محنته ووفاته

امتحن الإمام ابن الملقن رحمه الله بسبب دسَّ بعض حاسديه المنتسبين للعلم إلى السلطان، ورقة مزورة موهمًا أنها من المُصنف، ثم خلَّصه الله تعالى بشفاعة البُلقيني وغيره من العلماء.

كما احترقت مكتبه مع أكثر مُسَوَّداته في آخر عمره، فقد أكْتُرها وتَغَيَّر حاله بعدها؛ فحجبه ولَدُه إلى أن مات.

وقد توفي رحمه الله في ليلة الجمعة السادس عشر ربيع الأول سنة أربع وثمانمائة، ودفن على والده بحوش الصوفية، عن إحدى وثمانين سنة⁽¹⁾.

فجزى الله الإمام ابن الملقن خيرًا؛ وتجاوز عنه.

(1) الضوء الالمعم (105/6).

المبحث الثاني

كتاب البدر المنير

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف بالكتاب، أصله و موضوعه.

المطلب الثاني: أهمية كتاب البدر المنير.

المطلب الثالث: منهج ابن المأفنن العام في البدر المنير.

المبحث الثاني

كتاب البدر المنير

المطلب الأول: أصل الكتاب وموضوعه

يعد كتاب البدر المنير ضمن كتب التخريج، حيث تناول فيه المؤلف الأحاديث والآثار الواقعة في كتاب الإمام الرافعي⁽¹⁾ "الشرح الكبير"، الذي هو شرح لكتاب "الوجيز" للإمام أبي حامد الغزالى(505هـ)؛ والذي صنفه في فروع الفقه الشافعى، مختصراً له من كتابه المسمى بالوسط.

وسمى "الشرح الكبير" بالعزيز، لكن بعضهم تورع عن إطلاق لفظ العزيز مجردًا على غير كتاب الله فقال: "الفتح العزيز في شرح الوجيز"⁽²⁾.

فكتاب البدر المنير هو كتاب تخريج لأحاديث الأحكام الواقعة في الشرح الكبير.

المطلب الثاني: أهمية الكتاب

ترجع أهمية "البدر المنير" إلى عدة أمور بينها محقق الكتاب⁽³⁾، أو جزءها في النواحي الآتية:

1. أنه يتعلّق بتأريخ أحاديث الأحكام:

فأحاديث الأحكام هي التي يُعرف بها الحلال والحرام، لذا تشدد الأئمة فيها، في حين تساهلوا في رواية الأحاديث الضعيفة في الترغيب والترهيب مالم يشتد ضعفها.

قال عبد الرحمن بن مهدي: "إذا رؤينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال، تساهلنا في الأسانيد، وتسامحنا في الرجال، وإذا رؤينا في الحلال والحرام والأحكام، تشددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال"⁽⁴⁾.

ومن هنا تبرز أهمية الكتاب إذ هو تخريج لأحاديث الأحكام التي في كتاب "الشرح الكبير" للرافعى، ومعرفة صحتها من سقيمها ليكون الحكم الفقهي مبنياً على أساس صحيح.

(1) هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسن القزويني أبو القاسم الرافعى 623 هـ. انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (281/8). كما ترجم له ابن الملقن في مقدمة كتابه (ص317).

(2) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (281/8).

(3) انظر مقدمة "البدر المنير" بتحقيق الأستاذ مصطفى أبو الغيط (1/239).

(4) دلائل النبوة للبيهقي (1/34).

2. أن موضوعه يتعلق بتأريخ أحاديث كتاب الرافعي:

فقد اكتسب كتاب البدر المنير أهميته من أهمية كتاب الرافعي، الذي وقع موقعاً عظيماً عند الخاصة وال العامة؛ والذي لم يُصنف مثله في مذهب من المذاهب، ولم يُشرق على الأمة كضيائه في ظلام الغياب (١). فلا عجب أن يحظى باهتمام العلماء وعنائهم وإقبالهم وشائهم عليه.

قال ابن الصلاح (٢): "لَمْ يُسَرِّحِ الْوَجِيزَ بِمَثَلِهِ".

وقال الإمام النووي في الروضة (٣): "وَاعْلَمْ أَيُّهَا الرَّاغِبُ فِي الْخَيْرَاتِ، وَالْحَرِيصُ عَلَى مَعْرِفَةِ النَّقَائِسِ الْمُحَقَّقَاتِ، وَحَلَّ الْعَوَامِضُ وَالْمُشْكِلَاتُ، وَالْتَّبَرُّ فِي مَعْرِفَةِ الْمَذَهَبِ وَالْوُقُوفُ عَلَى مَا تَعَمِّدُهُ مِنَ الْمُصَنَّفَاتِ، وَتَعْمَدُ إِلَيْهِ عِنْدَ نُزُولِ الْفَتاوىِ الْغَامِضَاتِ، وَتَنْتَقُ بِهِ عِنْدَ تَعَارُضِ الْأَرَاءِ الْمُضْطَرِبَاتِ، وَتَحْتُ عَلَى تَحْصِيلِهِ مَنْ أَرَدْتَ نُصْحَهُ مِنْ أُولَى الرَّغَبَاتِ، أَنَّهُ لَمْ يُصَنَّفْ فِي مَذَهَبِ الشَّافِعِيِّ مِمَّا يُحَصِّلُ لَكَ مَجْمُوعَ مَا ذَكَرْتُهُ أَكْمَلَ مِنْ كِتَابِ الرَّافِعِيِّ ذِي التَّحْقِيقَاتِ، بَلْ اعْتِقَادِي وَاعْتِقَادُ كُلِّ مُصَنَّفٍ أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِثْلُهُ فِي الْكُتُبِ السَّابِقَاتِ وَلَا الْمُتَّخِرَاتِ".

3. أن الإمام الرافعي مشى في كتابه "الشرح الكبير" على طريقة الفقهاء:

وبضاعة أكثر الفقهاء في الحديث مزاجة يُعَوِّلُ أكثرهم على أحاديث لا تصح، ويُعرض عن الصحاح ويقلد بعضهم بعضاً فيما ينقل (٤).

ومع أن الإمام الرافعي من أجيال الشافعية الذين يُشار إليهم بالبنان، إلا أنه ذكر في شرحه أحاديثاً لم تصح عن النبي ﷺ ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة (٥).

قال ابن الملقن في وصفه لكتاب الرافعي (٦): "فإنه كتاب لم يُصنَّف في المذهب على مثل أسلوبه، ولم يجمع أحد سلف كجمعه، في ترتيبه وتتفقيه وتهذيبه، ومرجع فقهائنا في كل الأقطار - اليوم - في الفتوى، والتدريس، والتصنيف إليه، واعتمادهم في هذه الأمور عليه؛ لكنه أجزل الله مثوبته مشى في هذا الشرح المذكور على طريقة الفقهاء الخُلُص، في ذكر الأحاديث الضعيفة

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (282/8).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (264/2).

(٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين (315/12).

(٤) التحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي (22/1).

(٥) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية (175/1).

(٦) البدر المنير (281/1).

والم الموضوعات، والمنكرة والواهيات، والتي لا تعرف أصلًا في كتاب حديث، لا قديم ولا حديث، في معرض الاستدلال، من غير بيان ضعيف من صحيح، وسليم من جريح".

4. أن المحدث كلما كان ملماً بالفقه، لا شك أن حكمه على الحديث قبولاً وردًا سيكون أقرب إلى الصواب:

قال الذهبي⁽¹⁾: "كان المحدثون أئمة عالمين بالفقه أيضًا، وكان أهل الرأي بصراء بالحديث، قد رحلوا في طلبه، وتقدموا في معرفته. وأما اليوم: فالمحدث قد قنع بالسكة والخطبة⁽²⁾، فلا يفقه ولا يحفظ، كما أن الفقيه قد شبَّث بِفُقْهٍ لَا يُحِيدُ مَعْرِفَتَهُ، وَلَا يَدْرِي مَا هُوَ الْحَدِيثُ، بِلِ الْمَوْضُوعُ وَالثَّابِثُ عِنْدَهُ سَوَاءٌ، بِلْ قَدْ يَعْرَضُ مَا فِي الصَّحِيحِ بِأَحَادِيثِ سَاقِطَةٍ، وَيُكَابِرُ بِأَنَّهَا أَصْحَاحٌ وَأَقْوَى".

وابن الملقن إمام ملم بالفقه والحديث، لا شك أن حكمه على الحديث له اعتباره وأهميته.

5. كثرة موارد ابن الملقن في "البدر المنير" فقد اشتمل على زبد التأليف الحديبية:

قال ابن الملقن⁽³⁾: "وكان الكتاب المذكور - البدر المنير - قد اشتمل على زيد التأليف الحديبية أصولها وفروعها، قديمها وحديثها، زائدة على مائة تأليف نظرتها كما عدتها فيه، أرجو أن باحثه ومحصله يلتحق بأئمته الأكابر، ولا يفوته من المحتاج إليه إلا النادر. لأن شرح الوجيز احتوى على غالب ما في كتب الأصحاب من الأقوال والوجوه والطرق؛ وعلى ألف من الأحاديث والآثار تتبع على أربعة آلاف بمكررها، قد بينتها في الكتاب المذكور على حسب أنواعها من الصحة والحسن والضعف والاتصال والإرسال والإعصار والانقطاع والقلب والغرابة والشذوذ والنكارة والتعليق والوضع والإدراج والاختلاف والناسخ والمنسوخ إلى غير ذلك من علومه الجمة؛ كضبط ألفاظ وأسماء وتقسيير غريب وإيضاح مشكل وجمع متن أحاديث متعارضة والجواب عنها. فمن جمع بين الكتابين المذكورين، أعني كتابنا هذا والشرح الكبير للإمام الرافعي وفقيه مغزاهما، فقد جمع بين علمي الفقه والحديث وصار حافظ أوانه وشافعي زمانه، وبرز على شيوخه عوضاً عن أقرانه، لا يساوونه ولا يدانونه".

(1) سير أعلام النبلاء (236/14).

(2) السكة: حديدة قد كتب عليها، يضرب عليها الدرارم وهي المنقوشة. انظر: لسان العرب (10/440).

ومراد الذهبي بعبارةه: الإشارة إلى ضعف الهمم. والله أعلم.

(3) انظر: خلاصة البدر المنير (1/3-4)

لذا فإن ابن المُلَقْنَ كان مُحَفَّاً، ولم يجانب الصواب حين وصف البدر المنير فقال⁽¹⁾: "كتاب نفيس، لم أُسبق إلى وضعه، ولم ينسج على منواله وجمعه، وأهل زماننا وغيرهم شديدو الحاجة إليه، وكل المذاهب تعتمد في الاستدلال عليه".

ومن أراد الوقوف على أهمية البدر المنير فلينظر إلى مكانة مختصره "التلخيص الحبير" لتميذه ابن حجر، ومدى انتفاع أهل العلم به قديماً وحديثاً، ورجوعهم في حل المشكلات إليه.

ولا أدل على ذلك من قول ابن حجر في مقدمة تلخيصه، عند كلامه على الكتب المؤلفة في تخريج أحاديث الرافعي⁽²⁾: "أوسعها عبارة، وأخلصها إشارة كتاب شيخنا سراج الدين...".

المطلب الثالث: منهجه ابن المُلَقْنَ العام في كتاب البدر المنير

أولاً: ترتيب الكتاب

أ- رتب ابن المُلَقْنَ كتابه على ترتيب كتاب الرافعي "الشرح الكبير" - طريقة الأبواب الفقهية، فذكر في كل باب ما تضمنه من أحاديث وآثار، فإذا أراد الطالب حديثاً أو آثراً في كتاب الطهارة - مثلاً - بحث في كتاب الطهارة.

وقد أشار ابن المُلَقْنَ إلى طريقة هذه في ترتيب الكتاب، في مقدمته فقال⁽³⁾: "... فرتبته على ترتيب شرح الرافعي لا أغير منه شيئاً بتقديم ولا تأخير، فأذكر كل باب وما تضمنه من أحاديث وآثار...".

ب- يذكر في كل كتاب عدد ما أورد فيه الإمام الرافعي من أحاديث وآثار؛ فمثلاً في كتاب الجنائز، قال ابن المُلَقْنَ⁽⁴⁾: ذكر فيه حَمَّةَ أحاديث وآثاراً، أما الأحاديث فمائة حديث ونيف... وأما آثاره فخمسة عشر آثراً.

ثانياً: منهجه ابن المُلَقْنَ في التخريج

أ- إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فإنه يكتفي بالعزوه إليهما ولا يتعدى إلى غيرهما إلا لفائدة، وإن لم يكن الحديث في واحد من الصحيحين يعزوه إلى من أخرجه من الأئمة.

(1) انظر: مقدمة البدر المنير (281/1).

(2) التلخيص الحبير (7/1).

(3) انظر (ص 282).

(4) البدر المنير (181/5).

قال ابن الملقن⁽¹⁾: فإن كان الحديث أو الأثر في صحيح الإمامين: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحاج القشيري، أو أحدهما: اكتفيت بعزوهم إليهما، أو إليه، ولا أُعرّج على من رواه غيرهما من باقي أصحاب الكتب الستة، والمسانيد، والصحاح؛ لأنه لا فائدة من الإطالة بذلك... اللهم إلا أن يكون في الحديث زيادة عند غيرهما والحاجة داعية إلى ذلك فأُشفعُه بالعزو إليهم.

مثال: حديث أنه ﷺ قال للواتي غسلت ابنته: "ابدأنَّ بِمِيَامِنَهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا"⁽²⁾.

قال ابن الملقن⁽³⁾: هذا الحديث متفق عليه من حديث أم عطية الأنصارية بِعَنْهُ هَذِهِ الْبَنْتُ هي زينب بِعَنْهُ كَذَا جاءت مسماة في رواية لمسلم. ووقع في سنن أبي داود أنها أم كلثوم، في حديث ليس إسناده بذلك، وفيه نظر أيضاً، نبه عليه المتنزي⁽⁴⁾; فإن أم كلثوم توفيت رسول الله ﷺ بدر.

فقد خرج ابن الملقن الحديث من الصحيحين، ثم أخرجه من سنن أبي داود ليشير إلى صحة ما وقع عند مسلم.

ب- غالباً ما يُصدّر الحكم على الحديث عند أول وروده، ومن ثم يعزوه إلى من أخرجه من العلماء.

ففي المثال السابق؛ حكم على الحديث قبل الشروع في تحريره.

ت- إذا كان للحديث أكثر من طريق، فإنه يذكر هذه الطرق، ويعزو كل طريق إلى من أخرجها.

مثال ذلك: حديث أنه ﷺ قال: "ترجعوا الودود الولود؛ فإنّي مكاثر بكم الأمم يوم القيمة".

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: هذا الحديث له طرق:

(1) انظر: مقدمة ابن الملقن (ص 283).

(2) سيأتي تحريره.

(3) البدر المنير (204/5).

(4) هو عبد العظيم بن عبد القوي (656 هـ). انظر ترجمته: تاريخ الإسلام للذهبي (14/826)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (8/259).

(5) البدر المنير (7/495).

أحداها: من حديث مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ⁽¹⁾ فَقَالَ: "جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَصْبَتُ امْرَأَةً ذَاتَ حَسْبٍ وَجَمَالٍ، وَإِنَّهَا لَا تَلِدُ إِذَا تَزَوَّجُهُ؟ قَالَ: لَا. ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَنَهَا، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: "تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ فَإِنِّي مَكَاشِرُ بَكُمُ الْأَمْمَ".

رواية أبو داود⁽²⁾ والنسائي⁽³⁾ في سننهما وأبو حاتم بن حبان في صحيحه⁽⁴⁾ والحاكم في مسنده⁽⁵⁾...

ثانية: من حديث أنس⁽⁶⁾... رواه أَحْمَدُ في مسنده⁽⁶⁾ وأبو حاتم بن حبان في صحيحه⁽⁷⁾. ثالثها... رابعها...

ثـ- ينبع على الألفاظ المختلفة للحديث مع عزو كل لفظ لصاحبـه.

مثال ذلك: حديث "أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ فَمَا تَرَكَ" فما ترثي النبي⁽⁸⁾: "اغسلوه بِمَاءٍ وَسَدِيرٍ، وَكُفُّونُوهُ فِي ثَوْبِيهِ، وَلَا تَمْسُوهُ بِطَيْبٍ، وَلَا تُخْمِرُوهُ رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبَعْثَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْبِيًّا".

قال ابن المفلق⁽⁸⁾: هذا الحديث منافق على صحته، أخرجه الشيخان من حديث ابن عباس⁽⁹⁾ قال: "بَيْنَمَا رَجُلٌ وَاقِفٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعِرَفَةَ، إِذْ وَقَعَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَأَوْقَصَتْهُ - أَوْ قَالَ فَأَعْصَتْهُ -، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسَدِيرٍ، وَكُفُّونُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تُحَنْطُوهُ، وَلَا

(1) صحابي أسلم قبل الحديبية، وشهد بيعة الرضوان. سكن البصرة، وابتلى بها داراً، وتوفي بها آخر خلافة معاوية. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عبد البر (1433/3)، الإصابة في تمييز الصحابة (146/6)، سير أعلام النبلاء (576/2).

(2) كتاب النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء (2050 ح 220).

(3) كتاب النكاح، كراهة تزويج العقيم (65/6 ح 3227).

(4) 364/9 ح 4056.

(5) 162/2 ح 2685.

وحديث مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ؛ صَحَحَهُ الْأَلْبَانِيُّ، صَحِيحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَزِيَادَتِهِ (566/1). وَقَالَ الْعَرَقِيُّ: إِسْنَادُهُ صَحِيقٌ، الْمَغْنِيُّ عَنْ حَمْلِ الْأَسْفَارِ (ص: 478).

(6) 12613 ح 63/20.

(7) 338/9 ح 4028.

وحديث أنس: صَحَحَهُ الْأَلْبَانِيُّ، فِي إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ مَنَارِ السَّبِيلِ (195/6). وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ: إِسْنَادُهُ حَسْنٌ، مَجْمُعُ الزَّوَادِ وَمَنْبَعُ الْفَوَادِ (258/4).

(8) انظر: الْبَدْرُ الْمَنِيرُ (209/5).

ثُحَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًّا". وفي لفظ لهما: "ملبداً" وفي لفظ لهما: "ولا تمسوه طيباً" وفي لفظ لهما: "وكفونه في ثوبيه"⁽¹⁾.

وفي لفظ لمسلم، والنسائي⁽²⁾، وابن حبان⁽³⁾: "ولَا ثُحَمِّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ". قال البيهقي⁽⁴⁾: ذكر الوجه وهم من بعض رواته في الإسناد، والمتن جميئاً، وال الصحيح: "لا تغطوا رأسه". كذا أخرجه البخاري، وذكر الوجه فيه غريب...

ج- يتكلم ابن الملقن على الرجال جرحًا وتعديلًا، حتى أنه عقد فصولاً لبعض الرواية المختلفة فيهم تعديلاً وتجريحاً؛ ذاكراً فيها أقوال النقاد، مبيناً خلاصة القول فيهم. فمنهم مثلاً: عبد الله بن محمد بن عقيل⁽⁵⁾، ومحمد بن إسحاق بن يسار⁽⁶⁾، وعبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب⁽⁷⁾. فإذا ورد ذكر الراوي بعد ذلك؛ أحال إلى الموضع الأول.

ومن ألفاظ التعديل التي استعملها: ثقة ثبت مخرج حديثه في الصحيح، ثقة إمام مجمع على جلالته، ثقة حجّة، مشهور ثقة، ثقة، صدوق...⁽⁸⁾

ومن ألفاظ الجرح: واه، واه بمرة، في حد من يتهم، رمي بالكذب، متزوك، رأس الاعتزال وقد تركوه، لا يحتج به، ضعيف...⁽⁹⁾.

ح- يُنبه ابن الملقن على علل الأحاديث، ناقلاً أقوال الأئمة النقاد.

من الأمثلة على ذلك: حديث أنه ﷺ قال: "لَيْسَ فِي مَالِ الْمُكَاتِبِ زَكَاةً حَتَّى يُغْنَقَ".

(1) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب الحنوط للميت (2/ 76 ح 1266)، باب الكفن في ثوبين (2/ 75)، ح 1265)، باب كَيْفَ يُكْفَنُ الْمُرْحُمُ؟ (2/ 76 ح 1267)، باب المحرم يموت بعرفة... (3/ 17 ح 1849)، باب سنة المحرم إذا مات (3/ 17 ح 1851). صحيح مسلم، كتاب الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات (2/ 866 ح 1206).

(2) سنن النسائي، كتاب مناسك الحج، تخمير المحرم وجهه ورأسه (5/ 145 ح 2714).

(3) صحيح ابن حبان (9/ 273 ح 3960).

(4) السنن الكبرى (3/ 549).

(5) البدر المنير (2/ 168 - 172).

(6) البدر المنير (3/ 298).

(7) البدر المنير (4/ 260 - 261). وانظر أيضاً: البدر المنير (4/ 104)، (4/ 261)، (4/ 633)، (6/ 551).

(8) انظر: البدر المنير (1/ 427)، (1/ 556)، (2/ 173)، (1/ 617)، (2/ 556)، (4/ 129)، (3/ 566).

(9) (2/ 454)، (2/ 559).

(9) انظر: البدر المنير (2/ 37)، (2/ 628)، (3/ 353)، (7/ 749)، (8/ 749)، (7/ 187)، (7/ 219).

قال ابن المُلَّفِ⁽¹⁾: هذا الحديث رواه الدارقطني في سننه⁽²⁾، عن عبد الباقي بن قانع، وعبد الصمد بن علي، قالا: نا الفضلُ بْنُ العَبَّاسِ الصَّوَافُ، نا يَحْيَى بْنُ غَيْلَانَ، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَزِيعٍ، عَنِ ابْنِ جُرْبِيجِ، عَنْ أَبِي الرَّبِّيرِ، عَنْ جَابِرٍ مرفوعاً باللفظ المذكور.

وهذا حديث معلول من أوجهه: أحدها: عبد الباقي بن قانع شيخ الدارقطني، فإن الدارقطني قال في حقه⁽³⁾: إنه كان يخطئ كثيراً ويصر على الخطأ.

ثانيها: عبد الله بن بَزِيعِ الأنصاري قاضي ثُسْتَر⁽⁴⁾؛ قال ابن عدي⁽⁵⁾: ليس هو عندي من يحتج به، قال: وأحاديثه أو عامتها ليست محفوظة. وقال الدارقطني⁽⁶⁾: لين الحديث ليس بمتروك.

ثالثها: يَحْيَى بْنُ غَيْلَانَ، وهو مجهمول الحال، نبه عليه ابن القطان في عله قال⁽⁷⁾: وليس هو الذي يروي عن مالك، ذاك ثقة.

رابعها: تدليس أبي الزبير، وقد عنون عنه في هذا الحديث.

وأجمل البيهقي القول في تضعيقه، فقال في سننه⁽⁸⁾: "هذا الحديث رفعه ضعيف، وال الصحيح أنه موقف على جابر. وهو قول مسروق وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعطاء ومكحول".

ثالثاً: بيان الفوائد الحديثية المتعلقة بالسند:

اشتمل كتاب البدر المنير على فنون أخرى غير التخريج، - وإن لم يوضع لها أصلاً - وذلك لتكميل به الفائدة.

قال ابن المُلَّفِ⁽⁹⁾: وأتَبَعَ الْكَلَامَ غَالِبًا - بعد بيان صحة الحديث، وضعفه، وغرابته، إلى غير ذلك من فنونه - بما وقع فيه من ضبط ألفاظ، وأسماء، وفوائد، وإشكالات.

(1) انظر: البدر المنير (472/5).

(2) (502/2).

(3) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (ص: 236).

(4) ثُسْتَر: بالضم ثم السكون، وفتح التاء الأخرى، وراء: أعظم مدينة بخوزستان، وهو تعریب شوش بإعجام الشينين، ومعناه النزه والحسن والطيب واللطيف، فتحها أبو موسى الأشعري في عهد عمر رض، وبها قبر البراء بن مالك أخو أنس رض. انظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي (29/2).

(5) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (415/5)

(6) علل الدارقطني (10/287).

(7) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (429/3).

(8) السنن الكبرى (183/4).

(9) انظر: مقدمة ابن الملقن (ص 293).

أ- تعين المهمَل والكُنْيَة:

مثال المهمَل: جاء ذكر ابن إسحاق في سند حديث مهملاً فقال⁽¹⁾: ابن إسحاق هذا هو محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر، ويقال: أبو عبد الله المطليبي، مولاه المدنى الإمام صاحب المغازي.

تسمية المُكَنْيَة:

قوله: **أَبُو جُحَيْفَةَ**: وهو بضم ماء مضمومة، ثم حاء مهملة مفتوحة؛ صَحَابِيٌّ مشهور، واسمه: عبد الله بن وهب السوائي - بضم السين المهمَلة وبالمد - قبيلة نسب إليها - توفي رسول الله ﷺ وهو لم يبلغ الحلم⁽²⁾.

ذكر الكنيَة:

قوله: **حُمَيْدٌ** هذا هو ابن قيس المكي المقرئ الأعرج أبو صفوان⁽³⁾.

ب- ضبط أسماء الرواية:

مثل قوله: **جَوْنُ** - بفتح الجيم، وإسكان الواو، ثم نون - ابن قتادة، عن سلمة بن المحبق - بميم مضمومة، ثم حاء مهملة مفتوحة، ثم باء موحدة مكسورة، ثم قاف⁽⁴⁾. وفي موضع آخر قال: هو **جَوْنُ بْنُ قَتَادَةَ بْنَ الْأَعْوَرِ** بن ساعدة التميمي... واسم المحبق: صخر بن عبيد⁽⁵⁾.

رابعاً: بيان الفوائد الحديثية المتعلقة بالمتن: ومن ذلك:

أ- ضبط وبيان معنى غريب الحديث:

يقول مثلاً: **الشراك** - بكسر الشين المُعجمَة - هو أحد سيور النَّعْلِ التي يكون على وجهها⁽⁶⁾. ويقول: "لَا تُزِرُّوهُ"⁽⁷⁾ هو: بضم التاء، وإسكان الزاي المعجمة، بعدها راء مهملة مكسورة، ومعناه: لا تقطعوه. والإزرام: القطع⁽⁸⁾.

(1) انظر: البدر المنير (298/3).

(2) البدر المنير (380/3).

(3) البدر المنير (276/3).

(4) البدر المنير (608/1).

(5) انظر: البدر المنير (1, 609/1, 612).

(6) البدر المنير (156/3).

(7) أخرجه البخاري في الأدب، باب الرفق في الأمر كله (6025)، وأخرجه مسلم في الطهارة، باب وجوب غسل البول وغيرها من النجاسات (248).

(8) البدر المنير (529/1).

ب- التعريف بالأماكن والبلدان:

قوله **الخَضِمَات**⁽¹⁾: بفتح الحاء وكسر الضاد المعجمتين... قال الإمام أَحْمَد: هُوَ قَرْيَةٌ لبني بياضة بقرب المدينة على ميل من منازلبني سلمة. وبياضة: بطن من الأنصار.

وقوله⁽²⁾: حَضْرَمَوْت: بفتح الحاء، واسْكَانُ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ، وَفَتْحُ الْمِيمِ: اسْمٌ لِبَلْدٍ بِالْيَمِينِ.

والعلوي⁽³⁾: الْقُرَى الَّتِي بِقُرْبِ مِنْ الْمَدِينَةِ مِنْ جِهَةِ الشَّرْقِ وَأَقْرِبَهَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ، وَقَيْلَةً ثَلَاثَةً.

ت- التعرض للوجوه الاعرابية للكلمة:

قال مثلاً في حديث "ما تركنا صدقة"⁽⁴⁾ "هُوَ فِي مَوْضِعِ رُفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ"صَدَقَةٌ" مَرْفُوعٌ خَبْرٌ، ... وَ"صَدَقَةٌ" بِالْفَتْحِ، أَيْ: مَا ترَكَنَا صَدَقَةً؛ فَلَا نُورَثُ، وَ"مَا" فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ، وَ"صَدَقَةٌ" مَمْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ وَعَلَى التَّقْسِيرِ، ...

خامساً: ذكر بعض الفوائد الفقهية المستنبطة من الحديث:

من الأمثلة على ذلك: حديث: أَنَّ رَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، وَالْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ، كَانَا شَرِيكَيْنِ فَاشْتَرَيَا فِضَّةً بِنَقْدٍ وَنَسِيَّةً⁽⁶⁾، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَمَرَهُمَا أَنَّ مَا كَانَا بِنَقْدٍ فَأَحْيِزُوهُ، وَمَا كَانَا بِنَسِيَّةٍ فَرَدُوهُ⁽⁷⁾.

قال ابن المُلَقْن⁽⁸⁾: وهذا الحديث أحسن ما يستدل به أيضاً على الراجح عند المتأخرین في تفريغ الصفة.

سادساً: التثبت من النص وبيان الصواب:

كان ابن المُلَقْن جماعة للكتب، وكان عنده مكتبة ضخمة تحوي آلاف الكتب، مما سهل له

(1) البدر المنير (601/4).

(2) البدر المنير (70/7).

(3) البدر المنير (591/4).

(4) الحديث مروي في مواضع عدة من الصحيحين. منها: صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب فرض الخمس 79/4 ح 3093، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسیر، باب قوله ﴿لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ﴾ 1380/3 ح 1759.

(5) البدر المنير (316/7).

(6) أي: مؤجلًا. عمدة القاري شرح صحيح البخاري (296/11).

(7) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب بيع الورق بالذهب نسبيًّا (3/75 ح 2180)، صحيح مسلم، كتاب المسافة، باب النهي عن بيع الورق بالذهب دينًا (3/1212 ح 1589).

(8) البدر المنير (726/6).

الاطلاع على النسخ المختلفة لكتاب الواحد، فيقارن بينها، ويتبين من النص مبيناً الخطأ من الصواب.

مثال ذلك: حديث المغيرة بن شعبة ﷺ قال: "أَكْلَتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمَ حُبَارَى"⁽¹⁾.

قال ابن الملقن⁽²⁾: هذا الحديث كذا وجدته في نسخة أصلية مقابلة على نسخة منعوت عليها، ووجده في أخرى منعوت عليها "عن شعبة" وكلاهما خطأ بلا ريب، وصوابه "عن سفينة" بسبعين مهملاً مفتوحة ثم فاء ثم مثناة تحت ثم نون ثم هاء، لا يشك فيه من له أدنى إلمام بهذا الفن، كذلك رواه أبو داود⁽³⁾، والترمذى⁽⁴⁾، وغيرهما من روایة إبراهيم بن عمر بن سفينة، عن أبيه، عن جده قال: أَكْلَتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمَ حُبَارَى . والأول غلط بلا شك، وقد ظهر غلط ما تقدم؛ فإن في الأصل المذكور أولاً "عن سفينة" ثم خرج الكاتب تخريجه وكتب "المغيرة بن"، ثم صلح على ذلك، وهذا كله تحريف من الكاتب، فإن كان كبيراً فإني أُجلُ الإمام الرافعي من الوقوع في مثل ذلك.

سابعاً: تعقبات ابن الملقن على أئمة الحديث:

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: وأنبه على ما وقع للمتقدمين من وهم، أو غلط، أو اعتراض، أو استدراك، قاصداً بذلك النصيحة لل المسلمين، حاشا الظهور أو التنقيس، معاذ الله من ذلك، فهل الفضل إلا للمتقدم، وغالب ذلك إنما يقع من التقليد، ونحن براء منه بحمد الله ومنه.

فلقد كان ابن الملقن كثيراً ما ينقل أقوال العلماء، لكنه لم يكن مقلداً، بل كان يمحض ويدقق ويتعقب عليهم، بغرض النصح لل المسلمين، فجاءت تتباهاته في موضع عديدة، بلغت ثلاثة وسبعين موضع من كتابه البدر المنير، وافق غيره من العلماء الذين تعقبهم في مائة وأربعة مواضع، وخالفهم في مائتين وخمسة مواضع⁽⁶⁾.

(1) الحبارى: طائر بقع على الذكر والأنثى، والجمع حباريات. انظر: لسان العرب (160/4)، تحفة الأحوذى (451/5).

(2) البدر المنير (378/9).

(3) سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب في أكل لحم الحبارى (354/3) ح 3797.

(4) سنن الترمذى، أبواب الأطعمة، باب في أكل لحم الحبارى (4/ 272) ح 1828. والحديث إسناده ضعيف، ضعفه العقili وابن حبان. التلخيص الحبير (380/4).

(5) انظر: مقدمة ابن الملقن (ص 293).

(6) منهج الحافظ ابن الملقن في تعقباته على الحكم النيسابوري من خلال كتاب البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير عبد الله كريم عليوي الناصري (ص 70)، مجلة العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، 2012م.



الفصل الأول

الدراسة التطبيقية

**نماذج من الأحاديث التي حكم عليها
الإمام ابن الملقن في كتابه "البدر المنير"**

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الحديث الصحيح: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام
ابن الملقن بالصحة.

المبحث الثاني: الحديث الحسن والجيد: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم عليها
الإمام ابن الملقن بالحسن والجودة.

المبحث الثالث: الحديث الضعيف: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام
ابن الملقن بالضعف.



المبحث الأول

الحاديـث الصـحـيـحـ: دراسـة تـطـبـيقـيـة لـأـهـادـيـث حـكـمـ عـلـيـهـا الإـمامـ اـبـنـ الـمـلـقـنـ بـالـصـحـةـ

وفيـهـ ثـلـاثـةـ مـطـالـبـ:

المـطـلـبـ الـأـوـلـ: أـهـادـيـثـ الصـحـيـحـيـنـ.

المـطـلـبـ الـثـانـيـ: أـهـادـيـثـ السـنـنـ الـأـرـبـعـةـ.

المـطـلـبـ الـثـالـثـ: أـهـادـيـثـ خـارـجـ الـكـتـبـ الـسـتـةـ.

المبحث الأول

الحديث الصحيح: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام ابن الملقن بالصحة.

المطلب الأول: أحاديث الصحيحين

Hadith رقم (1):

"أَنَّهُ رَكِبَ فَرَسًا مُعْرُورِيًّا⁽¹⁾ لِأَبِي طَلْحَةَ⁽²⁾ ."

قال ابن الملقن⁽³⁾: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، مُتَّقِّنٌ عَلَى صِحَّتِهِ، رَوَاهُ إِمَامُ الْمُحَدِّثِينَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْبَخَارِيِّ، وَأَبُو الْحُسْنَيْنِ مُسْلِمَ بْنِ الْحَجَاجِ الْقُشَيْرِيِّ رَضِوانَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا فِي صَحِيحِيهِمَا، مِنْ رِوَايَةِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ خَادِمِ رَسُولِ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} ."

نص الحديث من صحيح البخاري:

قال الإمام البخاري رحمه الله⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه أَحْسَنَ النَّاسِ، وَأَشْجَعَ النَّاسِ، وَلَفَدَ فَزَعَ⁽⁵⁾ أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَيْلَةً، فَخَرَجُوا نَحْوَ الصَّوْتِ، فَاسْتَقْبَلُوهُمُ النَّبِيُّ صلوات الله عليه وَقَدْ اسْتَبَرَ الْخَبَرُ، وَهُوَ عَلَى فَرَسٍ لِأَبِي طَلْحَةَ عُرْبِيَّ، وَفِي عُنْقِهِ السَّيْفُ، وَهُوَ يَقُولُ: "لَمْ تُرَاغُوا، لَمْ تُرَاغُوا" ثُمَّ قَالَ: "وَجَدْنَاهُ بَحْرًا⁽⁶⁾" أَوْ قَالَ: "إِنَّهُ لَبَحْرٌ".

تخریج الحديث:

وأخرج البخاري أيضاً⁽⁷⁾، ومسلم⁽⁸⁾ من طريق ثابت البُناني.

(1) أي لا سرّج عليه ولا غيره، واعتبر فرسه: ركبه عرباً. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (3/225).

(2) أبو طلحة زيد بن سهل الأنصاري عقيبي بدري نقيب، أخي النبي صلوات الله عليه بينه وبين أبي عبيدة بن الجراح، وهو زوج أم سليم - أم أنس بن مالك - توفي سنة أربع وثلاثين. انظر ترجمته في: معرفة الصحابة، لأبي نعيم (2943/5)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (1697/4) أسد الغابة، لابن الأثير (138/2)، الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (502/2).

(3) البدر المنير (471/1).

(4) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب تعليق السيف بالعنق (39/4) ح 2908.

(5) الفزع أي الخوف من العدو. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (3/443)، فتح الباري لابن حجر (241/5).

(6) يقال للفرس بحر إذا كان واسع الجري، أو لأن جريه لا ينفذ كما لا ينفذ البحر. النهاية في غريب الحديث والأثر (1/99)، فتح الباري لابن حجر (5/241).

(7) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الشجاعة في الحرب والجن (2820 ح 22/4)، وباب ركوب الفرس العري (4/31 ح 2866)، وباب إذا فزعوا بالليل (4/66 ح 3040). وفي كتاب الأدب، باب حسنخلق والسلوك (ح 6033).

(8) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب في شجاعة النبي صلوات الله عليه وتقديمه للحرب (4/1802 ح 2307).

وأخرجه البخاري⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾، من طرق عن قتادة، بنحوه.
وأخرجه البخاري⁽³⁾ من طريق محمد بن سيرين، بنحوه. كلاهما (قتادة وابن سيرين) تابعاً
ثابتاً البناني في الرواية عن أنس.
ترجم رجال الأسناد:

سليمان بن حرب الأزدي⁽⁴⁾ الواشحي⁽⁵⁾، قاضي مكة، ثقة إمام حافظ ، مات سنة أربع
وعشرين ومائتين، روى له الجماعة⁽⁶⁾.

حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهمي⁽⁷⁾، أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت فقيه، قيل
إنه كان ضريراً، ولعله طرأ عليه لأنه صح أنه كان يكتب، مات سنة تسع وسبعين ومائة، روى له
الجماعة⁽⁸⁾.

ثابت بن أسلم البناني، أبو محمد البصري، ثقة عابد، مات سنة بضع وعشرين ومائة،
روى له الجماعة⁽⁹⁾.

الحكم على إسناد الحديث:
متفق عليه.



(1) صحيح البخاري، كتاب الهبة باب من استئجار من الناس الفرس والدابة وغيرها (2627 ح 165/3). وفي كتاب
الجهاد والسير، باب الفرس والحمار (2857 ح 29/4)، وفي باب الركوب على الدابة الصعبة والفحولة من
الخيل (2862 ح 30/4)، وباب الفرس القطوف (2867 ح 31/4)، وباب مبادرة الإمام عند الفزع (6212 ح 47/8).
وفي كتاب الأدب، باب المعانيض مذوحة عن الكتب (2968 ح 47/8).

(2) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب في شجاعة النبي صلى الله عليه وسلم وتقديره للحرب (1802 ح 4/2307).

(3) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب السرعة والركض في الفزع (2969 ح 52/4).

(4) الأزدي: هذه النسبة إلى أزد شنوة بفتح الألف وسكون الزاي وكسر الدال المهملة، وهو أزد بن الغوث بن نبت
بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبا. اللباب في تهذيب الأنساب (46/1).

(5) هذه النسبة إلى بني واشح، وهم بطن من الأزد، نزلوا البصرة، واشتاقوا الواشح من توسيع الرجل بثوبه أو بسيفه،
إذا اتخذه وشاحاً. انظر: الأنساب للسمعاني (13/261).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (11/388)، تهذيب التهذيب (4/178)، تقريب التهذيب (ص: 250).

(7) الجهمي: بفتح الجيم والضاد المعمقة وبينهما هاء ساكنة وفي آخرها ميم، هذه النسبة إلى الجهمي و هو
بطن من الأزد. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (316/1).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7/239)، تهذيب التهذيب (9/3)، تقريب التهذيب (ص: 178).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (4/347)، تهذيب التهذيب (2/2)، تقريب التهذيب (ص: 132).

حديث رقم (2):

عن عائشة، أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: "كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فركاً، فيصللي فيه"⁽¹⁾.
 قال ابن الملقن: هذا الحديث صحيح، رواه البخاري، ومسلم، في "صححهما" بهذا اللفظ⁽²⁾.
 وفي رواية لهما⁽³⁾: "أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يغسل المني، ثم يخرج إلى الصلاة في ذلك التوْب، وأنا أنظر إلى أثر العُسْل فيه".

نص الحديث من صحيح مسلم:

قال الإمام مسلم رحمه الله⁽⁴⁾: "وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَبِيهِ مَعْشِرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، وَالْأَسْوَدِ، أَنَّ رَجُلًا نَزَلَ بِعائِشَةَ، فَأَصْبَحَ يَغْسِلُ تَوْبَةً فَقَالَتْ عائِشَةُ: إِنَّمَا كَانَ يُجْزِئُكَ إِنْ رَأَيْتَهُ أَنْ تَغْسِلَ مَكَانَهُ، فَإِنْ لَمْ تَرَ تَضَعْتَ حَوْلَهُ⁽⁵⁾ وَلَقَدْ رَأَيْتَنِي أَفْرُكُهُ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَكًا فَيُصَلِّي فِيهِ".

تخریج الحديث:

أخرجه مسلم⁽⁶⁾ من طريق الأعمش، ومغيرة، وواصل الأحدب، ومنصور، أربعتهم: تابعوا أبا معشر في الرواية عن إبراهيم بإسناده، بنحوه. وأخرجه مسلم⁽⁷⁾ من طرق عن إبراهيم، عن همام بن الحارث، بنحوه.

وأخرجه مسلم⁽⁸⁾ من طريق عبد الله بن شهاب الخولاني، وفيه قصة.
 وأخرجه البخاري⁽⁹⁾، ومسلم⁽¹⁰⁾ من طرق عن سليمان بن يسار بنحوه. ثلاثتهم (همام، وابن شهاب الخولاني، وسلامان بن يسار): تابعوا علامة والأسود في الرواية عن عائشة.

(1) البدر المنير (489/1).

(2) هذه الرواية انفرد بلفظها مسلم عن البخاري، فالبخاري لم يذكر الفرك. قال ابن حجر: "لم يخرج البخاري حديث الفرك بل اكتفى بالإشارة إليه في الترجمة على غايتها". فتح الباري لابن حجر (332/1).

(3) وهذا أيضاً لفظ مسلم، كتاب الطهارة، باب حكم المني (1/239 ح 289).

(4) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب حكم المني (1/238 ح 288).

(5) التضْجُّ هو الرش، وقد يرد بمعنى العُسْل والإِرْأَلَة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (70/5).

(6) في نفس الموضع السابق.

(7) صحيح مسلم، الكتاب والباب السابقين (1/238 ح 288)، (1/239 ح 288).

(8) صحيح مسلم، الكتاب والباب السابقين (1/239 ح 290).

(9) صحيح البخاري، في الوضوء، باب غسل المني وفركه، وباب إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره، (55/56 ح 229، 230، 231)، (1/232).

(10) صحيح مسلم، الكتاب والباب السابقين (1/239 ح 289).

دراسة رجال الإسناد:

يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن التميمي أبو زكريا النيسابوري، ريحانة نيسابور، ثقة ثبت إمام، مات سنة مائتين وست وعشرين، روى له البخاري ومسلم والترمذى والنمسائى⁽¹⁾.

خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان الواسطي المزني مولاه، ثقة ثبت، مات سنة مائة واثنتين وثمانين، روى له الجماعة⁽²⁾.

خالد بن مهران أبو المنازل بفتح الميم وقيل بضمها وكسر الزاي البصري الحذاء، قيل له ذلك لأنه كان يجلس عندهم وقيل لأنه كان يقول أحدًا على هذا النحو، ثقة يرسل، وأشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان، روى له الجماعة⁽³⁾.

زياد بن كلبي الحنظلي، أبو معاشر الكوفي، ثقة، مات سنة مائة وتسعة عشرة أو عشرين، روى له مسلم وأبو داود والترمذى والنمسائى⁽⁴⁾.

إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي⁽⁵⁾، أبو عمران الكوفي الفقيه، ثقة إلا أنه يرسل كثيراً، مات دون المائة سنة ست وتسعين، روى له الجماعة⁽⁶⁾.

علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي، ثقة ثبت فقيه عابد، من الثانية، مات بعد السنتين وقيل بعد السبعين، روى له الجماعة⁽⁷⁾.

الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمرو أو أبو عبد الرحمن، محضرم ثقة مكثر فقيه، مات سنة مائة وأربع أو خمس وسبعين، روى له الجماعة⁽⁸⁾.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (36/32)، تهذيب التهذيب (11/296)، تقريب التهذيب (ص: 598).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (100/8)، تهذيب التهذيب (100/3)، تقريب التهذيب (ص: 189).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (177/8)، تهذيب التهذيب (120/3)، تقريب التهذيب (ص: 191).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (504/9)، تهذيب التهذيب (382/3)، تقريب التهذيب (ص: 220).

(5) **النَّحْعَى** بفتح الثُّون والخاء وبعدها عين مُهمَلة هذه النسبة إلى النخع وهي قبيلة كبيرة من مذحج، واسم النخع: جسر بن عمرو بن علبة بن جلد بن مالك بن أدد، وقيل له النخع لأنَّه أنتفع من قومه أي بعد عنهم.

انظر: الأنساب للسمعاني (62/13)، اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين بن الأثير الجزري (304/3).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (233/2)، تهذيب التهذيب (177/1)، تقريب التهذيب (ص: 95).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (300/20)، تهذيب التهذيب (342/1)، تقريب التهذيب (ص: 397).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (233/3)، تهذيب التهذيب (276/7)، تقريب التهذيب (ص: 111).

الحكم على إسناد الحديث:

متفق عليه.

أما إرسال خالد الحذاء، فلم يثبت أنه أرسل في هذا الحديث عن أبي معشر⁽¹⁾. وأما تدليسه، فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى في طبقات المدلسين⁽²⁾، أي من احتمل الأئمة تدليسهم فلا يضر.

وكذا إرسال إبراهيم النخعي لم يثبت، فهو لم يرو هذا الحديث عن صحابي، بل هو من الملزمين لشيخيه علامة، وحاله الأسود⁽³⁾. وأما تدليسه فقد احتمله الأئمة أيضًا، لأنه مدلس من الثانية⁽⁴⁾.



حديث رقم (3):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: هذا الحديث صحيح جليل متافق على صحته وعظم موقعه وإن قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، رواه الشيشان في صحيحهما، وغيرهما من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأنow ما استطعتم".

نص الحديث من صحيح البخاري:

قال الإمام البخاري حده⁽⁶⁾: حدثنا إسماعيل، حدثني مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: "دعوني⁽⁷⁾ ما تركتم، إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلفوا بهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأنow ما منه ما استطعتم".

تخریج الحديث:

أخرجه مسلم⁽⁸⁾ من طريق المغيرة الحزامي، وسفيان بن عيينة، كلاهما تابع مالكًا في الرواية عن أبي الزناد، به.

(1) انظر: جامع التحصيل، للعلائي (ص: 171)، تحفة التحصيل، لابن العراقي، (ص: 94).

(2) طبقات المدلسين (ص: 20).

(3) انظر: تهذيب التهذيب (177/1)، (277/7).

(4) انظر: طبقات المدلسين (ص: 28).

(5) البدر المنير (665/2).

(6) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة، باب الإفتداء بسنن رسول الله ﷺ (9/94) ح 7288.

(7) دعوني أي: اتركني. انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني (25/32).

(8) في الفضائل، باب توقيره ... (1337) ح 1830/4.

وأخرجه مسلم أيضاً⁽¹⁾ من طريق سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وهمام بن مُنْبَهِ، وأبي صالح السمان، ومحمد بن زياد، خمستهم تابعوا الأعرج في الرواية عن أبي هريرة بنحوه، وفي حديث محمد بن زياد، قصة الرجل⁽²⁾ الذي سأله عن الحج.

دراسة رجال الإسناد:

إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي⁽³⁾، وهو ابن أخت مالك بن أنس، مات سنة مائتين وست وعشرين، روى له الجماعة سوى النسائي⁽⁴⁾.

مختلف فيه:

سئل الإمام أحمد بن حنبل من بالمدينة اليوم؟ قال: ابن أبي أويس هو عالم كثير العلم أو نحو هذا. وقال سلمة بن شبيب⁽⁵⁾: حضرت ابن أبي أويس تُعرض عليه مسائل مالك فقرئ عليه شك ابن وهب أو كلام نحوه، فذكرت ذلك لأحمد بن حنبل فقال: لا يحتاج إلى هذا، ابن أبي أويس ثقة، وقد قام في أمر المحنـة⁽⁶⁾. وقال أحمد في موضع آخر⁽⁷⁾: لا بأس به. وكذلك قال يحيى بن معين⁽⁸⁾.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة⁽⁹⁾، عن يحيى بن معين: "صدق ضعيف العقل، ليس بذلك"، يعني أنه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤدبه، أو يقرأ من غير كتابه⁽¹⁰⁾.

(1) في الفضائل، باب توثيقه ... (1330/4) 1830H، وفي الحج، باب فرض الحج مرّة في العمر، (2/975).

(2) هو الأقرع بن حابس. انظر: شرح النووي على مسلم (9/101).

(3) الأصبحي: بفتح الألف وسكون الصاد المهملة وفتح الباء المنقوطة بنقطة في آخرها حاء مهملة، هذه النسبة إلى أصبح واسمه الحارث بن عوف بن مالك بن زيد بن سداد بن زرعة وهو من يعرب بن قحطان. الأنساب، للسعاني (1/281).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (3/124)، سير أعلام النبلاء، (10/391)، تقريب التهذيب (ص: 108).

(5) سلمة بن شبيب أبو عبد الرحمن الحجري، النسائي، المسنعي، تزيل مكة، ثقة، مات سنة سبع وأربعين ومائتين. انظر ترجمته في: تاريخ دمشق، لابن عساكر، (22/76)، سير أعلام النبلاء (12/256)، تاريخ الإسلام، (5/1147) كلاهما للذهبي، تقريب التهذيب (ص: 247).

(6) انظر: المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوسي (2/177).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/181)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (1/526).

(8) تاريخ ابن معين - روایة الدارمي (ص: 238).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/181).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (3/127).

وذكر عبد الغني المقدسي في "الكمال" أن أبا حاتم قال: كان من الثقات⁽¹⁾، وقال في موضع آخر⁽²⁾: محله الصدق، وكأن مغفلًا. قال الخليلي⁽³⁾: "قَوَاهُ أَبُو حَاتِم الرَّازِيُّ، وَقَالَ: كَانَ ثَبَّاتًا فِي حَدِيثِ خَالِهِ مَالِكٍ .".

وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾.

وقال الذهبي⁽⁵⁾: "صَدُوقٌ لَهُ مَنَاكِيرٌ". وقال مرة⁽⁶⁾: "صدوق مشهور ذو غرائب". وفي موضع آخر⁽⁷⁾: "كَانَ عَالِمًا أَهْلَ الْمَدِينَةِ، وَمُحَدِّثُهُمْ فِي رَمَانِهِ عَلَى نَفْسِهِ حِفْظٌ وَأَنْقَانِهِ، وَلَوْلَا أَنَّ الشَّيْخَيْنِ احْتَجَّا بِهِ، لَرَجَحَ حَدِيثُهُ عَنْ دَرَجَةِ الصَّحِيفَةِ إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ". وقال أيضاً⁽⁸⁾: "الرَّجُلُ قَدْ وَثَبَ إِلَى ذَلِكَ الْبَرَ وَاعْتَمَدَ صَاحِبَا الصَّحِيفَةِ، وَلَا زَرِيبَ أَنَّهُ صَاحِبُ أَفْرَادٍ وَمَنَاكِيرٍ تَنْعَمُ فِي سَعَةِ مَا رَوَى، فَإِنَّهُ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ".

وقال معاوية بن صالح⁽⁹⁾، عن يحيى: "أبو أويسم وابنه ضعيفان"، وقال مرة⁽¹⁰⁾: "ابن أبي أويسم وأبواه يسرقان الحديث"، وفي موضع آخر قال⁽¹¹⁾: "مُخْلَطٌ، يكذب، ليس بشيء".

وعن الحسين بن فهم⁽¹²⁾، قال⁽¹³⁾: "ثلاثة أبيات، كانت عند يحيى بن معين من أشر قوم: المُحَبَّرُ بْنُ قَحْدَمَ وَوْلَدُهُ⁽¹⁴⁾، وَعَلَيَّ بْنُ عَاصِمَ وَوْلَدُهُ⁽¹⁵⁾، وَآلُ أَبِي أُويسٍ، كُلُّهُمْ كَانُوا عِنْدَهُ ضَعَافًا جَدًا".

(1) تهذيب التهذيب (311/1).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (181/2).

(3) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (348/1).

(4) (99/8).

(5) المعني في الضعفاء (79/1).

(6) من تكلم فيه وهو موثق (ص: 103).

(7) سير أعلام النبلاء، (392/10).

(8) سير أعلام النبلاء، (393/10).

(9) الضعفاء الكبير للعقيلي (101 / 1).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (525/1).

(11) سؤالات ابن الجنيد (ص: 312).

(12) أخذ معرفة الرجال عن ابن معين، توفي (289هـ). انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (657/8)، سير أعلام النبلاء (427/13).

(13) تاريخ بغداد (170/14).

(14) ولد المُحَبَّر لا يعرف منهم سوى داود، وهو ضعيف جداً، بل متزوك. انظر: شرح علل الترمذى (880/2)، تقريب التهذيب (ص: 200).

(15) علي بن عاصم بن صهيب بن سنان الواسطي، صدوق يخطيء ويصر ورمي بالتشيع، وأما ولده، فله ابنان: أحدهما: اسمه عاصم، والأخر اسمه الحسن. انظر: شرح علل الترمذى (881/2)، تقريب التهذيب (ص: 403).

وقال ابن عبد البر⁽¹⁾: "إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُويسٍ وَأَخُوهُ وَأَبُوهُ ضِعَافٌ لَا يُحْتَجُ بِهِمْ".

وقال الدارقطني⁽²⁾: "لَا أَخْتَارُهُ فِي الصَّحِيحِ". وفي موضع ضعيف⁽³⁾:

وَقَالَ ابْنَ عَدِيَّ⁽⁴⁾: "وَابْنَ أَبِي أُويسٍ هَذَا رَوَى عَنْ خَالِهِ مَالِكٍ أَحَادِيثَ غَرَائِبَ، لَا يَتَابَعُهُ أَحَدٌ عَلَيْهِ، وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَلَالَ، وَغَيْرِهِمَا مِنْ شِيوْخِهِ، وَقَدْ حَدَثَ عَنْهُ النَّاسُ، وَأَنْتَى عَلَيْهِ ابْنُ مَعِينَ، وَأَحْمَدَ، وَالبَخَارِيُّ يَحْدُثُ عَنْهُ الْكَثِيرَ، وَهُوَ خَيْرُ مَنْ أَبْيَهُ أَبِي أُويسٍ".

وَأَطْلَقَ النَّسَائِيُّ⁽⁵⁾ الْقَوْلَ بِتَضْعِيفِهِ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ⁽⁶⁾: لَيْسَ بِثَقَةٍ.

وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْلَّالَكَائِي⁽⁷⁾: "بَالِغُ النَّسَائِيُّ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ، إِلَى أَنْ يُؤْدِيَ إِلَى تَرْكِهِ، وَلَعِلَهُ بَانَ لَهُ مَا لَمْ يَبْيَغْ لِغَيْرِهِ، لَأَنَّ كَلَامَ هُؤُلَاءِ كُلُّهُمْ يَبْوَأُ إِلَى أَنَّهُ ضَعِيفٌ"⁽⁸⁾.

وَقَالَ ابْنَ الْمُلْقَنَ⁽⁹⁾: "أَفَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِالْوَضْعِ". وَلَعِلَهُ يَرِيدُ مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ سَلَمَةَ بْنَ شَبَّابٍ قَالَ: "سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي أُويسٍ يَقُولُ: رَبِّمَا كُنْتَ أَضْعَفَ الْحَدِيثَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ فِيمَا بَيْنَهُمْ"⁽¹⁰⁾.

وَعَلِقَ ابْنُ حَمْرَةَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ⁽¹¹⁾: "وَهَذَا هُوَ الَّذِي بَانَ لِلنَّسَائِيِّ مِنْهُ؛ حَتَّى تَجْنَبَ حَدِيثَهُ وَأَطْلَقَ الْقَوْلَ فِيهِ بِأَنَّهُ "لَيْسَ بِثَقَةٍ"، وَلَعِلَّ هَذَا كَانَ مِنْ إِسْمَاعِيلَ فِي شَبَّابِتِهِ ثُمَّ انْصَلَحَ، وَأَمَّا الشِّيخَانِ فَلَا يَظْنُ بَهُمَا أَخْرَجاً عَنْهُ إِلَّا الصَّحِيحَ مِنْ حَدِيثِهِ الَّذِي شَارَكَ فِيهِ الثَّقَاتُ".

(1) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (39/5).

(2) سؤالات بن بکیر وغيره للدارقطني، (ص 25).

(3) الإلزامات والتتبع (ص: 354).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (527/1).

(5) الضعفاء والمتركون للنسائي (ص: 17).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (127/3).

(7) اللالكائي: هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى بَيعِ الْلَّوَالِكَ الَّتِي تَلْبَسُ فِي الْأَرْجُلِ. انظر: الأنساب للسعاني (459/13)، تاريخ بغداد (108/16)، التقىد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: 473).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (128/3).

(9) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن (74/2)، الكشف الحثيث (ص: 68).

(10) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 47).

(11) تهذيب التهذيب (312/1).

وقال **البخاري**⁽¹⁾: وقال لي ابن أبي أوييس: انظر في كتبى وجميع ما أملك لك وأنا شاكر لك أبداً ما دمت حياً... وكان إسماعيل بن أبي أوييس إذا انتخب من كتابه نسخ تلك الأحاديث لنفسه، وقال هذه الأحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي.

وهو ما أكدته ابن حجر، فقال في الفتح⁽²⁾: "ورويانا في مَنَاقِبِ الْبُخَارِيِّ بِسَنَدِ صَحِيفٍ؛ أَنَّ إِسْمَاعِيلَ أَخْرَجَ لَهُ أَصْوْلَهُ وَأَذْنَ لَهُ أَنْ يَنْتَقِي مِنْهَا، وَأَنْ يَعْلَمَ لَهُ عَلَى مَا يَحْدُثُ بِهِ وَيَعْرُضَ عَمَّا سَوَاهُ، وَهُوَ مُشْعِرٌ بِأَنَّ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ هُوَ مِنْ صَحِيفَ حَدِيثِهِ، لِأَنَّهُ كَتَبَ مِنْ أَصْوْلَهُ، وَعَلَى هَذَا لَا يَحْتَاجُ بِشَيْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ غَيْرَ مَا فِي الصَّحِيفَ، مِنْ أَجْلِ مَا قَدْحَ فِيهِ السَّائِيَّ وَغَيْرِهِ إِلَّا أَنْ شَارَكَهُ فِيهِ غَيْرُهُ فَيُعَتَّبُ فِيهِ".

وقال في التقريب⁽³⁾: "صدق أخطأ في أحاديث من حفظه".

خلاصة القول فيه:

أنه ثقة في الصحيحين، ضعيف لا يتحقق به في غيرهما إذا تفرد، فلم يطلق أحد القول بتوسيقه سوى الإمام أحمد وابن حبان، أما أبو حاتم فقواه في حديث خاله مالك فقط، بل هناك أحاديث رواها عنه ولا يتبع عليها، كما سبق من كلام ابن عدي.

وأما رواه البخاري عنه، فهو مما انتقام من أصوله، كما سبق بيانه.

مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر **الأصبحي**، أبو عبد الله المدنى الفقيه، إمام دار الهجرة، رئيس المتقنين وكبير المتبنيين، مات سنة مائة وتسعة وسبعين، روى له الجماعة⁽⁴⁾.

عبد الله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدنى المعروف بأبي الزناد، ثقة فقيه، مات مائة سنة ثلاثين وقيل بعدها، روى له الجماعة⁽⁵⁾.

عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدنى، مولى ربيعة بن الحارث، ثقة ثبت عالم، مات سنة سبع عشرة ومائة، روى له الجماعة⁽⁶⁾.

(1) فتح الباري (482/1).

(2) هدي الساري (391/1).

(3) تقريب التهذيب (ص: 108).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (93/27)، تهذيب التهذيب (5/10)، تقريب التهذيب (ص: 516).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (476/14)، تهذيب التهذيب (203/5)، تقريب التهذيب (ص: 302).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (468/17)، تهذيب التهذيب (290/6)، تقريب التهذيب (ص: 352).

الحكم على إسناد الحديث:

هذا الحديث متفق عليه، وإسناده من أصح الأسانيد عن أبي هريرة.

قال البخاري⁽¹⁾: "وَأَصَحُّ أَسَانِيدِ أَبِي هُرِيْرَةَ أَبُو الرَّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرِيْرَةَ".

أما ابن أبي أوصى، فرواية البخاري عنه هي من صحيح حديثه، كما تبين من ترجمته. وقد توبع على روايته عن مالك، كما مر في التخريج.



حديث رقم (4):

قال ابن الملقن⁽²⁾: "هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلِفَظُ الْحَدِيثِ فِي الصَّحِيحِ: ‏إِنَّمَا يَنْهَا حَاضِرٌ لَمْ تُصْلِمْ وَلَمْ تُنْهَى مَنْ نُفْسَانَ دِينِهِ". رواه البخاري من حديث أبي سعيد، ورواه مسلم من حديثه وحدث ابن عمر لفظه في حديث ابن عمر: "وَتَمَكَّثَ الْيَالِيَّ مَا تَصْلِي وَتَغْطِرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَهَذَا نُفْسَانُ الدِّينِ". رواه مسلم⁽³⁾ أيضاً من حديث أبي هريرة بمنزلة، وانفرد بإخراجه من طريقه ومن طريق ابن عمر".

نص الحديث من صحيح البخاري:

قال الإمام البخاري⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا أَبْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدٌ، عَنْ عِيَاضٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّمَا يَنْهَا حَاضِرٌ لَمْ تُصْلِمْ وَلَمْ تُنْهَى مَنْ نُفْسَانَ دِينِهِ".

تخریج الحديث:

أخرجه مسلم⁽⁵⁾ من طرق عن سعيد بن أبي مريم، بإسناده، بمعناه.

(1) انظر: معرفة علوم الحديث، للحاكم (ص: 53)، المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن (50/1).

(2) انظر: البدر المنير (74/3)، (56/3).

(3) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نُفْسَانِ الإِيمَانِ بِنَفْصِ الطَّاعَاتِ، وَبَيَانِ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْكُفْرِ عَلَى غَيْرِ الْكُفْرِ بِاللَّهِ، كُفْرِ النَّعْمَةِ وَالْحَقْوَقِ (86/1) ح 79، 80.

(4) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب الحائض تُرْكُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ، (35/3) ح 1951، وفي كتاب الحيض، باب تُرْكِ الحائض الصَّوْمَ، (68/1) ح 304.

(5) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نُفْسَانِ الإِيمَانِ بِنَفْصِ الطَّاعَاتِ، وَبَيَانِ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْكُفْرِ عَلَى غَيْرِ الْكُفْرِ بِاللَّهِ، كُفْرِ النَّعْمَةِ وَالْحَقْوَقِ (86/1) ح 80.

دراسة رجال الإسناد:

سَعِيدُ بْنُ الْحَكَمَ بن مُحَمَّدٍ بن سَالِمٍ بن أَبِي مَرِيَمِ الْجُمَحِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو مُحَمَّدِ الْمِصْرِيُّ، وقد ينسب إلى جد جده، ثقة ثبت فقيه، مات سنة أربعين وعشرين ومائتين وله ثمانون سنة، روى له الجماعة⁽¹⁾.

مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بن أَبِي كَثِيرِ الْأَنْصَارِيِّ الْزُّرْقِيِّ⁽²⁾، مَوْلَاهُمْ، الْمَدْنِيُّ، ثقة، ثُوْفَى فِي حُدُودِ سَنَةِ سَبْعِينَ وَمِائَةٍ، روى له الجماعة⁽³⁾.

رَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ - مَوْلَى عُمَرَ - أَبُو أَسَامَةَ، وَيُقَالُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوَىُّ، الْعُمَرِيُّ، الْمَدْنِيُّ، الفَقِيهُ، ثقة عالم وكان يرسل، مات سنة ست وثلاثين ومائة، روى له الجماعة⁽⁴⁾.

عِيَاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ بْنِ أَبِي سَرِّحٍ الْفَرْشَىُّ الْعَامِرِيُّ الْمَكِّيُّ، ثقة، مات على رأس المائة، روى له الجماعة⁽⁵⁾.

أَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ بن سَيَّانٍ بن تَعْلَبَةَ بْنِ الْخَرَجِ، له ولابيه صحبة واستُصغر بأحد ثم شهد ما بعدها وروى الكثير، اختلف في وفاته فقيل مات بالمدينة سنة ثلاثة أو أربع أو خمس وستين وقيل سنة أربع وسبعين⁽⁶⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

متყق عليه.

أما إرسال زيد بن أسلم فهو محمول على الاتصال، وذلك أن أبا حاتم قال⁽⁷⁾: "زيد بن أسلم عن أبي سعيد مرسل يدخل بينهما عطاء بن يسار".

(1) انظر: سير أعلام النبلاء، (327/10)، تهذيب الكمال (395/10)، تهذيب التهذيب (17/4)، تقريب التهذيب (ص: 234).

(2) الْزُّرْقِيُّ: بضم الزاي وفتح الراء وفي آخرها القاف، هذه النسبة إلى بنى رُزَيق وهم بطن من الأنصار. الأنساب للسماعاني (285/6).

(3) تهذيب الكمال (583/24)، تهذيب التهذيب (95/9)، تقريب التهذيب (ص: 471).

(4) انظر: تهذيب الكمال (12/10)، تهذيب التهذيب (395/3)، تقريب التهذيب (ص: 222).

(5) تهذيب الكمال (569/22)، تهذيب التهذيب (200/8)، تقريب التهذيب (ص: 437).

(6) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، (1671/4)، الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (65/3)، سير أعلام النبلاء، (171/3).

(7) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: 64).

وهذا الحديث رواه زيد، عن أبي سعيد بواسطة عياض بن عبد الله، وقد نص البخاري⁽¹⁾ على سماعه من أبي سعيد، وعلى رواية زيد عنه.

أما تدليسه فقد احتمله الأئمة، لأنّه من الطبقة الأولى⁽²⁾.



حديث رقم (5):

قال ابن الملقن⁽³⁾: هذا الحديث متفقٌ على صحته، أودعاه في صحيحيهما من حديث أسامة بن زيد عليهما السلام: "أنَّ رَسُولَ اللَّهِ لَمَّا دَخَلَ الْبَيْتَ، دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلَّهَا، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ حَتَّى خَرَجَ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ فِي قُبْلِ الْبَيْتِ رَكْعَتَيْنِ، وَقَالَ: "هَذِهِ الْقِبْلَةُ".

نص الحديث:

قال الإمام مسلم عليه⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنِ ابْنِ بَكْرٍ، قَالَ عَبْدٌ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرْيَجَ، قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءَ: أَسْمَعْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّمَا أَمْرَنَّمْ بِالطَّوَافِ، وَلَمْ تُؤْمِرُوا بِدُخُولِهِ؟ قَالَ: لَمْ يَكُنْ يَنْهَا عَنْ دُخُولِهِ، وَلَكِنِي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، أَنَّ اللَّهَ لَمَّا دَخَلَ الْبَيْتَ، دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلَّهَا، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ حَتَّى خَرَجَ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ فِي قُبْلِ الْبَيْتِ رَكْعَتَيْنِ، وَقَالَ: "هَذِهِ الْفِتْلَةُ"، قُلْتُ لَهُ: مَا نَوَاحِيهَا؟ أَفِي رَوَايَاهَا؟ قَالَ: بَلْ فِي كُلِّ قِبْلَةٍ مِنَ الْبَيْتِ.

تخرج الحديث:

أخرجه النسائي⁽⁵⁾ من طريق عبد الرزاق، تابع محمد بن بكر في الرواية عن ابن حريج باسناده، وذلك من حديث ابن عباس عن أسامة بن زيد.

(1) التاریخ الكبير للبخاري (21/7).

(2) انظر: طبقات المدلسين (ص: 20).

(3) البدر المنير (427/3).

(4) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب استحباب دُخُولِ الكعبة لِلْحاجِ وَغَيْرِهِ، (2) 968 / (1330 ح).

(5) سنن النسائي، كتاب المناسك، باب موضع الصلاة من الكعبة، (5) 220 / (2917 ح).

وأخرجه البخاري⁽¹⁾ من طريق ابن جريج، مختصرًا. ومسلم⁽²⁾ من طريق همام، بلفظ: "إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ وَفِيهَا سِتُّ سَوَارٍ، فَقَامَ عِنْدَ سَارِيَةٍ فَدَعَاهُ، وَلَمْ يُصَلِّ"، كلامهما (ابن جريج، وهمام) عن عطاء. وأخرجه أبو داود⁽³⁾، من طريق عكرمة، تابع عطاء في الرواية عن ابن عباس، دون ذكر أسامة⁽⁴⁾، وفيه زيادة.

ورجح ابن حجر⁽⁴⁾ أن الحديث من روایة ابن عباس عن أسامة، وذكر ابن رجب⁽⁵⁾ أن هذا مما كان ابن عباس يرسله أحياناً ويستنه أحياناً.

دراسة رجال الإسناد:

إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بن مخلد بن إبراهيم بن راهويه، الحنظلي، المروزي، أبو يعقوب، ثقة حافظ مجتهد، قرين لأحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بخمسة أشهر، مات سنة ثمان وثلاثين ومئتين، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذى والنمسائى⁽⁶⁾.

عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ حُمَيْدٍ بن نصر الكشى⁽⁷⁾، وهو الذي يقال له: عبد بن حميد، ثقة حافظ، مات سنة تسع وأربعين ومائتين، روى له مسلم والترمذى⁽⁸⁾.

مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ بن عمان البرساني⁽⁹⁾، الأزدي، البصري، مات سنة أربع ومائتين، روى له الجماعة⁽¹⁰⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب قول الله تعالى: «وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى». (398/1).

(2) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب استحباب دخول الكعبة للحجاج وغيره، (968/2).

(3) سنن أبي داود، كتاب المناك، باب الصلاة في الكعبة (2027/2).

(4) فتح الباري لابن حجر (501/1).

(5) فتح الباري لابن رجب (76/3).

(6) انظر: تاريخ بغداد (362/7)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (373/2)، تهذيب التهذيب (216/1)، تقريب التهذيب (ص: 99)، المختلطين للعلائي (ص: 9).

(7) الكشى: بفتح الكاف والشين المشددة المعجمة منسوب إلى بلدة قربة من سمرقند، ويقال لها: "كس" بكسر الكاف والسين المهملة المشددة. انظر: الأنساب للسمعاني (11/120).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (524/18)، تهذيب التهذيب (455/6)، تقريب التهذيب (ص: 368).

(9) بضم الباء الموحدة وسكون الراء وبعدها السين المهملة وفي آخرها التون، هذه النسبة إلى بنى برسان وهو بطن من الأزد. الأنساب للسمعاني (162/2).

(10) انظر: تاريخ بغداد (443/2)، سير أعلام النبلاء، (421/9)، تهذيب الكمال، (533/24)، تهذيب التهذيب (77/9)، تقريب التهذيب، (ص: 470).

مختلف فيه:

وقته ابن سعد⁽¹⁾، وابن معين⁽²⁾، والعجلي⁽³⁾، وأبو داود⁽⁴⁾، وابن قانع⁽⁵⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾، وقال الذهبي⁽⁷⁾: "ثقة صاحب حديث"، وفي موضع⁽⁸⁾: صدوق، زاد في آخر⁽⁹⁾: مشهور.

وقال أحمد⁽¹⁰⁾: "صالح الحديث"، وقال أبو حاتم⁽¹¹⁾: "شيخ محله الصدق"، وقال ابن عمار المؤصل⁽¹²⁾: "لم يكن صاحب حديث، تركناه لم نسمع منه"، قال الخطيب⁽¹³⁾: يعني أنه لم يكن كغيره من الحفاظ في وقته، وهم يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأشباههما.

وقال النسائي⁽¹⁴⁾: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ".

وقال ابن حجر⁽¹⁵⁾: صدوق قد يخطئ.

وترجح الباحثة أنه في مرتبة الصدوق.

عبد الملك بن عبد العزيز بن جرير⁽¹⁶⁾، أبو خالد، وأبو القيلد الفرشي، الأموي، المكي، ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل، صاحب التصانيف، وأول من دون العلم بمحكمته، مات سنة خمسين ومائة أو بعدها⁽¹⁷⁾.

(1) الطبقات الكبير (297/9).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (168/4).

(3) الثقات (232/2).

(4) تاريخ بغداد (443/2).

(5) تهذيب التهذيب (78/9).

(6) (38/9).

(7) الكافش (160/2).

(8) المغني في الضعفاء (560/2).

(9) ميزان الاعتدال (492/3).

(10) تاريخ بغداد (443/2).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (212/7).

(12) تاريخ بغداد (443/2).

(13) تاريخ بغداد (443/2).

(14) السنن الكبرى في الصيام (236/3).

(15) نفريت التهذيب (ص: 470).

(16) قيل: كان جده جرير عبداً لأعم حبيب بنت جبير؛ روجة عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد الأموي، قُسْبَ ولاؤه إلينه، وهو عبد رومي. انظر: الطبقات الكبير (53/8).

(17) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (358/5)، سير أعلام النبلاء (326/6)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال

(358/18)، نفريت التهذيب (ص: 363).

عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ أَسْلَمُ أَبُو مُحَمَّدِ الْقُرْشِيُّ مَوْلَاهُمُ الْمَكِّيُّ، مَاتَ سَنَةً أَرْبَعَ عَشْرَةً وَمِائَةً، ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، وقبل إنه تغير بأخره ولم يكثر ذلك منه، روى له الجماعة⁽¹⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

متفق عليه .

أما إرسال ابن جريج فلم يثبت في الحديث، فهو أثبت الناس في عطاء، وقد لزمه أكثر من ثمانية عشرة سنة⁽²⁾. وما يدل على أن روایة ابن جريج عن عطاء، محمولة على السماع مطلقاً، ما رواه يحيى بن سعيد القطان، عن ابن جريج قال⁽³⁾: "إذا قلت: قَالَ عَطَاءٌ فَأَنَا سمعته منه، وإن لم أقل سمعت". وكذا ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج قال⁽⁴⁾: "إذا قُلْتُ لَكُمْ قُلْتُ فَإِنَّمَا أَغْنَى عَطَاءً".

وأما تدليسه فقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة، وقال⁽⁵⁾: "وصفه النسائي وغيره بالتدليس، وقال الدارقطني: شر التدليس تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجوح".

أما العلاني⁽⁶⁾ فقد ذكره في المرتبة الثانية؛ من احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح، وإن لم يصرح بالسماع، وذلك إما لإمامته، أو لقلة تدليسه في جنب ما روى، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة، وذلك كالزهري، وسليمان الأعمش... وابن جريج، والثوري، وابن عيينة، وشريك، وهشيم، ففي الصحيحين وغيرهما لهؤلاء الحديث الكثير مما ليس فيه التصريح بالسماع.

ومع ذلك فقد صرخ بالسماع من عطاء، فقال: "قلت لعطاء: أسمعت بن عباس".

أما إرسال عطاء عن ابن عباس، فهو منفي بقوله: "سمعته يقول".



(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (331/6)، سير أعلام النبلاء (78/5)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (69/20)، تقريب التهذيب (ص: 391).

(2) الجرح والتعديل (356/5).

(3) أخبار المكيين من تاريخ ابن بي خيثمة (ص: 356)، التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، للباجي (904/2).

(4) انظر: المعرفة والتاريخ (26/2).

(5) انظر: طبقات المدلسين (ص: 41).

(6) جامع التحصل (ص: 113).

نماذج من صحيح البخاري:

حديث رقم (6):

عن السائب بن يزيد رض قال: "كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد رسول الله ص وأبي بكر وعمر، فلما كان عثمان وكثير الناس زاد النداء الثالث على الرؤراء".

قال ابن الملقن⁽¹⁾: "هذا الحديث صحيح رواه البخاري في صحيحه كذلك، وفي رواية له "أن الذي زاد التأذين الثالث يوم الجمعة عثمان بن عفان حين كثُر أهل المدينة، ولم يكن النبي مُؤذن غير واحد، وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام". يعني على المنبر".

نص الحديث:

قال الإمام البخاري رض: حدثنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن السائب بن يزيد، قال: "كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي ص وأبي بكر وعمر رض فلما زاد الناس زاد النداء الثالث على الرؤراء". قال أبو عبد الله: "الرؤراء موضع بالسوق بالمدينة"⁽³⁾.

تخرج الحديث:

أخرجه البخاري أيضاً من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون⁽⁴⁾، وعَقِيل بن خالد⁽⁵⁾ بنحوه، ويونس بن يزيد⁽⁶⁾ بزيادة (ثبتت الأمر على ذلك)، ثلاثتهم تابعوا ابن أبي ذئب في الرواية عن الزهري بأسناده.

(1) البدر المنير (628/4).

(2) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الأذان يوم الجمعة، (8/2 ح 912).

(3) الرؤراء يُشَحِّي الرَّأْيَ وَسُكُونَ الْوَأْوَى وَبَعْدَهَا رَأْيٌ مَمْدُودَةٌ، كانت ذاراً في السوق يُقالُ لَهَا الرؤراء. انظر: فتح الباري لابن حجر (394/2).

(4) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب المؤذن الواحد يوم الجمعة (8/2 ح 913).

(5) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الجلوس على المنبر عند التأذين (9/2 ح 915).

(6) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب التأذين عند الخطبة (9/2 ح 916).

دراسة رجال الأسناد:

آدم بن أبي إياس عبد الرحمن العسقلاني، أصله خراساني يكنى أبا الحسن نشأ ببغداد، ثقة عابد، مات سنة إحدى وعشرين، روى له البخاري والترمذى والنسائى وابن ماجه⁽¹⁾.

محمد عبد الرحمن بن أبي ذئب، ثقة فقيه فاضل، مات سنة ثمان وخمسين ومائة، وقيل سنة تسع، روى له الجماعة⁽²⁾.

محمد بن مسلم بن عبيدة الله بن عبد الله بن شهاب الزهرى، أبو بكر المدنى، متفق على جلالته وإنقاذه وثبته، مات سنة خمس وعشرين ومائة، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين، روى له الجماعة⁽³⁾.

ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين⁽⁴⁾.

السائلُ بن يَزِيدَ بن سَعِيدٍ بن ثَمَامَةَ الْكَنْدِيِّ، صاحبٌ صغيرٌ، له أحاديث قليلة، حج به أبيه في حجة الوداع وهو ابن سبع سنين، وولاه عمر سوق المدينة، مات سنة إحدى وتسعين وقيل قبل ذلك، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة⁽⁵⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

رواه البخاري.

أما تدليس الزهرى، فلا يضر، حيث صرخ بالسماع من السائب، في رواية عقيل، فقال: "سمعتُ السائب"، وكذا في رواية يونس.



(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للزمى (301/2)، تهذيب التهذيب (196/1)، تقريب التهذيب (ص: 86)، كلاهما لابن حجر.

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (630/25)، تهذيب التهذيب (303/9)، تقريب التهذيب (ص: 493).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (420/26)، تهذيب التهذيب (445/9)، تقريب التهذيب (ص: 506).

(4) طبقات المدلسين (ص: 45).

(5) انظر ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (577/2)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، (169/2)، الإصابة في تمييز الصحابة (23/3)، تهذيب الكمال، (10)، تقريب التهذيب (ص: 228).

حديث رقم (7):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، مِنْ حَدِيثِ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ إِذْ أَتَيَ بِجَنَازَةٍ فَقَالُوا: صَلُّ عَلَيْهَا، فَقَالَ: عَلَيْهِ دِين؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: هَلْ تَرَكْ شَيْئًا؟ قَالُوا: لَا. فَصَلَّى عَلَيْهِ. ثُمَّ أَتَيَ بِجَنَازَةً أُخْرَى فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلُّ عَلَيْهَا. قَالَ: هَلْ عَلَيْهِ دِين؟ قِيلَ: نَعَمْ. قَالَ: هَلْ تَرَكْ شَيْئًا؟ قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرٍ. فَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ أَتَيَ بِثَلَاثَةٍ فَقَالُوا: صَلُّ عَلَيْهَا. قَالَ: هَلْ تَرَكْ شَيْئًا؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: هَلْ عَلَيْهِ دِين؟ قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرٍ. قَالَ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ. قَالَ: أَبُو قَتَادَةَ صَلُّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَيْهِ دِينَهُ. فَصَلَّى عَلَيْهِ.

نص الحديث:

قال الإمام البخاري رض⁽²⁾: حَدَّثَنَا الْمَكِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ صلوة الله عليه، إِذْ أَتَيَ بِجَنَازَةٍ، فَقَالُوا: صَلُّ عَلَيْهَا، فَقَالَ: "هَلْ عَلَيْهِ دِين؟" ، قَالُوا: لَا، قَالَ: "فَهَلْ تَرَكْ شَيْئًا؟" ، قَالُوا: لَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ أَتَيَ بِجَنَازَةً أُخْرَى، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلُّ عَلَيْهَا، قَالَ: "هَلْ عَلَيْهِ دِين؟" قِيلَ: نَعَمْ، قَالَ: "فَهَلْ تَرَكْ شَيْئًا؟" ، قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرٍ، فَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ أَتَيَ بِثَلَاثَةٍ، فَقَالُوا: صَلُّ عَلَيْهَا، قَالَ: "هَلْ تَرَكْ شَيْئًا؟" ، قَالُوا: لَا، قَالَ: "فَهَلْ عَلَيْهِ دِين؟" ، قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرٍ، قَالَ: "صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ" ، قَالَ أَبُو قَتَادَةَ صَلُّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَيْهِ دِينُهُ، فَصَلَّى عَلَيْهِ.

تخریج الحديث:

وأخرج البخاري⁽³⁾ أيضاً عن الضحاك بن مخلد، تابع المكي بن إبراهيم في الرواية عن يزيد بن أبي عبيد، باستاده، مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

مَكِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ بَشِيرٍ بْنِ فَرْقَدٍ أَبُو السَّكَنِ التَّمِيميُّ، الْحَنْظَلِيُّ⁽⁴⁾، الْبَلْخِيُّ⁽⁵⁾، ثقة ثبت، مات سنة خمس عشرة ومائتين، وله تسعون سنة، روى له الجماعة⁽⁶⁾.

(1) البدر المنير (6/712).

(2) صحيح البخاري، كتاب الحوارات، باب إِنْ أَحَالَ دِينَ الْمَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ جَازَ (3/94 ح 2289).

(3) كتاب الكفالة، باب مَنْ تَكَفَّلَ عَنْ مَيِّتٍ دِينًا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ (3/96 ح 2295).

(4) هذه النسبة إلىبني حنظلة، وهم جماعة من غطفان. الأنساب للسمعاني (4/284).

(5) هذه النسبة إلى بلدة من بلاد خراسان يقال لها بلخ. الأنساب للسمعاني (2/303).

(6) انظر: تهذيب الكمال، (476/28)، تهذيب التهذيب (10/293)، تقرير التهذيب (ص: 545).

يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدِ الْحِجَارِيِّ أبو خالد الأسّمي، مولى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، ثقة، مات بالمدينة سنة ست أو سبع وأربعين ومائة⁽¹⁾.

سَلَمَةَ بْنِ عُمَرَ الْأَكْوَعِ، صحابي، شهد بيعة الرضوان تحت الشجرة، وبaidu رسول الله ﷺ ثلاث مرات: في أول الناس، وفي أوسطهم، وفي آخرهم، وبaidu يومنه على الموت، مات بالمدينة سنة أربع وسبعين، وهو ابن ثمانين سنة⁽²⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

رواه البخاري. وهو من ثلاثة.



حديث رقم (8):

قال ابن الملقن⁽³⁾: هذا الحديث صحيح رواه البخاري في صحيحه من حديث عكرمة قال: أتني عليٌّ بِرِزْنَادِقَةٍ⁽⁴⁾ فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس، فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم، لتهي رسول الله ﷺ: لا تُعذبوا بِعذابِ اللهِ ولقتلهم، لقول رسول الله ﷺ: "من بدَّل دينه فاقتلوه". وفي رواية للترمذمي: "... بلغ ذلك علياً، فقال: صدق ابن عباس".

(1) تهذيب الكمال، (207/32)، تهذيب التهذيب (349/11)، تقريب التهذيب (ص: 603).

(2) تهذيب الكمال، (301/11)، تهذيب التهذيب (150/4)، تقريب التهذيب (ص: 248).

(3) البدر المنير (620/7).

(4) الزنادقة: بفتح الزاي جمع زنديق بكسرها، وهو المبطن للكفر المظاهر للإسلام، أو من لا ينتهي ديناً، وقيل: إنهم طائفة من الروافض تدعى السبئية ادعوا أن علياً عليه السلام وكان رئيسهم عبد الله بن سباء، وكان أصله يهودياً. انظر: روضة الطالبين وعمدة المفتيين، اللووي (75/10)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقططاني (80/10).

قال ابن حجر: والتحقيق: أن أصل الزنادقة اتباع ديانة ثم ماتي ثم مزدك، وحاصل مقالتهم أن التور والظلمة قديمان، وأنهما امترجا فحدث العالم كله منهما، فمن كان من أهل الشر فهو من الظلمة، ومن كان من أهل الخير فهو من التور، وأنه يجب السعي في تحليص التور من الظلمة، فيلزم إيهاف كل نفس وإلى ذلك أشار المتنبي حيث قال في قصيدته المشهورة: وكم لطلام الليل عنك من يد تجز أن المانوية تذنب. وكان بهرام جد كسرى تحيل على ماتي، حتى حضر عنده وأظهر له أنه قيل مقالته ثم قتله وقتل أصحابه، وبقيت منهم بقايا اتبعوا مزنك المذكور، وقام الإسلام والزنادقة يطلق على من يعتقد ذلك، وأظهر جماعة منهم الإسلام خشية القتل، ومن ثم أطلق الإسم على كل من أسر الكفر وأظهر الإسلام. انظر: فتح الباري لابن حجر (271 - 270/12).

نص الحديث:

قال الإمام البخاري رض: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُوبَ، عَنْ قَالَ: أَتَيَ عَلَيِّ ه بِرَنَادِقَةٍ فَأَحْرَقُوهُمْ، فَلَمَّا دَلَّكَ أَبْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أَحْرَقُوهُمْ، لِئَلَّا يَرَوُنِي رَسُولُ اللَّهِ ص: "لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ" وَلَقَتْلُهُمْ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ص: "مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ".

تخریج الحديث:

أخرجه البخاري أيضاً⁽²⁾، وابن ماجه⁽³⁾، من طرق عن سفيان بن عيينة، بنحوه.

وأخرجه أبو داود⁽⁴⁾، من طريق إسماعيل بن إبراهيم. وأخرجه الترمذى⁽⁵⁾ من طريق عبد الوهاب التقى، كلاهما بلفظ: "أَنَّ عَلَيَا الله أَحْرَقَ نَاسًا ارْتَدُوا عَنِ الْإِسْلَامِ". وأخرجه النسائي⁽⁶⁾ من طريق عبد الوارث، و وهيب، وم عمر. جميعهم (سفيان بن عيينة، إسماعيل بن إبراهيم، عبد الوهاب التقى، عبد الوارث بن سعيد، وهيب بن عجلان، وم عمر بن راشد) تابعوا حماد بن زيد، في الرواية عن أيوب بإسناده.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ أَبُو النُّعْمَانِ السَّدُوْسِيُّ⁽⁷⁾, البصريُّ, المعروف بـعَارِمٍ⁽⁸⁾, ثقة ثبت, تغير في آخر عمره⁽⁹⁾, مات سنة أربع وعشرين ومائتين, روى له الجماعة⁽¹⁰⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب استتابة المُرْتَدِينَ والمُعَانِدِينَ وَقَتَالُهُمْ، باب حُكْمِ الْمُرْتَدِ وَالْمُرْتَدَةِ وَاسْتِتابَتْهُمْ، (9/15) ح 6922.

(2) كتاب الجهاد والسير، باب: لَا يُعَذِّبُ بِعَذَابِ اللَّهِ، (4/61) ح 3017.

(3) في الحدود، باب المُرْتَدِ عَنْ دِينِهِ، (2/848) ح 2535.

(4) في الحدود، باب الْحُكْمِ فِيمَنِ ارْتَدَ، (4/126) ح 4351.

(5) في الحدود، باب ما جاء في المُرْتَدِ، (3/111) ح 1485.

(6) كتاب تحريم الدم، باب الْحُكْمِ فِي الْمُرْتَدِ، (7/104) ح 4059، 4060، 4061.

(7) السدوسي: بضم الدال المهملة والواو بين السينين المهملتين أولاهما مفتوحة، هذه النسبة إلى جماعة قبائل، منها سدوس بن شيبان. الأنساب للسعاني (7/102).

(8) أبي شديد قوي، وقيل أن عارم اسمه، وقيل أنه لقبه. انظر: المخصص، لابن سيده (1/285)، إكمال تهذيب الكمال (10/311)، نزهة الأباب في الألقاب، لابن حجر (2/9).

(9) التاريخ الكبير للبخاري، (1/208)، المختلطين للعلائي (ص: 116)، الاغتياط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط بن العجمي (ص: 335)، الكواكب النيرات، لابن الكياول (ص: 382).

(10) انظر: سير أعلام النبلاء (10/265)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26/289)، تهذيب التهذيب (9/402)، تقريب التهذيب (ص: 502).

وبخصوص اختلاطه؛ قال أبو حاتم⁽¹⁾: اختلط عارم في آخر عمره؛ وزال عقله، فمن سمع عنه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وكتب عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة، ولم أسمع منه بعدما اختلط، فمن كتب عنه قبل سنة عشرين ومائتين فسماعه جيد.

قال أبو داود⁽²⁾: "بلغنا أن عارماً، أنكر سنة ثلاث عشرة ، ثم راجعه عقله واستحکم الاختلاط سنة ست عشرة ومائتين".

وحيث إن عارماً مات سنة أربع وعشرين ومائتين، فيكون اختلاطه، ثمان سنين، على قول أبي داود، وأربع سنين على قول أبي حاتم⁽³⁾.

قالت الباحثة: في كلا الحالين، لاريب أن سماع البخاري من عارم كان قبل اختلاطه، كما نص على ذلك السخاوي فقال⁽⁴⁾: "فإنه - أي البخاري - إنما سمع منه في سنة ثلاث عشرة قبلاً اختلاطه بمندبة".

ومن قبله قال ابن الصلاح⁽⁵⁾: "ما رواه عنه البخاري، والذهلي، وغيرهما، من الحفاظ ينبعي أن يكون مأخوذاً عنه قبل اختلاطه".

أبيوبُ بن أبي تميمَة واسمُه كيسان السخْتِيانيُّ⁽⁶⁾، ثقة ثبت حجه، من كبار الفقهاء العباد، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، وله خمس وستون⁽⁷⁾.

عُرْمَة أبو عبد الله المدنِي، مولى ابن عباس، أصله من البرير من أهل المغرب، مات سنة أربع ومائة⁽⁸⁾.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (59/8).

(2) الضعفاء الكبير للعقيلي (1276/4).

(3) انظر: تعليق الدكتور رفعت فوزي، على هامش تحقيقه؛ لكتاب المختلطين، (ص 116 - ص 119).

(4) انظر: فتح المغيب بشرح أقيمة الحديث (375/4)، وانظر أيضاً: الأنساب للسعاني (105/7)، حيث قال: أن سماع البخاري منه قبل الاختلاط.

(5) معرفة أنواع علوم الحديث المشهور بمقديمة ابن الصلاح (ص: 397).

(6) السخْتِيانيُّ: بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة بواحدة وكسر الناء المنقوطة باثنين من فوقها وفتح الياء المنقوطة باثنين من تحتها في آخرها النون، هذه النسبة إلى عمل السختيان وبيعها، وهي الجلود الضأنية ليست بأدم. الأنساب للسعاني (96/7).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (457/3)، تهذيب التهذيب (397/1)، تقريب التهذيب (ص: 117).

(8) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (8/7)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (265/20)، تهذيب التهذيب (273/7)، تقريب التهذيب (ص: 397).

تكلموا فيه لأجل ثلاثة أمور، أولها: الرمي بالكذب، ثانيها: أنه كان يرى رأي الخوارج⁽¹⁾، وثالثها: أنه كان يقبل جوائز الأمراء.

وقد تعقب ابن حجر هذه النّهم، وجمع ما تفرق من كلام الأئمّة في شأنه وأجاب عما قيل فيه، معترضاً للبخاري عن الاحتجاج بحديثه، وموضحاً صحة تصرفه في ذلك، فقال⁽²⁾: أما البدعة فإن ثبّتت عليه فلا تضر حديثه، لأنّه لم يكن داعية؛ مع أنّها لم تثبت عليه، وقد برأه العجي من ذلك، فقال في "النّقّات"⁽³⁾: عكرمة مولى ابن عباس رض تابعي ثقة بريء مما يرميه الناس به من الحروريّة⁽⁴⁾. ونقل عن ابن جرير الطبرى أنه لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعى به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار، لأنّه ما منهم إلّا وقد نسبه قوم إلى ما يرغبه عنه.

وأما قبول الجوائز؛ فلا يقدح أيضاً إلّا عند أهل التشديد، وجمهور أهل العلم على الجواز، وكان الزهري في ذلك أشهر من عكرمة، ومع ذلك فلم يترك أحد الرواية عنه بسبب ذلك.

وأما التكذيب؛ لا يلزم من شيء منه قدح في روایته، وذلك من وجوه، أمّا الوجه الأول: فَقُولُ ابن عمر لนาفع مولاه: لَا تكذب عَلَيِّ، كما كذب عِكرمة على ابن عَبَّاس، لم يثبت عنه، لأنّه من روایة يحيى البكاء⁽⁵⁾، وهو متزوك الحديث، قال ابن حبان⁽⁶⁾: ومن المحال أن يُجرح العدل بِكَلام الْمَجْرُوح. وقال ابن جرير الطبرى: إن ثبت هذا عن ابن عمر فَهُوَ مُحْتمَل لأوجه كثيرة

(1) الخوارج: كل من خرج على الإمام الحق الذي انفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين؛ أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان.

فهم يقولون بوجوب الخروج على السلطان الجائر، وإكفار علي وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين، ومن رضى بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما. وأول من خرج على أمير المؤمنين علي رض جماعة من كان معه في حرب صفين. انظر: الفرق بين الفرق، لابن طاهر الأسفرايني (ص: 55)، الملل والنحل، للشهرستاني (114/1).

(2) انظر بتصرف: هدي الساري لابن حجر (425/1 - 430).

(3) انظر: (145/2).

(4) الحروريّة: فرقة من الخوارج، وهي نسبة إلى حرّورة - موضع بالكوفة - وبها كان أول تحكيمهم واجتماعهم حين خالفوا علياً رض. انظر: التبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، لأبي الحسين المطّلي، (ص: 53)، معجم البلدان (245/2).

(5) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (186/9)، تقريب التهذيب (ص: 597).

(6) الثقات لابن حبان (230/5).

لَا يَتَعَيَّنْ مِنْهُ الْقَدْحُ فِي جَمِيعِ رِوَايَتِهِ، فَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَنْكَرُ عَلَيْهِ مَسْأَلَةً مِنَ الْمَسَائِلِ كَذِبَهُ فِيهَا، وَهُوَ احْتِمَالٌ صَحِيحٌ، لِأَنَّهُ رُوِيَّ عَنْ أَبْنَ عَمْرٍ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِ الرِّوَايَةَ عَنْ أَبْنَ عَبَّاسٍ فِي الصَّرْفِ⁽¹⁾.

الوجه الثاني:

اطلاقهم الكذب عليه لزعمه أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم، وفيه نظر؛ وذلك أنه مَرْوَى عَنْ أَبْنَ عَبَّاسٍ مِنْ طَرْقٍ كَثِيرَةٍ، وَأَنَّ أَهْلَ الْحِجَازَ يُطْلَقُونَ كَذَبًا فِي مَوْضِعٍ أَخْطَأً، وَقَدْ ذُكِرَ أَبْنَ عَبْدِ الْبَرِّ لِذَلِكَ أَمْثِلَةً كَثِيرَةً⁽²⁾.

الوجه الثالث:

أنه سُئل عن تفسير ﴿الْبَطْشَةُ الْكُبْرَى﴾ [الدخان: 16]، فقال: "يَوْمُ الْقِيَامَةِ"، ثُمَّ سُئِلَ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ تَفْسِيرِهَا فَرَجَعَ، وَقَالَ: "يَوْمُ بَدْرٍ".

وَلَيْسَ بِقَادِحٍ لَأَنَّهُ لَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْمُتَبَحِّرِ فِي الْعِلْمِ فِي الْمَسَأَلَةِ؛ الْفَوْلَانُ وَالثَّلَاثَةُ فِي خَبْرِ بِمَا يَسْتَحْضُرُ مِنْهَا، فَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا يُوجِبُ النَّتَاءَ عَلَى عِكْرِمَةَ لَا الْقَدْحُ إِذْ كَانَ يَظْنُ شَيْئًا، فَبِلَاغُهُ عَمَّنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ - وَهُوَ أَبْنَ مُسْعُودَ - خِلَافُهُ فَتَرَكَ قَوْلَهُ، لِأَجْلِ قَوْلِهِ.

فَتَلَخَّصَ مَا سَبَقَ، أَنَّ عِكْرِمَةَ مُولَى أَبْنَ عَبَّاسٍ يُشَكَّلُهُ حَجَةً.

قال البخاري⁽³⁾: "لَيْسَ أَحَدُ أَصْحَابِنَا إِلَّا احْتَجَ بِعِكْرِمَةٍ".

وقال أبو عبد الله المَرْوَزِيُّ⁽⁴⁾: "وَعِكْرِمَةَ قَدْ ثَبَّتَ عِدَالَتُهُ بِصَحْبَةِ أَبْنَ عَبَّاسٍ، وَمَلَزِمَتْهُ إِيَاهُ، وَبِأَنَّ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ قَدْ رَوَوْا عَنْهُ وَعَدَلُوهُ، وَكُلُّ رَجُلٍ ثَبَّتَ عِدَالَتُهُ لَمْ يَقْبَلْ فِيهِ تَجْرِيْحٍ أَحَدٌ، حَتَّى يَبْيَّنَ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِأَمْرٍ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ جَرْحِهِ"⁽⁵⁾.

(1) الصرف: بيع أحد النقدين بالأخر. أي: بَيْعُ الدَّرَاهِمِ بِالذَّهَبِ أَوْ عَكْسُهُ وَسُمِّيَّ بِهِ لِصَرْفِهِ عَنْ مُقْتَضَى الْبِيَاعَاتِ مِنْ جَوَازِ النَّفَاضُلِ فِيهِ. انظر: فتح الباري لابن حجر (382/4).

وقد كان ابن عمر وأبن عباس يقولان بجواز الصرف، ثم تراجعوا عن ذلك.

(2) انظر: الاستذكار (46/2)، مجموع الفتاوى، لابن تيمية (266/32).

(3) التاريخ الكبير للبخاري (49/7).

(4) محمد بن نصر بن الحاج المَرْوَزِيُّ (ت: 294هـ). انظر ترجمته: تاريخ بغداد (508/4)، تاريخ دمشق لابن عساكر (107/56)، طبقات الشافعيين، لابن كثير (ص: 184).

(5) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (34/2).

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

رواہ البخاری.

أما اختلاط عارم، فقد سبق أن البخاري أخذ عنه قبل الاختلاط، كما أنه توبع.



حدیث رقم (۹)

قال ابن المُلْقَن^(١): "حَدِيثٌ صَحِيقٌ جَلِيلٌ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ عَقْبَةَ بْنَ عَمْرُو الْأَنْصَارِيِّ الْبَدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ مَا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنُعْ مَا شِئْتُ". وَفِي رِوَايَةِ الطَّبَرَانِيِّ فِي أَكْبَرِ مَعَاجِمِهِ: "آخِرُ مَا كَانَ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ... فَذَكَرَهُ". وَرَوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ يَحْيَى. قَلْتُ: وَمَعْنَى "فَاصْنُعْ مَا شِئْتُ"، أَيِّ: صَنَعْتُ. وَقَلِيلٌ: الْمَعْنَى إِذَا لَمْ تَسْتَحِ مِنْ شَيْءٍ لِكَوْنِهِ جَائِزًا فَاصْنُعْ، إِذَا الْحَرَامُ يُسْتَحِي مِنْهُ بِخَلَافِ الْجَائزِ".

نص، الحديث:

قال الإمام البخاري رضي الله عنه: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا رُهْيَرُ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ رِبِيعِيِّ
بْنِ حِرَاشٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الْأُولَى⁽³⁾:
إِذَا لَمْ تَسْتَخِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ⁽⁴⁾.

تخریج الحديث:

⁵أخرج البخاري أيضاً، وأبي داود⁶ من طريق آدم بن أبي اياس.

(1) البدر المنير (636/9).

(2) في الأدب، باب إذا لم تُستحبِّ فاصنِعْ مَا شِئْتَ (6120 ح 29/8)، وفي أحاديث الأنبياء، باب حديث الغارٍ (3483 ح 172/4).

(3) قال ابن حجر: أَيْ مِمَّا اتَّقَى عَلَيْهِ الْأَنْبِيَاءُ أَيْ إِنَّهُ مِمَّا نَذَبَ إِلَيْهِ الْأَنْبِيَاءُ وَلَمْ يُنْسَخْ فِيمَا نُسِخَ مِنْ شَرائِعِهِمْ لِأَنَّهُ أَمْرٌ أَطْبَقْتُ عَلَيْهِ الْعُقُولُ. فتح الباري لابن حجر (523/6).

(4) المراد الحث على الحباء والتقوية بفضله أي لما لم يجر صنع جميع ما شئت لم يجز ترك الاستحياء. انظر: فتح الباري لابن حجر (523/6).

(5) في أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار (4/172 ح 3483).

(6) في الأدب، بابُ فِي الْحَيَاةِ 252/4 ح 4797.

وأخرجه ابن ماجه⁽¹⁾ من طريق جرير بن عبد الحميد، كلاهما (آدم، وجرير) تابعاً زهيراً في الرواية عن منصور، بأسناده، بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ بن عبد الله بن قيس التميمي اليزيوعي⁽²⁾، أبو عبد الله الكوفي، وقد ينسب إلى جده، ثقة حافظ، مات سنة سبع وعشرين ومئتين، روى له الجماعة⁽³⁾.

رُهْبَرْيُنْ مُعَاوِيَةَ بن حديج بن الرضين، أبو خيممة الجعفري⁽⁴⁾، الكوفي، نزيل الجزيرة، ثقة ثبت؛ إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة⁽⁵⁾، مات سنة ثلاث وسبعين ومائة، روى له الجماعة⁽⁶⁾.
مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْقَمِ أبو عتاب السلمي، الكوفي، ثقة ثبت وكان لا يدلس، مات سنة اثنين وثلاثين ومائة، روى له الجماعة⁽⁷⁾.

رِبْعَيِّ بْنِ حِرَاشٍ، أبو مريم العبسي الكوفي، ثقة عابد محضرم، مات سنة أربع ومئة، وقيل غيرذلك، روى له الجماعة⁽⁸⁾.

أَبُو مَسْعُودِ الْبَدْرِيِّ، صحابي، واسمها عقبة بن عمرو بن نعابة بن الحارث بن الخرزج، ذكره البخاري في: باب شمسية من سمية من أهل بدر⁽⁹⁾. وقال ابن حجر⁽¹⁰⁾: "اتفقوا على أنه شهد العقبة، واختلفوا في شهوده بدرًا، فقال الأكثرون: نزلها فنسب إليها، وجزم البخاري بأنه شهدتها، واستدل بأحاديث أخرى في صحيحة في بعضها التصريح بأنه شهدتها، منها: حديث عروة بن الزبير، عن

(1) في الزهد، باب الحياة (2/ 4183 ح 1400).

(2) اليزيوعي يفتح اليماء وسكون الراء وضم الباء الموحدة وسكون الواو وفي آخرها عين مهملة، هذه النسبة إلى يربوع بن مالك بن تميم، بطن كبير من تميم. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (3/ 409).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (1/ 375)، تهذيب التهذيب (1/ 50)، تقريب التهذيب (ص: 81).

(4) الجعفري بضم الجيم وسكون العين المهملة وفي آخرها الفاء - هذه النسبة إلى القبيلة وهي ولد جعفى بن سعد العشيرة وهو من مدحج الأنساب للسعانى (3/ 290).

(5) المختلطين للعلائي (ص: 93).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9/ 421)، تهذيب التهذيب (3/ 351)، تقريب التهذيب (ص: 218).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/ 546)، تهذيب التهذيب (10/ 312)، تقريب التهذيب (ص: 547).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9/ 55)، تهذيب التهذيب (3/ 237)، تقريب التهذيب (ص: 205).

(9) صحيح البخاري (5/ 87).

(10) الإصابة في تمييز الصحابة (4/ 432).

بشير بن أبي مسعود، قال: أَخْرَ المُغَيْرَةِ الْعَصْرِ فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مسعود عُقْبَةُ بْنُ عُمَرَ جَدُّ زِيدَ بْنِ حَسَنَ، وَكَانَ شَهِدَ بِدَرَّا⁽¹⁾. مات قَبْلَ الْأَرْبَعِينِ وَقَبْلَ بَعْدِهَا⁽²⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

رواہ البخاری.



حديث رقم (10):

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صلوات الله عليه وسلم فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَخْتِي نَدَرَتْ أَنْ تَحْجَ وَمَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تَحْجَ. فَقَالَ: لَوْ كَانَ عَلَى أَخْتِكَ دِينٌ أَكْنَتْ قاضِيهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَاقْضُوا اللَّهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ".

قال ابن الملقن⁽³⁾: هذا الحديث صحيح رواه البخاري في صحيحه... وفي رواية لابن ماجه من حديث سفيان الثوري، عن سليمان الشيباني، عن يزيد الأصم، عن ابن عباس، وفيه ذكر الأم بدل الأخت وفيه "نعم حج عن أبيك، فإن لم يزده خيراً لم يزده شراً".

نص الحديث:

قال الإمام البخاري رحمه الله⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا آدُمُ، حَدَّثَنَا شُعبَةُ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيرَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ صلوات الله عليه وسلم فَقَالَ لَهُ: إِنَّ أَخْتِي قَدْ نَدَرَتْ أَنْ تَحْجَ، وَإِنَّهَا مَاتَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه وسلم: لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دِينٌ أَكْنَتْ قاضِيهِ" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَاقْضُوا اللَّهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ".

تخریج الحديث:

أخرجه النسائي⁽⁵⁾ من طريق محمد بن جعفر تابع آدم بن لأبي اياس في الرواية عن شعبة. وأخرجه البخاري⁽⁶⁾ من طرق عن أبي عوانة- الوضااح اليشكري- تابع شعبة في الرواية عن أبي بشر، عن سعيد بن حبير بإسناده، وفيه ذكر الأم بدل الأخت.

(1) صحيح البخاري، كتاب المغازى، باب .(84/5).

(2) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (1075/3)، أسد الغابة (287/5)، تقريب التهذيب (ص: 395).

(3) البدر المنير (59/6).

(4) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والذور، باب مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَدْرَ (8/142 ح 6699).

(5) سنن النسائي، كتاب مناسك الحج، الحج عن الميت الذي نذر أن يحج، (2632 ح 116/5).

(6) في كتاب جزاء الصيد، باب الحج والذور عن الميت، والرجل يحج عن المرأة، (3/1852 ح 1852). وفي كتاب الإعتقاد بالكتاب والسنّة، باب مَنْ شَبَّهَ أَصْلًا مَعْلُومًا بِأَصْلٍ مُبَيِّنٍ، قَدْ بَيَّنَ اللَّهُ حُكْمَهُمَا، لِيُفْهِمَ السَّائِلَ، (9/102 ح 7315).

وأخرجه ابن ماجه⁽¹⁾ من طريق يزيد بن الأصم، تابع سعيد بن جبير في الرواية عن ابن عباس، وفيه ذكر الأب بدل الأخت.

دراسة رجال الإسناد:

شعبة بن الحجاج بن الورود العنكبي⁽²⁾، مولاهم أبو سطام الواسطي ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين في الحديث وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة، وكان عابداً، مات سنة مائة وستين، روى له ستة⁽³⁾.

جعفر بن أبي وحشية إيسٍ، أبو بشر الشكري، ثقة من ثبت الناس في سعيد بن جبير، مات سنة خمس وعشرين ومائة، روى له الجماعة⁽⁴⁾.

سعيد بن جبير بن هشام أبو محمد - ويقال: أبو عبد الله - الأسدية، الولي⁽⁵⁾ مولاهم، الكوفي، أحد أئمة التأبين، ثقة ثبت فقيه، قتل الحاج سنة خمس وتسعين، روى له الجماعة⁽⁶⁾.

وبالإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

رواه البخاري.



(1) سنن ابن ماجه، كتاب المتناسك، باب الحج عن الميت، (2/969 ح 2904).

(2) هذه النسبة إلى العتيك، وهو بطن من الأزد. الأنساب للسمعاني (9/227).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/479)، تهذيب التهذيب (4/338)، تقريب التهذيب (ص: 266).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/473)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (5/5)، تهذيب التهذيب (2/83)، تقريب التهذيب (ص: 139).

(5) هذه النسبة إلى والب بن الحارث، وهو بطن من بني أسد. انظر: الأنساب للسمعاني، (13/274).

(6) جامع التحصيل (ص: 182)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (10/358)، تهذيب التهذيب (4/14)، تقريب التهذيب (ص: 234).

نماذج من صحيح مسلم:

حديث رقم (11):

قال ابن الملقن ⁽¹⁾: هذا الحديث صحيح، رواه مسلم مُنفَرداً به، من حديث شريح بن هاني، قال: أتيت عائشة بأسائلها عن المسح على الخفين، فقالت: عليك يا بن أبي طالب فإنك كان يسافر مع النبي ﷺ. فسألناه فقال: جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولialiهم للمسافر ويوماً وليلة للمقيم".

نص الحديث:

قال الإمام مسلم رض⁽²⁾: وحدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا الثوري، عن عمرو بن قيس الملائي، عن الحكم بن عتبة، عن القاسم بن مخيمرة، عن شريح بن هاني، قال: أتيت عائشة بأسائلها عن المسح على الخفين، فقالت عليك يا بن أبي طالب، فسله فإنه كان يسافر مع رسول الله ﷺ فسألناه فقال: جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولialiهم للمسافر ويوماً وليلة للمقيم. قال وكان سفيان إذا ذكر عمراً أثني عشر.

وحدثنا إسحاق، أخبرنا زكرياً بن عديٍّ، عن عبيد الله بن عمرو، عن زياد بن أبي أنيسة، عن الحكم بهذا الإسناد مثلاً. وحدثي رهير بن حرب، حدثنا أبو معاوية عن الأعمش، عن الحكم، عن القاسم بن مخيمرة، عن شريح بن هاني، قال: سألت عائشة عن المسح على الخفين، فقالت أنت علياً، فإنه أعلم بذلك مني، فأتيت علياً فذكر عن النبي ﷺ بمثله.

تخریج الحديث:

أخرجه النسائي ⁽³⁾ عن إسحاق بن راهويه وزهير بن حرب، بإسنادهما إلى علي بمثله.

وأخرجه ابن ماجه ⁽⁴⁾ من طريق شعبة عن الحكم، بإسناده، بخوه.

(1) البدر المنير (3/48).

(2) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح على الخفين (1/232 ح 276).

(3) سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح على الخفين للمقيم (1/128 ح 84)، (1/129 ح 84).

(4) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في التوقيت والمسح (1/552 ح 183).

دراسة رجال الإسناد:

عَبْدُ الرَّزَاقِ بْنُ هَمَامِ بْنِ نَافِعٍ، أَبُو بَكْرِ الْحِمِيرِيُّ⁽¹⁾، مولاهم، الصنفاني، ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع، مات سنة إحدى عشرة ومائتين، روى له الجماعة⁽²⁾.

وعبد الرزاق مدلس من الثانية⁽³⁾، فتدليسه لا يضر، ومع ذلك فقد صرخ بالسماع من الثوري.

أما اختلاطه: فقد ميز العلماء من سمع منه قبل الاختلاط وبعده، وأسحق بن راهويه ممن سمع منه قبل الاختلاط⁽⁴⁾. وأما ما تُسبِّبُ إليه من التشيع؛ فلا يؤثر في روایته.

حيث نُقل عن عبد الرزاق قوله⁽⁵⁾: "وَاللَّهِ مَا انشَرَ صَدْرِيْ قَطُّ، أَنْ أَفْضَلَ عَلَيَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، رَحْمَ اللَّهِ أَبَا بَكْرٍ، وَرَحْمَ اللَّهِ عُمَرَ، وَرَحْمَ اللَّهِ عُثْمَانَ، وَرَحْمَ اللَّهِ عَلَيَا، مَنْ لَمْ يَجْبَهْهُمْ فَمَا هُوَ مُؤْمِنٌ، وَقَالَ: أَوْتَقْ عَمْلِيْ حَبِيْ إِيَاهُمْ". وَقَالَ أَيْضًا⁽⁶⁾: "أَفْضَلُ الشِّيخِيْنَ بِتَقْضِيْلِ عَلَيِّ إِيَاهُمَا عَلَى نَفْسِهِ، وَلَوْ لَمْ يَفْضُلْهُمَا لَمْ أَفْضُلَهُمَا، كَفَى بِي أَزْدَرَاءً أَنْ أُحَبَّ عَلَيَا ثُمَّ أَخَالَفَ قَوْلِهِ".

وقال يحيى بن معين⁽⁷⁾: "لَوْ أَرِتُهُ عَبْدَ الرَّزَاقَ عَنِ الإِسْلَامِ مَا تَرَكَنَا حَدِيثَهُ".

سُفِيَّانُ بْنُ سَعْيَدِ بْنِ مَسْرُوقِ التَّوْرِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْكُوفِيُّ، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ر بما دلس⁽⁸⁾، عده ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين⁽⁹⁾ فتدليسه لا يضر، مات سنة سِتٌّ وعشرين ومائتين، روى له الجماعة⁽¹⁰⁾.

(1) **الْحِمِيرِيُّ**: بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الباء المنقوطة ببنقطتين من تحتها وكسر الراء المهملة، هذه النسبة إلى حمير وهي من أصول القبائل، نزلت أقصى اليمن. الأنساب للسمعاني (264/4).

(2) تقريب التهذيب (ص: 354).

(3) طبقات المدلسين، (ص: 34).

(4) انظر: الكواكب النيرات، ابن الكياں (ص: 276).

(5) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (59/2).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، بابن عدي (540/6).

(7) الضعفاء للعقيلي (860/4).

(8) جامع التحصيل (ص: 186).

(9) انظر: طبقات المدلسين (ص: 32).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (11/154)، تهذيب التهذيب (4/111)، تقريب التهذيب (ص: 244).

عَمْرُو بْنُ قَيْسِ الْمَلَائِيِّ⁽¹⁾ الْبَرَازُ⁽²⁾: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ، مات سنة س١٧ وأربعين ومائة، ثقة متقن عابد، روى له البخاري في "الأدب"، ومسلم، والأربعة⁽³⁾.

الْحَكْمُ بْنُ عَتَيْبَةَ، أَبُو مُحَمَّدِ الْكِنْدِيِّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ، ثقة ثبت فقيه، إلا أنه ر بما دلس⁽⁴⁾، مات سنة خمس عشرة ومائة⁽⁵⁾.

أما تدلisse فلا يضر، وإن لم يصرح بالسماع، لأنّه من المرتبة الثانية⁽⁶⁾.

الْقَاسِمُ بْنُ مُخَيْمِرَةَ، أَبُو عُرْوَةَ الْهَمْدَانِيِّ، الْكُوفِيُّ، ثقة، مات سنة مائة، أو إحدى ومائة⁽⁷⁾.

شُرِيعُ بْنُ هَانِيَّ، أَبُو الْمِقْدَامِ الْحَارِثِيُّ، ثقة مُخَضْرُم، أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ ولم يره، وكان من كبار أصحاب علي، مات في سنة ثمان وسبعين⁽⁸⁾.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

روااه مسلم.



(1) **الْمَلَائِيِّ بِضمِ الْمِيمِ وَبَعْدِ الْلَّامِ أَلْفَ يَاءَ مِثَانَةً مِنْ تَحْتِهَا، هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى الْمَلَائِةِ الَّتِي تَسْتَرُ بِهَا النِّسَاءُ، وَقِيلَ أَنَّ هَذِهِ النِّسْبَةَ إِلَى بَيْعِهِ. وَهَذَا صَحِيحٌ، فَقَدْ كَانَ عَمْرُو يَبِيعُ الْمَلَائِةَ. اَنْظُرْ: الْأَنْسَابُ لِلْسَّمْعَانِي (510/12)، الْلَّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ، لِعَزِ الدِّينِ بْنِ الْأَثِيرِ، (277/3).**

(2) **الْبَرَازُ بِفتحِ الْبَاءِ الْمُنْقُوَطَةِ بِوَاحِدَةِ الْزَّالِبِيْنِ الْمَعْجَمَتِيْنِ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ، هَذِهِ النِّسْبَةُ لِمَنْ يَبِيعُ الْبَزَّ وَهُوَ الثِّيَابُ. اَنْظُرْ: الْأَنْسَابُ لِلْسَّمْعَانِي (199/2).**

(3) **تَارِيخُ بَغْدَادِ (60/14)، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (250/6)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ (200/22)، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (93/8)، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: 426).**

(4) **الْمَدْلُسِينِ (ص: 46)، تَحْفَةُ التَّحْصِيلِ فِي ذِكْرِ رَوَايَةِ الْمَرَاسِيلِ (ص: 80)، كَلاهُمَا لَابْنِ الْعَرَقِيِّ.**

(5) **تَهْذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ (114/7)، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (433/2)، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: 175). طبقات المدلسين (ص: 30).**

(7) **الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ لَابْنِ أَبِي حَاتِمِ (120/7)، التَّقْلِيلُ لِلْعَجْلِيِّ (211/2)، التَّقْلِيلُ لَابْنِ حَبَانِ (7/332)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ (442/23)، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (5/201)، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: 452).**

(8) **تَهْذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ (452/12)، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (4/330)، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: 266).**

حديث رقم (12)

أَنَّهُ نَهَىٰ عَنِ بَيْعِ الْغَرَرِ .

قال ابن المُلَّفِ^(١): "هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيْحٌ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ مِنْ أَفْرَادِهِ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ^(٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ^(٣)، وَالْدَّارَقَطْنَيُّ فِي عَلَّهٖ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرٍ^(٤)، وَصَاحِحُهُ ابْنُ حَبَّانُ^(٥)."

نص الحديث:

قال الإمام مسلم رض: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو أَسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَوْدَثَنِي رُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَاللَّفْظُ لَهُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي أَبُو الزَّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرِيْرَةَ، قَالَ: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْحَصَّاءِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ" (7).

(1) البدر المنير (458/6).

.(7411ج373/12) مسند أَحْمَد (2)

(3) السن الكبـرى (10417/5 ح 437).

⁴ سنن الدارقطني (3) 403/ ح 2842.

(5) صحيح ابن حبان (327/11) 4951 ح.

(6) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاء، والبيع الذي فيه غرر، (3/1153).

(7) أصل الغرر هو ما طُوي عنك علمه وخفى عليك باطنها وسرها، وهو مأخوذ من قولك طويت الثوب على غره أي على كسره الأول، وكل بيع كان المقصود منه مجھولاً غير معلوم ومعجوراً عنه غير مقدر عليه، فهو غرر وذلك مثل أن يبيعه سماكاً في الماء، أو طيراً في الهواء، أو لؤلؤة في البحر، أو عبداً آباءً أو جملاً شارداً أو ثوباً في جراب لم يره ولم ينشره، أو طعاماً في بيت لم يفتحه، أو ولد بعيمه لم تولد، أو ثمر شجرة لم تثمر؛ في نحوها من الأمور التي لا تعلم ولا يدرى هل تكون أم لا، فان البيع فيها مفسوخ.

وإنما نهى ﷺ عن هذه البيوع تحصيناً للأموال أن تضيع وقطعاً للخصومة والنزاع أن يقع بين الناس فيها. وأبواب الغر كثيرة وجماعها ما دخل في المقصود منه الجهل.

وأما بيع الحصاة: فيه ثلاثة تأويلاتٍ؛ أحدها: أن يقول بعثتك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصاة التي أرمي بها، أو بعثك من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهت إليه هذه الحصاة، والثاني: أن يقول بعثتك على أنك بالخيار إلى أن أرمي بهذه الحصاة، والثالث: أن يجعل نفس الرمي بالحصاة بيعًا، فيقول: إذا رميت هذا الثوب بالحصاة فهو مبيع منك بكذا، وهذا من حملة الغرر المنبه عنه.

¹⁰ انظر : معالم السنن ، للخطابي (88/3)، شرح النووي ، على مسلم (156/10).

تخریج الحديث:

أخرجه أبو داود⁽¹⁾ والترمذی⁽²⁾ والنسائی⁽³⁾ وابن ماجه⁽⁴⁾ جميعهم من طرق عن عبید الله بن عمر به.

دراسة رجال الإسناد:

أبو بکر بن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن حواسنی العبسی⁽⁵⁾، مولاهم، الكوفي، ثقة حافظ، مات سنة خمسٍ وثلاثينَ ومائتينِ، روى له الجماعة سوی الترمذی⁽⁶⁾.
عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي: ثقة فقيه عابد، مات سنة اثنتينَ وتسعينَ ومائةً، روى له الجماعة⁽⁷⁾.

يحيى بن سعيد بن فروخ أبو سعيد: الممیمی مولاهم، البصري، الأحوال، القطان، أمیر المؤمنین في الحديث، ثقة متقن حافظ إمام قدوة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة، روى له الجماعة⁽⁸⁾.

حماد بن أسامة بن زيد أبو أسامة الكوفي: ثقة ثبت ربما دلس وكان بأخره يحدث من كتب غيره، مات سنة إحدى ومائتينِ، روى له الجماعة⁽⁹⁾.

زهير بن حرب بن شداد الحرشی: أبو حیمة النسائي، مولى بنی الحاریش بن کعب بن عامر بن صاعصعة، وكان اسمه جده أشتال، فعرّب، وقيل: شداد، ثقة ثبت، روى عنه مسلم أكثر من ألف، مات سنة أربع وثلاثينَ ومائتينِ، روى له الجماعة⁽¹⁰⁾.

(1) سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب في بييع الغرر (3/254 ح 3376).

(2) سنن الترمذی، أبواب البيوع، باب ما جاء في كراهيۃ بييع الغرر، (2/523 ح 1230). وقال الترمذی: وفي الباب عن ابن عمر، وابن عباس، وأبي سعيد، وأنس. وحذف أبی هریثة حديث حسن صحيح، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم: كرهوا بييع الغرر.

(3) سنن النسائي، كتاب البيوع، بييع الحصنة (7/262 ح 4518).

(4) سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب النهي عن بييع الحصنة، وعن بييع الغرر (2/739 ح 2149).

(5) هذه النسبة إلى عبس مزاد. انظر: الباب في تهذيب الأسما (2/315).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16/34)، تهذيب التهذيب (6/2)، تقریب التهذيب (ص: 320).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (14/297)، تهذيب التهذيب (5/144)، تقریب التهذيب (ص: 295).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (31/340)، تهذيب التهذيب (11/216)، تقریب التهذيب (ص: 591).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/132)، تهذيب الكمال (7/222)، تهذيب التهذيب (3/3)، تقریب التهذيب (ص: 177).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/591)، تهذيب التهذيب (3/343)، تقریب التهذيب (ص: 217).

عَبْيُدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: الْعَدَوِيُّ بْنُ حَفْصٍ بْنُ عَاصِمٍ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، ثَقَةٌ ثَبَتَ، ماتَ سَنَةً أَرْبَعًا أَوْ خَمْسًا وَأَرْبَعِينَ وَمَايَةً، رُوِيَ لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽¹⁾.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

رواه مسلم.

أما تدليس أبوأسامة فلا يضر، لأنّه من الثانية⁽²⁾.



حديث رقم (13):

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ لَعِنَ آكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلُهُ، وَكَاتِبِهِ، وَشَاهِدِهِ.

قال ابن الملقن⁽³⁾: هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بْنِ هِبَّا الْلَّفْظُ زَادَ وَقَالَ: "هُمْ سَوَاءٌ". وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا⁽⁴⁾ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: "لَعِنَ رَسُولُ اللَّهِ لَعِنَ آكِلِ الرِّبَا وَمُؤْكِلِهِ" قَالَ مُغِيرَةً⁽⁵⁾: قَلْتُ: لِإِبْرَاهِيمَ⁽⁶⁾: وَشَاهِدِيهِ وَكَاتِبِهِ. فَقَالَ: إِنَّمَا نُحَدِّثُ بِمَا سَمِعْنَا. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ⁽⁷⁾ وَابْنُ حَبَّانَ⁽⁸⁾ وَابْنُ مَاجَهَ⁽⁹⁾ وَالْتَّرمِذِيَّ⁽¹⁰⁾ وَقَالُوا: "لَعِنَ آكِلِ الرِّبَا وَمُؤْكِلِهِ وَشَاهِدِيهِ وَكَاتِبِهِ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ⁽¹¹⁾ وَقَالَ: "آكِلُ الرِّبَا وَمُؤْكِلُهُ وَكَاتِبُهُ إِذَا عَلِمُوا ذَلِكَ مَلُوْنُونَ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" وَرَوَاهُ أَبُو ذَرْوَدَ⁽¹²⁾ كَذَلِكَ وَقَالَ: "وَشَاهِدُهُ بِالْإِفْرَادِ".

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (124/19)، تهذيب التهذيب (40/7)، تهذيب التهذيب (ص: 373).

(2) طبقات المدلسين (ص: 30).

(3) البدر المنير (464/6).

(4) صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب لعنة آكل الربا ومؤكله (3/1597 ح 1218).

(5) المغيرة بن مقسم الضبي مولاهم الكوفي الأعمى، ثقة متقن إلا أنه كان يدلس، ولا سيما عن إبراهيم، مات سنة ست وثلاثين ومائة. تهذيب التهذيب (ص: 543).

(6) إبراهيم بن سعيد النخعي ثقة. تهذيب التهذيب (ص: 90).

(7) مسند أحمد (22/165 ح 14263).

(8) صحيح ابن حبان (8/44 ح 3252).

(9) سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب التغليظ في الربا (2/764 ح 2277).

(10) سنن الترمذى، أبواب النيوع، باب ما جاء في آكل الربا (2/503 ح 1206).

(11) سنن النسائي، كتاب الزينة، باب المؤشمات (8/147 ح 5102).

(12) سنن أبي داود، كتاب النيوع، باب في آكل الربا ومؤكله (3/244 ح 3333).

نص الحديث:

قال الإمام مسلم رحمه الله⁽¹⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، وَزَهْيِرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو الرَّبِيعُ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: لَعْنَ رَسُولِ اللَّهِ أَكْلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلُهُ، وَكَاتِبُهُ، وَشَاهِدُهُ، وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ.

تخریج الحديث:

انفرد به مسلم من حديث جابر.

وأخرجه مسلم وغيره من حديث عبد الله بن مسعود، كما وضحه ابن الملقن.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، أَبُو جَعْفَرِ الْبَغْدَادِيِّ الدُّولَائِيِّ الْبَرَازِ، ثَقَةٌ حَافِظٌ، ماتَ سَنَةً سَبْعِ وَعَشْرِينَ وَمَائَيْنِ، رُوِيَ لِهِ الْجَمَاعَةُ⁽²⁾.

عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُثْمَانَ الْعَبْسِيِّ، أَخُو الْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ، ثَقَةٌ حَافِظٌ شَهِيرٌ وَلِهِ أَوْهَامٌ، ماتَ سَنَةً تِسْعَ وَثَلَاثَيْنَ وَمَائَيْنِ، رُوِيَ لِهِ الْجَمَاعَةُ سَوْيَ التَّرمذِيِّ⁽³⁾.

وهذا الحديث ليس من أوهامه، فقد تابعه محمد بن الصباح، وزهير بن حرب في الرواية عن هشيم.

هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ بْنِ أَبِي حَازِمٍ أَبُو مُعاوِيَةَ السَّلَمِيِّ، مَوْلَاهُمْ، الْوَاسِطِيُّ، وَاسْمُ أَبِي حَازِمٍ قَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ، ثَقَةٌ ثَبِّتُ، كثِيرُ التَّدَلِيسِ وَالْإِرْسَالِ الْخَفِيِّ⁽⁴⁾، ماتَ سَنَةً ثَلَاثَيْنَ وَثَمَانِيَنَ وَمَائَةً، رُوِيَ لِهِ الْجَمَاعَةُ⁽⁵⁾.

(1) صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب لعن أكل الربا ومؤكله (3/1219ـ1598).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (25/391)، تهذيب التهذيب (9/230)، تقريب التهذيب (ص: 484).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (19/482)، تهذيب التهذيب (7/149)، تقريب التهذيب (ص: 386).

(4) المدلّس: هو أن يروي عن لقيه ما لم يسمعه منه. أما المرسل الخفي: هو أن يروي عن عاصره ولم يلقه ما لم يسمعه منه.

قال ابن حجر: والفرقُ بين المدلّس والمُرْسَلِ الْخَفِيِّ دقيقٌ، وهو أَنَّ التَّدَلِيسَ يَخْتَصُ بِمَنْ رُوِيَ عَنْهُ عُرِفَ لِقاؤه إِيَّاهُ. فَأَمَّا إِنْ عَاصَرَهُ، وَلَمْ يُعْرَفْ أَنَّهُ لَقِيَهُ، فَهُوَ الْمُرْسَلُ الْخَفِيُّ. انظر: نزهة النظر في توضيح خبة الفكر (ص: 104).

(5) الجرح والتعديل، (9/115)، تاريخ بغداد (16/144)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (30/283)، جامع التحصيل (ص: 111)، طبقات المدلسين (ص: 47)، تهذيب التهذيب (11/59)، تقريب التهذيب (ص: 574).

أَبُو الزُّبِيرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ ثَدْرَسَ، الْفَرَشِيُّ، الْأَسْدِيُّ، الْمَكِّيُّ، مَوْلَى حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ، مَاتَ سَنَةً ثَمَانِيْنَ وَعِشْرِينَ وَمَائَةً.

مُخْلَفُ فِيهِ:

فَوْقَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: أَبْنَ سَعْدٍ⁽¹⁾، وَابْنِ مَعِينٍ⁽²⁾، وَقَالَ مَرَةً: صَالِحٌ⁽³⁾، وَكَانَ يَقُولُ أَبَا الزَّبِيرِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَبْنَى سَفِيَانَ - طَلْحَةَ بْنَ نَافِعٍ - وَسُئُلَ مَرَةً: مَوْلَى مَنْ تُنْكَرُ⁽⁴⁾ أَحَبُّ إِلَيَّكُ، أَوْ أَبُو الزَّبِيرِ؟ فَقَالَ: كَلاهُمَا ثَقَتَانِ⁽⁵⁾. وَعَلَيَّ ابْنُ الْمَدِينَيِّ وَزَادُ ثَبَتُ⁽⁶⁾، وَالنَّسَائِيُّ⁽⁷⁾، وَالْعَجْلَيُّ⁽⁸⁾، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَزَادُ⁽⁹⁾: حَافِظًا. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ⁽¹⁰⁾: هُوَ مِنْ الْحُفَاظَةِ.

وَسُئُلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ فَقَالَ⁽¹¹⁾: قَدْ احْتَمَلَهُ النَّاسُ وَأَبُو الزَّبِيرِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَبْنَى سَفِيَانَ⁽¹²⁾ وَأَبُو الزَّبِيرِ لَيْسَ بِهِ بِأَسَّ. وَقِيلَ لَهُ⁽¹³⁾: يُحْتَجُ بِحَدِيثِ أَبِي الزَّبِيرِ؟ فَقَالَ: "أَبُو الزَّبِيرِ يُرَوَى عَنْهُ، وَيُحْتَجُ بِهِ".

وَقَالَ السَّاجِي⁽¹⁴⁾: "صَدُوقُ حَجَةٌ فِي الْأَحْكَامِ، قَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَهْلُ النَّقلِ، وَقَبْلُهُ وَاحْتَجُوا بِحَدِيثِهِ".

(1) الطبقات الكبير (42/8).

(2) تاريخ ابن معين . رواية الدارمي (ص: 197)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (76/8).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (76/8).

(4) مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْفَرَشِيُّ التَّمِيُّمِيُّ، ثَقَةٌ فَاضِلٌ (130هـ). انظر ترجمته: التاريخ الكبير للبخاري (219/1)، سير أعلام النبلاء (353/5)، تقريب التهذيب (ص: 508).

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 203).

(6) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني (87هـ).

(7) تهذيب الكمال (408/26).

(8) الثقات (403/2).

(9) التمهيد (143/12).

(10) معرفة السنن والأثار (315/8).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (76/8).

(12) طَلْحَةُ بْنُ نَافِعٍ الْإِسْكَافُ، صَدُوقٌ. انظر ترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (438/13)، سير أعلام النبلاء (293/5)، جامع التحصيل (ص: 107)، تقريب التهذيب (ص: 283).

(13) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذى وغيره، (ص: 111).

(14) إكمال تهذيب الكمال (337/10).

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال⁽¹⁾: "لم ينصف من قدح فيه لأن من استرجم في الوزن لنفسه لم يستحق الترك لأجله". وكذا ذكره ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات⁽²⁾.

وقال ابن عدي⁽³⁾: "صدق وثقة لا بأس به".

وقال الذهبي⁽⁴⁾: "حافظ ثقة"، وفي موضع⁽⁵⁾: "ثقة، تكلم فيه شعبة، وقيل يدلس"، ووصفه في التذكرة⁽⁶⁾ بالصدق، وزاد في المعني⁽⁷⁾: مشهور.

وحرجه بعضهم: فقال المَرْوُذِي⁽⁸⁾: سأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ ، فَقَالَ: أَقْدَ رَوَى
عَنْهُ قَوْمٌ وَاحْتَمَلُوهُ، رَوَى عَنْهُ أَيُّوبُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، إِلَّا أَنْ شُعْبَةَ لَمْ يَحْدُثْ عَنْهُ، قَلْتُ: هُوَ لَيْنَ
الْحَدِيثِ؟ فَكَانَهُ لَيْنَهُ. وَقَدْ سُئِلَ الْإِمَامُ شُعْبَةُ⁽⁹⁾: مَا لَكَ تَرَكْتَ حَدِيثَ أَبِي الزَّبِيرِ؟ قَالَ: رَأَيْتُهُ يَزِنْ
وَيَسْتَرْجِحُ فِي الْمِيزَانِ.

وسُئِلَ أَيْضًا⁽¹⁰⁾: لَمْ تَرَكْتَ أَبَا الزَّبِيرِ؟ قَالَ: رَأَيْتُهُ يُسْيِي الصَّلَاةَ، فَتَرَكْتَ الرَّوَايَةَ عَنْهُ.

ونُقلَ عنْ أَيُّوبَ أَنَّهُ قَالَ⁽¹¹⁾: حَدَثَنَا أَبُو الزَّبِيرِ، وَهُوَ أَبُو الزَّبِيرِ، فَعَمِرَهُ.

وقال ابن أبي حاتم⁽¹²⁾: كان أَيُّوب السختياني يقول: حدثنا أبو الزبير وأبو الزبير أبو
الزبير، قلت لأبي كأنه يضعفه؟ قال نعم... .

وكان سفيان ابن عيينة يقول⁽¹³⁾: حدثنا أبو الزبير وهو أبو الزبير، أي كأنه يضعفه.

(1) (352، 351/5).

(2) (ص: 198).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (286/7).

(4) الكاشف (216/2).

(5) من تكلم فيه وهو موثق (ص: 472).

(6) تذكرة الحفاظ (95/1).

(7) المعني في الضعفاء (632/2).

(8) أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَجَاجُ الْمَرْوُذِيُّ. انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المَرْوُذِيُّ وغيره (ص: 37).

(9) الضعفاء للعقيلي (378/5).

(10) الضعفاء للعقيلي (380/5).

(11) الضعفاء للعقيلي (381/5).

(12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (75/8).

(13) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (75/8).

وقال أيضاً⁽¹⁾: "كان أبو الزبير عندنا بمنزلة خبز الشعير، إذا لم نجد عمرو بن دينار ذهبنا إليه".

وقال الشافعي⁽²⁾: "أبو الزبير يحتاج إلى دعامة". وقال أبو حاتم⁽³⁾: يكتب حديثه، ولا يُحتاج به، وهو أحب إلى من أبي سفيان.

وقال ابن حجر⁽⁴⁾: "صدق إلا أنه يدلس".

وترجح الباحثة أن أبي الزبير ثقة يدلس.

ويؤيد ذلك قول ابن عدي⁽⁵⁾: "وكفى بأبي الزبير صدقاً، أن يحدث عنه مالك، فإن مالكاً لا يربو إلا عن ثقة، ولا أعلم أحداً من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا قد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قبله، وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة، ولم يتخلف عنه أحد، وهو صدوق وثقة لا بأس به".

وكذا قول ابن البر⁽⁶⁾: "وهو عند أهل العلم مقبول الحديث حافظ متفق، لا ينافي فيه إلى قول شعبة، قال معمر: ليتني لم أكن رأيت شعبة، جعلني ألي لا أكتب عن أبي الزبير ولا أحمل عنة وخدعني".

ويجاب على من تكلم فيه بأنه:

rima جرمه ولم يفسر ذلك، كأبي حاتم الرازي.

وريما رأى منه ما لا يليق بمحدث، كما يفهم من صنيع شعبة. ثم إن من تركه لرأي شعبة ندم بعد ذلك على تركه إياه.

فقد سأله رجل سعيد بن عبد العزيز⁽⁷⁾: يا أبي محمد لم تمسك، عن أبي الزبير قال: خدعني شعبة فقال لي لا تحمل عنه، فإني رأيته يسيء صلاته، ولি�تني ما كنت رأيت شعبة.

(1) الضعفاء للعقيلي (381/5).

(2) آداب الشافعي ومناقبه (ص: 169).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (76/8).

(4) تقريب التهذيب (ص: 506).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (293/7)، وانظر: إكمال تهذيب الكمال (338/10).

(6) التمهيد (144/12).

(7) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (287/7).

أو لعله ضعفه بالنسبة إلى غيره، ففضله عليه، كابن عبيña.

وبخصوص تدليسه: فهو مدلس من الثالثة⁽¹⁾، ولا يقبل من حديثه، إلا ما صرخ فيه بالسماع.

أما ما رواه عن جابر في صحيح مسلم، فهو محمول على الاتصال عند أكثر العلماء.

قال النووي⁽²⁾: وما كان في الصحيحين، وشبيههما عن المدلسين بعن؛ محمول على ثبوت السماع من جهة أخرى.

وقال العلائي⁽³⁾: قال سعيد بن أبي مريم، ثنا الليث بن سعد قال: جئت أبي الزبير فدفع لي كتابين، فانقلب بهما، ثم قلت في نفسي لو أني عاودته فسألته أسمع هذا كله من جابر، قال سأله فقلت: منه ما سمعت، ومنه ما حدثت عنه، فقلت له: أعلم لي على ما سمعت منه، فأعلم لي على هذا الذي عندي... ولهذا توقف جماعة من الأئمة عن الاحتجاج بما لم يروه الليث عن أبي الزبير عن جابر، وفي صحيح مسلم عدة أحاديث؛ مما قال فيه أبو الزبير عن جابر، وليس من طريق الليث، وكأن مسلماً اطلع على أنها مما رواه الليث عنه، وإن لم يروها من طريقه والله أعلم".

باقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على الإسناد:

رواہ مسلم.

وبخصوص تدليس هشيم فهو من الثالثة⁽⁴⁾، وقد صرخ بالسماع من أبي الزبير كما في إسناد الحديث.

أما تدليس أبي الزبير فهو محمول على الاتصال - كما سبق بيانه - .



(1) طبقات المدلسين (ص: 45).

(2) التقريب والتبسيير للنوعي (ص: 39)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (1/262).

(3) انظر: جامع التحصيل (ص: 110، ص 711).

(4) طبقات المدلسين (ص: 47)، جامع التحصيل (ص: 111).

حديث رقم (14):

عن جابر بن عبد الله رض قال: سمعت النبي ص يقول قبل موته: "لَا يَمُوتَنَّ أَحْدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُخْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ".

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هذا الحديث صحيح، رواه مسلم متفقًا به كذلك وزيادة: "أنه سمعه من النبي ص قبل موته بثلاثة". وفي رواية له: "يُخْسِنُ بِاللَّهِ الظَّنَّ".

وفي "ثقات أبي حاتم بن حبان"⁽²⁾ بإسناده إلى خلف بن تميم، أنه سأله علي بن بكار المصيحي عن معنى هذا الحديث، قال: أن لا يجمعك والفارج في دار واحدة. وهو كما قال، فيظن رحمة الله ويرجوها، ويتذكر الآيات والأحاديث الواردة في كرم الله تعالى وعفوه ورحمته، وما وعد به أهل التوحيد وما ييسر له من الرحمة يوم القيمة، كما قال تعالى في الحديث الصحيح⁽³⁾: "أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي".

وهذا هو الصواب في معنى الحديث، وهو الذي قاله جمهور العلماء، وشدّ الخطابي⁽⁴⁾ فذكر معه تأويلاً آخر؛ أن معناه: أحسنوا أعمالكم حتى يحسن ظنك برؤكم، فمن أحسن عمله حسن ظنه، ومن ساء عمله ساء ظنه. وهو تأويل بعيد.

نص الحديث:

قال الإمام مسلم رض⁽⁵⁾: وحدثني أبو داود سليمان بن معبد، حدثنا أبو النعمان عارم، حدثنا مهدي بن ميمون، حدثنا وأصل، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: سمعت رسول الله ص، قبل موته بثلاثة أيام، يقول: "لَا يَمُوتَنَّ أَحْدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُخْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ".

(1) البدر المنير (5/196).

(2) (463/8).

(3) أخرجه البخاري (9/121 ح 7505) ومسلم (4/2061 ح 2675)، من حديث أبي هريرة.

(4) معلم السنن (1/301).

(5) صحيح مسلم، كتاب الجنّة وصيغة نعيّمها وأهليها، باب الأمر بحسن الظن بـالله تعالى عند الموت، (4/2206) ح 2877.

تخریج الحديث:

أخرجه مسلم⁽¹⁾، وأبو داود⁽²⁾، وابن ماجه⁽³⁾، من طرق عن الأعمش، عن أبي سفيان - طلحة بن نافع - تابع أبي الزبير في الرواية عن جابر ، بلفظ "وَهُوَ يُحْسِنُ بِاللَّهِ الظَّنَّ".

دراسة رجال الإسناد:

سُلَيْمَانَ بْنِ مَعْبُدَ بن كوسجان المروزي، أبو داود السنّجي⁽⁴⁾، ثقة، مات سنة سبع وخمسين ومائتين، روى له مسلم والترمذى والنمسائى⁽⁵⁾.

مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ أبو يحيى الكردي الأزدي، ثم المغولى⁽⁶⁾، ثقة، مات سنة إحدى أو اثنتين وسبعين ومائة، روى له الجماعة⁽⁷⁾.

واصِلُّ، مُؤْلَى أَبِي عُيَيْنَةَ بْنِ الْمُهَلَّبِ بْنُ أَبِي صُفْرَةَ الْأَزْدِيُّ - واسم أبي عيينة عزة - روى الجماعة سوى الترمذى.

وثقه ابن معين⁽⁸⁾، وأحمد⁽⁹⁾، والعجلى⁽¹⁰⁾، والذهبى، وزاد⁽¹¹⁾: حجة. وذكره ابن حبان⁽¹²⁾، وابن شاهين⁽¹³⁾ في ثقاتهما.

(1) صحيح مسلم، الكتاب الباب السابقين، (2205/4).

(2) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب ما يستحب من حسن الظن بالله عند الموت (3113 ح 189/3).

(3) سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب التوكيل واليقين (4167 ح 1395/2).

(4) السنّجي: بـكسر السين المهمّلة وسكون النون وفي آخرها جيم - هـذه النسبة إلى سنج وهي قرية كبيرة من قرى مرو الشاهجان. انظر: معجم البلدان (264/3)، الأنساب للسمعاني (263/7).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (68/12)، تهذيب التهذيب (219/4)، تقريب التهذيب (ص: 254).

(6) المـغـولـى بـكـسـرـ الـمـيمـ وـسـكـونـ الـعـيـنـ الـمـهـمـلـةـ وـفـقـحـ الـقـلـوـ بـعـدـهـاـ لـامـ وـمـعـولـ بـطـنـ مـنـ الـأـزـدـ يـقالـ لـهـ الـمـاعـولـ. انظر: الأنساب للسمعاني (359/12)، فتح الباري لابن حجر (110/7).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (594/28)، تهذيب التهذيب (327/10)، تقريب التهذيب (ص: 548).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (30/9).

(9) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (417/1)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (30/9).

(10) الثقات (338 /2).

(11) الكاشف (346/2).

(12) (558/7).

(13) تاريخ أسماء الثقات (ص: 247).

وقال أبو حاتم⁽¹⁾: صالح. وقال البزار⁽²⁾: ليس بالقوى وقد احتمل حديثه.

وقال ابن حجر⁽³⁾: صدوق

وترجح الباحثة: أنه ثقة.

الحكم على إسناد الحديث:

رواہ مسلم.

أما تدلیس أبي الزبیر، لا يضر، فقد صرخ بالسماع في رواية عند أحمد⁽⁴⁾.



حديث رقم(15):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: هذا الحديث رواه مسلم مُنفِّداً بِهِ من حديث جابر بن سمرة رض قال: "كنت أَصْلَى مَعَ النَّبِيِّ صل فَكَانَتْ صَلَاتُهُ قَصْدًا، وَخُطْبَتُهُ قَصْدًا".

نص الحديث:

قال الإمام مسلم رحمه الله⁽⁷⁾: حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمْرَةَ، قَالَ: "كُنْتُ أَصْلَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صل، فَكَانَتْ صَلَاتُهُ قَصْدًا، وَخُطْبَتُهُ قَصْدًا".

تخریج الحديث:

أخرجه الترمذی⁽⁸⁾ والنسائی⁽⁹⁾ من طرق عن أبي الأحوص، به.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (30/9).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (410/30)، تهذيب التهذيب (106/11).

(3) تقریب التهذیب (ص: 579).

(4) مسنده أحمـد (437/22) حـ 437.

(5) البدر المنير (630/4).

(6) صلاته قصداً وخطبته قصداً: أي بين الطول الظاهر والتخفيف الماحق. شرح النووي على مسلم (153/6).

(7) صحيح مسلم، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة (591/2) حـ 866.

(8) في أبواب الجمعة، باب ما جاء في قصر الخطبة (638/1) حـ 507. وقال: حديث حسن صحيح.

(9) سنن النسائي، كتاب صلاة العيدین، القصد في الخطبة، (191/3) حـ 1582.

وأخرجه مسلم⁽¹⁾ من طريق زكريا بن أبي زائدة. وأبو داود من طرق عن شبيان أبو معاوية، وسفيان الثوري، ثلاثة (زكريا، شبيان، سفيان)، تابعوا أبا الأحوص في الرواية عن سماك به.

دراسة رجال الإسناد:

الحسن بن الربيع أبو علي الجلبي، القسري، الكوفي، البوراني⁽²⁾ الخشب⁽³⁾، الحضرمي⁽⁴⁾. ثقة، مات سنة إحدى وعشرين ومائتين، روى له الجماعة⁽⁵⁾.

أبو الأحوص سالم بن سليم الحنفي مولاهُم، الكوفي، ثقة متقن صاحب حديث، مات سنة تسع وسبعين ومائة، روى له الجماعة⁽⁵⁾.

سماك بن حرب بن أوس الذهلي البكري الكوفي، مات سنة ثلات وعشرين ومائة، روى له البخاري تعليقاً، والباقيون.

مختلف فيه:

وثقه ابن معين⁽⁶⁾، وأبو حاتم⁽⁷⁾ وزاد: "صدوق".
وقال العجلي⁽⁸⁾: "جازر الحديث، وكان له علم بالشعر، وأيام الناس، وكان فصيحاً، إلا أنه كان في حديث عكرمة ربما وصل عن ابن عباس".

وقال النسائي⁽⁹⁾: "ليس به بأس، وفي حديثه شيء". وقال أيضاً⁽¹⁰⁾: "كان ر بما لفَن، فإذا انفرد بأصل لم يكن حجة لأنَّه كان يُلقن فيتقن". وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹¹⁾، وقال يخطيء كثيراً.

(1) صحيح مسلم الموضع السابق.

(2) هذه النسبة إلى عمل الباري التي تبسط ويجلس عليها، ويقال بالعرق البارئ أيضاً. انظر: الأنساب للسعاني (350/2)، توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين، (642/1).

(3) كان يبيع الخشب والقصب.

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (150/6)، تهذيب التهذيب (278/2)، تقريب التهذيب (ص 161).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (284/12)، تهذيب التهذيب (283/4)، تقريب التهذيب (ص: 261).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (280/4).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (280/4).

(8) الثقات (1/436).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (120/12)، تهذيب التهذيب (4/234).

(10) المختارين للعلائي (ص: 49).

(11) (339/4).

وقال ابن عَدِيٍّ⁽¹⁾: ولسمَّاك حديث كثير مستقيم إن شاء الله... وأحاديثه حسان وهو صدوق لا يأس به. وقال البزار⁽²⁾: "كان رجلاً مشهوراً لا أعلم أحداً تركه، وكان قد تغير قبل موته".

وقال ابن أبي خيثمة⁽³⁾: "سمعت ابن معين سُئل عنْه؛ ما الذي عابه، قال: أنسد أحديث لم يسندها غيره، وهو ثقة". وكان يضعفه؛ شعبة⁽⁴⁾، وسفيان الثوري⁽⁵⁾، صالح جزرة⁽⁶⁾.

وقال ابن خرash⁽⁷⁾: "في حديثه لين". وقال ابن عمار المؤصل⁽⁸⁾: يقولون أنه كان يغلط، ويختلفون في حديثه. وقال يعقوب بن شيبة⁽⁹⁾: "قلت لابن المديني، روایة سماك عن عكرمة فقال: مضطربة". وقال يعقوب وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المثبتين. وقال أحمد⁽¹⁰⁾: "مضطرب الحديث". وقال الدارقطني⁽¹¹⁾: "سيء الحفظ".

وقال الذهبي⁽¹²⁾: "ثقة ساء حفظه". وفي موضع⁽¹³⁾: "صدق صالح، من أوعية العلم، مشهور".

وقال ابن حجر⁽¹⁴⁾: صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخره، فكان ربما تلقَّن.

قالت الباحثة: هو كما قال ابن حجر، إلا أنه لم يرو هذا الحديث عن عكرمة، أما بشأن اختلاطه فقد نص الدارقطني؛ على أن أحديث أبي الأحوص عنه سليمة⁽¹⁵⁾.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (543/4).

(2) إكمال تهذيب الكمال (109/6).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (280/4).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (541/4).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (541/4).

(6) تاريخ بغداد (296/10).

(7) تاريخ بغداد (296/10).

(8) تاريخ بغداد (296/10)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (119/12).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (120/12).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (279/4).

(11) علل الدارقطني، (184/13).

(12) الكاشف (465/1).

(13) ميزان الاعتدال (232/2).

(14) تقريب التهذيب (ص: 255).

(15) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 189).

جَابِرُ بْنُ سَمْرَةَ بْنِ جُنَادَةَ بْنِ جُنْدِبِ السُّوَايِّيُّ⁽¹⁾، صحابي وابن صحابي، وهو ابن أخت سعد بن أبي وقاص، مسح النبي ﷺ على خده فكان الخد الذي مسحه أحسن⁽²⁾، سكن الكوفة، وتوفي سنة سنت وسبعين⁽³⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

رواه مسلم.

وبخصوص اختلاط سماك فقد تميز حديثه، وأبو الأحوص سمع منه قبل الاختلاط.



(1) هذه النسبة إلى سواة بن عامر بن صعصعة. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (152/2).

(2) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب طيب رائحة النبي ﷺ 1814/4 (2329).

(3) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (224/1)، أسد الغابة (304/1)، الإصابة في تمييز الصحابة (542/1)، سير أعلام النبلاء (187/3).

المطلب الثاني: أحاديث السنن الأربع التي صحتها ابن الملقن

أولاً: سُنن أبي داود:

حديث رقم (16):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ رَوَاهُ أَبُو دَاؤُدْ وَابْنُ مَاجَهُ وَالْتَّرْمِذِيُّ وَحْسَنَهُ، وَلَفْظُ أَبِي دَاؤُدْ أَنَّ أَنْسًا قَامَ عِنْدَ رَأْسِ رَجْلٍ وَكَبَرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ لَمْ يُطِلِّ وَلَمْ يُسْرِعْ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقْعُدُ فَقَالُوا: يَا أَبَا حَمْزَةَ، الْمَرْأَةُ الْأَنْصَارِيَّةُ. فَقَرِيبُوهَا وَعَلَيْهَا نَعْشُ أَخْضَرٌ، فَقَامَ عِنْدَ عَجِيزَتِهَا، فَصَلَّى عَلَيْهَا نَحْوُ صَلَاتِهِ عَلَى الرَّجُلِ، ثُمَّ جَلَسَ، فَقَالَ الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ⁽²⁾: يَا أَبَا حَمْزَةَ هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يُصَلِّي عَلَى الْجِنَانَةِ كَصَلَاتِكَ، يَكْبِرُ أَرْبِعًا وَيَقُومُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَعَجِيزَةِ الْمَرْأَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

وَلَفْظُ التَّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي غَالِبِ نَافِعٍ، وَقِيلَ: رَافِعٌ، قَالَ: "صَلَيْتُ مَعَ أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ عَلَى جَنَازَةِ رَجُلٍ، فَقَامَ حِيَالَ رَأْسِهِ⁽³⁾، ثُمَّ جَاءُوا بِجَنَازَةِ امْرَأَةٍ مِنْ قُرْيَشٍ، فَقَالُوا: يَا أَبَا حَمْزَةَ، صَلَّى عَلَيْهَا. فَقَامَ حِيَالَ وَسْطِ السَّرِيرِ، فَقَالَ لَهُ الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ: هَكَذَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ قَائِمًا عَلَى الْجِنَانَةِ مَقَامَكَ مِنْهَا، وَمِنْ الْرَّجُلِ مَقَامَكَ مِنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: احْفَظُوا". وَلَفْظُ ابْنِ مَاجَهِ نَحْوَهُ، وَهَذَا أَحْمَدٌ...

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا دَاؤُدُ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ نَافِعٍ أَبِي غَالِبٍ، قَالَ: كُنْتُ فِي سِكَّةِ الْمِزِيدِ⁽⁵⁾، فَمَرَّتْ جَنَازَةٌ مَعَهَا نَاسٌ كَثِيرٌ قَالُوا: جَنَازَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْرٍ⁽⁶⁾،

(1) البدر المنير (5/257).

(2)تابعٍ ثقة، مات سنة أربعين وتسعين. انظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/355)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (22/497)، سير أعلام النبلاء (4/202)، تقريب التهذيب (ص: 435).

(3) أي: حِدَاءُهُ وَمَقْبِلُهُ. تحفة الأحوذى، للمبروكى، (4/106).

(4) سُنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب أين يقف الإمام من الميت إذا صلى عليه، (3/208).

(5) السكّة: هي الزفاف. والمزيد: الموضع الذي تحس فيه الإبل والغنم، وبه سمي مرشد المدينة والبصرة، من رد

بالمكان إذا أقام فيه، وربطه إذا حبسه، والمراد أيضاً الموضع الذي يجعل فيه التمر لينشف. انظر: النهاية في

غريب الحديث والآثار (2/182)، شرح أبي داود للعيني (6/134)، عن المعبد للعظيم آبادي، (8/

.(336)

(6) لم أقف على ترجمته.

فَتَبَعَّثُهَا فَإِذَا أَنَا بِرَجُلٍ عَلَيْهِ كِسَاءُ رَقِيقٌ عَلَى بُرْيَنِيَّتِهِ⁽¹⁾، وَعَلَى رَأْسِهِ خِرْقَةٌ تَقِيهِ مِنَ الشَّمْسِ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا الدَّهْقَانُ⁽²⁾؟ قَالُوا: هَذَا أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ، فَلَمَّا وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ قَامَ أَنْسٌ فَصَلَّى عَلَيْهَا، وَأَنَا حَلْفَهُ لَا يَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ، فَقَامَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَكَبَرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ، لَمْ يُطِلْ وَلَمْ يُسْرِعْ، ثُمَّ دَهَبَ يَقْعُدُ، قَالُوا: يَا أَبَا حَمْزَةَ الْمُرْأَةُ الْأَنْصَارِيَّةُ. فَقَرَبُوهَا وَعَلَيْهَا نَعْشَنْ أَخْضَرٌ، فَقَامَ عِنْدَ عَجِيزَتِهِ⁽³⁾ فَصَلَّى عَلَيْهَا نَحْوَ صَلَاتِهِ عَلَى الرَّجُلِ، ثُمَّ جَلَسَ، فَقَالَ الْعَلَاءُ بْنُ زَيَادٍ، يَا أَبَا حَمْزَةَ، "هَكَذَا كَانَ يَفْعُلُ رَسُولُ اللَّهِ يُصَلِّي، عَلَى الْجَنَازَةِ كَصَلَاتِكَ يُكَبِّرُ عَلَيْهَا أَرْبَعًا، وَيَقُولُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَعَجِيزَةِ الْمُرْأَةِ"، قَالَ: نَعَمْ... الحديث.

تخریج الحديث:

أخرجه الترمذی⁽⁴⁾، وابن ماجه⁽⁵⁾، وأحمد⁽⁶⁾، من طرق عن همام بن يحيى بن دينار، تابع عبد الوارث بن سعید في الروایة عن أبي غالب بنحوه. دراسة رجال الإسناد:

داود بن معاذ أبو سليمان العتكى البصري، ابن بنت مخلد بن الحسين⁽⁷⁾، أو ابن أخيه، بصرى سكن المصيصة⁽⁸⁾، ثقة، مات سنة بضع وثلاثين، روى له أبو داود والنمساني⁽⁹⁾.
عبد الوارث بن سعید بن ذكوان العبرى، ثقة ثبت رمي بالقدر، ولم يثبت عنه، مات سنة ثمانين ومائة⁽¹⁰⁾.

(1) **بُرْيَنِيَّتِهِ**: (تصْغِيرُ بِرْدُونِ) بكسر الباء، وفتح الذال المعجمة، وهي الدابة. ويقع على الذكر والأئمّة، وأكثر ما تُجلب من بلاد الرؤم ولها جلد على السير في الشعاب والجبال والوعر بخلاف الخيل العربية. انظر: المصباح المنير للفيومي (1/41)، فتح الباري لابن حجر (6/67)، عون المعبود للعظيم آبادي (8/336).
(2) **الدهقان**: بكسر الدال وضمّها رئيس القرية ومقدم الثناء وأصحاب الزراعة وهو معرّب وثُونه أصلية. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (2/145).

(3) **عَجِيزَتِهَا**: مؤخرتها. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (3/185).

(4) سنن الترمذی، باب ما جاء أين يقُولُ الإِمَامُ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمُرْأَةِ، (2/343 ح 1034). وقال: هَذَا حَدِيثُ حَسَنٍ.

(5) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في أين يقُولُ الإِمَامُ إِذَا صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ، (1/478 ح 1494).

(6) مسند أحمد (19/219 ح 12180).

(7) انظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/347)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/332)، تهذيب التهذيب (10/72)، تقريب التهذيب (ص: 523).

(8) وهي مدينة على شاطئ جيحان من ثغور الشام بين أنطاكية وبلاط الروم تقارب طرسوس. تقع أطلالها بالقرب من مدينة أضنة بتركيا حالياً. انظر: معجم البلدان (5/145)، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (8/452)، تهذيب التهذيب (10/23)، تقريب التهذيب (ص: 200).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (18/482)، تهذيب التهذيب (6/443)، تقريب التهذيب (ص: 367).

أبو غالب الباهلي الخياط البصري، مولى باهله، اسمه نافع، وقيل: رافع، ثقة، من الخامسة، روى له أبو داود والترمذى وابن ماجه⁽¹⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح. صححه الألبانى⁽²⁾.



حديث رقم (17):

عن القاسم بن محمد قال: "دخلت على عائشة فسألت: يا أماه، أكشفي لي عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكشفت لي عن ثلاثة قبور لا مشرفة⁽³⁾، ولا لاطنة⁽⁴⁾ مبطوحة ببطحاء العرصاء الحمراء⁽⁵⁾".

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: "هذا الحديث صحيح، رواه أبو داود، والحاكم في مستدركه وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، زاد الحاكم في روايته: "فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدمًا، وأبا بكر رأسه بين كتفين رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعمر رأسه عند رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم".

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود⁽⁷⁾: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْيِكَ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ هَانِيَّ، عَنِ الْقَاسِمِ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: يَا أُمَّهُ أَكْشِفِي لِي عَنْ قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَكَشَفَتْ لِي عَنْ ثَلَاثَةَ قُبُورٍ لَا مُشْرَفَةَ، وَلَا لَاطِنَةَ مَبْطُوحةَ بِبَطْحَاءِ الْعَرْصَةِ الْحَمْرَاءِ". قَالَ أَبُو عَلَى⁽⁸⁾: يُقَالُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مُقْدَمًا وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَ رَأْسِهِ، وَعُمَرُ عِنْدَ رَجْلِيهِ، رَأْسُهُ عِنْدَ رِجْلَيِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (34/169)، تهذيب التهذيب (12/197)، تهذيب التهذيب (ص: 664).

(2) أحكام الجنائز (1/109)، مشكاة المصايح (1/528).

(3) أي: لا مُرْتَقَعة ارتفاعاً كِبِيرًا. شرح أبي داود للعيني (6/177).

(4) أي: لا لاصقة بالأرض، وهو بهمة آخر. انظر: شرح أبي داود للعيني (6/177).

(5) العرصاء: كل بُقعة بين الدُور واسعة ليس فيها بناء. انظر: الصاح، للجوهري، (3/1044).

(6) البدر المنير (5/319).

(7) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في تسوية القبر (3/215 ح 3220).

(8) أبو علي اللولي، هو راوي السنن عن أبي داود، (333هـ). انظر ترجمته: التقيد لمعرفة رواة السنن

والمسانيد، لابن نقطة (ص: 49)، تاريخ الإسلام، للذهبي (7/671).

تخریج الحديث:

أخرجه عمر بن شبة⁽¹⁾، عن أحمد بن صالح به.

أخرجه الحاكم⁽²⁾ من طريق عبد الله بن وهب، وأخرجه البيهقي⁽³⁾ من طريق الحاكم بإسناده.

وأخرجه أبو يعلى⁽⁴⁾ عن محمد بن عبد الله بن ثمیر، كلاهما (عبد الله بن وهب، ومحمد بن عبد الله بن نمير) تابعاً لأحمد بن صالح في الرواية عن ابن أبي فدیلٍ به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

أحمد بن صالح: أبو جعفر المصري، المعروف بابن الطبرى، ثقة حافظ ، تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة⁽⁵⁾، ونقل عن ابن معين تكذيبه، وجزم ابن حبان⁽⁶⁾ بأنه إنما تكلم في أحمد ابن صالح الشومي⁽⁷⁾ فظن النسائي أنه عن ابن الطبرى، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين⁽⁸⁾.

محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فدیلٍ . واسمُه دِيَنْارٌ - الدِّيلِيُّ ، أبو إسماعيل مولاهُم، المدائىي، مات سنة مائتين على الصحيح، روى له الجماعة⁽⁹⁾.

مختلف فيه:

قال ابن معين⁽¹⁰⁾: ثقة، وفي موضع⁽¹¹⁾: ليس به بأس، وكذا قال النسائي⁽¹²⁾. وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹³⁾، وقال رُبما أخطأ.

(1) تاريخ المدينة (3 / 944).

(2) المستدرک (1 / 369 ح 1368).

(3) السنن الكبرى (4 / 6758 ح 4).

(4) مسند أبي يعلى الموصلي (8 / 4571 ح 53).

(5) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (1 / 300).

(6) الثقات (8 / 25).

(7) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام (5 / 1004)، تهذيب التهذيب (1 / 42)، لسان الميزان (1 / 186).

(8) الجرح والتعديل (2 / 56)، تاريخ بغداد، للخطيب (5 / 319)، سير أعلام النبلاء للذهبي (12 / 160)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (2 / 8)، تقريب التهذيب (ص: 80)، تهذيب التهذيب (1 / 41).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (24 / 488).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7 / 189)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3 / 157 / 209).

(11) تاريخ ابن معين - رواية ابن حرز (1 / 80).

(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (24 / 488).

(13) (9 / 42).

وقال الذهبي⁽¹⁾: ثقة صاحب حديث، لكنه لا رحلة له، وفي موضع⁽²⁾: صدوق مشهور يُحتج به في الكتب الستة، وفي موضع آخر⁽³⁾: صدوق.

وضعفه يعقوب بن سفيان⁽⁴⁾، وقال ابن سعد⁽⁵⁾: كان كثير الحديث، وليس بحجة.

قال ابن حجر⁽⁶⁾: صدوق.

عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ هَانِيٍّ الْمَدْنَى مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، ويقال عثمان بن عمرو بن هاني، قلبه بعضهم ، من السابعة، روى له أبو داود، وابن ماجه⁽⁷⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾، وقال الذهبي⁽⁹⁾: "كأنه صدوق".

وقال ابن حجر⁽¹⁰⁾: مستور.

الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ، ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة، قال أيبوب: ما رأيت أفضل منه، ورئي القاسم في حجر عمه أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ، وَتَقَفَّهُ مِنْهَا، وَأَكْثَرَ عَنْهَا، مات سنة ستٌّ ومائةٌ، روى له الجماعة⁽¹¹⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح.

وقد ذهب جماعة من العلماء إلى أن هذا الحديث محفوظ، وأن إسناده صحيح؛ منهم:

(1) تاريخ الإسلام (1187/4).

(2) ميزان الاعتدال (483/3).

(3) الكافش (158 /2).

(4) المعرفة والتاريخ (53 /3).

(5) الطبقات الكبير (615/7).

(6) تقريب التهذيب (ص: 468).

(7) انظر: تهذيب الكمال (157 /22)، تهذيب النهذيب (79/8).

(8) (478 /8).

(9) تاريخ الإسلام (4 /171).

(10) تقريب التهذيب (ص: 424).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (118 /7)، سير أعلام النبلاء(53 /5)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال

(431 /23)، تهذيب التهذيب (334 /8)، تقريب التهذيب (ص: 451).

النبوبي⁽¹⁾، والحاكم⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾، والبغوي⁽⁴⁾، وابن عبد الهادي⁽⁵⁾، والقسطلاني⁽⁶⁾.

قال البيهقي: "وَحِدِيثُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ فِي هَذَا الْبَابِ أَصَحُّ، وَأَوْلَى أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا".

وقال ابن التركماني⁽⁷⁾: "هذا خلاف اصطلاح أهل هذا الشأن، بل حديث التمار⁽⁸⁾ أصح، لأنَّه مُخرج في صحيح البخاري، وحديث القاسم لم يخرج في شيء من الصحيح".

وقول سفيان التمار لا حجة فيه كما قال البيهقي، لاحتمال أن قبره لم يكن في الأول مُسَنَّا، بل كان في أول الأمر مُسَطَّحاً، ثم لما بُني جدار القبر في إمارة عمر بن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك صيروها مرتفعة. وبهذا يجمع بين الروايات⁽⁹⁾.

والأرجح أن الأفضل التسطيح. وَيُرَجَحُ التَّسْطِيحُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ⁽¹⁰⁾ مِنْ حَدِيثِ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ أَنَّهُ أَمَرَ بِقَبْرِ فَسُوِّيَ ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَأْمُرُ بِتَسْوِيَتِهَا⁽¹¹⁾.



حديث رقم (18):

قال ابن الملقن⁽¹²⁾: هذا الحديث صحيح، رواه أبو داؤد وابن ماجه والدارقطني في سننهم، من حديث مروان، عن أبي يزيد الخوارزمي، عن سيار بن عبد الرحمن، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: "فرض رسول الله زكاة الفطر". ذكروه بزيادة في آخره: من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات.

(1) انظر: المجموع شرح المذهب (5/296)، وخلاصة الأحكام (1024/2).

(2) المستدرك (1/369) ح 1368.

(3) السنن الكبرى (5/4).

(4) شرح السنة (5/403).

(5) المحرر في الحديث (ص: 323).

(6) إرشاد الساري (2/477).

(7) الجوهر النقي (4/4).

(8) قال سفيان: "أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ مُسَنَّا". صحيح البخاري (2/103)، كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي، وأبي بكر، وعمر بشاش.

وسفيان بن دينار التمار، ثقة. انظر ترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (11/144)، تهذيب التهذيب (109/4)، تقريب التهذيب (ص: 244).

(9) انظر: شرح السنة للبغوي (5/403)، فتح الباري، لابن حجر (3/257)، نيل الأوطار، للشوكاني (101/4).

(10) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب الأمْرِ بِتَسْوِيَةِ الْقَبْرِ (2/968).

(11) فتح الباري، لابن حجر (3/257)، نيل الأوطار، للشوكاني (101/4).

(12) البدر المنير (5/618).

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود (1): حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ خَالِدِ الدَّمْشِقِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّمَرْقَنْدِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانٌ - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو يَزِيدَ الْخَوَلَانِيُّ وَكَانَ شَيْخًا صِدِّيقًا وَكَانَ أَبْنُ وَهْبٍ يَرْوِي عَنْهُ، حَدَّثَنَا سَيَّارٌ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - قَالَ مَحْمُودٌ: الصَّدَفِيُّ - عَنْ عَكْرَمَةَ، عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طُهْرَةً⁽²⁾ لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفْثِ⁽³⁾، وَطُعْفَةً⁽⁴⁾ لِلْمُسَاكِينِ، مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ زَكَاةً مُقْبُلَةً، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ صَدَقَةً مِنَ الصَّدَقَاتِ".

تخریج الحديث:

أخرجه ابن ماجه⁽⁵⁾، والدرقطني⁽⁶⁾، والحاكم⁽⁷⁾، ومن طريقه البهقي⁽⁸⁾، جميعهم من طرق عن مروان الطاطري، بإسناده بنحوه. وقال الدارقطني: "رواته ليس فيهم مجزوح".

دراسة رجال الإسناد:

مَحْمُودُ بْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ أَبُو عَلَى السُّلْمَيِّ الدَّمْشِقِيِّ، ثَقَةٌ، مَاتَ سَنَةً تَسْعَ وَأَرْبَعِينَ وَمَائَتَيْنِ، رُوِيَ لَهُ أَبُو دَاؤُدُ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ⁽⁹⁾.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ بَهْرَامَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ، ثُمَّ الدَّارَمِيُّ، السَّمَرْقَنْدِيُّ - وَدَارِمٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ بْنِ حَنْظَلَةَ بْنِ زَيْدٍ مَنَّاَةَ بْنِ تَمِيمٍ -، صاحب المسند، ثقة فاضل متقن، مات في سنة خمس وخمسين ومائتين، يوم التروية⁽¹⁰⁾ بعد العصر، ودُفِنَ يوم عرفة، يوم

(1) سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر (2/ 111 ح 1609).

(2) أي: تطهيرًا. حاشية السندي على سنن ابن ماجه (1/ 560).

(3) اللغو، هو القول الباطل أو الكلام المطرح. والرفث: الفحش من القول. النهاية في غريب الحديث والأثر

(257/4)، لسان العرب (2/ 153)، شرح أبي داود للعيني (6/ 318).

(4) أي: المأكلة. لسان العرب (12/ 365)، شرح أبي داود للعيني (6/ 318).

(5) سنن ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر (1/ 585 ح 1827).

(6) سنن الدارقطني (3/ 61 ح 2067).

(7) المستدرك على الصحيحين (1/ 568 ح 7692).

(8) السنن الصغرى (2/ 66 ح 1240).

(9) التفاتات لابن حبان (9/ 202)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/ 295)، تهذيب التهذيب (10/ 61)،

تقريب التهذيب (ص: 522).

(10) هو يوم قبل يوم عرفة، وهو الثامن من ذي الحجة. يقال له: يوم التروية لأنهم كانوا يرون فيه إبلهم من الماء، ويحملون منه ما يحتاجون إليه حال الوقوف وما بعده، لأن هذه الأماكن لم يكن فيها يومئذ آبار ولا عيون، أما الآن ففيها الماء الكثير؛ والحمد لله. انظر: عمدة الأحكام من كلام خير الأنام ﷺ، عبد الغني المقدسي (ص: 160)، السيرة النبوية على ضوء القرآن والسنة، محمد أبو شهبة (2/ 579).

الجمعة، وهو ابن حمّسٍ وسبعينَ سنةً⁽¹⁾.

مروان بن محمد بن حسان الأسد⁽²⁾، أبو بكر ويقال: أبو عبد الرحمن الأسد، الدمشقي، الطاطري⁽³⁾، ثقة، مات سنة عشرين ومائتين، روى له الجماعة سوى البخاري⁽³⁾.

أبو يزيد الخولاني⁽⁴⁾ المصري الصغير، صدوق، من السابعة، وسماه الحاكم يزيد ابن مسلم فوهم، وذكره أبو أحمد الحاكم فيمن لا يعرف اسمه وأغرب، روى له أبو داود وابن ماجه⁽⁵⁾.

سيار بن عبد الرحمن الصدفي المصري⁽⁶⁾، من السادسة، روى له أبو داود وابن ماجه⁽⁶⁾.

ذكره ابن حبان⁽⁷⁾، وابن حلفون⁽⁸⁾ في تقانيهما، قال أبو زرعة⁽⁹⁾: لا بأس به، وقال أبو حاتم⁽¹⁰⁾: شيخ.

وقال الذهبي⁽¹¹⁾، وابن حجر⁽¹²⁾: صدوق.

عمرمة أبو عبد الله المدنى، مولى ابن عباس، ثقة ثبت، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة، مات سنة أربع ومائة⁽¹³⁾. سبقت الترجمة له في الحديث الخامس.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/99)، الثقات لابن حبان (8/364)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (15/210)، سير أعلام النبلاء (12/224)، تقريب التهذيب (ص: 311).

(2) قال الطبراني: كُلُّ مَنْ بَاعَ الثِّيَابَ الْكَرَابِيْسَ وَالثِّيَابَ الْبَيْضَ بِدِمْشُقَ، يُقَالُ لَهُ: الطاطري. المعجم الصغير للطبراني (1/28)، وانظر: الأنساب للسمعاني (9/6).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/275)، الثقات لابن حبان (9/179)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/398)، سير أعلام النبلاء، (9/510)، تقريب التهذيب (ص: 526).

(4) خولان: بفتح الخاء وسكون الواو قليلة باليمين. انظر: معجم البلدان (2/407)، تحفة الأحوذى (5/227).

(5) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (34/407)، تقريب التهذيب (ص: 684)، تهذيب التهذيب (279/12).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/310)، تهذيب التهذيب (12/279)، تاريخ الإسلام (3/429). (7) (421/6).

(8) إكمال تهذيب الكمال (6/185).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/256).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/256).

(11) الكاشف (1/475).

(12) تقريب التهذيب (ص: 261).

(13) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (20/265)، تهذيب التهذيب (7/273)، تقريب التهذيب (ص: 397).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن. فيه أبو يزيد الخولاني وسيّار بن عبد الرحمن، كلاهما صدوق.

ومن حسنـه: ابن قدامـة المـعـدـسيـ(١)، والنـوـويـ(٢)، والمـنـذـريـ(٣). أما الشـيـخـ الـأـلـبـانـيـ فقد صـحـحـ الحديث مـرـةـ(٤)، وحسنـه مـرـةـ أخرىـ(٥).

والـحدـيـثـ شـاهـدـ منـ حـدـيـثـ اـبـنـ عـمـرـ روـاهـ الشـيـخـانـ بـمـعـناـهـ(٦).

وقـالـ اـبـنـ الـملـقـنـ(٧): (ولـحدـيـثـ طـرـيقـ آخرـ، ذـكـرـهـ الـحـافـظـ أـبـوـ مـوسـىـ الـأـصـبـهـانـيـ فـيـ كـتـابـهـ مـعـرـفـةـ الصـحـابـةـ(٨)ـ منـ حـاـزـمـ الـبـصـرـيـ قـالـ: فـرـضـ رـسـوـلـ اللـهـ زـكـاـةـ الـفـطـرـ طـهـوـرـاـ لـلـصـائـمـ مـنـ الـلـغـوـ وـالـرـفـثـ، مـنـ أـدـاـهـاـ قـبـلـ الـصـلـاـةـ كـانـتـ لـهـ زـكـاـةـ، وـمـنـ أـدـاـهـاـ بـعـدـ الـصـلـاـةـ كـانـتـ لـهـ صـدـقـةـ").



حديث رقم (19):

قال اـبـنـ الـملـقـنـ(٩): هـذـاـ الـحـدـيـثـ صـحـيـحـ رـوـاهـ أـبـوـ دـاؤـدـ وـالـتـرمـذـيـ مـنـ حـدـيـثـ أـنـسـ الـنـبـيـ نـهـيـ عـنـ بـيـعـ الـعـنـبـ حـتـىـ يـسـوـدـ، وـعـنـ بـيـعـ الـحـبـ حـتـىـ يـشـتـدـ.

(1) انظر: المغني لابن قدامـةـ (80 / 3)، المحرـرـ فـيـ الـحـدـيـثـ، لـابـنـ عـبـدـ الـهـادـيـ (صـ: 350).

(2) المجموع شـرحـ المـهـنـ (6 / 126).

(3) الـبـدرـ الـمـنـيرـ (5 / 618).

(4) صحيح الجامـعـ الصـغـيرـ وـزيـادـتـهـ (668 / 1)، مشـكـاةـ الـمـصـابـحـ (1 / 570).

(5) انـظـرـ: صـحـيـحـ أـبـيـ دـاؤـدـ (5 / 317)، وـصـحـيـحـ التـرـغـيبـ وـالـتـرـهـيبـ (1 / 263).

(6) صحيح البخارـيـ، كـاتـبـ الـزـكـاـةـ، بـاـبـ صـدـقـةـ الـفـطـرـ عـلـىـ الـعـبـدـ وـعـيـرـهـ مـنـ الـمـسـلـمـيـنـ (2 / 130 حـ 1504)، صـحـيـحـ مـسـلـمـ، كـاتـبـ الـزـكـاـةـ، بـاـبـ زـكـاـةـ الـفـطـرـ عـلـىـ الـمـسـلـمـيـنـ مـنـ النـفـرـ وـالـشـعـبـ (2 / 677 حـ 984).

(7) انـظـرـ: الـبـدرـ الـمـنـيرـ (5 / 619).

(8) عـزـاءـ لـأـبـيـ مـوسـىـ أـيـضاـ: اـبـنـ الـأـثـيـرـ، وـابـنـ حـجـرـ، فـيـ تـرـجـمـةـ حـاـزـمـ غـيرـ مـنـسـوبـ، وـلـمـ يـزـيدـواـ فـيـ تـرـجـمـتـهـ عـلـىـ هـذـاـ الـحـدـيـثـ. أـسـدـ الـغـابـةـ (431 / 1)، الـإـصـابـةـ فـيـ تـمـيـيزـ الـصـحـابـةـ (4 / 2).

وـكتـابـ أـبـيـ مـوسـىـ الـأـصـبـهـانـيـ اـسـمـهـ "ـالـمـسـقـادـ بـالـنـظـرـ وـالـكـاتـبـ فـيـ مـعـرـفـةـ الـصـحـابـةـ"ـ وـهـوـ ذـيلـ كـاتـبـ اـبـنـ مـنـدـهـ،

استـدرـكـ عـلـىـ اـبـنـ مـنـدـهـ ماـ فـاتـهـ فـيـ كـاتـبـهـ مـعـرـفـةـ الـصـحـابـةـ فـجـاءـ تـصـنـيـفـهـ كـبـيـراـ نـحوـ ثـلـثـيـ كـاتـبـ اـبـنـ مـنـدـهـ. انـظـرـ:

مـقـدـمةـ أـسـدـ الـغـابـةـ (10 / 1)، الـوـافـيـ بـالـوـفـيـاتـ، لـلـصـفـدـيـ (4 / 174)، تـارـيـخـ الـإـسـلـامـ (12 / 740)، إـكـمالـ

تـهـذـيبـ الـكـمالـ، لـمـغـلـطـايـ (215 / 2).

(9) الـبـدرـ الـمـنـيرـ (6 / 530).

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود ⁽¹⁾: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلَيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلْمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَنْبِ حَتَّى يَسْوَدَ، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ".

تخریج الحديث:

أخرجه الترمذی ⁽²⁾ من طريق أبي الولید الطیالسی - هشام بن عبد الملک - عن حماد بن سلمة بإسناده.

وأخرجه الترمذی ⁽³⁾، وأحمد ⁽⁴⁾، والحاکم ⁽⁵⁾، والبیهقی ⁽⁶⁾، من طرق عن عفان بن مسلم.

وأخرجه الترمذی ⁽⁷⁾ أيضاً من طريق سليمان بن حرب. وأحمد ⁽⁸⁾ من طريق حسن بن موسی.والحاکم ⁽⁹⁾ من طريق حبان بن هلال. وابن ماجه ⁽¹⁰⁾ من طريق حجاج بن أرطاة. وابن حبان ⁽¹¹⁾ عن أبي خلیفة ⁽¹²⁾.

ستتهم (عفان بن مسلم، سليمان بن حرب، حسن بن موسی، حبان بن هلال، حجاج بن أرطاة، أبو خلیفة) تابعوا أبا الولید الطیالسی في الروایة عن حماد بن سلمة بإسناده.

دراسة رجال الإسناد:

الحسن بن علي بن محمد الهذلي، الخلاق، الحلواني ⁽¹³⁾، أبو محمد، ثقة حافظ، له

(1) سنن أبي داود، كتاب الأربعين، باب في بيع الثمار قبل أن ينبع صلاحها (3/ 253 ح 3371).

(2) سنن الترمذی، أبواب الأربعين، باب ما جاء في كراهة بيع الثمرة حتى ينبع صلاحها (2/ 521 ح 1228).

(3) في أبواب الأربعين، باب ما جاء في كراهة بيع الثمرة حتى ينبع صلاحها (2/ 521 ح 1228).

(4) في المسند (21/ 222 ح 13613).

(5) المستدرک على الصحیحین (2/ 19 ح 2192).

(6) السنن الكبیری (5/ 490 ح 10598).

(7) في أبواب الأربعين، باب ما جاء في كراهة بيع الثمرة حتى ينبع صلاحها (2/ 521 ح 1228).

(8) مسند أحمد (21/ 37 ح 13314).

(9) المستدرک على الصحیحین (2/ 19 ح 2192).

(10) سنن ابن ماجه، كتاب الجزارات، باب الشهي عن بيع الثمار قبل أن ينبع صلاحها (2/ 747 ح 2217).

(11) صحيح ابن حبان (11/ 369 ح 4993).

(12) هو الفضل بن الحباب الجمحي، انظر ترجمته: طبقات الحنابلة، لأبي الحسين بن أبي يعلى (1/ 249)، التقى به لمعرة رواة السنن والمسانيد، لابن نفطة (ص: 423)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (7/ 14).

(13) نسبة إلى بلدة حلوان في بغداد بالعراق. انظر: الأنساب للسعانی (4/ 213)، معجم البلدان، لياقوت الحموي (2/ 290).

تصانيف، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين، روى له الجماعة سوى النسائي⁽¹⁾.

هشام بن عبد الملك، أبو الوليد الباهلي مولاهم، البصري، الطيالسي، ثقة ثبت، مات سنة سبع وعشرين ومائتين، روى له الجماعة⁽²⁾.

قال أبو حاتم⁽³⁾: يقال: سماعه من حماد بن سلمة فيه شيء، كأنه سمع منه بأخرة، وكان حماد ساء حفظه في آخر عمره.

حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة البصري، التخوي، ابن أخت حميد الطويل، مات سنة سبع وستين ومائة، روى له الجماعة سوى البخاري⁽⁴⁾.

مجمع على توثيقه، إلا أن البيهقي⁽⁵⁾ نص على تغير حفظه في آخر عمره، وقال: لا يُقبل منه ما يخالفه فيه الحفاظ.

قال الإمام أحمد⁽⁶⁾: هو أعلم الناس بحديث خاله حميد الطويل، وأثبتهم فيه، وهو أعلم الناس بثابت.

وقال عبد الرحمن بن مهدي⁽⁷⁾: حماد بن سلمة أروى الناس عن ثلاثة؛ ثابت، وحميد، وهشام بن عروة.

حميد بن أبي حميد الطويل⁽⁸⁾ البصري، اختلف على اسم أبيه بأكثر من عشرة أقوال، ثقة مدلس، مات في سنة اثنتين وأربعين ومائة، روى له الجماعة⁽⁹⁾.

(1) تاريخ بغداد (8/351)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (6/260)، تقرير التهذيب (ص: 162).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (30/226)، سير أعلام النبلاء (10/342)، تقرير التهذيب (ص: 573).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/66).

(4) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/141)، الثقات لابن حبان (6/216)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7/253)، سير أعلام النبلاء (7/444)، تهذيب التهذيب (3/12)، تقرير التهذيب (ص: 178).

(5) انظر: السنن الكبرى (4/159)، معرفة السنن والآثار (2/213)، الاغتناط بمن رمي من الرواية بالاختلاط، لسبط بن العجمي (ص: 96).

(6) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/131)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/141).

(7) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (3/228).

(8) قال الأصماعي: رأيت حميداً ولم يكن بطيول، ولكن كان طويلاً اليدين، وكان قصيراً، لم يكن بذلك الطويل، ولكن كان له جاز يقال له: حميد القصير. قيل: حميد الطويل؛ ليُعرَفَ من الآخر. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (2/348)، سير أعلام النبلاء (6/164).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7/355)، تهذيب التهذيب (3/38)، تقرير التهذيب (ص: 181).

ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وقال⁽¹⁾: حميد الطويل صاحب أنس، مشهور كثير التدليس عنه، حتى قبل إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة، ووصفه بالتدليس النسائي وغيره، وقد وقع تصريحة عن أنس بالسمع وبالتحديث؛ في أحاديث كثيرة في البخاري وغيره.

وقال ابن عدي⁽²⁾: وأمّا ما ذكر عنه أنه لم يسمع من أنس إلا أربعاً وعشرين حديثاً، والباقي سمعها أو ثبته فيها ثابت، فإن تلك الأحاديث يميزه من كان يتهمنه أنه عن ثابت...

قال العلائي⁽³⁾: فعلى تقدير أن يكون مراسيل، قد تبين الواسطة فيها، وهو ثقة محتاج به.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح.

وبخصوص ما قيل عن سمع أبي داود الطيالسي، من حماد بن سلمة بأخره، فقد ثبّع كما مر في التخريج.

واختلط حماد بن سلمة لا يضر في هذا الحديث، فهو أروى الناس عن خاله حميد، وقد صرّح بالسمع منه في رواية أحمد والحاكم.

قال الترمذى⁽⁴⁾: "هذا حديث حسنٌ عَرِيبٌ، لَا تَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ". وقال الحاكم⁽⁵⁾: "هذا حديث صحيح الإسناد". وصححه الألبانى⁽⁶⁾.

وقال البيهقى⁽⁷⁾: وَذِكْرُ الْحَبْ حَتَّى يَشْتَدَّ ، وَالْعَنْبُ حَتَّى يَسْوَدَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ حَمِيدٍ مِّنْ بَيْنِ أَصْحَابِ حَمِيدٍ. وَالصَّحِيحُ فِي هَذَا الْبَابِ رِوَايَةُ أَيُوبَ السَّخْنَيَانِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبْنِ عَمْرٍ، فِي النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُو، كَمَا سَاقَهُ مُسْلِمٌ⁽⁸⁾، ثُمَّ رِوَايَةُ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ.



(1) انظر: طبقات المدلسين (ص: 38).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 67).

(3) جامع التحصيل (ص: 168).

(4) سنن الترمذى، أبواب البيوع، باب ما جاء في كراهة بيع المرأة حتى يبدؤ صلاحها (2/ 521 ح 1228).

(5) المستدرک على الصحیحین (2/ 19 ح 2192).

(6) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (5/ 211)، مشكاة المصايخ (2/ 866).

(7) السنن الكبرى (5/ 495).

(8) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الثمار قبل بدؤ صلاحها (3/ 1165 ح 1535).

حديث رقم (20):

عن عياض بن حمار رض أن رسول الله ﷺ قال: "من التقط لقطة⁽¹⁾ فليشهد عليها ذا عدل، أو ذوي عدل".

قال ابن الملقن⁽²⁾: هذا الحديث صحيح، أخرجه أبو داود والنسائي وأبن ماجه في سنتهم، وأبو حاتم بن حبان في صحيحه باللفظ المذكور وزيادة: "ثم لا يكتم ولا يغيب فإن جاء صاحبها فهو أحق بها، وإنما فهومال الله يؤتنيه من يشاء".

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود⁽³⁾: حدثنا مسدد، حدثنا خالد يعني الطحان، ح وحدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب المعنى، عن خالد الحداء، عن أبي العلاء، عن مطرف يعني ابن عبد الله، عن عياض بن حمار، قال: قال رسول الله ﷺ: "من وجد لقطة فليشهد ذا عدل أو ذوي عدل، ولا يكتم ولا يغيب، فإن وجد صاحبها فليرد لها عليه، وإنما فهومال الله يكتفي به من يشاء".

تخریج الحديث:

أخرجه ابن ماجه⁽⁴⁾، والنسائي⁽⁵⁾، وأحمد⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁾، من طرق عن خالد الحداء، بإسناده، بنحوه.

(1) اللقطة: بضم اللام وفتح القاف: اسم المال الملفوظ: أي الموجود. والألقاط: أن يعثر على الشيء من غير قصد وطلب. وللقطة في جميع البلاد لا تحل إلا لمن يعرفها سنة ثم يتملّكها بعد السنة، بشرط الضمان لصاحبها إذا وجد، ولا تحل لقطة الحرم للملك على الصحيح ويجب تعريفها قطعاً. انظر: منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، للنووي (ص: 175)، المعني لابن قدامة (6/82)، النهاية في غريب الحديث والأثر (4/264).

(2) البدر المنير (7/153)

(3) سنن أبي داود، كتاب اللقطة، باب التعريف باللقطة (2/136 ح 1709)

(4) سنن ابن ماجه، كتاب اللقطة، باب اللقطة (2/837 ح 2505).

(5) السنن الكبرى للنسائي (5/436 ح 5968)، (5/344 ح 344).

(6) مسند أحمد (29/27 ح 17481).

(7) السنن الكبرى (6/309 ح 12057)، معرفة السنن والآثار (9/81 ح 12423).

(8) المعجم الكبير (17/360 ح 990).

دراسة رجال الإسناد:

مسدّد بن مسرّه بن مسربٍ الأَسْدِيُّ، أبو الحَسَنِ الْأَسْدِيُّ، البَصْرِيُّ، ثقةٌ حافظٌ، أحدُ أَعْلَامِ
الْحَدِيثِ، وأول من صنف المسند بالبصرة مسدد، مات سنة ثمانٍ وعشرين ومائتين، روى له البخاري
وأبو داود والترمذى والنمسائى⁽¹⁾.

خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد، أبو الهيثم، ويقال: أبو محمد المزنى مولاهم،
الواسطى، الطحان، ثقة ثبت، مات سنة اثنين وثمانين ومائة، روى له أبو داود⁽²⁾.

موسى بن إسماعيل المنيقى مولاهم، البصري، أبو سلمة التبونى⁽³⁾، ثقة ثبت، مات سنة
ثلاث وعشرين ومائتين، روى له الجماعة⁽⁴⁾.

وهيب بن خالد بن عجلان، أبو بكر البصري، الكرايسى، الباهلى مولاهم، ثقة ثبت، لكنه
تغير قليلاً بأخره، ثوقي سنة خمس وسبعين ومائة، روى له الجماعة⁽⁵⁾.

يزيد بن عبد الله بن الشخير أبو العلاء العامرى، البصري، ثقة، ثوقي في سنة إحدى عشرة
ومائة، روى له الجماعة⁽⁶⁾.

خالد بن مهران أبو المنازل، بفتح الميم وقيل بضمها وكسر الزاي، البصري الحذاء، ثقة
يرسل، سبقت ترجمته في الحديث الثاني.

مطرف بن عبد الله بن الشخير، أبو عبد الله الحرشى، العامرى، البصري، أخو يزيد بن
عبد الله، وأكابر منه بعشر سنين، ثقة عابد فاضل، مات سنة خمس وستين، روى له الجماعة⁽⁷⁾.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (9/98)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/443)، تهذيب التهذيب (10/107)، تقريب التهذيب (ص: 528).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (8/102)، تهذيب التهذيب (3/100)، تقريب التهذيب (ص: 189).

(3) هذه النسبة إلى بيع السماد، وقيل هو الذي يبيع ما في بطون الدجاج من الكبد والقلب والقانصة. وكان أبو سلمة لا يحب هذا اللقب. انظر: الأنساب للسعانى (3/18).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (29/26)، سير أعلام النبلاء (10/360)، تهذيب التهذيب (10/334)، تقريب التهذيب (ص: 549).

(5) الجرح والتعديل (9/35)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (31/164)، تهذيب التهذيب (11/169)، تقريب التهذيب (ص: 586)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص: 373)، الكواكب النيرات (ص: 497).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (32/176)، تهذيب التهذيب (11/341)، تقريب التهذيب (ص: 602).

(7) سير أعلام النبلاء (4/187)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/69)، تهذيب التهذيب (10/173)، تقريب التهذيب (ص: 534).

عياض بن حمار بن أبي حمار بن مجاشع التميمي الماجاشعي، صحابي سكن البصرة، أهدي للنبي ﷺ هدية وهو مشرك فلم يقبلها، فلما أسلم قبلها النبي ﷺ، وعاش إلى حدود الخمسين⁽¹⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح.

أما خالد الحذاء فلم يثبت إرساله في هذا الحديث، حيث صرخ بالسماع من يزيد بن الشّيخِ، في رواية عند البيهقي⁽²⁾، وقد عده ابن حجر في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين، فلا يضر تدليسه⁽³⁾. وبخصوص تغیر وُهْيَبٍ، فقد تابعه خالد الطحان، كما هو في إسناد أبي داود.



حديث رقم (21):

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: هذا الحديث رواه أبو داود، والنَّسائِيَّ فِي سُنَّتِهِما، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، مِنْ رِوَايَةِ أَفْلَحِ
بْنِ حُمَيْدِ الْمَدْنِيِّ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ نَبِيِّنَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَتَ لِأَهْلِ الْعَرَقِ ذَاتَ
عِرْقٍ⁽⁵⁾ "هذا لفظ أبي داود، ولفظ النَّسائِيَّ "أَنَّهُ الْمُتَقْتُلُ وَقَتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيفَةِ"⁽⁶⁾.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود عليه السلام⁽⁷⁾: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ بَهْرَامَ الْمَدَائِنِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعَاافِيُّ بْنُ عِمْرَانَ، عَنْ أَفْلَحِ
يَعْنِي ابْنِ حُمَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ نَبِيِّنَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "وَقَتَ لِأَهْلِ الْعَرَقِ ذَاتَ
عِرْقٍ".

(1) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (3/310)، أسد الغابة (4/1233)، الإصابة في تمييز الصحابة (4/625)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (22/565)، تقرير التهذيب (ص: 437).

(2) معرفة السنن والآثار (9/81 ح 12423).

(3) انظر: طبقات المدلسين (ص: 20)، جامع التحصيل (ص: 171).

(4) البدر المنير (6/84).

(5) ذات عرق: مهل أهل العراق، وهو الحد بين تهامة ونجد. وبينها وبين مكة 94 كيلو متر، في الشمال الشرقي لمكة. انظر: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاء، عبد المؤمن البغدادي (2/932).

(6) ذو الحليفة: قرية تبعد عن المدينة على طريق مكة، تسعه أكيل جنوباً، وتعرف اليوم بـ "آبار علي"، وليس علي بن أبي طالب، وإنما هو رجل اسمه علي. معجم البلدان (2/295)، المعالم الأثرية في السنة والسير، محمد شراب (ص: 268).

(7) سنن أبي داود، كتاب المناك، باب في المواقف (2/143 ح 739).

تخریج الحديث:

أخرجه النسائي⁽¹⁾، والطحاوي⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾، من طرق عن هشام بن بهرام، بإسناده.

ولفظ النسائي: "وَقَتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ الْجُحْفَةِ⁽⁴⁾، وَلِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَمَ⁽⁵⁾"، والآخران بنحوه.

وأخرجه الطحاوي⁽⁶⁾ من طريق خالد بن يزيد القطراني^أ. وأخرجه النسائي⁽⁷⁾، والدارقطني⁽⁸⁾،

من طرق عن محمد بن علي - أبي هاشم ..

كلاهما (خالد بن يزيد، ومحمد بن علي) تابعا هشام بن بهرام؛ في الرواية عن المعاذى بن عمران، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

هشام بن بهرام، أبو محمد، المدائني^أ، ثقة، من كبار العاشرة، روى له أبو داود والنسي⁽⁹⁾.

المعاذى بن عمران بن نعيل بن جابر بن جبلة الأزدي^أ، ثقة عابد فقيه، مات سنة خمس وثمانين ومائة، روى له البخاري وأبو داود والنسي⁽¹⁰⁾.

(1) سنن النسائي، كتاب مناسك الحج، ميقاث أهل مصر (5/ 123 2653).

(2) شرح معاني الآثار (2/ 118 ح 3525).

(3) السنن الكبرى (5/ 42 ح 8917).

(4) الجحفة: بالضم ثم السكون، والفاء: كانت قرية كبيرة ذات منبر على طريق المدينة من مكة على أربع مراحل، وهي ميقات أهل مصر والشام إن لم يمرروا على المدينة، فإن مرروا بالمدينة فميقاتهم ذو الحليفة، وكان اسمها مهيعنة، وإنما سميت الجحفة لأن السيل اجت淮南ها، وحمل أهلها في بعض الأعوام، وهي الآن خراب. وصارت رابع ميقات أهل مصر والشام. معجم البلدان (2/ 111)، المعالم الأثيرة في السنة والسير (ص: 88).

(5) يللم، ويقال: الملم: جبل من جبال تهامة على ليلتين من مكة. ويعرف الميقات إلى سنة 1399 هـ بالسعيدة، ثم زفت طريق السيارات، فأخذ الساحل، فهجر هذا الميقات لبعده عن الطريق الحديثة. مراصد الاطلاع (1/ 112)، المعالم الأثيرة في السنة والسير (ص: 301).

(6) شرح معاني الآثار (2/ 118 ح 3525).

(7) سنن النسائي، كتاب مناسك الحج، ميقاث أهل العراق (5/ 125 ح 2656).

(8) سنن الدارقطني (3/ 254 2501).

(9) تاريخ بغداد (16/ 71)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (30/ 178)، تقريب التهذيب (ص: 572).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (8/ 400)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/ 148)، تهذيب التهذيب (10/ 199)، تقريب التهذيب (ص: 537).

أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ بن نافع الأنباري، أبو عبد الرحمن المدني، ثقة، مات سنة ثمان وخمسين ومائة، روى له الجماعة سوى الترمذى⁽¹⁾.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح. صححه ابن الملقن أيضاً في الخلاصة⁽²⁾ ، والنwoي⁽³⁾ ، والقسطلاني⁽⁴⁾ ، والألبانى⁽⁵⁾ .

وقال ابن حجر⁽⁶⁾ : تفرد به المعافى بن عمران عن أفلح به والمعافى ثقة.



حديث رقم (22):

قال ابن الملقن⁽⁷⁾ : حديث سعيد بن العاص: "أَنَّهُ لَقِيَ أَبَانَ بْنَ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ فِي سَرِيرَةٍ قَبْلِ نَجْدٍ، فَقَدِمَ أَبَانٌ وَأَصْحَابُهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ بَعْدَمَا فَتَحَ خَيْرَ، فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ أَنْ يُسْهِمَ شَيْئًا".

رواه أبو داود بإسناد صحيح، وغلطه البخاري⁽⁸⁾ .

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/ 324)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (3/ 321)، تهذيب التهذيب

(2) تقريب التهذيب (ص: 114).

(3) خلاصة الدر المنير (1/ 350).

(4) المجموع شرح المذهب (7/ 194).

(5) إرشاد الساري (3/ 102).

(6) إرواء الغليل (4/ 176).

(7) التلخيص الحبير (2/ 500).

(8) البر الدر المنير (7/ 332).

(8) لعل ابن الملقن يريد بقوله، أن البخاري أورد الحديث من طريق سفيان بن عيينة، وفي روايته أن السائل هو أبو هريرة، وهو خلاف رواية الزبيدي عند أبي داود، وفيها أن السائل هو أباجن بن سعيد بن العاص.

قال ابن حجر: وقد رَجَحَ الْذُهْلِيُّ رِوَايَةَ الرِّزْبِيِّ، وَبُؤْيَدَ ذَلِكَ وُقُوعُ الصَّرْبِحِ فِي رِوَايَتِهِ بِقَوْلِ النَّبِيِّ: "يَا أَبَانَ اجْلِسْ" وَلَمْ يَقُسِّ لَهُمْ. وَيُحْتَمِلُ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا؛ بِأَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْ أَبَانَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ أَشَارَ أَنَّ لَا يَقُسِّ لِلْآخِرِ.

وقال البيهقي بعد روايته حديث سعيد بن المسيب: "فَهَذَا يُوَافِقُ رِوَايَةَ الرِّزْبِيِّ فِي مَنْتِهِ، وَيُخَالِفُهُ فِي إِسْنَادِهِ،

وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْذُهْلِيُّ: الْحَدِيثُ مَحْفُوظٌ، حَدِيثُ عَبْنَسَةَ مِنْ حَدِيثِ الرِّزْبِيِّ، وَحَدِيثُ سَعِيدِ

بْنِ الْمُسِيَّبِ". فتح الباري لابن حجر (7/ 492)، السنن الكبرى للبيهقي (6/ 543).

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الرَّبِيعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ عَبْسَةَ بْنَ سَعِيدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يُحَدِّثُ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبْنَانَ بْنَ سَعِيدٍ بْنِ الْعَاصِ عَلَى سَرِّيَّةِ مِنَ الْمَدِينَةِ قَبْلَ تَجِدِ، فَقَدِمَ أَبْنَانُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَصْحَابُهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِخَيْرٍ بَعْدَ أَنْ فَتَحَهَا، وَإِنَّ حُزْمَاحِلَّهُمْ لِيفٌ⁽²⁾، فَقَالَ أَبْنَانُ: أَقْسِمْ لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقُلْتُ: لَا نَقْسِمُ لَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ أَبْنَانُ: أَنْتَ بِهَا يَا وَبِرُّ⁽³⁾ تَحَدَّرَ⁽⁴⁾ عَلَيْنَا مِنْ رَأْسِ ضَالٍ⁽⁵⁾، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَجْلِسْ يَا أَبْنَانُ، وَلَمْ يَقْسِمْ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

تخرج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽⁶⁾ من طريق سعيد بن منصور، والطحاوي⁽⁷⁾ من طريق عبد الله بن وهب، والطبراني⁽⁸⁾ من طريق عبد الله بن يوسف، ثلاثتهم (سعيد بن منصور، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن يوسف)، عن إسماعيل بن عياش، بإسناده.
وأخرجه البخاري تعليقاً⁽⁹⁾، وأبو داود⁽¹⁰⁾، والبيهقي⁽¹¹⁾، من طرق عن سفيان بن عيينة، تابع

(1) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، بابٌ فيمن جاء بعد الغيبة لا سهم له، (3/ 73 ح 2723).

(2) جمع حزام، بالكسر وهو ما يشد به الوسط. والليف: ليف النخل معروف. لسان العرب (9/ 322)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (17/ 257). والمعنى: أن الحال التي كانت تشد بها الخيل من الليف.

(3) وَبِرٌّ: هو دوبية تشبه السنور، حسنة العينين، شديدة الحياة، وكل دابة من حشرات الجبال وَبِرًا، وقيل هي من جنس بنات عرسٍ. فكأنه عاب أبا هريرة بأنه ليس في قدر من يشير بعطاء ولا منع، وأنه قليل القدرة على القتال. انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي (2/ 646)، النهاية في غريب الحديث والأثر (145/ 5)، فتح الباري لابن حجر (7/ 492).

(4) نزل أو وتدلى، كأنه يقول تهمج علينا بعنة. فتح الباري لابن حجر (7/ 492).

(5) الضَّالُّ بِاللَّام ؛ هُو السَّدْرُ الْبَرِّيُّ، والضان بالنون غير مهموز، اسم جبل لموس، وقيل الضآن العن. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (3/ 109)، فتح الباري لابن حجر (7/ 492) عمدة القاري، للعيني (17/ 256).

(6) السنن الصغرى (3/ 393 ح 2859).

(7) شرح مشكل الآثار (7/ 346 ح 2906).

(8) المعجم الأوسط (3/ 307 ح 3242).

(9) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الكافر يقتل المسلم، ثم يسلم، (4/ 24 ح 2827)، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر (5/ 4237 ح 138).

(10) سنن أبي داود، الكتاب والباب السابقين، (3/ 73 ح 2724).

(11) معرفة السنن والآثار (13/ 161 ح 17771).

محمد بن الوليد، في الرواية عن الزهري، عن عنبسة. وأخرجه البيهقي⁽¹⁾ من طريق الزهري، عن سعيد بن المسيب. كلاهما (عنسبة، وسعيد بن المسيب)، عن أبي هريرة، به.

دراسة رجال الإسناد:

سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورِ بن شعبنة، أبو عثمان الخراساني، البخري، ثم المكي المجاور، مؤلف كتاب السنن، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به، ثقة ثبت، مات بمكة، سنة سبع وعشرين وما تثنين، روى له الجماعة⁽²⁾.

إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشِ بن سليم، الحمصي، العنسى مولاهم، صدوق في روایته عن أهل بلده مخلط في غيرهم، وهو مدلس من الثالثة⁽³⁾، مات سنة إحدى وثمانين ومائة، روى له الأربعة⁽⁴⁾.

مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بن عامر، أبو الهدى الربيدي، الحمصي، قاضيها، ثقة ثبت، من كبار أصحاب الزهري، مات سنة ثمان وأربعين ومائة، روى له الجماعة سوى الترمذى⁽⁵⁾.

الزهري: متفق على جلالته وإنقاذه وثبته، ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين. سبقت ترجمته في حديث رقم (6).

عَنْبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية، أبو أيوب، ويقال أبو خالد، ثقة، مات على رأس المائة تقريباً، روى له البخاري ومسلم وأبو داود⁽⁶⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح. فالحديث؛ ليس من أوهام إسماعيل بن عياش، فقد رواه عن شيخه الحمصي الشامي محمد بن الوليد الربيدي.

(1) السنن الكبرى (6) / 543 ح 12921.

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 68)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (11/ 80)، تهذيب التهذيب (89/ 4)، تقريب التهذيب (ص: 241).

(3) طبقات المدلسين (ص: 37).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 191)، تاريخ بغداد (7/ 186)، الاغتطاط بمن رمي من الرواية بالاختلاط (ص: 56)، تهذيب الكمال (3/ 169)، تهذيب التهذيب (1/ 321)، تقريب التهذيب (ص: 109).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 112)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26/ 588)، تهذيب التهذيب (502/ 9)، تقريب التهذيب (ص: 511).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (22/ 409)، تهذيب التهذيب (8/ 155)، تقريب التهذيب (ص: 432).

قال البخاري⁽¹⁾: "إِذَا حَدَّثَ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ فَصَحِّحْ، وَإِذَا حَدَّثَ عَنْ غَيْرِهِمْ فَقِيهُ نَظَرَ".

ولما تدليسه، فلم يثبت أيضاً، في هذا الحديث، حيث صرخ بالسماع من الرئيسي، عند الطبراني⁽²⁾.

أما تدليس الزهري، فهو منتقٍ في هذا الحديث، حيث صرخ فيه بالسماع من عبسة.



ثانياً: سنن الترمذى

حديث رقم (23):

"أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُجَصِّصَ الْقُبُرُ، وَأَنْ يُبَيِّنَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُوْطَأُ"⁽³⁾.

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: هذا الحديث صحيح، رواه بهذه الجملة الترمذى، والحاكم في المستدرك، وأبو حاتم ابن حبان في "صحيحه". ولفظ الترمذى: "نهى رسول الله ﷺ أن تجسس القبور، وأن يكتب عليها، وأن يبين عليها، وأن توطأ". ولفظ الحاكم: "نهى رسول الله ﷺ أن يُبَيِّنَ عَلَى الْقُبُرِ، أَوْ يُجَصِّسَ، أَوْ يُقْعِدَ عَلَيْهِ، وَنَهَى أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ". ولفظ ابن حبان: "أنه التعليلنهى عن تجسيص القبور، والكتابة عليها، والبناء عليها، والجلوس عليها". وفي رواية له: "نهى أن تقصص القبور".

نص الحديث:

قال الإمام الترمذى رحمه الله⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدَ أَبُو عَمْرُو الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الرُّبِيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: "نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُجَسِّسَ الْقُبُورُ⁽⁶⁾، وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهَا⁽⁷⁾، وَأَنْ يُبَيِّنَ عَلَيْهَا، وَأَنْ تُوْطَأُ⁽¹⁾".

(1) التاريخ الكبير للبخاري (1/369).

(2) المعجم الأوسط (3/307) ح 3242.

(3) الشرح الكبير، للرافعي (5/226).

(4) البدر المنير (5/320).

(5) سنن الترمذى، أبواب الجنائز، باب ما جاء في كراهة تجسيص القبور، والكتابة عليها (2/359 ح 1052).

(6) جَسَّسَ الْبِنَاءَ: طَلَاهُ بِالْجِصْ، وَنَقَصَصَ الْقُبُورَ أَيْ: بنائهما بالقصة وهو الجبر (الشيد). انظر: ناج العروس، للزبيدي (17/506)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض (2/188).

(7) قال الشوكاني: "قوله: (وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهَا) فيه تحريم الكتابة على القبور، وَطَاهِرُهُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ كِتَابَةِ اسْمِ الْمَيِّتِ عَلَى الْقُبُرِ وَغَيْرِهَا". وقد ذهب الجمهور إلى كراهة الكتابة على القبر، للحديث السابق وجوزها الحنفية، وابن حزم. قال النووي في المجموع: "قال الشافعى والأصحاب: يكره أن يجسس القبر، وأن يكتب عليه =

وقال: "هذا حديث حسن صحيح، قد روي من غير وجه عن جابر. وقد رخص بعض أهل العلم منهم: الحسن البصري، في تطهير القبور. وقال الشافعى: لا بأس أن يطهير القبر".

تخرج الحديث:

أخرجه مسلم⁽²⁾، وأبو داود⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾، ابن حبان⁽⁵⁾، والحاكم⁽⁶⁾، من طرق عن حفص بن غياث، دون ذكر النهي عن الكتابة، إلا عند الحاكم.

وأخرجه مسلم⁽⁷⁾، وأبو داود⁽⁸⁾ عن أحمد -⁽⁹⁾، من طرق عن عبد الرزاق، دون ذكر النهي عن الكتابة.

وأخرجه أحمد⁽¹⁰⁾، والنسائي⁽¹¹⁾، ابن حبان⁽¹²⁾، والبيهقي⁽¹³⁾، من طريق حجاج بن محمد المصيحي، بذكر النهي عن الكتابة عند ابن حبان.

=اسم صاحبه، أو غير ذلك، وأن يبني عليه، وهذا لا خلاف فيه عندنا، وبه قال مالك وأحمد وداود وجماهير العلماء، وقال أبو حنيفة لا يكره....".

أما الشيخ ابن عثيمين فقال: والكتابة على القبر فيها تفصيل: الكتابة التي لا يراد بها إلا إثبات الاسم للدلالة على القبر ، فهذه لا بأس بها، وأما الكتابة التي تشبه ما كانوا يفعلونه في الجاهلية يكتب اسم الشخص ويكتب الثناء عليه وأنه فعل كذا وكذا وغيره من المديح، أو تكتب الأبيات، فهذا حرام، ومن هذا ما يفعله بعض الجهال أنه يكتب على الحجر الموضوع على القبر سورة الفاتحة مثلاً، أو غيرها من الآيات، فكل هذا حرام، وعلى من رأه في المقبرة أن يزيل هذا الحجر، لأن هذا من المنكر الذي يجب تغييره. انظر: نيل الأوطار، للشوكاني (4 / 104)، البناءة شرح الهدایة، للعيني (3 / 259)، المحتوى بالآثار، لابن حزم (3 / 356)، المجموع شرح المهدب، للنووي (5 / 298)، شرح رياض الصالحين، لابن عثيمين (6 / 522).

(1) يعني: ثداس.

(2) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب النهي عن تجحیص القبر والبناء عليه، (2 / 667 ح 970).

(3) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في البناء على القبر، (3 / 216 ح 3226).

(4) سنن النسائي، كتاب الجنائز، الريادة على القبر، (4 / 86 ح 2027).

(5) صحيح ابن حبان (7 / 434 ح 3163).

(6) المستدرک (1 / 370 ح 1369).

(7) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب النهي عن تجحیص القبر والبناء عليه، (2 / 667 ح 970).

(8) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في البناء على القبر (3 / 216 ح 3225).

(9) مسند أحمد (22 / 53 ح 14148).

(10) مسند أحمد (23 / 17 ح 14647).

(11) سنن النسائي، كتاب الجنائز، باب البناء على القبر، (4 / 87 ح 2028).

(12) صحيح ابن حبان (7 / 435 ح 3165).

(13) السنن الصغرى (2 / 28 ح 1113).

وأخرجه الحاكم⁽¹⁾، وابن حبان⁽²⁾، والطحاوي⁽³⁾، من طرق عن أبي معاوية . مُحَمَّد بْن خازم الصرير- وفي حديثه ذكر النهي الكتابة.

أربعتهم (حفص بن غياث، عبد الرزاق، حجاج بن محمد، أبو معاوية) تابعوا محمداً بن ربيعة في الرواية عن ابن جريج، بإسناده.

وأخرجه مسلم⁽⁴⁾، والنسيائي⁽⁵⁾، وابن ماجه⁽⁶⁾، وابن حبان⁽⁷⁾، من طرق عن أليوب، تابع ابن جريج في الرواية عن أبي الزبير، به.

دراسة رجال الإسناد:

عبد الرحمن بن الأسود بن المأمول، وقيل: المأمون، الهاشمي، مولاهم، أبو عمرو، الوراق، البغدادي، ثم البصري، مقبول، ثُوِّفَ بعد سنة أربعين ومائتين، روى له الترمذى والنسيائي⁽⁸⁾.

محمد بن ربيعة، أبو عبد الله الكلبى ويقال الرؤاسى، ابن عم وكيع بن الجراح، مات بعد المائة وتسعين⁽⁹⁾.

مختلف فيه:

قال ابن معين⁽¹⁰⁾: ثقة صدوق، وفي موضع⁽¹¹⁾: ليس به بأس، ووثقه أبو داود⁽¹²⁾، والدارقطني⁽¹³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁴⁾.

(1) المستدرك (1/ 370 ح 1370).

(2) صحيح ابن حبان (7/ 433 ح 4364).

(3) شرح معانى الآثار (1/ 515 ح 2945).

(4) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب النهي عن تجسيص القبر والبناء عليه، (2/ 667 ح 970).

(5) سنن النسائي، كتاب الجنائز، باب تجسيص القبور (4/ 88 ح 2029).

(6) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن البناء على القبور (1/ 498 ح 1562).

(7) صحيح ابن حبان (7/ 433 ح 3162).

(8) تاريخ بغداد (11/ 553)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16/ 529)، تهذيب التهذيب (6/ 140)، تقريب التهذيب (ص: 336)، مشيخة النسائي (ص: 91).

(9) انظر: تاريخ بغداد (3/ 186)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (25/ 196)، تهذيب التهذيب (9/ 163).

(10) تاريخ ابن معين-رواية الدوري (3/ 272)، وانظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 252).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 252).

(12) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (ص: 125).

(13) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 59).

(14) الثقات لابن حبان (7/ 443).

وقال أبو حاتم⁽¹⁾: صالح الحديث. وقال الساجي⁽²⁾: فيه لين، وتبعه الأزدي⁽³⁾.

وقال عثمان بن أبي شيبة⁽⁴⁾: جاءنا محمد بن ربيعة، فطلب إلينا أن نكتب عنه، فقلنا: نحن لا ندخل في حديثنا الكاذبين. وتعقبه ابن حجر فقال⁽⁵⁾: "وهذا جرح غير مفسر لا يقبح فيمن ثبّت عدالته". وقال في التقريب⁽⁶⁾: صدوق. وهو ما تميل إليه الباحثة.

أبو الزبير المكي: محمد بن ثدُّرُس، ثقة مدلس. سبقت ترجمته في الحديث الرابع.

عبد الملك بمن عبد العزيز بن جريج: ثقة يرسل ويدلس. سبقت ترجمته في الحديث الخامس.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن. فيه: مُحَمَّدٌ بن ربيعة؛ صدوق، وقد توبع.

وفيه عبد الرحمن بن الأسود، مقبول، وقد توبع أيضاً، كما في التخريج. فيرتقى الإسناد بالمتابعات إلى الصحيح لغيره. صحّه الألباني⁽⁷⁾.

أما تدليس أبي الزبير لا يضر حيث صرّح بالسماع من جابر، عند مسلم⁽⁸⁾، وأبي داود⁽⁹⁾.

وكذا تدليس ابن جريج، لا يضر، حيث صرّح بالسماع أيضاً عند مسلم⁽¹⁰⁾.



(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (252 / 7).

(2) تهذيب التهذيب (9 / 163).

(3) هو محمد بن الحسين أبو الفتح الأزدي، الموصلي الحافظ (394هـ)، متكلّم فيه، وله كتاب في الضعفاء. انظر: تاريخ بغداد (36 / 3)، سير أعلام النبلاء (16 / 347).

(4) تهذيب التهذيب (9 / 163).

(5) تهذيب التهذيب (9 / 163).

(6) تقريب التهذيب (ص: 478).

(7) مشكاة المصايب (1 / 535).

(8) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، بابُ النَّهْيِ عَنْ تَجْمِيعِ الْقَبْرِ وَالْبَيْنَاءِ عَلَيْهِ، (2 / 667) ح 970.

(9) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، بابٌ فِي الْبَيْنَاءِ عَلَى الْقَبْرِ (3 / 216) ح 3225.

(10) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، بابُ النَّهْيِ عَنْ تَجْمِيعِ الْقَبْرِ وَالْبَيْنَاءِ عَلَيْهِ، (2 / 667) ح 970.

حديث رقم (24):

"أَنَّهُ كَانَ يَتَحَرَّى صِيَامَ يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ".

قال ابن الملقن⁽¹⁾: ... وهو حديث صحيح، رواه بهذا اللُّغُظَ التَّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهُ فِي سُنْنَتِهِمْ، وأبُو حاتِمَ بْنَ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ. قَالَ التَّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ حَسْنٍ غَرِيبٍ مِنْ هَذَا الوجهِ. وفي رواية للنسائي وابن حبان "أَنَّ رجلاً سَأَلَ عَائِشَةَ عَنِ الصِّيَامِ فَقَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ، حَتَّىٰ يَصْلَهُ بِرَمَضَانَ، وَيَتَحَرَّى صِيَامَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ".

نص الحديث:

قال الإمام الترمذى عليه السلام⁽²⁾: حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ، عَمْرُو بْنُ عَلَيِّ الْفَلَاسُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاؤَدَ، عَنْ ثَورِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ رَبِيعَةِ الْجُرَشِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: "كَانَ النَّبِيُّ كَانَ يَتَحَرَّى صِيَامَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ".

وَفِي الْبَابِ عَنْ حَفْصَةَ، وَأَبِي قَتَادَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ. حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثُ حَسْنٍ غَرِيبٍ مِنْ هَذَا الوجهِ.

تخریج الحديث:

أخرجه النسائي⁽³⁾، وأحمد⁽⁴⁾، وابن ماجه⁽⁵⁾، وابن حبان⁽⁶⁾، من طرق عن ربيعة الجرشى.
وأخرجه النسائي⁽⁷⁾، وأحمد⁽⁸⁾، من طرق عن جعفر بن نمير. وأخرجه النسائي⁽⁹⁾ من طريق سواء الخزاعي. ومن طريق خالد بن سعد⁽¹⁰⁾.
أربعتهم (ربيعة الجرشى، جعفر بن نمير، سواء الخزاعي، خالد بن سعد)، عن عائشة، به.

(1) البدر المنير (5/754).

(2) سنن الترمذى، أبواب الصوم، باب ما جاء في صيام يوم الإثنين والخميس، (2/113 ح 745).

(3) سنن النسائي، كتاب الصيام، صيام النبي صلوات الله عليه وسلم ... وذكر اختلاف النافقين لخبر في ذلك (4/198 ح 2361).

(4) مسنون أحمد (41/269 ح 24748).

(5) سنن ابن ماجه، كتاب الصيام، باب صيام يوم الإثنين والخميس (1/553 ح 1739).

(6) صحيح ابن حبان (8/404 ح 3643).

(7) سنن النسائي، كتاب الصيام، صيام النبي صلوات الله عليه وسلم ... وذكر اختلاف النافقين لخبر في ذلك (4/202 ح 2360).

(8) مسنون أحمد (41/55 ح 24509).

(9) سنن النسائي، الكتاب والباب السابقين (4/203 ح 2364).

(10) سنن النسائي، الكتاب والباب السابقين (4/203 ح 2363).

دراسة رجال الإسناد:

عَمْرُو بْنُ عَلَيٍّ بْنِ بَحْرٍ بْنِ كَنْيَزٍ، أَبُو حَفْصِ الْبَاهْلِيُّ، الْبَصْرِيُّ، الصَّيْرَفِيُّ، الْفَلَّاسُ، ثقة حافظ، مات سنة تسع واربعين ومائتين، روى له الجماعة⁽¹⁾.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاؤَدَ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعٍ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْهَمْذَانِيُّ، ثُمَّ الشَّعْعَبِيُّ، الْكُوفِيُّ، ثُمَّ الْبَصْرِيُّ، الْمَشْهُورُ بِالْخُرَبَيِّ؛ لِتَرْوِيلِهِ مَحَلَّةً الْخُرَبَيَّةَ بِالْبَصْرَةَ، ثقة عابد، مات سنة ثلاثة عشرة ومائتين، روى له الجماعة⁽²⁾.

ثَوْرُ بْنُ يَزِيدٍ، أَبُو يَزِيدِ الْكَلَاعِيُّ، الْحِمْصِيُّ، ثقة ثبت، إلا أنه يرى القدر، مات سنة ثلاثة وخمسين ومائة، روى له الجماعة⁽³⁾.

خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي كَرِيبٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكَلَاعِيُّ⁽⁴⁾، الْحِمْصِيُّ، ثقة عابد يرسل كثيراً، مات سنة خمس ومائة، روى له الجماعة⁽⁵⁾.

رَبِيعَةُ بْنُ عَمْرِو، وَيُقَالُ: ابْنُ الْحَارِثِ الْجُرَشِيُّ، أَبُو الْغَازِ الشَّامِيُّ، مُخْتَلِفٌ فِي صَحْبَتِهِ، قُتل يوم مر جراحت⁽⁶⁾ سنة أربع وستين، وكان فقيها وثقة الدارقطني وغيره، روى له الأربع⁽⁷⁾.
الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح. ومن من صححه الذهبي⁽⁸⁾، والألباني⁽⁹⁾.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (22/165)، تهذيب التهذيب (8/80)، تقريب التهذيب (ص: 424).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (14/458)، تهذيب التهذيب (5/199)، تقريب التهذيب (ص: 301).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (4/418)، تهذيب التهذيب (2/33)، تقريب التهذيب (ص: 135).

(4) الكلاعي: بفتح الكاف وبعد اللام ألف عين مهملة، هذه النسبة إلى الكلاع، وهي قبيلة كبيرة، نزلت حمص من الشام. الباب في تهذيب الأنساب (3/123).

(5) انظر: جامع التحصيل (ص: 171)، الثقات للعجمي (1/331)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (8/168)، تهذيب التهذيب (3/119)، تقريب التهذيب (ص: 190).

(6) راهط: موضع في غوطة دمشق، كانت فيه الواقعة المشهورة بين مروان بن الحكم، وأنصار عبد الله بن الزبير، وقتل فيها الضحاك بن قيس، والنعمان بن بشير، وتولى الخلافة مروان. انظر: تاريخ الرسل والملوك، للطبرى (5/537)، الكامل في التاريخ، لعز الدين بن الأثير (3/241)، البداية والنهاية، لابن كثير (8/265)، معجم البلدان، لياقوت الحموي (3/21).

(7) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/472)، التاريخ الكبير للبخاري (3/281)، الثقات لابن حبان (4/229)، معرفة الصحابة لابن منده (ص: 604)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (2/493)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9/138)، تهذيب التهذيب (3/261)، تقريب التهذيب (ص: 208).

(8) سير أعلام النبلاء (13/563).

(9) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (4/106).

وقال ابن المُلَفَّن⁽¹⁾: "أَعْلَمُ أَبْنَ الْقَطَّانِ⁽²⁾ بِأَنَّ رَاوِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، رَبِيعَةَ الْجُرْشِيِّ وَهُوَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ صُحْبَةً، فَلَا يُعْرَفُ أَنَّهُ ثَقَةٌ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ إِنَّ لَهُ صُحْبَةً... . قَالَ: وَلَسْتُ أَرَى هَذِهِ الْحَدِيثَ صَحِيحًا مِنْ أَجْلِهِ، وَمِنْ أَجْلِ الْإِخْتِلَافِ فِي ثُورِ بْنِ يَزِيدٍ، الرَّاوِي عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْهُ، وَمَا رُمِيَ بِهِ مِنَ الْقَدْرِ. هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبْنَ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ كُلَّهُ".

قالت الباحثة: ربِيعَةُ الْجُرْشِيِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ صَحْبَةً، فَقَدْ عُرِفَ أَنَّهُ ثَقَةٌ، حِيثُ وَثَقَهُ أَبْنُ سَعْدٍ⁽³⁾، وَذَكَرَهُ أَبْنُ حَبَّانَ فِي التَّقَاتِ⁽⁴⁾، وَنَقَلَ أَبْنُ حَجْرٍ⁽⁵⁾ تَوْثِيقَ الدَّارِقَطْنِيِّ وَغَيْرِهِ لَهُ... . وَهُوَ لَمْ يَتَفَرَّدْ بِالرَّوَايَةِ عَنْ عَائِشَةَ؛ بَلْ تَابِعُهُ جُبَيْرُ بْنُ نُفَيْرٍ، وَسَوَاءُ الْخَرَاعِيِّ، وَخَالِدُ بْنُ سَعْدٍ، كَمَا مَرَ في التَّخْرِيجِ.

وَأَمَّا ثُورُ بْنُ يَزِيدٍ؛ فَبِدَعَتْهُ إِنْ ثَبَّتَ فَلَا تَضَرُّ، وَالْحَدِيثُ لَا يَدْعُو إِلَى بِدَعَتِهِ.

قال الذهبي⁽⁶⁾: "وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ رَجَحَ فَقَدْ رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِثُورٍ: يَا قَدَّرِيُّ! قَالَ: لَئِنْ كُنْتُ كَمَا قُلْتَ، إِنِّي لَرَجُلُ سُوءٍ، وَإِنْ كُنْتُ عَلَىٰ خِلَافِ مَا قُلْتَ، إِنِّي لَفِي حِلٍّ".

وقال الألباني⁽⁷⁾: "إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَفِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَهُ النَّسَائِيِّ⁽⁸⁾، وَلَكِنْ لَا يَضُرُّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى⁽⁹⁾".



(1) البدر المنير (5/754).

(2) انظر: بيان الوهم والإبهام في كتاب الأحكام (4/271).

(3) الطبقات الكبير (9/441).

(4) (4/229).

(5) تقريب التهذيب (ص: 208).

(6) سير أعلام النبلاء (6/345).

(7) إرواء الغليل في تحرير أحاديث منار السبيل (4/106).

(8) وجه الاختلاف المذكور أنَّ بَقِيَّةَ بْنَ الْوَلِيدِ رَوَاهُ عَنْ بَجِيرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -، وَخَالِفُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاؤِدَ، فَرَوَاهُ عَنْ ثُورِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ رَبِيعَةَ الْجُرْشِيِّ، عَنْهَا. انظر: مواضع التخريج السابقة عند النسائي.

وفيه اختلاف آخر، حيث رواه سفيان الثوري، عن ثور، عن خالد بن معدان، عن عائشة، فأسقط الواسطة بين خالد، وبين عائشة، وهو منقطع؛ لأنَّ خالدًا لم يسمع من عائشة - رضي الله عنها -، كما قاله الحافظ

المزي . انظر: سنن النسائي (4/203 ح 2362)، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (11/393).

والظاهر أنَّ رواية عبد الله بن داود أرجح؛ لأنَّه أوثق من بقيّة، فالحديث صحيح. والله تعالى أعلم بالصواب. ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، للأثنىوبى (21/28).

(9) انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (3/80)، علل الدارقطني (15/81).

حديث رقم (25):

عن عثمان رضي الله عنه: "أنه وقف ببر رومة، وقال: دلوى فيها دلاء المسلمين". قال ابن الملقن⁽¹⁾: هذا الحديث صحيح، ذكره البخاري في موضوعين من صحيحه بغير إسناد: أحدهما⁽²⁾: في باب من رأى صدقة الماء جائزة، ولفظه فيه: قال عثمان: قال النبي ﷺ: "من يشتري ببر رومة، فيكون دلوه فيها دلاء المسلمين؟ فاشتراها عثمان". ثانية⁽³⁾: في أثناء الوقف، ولفظه فيه: عن عبد الرحمن: أن عثمان حين حوصل أشرف عليهم فقال: أشذكم الله ولا أشد إلا أصحاب رسول الله ﷺ ألسنكم تعلمون أن رسول الله ﷺ قال: "من حفر ببر رومة فله الجنة. فحفرتها". ورواه الترمذى والنسائي عن: أنه عليه الصلاة والسلام قدم المدينة وليس بها ماء يستعبد غير ببر رومة، فقال: من يشتري ببر رومة، فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين، بخير له بها في الجنة؟ فاشتريتها من صلب مالى". قال الترمذى: حديث حسن.

نص الحديث:

قال الإمام الترمذى رحمه الله⁽⁴⁾: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، وعباس بن محمد الدورى، وغير واحد المعنى واحد، قالوا: حدثنا سعيد بن عامر، قال: عبد الله، أخبرنا سعيد بن عامر، عن يحيى بن أبي الحجاج المتفقى، عن أبي مسعود الجربى، عن ثمامة بن حزن القشيرى، قال: شهدت الدار حين أشرف عليهم عثمان، فقال: اندوني بصاحبكم اللذين أباكم على⁽⁵⁾. قال: فجيء بهما فكانا هما جملان أو كأنهما حماران، قال: فأشرف عليهم عثمان، فقال: أشذكم بالله والإسلام⁽⁶⁾ هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قدم المدينة وليس بها ماء يستعبد غير ببر رومة⁽⁷⁾ فقال رسول الله ﷺ:

(1) البدر المنير (7/104).

(2) صحيح البخاري (3/109).

(3) صحيح البخاري (4/13).

(4) سنن الترمذى، كتاب المناقب، باب في مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه، (6/68 ح 3703).

(5) من البت علية الناس أي جمعتهم عليه وحملتهم على قصده فصاروا عليه إلها واحدا، أي اجتمعوا عليه يقصدونه. النهاية في غريب الحديث والآثار (1/59)، تحفة الأحوذى (10/134).

(6) أي: أسألكم بحقهما، يقال نشتد فلانا أشده إذا فلت له نشتد الله أي سألك بالله كأنك ذكرته إياه. تحفة الأحوذى (10/134).

(7) قال الكرمانى: رومة، يضم الراء وسكون الواو: كان ركبة ليهودي يبيع المسلمين ماءها، فاشتراها منه عثمان بعشرين ألف درهم، وكان يشتري منها قرية بدرهم قبل أن يشتريها عثمان رضي الله عنه. انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخارى (14/72)، معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواقع، للبكري (2/685).

مَنْ يَشْتَرِي بِنْ رُومَةَ فَيَجْعَلْ دَلْوَهُ مَعَ دِلَاءِ الْمُسْلِمِينَ بِخَيْرٍ لَهُ مِنْهَا فِي الْجَنَّةِ؟ فَأَشْتَرَتْنَاهَا مِنْ صُلْبِ مَالِي فَأَنْتُمُ الْيَوْمَ تَمْنَعُونِي أَنْ أَشْرُبَ مِنْهَا حَتَّى أَشْرُبَ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ⁽¹⁾. قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ....

الحديث.

قال الترمذى: هذا حديث حسن، وقد روي من غير وجه عن عثمان.

تخرج الحديث:

أخرجه النسائي⁽²⁾، والدارقطنى⁽³⁾، من طرق؛ عن يحيى بن أبي الحجاج المتفقى. وأخرجه أحمد⁽⁴⁾، والدرقطنى⁽⁵⁾، من طرق؛ عن هلال بن حق،تابع المتفقى في الرواية عن الجريءى، بإسناده.

دراسة رجال الإسناد:

عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، صاحب المسند، ثقة متقن. سبقت ترجمته في الحديث الثامن عشر.

عباس بن محمد بن حاتم بن واقد، أبو الفضل الدورى، ثم البعدادى، مؤلى بنى هاشم، أحد الأئمَّات المصنَّفين، ثقة حافظ، ثُوُّقى سنة إحدى وسبعين ومائتين، روى له الأربعه⁽⁶⁾.

سعيد بن عامر الضبعى البصري، أبو محمد مؤلى بنى عجيب، وأحواله من بنى ضبيعة، ثقة صالح، وقال أبو حاتم: ربما وهم، مات سنة ثمان ومائتين، روى له الجماعة⁽⁷⁾.

يحيى بن أبي الحجاج الأهتمي المتفقى البصري، أبو أيوب، من التاسعة، روى له الترمذى والنمسائي⁽⁸⁾.

(1) أي: ممَا فيه ملوحة كماء البحر. والإضافة فيه للبيان أي: ماء يشبه ماء البحر. تحفة الأحوذى (10/135).

(2) سنن النسائي، كتاب الأحسان، باب وقف المساجد (6/235 ح 3608).

(3) سنن الدارقطنى (5/350 ح 443).

(4) مسند أحمد (1/555 ح 558).

(5) سنن الدارقطنى (5/348 ح 4437).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/216)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (14/246)، تهذيب التهذيب (5/129)، تقريب التهذيب (ص: 294).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/49)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (10/513)، تهذيب التهذيب (ص: 50/4)، تقريب التهذيب (ص: 237).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (31/265)، تهذيب التهذيب (11/196)، تقريب التهذيب (ص: 589).

ذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾ وقال ر بما أخطأ، وقال ابن عدي⁽²⁾: لا أرى بأحاديثه بأساً.

وقال أبو حاتم⁽³⁾: ليس بالقوى، وقال الدارقطني⁽⁴⁾: شيخ ، وقال ابن طاهر المقدسي⁽⁵⁾: ضعيف، وقال ابن معين: ⁽⁶⁾ ليس بشيء .

وقال ابن حجر⁽⁷⁾: لين الحديث. وهو ما ترجحه الباحثة.

سَعِيدُ بْنُ إِيَّاسٍ، أَبُو مَسْعُودِ الْجُرَيْرِيُّ، الْبَصْرِيُّ، ثقة، اخْتَلَطَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثَ سَنَوَاتٍ⁽⁸⁾، ماتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمَائَةً، روى له الجماعة⁽⁹⁾.

ثَمَامَةُ بْنُ حَرْنِ الْقُشَيْرِيُّ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ، وَلَمْ يَرَهُ، رَأَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانَ، وَعَائِشَةَ، قَدِمَ عَلَى عُمَرَ فِي خَلَاقَتِهِ، وَهُوَ أَبُونَ حَمْسٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً، ثقة من الثانية مخصوص، روى له مسلم والترمذى والنمسائى⁽¹⁰⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل يحيى بن أبي الحجاج لين الحديث. ولم يتميز سماعه من أبي مسعود الجريري الذي اخْتَلَطَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثَ سَنَوَاتٍ. ولكن يحيى لم يتفرد، بل تابعه هلال بن حرق - وهو مقبول⁽¹¹⁾ - في الرواية عن الجريري به، فيرتقي الإسناد إلى الحسن لغيره. ومن حسن الترمذى، والضياء⁽¹²⁾، والألبانى⁽¹³⁾. وللحديث شاهد، من حديث الأحنف بن

(1) الثقات لابن حبان (9/255).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (9/67).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/139).

(4) علل الدارقطني (10/44).

(5) ذخيرة الحفاظ (2/1199).

(6) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/192)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (31/265).

(7) تقريب التهذيب(ص: 589).

(8) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/2)، الاغbat بممن رمي من الرواية بالاختلاط، لسبط بن العجمي (ص: 127)، الكواكب النيرات، لابن الكيا (ص: 178).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (10/341) تهذيب التهذيب (4/5)، تقريب التهذيب (ص: 233).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/465)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (1/509)، تهذيب التهذيب (2/27)، تقريب التهذيب (ص: 134).

(11) تقريب التهذيب (ص: 575).

(12) الأحاديث المختارة (1/447 ح 322).

(13) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (6/39).

قيس عند النسائي⁽¹⁾، صححه الألباني⁽²⁾.



حديث رقم (26):

أنَّه ﷺ قَالَ: "تُعرَضُ الْأَعْمَالُ عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ فَأَحَبُّ أَنْ يُعرَضَ عَمَلي وَأَنَا صَائِمٌ".⁽³⁾

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: "هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهُ بِهَذَا الْلَّفْظِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، وَقَالَ التَّرْمِذِيُّ: حَسْنٌ غَرِيبٌ. وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ⁽⁵⁾ وَالنَّسَائِيُّ⁽⁶⁾ مِنْ حَدِيثِ أَسَامَةَ بْنَ زِيدَ....".

نص الحديث:

قال الإمام الترمذى رحمه الله⁽⁷⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ سُهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "تُعرَضُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، فَأَحَبُّ أَنْ يُعرَضَ عَمَلي وَأَنَا صَائِمٌ". حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسْنٌ غَرِيبٌ.

تخریج الحديث:

أخرجه ابن ماجه⁽⁸⁾ من طريق محمد بن رفاعة، وفيه زيادة.

وأخرجه وأحمد⁽⁹⁾ من طريق مالك. وأخرجه أحمد⁽¹⁰⁾، وابن حبان⁽¹¹⁾، من طريق معمر. كلاهما (مالك، ومعمر) تابعاً محمدًا بن رفاعة في الرواية عن سهيل بن أبي صالح، به.

(1) سنن النسائي، كتاب الأحساس، باب وقف المساجد (6/233 ح 3606).

(2) صحيح سنن النسائي (ص 561).

(3) الشرح الكبير للرافعي (6/471).

(4) البدر المنير (5/755).

(5) سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب في صوم الإثنين والخميس (2/325 ح 2436).

(6) سنن النسائي، كتاب الصوم، صوم الثلثاء (4/201 ح 2358).

(7) سنن الترمذى، أبواب الصوم، باب ما جاء في صوم يوم الإثنين والخميس، (2/114 ح 747).

(8) سنن ابن ماجه، كتاب الصيام، باب صيام يوم الاثنين والخميس (1/553 ح 1740).

(9) مسند أحمد (13/77 ح 7639).

(10) مسند أحمد (15/107 ح 9199).

(11) صحيح ابن حبان (8/405 ح 3644).

وأخرجه مسلم⁽¹⁾، من طرق عن مسلم بن أبي مريم⁽²⁾، تابع سهيل بن أبي صالح في الرواية عن أبي صالح، بإسناده، وفيه زيادة.
دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ فَارِسٍ بْنِ ذُؤْبِبِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْذَّهْلِيُّ مَوْلَاهُمُ الْنَّيْسَابُورِيُّ، ثقة حافظ جليل، إمام أهل الحديث بخراسان، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين، روى له الجماعة سوى مسلم⁽³⁾.

أَبُو عَاصِمِ الصَّحَّاكِ بْنِ مَخْلِدِ بْنِ الصَّحَّاكِ، ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث السابع.
مُحَمَّدُ بْنُ رِفَاعَةَ بْنِ تَعْلِبَةَ بْنِ أَبِي مَالِكِ، الفرزطي، المدائني، الأنصاري، مقبول، من السابعة، روى له الترمذى وابن ماجه⁽⁴⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾، وقال الذهبي⁽⁶⁾ وثيق. وقال الأزدي⁽⁷⁾: منكر الحديث.
وتميل الباحثة لرأي ابن حجر، يعني أنه مقبول.
سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحِ الْمَدَائِنِيِّ، واسمها ذکوان السمان ، مؤلَّى جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْأَحْمَسِ العطفانيَّة، وَتُوَفِّيَ سنة ثمان وثلاثين ومائة، روى له البخاري مقروناً والجماعة⁽⁸⁾.

مختلف فيه:

أطلق القول بتوثيقه؛ ابن سعد⁽⁹⁾، وابن معين⁽¹⁰⁾، والعجلـي⁽¹¹⁾، والخليلي⁽¹²⁾، وابن حزم⁽¹³⁾،

(1) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة، باب النهي عن الشحنة والتهاجر، (4/ 2565 ح 1987).

(2) مسلم بن أبي مريم: ثقة. تهذيب التهذيب (ص: 530).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26/ 623)، تهذيب التهذيب (9/ 515)، تهذيب التهذيب (ص: 512).

(4) التاريخ الكبير للبخاري (1/ 82)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (25/ 201)، تهذيب التهذيب (9/ 163)، تهذيب التهذيب (ص: 478).

(5) الثقات لابن حبان (7/ 423).

(6) الكافش (2/ 171).

(7) تهذيب التهذيب (9/ 164).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 246)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/ 223).

(9) الطبقات الكبير (7/ 521).

(10) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/ 182).

(11) الثقات (1/ 440).

(12) الإرشاد (1/ 217).

(13) المحتوى بالآثار (7/ 576).

وذكره ابن حبان⁽¹⁾، وابن شاهين⁽²⁾، في ثقاتهما، وزاد ابن حبان: يخطئ.

وقال سفيان بن عيينة⁽³⁾: "كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبنا في الحديث".

وقال ابن عدي⁽⁴⁾: وحَدَّثَ سهيلٌ عن جماعةٍ، عن أبيه وهذا يدل على ثقة الرجل... وسهيل عني مقبول الأخبار ثبت لا بأس به.

وقال النسائي⁽⁵⁾: "ليس به بأس". وقال أحمد بن حنبل⁽⁶⁾: "ما أصلح حديثه، أحب إلى من محمد بن عمرو بن علقمة".

وقال يحيى بن معين⁽⁷⁾: "سهيل بن أبي صالح، والعلاء بن عبد الرحمن، حديثهما قريب من السواء، وليس حديثهما بحجة"، وقال مرة⁽⁸⁾: "صوابح، وفيه لين"، وفي موضع⁽⁹⁾: "ليس بذلك، لم يزل أهل الحديث يتقدون حديثه".

وقال أبو حاتم⁽¹⁰⁾: "يكتب حديثه ولا يحتاج به، وهو أحب إلى من عمرو بن أبي عمرو، وأحب إلى من العلاء عن أبيه، عن أبي هريرة".

وقال أبو الفتح الأزدي⁽¹¹⁾: صدوق إلا أنه أصابه برسام⁽¹²⁾ في آخر عمره، فذهب بعض حديثه.

(1) (417 / 6).

(2) تاريخ أسماء الثقات (ص: 108).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (4 / 523).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (4 / 526).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12 / 226).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4 / 247).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4 / 247).

(8) الضعفاء الكبير للعقلي (2 / 155).

(9) انظر: تاريخ ابن أبي خيثمة (2 / 316)، تهذيب التهذيب (4 / 264).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4 / 247).

(11) تهذيب التهذيب (4 / 264).

(12) البرسام: علة عقلية ينشأ عنها الهذيان، وهو ورم حار يعرض للحجاب الذي بين الكبد والمعى ثم يتصل بالدماغ. انظر: فتح الباري لابن حجر (1 / 338)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للنفيومي (1 / 41).

وقال ابن حجر⁽¹⁾: صدوق، تغير حفظه بأخره.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن، فيه محمد بن رفاعة مقبول وقد توبع كما في التخريج. فيرتفق إلى الصحيح لغيره.

أما ما تُسِّبُ إلى سهيل بن أبي صالح من الإختلاط، لا يضره في هذا الحديث، فهو من القسم الأول⁽²⁾. وقد توبع كما في التخريج.

ومن صحح إسناده: البوصيري⁽³⁾، والألبانى⁽⁴⁾.



حديث رقم (27):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: هذا الحديث صحيح، أخرجه الترمذى في جامعه، والحاكم في مستدركه من روایة جابر رض قال: أَقْبَلَ سَعْدٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "هَذَا خَالِي، فَلَيْرِنِي امْرُؤُ خَالَهُ..." قَالَ التَّرْمِذِيُّ: "هَذَا حَدِيثُ حَسْنٍ غَرِيبٍ..." وَأَمَّا الْحَاكِمُ فَأَبَدَلَ "مَجَالِدًا" بِ"إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي خَالِدٍ" ثُمَّ قَالَ: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخِيْنِ".

نص الحديث:

قال الإمام الترمذى رحمه الله⁽⁶⁾: حَدَّثَنَا أَبُو كُرْبَيْبٍ، وَأَبُو سَعِيدِ الْأَشْجَعِ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَّةَ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَقْبَلَ سَعْدٌ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "هَذَا خَالِي فَلَيْرِنِي امْرُؤُ خَالَهُ".

(1) تقریب التهذیب (ص: 259)

(2) انظر: المختلطين للعلائى (ص: 50)، الاغباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص: 164)، الكواكب النيرات (ص: 242).

(3) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (2/77).

(4) صحيح الجامع الصغير وزیادته (1/569)، وقال: "صحيح لغیره" في صحيح الرغیب و الترهیب (1/604).

(5) البدر المنیر (7/279-280).

(6) جامع الترمذى، أبواب المناقب، باب مَنَاقِبِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رض، وَاسْمُ أَبِي وَقَاصٍ: مَالِكُ بْنُ وَهِبٍ (3752 ح 105/6).

قال الترمذى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثٍ مُجَالِدٍ.
وَكَانَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ مِنْ بَنِي رُهْرَةَ، وَكَانَتْ أُمُّ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَنِي رُهْرَةَ فَلَذِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا خَالِي.

تخریج الحديث:

أخرجه ابن أبي عاصم⁽¹⁾، والطبراني⁽²⁾، من طريق حماد بنأسامة، عن مجالد، به.
وأخرجه أحمد⁽³⁾ من طريق يحيى القطان. وأبو يعلى⁽⁴⁾ من طريق علي بن مسهر. وأبو نعيم⁽⁵⁾ من طريق حيدرة بن إبراهيم. ثلاثتهم تابعوا أبيأسامة، عن مجالد، بإسناده.
وأخرجه الحاكم⁽⁶⁾ من طريق إسماعيل بن أبي خالد، تابع مجالد بن سعيد في الرواية عن عامر الشعبي، به.
دراسة رجال الإسناد:

حَمَادُ بْنُ أَسَامَةَ بْنِ رَيْدٍ أَبُو أَسَامَةَ الْكُوفِيُّ، ثَقَةٌ ثَبَتَ، مَدْلُسٌ مِنَ الثَّانِيَةِ⁽⁷⁾، وَلَا يَضُرُّ تَدْلِيسُهُ. سبقت ترجمته في الحديث الثاني عشر.

مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ عُمَيْرٍ بْنِ سُطَّامَ الْهَمْدَانِيُّ، مَاتَ سَنَةً أَرْبَعَ وَأَرْبَعِينَ وَمَائَةً، روى له الجماعة سوى البخاري⁽⁸⁾.

مُخْلَفٌ فِيهِ:

وثقه ابن معين⁽⁹⁾، والنَّسَائِيُّ⁽¹⁰⁾ مرة، وقال البخاري⁽¹¹⁾: صدوق، وقال العجل⁽¹²⁾: "جائز الحديث حسن الحديث".

(1) الأحاديث والمثنائي (1/ 168 ح 213).

(2) المعجم الكبير (1/ 144 ح 323).

(3) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل (2/ 751 ح 1312).

(4) مسند أبي يعلى الموصلي (4/ 78 ح 2101).

(5) معرفة الصحابة لأبي نعيم (1/ 134 ح 509).

(6) المستدرك للحاكم (3/ 498 ح 6113).

(7) طبقات المدلسين (ص: 30).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/ 223).

(9) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/ 269)، تاريخ ابن أبي خيثمة (3/ 117).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/ 223).

(11) تهذيب التهذيب (10/ 41).

(12) النقلات (2/ 264).

وقال ابن عدي⁽¹⁾: "ومجالد له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة، وعن غير جابر من الصحابة أحاديث صالحة، وجملة ما يرويه عن الشعبي وقد رواه عن غير الشعبي، ولكن أكثر روایته عنه، وعامة ما يرويه غير محفوظ".

وضعفه جماعة منهم: بحبي القطنان⁽²⁾، وابن سعد⁽³⁾، وابن معين⁽⁴⁾، وأحمد⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾، والدارقطني⁽⁷⁾.

وقال أبو حاتم⁽⁸⁾: لا يتحجّب به، وقال النسائي⁽⁹⁾: ليس بالقوى، وقال ابن حبان⁽¹⁰⁾: "رديء الحفظ يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به".

وقال ابن الملقن⁽¹¹⁾: لين.

وقال ابن حجر⁽¹²⁾: "ليس بالقوى، وقد تغير في آخر عمره".

وترجح الباحثة؛ أنه صدوق يخطئ، وتغير بأخره.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن، فيه مجالد بن سعيد؛ صدوق يخطئ، وتغير بأخره. وقد مر نقل ابن الملقن تحسين الترمذى للحديث .

لكن مجالداً لم يتفرد بالرواية عن الشعبي، فتابعه الثقة إسماعيل بن أبي خالد⁽¹³⁾.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (8/169).

(2) التاريخ الكبير للبخاري (8/9).

(3) الطبقات الكبير (8/468).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/361 / 362)، تاريخ ابن أبي خيثمة (3/117).

(5) انظر: العطل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذى (ص: 49).

(6) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 95).

(7) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (3/134).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/362).

(9) الكاشف (2/240).

(10) المجروحيين (3/10).

(11) البدر المنير (4/615).

(12) تقريب التهذيب (ص: 520)، وانظر: الكواكب النيرات (ص: 505).

(13) انظر ترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (3/72)، سير أعلام النبلاء (6/176)، تقريب التهذيب

(ص: 107).

وبخصوص اختلاطه؛ قال عبد الرحمن بن مهدي⁽¹⁾: "حديث مجالد عند الأحداث يحيى بن سعيد وأبىأسامة ليس بشئ". يعني أن سماعهما منه بعد اختلاطه، ولكنهما لم يتقدرا بالرواية عنه بل تابعهما نقتان هما: علي بن مسهر⁽²⁾، وحيدرة بن إبراهيم⁽³⁾. كما مر في التخريج.

لذا يرتفق الحديث بالمتتابعات إلى الصحيح لغيره.

وصححه الحاكم⁽⁴⁾، والقاري⁽⁵⁾، والألباني⁽⁶⁾.



ثالثاً: سنن النسائي

Hadith رقم (28):

قال ابن الملقن⁽⁷⁾: في سنن النسائي في عشرة النساء، عن الحسين بن عيسى القومني، عن عفان بن مسلم، عن سلام بن سليمان، عن ثابت، عن أنسٍ قال: "أَن رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: حُبُّ إِلَيَّ مِن دُنْيَاكُمْ: النِّسَاءُ وَالطَّيْبُ، وَجَعَلَتْ قَرْةً عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ".

كل رجال هؤلاء في الصحيحين، إلا سلام بن سليمان المزني، قارئ البصرة، فأخرج عنه الترمذى والنمسائى. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. فهو إسناد صحيح.

نص الحديث:

قال الإمام النسائي عليه⁽⁸⁾: أَحْبَرَنَا الْحُسْنَى بْنُ عِيسَى الْقُوْمَسِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَامُ أَبْوُ الْمُنْذِرِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: حُبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا النِّسَاءُ وَالطَّيْبُ، وَجَعَلَ قَرْةً عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ.

تخریج الحديث:

أخرجه من طريق النسائي، الضياء المقدسي⁽⁹⁾، بمثله.

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (8/361).

(2) قال ابن حجر: ثقة له غرائب بعد أن أضر . تقريب التهذيب (ص: 405).

(3) ترجمته في: تاريخ بغداد (9/194)، تاريخ الإسلام (6/78).

(4) المستدرك (3/498).

(5) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصاييف (9/3957).

(6) مشكاة المصاييف (3/1728).

(7) البدر المنير (1/501).

(8) سنن النسائي، كتاب عشرة النساء، باب حب النساء (7/61 ح 3939).

(9) المختار (5/112 ح 1736).

وأخرجه أبو يعلى⁽¹⁾، وأحمد⁽²⁾، والطبراني⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾، من طرق عن سَلَامَ، به، بنحوه.
وأخرجه النسائي أيضاً⁽⁵⁾ - ومن طريقه الضياء المقدسي⁽⁶⁾ -، والحاكم⁽⁷⁾، من طرق عن
جعفر بن سليمان، تابع سَلَاماً في الرواية عن ثابت البُنَانِي به، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

الحسين بن عيسى بن حمران البسطامي الطائي المؤمني النحوي، أبو علي، مات سنة
سبعين وأربعين ومائتين، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والنمسائي⁽⁸⁾.
وقه أَحْمَد⁽⁹⁾، النسائي⁽¹⁰⁾، والدارقطني⁽¹¹⁾، والحاكم⁽¹²⁾ وقال: من كبار المحدثين وثقاتهم.
وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹³⁾. وقال أبو حاتم⁽¹⁴⁾: صدوق.
وقال ابن حجر⁽¹⁵⁾: صدوق، صاحب حديث.

وتُرَجَّحُ الباحثةُ أَنَّهُ ثَقَةٌ.

سَلَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَبُو الْمُنْذِرِ الْمَزَنِيِّ، مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيُّ، ثُمَّ الْكُوفِيُّ الْقَارِئُ النَّحْوِيُّ، مات سنة
إحدى وسبعين ومائة، روى له الترمذى والنمسائي⁽¹⁶⁾.

(1) مسند أبي يعلى الموصلي (6/237 ح 3530، 6/199 ح 3482).

(2) مسند أحمد (19/305 ح 12293، 19/307 ح 12294).

(3) المعجم الأوسط (5/241 ح 52031).

(4) السنن الكبرى (7/124 ح 13454).

(5) سنن النسائي، كتاب عشرة النساء، باب حُبُّ النِّسَاء (7/61 ح 3940).

(6) المختار (4/427 ح 1608).

(7) المستدرك على الصحيحين (2/160 ح 2676).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (6/462).

(9) تاريخ بغداد (7/362).

(10) مشيخة النسائي (ص: 86).

(11) تهذيب التهذيب (2/363).

(12) تاريخ نيسابور، للحاكم (ص: 21)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (6/462).

(13) (8/188).

(14) الجرح والتعديل (3/60).

(15) تقريب التهذيب (ص: 168).

(16) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/288).

مختلف فيه:

قال أبو حاتم⁽¹⁾: "صどق، صالح الحديث". وقال أبو داود⁽²⁾: "ليس به بأس"، وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾ وقال: "كان يخطيء، وليس هذا بسلام الطويل، ذاك ضعيف، وهذا صدوق".

وقال الساجي⁽⁴⁾: "صدقهم، ليس بمنقول في الحديث".

وقال العقيلي⁽⁵⁾: "لا يتابع على حديثه".

واختلفت أقوال ابن معين فيه فقال⁽⁶⁾: لا بأس به، وفي موضع⁽⁷⁾: يُحتمل لصدقه، وفي آخر⁽⁸⁾: ليس بذلك، وقال مرة⁽⁹⁾: لا شيء، وسئل⁽¹⁰⁾: أثقة هو؟ قال: لا.

وقال ابن حجر⁽¹¹⁾: صدوق لهم.

وبالباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن، فيه سالم بن سليمان، صدوق لهم، وتابعه جعفر بن سليمان الضبعي⁽¹²⁾ كما في التخريج، فيرتفقى الإسناد إلى الصحيح لغيره.

ومن صاحبه: الضياء المقدسي⁽¹³⁾، وابن حجر⁽¹⁴⁾، والألباني⁽¹⁵⁾، وفواه الذهبي⁽¹⁶⁾.



(1) الجرح والتعديل (4 / 259).

(2) سؤالات أبي عبيد الأجري أبا داود (ص: 309).

(3) (417 / 6).

(4) تهذيب التهذيب (4 / 284).

(5) الضعفاء الكبير (2 / 530).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12 / 289).

(7) تهذيب التهذيب (4 / 285).

(8) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: 117).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4 / 259).

(10) سؤالات ابن الجنيد (ص: 434)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12 / 289).

(11) تقريب التهذيب (ص: 261).

(12) صدوق زاهد لكنه كان يتشيع. انظر ترجمته: من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: 68).

الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2 / 481)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (5 / 47)، سير أعلام النبلاء

(8 / 197)، تهذيب التهذيب (2 / 95)، تقريب التهذيب (ص: 140).

(13) المختار (4 / 427).

(14) فتح الباري لابن حجر (3 / 15)، (11 / 345).

(15) صحيح الجامع الصغير وزياحته (1 / 599).

(16) ميزان الاعتدال (2 / 177).

حديث رقم (29):

أَنْ رجلاً قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يُوصِّ، فَهُلْ يُكَفَّرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدِّقَ عَنْهُ؟ قَالَ: تَعْمَمَ⁽¹⁾.

قال ابن الملقن⁽²⁾: هذا الحديث صحيح، أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة بهذا اللفظ، وأخرجه مسلم في صحيحه من هذا الوجه بدون: "وتترك مالاً".

نص الحديث:

قال الإمام النسائي روى⁽³⁾: أَخْبَرَنَا عَلَيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ: أَبْنَانَا إِسْمَاعِيلُ⁽⁴⁾، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يُوصِّ، فَهُلْ يُكَفَّرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدِّقَ عَنْهُ؟ قَالَ: تَعْمَمَ.

تخریج الحديث:

أخرجه مسلم⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾، من طريق علي بن حجر.

وأخرجه مسلم⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾ من طرق عن قتيبة بن سعيد.

وأخرجه مسلم⁽⁹⁾، وأبو يعلى⁽¹⁰⁾، والبيهقي⁽¹¹⁾، من طرق عن يحيى بن أيوب.

وأخرجه أحمد⁽¹²⁾ عن سليمان بن داود. ثلاثتهم (قتيبة بن سعيد، يحيى بن أيوب، سليمان بن داود) تابعوا علي بن حجر في الرواية عن إسماعيل بن جعفر، بإسناده، بمثله.

(1) البدر المنير (7/281).

(2) البدر المنير (7/281).

(3) سنن النسائي (6/251 ح 3652).

(4) هو : إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري.

(5) صحيح مسلم، كتاب الوصية، باب وصولة ثواب الصدقات إلى الميت (3/1254 ح 1630).

(6) السنن الكبرى (6/455 ح 12634).

(7) صحيح مسلم، كتاب الوصية، باب وصولة ثواب الصدقات إلى الميت (3/1254 ح 1630).

(8) السنن الكبرى (6/455 ح 12634).

(9) صحيح مسلم، كتاب الوصية، باب وصولة ثواب الصدقات إلى الميت (3/1254 ح 1630).

(10) مسند أبي يعلى (11/379).

(11) السنن الكبرى (6/455 ح 12634).

(12) مسند أحمد (14/8841 ح 436).

وأخرجه ابن ماجه⁽¹⁾ من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، تابع إسماعيل بن جعفر، في الرواية عن العلاء بن عبد الرحمن، به.

دراسة رجال الإسناد:

العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقى، أبو شبى المدى، مؤلى الحرقى⁽²⁾، مات سنة ثمان وثلاثين ومائة، أخرج له البخاري في جزء القراءة، ومسلم، وأصحاب السنن⁽³⁾.

مختلف فيه: وثقة ابن سعد⁽⁴⁾، وأحمد⁽⁵⁾، والعجلي⁽⁶⁾، والترمذى⁽⁷⁾، زاد أحمد: "لم نسمع أحداً ذكر العلاء بسوء"، وفي موضع⁽⁸⁾: "العلاء بن عبد الرحمن عندي فوق سهيل، وفوق محمد بن عمرو" وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁹⁾، وقال النسائي⁽¹⁰⁾: ليس به بأس.

وقال أبو حاتم⁽¹¹⁾: صالح... العلاء بن عبد الرحمن عندي فوق سهيل - يعني ابن أبي صالح - وفوق محمد بن عمرو - بن علقة - . وقال أيضاً⁽¹²⁾: روى عنه الثقات، وأنا أنكر من حديثه أشياء.

وقال ابن عدي⁽¹³⁾: وللعلاء بن عبد الرحمن نسخ، عن أبيه، عن أبي هريرة يرويها، عن العلاء الثقات وما أرى بحديثه بأساً، وقال أبو زرعة⁽¹⁴⁾: ليس هو بأقوى ما يكون.

(1) سنن ابن ماجه، كتاب الوصايا، باب من مات ولم يوص هل يُتصدّق عنْه (2/ 906 ح 2716).

(2) الحرقى: بطن من جهينة، وكانت أمه مولدة لرجل من الحرقى من جهة حهينة. الأنساب للسمعانى (4/ 129).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (22/ 520).

(4) الطبقات الكبير (7/ 514).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 357).

(6) الثقات (2/ 150).

(7) سنن الترمذى (1/ 74).

(8) انظر : العطل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/ 19)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 357). (9) (5/ 247).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (22/ 523).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 357).

(12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 358).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 374).

(14) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 358).

أما ابن معين اختلف أقواله، فسأله عثمان الدارمي⁽¹⁾: العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس، قال: هو أحب إليك أو سعيد المقبر؟ فقال: سعيد أوثق والعلاء ضعيف - يعني بالنسبة لسعيد ، وفي موضع⁽²⁾: ليس بذلك لم يزل الناس يتقدون حدثه، وفي موضع آخر⁽³⁾: سُئل عن العلاء وسمهيل فلم يقوّ أمرهما.

وقال الخليلي⁽⁴⁾: مختلف فيه؛ لأنّه يتفرد بأحاديث لا يتتابع عليها.

وقال الذهبي⁽⁵⁾: صدوق مشهور ، وفي موضع⁽⁶⁾: لا ينزل حديثه عن درجة الحسن ، لكن يُتجَنَّبُ ما أنكر عليه.

وقال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق ربما وهم.

وتميل الباحثة لرأي الإمام الذهبي بأنه صدوق.

ويافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح، وممن صحّه ابن حجر⁽⁸⁾، وحسين سليم أسد⁽⁹⁾.

والحديث في صحيح مسلم كما سبق في التخريج، في إسناده العلاء بن عبد الرحمن مختلف فيه والراجح أنه صدوق، أخرج له مسلم من حديث المشاهير دون الشواذ⁽¹⁰⁾.



(1) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 173).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (357 / 6).

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (262 / 3).

(4) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (218 / 1).

(5) المعنى في الضعفاء (2 / 440).

(6) سير أعلام النبلاء (187 / 6).

(7) تهذيب التهذيب (ص: 435).

(8) التلخيص الحبير (3 / 208).

(9) هامش مسند أبي يعلى الموصلي (11 / 379).

(10) تهذيب التهذيب (8 / 187).

حديث رقم (30):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: وَرَوَى النَّسَائِيُّ فِي سُنْنَتِهِ، مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا، قَالَ: "مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ بِشَاءَ لَمِيمُونَةَ مَيْتَةً، فَقَالَ: أَلَا أَخْذُتُمْ إِهَابَهَا، فَدِبَغْتُمُوهُ، فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ". وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ موافِقةٌ لِمَا أَورَدَهُ الْإِمَامُ الرَّافِعِيُّ⁽²⁾ فِي الْكِتَابِ، مِنْ كُونِ الشَّاءَ كَانَتْ لَمِيمُونَةً.

نص الحديث:

قال الإمام النسائي عليه السلام⁽³⁾: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، وَالْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ وَاللَّفْظُ لَهُ عَنْ ابْنِ الْفَاسِمِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ بِشَاءَ لَمِيمُونَةَ كَانَ أَعْطَاهَا مَوْلَةً لَمِيمُونَةَ رَفْجَ النَّبِيِّ، فَقَالَ: "هَلَا اتَّقْعَدْتُمْ بِحِلْدِهَا؟" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا مَيْتَةٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: "إِنَّمَا حُرِمَ أَكْلُهَا".

تخریج الحديث:

أخرجه النسائي⁽⁴⁾، والبخاري⁽⁵⁾، ومسلم⁽⁶⁾، من طرق عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، بنحوه.

وأخرجه النسائي⁽⁷⁾ أيضًا من طريق الشعبي. وأخرجه⁽⁸⁾النسائي، ومسلم⁽⁹⁾، من طريق عطاء بن أبي رباح. كلاهما تابعا عبيدا الله بن عبد الله، في الرواية عن ابن عباس، به.

(1) البدر المنير /1/ 580.

(2) الشرح الكبير للرافعي /1/ 288.

(3) سنن النسائي، كتاب الفرع والعترة، باب جلود الميادة (7/ 172 ح 4235).

(4) سنن النسائي، الكتاب والباب السابقين (7/ 172 ح 4236).

(5) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب جلود الميادة قبل أن تدبغ (3/ 81 ح 2221)، كتاب الذبائح والصيد، باب جلود الميادة (7/ 96 ح 5531). وفي الزكاة، باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ، (2/ 128 ح 1492).

(6) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميادة بالدبات (1/ 276 ح 363).

(7) سنن النسائي (7/ 173 ح 4239).

(8) سنن النسائي الكتاب والباب السابقين (7/ 172 ح 4238).

(9) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميادة بالدبات (1/ 277 ح 363، ح 365).

دراسة رجال الإسناد:

عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتّقي، الفقيه صاحب مالك ثقة، مات سنة إحدى وتسعين ومائة، روى له البخاري، والنسائي⁽¹⁾.

محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، متყق على جلالته وانتقامه، مدلس من الثالثة⁽²⁾، وقد صرخ بالسماع⁽³⁾، فلا يضر تدليسه. وبباقي الإسناد رجاله ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح. والحديث رواه الشيخان.



حديـث رقم (31) :

حديـث بُرِيـدة : "أَنَّهُ الْمُتَلِّعِقُ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ". قال ابن الملقن⁽⁴⁾: رواه أحمد في مسنده، والنسائي في سنته بسنده صحيح.

نص الحديث:

قال الإمام النسائي⁽⁵⁾: أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرِيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَقَ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ".

تخرـيج الحديث:

أخرجـه أبو نعيم⁽⁶⁾ من طريق الفضل بن موسى، به.

وأخرجـه أحمد⁽⁷⁾، وابن أبي الدنيا⁽⁸⁾، والطبراني⁽⁹⁾، من طريق علي بن الحسن.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (17 / 347)، تهذيب التهذيب (6 / 253)، تقريب التهذيب (ص: 348).

(2) طبقات المدلسين (ص: 45).

(3) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ، (2 / 128 ح 1492).

(4) البدر المنير (9 / 341).

(5) سنن النسائي، كتاب العقيقة (7 / 164 ح 4213).

(6) أخبار أصبهان (1 / 284).

(7) مسند أحمد (38 / 160 ح 23058).

(8) النفقـة على العيال (1 / 192).

(9) المعجم الكبير (3 / 29 ح 2574).

أخرجه أَحْمَدُ⁽¹⁾، وابن أَبِي شِبَّيْةَ⁽²⁾ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ الْجَبَابِ. كَلَاهُمَا تَابَعَا الْفَضْلَ بْنَ مُوسَى، فِي الرَّوَايَةِ عَنْ الْحَسِينِ بْنِ وَاقِدٍ، بِهِ، بِمِثْلِهِ.

دراسة رجال الإسناد:

حُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْشِيُّ، قَاضِي مَرْوَةَ وَشَيْخُهَا، ثَقَةٌ لِهِ أَوْهَامٌ، مَاتَ سَنَةً تَسْعَيْ وَخَمْسِينَ وَمَائَةً، رُوِيَ لِهِ الْجَمَاعَةُ سَوْيَ الْبَخَارِيِّ⁽³⁾.

بُرَيْدَةُ بْنُ الْحُصَيْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسْلَمِيُّ، قيل: اسمه عامر، وبُريدة لقبه، صحابي أسلم عام الهجرة، إذ مر به النبي ﷺ مهاجراً، وشهد: غزوة خيبر، والفتح، وكان معه اللواء، كان من ساكني المدينة ثم تحول إلى البصرة، ثم خرج منها إلى خراسان غازياً فمات بمرو في إمرة يزيد بن معاوية، ثُوْفَيَ سَنَةً اثْتَنَيْنِ وَسِتَّينَ⁽⁴⁾.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح. وهو ليس من أوهام الحسين بن واقد، وذلك لأن ابن حجر صاحب الإسناد⁽⁵⁾، وهو الذي وصفه بأنه ثقة له أوهام، وذكره في المرتبة الأولى من المدلسين⁽⁶⁾، فلعله تأكد أنه ليس من أوهامه، وتدلیسه لا يضر.

وصححه أيضاً: النوي⁽⁷⁾، والصنعاني⁽⁸⁾، وقال الألباني⁽⁹⁾: "على شرط مسلم".



(1) مسنـد أـحمد(38/109 ح 23001).

(2) مصنـف ابن أـبي شـيبة (8/46).

(3) تهـذـيب الـكمـال فـي أـسـماء الرـجـال (6/494).

(4) الاستيعـاب فـي معرفـة الأـصحاب (185)، أـسد الغـابة (1/209)، الإـصـابة فـي تمـيـز الصـحـابة (418/1)، تـقـرـيب التـهـذـيب (ص: 121)، سـير أـعـلام النـبـلـاء (2/469).

(5) التـلـخـيص الـحـيـر (4/363).

(6) طـبـقـات المـدـلسـين (ص: 20).

(7) المـجمـوع شـرح المـهـذـب (8/427).

(8) سـبل السـلام (2/540).

(9) إـرـوـاء الـغـلـيل (4/381).

حديث رقم (32):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هذا الحديث صحيح أخرجه النسائي في سنه، وأبو حاتم بن حبان في صحيحه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: "لا تحلفوا بآبائكم ولا بأمهاتكم ولا بالأنداد"⁽²⁾، ولا تحلفوا إلا بالله ولا وأنتم صادقون". وعزة البهقي في سنه وابن الأثير في جامعه إلى أبي داود، ولم يذكره ابن عساكر في أطرافه أيضاً، نعم قال الحافظ جمال الدين المزني: هو موجود في رواية أبي الحسن بن العبد، وأبي بكر بن داسة، في كتاب الأيمان والنذر.

نص الحديث:

قال الإمام النسائي عليه⁽⁴⁾: أخبرنا أبو بكر بن علي، قال: حدثنا عبد الله بن معاذ، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا عوف، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله عليه: "لا تحلفوا بآبائكم ولا بأمهاتكم ولا بالأنداد، ولا تحلفوا إلا بالله، ولا وأنتم صادقون".

تخریج الحديث:

أخرجه أبو داود⁽⁵⁾، وأبو يعلى⁽⁶⁾، ومن طريقه ابن حبان⁽⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁾، والبهقي⁽⁹⁾، من طرق عن عبد الله بن معاذ، بإسناده، بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

أحمد بن علي بن سعيد بن إبراهيم الأموي، أبو بكر المرزوقي، قاضي حمص، ثقة حافظ، مات سنة اثنين وسبعين ومائتين، روى له النسائي⁽¹⁰⁾.

(1) البدر المنير (9/455 / 456).

(2) الأَنْدَادُ جَمْعُ نِدٍّ بِالْكَسْرِ وَهُوَ مِثْلُ الشَّيْءِ الَّذِي يُضَادُهُ فِي أُمُورِهِ، وَيُنَادَهُ أَيُّ يُخَالِفُهُ، وَيُرِيدُ بِهَا مَا كَانُوا يَتَّخِذُونَهُ إِلَهًا مِنْ دُونِ اللَّهِ. انظر: عون المعبود وحاشية ابن القيم (9/55).

(3) سيأتي تخریج الحديث من سنن أبي داود في الأيمان والنذر، بباب الحلف بالأنداد، فلعل المصنف نظر في نسخة أخرى، فلم يره فيها.

(4) سنن النسائي، كتاب الأيمان والنذر، بباب الحلف بالأنداد (7/5 ح 3769).

(5) سنن أبي داود، كتاب الأيمان والنذر، بباب في كراهيته الحلف بالآباء (3/3248 ح 222).

(6) مسند أبي يعلى الموصلي (10/434 ح 6048).

(7) صحيح ابن حبان (10/199 ح 4357).

(8) المعجم الأوسط (5/25 ح 4575). قال الطيراني: لم يرو هذا الحديث عن عوف إلا معاذ بن معاذ.

(9) السنن الكبرى (10/51 ح 19828).

(10) تهذيب التهذيب (1/62)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (1/407)، تقريب التهذيب (ص: 82)، سير أعلام النبلاء (13/527).

عَبْيُدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذِ بْنِ نَصْرٍ بن حسان العبراني، أبو عمرو العبراني، البصري، ثقة حافظ، مات سنة سبع وثلاثين ومائتين، روى له البخاري ومسلم وأبو داود النسائي⁽¹⁾.
مُعَاذُ بْنُ مُعَاذِ بْنِ نَصْرٍ بن حسان التميمي، أبو المثنى البصري، قاضيها والد عبيد الله بن معاذ، ومحنتي بن معاذ، ثقة منقн، مات سنة سبت وتسعين ومائة، روى له الجماعة⁽²⁾.
عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ، أبو سهل الأعرابي، البصري، ولم يكن أعرابياً، بل شهر به، واسم أبي جميلة يندويه، ويقال بل اسم أمهندويه، ثقة رمي بالقدر وبالتشيع، روى له الجماعة⁽³⁾.
مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، أبو بكر الأنصاري، الأسبي، البصري، مؤلـي أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ، ثقة ثبت عابد كبير القدر، مات سنة عشرين ومائة⁽⁴⁾.
الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح. ومن صحـه الألباني⁽⁵⁾، وحسـين سليم أسد⁽⁶⁾.



رابعاً: سنن ابن ماجه

Hadith رقم (33):

قال ابن الملقن⁽⁷⁾: وفي سنن ابن ماجه بإسناد صحيح، عن شقيق بن سلمة قال: "رأيت عثمان وعلياً يتوضآن ثلاثة ثلاثة، ويقولان: هكذا وضوء رسول الله ﷺ".

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه عليه⁽⁸⁾: حدثنا محمود بن خالد الدمشقي قال: حدثنا الوليد بن مسلم الدمشقي، عن ابن ثوبان، عن عبدة بن أبي لبابة، عن شقيق بن سلمة قال: "رأيت عثمان وعلياً يتوضآن ثلاثة ثلاثة، ويقولان: هكذا كان وضوء رسول الله ﷺ".

(1) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (19/158)، تهذيب التهذيب (7/49)، تقريب التهذيب (ص: 374).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/132)، تهذيب التهذيب (10/194)، تقريب التهذيب (ص: 536).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (22/438)، تهذيب التهذيب (8/168)، تقريب التهذيب (ص: 433).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (25/349)، تهذيب التهذيب (9/214)، تقريب التهذيب (ص: 483).

(5) سلسلة الأحاديث الصحيحة (7/1676)، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (6/385).

(6) في تحقيقه لمسنـد أبي يعلى (10/434).

(7) البدر المنير (2/141).

(8) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، بـاب الوضوء ثلاثة ثلاثة (1/144 ح 413).

تخریج الحديث:

أخرجه الطیالسی⁽¹⁾. وأخرجه القاسم بن سلام⁽²⁾. ومن طريقه الضیاء⁽³⁾ -، من طريق عاصم بن علی⁽⁴⁾. وأخرجه البزار⁽⁵⁾ من طريق موسی بن داود⁽⁶⁾. وأخرجه الطحاوی⁽⁷⁾، والطبرانی⁽⁸⁾ من طريق علی بن الجعد.

أربعتهم (الطیالسی)، عاصم بن علی، موسی بن داود، علی بن الجعد) تابعوا الولید بن مسلم في الروایة عن ابن ثوبان، عن عبده بن أبي لبابة، بمثله. غير الطیالسی رواه عن عثمان وحده. وأخرجه أحمد⁽⁹⁾، والبزار⁽¹⁰⁾، عبد بن حميد⁽¹¹⁾، وابن الجارود⁽¹²⁾، وابن خزيمة⁽¹³⁾، من طرق عن إسرائیل بن أبي إسحاق السببیعی، عن عامر بن شقیق عن عثمان وحده. كلاهما (عبدة بن أبي لبابة، عامر بن شقیق) عن أبي وائل به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

محمود بن خالد بن يزيد الدمشقی، ثقة. سبقت ترجمته في الحديث الثامن عشر.
الولید بن مسلم، أبو العباس الدمشقی، مولى لبني أمیة، ثقة، لكنه كثير التدليس والتسویة⁽¹⁴⁾ من الرابعة⁽¹⁵⁾، مات سنة أربع أو خمس وسبعين ومائة، روى له الجماعة⁽¹⁶⁾.

(1) مسند أبي داود الطیالسی (1/ 80 ح 81).

(2) الطھور (ص: 167).

(3) الأحادیث المختارة (2/ 492 ح 119).

(4) انظر ترجمته: تهذیب الکمال (13/ 511)، تهذیب التهذیب (5/ 51)، تقریب التهذیب (ص: 286).

(5) مسند البزار (2/ 51 ح 394).

(6) انظر ترجمته: تهذیب الکمال (60/ 29)، تهذیب التهذیب (10/ 343)، تقریب التهذیب (ص: 550).

(7) شرح معانی الآثار (1/ 29 ح 119).

(8) مسند الشامیین (1/ 107 ح 161).

(9) مسند أحمد (1/ 464 ح 403).

(10) مسند البزار (2/ 49 ح 393).

(11) المنتخب من مسند عبد بن حميد (1/ 109 ح 62).

(12) المنتقى لابن الجارود (ص: 30 ح 72).

(13) صحيح ابن خزيمة (1/ 76 ح 151).

(14) تدليس التسویة: هو أن يروي الراوی حديثاً عن شیخ ثقة غير مدلس، وذلك الثقة يرویه عن ضعیف عن ثقة، فیأتي المدلس الذي سمع من الثقة الأولى غير المدلس فيسقط الضعیف الذي في السند، ويجعل الحديث عن شیخه الثقة الثاني بالفط محتمل، فيستوي الإسناد كلها ثقات، وهذا شر أقسام التدليس، فادح فيما تعمد فعله.

انظر: النکت على مقدمة ابن الصلاح، للزرکشی (2/ 104)، تدريب الراوی في شرح تقریب النوایی، للسیوطی، (1/ 257) شرح علل الترمذی، لابن رجب (2/ 825).

(15) طبقات المدلسين (ص: 51).

(16) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 17)، الثقات للعلجی (2/ 342)، الثقات لابن حبان (9/ 222)، تهذیب الکمال في أسماء الرجال (31/ 94)، تهذیب التهذیب (11/ 152)، طبقات المدلسين (ص: 51)، تقریب التهذیب (ص: 584).

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتِ بْنِ ثُوَبَانَ الْقُنْسِيِّ، الدَّمْشِقِيُّ، ماتَ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَمَا تَبَعَّدَ،
روى له أبو داود والترمذى وابن ماجه.

مختلف فيه:

قال ذُحِيم⁽¹⁾: "ثقة يرمى بالقدر"، وقال أبو حاتم⁽²⁾: "ثقة يشوبه شيء من القدر، وتغير عقله في آخر حياته". وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾.

وقال ابن معين في رواية⁽⁴⁾، وعلي بن المديني⁽⁵⁾، وأبو زرعة الرازى⁽⁶⁾، وأبو داود⁽⁷⁾، والعجلى⁽⁸⁾: "ليس به بأس"، وقال صالح جزرة⁽⁹⁾: "قدري، صدوق".

وضعفه يحيى⁽¹⁰⁾، والنمسائي⁽¹¹⁾، زاد يحيى⁽¹²⁾: "يكتب حديثه على ضعفه، وكان رجلاً صالحًا". وقال النمسائي في موضع⁽¹³⁾: "ليس بالقوي"، وفي موضع آخر⁽¹⁴⁾: "ليس بثقة". وقال أحمد بن حنبل⁽¹⁵⁾: "أحاديثه مناكير"، وفي موضع⁽¹⁶⁾: "لم يكن بالقوى في الحديث". وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش⁽¹⁷⁾: في حديثه لين. وقال ابن عدي⁽¹⁸⁾: "يكتب حديثه على ضعفه".

(1) تاريخ بغداد (11 / 486)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16 / 17).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5 / 219)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16 / 17).

(3) (92 / 7).

(4) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (463 / 4).

(5) تاريخ بغداد (11 / 486).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5 / 219).

(7) انظر: سؤالات الآجري لأبي داود (2 / 227)، تاريخ بغداد (11 / 486).

(8) الثقات (2 / 73).

(9) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16 / 17).

(10) تاريخ ابن معين (رواية الدارمي) (ص: 146).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (17 / 16).

(12) وقال أيضاً: صالح الحديث. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5 / 219).

(13) تاريخ بغداد (11 / 486)، الكامل في ضعفاء الرجال (5 / 460).

(14) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (17 / 16).

(15) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5 / 219).

(16) الضعفاء الكبير، للعقيلي (3 / 386).

(17) تاريخ بغداد (11 / 486).

(18) الكامل في ضعفاء الرجال (5 / 462).

قال الذهبي⁽¹⁾: "لم يكن بالمكثر، ولا هو بالحجّة، بل صالح الحديث"، وفي موضع⁽²⁾: "صدق رمي بالقدر".

قال ابن حجر⁽³⁾: صدوق يخطئ، ورمي بالقدر، وتغيير بأخره.

عبدة بن أبي لبابة، أبو القاسم الأسدية ثم الغاضري مولاهُم، الكوفيُّ، التاجِرُ، ثقة، مات في خُودِ ستةٍ سبعَ وعشرينَ ومائةً⁽⁴⁾.

شقيقُ بن سلامة، أبو وائل الأسدية الكوفيُّ، ثقة محضرم - أدرك النبيَّ ﷺ ولم يره -، مات ستة اثنين وثمانين⁽⁵⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن؛ وممن حسن الصباء المقدسي⁽⁶⁾، والألباني⁽⁷⁾.

وفيه:

- الوليد بن مسلم ثقة مدلس من الرابعة ولم يصرح بالسماع، إلا أنه توبع كما مر في التخريج.
- عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان صدوق يخطئ، ورمي بالقدر، وتغيير بأخره.
وبدعته لا تضر فهو ليس بداعية، والحديث ليس فيه ما يدعو إلى بدعه.

أما اختلاطه؛ فلم يتميز من سمع منه قبل الاختلاط وبعده⁽⁸⁾، ولكن روى عنه هذا الحديث خمسة ليس فيهم ضعيف.

وابن ثوبان لم يتفرد؛ بل تابعه إسرائيل وهو ثقة - كما سبق في التخريج ، فيرتقي الإسناد ليصبح صحيحاً لغيره.

(1) سير أعلام النبلاء (314 / 7).

(2) المعني في الضعفاء (377 / 2).

(3) تهذيب التهذيب (ص: 337).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (543 / 18)، سير أعلام النبلاء (229 / 5)، تهذيب التهذيب (ص: 369).

(5) الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم (371 / 4)، نهذيب الكمال (553 / 12)، تهذيب التهذيب (362 / 4)، سير أعلام النبلاء (161 / 4)، تهذيب التهذيب (ص: 268).

(6) الأحاديث المختارة (2 / 492 ح 119).

(7) ضعيف أبي داود (45 / 1).

(8) انظر: الكواكب النيرات (ص: 477).

وصححه النووي⁽¹⁾، ومغلطاي⁽²⁾، والعيني⁽³⁾، ولعلمهم صححوه بالنظر لما رواه البخاري⁽⁴⁾، ومسلم⁽⁵⁾، عن حمزة⁽⁶⁾، مؤلِّي عثمانَ أَنَّهُ رأى عثمانَ دَعَا بِإِناءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى كَفَيهِ ثَلَاثَ مَرَارٍ فَغَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِناءِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَثْرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَارٍ وَبَدَيْهُ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مَرَارٍ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَارٍ ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ".



حديث رقم (34) :

قال ابن الملقن⁽⁷⁾: في سنن ابن ماجه عن جابر بن عبد الله مرفوعاً: "إِيَّاكُمْ وَالتَّعْرِيسُ عَلَى جَوَادِ الطَّرِيقِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهَا فَإِنَّهَا مَأْوَى الْحَيَّاتِ وَالسَّبَاعِ، وَقَضَاءُ الْحَاجَةِ عَلَيْهَا فَإِنَّهَا الْمَلَاعِنُ". إسناده صحيح.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽⁹⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ رُهْبَرِ، قَالَ: قَالَ سَالِمٌ، سَمِعْتُ الْحَسَنَ، يَقُولُ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِيَّاكُمْ وَالتَّعْرِيسُ عَلَى جَوَادِ الطَّرِيقِ، وَالصَّلَاةِ عَلَيْهَا، فَإِنَّهَا مَأْوَى الْحَيَّاتِ وَالسَّبَاعِ، وَقَضَاءُ الْحَاجَةِ عَلَيْهَا، فَإِنَّهَا مِنَ الْمَلَاعِنِ".

(1) المجموع شرح المهدب (1/431).

(2) شرح ابن ماجه لمغلطاي (ص: 278).

(3) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (3/9).

(4) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثة ثلاثة (1/43 ح 159).

(5) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء وكماله (1/204 ح 226). واللفظ له.

(6) انظر ترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7/301)، تهذيب التهذيب (3/24)، تقريب التهذيب (ص: 179).

(7) البدر المنير (2/314).

(8) جواد الطريق جمع جادة بشدِّ الدال فيهما، وهو مُعظم الطريق، أي وسطها. النهاية في غريب الحديث والأثر (1/245)، شرح سنن ابن ماجه للسيوطى (ص: 267).

(9) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب النهي عن الخلاء على قارعة الطريق (1/329 ح 119).

(10) التعريس: أي نزول المسافر آخر الليل للنوم والاستراحة. انظر: مقاييس اللغة، لابن فارس (4/263)، حاشية السندي على سنن ابن ماجه (1/139).

تخریج الحديث:

أخرجه ابن خزيمة⁽¹⁾ بنفس الإسناد عن سالم بن عبد الله الخياط، وفيه زيادة. وأخرجه ابن ماجه⁽²⁾ من طريق ابن أبي شيبة. وهو في المصنف⁽³⁾ - مختصراً، وأبو يعلى⁽⁴⁾، وأحمد⁽⁵⁾، وابن السنّي⁽⁶⁾ بزيادة، وابن الأعرابي⁽⁷⁾ مختصراً، من طرق عن هشام بن حسان، تابع سالماً الخياط في الرواية عن الحسن، عن جابر، ولم يصرح فيه بالسماع من جابر.

دراسة رجال الإسناد:

عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ أَبُو حَفْصِ التَّنَسِّيُّ، من مواليبني هاشم، دمشقي، سكن تَنَسِّيَ⁽⁸⁾، فُسبِّبَ إليها، مات سنة أربع عشرة ومائتين، روى له الجماعة⁽⁹⁾.

مختلف فيه:

وثقه الشافعي⁽¹⁰⁾، وابن يونس⁽¹¹⁾، وابن منده⁽¹²⁾، والذهبى⁽¹³⁾ وقال في موضع⁽¹⁴⁾: صدوق مشهور. وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁵⁾.

وقال أبو حاتم⁽¹⁶⁾: "يكتب حديثه ولا يحتاج به". وقال العقيلي⁽¹⁷⁾: "في حديثه وهم". وضعفه ابن

(1) صحيح ابن خزيمة (2548 ح 144/4).

(2) سنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب النهي عن النزول على الطريق (3772 ح 1240/2).

(3) مصنف ابن أبي شيبة (7746 ح 169/2)، (5/306 ح 26352).

(4) مسندي أبي يعلى الموصلي (4/153 ح 2219).

(5) مسندي أحمد (22/22 ح 178).

(6) عمل اليوم والليلة (ص: 468 ح 532).

(7) معجم ابن الأعرابي (1/78 ح 60).

(8) بلدة من بلاد مصر، كانت تقع على البحر المتوسط، قريبة من دمياط. الأنساب للسعانى (3/98)، معجم البلدان (2/51).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (22/53).

(10) انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (61/46)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (22/53).

(11) ذيل ميزان الاعتلال، لزين الدين العراقي (ص: 186).

(12) إكمال تهذيب الكمال (10/183).

(13) المغني في الضعفاء (2/484).

(14) ميزان الاعتلال (3/262).

(15) الثقات لابن حبان (8/482).

(16) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/236).

(17) الضعفاء الكبير للعقيلي (3/272).

معين⁽¹⁾، والساجي⁽²⁾، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء⁽³⁾.

وقال ابن حجر⁽⁴⁾: صدوق له أوهام.

زهير بن محمد التميمي الغنبرى، أبو المُنذر الخراسانى المَرْوَزِيُّ الْخَرَقِيُّ، من أهل قرية من قرى مرو تسمى خرق⁽⁵⁾، سكن الشام ثم الحجاز، مات سنة اثنين وستين ومائة، روى له الجماعة⁽⁶⁾.

وثقه ابن معين مرة⁽⁷⁾، وقال أخرى⁽⁸⁾: صالح لا بأس به، وفي موضع⁽⁹⁾: ضعيف، ووثقه أحمد⁽¹⁰⁾، وفي موضع⁽¹¹⁾: لا بأس به، وفي موضع آخر⁽¹²⁾: مستقيم الحديث، وقال أيضاً⁽¹³⁾: مقارب الحديث، وقال أبو بكر الأثرم⁽¹⁴⁾: سمعت أبا عبد الله، وذكر رواية الشاميين عن زهير بن محمد قال: يرونون عنه أحاديث مناكير هؤلاء، ثم قال لي: ترى هذا زهير بن محمد الذي يرونون عنه أصحابنا. ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة، عبد الرحمن بن مهدي... أحاديث مستقيمة صحاح، وأما أحاديث أبي حفص ذاك النَّبَسِي عنده فتلك بواطيل موضوعة أو نحو هذا.

وقال البخاري⁽¹⁵⁾: ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح، ثم نقل قول أحمد⁽¹⁶⁾: كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر، فقلَّاب اسمه.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (235 / 6).

(2) ميزان الاعتدال (3 / 262)، إكمال تهذيب الكمال (10 / 183)، تهذيب التهذيب (8 / 44).

(3) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2 / 226).

(4) تقريب التهذيب (ص: 422).

(5) الأناسب للسمعاني (5 / 97).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (414 / 9)، تهذيب التهذيب (3 / 349).

(7) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (354 / 4).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (416 / 9).

(9) الضعفاء الكبير للعقيلي (2 / 92).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9 / 416).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9 / 416).

(12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3 / 590).

(13) الضعفاء الكبير للعقيلي (2 / 416).

(14) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9 / 417).

(15) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9 / 418).

(16) التاريخ الكبير للبخاري (3 / 427).

وقال ابن عدي⁽¹⁾: ولعل أهل الشام أخطأوا عليه، فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات وقال⁽²⁾: يخطئ ويخالف.

وقال الذهبي⁽³⁾: ثقة يُغَرِّبُ ويأتي بما ينكر، وفي الديوان⁽⁴⁾: ثقة فيه لين، وفي السير⁽⁵⁾: روى عنه عمرو بن أبي سلمة التتسيسي مناكير، وما هو بالقوى ولا بالمُثْقَنْ، مع أن أرباب الكتب السُّنة خرجوا له.

والخلاصة: قول ابن حجر⁽⁶⁾: ثقة، إلا أن روایة أهل الشام عنه غير مستقيمة؛ فضعف بسببيها.

قالت الباحثة: وقد روى عنه هذا الحديث، عمرو بن أبي سلمة، وهو شامي، يعني أن روایته عن زهير فيها مناكير.

سالم بن عبد الله الخطاط، بصري نزل مكة، من السادسة، روى له الترمذى، وابن ماجه⁽⁷⁾.

مختلف فيه:

وثقه أحمد في موضع⁽⁸⁾، وفي موضع آخر⁽⁹⁾: "ما أرى به بأساً"، وقال سفيان الثورى⁽¹⁰⁾: "كان مرضياً"، وذكره ابن خلفون، وابن شاهين في ثقاتهما⁽¹¹⁾، وقال ابن عدي⁽¹²⁾: "ما أرى به عامة ما يرويه بأساً".

وقال ابن معين⁽¹³⁾: ليس بشيء، وقال أبو حاتم⁽¹⁴⁾: ليس بقوى، يكتب حديثه ولا يحتاج به.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (4 / 187).

(2) (337 / 6).

(3) انظر: الكاشف (1 / 408)، المغني في الضعفاء (1 / 242)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: 209).

(4) ديوان الضعفاء (ص: 146).

(5) سير أعلام النبلاء (8 / 188).

(6) تقريب التهذيب (ص: 217).

(7) تقريب التهذيب (ص: 226).

(8) إكمال تهذيب الكمال (5 / 189).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4 / 185).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4 / 185).

(11) إكمال تهذيب الكمال (5 / 190).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال (4 / 378).

(13) تاريخ ابن معين - روایة الدارمي (ص: 122)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4 / 185).

(14) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4 / 185).

وقال النسائي⁽¹⁾: ليس بثقة، وقال الدارقطني⁽²⁾: لين الحديث. وقال ابن حبان⁽³⁾: "يقلب الأخبار ويزيد فيها ما ليس منها ويجعل روایات الحسن عن أبي هريرة سماعاً، ولم يسمع الحسن عن أبي هريرة شيئاً، لا يحل الاحتجاج به". وذكره الساجي والعقيلي، وابن الجارود، وابن السكن في جملة الضعفاء.

وقال ابن حجر⁽⁴⁾: صدوق شيء الحفظ. وهو ما تميل الباحثة إليه.

الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد البصري، مؤلّى ريد بن ثابت، وأمه خيرة مولاية أم سلمة، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدرس، مات سنة عشر ومائة، روى له الجماعة⁽⁵⁾.

وقد تكلم في سمع الحسن البصري من جابر، فقال أبو زرعة: لم يلق جابرًا، وقال أبو حاتم: ما أرى أن الحسن سمع من جابر، ولكن هشام بن حسان يقول عن الحسن ثنا جابر، وأننا أنكر هذا إنما الحسن عن جابر كتاب، مع أنه أدرك جابرًا⁽⁶⁾.

قال سليمان الترمي⁽⁷⁾: "ذهبوا بصحيفة جابر بن عبد الله إلى الحسن البصري فأخذها، أو قال فرواها، وذهبوا بها إلى قنادة فرواها، وأنونى بها فلم أزوها، يقول: ردتها".

وقال البزار⁽⁸⁾: "كان الحسن يروي عن جماعة لم يسمع منهم؛ فيتجاوز ويقول حدثنا وخطبنا، يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة".

وبافي رجال الإسناد ثقات.

(1) الضعفاء والمتركون (ص: 46).

(2) ميزان الاعتدال (2/ 111)، تهذيب التهذيب (3/ 440).

(3) المجرحين لابن حبان (1/ 342).

(4) تقريب التهذيب (ص: 226).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (6/ 123)، تهذيب التهذيب (2/ 267)، تقريب التهذيب (ص: 160).

(6) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص: 37).

(7) سنن الترمذى (2/ 595).

(8) انظر: تقريب التهذيب (ص: 160).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف؛ للعلل الآتية:

- زهير بن محمد التميمي ؛ ضعيف في رواية أهل الشام عنه ، وهذا الحديث منها، فقد روى عنه عمرو بن أبي سلمة الشامي وهو صدوق له أوهام، وروايته عن زهير فيها مناكير.
- سالم الخياط؛ صدوق سيء الحفظ، وقد تابعه هشام بن حسان. وهشام بن حسان وإن كان ثقة، إلا أنهم تكلموا في روايته عن الحسن⁽¹⁾، لذا يبقى الحديث على ضعفه. وممن ضعفه البوصيري⁽²⁾. وأعلاه مغلطاي⁽³⁾ بسبب عمرو بن أبي سلمة ، والانقطاع ما بين الحسن وجابر .
- أما تدليس الحسن، فلا يضر، فهو من الثانية⁽⁴⁾. وأما ما قيل بشأن سماع الحسن من جابر، وأنه من باب الوجادة⁽⁵⁾، فيحمل على الاتصال⁽⁶⁾.
- وذهب ابن حجر⁽⁷⁾، والألباني⁽⁸⁾ إلى تحسين هذا الإسناد.



(1) انظر : الجرح والتعديل(1/43)، ميزان الاعتدال (4/296 – 297)، جامع التحصيل (ص: 164).

(2) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (1/49).

(3) شرح ابن ماجه لمغلطاي (ص: 128).

(4) طبقات المدلسين(ص: 29).

(5) الوجادة: هي إحدى طرق تحمل الحديث، وهي الوقفُ عَلَى كِتَابٍ بِخَطٍّ مُحَدِّثٍ مَسْهُورٍ يَعْرَفُ خَطَهُ وَيُصَحَّحُهُ، وَإِنْ لَمْ يَلْفَهُ وَلَا سَمَعْ مِنْهُ أَوْ لَقِيَهُ وَلَكِنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ كِتَابَهُ هَذَا، وَكَذَلِكَ كُتُبُ أَبِيهِ وَجَدِّهِ بِخَطٍّ أَيْدِيهِمْ. فَلَهُ أَنْ يَقُولُ (وَجَدْتُ بِخَطِّ فَلَانَ، أَوْ قَرَأْتُ بِخَطِّ فَلَانَ، أَوْ فِي كِتَابِ فَلَانَ بِخَطِّهِ أَخْبَرْنَا فَلَانَ بْنَ فَلَانَ) وَيَذْكُرُ شِيخَهُ، وَيُسْوِقُ سَائِرَ الْإِسْنَادِ، وَالْمَتنِ. أَوْ يَقُولُ: (وَجَدْتُ، أَوْ قَرَأْتُ بِخَطِّ فَلَانَ عَنْ فَلَانَ)، وَيَذْكُرُ الَّذِي حَدَّثَهُ وَمَنْ فَوْقَهُ، هَذَا الَّذِي اسْتَمَرَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ قَدِيمًا، وَحَدِيثًا، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْمَنْقُطَعِ، وَالْمَرْسَلِ، غَيْرَ أَنَّهُ أَخْذَ شَوْبًا مِنَ الاتِّصالِ بِقَوْلِهِ (وَجَدْتُ بِخَطِّ فَلَانَ)، وَلَوْ تَوَقَّفَ الْعَمَلُ فِيهَا عَلَى الرِّوَايَةِ لَانْسَدَ بَابُ الْعَمَلِ بِالْمَنْقُطَعِ؛ لِتَعَذَّرِ شَرْطِ الرِّوَايَةِ فِيهَا. انظر : مقدمة ابن الصلاح (ص: 178-181)، الإمام، للفاضي عياض(ص: 116)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (3/26).

(6) فال صحيح ما ذهب إليه بعض المحققين من الشافعية، وجوب العمل بها عند حصول الثقة بهذا الحديث الموجود، وقد صح هذا القول النووي والسيوطى. تدريب الراوى في شرح تقريب النووي، للسيوطى (1/487).

(7) التلخيص الحبير (1/309).

(8) صحيح الترغيب والترهيب (1/35).

حديث رقم (35) :

قال ابن الملقن⁽¹⁾: في سنن ابن ماجه ياسناد صحيح عن أنس "وَسُئِلَ عَنِ الْفُتُوتِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ أَقْبَلَ الرُّكُوعُ أَمْ بَعْدَ؟ فَقَالَ: كَلَاهُمَا قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ؛ قَبْلَ وَبَعْدَ".

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه⁽³⁾: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلَيٰ الْجَهْضَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَّسٍ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سُئِلَ عَنِ الْفُتُوتِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَقَالَ: "كُنَّا نَفْعَلُ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ".

تخریج الحديث:

أخرجه الحازمي⁽⁴⁾ من طريق إسماعيل بن جعفر، تابع سهل بن يوسف في الرواية عن حميد الطويل، بإسناده.

وأخرجه البخاري⁽⁵⁾، وأبوداود⁽⁶⁾، والنسائي⁽⁷⁾، ومسلم⁽⁸⁾، وأحمد⁽⁹⁾، وابن ماجه⁽¹⁰⁾، من طرق عن محمد بن سيرين.

(1) البدر المنير (3/630).

(2) الفتوت: الطاعة والسكوت والدعاء والقيام في الصلاة والانصات عن الكلام. والمراد هنا الدعاء المشهور "اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَتَارِكِ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرًّا مَا قَضَيْتَ إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَّتْ، تَبَارَكْتَ رَبِّنَا وَتَعَالَيْتَ". انظر: لسان العرب (2/73)، فتح الباري لابن حجر (2/490).

(3) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الفتوت قبل الركوع وبعده (1/374 ح 1183).

(4) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص: 96).

(5) صحيح البخاري، أبواب الوتر، باب الفتوت قبل الركوع وبعده (2/26 ح 1001).

(6) سنن أبي داود، باب تقييع أبواب الوتر، باب الفتوت في الصلوات (2/68 ح 1444).

(7) سنن النسائي، كتاب التطبيق، باب الفتوت في صلاة الصبح (2/200 ح 1071).

(8) صحيح مسلم، كتاب المساجد، باب استحباب الفتوت في جميع الصلاة... (1/468 ح 298).

(9) مسند أحمد (19/169 ح 12117).

(10) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الفتوت قبل الركوع وبعده (1/374 ح 1184).

وأخرجه البخاري⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾، وأحمد⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾، من طرق عن أبي مُجْلَزٍ. لاحق بن حميد⁽⁵⁾.

وأخرجه البخاري⁽⁶⁾، ومسلم⁽⁷⁾، وأحمد⁽⁸⁾، من طرق عن عاصم الأحول.

ثلاثهم (محمد بن سيرين، أبو مُجْلَزٍ، عاصم الأحول) تابعوا حميداً الطويل، في الرواية عن أنس، وفي حديثهم أنه قُتِّلَ بعد الركوع شهراً.

دراسة رجال الإسناد:

نصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان بن أبي الأزدي، الجهمي، البصري، الصغير، وهو حفيظ الجهمي الكبير. ثقة ثبت، طلب للقضاء فامتنع، مات سنة خمسين ومائتين، روى له الجماعة⁽⁹⁾.

سهل بن يوسف أبو عبد الله الأنطاطي البصري، ثقة رمي بالقدر، مات سنة مائة وتسعين، روى له الجماعة سوى البخاري⁽¹⁰⁾.

حميد الطويل، ثقة مدلس من الثالثة⁽¹¹⁾. سبقت ترجمته في الحديث التاسع عشر.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح. وتدلّس حميد الطويل عن أنس محمول على الاتصال⁽¹²⁾. وقد توبع في الرواية عن أنس كما مر في التخريج.

(1) صحيح البخاري، الكتاب والباب السابقين (5/ 107 ح 4094).

(2) صحيح مسلم، الكتاب والباب السابقين (1/ 468 ح 299).

(3) مسند أحمد (20/ 383 ح 13120)، مسند أحمد (19/ 195 ح 12152).

(4) سنن النسائي، كتاب التطبيق، باب القتوت بعد الركوع (2/ 200 ح 1070).

(5) انظر ترجمته: التاريخ الكبير للبخاري (8/ 258)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (31/ 176)، تقريب التهذيب (ص: 586).

(6) صحيح البخاري، كتاب المغازى، باب غرزة الرجيع (5/ 107 ح 4096).

(7) صحيح مسلم، الكتاب والباب السابقين (1/ 469 ح 301).

(8) مسند أحمد (20/ 129 ح 12705).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 471)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (29/ 360)، سير أعلام النبلاء (12/ 133)، تقريب التهذيب (ص: 561).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/ 213)، تهذيب التهذيب (4/ 259)، تقريب التهذيب (ص: 258).

(11) طبقات المدلسين (ص: 38).

(12) انظر: جامع التحصيل (ص: 168).

قال أبو موسى المَدِيني⁽¹⁾: "هذا إسناد صحيح، لا مَطْعُنٌ على أحد من رُوَاْتِه بوجهه". وقال الحازمي⁽²⁾: "هذا إسناد صحيح لا علة له"، وفواه ابن حجر⁽³⁾.



حديث رقم (36) :

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: حَدَّيْثُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، مَرْفُوعًا: "الْزَوَالُ الدُّنْيَا أَهُونُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قُتْلٍ مُؤْمِنٍ بِغَيْرِ حَقٍّ". رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه^{عليه السلام}⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ جَنَاحٍ، عَنْ أَبِي الْجَهْمِ الْجُورَجَانِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْزَوَالُ الدُّنْيَا أَهُونُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قُتْلٍ مُؤْمِنٍ بِغَيْرِ حَقٍّ".

تخریج الحديث:

أخرجه ابن أبي الدنيا⁽⁶⁾ من حديث مروان بن جناح، بإسناده، بنحوه.
وأخرجه ابن أبي عاصم⁽⁷⁾، وابن عدي⁽⁸⁾، البيهقي⁽⁹⁾، من طرق عن روح بن جناح، عن أبي الجهم، عن البراء، بنحوه.
وأخرجه ابن عدي⁽¹⁰⁾، والبيهقي⁽¹¹⁾ من طريق روح بن جناح، عن مجاهد، عن البراء، بنحوه.

(1) البدر المنير (3/630).

(2) الاعتبار (ص: 96).

(3) جمع ابن حجر بين الروايات فقال: أن القنوت للحاجة بعد الركوع لا خلاف عنه في ذلك، وأما لغير الحاجة فالصحيح عنه أنه قبل الركوع، وقد اختلف عمل الصحابة في ذلك، والظاهر أنه من الاختلاف المباح. انظر: فتح الباري، لابن حجر (2/491).

(4) البدر المنير (8/347).

(5) سنن ابن ماجه، كتاب الديات، باب التَّغْلِيظِ فِي قُتْلِ مُسْلِمٍ ظُلْمًا (2/874 ح 2619).

(6) الأهواز لابن أبي الدنيا (ص: 153 ح 191).

(7) الديات (ص: 2)، الزهد (ص: 67 ح 138) كلاهما لابن أبي عاصم.

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (4/61).

(9) شعب الإيمان (7/255 ح 4960)، (7/256 ح 4961).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (4/61).

(11) شعب الإيمان (7/255 ح 4958).

قال ابن عدي بعد روايته للحديث⁽¹⁾: "حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ فَقَالَ رُوحٌ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ الْبَرَاءِ، وَإِنَّمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي الْجَهْمِ الْجَوْزَجَانِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ".

دراسة رجال الإسناد:

هشام بن عمّار بن نصیر بن میسّرة بن أبیان، تُوفّی سنة خمس وأربعين ومائتین، روی له الجماعة سوی مسلم⁽²⁾.

مختلف فيه:

وثقه ابن معین⁽³⁾، والعجلی⁽⁴⁾، زاد ابن معین⁽⁵⁾: "ليس بالكذوب"، وزاد العجلی: صدوق. وقال النسائي⁽⁶⁾: لا بأس به. وقال أبو حاتم⁽⁷⁾: "صدوق، لما كبر تغير فكل ما دفع إليه قرأه، وكلما لفّن تلقن، وكان قدیماً أصح، كان يقرأ من كتابه".

وقال الدارقطنی⁽⁸⁾: "صدوق، كبير المحل".

قال ابن حجر⁽⁹⁾: صدوق، مقرئ كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح.

وترجح الباحثة أنه ثقة.

الوليد بن مسلم، الإمام أبو العباس، الأموي مولاهم، الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، من الرابعة. سبقت الترجمة له في حديث رقم (33).

مروان بن جناح القرشي الأموي، مولاهم، الدمشقي، من السادسة، روی له أبو داود وابن ماجه⁽¹⁰⁾.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (4 / 61).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (247 / 30).

(3) سؤالات ابن الجنيد (ص: 397).

(4) الثقات (2 / 332).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (30 / 247).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (30 / 248).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9 / 66)، المختلطين للعلاني (ص: 126)، الكواكب النيرات (ص: 424).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (30 / 248).

(9) تقریب التهذیب (ص: 573).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27 / 387).

وتقه دحيم⁽¹⁾، وأبو داود⁽²⁾. وقال أبو حاتم⁽³⁾: "هو أحب إلى من أخيه روح بن جناح⁽⁴⁾، وهو ما شيخان يكتب حديثهما ولا يحتاج بهما". وقال أبو علي الحسين بن علي الحافظ النسابوري⁽⁵⁾: "مروان ثقة، وروح في أمره نظر". وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾. وقال الدارقطني⁽⁷⁾: "لا بأس به شامي أصله كوفي". وقال الذهبـي⁽⁸⁾: ثقة .

وقال ابن حجر⁽⁹⁾: لا بأس به.

قالت الباحثة: ثقة.

سليمان بن الجهم، أبو الجهم مولى البراء بن عازب الأنصاري، ثقة، من الثالثة، روى له أبو داود والنسيائي وابن ماجه⁽¹⁰⁾.

البراء بن عازب بن الحارث الأنصاري الحارثي، صحابي استصغر هو وابن عمر يوم بدر، مات سنة اثنين وسبعين⁽¹¹⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح، فيه الوليد بن مسلم مدلس من الرابعة، وقد صرخ بالسمع. صحه البوصيري⁽¹²⁾، وحسنه المنذري⁽¹³⁾.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (387 / 27).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (387 / 27).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (274 / 8)، (494 / 3).

(4) ضعيف. انظر ترجمته: تهذيب التهذيب (3 / 292)، تقریب التهذيب (ص: 211).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27 / 387).

(6) (483 / 7).

(7) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 68).

(8) الكاشف (253 / 2).

(9) تقریب التهذيب (ص: 525).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4 / 104)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (11 / 382)، تهذيب التهذيب (4 / 177)، تقریب التهذيب (ص: 250).

(11) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (1 / 156)، أسد الغابة (1 / 205)، الإصابة (1 / 411).

(12) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (3 / 122).

(13) الترغيب والترهيب (3 / 201).

وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو، رواه الترمذى⁽¹⁾، النسائى⁽²⁾، بنحوه.

وقال المزى⁽³⁾: "وَهُمْ أَبْنَاءِ مَاجِهِ فِي إِسْنَادِهِ قَالَ: عَنْ مُرْوَانَ بْنِ جَنَاحٍ، بَدْلُ رُوحٍ بْنِ جَنَاحٍ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ فِيهِ "عَنْ مُرْوَانَ بْنِ جَنَاحٍ" غَيْرُ أَبْنَاءِ مَاجِهِ، وَذَلِكَ مِنْ أَوْهَامِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

وفي كلامه نظر؛ وذلك أن الحافظ ابن حجر عند ترجمته لروح قال⁽⁴⁾: ... روى له الترمذى وأبن ماجة حديثاً واحداً متنه: "فَقِيهٌ وَاحِدٌ أَشَدُ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ الْفِيَابِ"⁽⁵⁾.

وعليه فالصواب ما وقع عند ابن ماجة، والذي في سنته هو مروان، وليس روح، وهو يروي عن أبي الجهم.



حديث رقم (37):

عَنْ أَنْسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدِيهِ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَإِذَا رَكَعَ .

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: رواه ابن ماجة في سنته، عن محمد بن بشار، ثنا عبد الوهاب، حدثنا حميد، عن أنس به، وهذا إسناد صحيح على شرط الشيختين. قال الشيخ نقى الدين في الإمام : هؤلاء المذكورون عن محمد بن بشار إلى منتهاه من رجال الصحيح .

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه⁽⁷⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَابِ قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدِيهِ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، وَإِذَا رَكَعَ .

(1) سنن الترمذى، كتاب الديات، باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن (4/ 16 ح 1395). وقال: وفي الباب عن سعد، وابن عباس، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وعقبة بن عامر، وبريدة... ورواية الحديث موقوفاً على عبد الله بن عمرو أصح منه مرفوعاً.

(2) سنن النسائي، كتاب تحريم الدم، باب تعظيم الدم (7/ 82 ح 3987).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9/ 237 - 238).

(4) تهذيب التهذيب (3/ 90) (292).

(5) سنن الترمذى، أبواب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (4/ 345 ح 2681)، سنن ابن ماجة، فضائل الصحابة والعلم، باب فضل العلماء والحدث على طلب العلم (1/ 81 ح 222). وهذا الحديث ضعيف جداً، فيه روح بن جناح. وقال الترمذى: هذا حديث غريب ولا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الوليد بن مسلم.

(6) البدر المنير (3/ 468).

(7) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب رفع اليدين إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع (1/ 281 ح 866).

تخریج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة ⁽¹⁾ ومن طريقه ابن حزم ⁽²⁾، والدارقطني ⁽³⁾، والضياء المقدسي ⁽⁴⁾، والبخاري ⁽⁵⁾، وأبو يعلى ⁽⁶⁾، من طرق عن عبد الوهاب الثقفي، بإسناده، بزيادة عند الدارقطني "إذا رفع رأسه من الركوع وإذا سجد".

وأخرجه ابن أبي شيبة ⁽⁷⁾ عن أنس، موقوفاً.

دراسة رجال الإسناد:

عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي، ثقة، تغير قبل موته بثلاث أو أربع سنين، ثُوُفِيَ سنة أربع وتسعين ومائة، روى له الجماعة ⁽⁸⁾.

حميد بن أبي حميد الطويل، ثقة مدلس من الثالثة. سبقت ترجمته في حديث رقم (19).

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح.

أما ما نسب إلى عبد الوهاب بن عبد المجيد من الاختلاط فلا يضره، حيث أنه حجب عن الناس فلم يحدث حينذاك، كما نص أبو داود ⁽⁹⁾ على ذلك. وعده العلائي من القسم الأول ⁽¹⁰⁾.

وتدليس حميد لا يضر، وإن لم يصرح بالسماع من أنس. فعلى تقدير أن يكون مراسيل قد تبين الواسطة فيها وهو ثقة محتاج به. قاله العلائي ⁽¹¹⁾.

(1) مصنف ابن أبي شيبة (1/235 ح 2449).

(2) المحلى (9/3).

(3) سنن الدارقطني (2/42 ح 1119).

(4) الأحاديث المختارة (52).

(5) قرة العينين برفع اليدين في الصلة (ص: 13).

(6) مسند أبي يعلى الموصلي (6/424).

(7) مصنف ابن أبي شيبة (1/235 ح 2448).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/71)، تهذيب الكمال (18/508)، تقريب التهذيب (ص: 368).

(9) انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (3/75)، الكواكب النيرات (ص 317).

(10) المختلطين للعلائي (ص: 79).

(11) جامع التحصل (ص: 168).

والواسطة بينهما ثابت البصري. ولم يدع حميد لثابت علمًا إلا وعاه وسمعه منه⁽¹⁾.

وصحح رواية الرفع هذه جماعة منهم: البوصيري⁽²⁾، وقال الألباني⁽³⁾: قال "أحمد محمد شاكر في "تعليقه"⁽⁴⁾: هذا إسناد صحيح جداً". وهو كما قال؛ لولا أن الدارقطني، وكذا الطحاوي⁽⁵⁾ أعلاه بأنه موقوف على أنس. ولعل الجواب عن ذلك ما تقرر في المصطلح: أن زيادة الثقة مقبولة. وهو هنا عبد الوهاب التقي، وهو ثقة إمام، احتاج به الشیخان وغيرهما، وقد رفع الحديث؛ فهي زيادة منه يجب قبولها.

ورواية الوقف محفوظة أيضاً.

قال البخاري⁽⁶⁾: "وَعَبْدُ الْوَهَّابِ النَّقْفِيُّ صَدُوقٌ صَاحِبُ كِتَابٍ. وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ حُمَيْدٍ: عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ فِعْلُهُ".

وقال الدارقطني⁽⁷⁾: "لَمْ يَرُوهُ عَنْ حُمَيْدٍ مَرْفُوعًا غَيْرُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَالصَّوَابُ مِنْ فِعْلِ أَنَسٍ".

وقال الضياء⁽⁸⁾: "رَجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ".



(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7/360).

(2) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (1/107).

(3) أصل صفة صلاة النبي ﷺ (2/708).

(4) يعني على المثل بآثار لابن حزم، (4/92).

(5) شرح معاني الآثار (1/227).

(6) العلل الكبير للترمذى (ص: 69).

(7) سنن الدارقطني (2/42). وانظر: علل الدارقطني (12/60).

(8) الأحاديث المختارة (6/52).

المطلب الثالث: الأحاديث خارج الكتب الستة: حديث رقم (38):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، رَوَاهُ أَحْمَدٌ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ، ثَنَّا عَمَارَةً، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنْسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْسَلَ أُمَّ سُلَيْمَ تَشْتَرِي إِلَى جَارِيَةٍ، فَقَالَ: "شُمِّي عَوَارِضَهَا⁽²⁾، وَانْظُرِي إِلَى عُرْقُوبِيهَا⁽³⁾".

نص الحديث:

قال الإمام أحمد رضي الله عنه⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَمَارَةً، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنْسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْسَلَ أُمَّ سُلَيْمَ تَشْتَرِي إِلَى جَارِيَةٍ، فَقَالَ: "شُمِّي عَوَارِضَهَا، وَانْظُرِي إِلَى عُرْقُوبِيهَا".

تخریج الحديث:

أخرجه عبد بن حميد⁽⁵⁾ من طريق إسحاق بن منصور، بهذا الإسناد، بمثله.

وأخرجه الطبراني⁽⁶⁾، ومن طريقه الضياء المقدسي⁽⁷⁾، من طريق عبد الله بن محمد الهذلي⁽⁸⁾، بنحوه.

(1) البدر المنير (7/507).

(2) العوارض: الأسنان التي في عرض الفم، وهي ما بين الثنايا والأضراس، واحدها: عارض. أمرها ﷺ بذلك لتعرف به نكھتها وريح فمها أطيب أم خبيث. انظر: النهاية في غريب الحديث والآثار (3/212)، عمدة القاري (20/119).

(3) مثى عرقوب، والعرقوب: هو العصبة الواعصلة بين الساق والعقب من وراء القدم. أراد ﷺ بالنظر إلى عرقوبيها حتى تكون ممثلة الساقين. انظر: كشف المشكل من حديث الصحاحين، لابن الجوزي (3/490)، البدر المنير (7/509).

(4) مسند أحمد (21/105) ح 13424.

(5) المنتخب من مسند عبد بن حميد (2/316) ح 1386.

(6) المعجم الأوسط (6/204).

(7) المختارة (5/121).

(8) قال أبو حاتم: "شيخ ليس بمعلوم". انظر: الجرح والتعديل (5/156)، لسان الميزان (3/337).

وأخرجه الحاكم⁽¹⁾، ومن طريقه البهقي⁽²⁾، من طريق هشام بن علي⁽³⁾، عن موسى بن إسماعيل التبونكي، عن حماد بن سلمة، وفيه زيادة. كلاهما (عبد الله بن محمد الهذلي، وحماد بن سلمة) تابعا عمارة في الرواية عن ثابت، به.

دراسة رجال الإسناد:

إسحاق بن منصور السلوبي⁽⁴⁾، أبو عبد الرحمن، مات سنة أربع ومائتين، روى له الجماعة⁽⁵⁾.

قال ابن معين⁽⁶⁾: ليس به بأس، ووثقه العجلي⁽⁷⁾ وقال: "كان فيه تشيع وقد كتبت عنه"، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾.

وقال ابن حجر⁽⁹⁾: صدوق تكلم فيه للتشيع.

عمارة بن زادان البصري، الصيدلاني⁽¹⁰⁾، أبو سلمة، مات سنة ثمان وستين تقريباً، روى له أبو داود والترمذى، وابن ماجه⁽¹¹⁾.

مختلف فيه:

ووثقه ابن معين⁽¹²⁾، وأحمد⁽¹³⁾، والعجلي⁽¹⁴⁾، ويعقوب الفسوى⁽¹⁵⁾، وقال الإمام مسلم عن

(1) المستدرك (2/ 166) ح 2299.

(2) السنن الكبرى (7/ 139).

(3) لم أقف على ترجمة له.

(4) السلوبي: يفتح السين المهملة وضم اللام وسكون الواو وفي آخرها لام أخرى، هذه النسبة إلىبني سلول وهي قبيلة نزلت الكوفة، فصارت محلة معروفة بها لنزولهم إليها. انظر: الأنساب للسعانى (7/ 189).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (2/ 478).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 234).

(7) الثقات (1/ 220).

(8) (112 / 8).

(9) تقرير التهذيب (ص: 103).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (21/ 246).

(11) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 146)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (4/ 122).

(12) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/ 216).

(13) الثقات (2/ 162).

(14) المعرفة والتاريخ (2/ 119).

أحمد⁽¹⁾: شيخ ثقة، ما به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾.

وقال أبو زرعة الرazi⁽³⁾، وابن عدي⁽⁴⁾، وابن شاهين - عن يحيى⁽⁵⁾: لا بأس به، زاد ابن عدي: "من يكتب حديثه"، وقال ابن معين في رواية⁽⁶⁾: صالح.

وقال أحمد⁽⁷⁾: "يروي عن أنس أحاديث مناكير".

وقال أبو حاتم⁽⁸⁾: "يكتب حديثه ولا يحتاج به، ليس بالمتين". وقال يزيد بن هارون⁽⁹⁾: "rima يضطرب في حديثه". وقال أبو دواد⁽¹⁰⁾: "ليس بذلك"، وقال زكريا بن يحيى الساجي⁽¹¹⁾: "فيه ضعف، ليس بشيء، ولا يقوى في الحديث. وضعفه الدارقطني⁽¹²⁾، ومحمد بن عمار الموصلي⁽¹³⁾، زاد الدارقطني: لا يعتبر به.

وقال ابن حجر⁽¹⁴⁾: صدوق كثير الخطأ.

وبافي رجال الأسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف. فيه عمارة بن زاذان صدوق كثير الخطأ، وقد توبع بأسانيد فيها مجاهيل.

(1) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (1/302)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (21/245).
 (2) (263 / 7).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (366 / 6).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (152 / 6).

(5) تاريخ أسماء الثقات (ص: 156).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (366 / 6).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (366 / 6).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (366 / 6).

(9) التاريخ الكبير للبخاري (505 / 6).

(10) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: 249).
 (11) إكمال تهذيب الكمال (10/16).

(12) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 53).

(13) تهذيب التهذيب (7/417).

(14) تقريب التهذيب (ص: 409).

قال مُهئا⁽¹⁾: "سألت أَحْمَدَ عَنْهُ، فَقَالَ صَالِحٌ؛ إِلَّا أَنَّهُ يَرُوِي حَدِيثًا مُنْكَرًا يَحْدُثُ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَّسٍ أَنَّهُ أَرْسَلَ أُمَّ سَلِيمَ إِلَى امْرَأَةَ، فَقَالَ: شَمِي عَوَارِضُهَا وَانظُرْ إِلَى عَرْقُوبِهَا".

قلت له: هذا غريب، قال: فلذلك صار منكرا⁽²⁾.

وقد اختلف في وصل هذا الحديث وإرساله، فقال البيهقي بعد روايته للحديث⁽³⁾: "كَذَا رَوَاهُ شَيْخُنَا فِي الْمُسْتَدْرِكِ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاؤِدَ السَّجِسْتَانِيُّ فِي الْمَرَاسِيلِ⁽⁴⁾، عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ مُرْسَلًا مُخْتَصِرًا دُونَ ذِكْرِ أَنَّسٍ، وَرَوَاهُ أَيْضًا أَبُو النُّعْمَانَ⁽⁵⁾ عَنْ حَمَادٍ مُرْسَلًا، وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الصَّنْعَانِيُّ⁽⁶⁾، عَنْ حَمَادٍ مَوْصُولًا، وَرَوَاهُ عُمَارَةُ بْنُ زَادَانَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَّسٍ مَوْصُولًا".

قال الألباني⁽⁷⁾: "والخلاصة أن الحديث مرسل فهو ضعيف، لا سيما مع استنكار أَحْمَدَ إِيَاهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

وبناءً على ما سبق؛ فإن الصواب في هذا الحديث الإرسال، مع أن ابن الملقن لم يتفرد بتصحيح هذا الحديث موصولاً، فصححه الحاكم⁽⁸⁾، وحسنه الضياء المقدسي⁽⁹⁾، وابن القطان⁽¹⁰⁾، وشعييب الأرنؤوط⁽¹¹⁾.



(1) مُهئا بْنُ يَحْيَى الشَّامِيُّ، كَانَ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ أَحْمَدَ، وَنَقَلَ عَنْهُ مَسَائِلَ كَثِيرَةً جِدًّا، (248هـ).

انظر ترجمته: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (12/292)، المقصد الأرشد، لابن مفلح

(3/44)، طبقات الخاتمة، لابن أبي يعلى (1/345)، ميزان الاعتدال (4/197).

وقد جُمعت هذه المسائل في رسالة علمية منشورة، للباحث إسماعيل غازي مرحبا، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة.

(2) إكمال تهذيب الكمال (10/16)، البدر المنير (7/509).

(3) السنن الكبرى للبيهقي (7/139).

(4) المراسيل لأبي داود (ص: 186).

(5) هو محمد بن الفضل السدوسي المعروف بعامر.

(6) صدوق كثير الغلط. تقريب التهذيب (ص: 504).

(7) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (3/433).

(8) المستدرك (2/166 ح 2299).

(9) الأحاديث المختارة (5/121).

(10) أحكام النظر (ص 187).

(11) انظر: هامش تحقيقه لمسنده أَحْمَدَ (21/106).

حديث رقم (39) :

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ رَوَاهُ الدَّارْقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي سُنْنَتِهِمَا، مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ بْنِ شِلْفَاظٍ: "الْمُتَلَاعِنُ إِذَا تَفَرَّقَا لَا يَجْتَمِعُانِ أَبَدًا"، وَفِي رِوَايَةِ لَهُمَا مِنْ حَدِيثِ سَهْلٍ⁽³⁾: "فَقْرُقُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَقَالَ: لَا يَجْتَمِعُانِ أَبَدًا"، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَفِي رِوَايَةِ لَأَبِي دَاؤِدَ⁽⁴⁾ فِي حَدِيثِ سَهْلٍ أَيْضًا: "مَضَتِ السَّنَةُ بَعْدَ فِي الْمُتَلَاعِنِينَ أَنْ يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ لَا يَجْتَمِعُانِ أَبَدًا".

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ الْحَسَنِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ، نَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَعْرَاءِ، نَا أَبُو مُعاوِيَةَ⁽⁶⁾، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "الْمُتَلَاعِنُ إِذَا تَفَرَّقَا لَا يَجْتَمِعُانِ أَبَدًا".

تخریج الحديث:

أخرجه البخاري⁽⁷⁾، وعبد الرزاق⁽⁸⁾، والحميدي⁽⁹⁾، والبيهقي⁽¹⁰⁾، من طرق عن أبيه السختياني، بمعناه.

(1) البدر المنير /8 (188).

(2) المتلاعنان: الزوجان اللذان لا عن كل منهما الآخر، واللعان: حلف الزوجين عند اتهام الزوجة بالزناء، لإثبات التهمة أو نفيها وذلك بصيغ محددة. ويحلف الزوج أربع شهادات بالله على صدقه في اتهام زوجته بالزنا، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، وأن تحلف الزوجة أربع شهادات بالله أنه كاذب في اتهامه لها، والخامسة أن لعنة الله عليها إن كان من الصادقين.

يراجع: مفاتيح الغيب، للرازي (335/23)، فتح الباري لابن حجر (440/9)، سبل السلام، للصناعي (278/2).

(3) سنن الدارقطني (4/ 415 ح 3705)، السنن الكبرى للبيهقي (7/ 673 ح 15357).

(4) سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في اللعان (2/ 273 ح 2245).

(5) سنن الدارقطني (4/ 416 ح 3706).

(6) محمد بن خازم الصبرير . وهو ثقة، سبقت ترجمته.

(7) صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب صداق الملاعنة (7/ 55 ح 5311).

(8) تفسير عبد الرزاق (2/ 431 ح 2014).

(9) مسند الحميدي (1/ 688 ح 543).

(10) السنن الكبرى (7/ 659 ح 15325).

وأخرجه مسلم⁽¹⁾، والبيهقي⁽²⁾، من طرق عن عمرو بن دينار، بمعناه.
كلاهما (أيوب السختياني، عمرو بن دينار) تابعاً محمد بن زيد، في الرواية عن سعيد بن جبير، به.

وأخرجه ابن ماجة⁽³⁾، و سعيد بن منصور⁽⁴⁾ من طريق نافع مولى ابن عمر، تابع سعيد بن جبير في الرواية عن ابن عمر، بمعناه.

وأخرجه البيهقي⁽⁵⁾ معلقاً عن محمد بن زيد.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، أَبُو عَلَيٍّ بْنِ الصَّوَافِ، ماتَ سَنَةً تِسْعَ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِ مائَةٍ⁽⁶⁾.

ثقة . قال تلميذه الإمام الدارقطني: ما رأيت عيناً يزيده.

مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَبُو جَعْفَرِ الْعَبْسِيِّ، ماتَ سَنَةً سَبْعِ وَتِسْعِينَ وَمَائَتَيْنِ.

مختلف فيه:

وثقه صالح جزرة⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁹⁾ وقال كتب عنه أصحابنا.

(1) صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب جواز خروج المعتقد البائن، والمتوافق عنها زوجها في النهار ل حاجتها (2/1131) ح 1493.

(2) السنن الكبرى (7/672) ح 15354.

(3) سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب اللعان (1/669) ح 2069.

(4) سنن سعيد بن منصور (1/404) ح 1554.

(5) السنن الكبرى (7/672) ح 15354.

(6) انظر: سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 338)، الأنساب للسمعاني (8/337)، التقىيد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (ص: 45)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لابن قططويغا (8/120)، سير أعلام النبلاء (16/185).

(7) تاريخ بغداد (2/115).

(8) تاريخ بغداد (4/68).

(9) (155/9).

وقال عبдан الأهوازي⁽¹⁾: "لا بأس به". وقال أيضاً⁽³⁾: "ما علمنا إلا خيراً، كتبنا عن أبيه المسند بخط ابنه ...".

وقال ابن عدي⁽⁴⁾: "محمد بن عثمان هذا على ما وصفه عبدان لا بأس به وابتلى مطين⁽⁵⁾ بالبلدية لأنهما كوفيان جمياً قال - يعني هو عصا موسى، تلف ما يأفكون - ولم أر له حديثاً منكراً فأذكره."

وقال مسلمة بن قاسم⁽⁶⁾: "لا بأس به، كتب الناس عنه، ولا أعلم أحداً تركه".

ونقل أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة⁽⁷⁾ تكذيبه عن عدد من النقاد، كالإمام عبد الله بن أحمد، وابن خراش، وغيرهم⁽⁸⁾.

وقال كلاماً من المعلمي⁽⁹⁾، ومحقق كتاب العرش، الذي ألفه محمد بن عثمان بن أبي شيبة⁽¹⁰⁾: "وهذا التكذيب الذي نقله ابن عقدة فيه نظر، وذلك لأن هذا التكذيب قد انفرد بنقله ابن عقدة وحده. ومن ثم فدعا ما نقله ابن عقدة، ورجحا أنه لا بأس به.

وترجح الباحثة أنه صدوق. لكنه كما قال الذهبي⁽¹¹⁾: "لَمْ يُرْزَقْ حَظًّا، بِلْ نَالُوا مِنْهُ".

فرؤة بن أبي المغارب، الكندي، الكوفي، واسم أبيه معدى كرب الكندي، يكنى أبو القاسم، مات سنة خمس وعشرين ومائتين، روى له البخاري والترمذى⁽¹²⁾.

(1) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن موسى بن زياد، وهو من شيوخ ابن عدي. انظر ترجمته: تاريخ بغداد(13/232)، سير أعلام النبلاء(14/168)، شذرات الذهب(3/413).

(2) سير أعلام النبلاء(14/22).

(3) تاريخ بغداد (4/68).

(4) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (7/557).

(5) هو محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي. انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (14/41)، التقىيد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: 71).

(6) لسان الميزان (7/342).

(7) انظر ترجمته: تاريخ بغداد (6/147)، تاريخ الإسلام (7/655)، تاريخ الإسلام (7/655).

(8) انظر: تاريخ بغداد (4/68)، سؤالات حمزة للدارقطني (ص: 99). سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 136)، ميزان الاعتدال (3/643).

(9) التكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (2/695).

(10) انظر: العرش وما روی فيه، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي (ص: 232 - 234).

(11) سير أعلام النبلاء (14/21).

(12) التاريخ الكبير للبخاري (7/128)، تهذيب الكمال (23/179)، تهذيب التهذيب (8/265).

وثقه الدارقطني⁽¹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾.

وقال أبو حاتم⁽³⁾، وابن حجر⁽⁴⁾: صدوق.

قالت الباحثة: ثقة.

محمد بن زيد بن علي الكوفي البصري، من السادسة، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً⁽⁵⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾. وقال أبو حاتم⁽⁷⁾: "صالح الحديث، لا بأس به". وقال الذهبي⁽⁸⁾:

صدق. وقال الدارقطني⁽⁹⁾: ليس بالقوى.

وقال ابن حجر⁽¹⁰⁾: مقبول.

وترجح الباحثة رأي الإمام الذهبي؛ أنه صدوق.

سعید بن جبیر بن هشام الأسدی الولایی مولاهم، أبو عبد الله الكوفی، ثقة ثبت فقيه، قتله الحاج

سنة خمس و تسعين، روى له الجماعة⁽¹¹⁾. سبقت ترجمته في حديث رقم (10).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن. لأجل محمد بن زيد صدوق، وقد توبع. فيرتقى إسناده إلى الصحيح لغيره.

قال ابن عبد الهادي⁽¹²⁾: هذا إسناد جيد. وقال ابن حجر⁽¹³⁾: إسناده لا بأس به.

والحديث في الصحيحين بمعناه ، كما مر في التخريج.

لل الحديث شاهد من حديث سهل بن سعد الساعدي⁽¹⁴⁾، أشار إليه ابن الملقن.



(1) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 262).

(2) (11 / 9).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (83 / 7).

(4) تقريب التهذيب (ص: 445).

(5) انظر: تهذيب الكمال (229 / 25)، تاريخ الإسلام (3 / 492)، تهذيب التهذيب (9 / 173).

(6) (424 / 7).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (256 / 7).

(8) الكافش (2 / 172).

(9) ميزان الاعتدال (3 / 554).

(10) تقريب التهذيب (ص: 479).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (10 / 361)، تهذيب التهذيب (4 / 13)، تقريب التهذيب (ص: 234).

(12) تتفقح التحقيق (4 / 444).

(13) الدرایة في تخريج أحاديث الهدایة (2 / 76).

(14) سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في اللغان (2 / 273 ح 2245)، سنن الدارقطني (4 / 415 ح 3704).

السنن الكبرى للبيهقي (7 / 673 ح 15356).

حديث رقم (40):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هذا الحديث صحيح رواه الدارقطني والحاكم، والبيهقي من حديث يعقوب بن إبراهيم عن الدراروزدي، عن يزيد بن حصيفة، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ أتى بسارق قد سرق شملة⁽²⁾، فقالوا: يا رسول الله، إن هذا سرق، فقال رسول الله ﷺ: إخاله سرق. قال السارق: بل يا رسول الله. فقال النبي ﷺ: "اذهبوا به فاقطعوه، ثم احسموه⁽³⁾، ثم اثثوني به"، فقطع فأتي به، فقال: "تب إلى الله عزوجل ، قال: "تاب الله عليك".

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني⁽⁴⁾: حدثنا أبو عبد القاسم بن إسماعيل، نا يعقوب بن إبراهيم، نا عبد العزيز بن محمد الدراروزدي، أخبرني يزيد بن حصيفة، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ أتى بسارق سرق شملة، فقالوا: يا رسول الله إن هذا قد سرق، فقال رسول الله ﷺ: "اذهبوا به فاقطعوه، ثم احسموه، ثم اثثوني به"، فقطع فأتي به، فقال: "تب إلى الله"، فقال: "قد ثبت إلى الله، قال: "تاب الله عليك".

تخرج الحديث:

أخرجه الطحاوي⁽⁵⁾، والبزار⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾، والحاكم⁽⁸⁾، من طرق عن الدراروزدي، به موصولاً.

وأخرجه أبو داود⁽⁹⁾، والطحاوى⁽¹⁰⁾، من طريق سفيان الثوري. وأخرجه الطحاوى أيضاً من

(1) البدر المنير (8/674).

(2) الشملة، هو الكساء والمئزر يتangkan به. النهاية في غريب الحديث والأثر (2/502).

(3) الحسم: أصله: القطع: وأراد به قطع الدم عنه بالكى. شرح السنة للبغوي (10/327)، النهاية في غريب الحديث والأثر (1/386).

(4) سنن الدارقطني (4/3163 ح 97).

(5) شرح معاني الآثار (3/168 ح 4974).

(6) مسند البزار (15/46 ح 8259).

(7) السنن الكبرى (8/471 ح 17254).

(8) المستدرك (4/381 ح 8150).

(9) المراسيل لأبي داود (ص: 204).

(10) شرح معاني الآثار (4/323).

طريق ابن جريج⁽¹⁾. وأخرجه البيهقي⁽²⁾ من طريق علي بن المديني. وأخرجه ابن أبي شيبة⁽³⁾ عن سفيان بن عيينة.

أربعتهم (سفيان الثوري، ابن جريج، علي بن المديني، سفيان بن عيينة) عن يزيد بن خصيفاً، عن ابن ثوبان، مرسلاً.

دراسة رجال الإسناد:

القاسم بن إسماعيل بن محمد بن أبان، أبو عبيد المحمالي، ثقة، مات سنة ثلاثة وعشرين وثلاثمائة⁽⁴⁾.

يعقوب بن إبراهيم بن كثير، أبو يوسف العبدلي، القيسري مولاهم، الدورقي، ثقة حافظ، مات سنة اثنين وخمسين ومائتين، روى له الجماعة⁽⁵⁾.

عبد العزيز بن محمد بن عبيد بن أبي عبيد، أبو محمد الدراو زدي⁽⁶⁾، وكان أصله من دراو زد قرية بخراسان، ولد بالمدينة، ونشأ بها، وسمع العلم والأحاديث بالمدينة، توفي سنة سبع وثمانين ومائة، روى له الجماعة⁽⁷⁾.

مختلف فيه:

وثقه ابن معين⁽⁸⁾ وزاد حجة، وفي موضع⁽⁹⁾: ليس به بأس، وفي موضع⁽¹⁰⁾: "ما روى من

(1) شرح معاني الآثار (168 / 3).

(2) السنن الصغرى (314 / 3).

(3) مصنف ابن أبي شيبة (24 / 10).

(4) انظر: تاريخ بغداد (457 / 14)، الإرشاد (612 / 2)، تاريخ الإسلام (480 / 7)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (2 / 8).

(5) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (202 / 9)، مشيخة النسائي (ص: 62)، تاريخ بغداد (404 / 16)، تهذيب التهذيب (ص: 607).

(6) كان أبوه من دراجرد - مدينة بفارس، وكان مولى لجهينة، فاستقلوا أن يقولوا داراجردى فقالوا: الدراوردى. انظر: الأنساب للسعاني (5 / 330).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (18 / 194).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (18 / 194).

(9) تاريخ ابن معين - روایة الدارمي (ص: 174).

(10) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: 93).

كتابه فهو أثبت من حفظه، وسئل⁽¹⁾: سليمان بن بلال أحب إليك؟ أو الدراوري فقال: سليمان وكلاهما ثقة، وكان مالك بن أنس يوثق الدراوري⁽²⁾، ووثقه العجلي⁽³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال: كان يخطئ.

وقال أحمد⁽⁵⁾: كان معروفاً بالطلب وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله بن عمر، يرويها عن عبيد الله بن عمر.

وقال الساجي⁽⁶⁾: "كان من أهل الصدق والأمانة، إلا أنه كثير الوهم". وقال أبو رزعة⁽⁷⁾: "سيء الحفظ، فربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ". وقال ابن سعد⁽⁸⁾: "كان كثير الحديث يغلط".

وقال النسائي⁽⁹⁾: ليس بالقوى. وقال أيضاً⁽¹⁰⁾: "ليس به بأس، وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر". وقال أبو حاتم⁽¹¹⁾: "لا يحتج به".

وقال الذهبي⁽¹²⁾: صدوق غيره أقوى منه، وقال أيضاً⁽¹³⁾: حديثه في دووain الإسلام السنة، لكن البخاري روى له: مَعْرُونا بِشَيْخٍ آخَرَ، وَبِكُلِّ حَالٍ فَحَدِيثُهُ . . . لَا يَنْحُطُ عَنْ مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ.

وقال ابن حجر⁽¹⁴⁾: صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ. يزيد بن عبد الله بن حصيفة بن يزيد الكندي، ثقة، ثوقي بعد الثلاثين ومائة، روى له الجماعة⁽¹⁵⁾.

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 124).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (1 / 22).

(3) الثقات (2 / 97).

(4) (116 / 7).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (396 / 5).

(6) تهذيب التهذيب (6 / 355).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (396 / 5).

(8) الطبقات الكبير (7 / 602).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (18 / 194).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (18 / 194).

(11) المغني في الضعفاء (2 / 399)، سير أعلام النبلاء (8 / 367).

(12) المغني في الضعفاء (2 / 399).

(13) سير أعلام النبلاء (8 / 368).

(14) تقريب التهذيب (ص: 358).

(15) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9 / 274)، تهذيب الكمال (32 / 172)، ميزان الاعتدال (4 / 430)، تهذيب التهذيب (11 / 340)، تقريب التهذيب (ص: 602)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (5 / 298).

مُحَمَّد بْن عَبْد الرَّحْمَن بْن ثُوَيْبَان، الْفُرْشِيُّ الْعَامِرِيُّ، مَوْلَاهُمُ، الْمَدَنِيُّ، ثَقَةٌ، مِنَ الْثَالِثَةِ، رَوَى لِهِ الْجَمَاعَةُ⁽¹⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف موصولاً. فيه الدراوري صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطيء، ولم يتابع على روایته بالوصل، بل خالفه جماعة من الثقات فرووه مرسلاً، كما هو مبين في التخريج.

ومن رجح الرواية المرسلة؛ ابن المديني، وابن خزيمة⁽²⁾، والدارقطني⁽³⁾، والبيهقي، فقال⁽⁴⁾: "المحفوظ هو المرسل".

وصحح رواية الوصل: الحاكم⁽⁵⁾، وقال ابن القطان⁽⁶⁾: "إسناد متصل لا بأس به".



حديث رقم (41):

"أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ خَتَنَ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ يَوْمَ السَّابِعِ مِنْ وَلَادَتِهِمَا".

قال ابن الملقن⁽⁷⁾: "هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ رَوَاهُ الْحَاكِمُ⁽⁸⁾، ثُمَّ الْبَيْهَقِيُّ⁽⁹⁾ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بُنْتِهِ، قَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ إِلَّا سَنَادُهُ⁽¹⁰⁾".

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (312 / 7)، تهذيب التهذيب (9 / 294)، تقريب التهذيب (ص: 492).

(2) كما في الدر المنير (8 / 675)، والتلخيص الحبير (4 / 185).

(3) علل الدارقطني (10 / 66).

(4) معرفة السنن والآثار (12 / 420).

(5) المستدرك (4 / 381) ح 8150.

(6) بيان الوهم والإبهام في كتاب الأحكام (5 / 298).

(7) الدر المنير (8 / 751).

(8) المستدرك (4 / 237) ح 7588.

(9) السنن الكبرى (9 / 504) ح 19272.

(10) هكذا عزاه ابن الملقن إلى الحاكم والبيهقي، من حديث عائشة، وتبعه على ذلك ابن حجر في التلخيص الحبير (4 / 226)، والعيني في عمدة القاري (22 / 272). ولم تتفق الباحثة على لفظ الختان في حديث عائشة، فلفظ حديث عائشة قالـت: "عَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ يَوْمَ السَّابِعِ وَسَمَّاهُمَا وَأَمَرَ أَنْ يُمَاطَ عَنْ رُءُوسِهِمَا الْأَذْى". وسيأتي تخرجه من حديث جابر.

نص الحديث:

قال البيهقي ⁽¹⁾: وأَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ الْمَالِيْنِيُّ، أَبْنَا أَبُو أَحْمَدَ بْنَ عَدِيٍّ الْحَافِظُ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ سُقِيَانَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ رُهْبَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: عَقَ رَسُولُ اللَّهِ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَينِ وَخَتَّهُمَا ⁽²⁾ لِسَبْعَةِ أَيَّامٍ.

تخریج الحديث:

أخرجه الطبراني ⁽³⁾، وابن أبي الدنيا ⁽⁴⁾، من طريق محمد بن المتكى، عن الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد، بإسناده، بمثله.

قال الطبراني ⁽⁵⁾: لم يروه عن محمد بن المنكر إلا زهير بن محمد، ولم يقل أحد من روى هذا الحديث: وختنهما لسبعة أيام، إلا الوليد بن مسلم.

وأخرجه الطبراني ⁽⁶⁾، من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل ⁽⁷⁾، تابع زهير بن محمد في الرواية عن محمد بن المنكر، به بنحوه.

وقال ⁽⁸⁾: لم يقل في هذا الحديث أحد من الرواية: وختنهما لسبعة أيام، إلا رهبر بن محمد.

وأخرجه الدولابي ⁽⁹⁾ مرسلًا عن ابن المنكر.

دراسة رجال الإسناد:

أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن حفص بن الخليل، أبو سعد المالياني ⁽¹⁰⁾ الهروي الصوفي، حدث بكتاب الكامل لابن عدي، مات بمصر سنة أربع مائة واثنتي عشرة ⁽¹¹⁾.

(1) السنن الكبرى /8/ 562 ح 17563.

(2) الختان: موضع القطع من ذكر الغلام وفرج الجارية. النهاية في غريب الحديث والأثر /2/ 10.

(3) المعجم الصغير /2/ 122 ح 891.

(4) النفقة على العيال /2/ 783 ح 582.

(5) المعجم الصغير /2/ 122 ح 891.

(6) المعجم الأوسط /7/ 12 ح 6708.

(7) صدق في حديثه بين ويقال تغير بأخره. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال /16/ 78)، سير أعلام النبلاء /6/ 204)، تهذيب التهذيب /6/ 14)، تقريب التهذيب (ص: 321).

(8) المعجم الصغير /2/ 122 ح 891.

(9) الذريعة الطاهرة (ص: 86).

(10) مالين من قرى هراة، وهرة مدينة أفغانية تقع غرب أفغانستان. الأنساب للسعاني /12/ 54).

(11) انظر ترجمته: تاريخ بغداد /24/، تاريخ دمشق، لابن عساكر /195/5)، طبقات الحفاظ، للسيوطى (ص: 417)، سير أعلام النبلاء /17/ 301).

قال الخطيب⁽¹⁾: ثقة صدوقاً متقداً خيراً صالحاً.

وقال الذهبي⁽²⁾: كان ذا صدقٍ وورعٍ وإنقاذاً.

قالت الباحثة : ثقة .

ابن عديٰ عبد الله بن عديٰ بن عبد الله الجرجاني، صاحب كتاب الكامل في الجرح والتعديل، حافظاً متقداً، مات سنة خمسٍ وستينَ وثلاثَ مائَة⁽³⁾.

الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز الشيباني، أبو العباس، الخراساني، النسوي⁽⁴⁾، متفق على توثيقه، مات سنة ثلاثٍ وثلاثٍ مائة⁽⁵⁾.

محمد بن الم توكل بن أبي السرى العسقلانى، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين .

مختلف فيه:

وَثَّقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ⁽⁶⁾. وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾، وقال ابن القطان⁽⁸⁾: "كان ثقة حافظاً، ولكن حفظه أحصيت عليه أوهام لم يعد بها كثير الوهم، وإنما هي معايب عدت على نبيل، وسقطات أحصيت على فاضل". وقال السمعاني⁽⁹⁾: "كان من الحفاظ".

قال الذهبي⁽¹⁰⁾: "كان من أوعية الحديث"، وفي موضع⁽¹¹⁾: صدوق

(1) تاريخ بغداد(6/24).

(2) سير أعلام النبلاء (302/17).

(3) تاريخ جرمان، لمحنة السهمي الجرجاني (ص: 267)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (794/2)، التقى في معرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (ص: 318)، سير أعلام النبلاء للذهبي (16/154).

(4) النسوى: بفتح النون والسين المهملة والواو، هذه النسبة إلى مدینة بخراسان يقال لها نسا، ويقال أيضاً النسائي. انظر: الأنساب للسمعاني (13/95)، معجم البلدان، لياقت الحموي (5/281).

(5) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3/16)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (13/101)، التقى في معرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (ص: 230)، ميزان الاعتدال، للذهبي (1/492).

(6) سؤالات ابن الجنيد (ص: 397).

(7) (88/9).

(8) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (5/218).

(9) الأنساب للسمعاني (9/294).

(10) سير أعلام النبلاء (11/161).

(11) المغني في الضعفاء (2/628).

وقال أبو علي الجياني⁽¹⁾: "كان كثير الحفظ وكثير الغلط". وقال ابن عدي⁽²⁾: "كان كثير الغلط ". وقال مسلمة بن قاسم⁽³⁾: "كان كثير الوهم، وكان لا بأس".

وقال أبو حاتم⁽⁴⁾: لين الحديث.

وقال ابن حجر⁽⁵⁾: صدوق عارف، له أوهام كثيرة.

زهير بن محمد التميمي: ثقة، إلا أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة؛ فضعف بسببها. سبقت ترجمته في حديث رقم (34).

محمد بن المنذر بن عبد الله بن الهدير القرشي التميمي، ثقة فاضل، مات سنة ثلاثين ومائة⁽⁶⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف⁽⁷⁾. وممن ضعفه العراقي⁽⁸⁾.

فهو من رواية الشاميين - يعني الوليد بن مسلم - عن زهير بن محمد، وقد ضعف فيهم.

وفيه الوليد بن مسلم ثقة مدلس من الرابعة، ولم يصرح بالسماع⁽⁹⁾.

وفيه أيضاً محمد بن المتوكل بن أبي السري العسقلاني، صدوق له أوهام كثيرة ، ولم يتبع، فيخشى أن يكون من أوهامه.

قال ابن عدي⁽¹⁰⁾: لا أعلم رواه عن الوليد، غير محمد بن المتوكل.



(1) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (10/328).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26/358).

(3) تهذيب التهذيب (9/425).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (8/105).

(5) تقريب التهذيب (ص: 504).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26/508)، إكمال تهذيب الكمال (10/368)، تهذيب التهذيب (9/474)، تقريب التهذيب (ص: 508).

(7) قال ابن المنذر : وقد اختلف الناس في وقت الختان، كان مالك يقول: عامة ما رأيت الختان عندنا إذا أثغر ، وقال الليث بن سعد: ما بين السبع سنين إلى العشرين، وكان الحسن يكره الختان يوم سابعة، ولست أعلم حجة تمنع من ذلك، وكان ذلك عندنا جائزا..... ليس في الختان خبر يرجع إليه، ولا سنة تتبع والأشياء على الإباحة. انظر: الإنقاص لابن المنذر (1/381)، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لابن الملقن (2/497).

(8) المغني عن حمل الأسفار (ص: 494).

(9) طبقات المدلسين (ص: 51).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (4/180).

حديث رقم (42):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هذا الحديث صحيح رواه الدارقطني والبيهقي في سننيهما عن ابن مسعود قال: كُنَّا نقولُ قبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُّدُ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ قَبْلَ عَبادِهِ، السَّلَامُ عَلَى جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، السَّلَامُ عَلَى فَلَانٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَقُولُوا السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، وَلَكُنْ قُولُوكُمْ: التَّحَيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَواتُ وَالطَّيَّباتُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهُدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ". قال الدارقطني⁽²⁾ والبيهقي⁽³⁾: "إسناده صحيح"، قال أصحابنا: في هذا الحديث دليلان على وجوب التَّشَهُّدِ الأَخِيرِ: أحدهما: قوله: "قبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُّدُ" فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ قد فُرِضَ، وَثَانِيهِما: قوله: "ولَكُنْ قُولُوكُمْ: التَّحَيَّاتُ لِلَّهِ... " وهذا أمر، وظاهره الوجوب، ولم يثبت شيءٌ صريحٌ في خلافه.

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ صَاعِدٍ إِمْلَاءً، ثنا أَبُو عُبَيْدِ اللَّهِ الْمَخْرُومِيُّ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثنا سُعِيْدُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، وَمَتْسُورٍ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كُنَّا نَقُولُ قبْلَ أَنْ يُفْرَضَ التَّشَهُّدُ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ السَّلَامُ عَلَى جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَقُولُوا هَذَا فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، وَلَكُنْ قُولُوكُمْ: التَّحَيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَواتُ وَالطَّيَّباتُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهُدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ".

تخریج الحديث:

أخرجه النسائي⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾، من طريق الدارقطني، بمثله.

(1) البدر المنير (4/13).

(2) سنن الدارقطني (2/160).

(3) السنن الكبرى (2/198).

(4) سنن الدارقطني (2/160 ح 1327).

(5) سنن النسائي (3/40 ح 1277).

(6) السنن الكبرى (2/198 ح 2819).

وأخرجه البخاري⁽¹⁾، ابن ماجه⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾ من طرق عن الأعمش وحده، وفيه زيادة.

وأخرجه مسلم⁽⁴⁾ من طريق منصور بن المعتمر وحده، وفيه زيادة. كلاهما الأعمش ومنصور عن شقيق بن سلمة.

وأخرجه النسائي⁽⁵⁾ من طريق علامة بن قيس، تابع شقيق بن سلمة، في الرواية عن ابن مسعود.

دراسة رجال الإسناد:

الأعمش سليمان بن مهران الكاهلي⁽⁶⁾ مولاهُم، الْكُوفِيُّ، ثقة حافظ ورع، مدلس من الثانية⁽⁷⁾، مات سنة ثمان وأربعين ومائة⁽⁸⁾.

سفياً بن عبيدة بن أبي عمران ميمون، أبو محمد الهمالي، الْكُوفِيُّ، ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخري، وكان ربما دلس، لكن عن الثقات، مات سنة ثمان وسبعين ومائة⁽⁹⁾.

سعيد بن عبد الرحمن بن سعيد بن حسان بن عبيد الله المخزومي، أبو عبيد الله المكي، وثقة النسائي وغيره، وهو ثقة في ابن عبيدة، مات سنة تسعة وأربعين ومائتين⁽¹⁰⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب: السلام اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى (8/ 51 ح 6230). وفي أبواب العمل في الصلاة، باب مَنْ سَمِّيَ قَوْمًا، أَوْ سَلَمٌ فِي الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِهِ مُوَاجِهٌ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ (2/ 63 ح 1202). وفي الآذان، باب التَّشَهِيدُ فِي الْآخِرَةِ (1/ 166 ح 831).

(2) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب ما جاء في التشهد (1/ 290 ح 899).

(3) سنن النسائي، كتاب التطبيق، كيف الشهيد الأول (2/ 240 ح 1169).

(4) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب التَّشَهِيدُ فِي الصَّلَاةِ (1/ 301 ح 402).

(5) سنن النسائي، الكتاب والباب السابقين (2/ 240 ح 1168).

(6) **الكاھلي**: بفتح أوله وسکون الألف وكسر الهاء واللام، هذة النسبة إلى کاھل بن الحارث. الباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين بن الاشیر (3/ 79).

(7) طبقات المدلسين (ص: 33).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/ 76) تهذيب التهذيب (4/ 222)، تقريب التهذيب (ص: 254).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (11/ 178)، تهذيب التهذيب (4/ 117)، تقريب التهذيب (ص: 245).

(10) انظر: تهذيب الكمال (10/ 526)، تهذيب التهذيب (4/ 55)، تقريب التهذيب (ص: 238).

يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ صَاعِدٍ بْنُ كَاتِبٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، وَتَقَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ⁽¹⁾ الدارقطني⁽²⁾، والخليلي⁽³⁾، ماتَ سَنَةً ثَمَانَ عَشْرَةً وَثَلَاثَمَائَةً⁽⁴⁾. وَبِاُفْيِي رِجَالٍ إِسْنَادٍ ثَقَاتٍ أَيْضًا.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح.

أَمَا تَدْلِيسُ الْأَعْمَشِ، فَلَا يَضُرُ لِأَنَّهُ مِنَ الْثَانِيَةِ⁽⁴⁾. وَتَابِعُهُ مُنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ كَمَا فِي إِسْنَادِهِ.

وَكَذَا تَدْلِيسُ ابْنِ عَيْنَةَ مِنَ الْثَانِيَةِ⁽⁵⁾، وَاحْتِلاطُهُ أَيْضًا لَيَضُرُ، فَكَانَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةٍ.

قَالَ الْعَلَائِيُّ⁽⁶⁾: "وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ مَتَّخِرٌ فِي هَذِهِ السَّنَةِ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ عَاصِمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ وَلَمْ يَتَوَقَّفْ أَحَدٌ مِنَ الْعَالَمِينَ فِي الْاحْتِاجَاجِ بِسَفِيَانَ".



(1) سُؤالاتُ السُّلْمَيِّ لِلدَّارِقطَنِيِّ (ص: 326)، سُؤالاتُ حَمْزَةَ لِلدَّارِقطَنِيِّ (ص: 260).

(2) الإِرشَادُ فِي مَعْرِفَةِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ لِلْخَلِيلِيِّ (2/ 611).

(3) تَارِيخُ بَغْدَادِ (16/ 341)، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (14/ 501).

(4) طَبَقَاتُ الْمَدْلِسِينِ (ص: 33).

(5) طَبَقَاتُ الْمَدْلِسِينِ (ص: 32).

(6) الْمُخْتَلَطُونَ لِلْعَلَائِيِّ (ص: 46)، وَانْظُرْ: الْاغْتِبَاطُ، لِسَبِطِ بْنِ الْعَجْمَيِّ (ص: 148).

المبحث الثاني

الحاديـث الحسن والجـيد: دراسة تطـبيقـية لأـحاديـث حـكم عليـها الإـمام اـبـن المـلـقـن بـالـحـسـن أوـالـجـودـة

وفيـه مـطـلـبـان:

المـطـلـب الـأـوـل: الأـحادـيـث التـي حـسـن اـبـن المـلـقـن أـسـانـيـدـهـا.

المـطـلـب الـثـانـي: الأـحادـيـث التـي جـوـد اـبـن المـلـقـن أـسـانـيـدـهـا.

المبحث الثاني

الحديث الحسن والجيد: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام ابن الملقن بالحسن أو الجودة.

المطلب الأول: الأحاديث التي حسن ابن الملقن أسانيدها.

Hadith رقم (43):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: عن عائشة مُتَّبِعَاتٍ: "كَانَ النَّبِيُّ يَسْتَنْ وَعِنْدَهُ رَجُلَانِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ فِي فَضْلِ السَّوَاقِ، أَنْ كَبْرُ أَعْطِ السَّوَاقَ أَكْبَرَهُمَا". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود عليه السلام⁽²⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا عَبْسَةُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَسْتَنْ وَعِنْدَهُ رَجُلَانِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ فِي فَضْلِ السَّوَاقِ، أَنْ كَبْرُ أَعْطِ السَّوَاقَ أَكْبَرَهُمَا".

تخرج الحديث:

انفرد به أبو داود من حديث عائشة.

وأخرجه البخاري - تعليقاً -⁽³⁾، ومسلم⁽⁴⁾، من حديث ابن عمر، ووصله البيهقي⁽⁵⁾.

وقال البخاري: "الختصرة نعيم بن حماد، عن ابن المبارك، عن أسامة، عن نافع، عن ابن عمر".

ورواية نعيم هذه وصلها الطبراني في الأوسط عن بكر بن سهل⁽⁶⁾.

(1) البدر المنير (2/ 48).

(2) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في الرجل يستنكث سواك غيره (1/ 13 ح 50).

(3) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب دفع السواك إلى الأكبر (1/ 58 ح 246).

(4) صحيح مسلم، كتاب الرؤيا، باب رؤيا النبي ﷺ (4/ 2271 ح 1779).

(5) السنن الكبرى (1/ 65 ح 171).

(6) المعجم الأوسط (3/ 299 ح 3218).

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ حَيْجٍ، أَبُو جَعْفَرِ بْنُ الطَّبَّاعِ⁽¹⁾ الْبَعْدَادِيُّ، ثقة فقيه، كان من أعلم الناس بحديث هشيم، مات سنة أربعين وعشرين ومائتين، روى له البخاري تعليقاً وأبو داود النسائي وابن ماجه⁽²⁾.

عَبْسَةُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، **بْنُ أُمِيَّةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ**، **الْأُمُوَيُّ**، **الْفُرْشَيُّ**، ثقة عابد، من الثامنة، روى له البخاري تعليقاً وأبو داود⁽³⁾.

هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ بْنِ الْزَّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ، ثقة فقيه، ربما دلس، مات سنة سبع وأربعين ومائة، روى له الجماعة⁽⁴⁾.

عُرْوَةُ ابْنُ حَوَارِيِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْزَّبِيرُ بْنُ الْعَوَامِ بْنُ خُوَيْلِدٍ -، ثقة فقيه مشهور، مات سنة أربع وتسعين، على الصحيح، روى له الجماعة⁽⁵⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح.

هشام بن عروة مدلس من الأولى⁽⁶⁾، فلا يضر. وكذا اختلاطه فهو من القسم الأول⁽⁷⁾.

أما محمد بن عيسى فمدلس من الثالثة⁽⁸⁾، وقد صرخ بالسماع في إسناد الحديث.

صححه النووي⁽⁹⁾، والعيني⁽¹⁰⁾، والألباني⁽¹¹⁾، أما ابن حجر فحسنه⁽¹²⁾.



(1) الطباع بفتح الطاء والباء المُوحَدَة المُشَدَّدة وَفِي آخِرِهَا عَيْنٌ مُهْمَلَة - هَذَا يُقَالُ لِمَنْ يَعْمَلُ - يطبع - السيفوف. الباب في تهذيب الأنساب (272).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26/261)، تهذيب التهذيب (9/392) تقريب التهذيب (ص: 501).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (420/22)، تهذيب التهذيب (8/161)، تقريب التهذيب (ص: 433).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (30/241)، تقريب التهذيب (ص: 573)، طبقات المدلسين (ص: 26).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (20/12)، تهذيب التهذيب (7/180)، تقريب التهذيب (ص: 389).

(6) طبقات المدلسين (ص: 26).

(7) انظر: المختلطين للعلائي (ص: 126).

(8) طبقات المدلسين (ص: 44).

(9) الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني، للنووي(ص: 224).

(10) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (3/187).

(11) انظر: صحيح أبي داود(1/86)، مشكاة المصايح (1/123).

(12) انظر: فتح الباري لابن حجر (1/357)، التلخيص الحبير(1/246).

حديث رقم (44):

عن ابن عمر رضي الله عنه "أنه توضأ ثلثاً ثلثاً" ورفع ذلك إلى رسول الله صلوات الله عليه وسلم.
 قال ابن الملقن⁽¹⁾: رواه ابن حبان في صحيحه بسنده صحيح. ورواه ابن ماجه بإسناد حسن، وفيه
 الوليد بن مسلم وهو مدلس لكنه صرخ بالتحذيق.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽²⁾: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّمْشَقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوزاعِيُّ، عَنِ الْمُطَلِّبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَطَّبٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثلثاً ثلثاً. وَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صلوات الله عليه وسلم.

تخریج الحديث:

أخرجه أحمد⁽³⁾ عن الوليد بن مسلم بإسناده، بمثله. وأخرجه أحمد⁽⁴⁾ أيضاً عن روح وأخرجه الطبراني⁽⁵⁾ من طريق يحيى بن عبد الله البابلتي⁽⁶⁾، والنمسائي⁽⁷⁾، وابن حبان⁽⁸⁾، من طرق عن عبد الله بن المبارك. ثلاثة (روح، البابلتي، وابن المبارك) تابعوا الوليد بن مسلم، في الرواية عن الأوزاعي، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

دُحَيْمُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّمْشَقِيُّ، ثقة حافظ متقن، مات سنة خمس وأربعين ومائتين، روى له البخاري وأبو داود والنمسائي وابن ماجه⁽⁹⁾.

الوليد بن مسلم: ثقة مدلس. سبقت الترجمة له في حديث رقم (33).

(1) البدر المنير (141/2).

(2) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة وستنها، باب الوضوء ثلثاً ثلثاً (1/ 144 ح 414).

(3) مسنده (8/ 131 ح 4534).

(4) مسنده (8/ 436 ح 4818).

(5) المعجم الكبير (12/ 386 ح 13430).

(6) ضعيف. تهذيب التهذيب (ص: 593).

(7) سنن النمسائي، كتاب الطهارة، باب الوضوء ثلثاً ثلثاً (1/ 62 ح 81).

(8) صحيح ابن حبان (3/ 372 ح 1092).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (211/5)، مشيخة النمسائي ص: 70، تهذيب الكمال في أسماء الرجال

(498/16)، تهذيب التهذيب (131/6)، تهذيب التهذيب (ص: 335).

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرُو بْنِ يُحْمَدَ الْأَوْزَاعِيٌّ⁽¹⁾، فقيه ثقة جليل، مات مرابطًا ببيروت؛ سنة سبع وخمسين ومائة، روى له الجماعة⁽²⁾.

الْمُطَلِّبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبِ الْقُرْشِيُّ، الْمَخْرُومِيُّ، الْمَدْنِيُّ، وكان جده حنطباً بن الحارث بن عبد المخرumi من مسلمات الفتح، بقي إلى حدود العشرين ومائة، روى له الأربعه⁽³⁾.

مختلف فيه:

وثقه أبو زرعة⁽⁴⁾، والفسوي⁽⁵⁾، والدارقطني⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في التفاتات⁽⁷⁾.

وقال ابن سعد⁽⁸⁾: ليس يُحتج بحديثه، لأنَّه يرسل كثيراً.

وقال أبو حاتم⁽⁹⁾: عامة روایته مرسل... وروى عن ابن عباس، وابن عمر لا ندري سمع منها أم لا.

وقال أيضاً⁽¹⁰⁾: روى عن ابن عباس مرسل، وابن عمر مرسل.

قال البخاري⁽¹¹⁾: لا أعرف للمطلب بن حنطباً عن أحد من الصحابة سماعاً.

وذكره البخاري في باب الصاد - صلت بن عبد الله المخرumi -⁽¹²⁾، وفي باب الميم، وقال⁽¹³⁾: مطلب بن عبد الله بن حنطبا القرشي، وقال بعضهم، عبد الله بن المطلب، سمع عمر.

(1) الأوزاعي: نسبة إلى الأوزاع، وهي قرى متفرقة تجمعت بالشام، وكان الأوزاعي قد نزل الأوزاع وهي قرية بدمشق، وقيل الأوزاع: بطن من همدان، نزلوا الشام فنسبت القرى التي سكناها إليهم، وقيل أن الأوزاع بطن من ذي الكلاع من اليمن.

انظر: الأنساب للسمعاني (1/388)، اللباب في تهذيب الأنساب (1/93)، سير أعلام النبلاء (7/109).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (17/308)، تهذيب التهذيب (6/238)، تقريب التهذيب (ص: 347).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/81)، تهذيب التهذيب (10/179).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/359).

(5) المعرفة والتاريخ (2/472).

(6) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 44).

(7) (450/5).

(8) الطبقات الكبير (410/7).

(9) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: 209).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/359).

(11) جامع التحصيل (ص: 281).

(12) التاريخ الكبير (4/299).

(13) التاريخ الكبير (8/7).

وتعقبه الخطيب فقال⁽¹⁾: "أخطأ في التفريق بين الترجمتين، وصحّ في الأولى، ووهب في الثانية، والصواب المطلوب بن عبد الله بن حنطبل القرشي ثم المخزومي، فقول البخاري: الصلة تصحيف المطلب، وقوله سمع عمر وهم، وإنما سماعه من ابن عمر".

وقال ابن حجر⁽²⁾: صدوق، كثير التدليس والإرسال.

وترجح الباحثة أنه ثقة، مرسل عن عدد من الصحابة منهم ابن عمر، كما نص غير واحد على ذلك.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف منقطع.

فيه المطلوب بن عبد الله بن حنطبل، ثقة مرسل، ولم يثبت سماعه من ابن عمر، فالحديث فيه انقطاع.

وبهذا بالإنقطاع أعلمه مغلطاي، ثم قال⁽³⁾: "ذكر الخالل حديث المطلوب هذا في عله".

أما الوليد بن مسلم فثقة مدلس من الرابعة، وقد صرخ بالسماع.



حديث رقم (45) :

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: في سنن النسائي بإسناد حسن، عن موسى الجعشي قال: "أني مجاهد بقدح حَرْزِتُه⁽⁵⁾ تَمَانِيَةً أَرْطَالٍ⁽⁶⁾"، فقال: حَدَّثَنِي عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَغْتَسِلُ بِمِثْلِ هَذَا⁽⁷⁾". وأورده ابن حزم⁽⁸⁾ بلفظ "يسع تمانية أرطال، تسعه أرطال، عشرة" ثم ردّ بهدا الشك، وروى ابن حزم⁽⁹⁾ عن أنس - رفعه -: "يُجزئُ فِي الوضوءِ رطلاً" ثم قال: لا حَجَّةَ فِيهِ؛ لأنَّ فِيهِ شريك بن عبد الله القاضي، وهو معروف بتديليس المذكرات عن الثقات، وقد أسقط حديث الإمامان: يحيى بن سعيد القطان وابن المبارك، وتالله لا أفلح من شهدا عليه بالجرحة.

(1) موضح أوهام الجمع والتفرق (1/ 128 / 129).

(2) تقريب التهذيب (ص: 534).

(3) انظر: شرح سنن ابن ماجه (ص: 279).

(4) البدر المنير (2/ 597).

(5) القدح من الآنية، بالتحريك: واحد الأقداح التي للشرب. لسان العرب (2/ 554).

(6) أي قدرته وختنته، وحرز الشيء يحرزه ويحرزه حرزاً: قدره بالحدس. انظر: حاشية السندي على سنن النسائي (1/ 126)، لسان العرب (4/ 185).

(7) والرطل البغدادي: (408غم). الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (1/ 143).

(8) المحلى بالأثار (4/ 49).

(9) انظر: المحلى بالأثار (4/ 48).

نص الحديث:

قال الإمام النسائي رحمه الله⁽¹⁾: أخبرنا محمد بن عبيد قال: حدثنا يحيى بن زكرياء بن أبي زائدة، عن موسى الجهنمي قال: أتي مجاهد بقدح حزرته ثمانية أرطال فقال: حدثني عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ كان يغسل بمثل هذا.

تخریج الحديث:

أخرجه أحمد⁽²⁾، والقاسم بن سلام⁽³⁾ من طريق يحيى القطان. وأخرجه الطحاوي⁽⁴⁾ من طريق يعلى بن عبيد⁽⁵⁾. وأخرجه القاسم بن سلام⁽⁶⁾، وابن الجعد⁽⁷⁾، من طريق شريك القاضي. ثلاثة (يحيى القطان، يعلى بن عبيد، شريك القاضي) عن موسى الجهنمي، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن عبيد بن محمد بن واقد المحاري الكندي، أبو جعفر وأبو يعلى النخاس الكوفي، مات سنة إحدى وخمسين ومائتين، وقيل قبل ذلك ، روى له أيو داود والترمذى والنمسائى⁽⁸⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁹⁾، وقال النسائي⁽¹⁰⁾، ومسلمة بن القاسم⁽¹¹⁾: لا بأس به.

وقال ابن حجر⁽¹²⁾: صدوق.

قالت الباحثة: ثقة.

(1) سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب ذكر الفذر الذي يكتفي به الرجل من الماء للغسل (1/ 127 ح 226).

(2) مسنون أحمد (40/ 292 ح 24248).

(3) الأموال (ص: 619 ح 1579).

(4) شرح معاني الآثار (2/ 48 ح 3144).

(5) ثقة. وانظر ترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (32/ 389)، سير أعلام النبلاء (9/ 476)، تقريب التهذيب (ص: 609).

(6) الأموال (ص: 619 ح 1580).

(7) مسنون ابن الجعد (ص: 334 ح 2293).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26/ 70)، تهذيب التهذيب (9/ 332). (9) (108 / 9).

(10) مشيخة النسائي (ص: 98).

(11) إكمال تهذيب الكمال (10/ 269).

(12) تقريب التهذيب (ص: 495).

يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاً بْنِ أَبِي زَائِدَةَ الْوَادِعِيِّ، أَبُو سَعِيدِ الْهَمْدَانِيُّ، الْوَادِعِيُّ، وَاسْمُ جَدِّهِ مَيْمُونُ بْنُ فَيْرُوزٍ، مَوْلَى امْرَأَةِ وَادِعَيَّةٍ، ثَقَةٌ مُتَقَنٌ، ماتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَمَائَةً، روى له الجماعة⁽¹⁾.

مُوسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهْنِيِّ الْكُوفِيُّ، أَبُو عبد الله، ويقال أبا سلمة، ثقة عابد، لم يصح أن القطن طعن فيه، مات سنة أربع وأربعين ومائة، روى له مسلم والترمذى والنمسائى وابن ماجه⁽²⁾.

مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرٍ، أَبُو الْحَجَاجِ الْمَخْرُومِيُّ، ثقة إمام في التفسير وفي العلم، ، مات سنة أربع ومائة، روى له الجماعة⁽³⁾.

تكلم بعض العلماء في سماعه من عائشة، فقال العلائي⁽⁴⁾: "وحديثه عنها في الصحيحين وقد صرخ في غير حديث بسماعه منها". وكذا يرى الإمام ابن الملقن سماعه منها⁽⁵⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح. وفيه تصريح مجاهد بالسمع من عائشة.

وصححه ابن عبد الهادي⁽⁶⁾، ومغطاي⁽⁷⁾، والألباني⁽⁸⁾.



(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (31 / 305)، تهذيب التهذيب (11 / 209)، تقريب التهذيب (ص: 590).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (29 / 96)، تهذيب التهذيب (10 / 354)، تقريب التهذيب (ص: 552).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27 / 228)، تهذيب التهذيب (10 / 42)، تقريب التهذيب (ص: 520).

(4) جامع التحصيل (ص: 273).

(5) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (12 / 221).

(6) تنقية التحقيق (3 / 139).

(7) شرح ابن ماجه (ص: 20).

(8) صحيح سنن النسائي (1 / 370).

حديث رقم (46):

رُوِيَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ بِثُلْثٍ مُدًّا⁽¹⁾.

قال ابن الملقن⁽³⁾: هذا الحديث لا أعلم من خرجه مع شدة البحث عنه من كتب السنن والمسانيد والأحكام، ولعله كان "بِثُلْثٍ مُدًّا" فأسقط الكاتب الياء، فإنه كذلك مشهور في كتب الحديث⁽⁴⁾، رواه كذلك أبو داود والنسائي في سنتهما بإسناد حسن، من حديث أم عمارة نسيبة بنت كعب الأنصاريَّة "أَنَ النَّبِيَ تَوَضَّأَ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَدْرُ ثُلْثِ الْمَدِّ".

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رض: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَبِيبِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبَادَ بْنَ تَمِيمٍ، عَنْ جَدِّهِ وَهِيَ أُمُّ عُمَارَةَ، "أَنَ النَّبِيَ تَوَضَّأَ فَأَتَى إِنَاءً فِيهِ مَاءً قَدْرُ ثُلْثِ الْمَدِّ".

تخرج الحديث:

أخرجه النسائي⁽⁶⁾، وابن حزم⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾ بإسناد أبي داود، زاد فيه النسائي: "قَالَ شُعْبَةُ: فَاحْفَظْ أَنَّهُ غَسَلَ ذِرَاعِيهِ، وَجَعَلَ يَدِلُكُهُمَا، وَيَمْسَحُ أَذْنِيهِ بَاطِنَهُمَا وَلَا أَحْفَظْ أَنَّهُ مَسَحَ ظَاهِرَهُمَا".

(1) المُدُّ بِالضمِّ: كَيْلٌ، وَهُوَ رِطْلٌ أَنْدَلْعَانِيَّةِ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَرِطْلٌ وَثُلْثٌ عِنْدَ أَهْلِ الْجَازِ، اتَّقَنَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الْمُدُّ يُسَاوِي رُبْعِ الصَّاعِ، وَيُسَاوِي (675) غَمَّ، أَوْ (688) لَتْرًا تَقْرِيبًا. انظر: الْفَقَهُ الْإِسْلَامِيُّ وَأَدْلَتُهُ لِلزَّحِيلِيِّ / (143)، الْمُوسَوعَةُ الْفُقَهَيَّةُ الْكُويْتِيَّةُ (26) / 305.

(2) الشرح الكبير، للرافعي (2) / 192.

(3) البدر المنير (2) / 602.

(4) رواه الضياء المقدسي في المختار، عن عبد الله بن زيد، قال: "رأيت رسول الله ﷺ وأتي بوضوء ثلث مدد فرأيته يتوضأ فجعل يذلك به ذراعيه وذلك أذنيه حين مسحها". الأحاديث المختارة (9/369) ح 339.

ولعل لفظ "ثلث مدد" غير ثابت، وذلك أن الضياء رواه أيضاً عن عبد الله بن زيد، بلفظ "بِثُلْثٍ مُدًّا"، وهو مؤيد

لقول ابن الملقن. الأحاديث المختارة (9/369) ح 337، (338) ح 338.

(5) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب ما يُجزئ من الماء في الوضوء (1/94) ح 23.

(6) سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب الفدر الذي يكفي به الرجل من الماء للوضوء (1/58) ح 74.

(7) المحلى بالأثار (1) / 316.

(8) السنن الكبرى (1) / 302 ح 941.

وأخرجه ابن خزيمة⁽¹⁾، وابن حبان⁽²⁾، والحاكم⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾، والضياء المقدسي⁽⁵⁾، من طرق عن شعبة، عن حبيب بن زيد، عن عباد بن تميم، عن عمّه عبد الله بن زيد، بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

حبيب بن زيد بن خالد الأنصاري المدائني، وقد ينسب إلى جده، ثقة، من السابعة، روى له الأربعة⁽⁶⁾.

عباد بن تميم بن عزيزة بن عمرو المازني الأنصاري المدائني، وجده أُم عمارة، ثقة، من الثالثة، قد قيل إن له رؤية، روى له الجماعة⁽⁷⁾.

أُم عمارة نسيبة بنت كعب بن عمرو الأنصاري، صحابية شهدت العقبة مع السبعين، وشهدت أحداً، وأبلت يومئذ بلاءً حسناً هي وابنها عبد الله بن زيد، وزوجها زيد بن عاصم، وجرحت يومئذ أحد عشر جرحاً، وشهدت بيعة الرضوان، وشهدت اليمامة، وقطعت يدها⁽⁸⁾.

ويباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح. يعني من حديث أُم عمارة.

قال الحاكم⁽⁹⁾: "هذا حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه". وقال ابن أبي حاتم في علله⁽¹⁰⁾: "قال أبو زرعة: الصحيح عندي حديث أُم عمارة يعني: الأول". وقال البيهقي⁽¹¹⁾: "قال أبو زرعة الرازبي: الصحيح عندي حديث غدرٍ".

(1) صحيح ابن خزيمة (1/ 62 ح 118).

(2) صحيح ابن حبان (3/ 364 ح 1083).

(3) المستدرك (1/ 144 ح 509).

(4) السنن الكبرى (1/ 302 ح 942).

(5) لأحاديث المختارة (9/ 368 ح 337، ح 338).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 101)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (5/ 373)، تهذيب التهذيب (2/ 183)، تقريب التهذيب (ص: 150).

(7) الإصابة في تمييز الصحابة (3/ 497)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (14/ 109)، تهذيب التهذيب (90/ 5)، تقريب التهذيب (ص: 289).

(8) الإصابة في تمييز الصحابة (8/ 442)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (4/ 1948)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (35/ 372)، تهذيب التهذيب (12/ 474)، سير أعلام النبلاء (2/ 278).

(9) المستدرك (1/ 144 ح 509).

(10) (458 / 1).

(11) السنن الكبرى (1/ 302).

ولكن وافق الإمام ابن الملقن جماعة على تحسين الإسناد منهم: النووي⁽¹⁾، العراقي⁽²⁾ والصنعاني⁽³⁾.



حديث رقم (47):

قال ابن المُلَفَّنْ⁽⁴⁾: "...من حديث عائشة أنه قرأ في صلاة المغرب بسورة الأعراف فرقها في الركعتين".

رواه النسائي عن عمرو بن عثمان، نا بقية وأبو حيوة، عن ابن أبي حمزة، نا هشام ابن عروة، عن أبيه، عنها. قلت: إسناد حسن، وذكره ابن السكن⁽⁵⁾ في سننه الصحاح وقال: هو حديث مختلف فيه.

نص الحديث:

قال الإمام النسائي حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، وَأَبُو حَيْوَةَ، عَنْ أَبْنَى حَمْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هَشَّامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ بِسُورَةِ الْأَعْرَافِ فَرَقَهَا فِي رَكْعَتَيْنِ ".

تخریج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽⁷⁾ من طريق النسائي. والطبراني⁽⁸⁾، من طريق هشام بن عبد الملك⁽⁹⁾، تابع عمرو بن عثمان، في الرواية عن بقية بن الوليد، بإسناده، بمثله.

(1) الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني (ص: 378).

(2) طرح التثريب في شرح التقرب (2/90).

(3) سبل السلام (1/68)، وقال: (أما حديث: "أنه توضأ بثلاث ماء، فلا أصل له).

(4) البدر المنير (3/183).

(5) أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري، وأصله بغدادي، جمع وصف، وجراح وعدل، وصحح وعلل، (353هـ). قال الذهبي: " ولم تز تواليقه، هي عند المغاربة". وكتابه " السنن الصحاح المأثورة"، ويسمى أيضاً " الصحيح المنتقى". وهو غير مطبوع، بل أكثره مفقود. انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي (16/117)، طبقات الحفاظ لسيوطى (ص: 379).

(6) سنن النسائي، كتاب الافتتاح، القراءة في المغرب بالمص (2/170) ح 991.

(7) السنن الكبرى (2/549) ح 4037.

(8) مسند الشاميين (4/299) ح 3362.

(9) صدوق ر بما وهم. انظر ترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (30/225)، سير أعلام النبلاء (12/303)، تقرير التهذيب (ص: 573).

وأخرجه البخاري⁽¹⁾، وأبو داود⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾، من طريق عروة بن الزبير، عن مروان بن الحكم، عن زيد بن ثابت، بمعناه.

وأخرجه الحاكم⁽⁴⁾، ومن طريقه البيهقي⁽⁵⁾، من حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن زيد بن ثابت، بمعناه.

قال الحاكم⁽⁶⁾: "هذا حديث صحيح على شرط الشيفين إن لم يكن فيه إرسال ولم يخرجاه بهذا اللفظ. إنما اتفقا⁽⁷⁾ على حديث ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عروة، عن مروان، عن زيد بن ثابت...".

وقال البيهقي⁽⁸⁾: "والصحيح هي الرواية الأولى".

دراسة رجال الإسناد:

عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ دِينَارِ الْقُرْشِيِّ، مولاهم، أبو حفص الحمصي، مات سنة إحدى وخمسين ومائتين، روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه⁽⁹⁾. وثقة أبو داود⁽¹⁰⁾، والنسائي⁽¹¹⁾، ومسلمة بن القاسم⁽¹²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹³⁾. وقال أبو حاتم⁽¹⁴⁾، والذهبي⁽¹⁵⁾، وابن حجر⁽¹⁶⁾: صدوق، زاد الذهبي: حافظ.

(1) صحيح البخاري، كتاب الآذان، باب القراءة في المغرب /1/ 153 ح 764.

(2) سنن أبي داود، أبواب تفريع استفتاح الصلاة، باب قدر القراءة في المغرب /1/ 215 ح 812.

(3) سنن النسائي، كتاب الافتتاح، القراءة في المغرب بالمصر /2/ 170 ح 990.

(4) المستدرك /237/1 ح 866.

(5) معرفة السنن والآثار /3/ 339 ح 4834.

(6) المستدرك /237/1 ح 866.

(7) لم أثر عليه في صحيح مسلم، فهو مما انفرد به البخاري عن مسلم. ونص على ذلك ابن الملقن في الدر المنير /3/ 180.

(8) السنن الكبرى /2/ 549.

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال /22/ 146.

(10) تهذيب التهذيب /8/ 76.

(11) مشيخة النسائي (ص: 60).

(12) تهذيب التهذيب /8/ 76.

(13) /8/ 488.

(14) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم /6/ 249.

(15) الكاشف /2/ 83.

(16) تقريب التهذيب (ص: 424).

و هو ما تميل الباحثة إليه.

شُرِيكُ بْنُ يَزِيدٍ، أبو حَيَّةَ الْحَضْرَمِيُّ الْحَمْصَيُّ الْمُقْرَئُ الْمُؤْذَنُ، ثقة، مات سنة ثلاثة مائتين، روى له أبو داود والنسائي⁽¹⁾.

بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ بن صائد بن كعب الكلاعي أبو يُحْمِدٍ ، مات سنة سبع وتسعين ومائة، روى له الجماعة سوى البخاري⁽²⁾.

قال ابن المبارك⁽³⁾ : "كان صدوقاً، ولكنه كان يكتب عمن أقبل وأدبر". وقال محمد بن سعد⁽⁴⁾: "كان ثقة في روايته عن الثقات، ضعيفاً في روايته عن غير الثقات".

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل⁽⁵⁾: "سئل أبي عن بقية وإسماعيل ابن عياش، فقال: بقية أحب إلي، وإذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه".

وقال العجلي⁽⁶⁾: "ثقة فيما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس بشيء".

وقال أبو زرعة⁽⁷⁾: "بقية عجب إذا روى عن الثقات، فهو ثقة - وذكر قول ابن المبارك الذي تقدم - ثم قال: وقد أصاب ابن المبارك في ذلك، ثم قال: هذا في الثقات، فأما في المجهولين فيحدث عن قوم لا يعرفون ولا يضبطون". وقال أيضاً⁽⁸⁾: "ما له عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق، فلا يؤتى من الصدق، إذا حدث عن الثقات فهو ثقة".

قال يعقوب بن شيبة⁽⁹⁾: "بقية بن الوليد، هو ثقة حسن الحديث، إذا حدث عن المعروفين، ويحدث عن قوم متروكي الحديث، وعن الضعفاء، ويحيد عن أسمائهم إلى كناهم، وعن كناهم إلى أسمائهم، ويحدث عمن هو أصغر منه".

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12 / 455)، تهذيب التهذيب (4 / 331)، تقريب التهذيب (ص: 266).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (4 / 196).

(3) تاريخ بغداد (7 / 623).

(4) الطبقات الكبير (7 / 326).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2 / 435).

(6) الثقات (1 / 250).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2 / 435).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2 / 435).

(9) تاريخ دمشق، لابن عساكر (10 / 339).

وقال النسائي⁽¹⁾: "إذا قال: حدثنا وأخبرنا، فهو ثقة. وإذا قال: عن فلان" فلا يؤخذ عنه، لأنه لا يدرى من أخذه".

وقال أبو حاتم⁽²⁾: يكتب حديثه، ولا يحتاج به، وهو أحب إلى من إسماعيل بن عياش.

وقال ابن عدي⁽³⁾: ولبقية حديث صالح... ففي بعض روایاته يخالف الثقات، وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلط كإسماعيل بن عياش إذا روى عن الشاميين فهو ثبت، وإذا روى عن أهل الحجاز وال العراق خالق الثقات في روایته عنهم.

وقال ابن حجر⁽⁴⁾: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء .

قالت الباحثة: بقية صدوق، مدلس من الرابعة⁽⁵⁾، ولم يصرح بالسماع ولكن تابعه أبا حيّة؛ في إسناد هذا الحديث. وحديثه هذا رواه عن الشاميين الثقات ، يعني شعيب بن أبي حمزة.

شعيب بن أبي حمزة دينار، أبو بشر الأموي مولاهُم، الحمعسي، الكاتب، ثقة، قال ابن معين من ثبت الناس في الزهرى، مات سنة اثنين وسبعين ومائة، روى له الجماعة⁽⁶⁾.

ويافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن لأجل؛ عمرو بن عثمان صدوق، وقد تابعه هشام بن عبد الملك.

وبقية بن الوليد، صدوق، مدلس من الرابعة. ولم يصرح بالسماع ولكن تابعه أبا حيّة؛ في إسناد هذا الحديث. فيرتقي الإسناد بهذه المتابعات إلى الصحيح لغيره.

وقد حسن النwoي⁽⁷⁾، وصححه الألباني⁽⁸⁾.



(1) تاريخ بغداد (7/623).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/435).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (2/276).

(4) تقرير التهذيب (ص: 126).

(5) طبقات المدلسين (ص: 49).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/517)، تهذيب التهذيب (4/351)، تقرير التهذيب (ص: 267).

(7) المجموع شرح المذهب (3/383).

(8) مشكاة المصايب (1/268).

حديث رقم (48):

أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ عَلَيْهِ قَوْمٌ مِنْ ثَقِيفٍ فَأَنْزَلَهُمْ فِي الْمَسْجِدِ وَلَمْ يُسْلِمُوهُمْ بَعْدَهُ⁽¹⁾.

قال ابن المُلَفَّ⁽²⁾: هذا الحديث رواه أحمد في مسنده، وأبو داود والبيهقي في سنديهما، بإسناد حسن، من رواية الحسن بن أبي الحسن البصري، عن عثمان بن أبي العاص.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رضي الله عنه⁽³⁾: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُوِّدٍ يَعْنِي ابْنَ مَنْجُوفٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاؤِدَ، عَنْ حَمَادٍ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ، أَنَّ وَفْدَ ثَقِيفٍ لَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنْزَلَهُمُ الْمَسْجِدَ لِيَكُونُ أَرْقَ لِقْلُوِيْمُ، فَاشْتَرَطُوا عَلَيْهِ أَنْ لَا يُحْشِرُوا⁽⁴⁾، وَلَا يُعْشَرُوا، وَلَا يُجْبَوُا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَكُمْ أَنْ لَا تُحْشِرُوا، وَلَا تُعْشَرُوا، وَلَا خَيْرٌ فِي دِينِ لَيْسَ فِيهِ رُكُوعٌ⁽⁵⁾.

تحريج الحديث:

أخرجه أحمد⁽⁵⁾، وابن خزيمة⁽⁶⁾، من طريق عفان بن مسلم. وأخرجه ابن خزيمة⁽⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁾، والبيهقي⁽⁹⁾ من طريق أبي الوليد الطيالسي.

(1). (136 / 4).

(2). (207 / 4).

(3) سنن أبي داود، كتاب الخراج والإماراة والفيء، باب ما جاء في خبر الطائف (3/163 ح 3026).

(4) قوله لا تُحْشِرُوا، معناه: الحشر في الجهاد والنفير له. وقوله وأن لا تُعْشَرُوا معناه: الصدقة أي لا يؤخذ عشر أموالهم. وقوله أن لا يُجْبَوُا معناه: لا يصلُوا، وأصل التجبية أن يقوم الإنسان قيام الرا��. وقيل: هو أن يضع يديه على ركبتيه وهو قائم. وقيل: هو السجدة. انظر: معالم السنن (3/34)، نيل الأوطار (7/235)، النهاية

في غريب الحديث والأثر (1/238).

(5) مسند أحمد (29/43817913).

(6) صحيح ابن خزيمة (2/285 ح 1328).

(7) صحيح ابن خزيمة (2/285 ح 1328).

(8) المعجم الكبير (9/54 ح 8372).

(9) السنن الكبرى (2/4334 ح 623).

وأخرجه ابن أبي عاصم⁽¹⁾، الطبراني⁽²⁾ من طريق هدبة بن خالد. ثلاثتهم (عفان بن مسلم، أبو الوليد الطيالسي، هدبة بن خالد) تابعوا أبي داود الطيالسي في الرواية عن حماد بن سلمة، عن حميد الطويل، بإسناده، بنحوه.

وأخرجه ابن أبي عاصم⁽³⁾ من طريق أشعث بن عبد الملك⁽⁴⁾، تابع حمياداً الطويل في الرواية عن الحسن، بإسناده.

وقال البيهقي⁽⁵⁾: ورواه أشعث عن الحسن مرسلاً. ببعض معناه، زاد فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْزَلْتُمْ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمْ مُشْرِكُونَ؟ فَقَالَ: إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَنْجَسُ إِنَّمَا يَنْجَسُ ابْنُ آدَمَ .

وهذه الطريق أخرجها أبو داود في "مراasilه"⁽⁶⁾ عن عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، نا أشعث، عن الحسن، به.

دراسة رجال الإسناد:

أحمد بن عبد الله بن علي بن سعيد بن منجوف، أبو بكر السديسي البصري، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين، روى له البخاري وأبو داود والنسائي⁽⁷⁾.

ذكره ابن حبان في "الثقافات"⁽⁸⁾، ووثقه الذهبي⁽⁹⁾، وقال النسائي⁽¹⁰⁾: صالح.

وقال ابن حجر⁽¹¹⁾: صدوق.

(1) الآحاد والمثاني (3/186 ح 1520).

(2) المعجم الكبير (9/54 ح 8372).

(3) الآحاد والمثاني (3/186 ح 1520).

(4) ثقة فقيه. تهذيب التهذيب (ص: 113).

(5) السنن الكبرى (2/623).

(6) المراasil لأبي داود (ص: 80).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (1/365).

(8) (8/30).

(9) تاريخ الإسلام (6/27).

(10) مشيخة النسائي (ص: 80).

(11) تهذيب التهذيب (ص: 81).

سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسيُّ، الفارسيُّ، ثمَّ الأسدِيُّ، ثُمَّ الزبيريُّ، مؤلِّفُ كتاب **الزبيري** بن العوام، البصريُّ، صاحبُ المُسند، ثقة حافظ غلط في أحاديث، مات سنة ثلَّاتٍ ومائتين، روى له مسلم والباقيون⁽¹⁾.

عثمان بن أبي العاص، أبو عبد الله التقيُّ، الطائيُّ، صحابي قدِّم في وفْدٍ تَقْيِيفٍ على النبي ﷺ في سنة تسع، فأسلموا، وأمره عليهم لما رأى من عقله وحِرصِه على الخير والدين، وكان أصغر الوفد سنًا، ثمَّ أفرأه أبو بكر على الطائف، ثمَّ عمر، ثُمَّ استعمله عمر على عمان والبحرين، تُوفَّى في خلافة معاوية رض، سنة إحدى وخمسين⁽²⁾.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناد ضعيف، ويتقوى إلى درجة الصحيح لغيره. وذلك لأمرتين:

أحدها: الاختلاف في سماع الحسن البصري من عثمان بن أبي العاص، فذهب الحاكم⁽³⁾ إلى نفي سماعه، وقال ابن عبد البر⁽⁴⁾: "والحسن أروى الناس عنه، وقد قيل: إنه لم يسمع عنه". وقال المنذري⁽⁵⁾، والمزي⁽⁶⁾: "وقيل: لم يسمع منه".

ونص على سماعه: علي بن المديني⁽⁷⁾، والبزار⁽⁸⁾، وقال مغلطاوي⁽⁹⁾: "الظاهر سماعه منه". وقيل لابن معين⁽¹⁰⁾: "الحسن من سمع من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: من أنس، وعبد الرحمن بن سمرة، وعبد الله بن مغفل، وعثمان بن أبي العاص".

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (11/401)، تهذيب التهذيب (4/182)، تقريب التهذيب (ص: 250).

(2) الاستيعاب (3/1035)، أسد الغابة (3/475)، الإصابة في تمييز الصحابة (5/48)، سير أعلام النبلاء (374/2).

(3) المستدرك على الصحيحين للحاكم (1/283).

(4) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (3/1035).

(5) مختصر سنن أبي داود (3/118).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (6/98)، (19/409).

(7) العلل لابن المديني (ص: 51).

(8) نصب الراية، للزيلعي (1/90).

(9) انظر: إكمال تهذيب الكمال (9/160).

(10) تاريخ ابن معين - روایة ابن محرز (1/130).

وترجح الباحثة سماع الحسن البصري من عثمان بن أبي العاص. ومما يشعر بلقاء الحسن وسماعه من عثمان بن أبي العاص، عدة أمور منها:

أ- ما ذكره البخاري⁽¹⁾ عن الحسن قال: "كنا ندخل على عثمان بن أبي العاص، وقد أخلى بيته للحديث".

ب- أن الحسن حدث بحديث، فقال له: عبد الله بن بريدة: من أخبرك بهذا يا أبو سعيد؟ قال: الثبت عثمان بن أبي العاص، فقال عبد الله: ثبت والله⁽²⁾.

ت- وقال الحسن⁽³⁾: "رأيت عثمان بن أبي العاص صائمًا يوم عرفة؛ يمْجُ الماء من فيه مجاً".

ث- وقال أيضًا⁽⁴⁾: "دخلنا على عثمان بن أبي العاص، فقال له رجل: يا أبو عبد الله".

ج- وذكر الحسن البصري عثمان، فقال⁽⁵⁾: "ما رأيت أحدًا أفضل منه".

ثانيًا: تدليس حميد الطويل من الثالثة⁽⁶⁾، ولم يصرح بالسماع، لكن تابعه - الثقة - أشاع بن عبد الملك في الرواية عن الحسن⁽⁷⁾، عن عثمان بن أبي العاص، به.

وبزوال هاتين العلتين يرتفق إسناد الحديث إلى الصحيح لغيره.



الحديث رقم (49):

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِيهِ بَكْرٍ "أَيَّ حِينَ تُؤْتِرُ؟" قَالَ: أَوَّلَ اللَّيْلِ، بَعْدَ الْعَنْتَمَةِ، قَالَ "فَإِنَّتَ يَا عُمَرَ؟" قَالَ: آخِرَ اللَّيْلِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، "أَمَّا أَنْتَ يَا أَبَا بَكْرٍ، فَأَخَذْتَ بِالْوُثْقَى" ⁽⁸⁾، وَأَمَّا أَنْتَ يَا عُمَرَ، فَأَخَذْتَ بِالْفُوْقَةِ .

قال ابن المؤمن⁽⁹⁾: رواه كذلك أحمد في مسنده، وابن ماجه في سننه، وإسناده حسن.

(1) التاريخ الكبير للبخاري (6/212).

(2) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/334)، (3/126)، تاريخ أسماء الثقات (ص: 138)، إكمال تهذيب الكمال (9/160).

(3) انظر: معجم الصحابة للبغوي (4/352)، تهذيب الآثار مسنده عمر (1/366).

(4) إكمال تهذيب الكمال (9/161).

(5) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/60)، (334/111)، سير أعلام النبلاء (2/375).

(6) طبقات المدلسين (ص: 38).

(7) الأحاديث المثنوي لابن أبي عاصم (3/186 ح 1521).

(8) قوله: "فأخذت بالوثقى" أي بالحصلة المحكمة، وهي الخروج عن العهدة بيقين والاحتراز عن الفوت بالقوة، أي بصدق العزم على قيام الليل، وفيه إشارة إلى أن التأخير لمن يتبعه أولى. حاشية السندي على سنن ابن ماجه (1/363).

(9) البدر المنير (4/320).

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رض⁽¹⁾: حَدَّثَنَا أَبُو دَاؤِدَ سُلَيْمَانُ بْنُ تَوْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبِي بُكْرٍ " أَيَّ حِينٍ تُؤْتِرُ؟ " قَالَ: أَوَّلَ اللَّيْلِ، بَعْدَ الْعَمَّةِ، قَالَ فَأَنْتَ يَا عُمَرُ؟ " فَقَالَ: آخِرَ اللَّيْلِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، " أَمَّا أَنْتَ يَا أَبَا بَغْرِ، فَأَخْذَتِ بِالْوُثْقَى، وَأَمَّا أَنْتَ يَا عُمَرُ، فَأَخْذَتِ بِالْفُقْوَةِ "، حَدَّثَنَا أَبُو دَاؤِدَ سُلَيْمَانُ بْنُ تَوْبَةَ قَالَ: أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ لِأَبِي بُكْرٍ، فَنَكَرَ نَحْوَهُ.

تخریج الحديث:

أخرجه أحمد⁽²⁾ من طرق عن معاوية بن عمرو، وعبد الصمد، وأبي سعيد مولى هاشم. وأخرجه أبو يعلى⁽³⁾، عن أبي بكر بن أبي شيبة وهو في المصنف⁽⁴⁾، من طريق حسين بن علي.

وأخرجه أبو داود الطيالسي⁽⁵⁾ ومن طريقه الطحاوي⁽⁶⁾. خمستهم (معاوية بن عمرو، عبد الصمد، أبو سعيد مولى هاشم، حسين بن علي، أبو داود الطيالسي) تابعوا يحيى بن أبي بكر في الرواية عن زائدة، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

سُلَيْمَانُ بْنُ تَوْبَةَ بْنُ زِيَادٍ، أَبُو دَاؤِدَ النَّهْرَوَانِيُّ⁽⁷⁾، ويقال سلمان، مات سنة إحدى وستين ومائتين⁽⁸⁾.

وثقة الدارقطني⁽⁹⁾، والذهبـي⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹¹⁾.

(1) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب ما جاء في الوتر أولاً الليل (1/ 379 ح 1202).

(2) مسند أحمد (225 ح 225 / 22)، (14323 ح 405 / 22) (14535 ح 405 / 22).

(3) مسند أبي يعلى الموصلي (3/ 353 ح 1821).

(4) مصنف ابن أبي شيبة (2/ 198 ح 8084).

(5) مسند أبي داود الطيالسي (3/ 252 ح 1776).

(6) شرح معاني الآثار (1/ 342 ح 2016).

(7) هذه النسبة إلى بلدية قديمة قربة من دجلة يقال لها: النهروان، وقد خربت أكثرها. الأنساب للسعاني (222/13).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (11/ 377)، تهذيب التهذيب (4/ 176).

(9) تاريخ بغداد (10/ 286).

(10) الكاشف (1/ 457).

(11) (8/ 301).

وقال ابن أبي حاتم⁽¹⁾، وابن حجر⁽²⁾: صدوق.

وترجح الباحثة أنه ثقة.

يحيى بن أبي بكر بن نسر بن أسيد الكندي، أبو زكريا العبدلي، القيسري مولاهُم، الكوفيُّ، ثقةٌ، مات سنة ثمانٍ ومائتين⁽³⁾.

زائدة بن قدامة أبو الصلت الثقفي، الكوفيُّ، ثقة ثبت صاحب سنة، مات سنة إحدى وسبعين ومائتين⁽⁴⁾.

عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي، ابن عم النبي ﷺ، وأمه زينب بنت الإمام علي بن أبي طالب، روى له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود، والترمذى، وابن ماجه⁽⁵⁾. مختلف فيه:

فقد مثل به ابن رجب⁽⁶⁾ للمختلف فيه، هل غالب عليه الوهم أم لا.

وقال ابن سعد⁽⁷⁾، وأحمد⁽⁸⁾: منكر الحديث، زاد ابن سعد: لا يحتاجون بحديثه، وكان كثير العلم.

وقال الجوزياني⁽⁹⁾: "توقف عنه، عامة ما يرويه غريب"، وقال أبو حاتم⁽¹⁰⁾: "لين الحديث، ليس بالقوى ولا من يحتاج بحديثه، يكتب حديثه".

وقال ابن معين في رواية⁽¹¹⁾: لا يحتاج بحديثه، وفي رواية⁽¹²⁾: ليس بذلك، وأطلق القول بتضعيفه في رواية ثلاثة⁽¹³⁾، وكذا ضعفه: ابن المديني⁽¹⁴⁾، والنمسائي⁽¹⁵⁾.

(1) الجرح والتعديل (4 / 104).

(2) تقريب التهذيب (ص: 250).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (31 / 248)، تهذيب التهذيب (11 / 190)، تقريب التهذيب (ص: 588).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9 / 276)، تهذيب التهذيب (3 / 306)، تقريب التهذيب (ص: 213).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16 / 78)، تهذيب التهذيب (6 / 14)، تقريب التهذيب (ص: 321).

(6) شرح علل الترمذى (2 / 564).

(7) الطبقات الكبير (7 / 482).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16 / 81).

(9) أحوال الرجال (ص: 235).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5 / 154).

(11) انظر: تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3 / 257).

(12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5 / 154).

(13) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (1 / 72).

(14) سوالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 88).

(15) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16 / 84).

وقال الفسوسي⁽¹⁾: صدوق، وفي حديثه ضعف شديد جداً. وقال ابن المديني عن ابن عبيدة⁽²⁾: رأيته يحدث نفسه فحملته على أنه قد تغير. وقال العجلي⁽³⁾: جائز الحديث. وقال أبو أحمد الحكم⁽⁴⁾: كان أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه يتحاجان بحديثه، وليس بذلك المتنين المعتمد.

وقال الترمذى⁽⁵⁾: صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد وإسحاق، والحميدى، يتحجون بحديث ابن عقيل، وقال محمد: وهو مقاربُ الحديث. وقال ابن عدي⁽⁶⁾: روى عنه جماعة من المعروفين الثقات... ويكتب حديثه. وقال العقيلي⁽⁷⁾: كان فاضلاً خيراً موصوفاً بالعبادة، وكان في حفظه شيء.

وقال الساجى⁽⁸⁾: كان من أهل الصدق ولم يكن بمتقن في الحديث. وقال الحكم⁽⁹⁾: عمر فسأله حفظه فحدث على التخمين، وقال في موضع آخر⁽¹⁰⁾: مستقيم الحديث، مقدم في الشرف. وقال ابن عبد البر⁽¹¹⁾: هو أوثق من كل من تكلم فيه، وتعقبه ابن حجر فقال⁽¹²⁾: وهذا إفراط.

قال ابن القيم⁽¹³⁾: وعبد الله بن محمد بن عقيل صدوق حسن الحديث، وقد احتج به غير واحد من الأئمة، وتكلم فيه من قبل حفظه.

وقال الذهبي⁽¹⁴⁾: حسن الحديث، وفي موضع⁽¹⁵⁾: لا يرتقي خبره إلى درجة الصحة والاحتجاج.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16/84).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16/81).

(3) الثقات (2/58).

(4) الكواكب النيرات (ص: 485).

(5) سنن الترمذى (1/8).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (5/209).

(7) انظر: الضعفاء الكبير (2/299).

(8) تهذيب التهذيب (6/15).

(9) سؤالات السجزي للحاكم (ص: 104).

(10) المستدرك على الصحيحين (1/253).

(11) تهذيب التهذيب (6/15).

(12) تهذيب التهذيب (6/15).

(13) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والممعطلة، لابن القيم (ص: 489).

(14) المغني في الضعفاء (1/354).

(15) سير أعلام النبلاء (6/205).

و نقل ابن الملقن أقوال بعض النقاد فيه⁽¹⁾، ثم قال⁽²⁾: فيه لين.

وقال ابن حجر⁽³⁾: صدوق، في حديثه لين، ويقال تغير بأخرة.

وترجح الباحثة أنه صدوق.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن. لأجل ابن عقيل ؛ صدوق.

وحسنـه الـبـوصـيـرـي⁽⁴⁾، وابـنـ حـجـرـ⁽⁵⁾.

وقد روي هذا الحديث من رواية ابن عمر وعقبة بن عامر وغيرهما، بأسانيد لينة. قالـهـ اـبـنـ
رجـبـ⁽⁶⁾.



حديث رقم (50):

قال ابن الملقن⁽⁷⁾: "هذا الحديث رواه أبو داود في سنته، بإسناد حسن، عن طاؤسٍ، قال: سُئلَ ابْنُ عُمَرَ، عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، فَقَالَ: "مَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ يُصَلِّيهِمَا، وَرَخَّصَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ".

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رض⁽⁸⁾: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعبَةُ، عَنْ أَبِي شَعِيبٍ، عَنْ طَاؤسٍ، قَالَ: سُئلَ ابْنُ عُمَرَ، عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، فَقَالَ: "مَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ يُصَلِّيهِمَا، وَرَخَّصَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ"، قَالَ أَبُو دَاؤِدَ: "سَمِعْتُ يَحْبِي بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: هُوَ شَعِيبٌ - يَعْنِي - وَهُمْ شُعبَةٌ فِي اسْمِهِ".

(1) البدر المنير (2/168-171).

(2) البدر المنير (6/167).

(3) تقريب التهذيب (ص: 588).

(4) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (1/143).

(5) التلخيص الحبير (2/44).

(6) فتح الباري لابن رجب (9/143)، وحديث عقبة ضعفه ابن حجر في التلخيص الحبير (2/44).

(7) البدر المنير (4/292).

(8) سنن أبي داود، باب تقرير أبواب التطوع وركعات السنة، باب الصلاة قبل المغرب (2/26 ح 1284).

تخریج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽¹⁾ من طريق أبي داود. وأخرجه عبد بن حميد⁽²⁾، والدولابي⁽³⁾، وأبو نعيم⁽⁴⁾، من طرق عن شعبة، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

شُعَيْب صَاحِب الطِّيَالِسَة، ثقة، من السابعة، روى له أبو داود هذا الحديث الواحد⁽⁵⁾.

طَاؤْسُ بْنُ كَيْسَانَ، اليماني أبو عبد الرحمن **الْحِمِيرِيُّ الْجَنَدِيُّ**⁽⁶⁾، قيل اسمه ذكوان، وطاوس لقب، وهو من أبناء الفرس الذين سرّهم كسرى إلى اليمن، ثقة فقيه فاضل، مات سنة سِتٍّ وَمِائَةً⁽⁷⁾.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح.

قال الزيلعي⁽⁸⁾: سكت عنه أبو داود، ثم المنذري في مختصره⁽⁹⁾ فهو صحيح عندهما.

وقال النووي⁽¹⁰⁾: إسناده حسن.



(1) السنن الكبرى(2/ 670 ح 4184).

(2) المنتخب من مسند عبد بن حميد(ص: 256 ح 804).

(3) الكنى والأسماء(2/ 641 ح 1142).

(4) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (29 /10).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 348)، التفات لابن حبان (6/ 440)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال

(6/ 539)، إكمال تهذيب الكمال (6/ 282) تهذيب التهذيب (4/ 358)، تقريب التهذيب (ص: 268).

(6) هذه النسبة إلى الجنّ وهي بلدة مشهورة باليمن. الأناسب للسعاني (3/ 351).

(7) جامع التحصيل (ص: 201)، تهذيب الكمال (13/ 358)، تهذيب التهذيب (5/ 8)، تقريب التهذيب (ص: 281).

(8) انظر : نصب الراية (2/ 140).

(9) (1/ 409).

(10) خلاصة الأحكام (1/ 541).

حديث رقم (51):

من روایة أبي هريرة مرفوعاً: "لَا يَحِلُّ ثَمَنُ الْكَلْبِ، وَلَا حُلوَانُ⁽¹⁾ الْكَاهِنِ، وَلَا مَهْرُ الْبَغِيِّ⁽²⁾ ".
قال ابن الملقن⁽³⁾: "رواه أبو داود والنسائي بإسناد حسن".

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رض⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي مَعْرُوفٌ بْنُ سُوَيْدٍ الْجَدَامِيُّ، أَنَّ عُلَيَّ بْنَ رَبَاحِ الْلَّخْمِيَّ، حَدَّثَهُ اللَّهُ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يَحِلُّ ثَمَنُ الْكَلْبِ، وَلَا حُلوَانُ الْكَاهِنِ، وَلَا مَهْرُ الْبَغِيِّ".

تخریج الحديث:

أخرجه النسائي⁽⁵⁾ من طريق ابن وهب بإسناده، ولفظه.
وأخرجه أحمد⁽⁶⁾، وابن حبان⁽⁷⁾ من طرق عن عطاء بن أبي رباح.
وأخرجه أحمد⁽⁸⁾، والنسائي⁽⁹⁾ وابن ماجه⁽¹⁰⁾، والحاكم⁽¹¹⁾ من طرق عن أبي حازم الأشعري⁽¹²⁾.

(1) حُلوَانُ: مِنْ حَلْوَتُ الرَّجُلِ أَحْلُوَةُ حُلوَانًا: إِذَا أَعْطَيْتُهُ شَيْئًا، وَيُقَالُ، الْحُلوَانُ: هُوَ مَا يُعْطَاهُ الْكَاهِنُ، مِنَ الْأَجْرِ وَالرِّشْوَةِ عَلَى كَهَانَتِهِ. انظر: شرح السنة للبغوي (8/22)، النهاية في غريب الحديث والأثر (435/1).

(2) الْبَغِيُّ: هِيَ الرَّازِنِيَّةُ، وَمَهْرُهَا مَا تُعْطَاهُ عَلَى الْبَغَاءِ، أَيْ عَلَى الرِّزْنَةِ. فتح الباري لابن حجر (89/1).

(3) الْبَدْرُ الْمُنِيرُ (6/442).

(4) سنن أبي داود، أَبْوَابُ الْإِجَارَةِ، بَابُ فِي أَثْمَانِ الْكِلَابِ (3/279 ح 3484).

(5) سنن النسائي، كِتَابُ الصَّيْدِ، النَّهْيُ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ (7/189 ح 4293).

(6) مسند أحمد (16/294 ح 10490، ح 10489).

(7) صحيح ابن حبان (11/315 ح 4941).

(8) مسند أحمد (14/239 ح 8571).

(9) سنن النسائي، البيوع، بَيْعُ ضِرَابِ الْجَمَلِ (7/311 ح 4675).

(10) سنن ابن ماجه، كِتَابُ التَّجَارَاتِ، بَابُ النَّهْيِ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ ... (2/731 ح 2160).

(11) المستدرك للحاكم (2/33 ح 2242).

(12) انظر ترجمته: التاريخ الكبير للبخاري (4/137)، تهذيب الكمال (11/259)، سير أعلام النبلاء (5/7)، تقرير التهذيب (ص: 246).

وأخرجه أَحْمَدُ^(١)، وَالنَّسَائِيُّ^(٢)، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَعْمٍ^(٣).

وأخرجه البهقي^(٤)، والبغوي^(٥) من طريق محمد بن سيرين.

أرباعتهم (عطاء بن أبي رباح، أبو حازم، عبد الرحمن بن أبي نعيم، محمد بن سيرين) تابعوا علىّ بن رياح اللخمي، في الرواية عن أبي هريرة، وزاد بعضهم على بعض.

دراسة رجال الإسناد:

أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر بن الطبرى، ثقة حافظ. سبقت الترجمة له في الحديث رقم (١٧).

عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه ثقة حافظ عابد، من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين ومائة، روى له الجماعة^(٦).

معروف بن سعيد الجذامي^(٧)، أبو سلامة المصري، مات قبل الخمسين ومائة، روى له أبو داود والنسياني^(٨).

ذكره ابن حبان في الثقات^(٩)، وقال الذهبي^(١٠): ثقة.

وقال ابن حجر^(١١): مقبول.

علي بن رياح بن قصیر اللخمي المصري - ويقال علی بالتصغير -، ثقة، توفي سنة سبع عشرة ومائة^(١٢).

(١) مسنون أَحْمَدٌ (١٣٥٥ حـ / ٣٥٥ حـ).

(٢) سنن النسائي، البيوع، بیع ضراب الجمل (٧ / ٣١٠ حـ / ٤٦٧٣ حـ).

(٣) انظر ترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٧ / ١٠٩)، سير أعلام النبلاء (٥ / ٦٢)، تقريب التهذيب (ص: ٣٥٢).

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٦ / ٢٠٩ حـ / ١١٦٨٨ حـ).

(٥) شرح السنة للبغوي (٨ / ٢٢ حـ / ٢٠٣٨ حـ).

(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٦ / ٢٨٠)، تهذيب التهذيب (٦ / ٧١)، تقريب التهذيب (ص: ٣٢٨).

(٧) هذه النسبة إلى جذام، وجذام قبيلة من اليمن نزلت الشام. انظر: الأنساب للسمعاني (٣ / ٢٢٤).

(٨) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٨ / ٢٦٧).

(٩) الثقات لابن حبان (٧ / ٤٩٩).

(١٠) الكاشف (٢ / ٢٨٠).

(١١) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٠).

(١٢) تاريخ بغداد (٧ / ١٢٦)، تهذيب التهذيب (٧ / ٣١٩)، تقريب التهذيب (ص: ٤٠١).

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح لغيره، لأجل معروف بن سويد الجذامي مقبول، وقد توبع متابعة قاصرة، كما مر في التخريج.

وحسنه ابن حجر⁽¹⁾، وصححه الألباني⁽²⁾.

وللحديث شواهد منها: ما رواه البخاري⁽³⁾، ومسلم⁽⁴⁾، من حديث أبي مسعود الأنصاري.



حديث رقم (52):

قال ابن الملقن: لابن ماجه من حديث أبي هريرة - بإسناد حسن أكثر رجاله رجال الصحيح - قال: قال رسول الله ﷺ "إِنَّ مِمَّا يَلْحَقُ الْمُؤْمِنَ مِنْ عَمَلِهِ وَحَسَنَاتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ عِلْمًا يَنْشَرُهُ، وَوَلَدًا صَالِحًا تَرَكَهُ، وَمُصْنَحًا وَرَثَهُ، أَوْ مَسْجِدًا بَنَاهُ، أَوْ بَيْتًا لِابْنِ السَّبِيلِ بَنَاهُ، أَوْ نَهْرًا أَجْرَاهُ، أَوْ صَدَقَةً أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِهِ فِي صِحَّتِهِ وَحَيَايَتِهِ، تَلْحَقُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ".

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَهْبٍ بْنُ عَطِيَّةَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْزُوقُ بْنُ أَبِي الْهُدَيْلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَغْرُرُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ مِمَّا يَلْحَقُ الْمُؤْمِنَ مِنْ عَمَلِهِ وَحَسَنَاتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ عِلْمًا يَنْشَرُهُ، وَوَلَدًا صَالِحًا تَرَكَهُ، وَمُصْنَحًا وَرَثَهُ، أَوْ مَسْجِدًا بَنَاهُ، أَوْ بَيْتًا لِابْنِ السَّبِيلِ بَنَاهُ، أَوْ نَهْرًا أَجْرَاهُ، أَوْ صَدَقَةً أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِهِ فِي صِحَّتِهِ وَحَيَايَتِهِ، تَلْحَقُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ".

(1) فتح الباري(4/426).

(2) صحيح الجامع الصغير وزيادته (2/1265).

(3) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب ثمن الكلب (3/84 ح2237).

(4) صحيح مسلم، كتاب المساقاة بباب تحريم ثمن الكلب، (3/1198 ح1567).

(5) سنن ابن ماجه، المقدمة كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب ثواب معلم الناس الخير (1/88 ح242).

تخریج الحديث:

أخرجه ابن خزيمة⁽¹⁾، ومن طريقه البيهقي⁽²⁾، بإسناده، ولفظه.
وأخرجه مسلم⁽³⁾، والترمذی⁽⁴⁾، والنسائی⁽⁵⁾، وابن خزيمة⁽⁶⁾، وأبو داود⁽⁷⁾، ومن طريقه
البيهقي⁽⁸⁾، من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، تابع أبا عبد الله بن الأغر؛ في الروایة
عن أبي هريرة، بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن وهب بن عطيه، أبو عبد الله السلمي، الدمشقي، من العاشرة، روی له البخاري،
وابن ماجه⁽⁹⁾.

مختلف فيه:

وقنه: الدارقطني⁽¹⁰⁾، والذهبي⁽¹¹⁾. وقال أبو حاتم⁽¹²⁾: " صالح الحديث ". وقال ابن عدي⁽¹³⁾:
" له غير حديث منكر، وقد تكلموا فيمن هو خير منه".

وقال ابن حجر⁽¹⁴⁾: صدوق.

مرزوق بن أبي الهذيل، أبو بكر الدمشقي، من السابعة، روی له ابن ماجه⁽¹⁵⁾.

(1) صحيح ابن خزيمة (4/121).

(2) شعب الإيمان (5/121).

(3) صحيح مسلم، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من التواب بعد وفاته (3/1255 ح 1631).

(4) سنن الترمذی، أبواب الأحكام، باب في الوقف (3/53 ح 1376). قال الترمذی: هذا حديث حسن صحيح.

(5) سنن النسائي، كتاب الوصايا، فضل الصدقة عن الميت (6/251 ح 3651).

(6) صحيح ابن خزيمة (4/122).

(7) سنن أبي داود، كتاب الوصايا، باب ما جاء في الصدقة عن الميت (3/117 ح 2880).

(8) السنن الصغیر (2/372 ح 2331).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26/599)، تهذيب التهذيب (9/505).

(10) سوالات الحاكم للدارقطني (ص: 272).

(11) سير أعلام النبلاء (10/670).

(12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/114).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال (7/522).

(14) تقریب التهذیب (ص: 512).

(15) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/372)، تهذيب التهذيب (10/86).

مختلف فيه:

قال أبو بكر بن أبي خيثمة⁽¹⁾، وابن خزيمة⁽²⁾، والهيثمي⁽³⁾: "ثقة". وقال دحيم⁽⁴⁾: "هو صحيح الحديث عن الزهري". وقال أبو حاتم⁽⁵⁾: "حديثه صالح". وقال البخاري⁽⁶⁾: يعرف وينكر.

وقال ابن حبان⁽⁷⁾: ينفرد عن الزهري بالمناقير التي لا أصول لها من حديث الزهري، كان الغالب عليه سوء الحفظ، فكثر وهمه فهو فيما انفرد به من الأخبار ساقط الاحتجاج به، وفيما وافق الثقات حجة إن شاء الله.

وقال ابن عدي⁽⁸⁾: ولا أعلم يروي عنه غير الوليد بن مسلم وأحاديثه يحمل بعضها بعضاً، ويكتب حديثه.

وقال ابن حجر⁽⁹⁾: لين الحديث.

وترجح الباحثة أنه صدوق.

سُلَمَانُ الْأَغْرِي⁽¹⁰⁾، أبو عبد الله المدنى، مولى جهينة، ثقة، من كبار الثالثة، روى له الجماعة⁽¹¹⁾.

ويباقي رجال إسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن؛ فيه: الوليد بن مسلم ثقة مدلس من الرابعة، وقد صرخ بالسمع؛ في إسناد الحديث.

(1) تهذيب التهذيب (10 / 86).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27 / 373).

(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (6 / 140).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8 / 265).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8 / 265).

(6) الضعفاء الكبير للعقيلي (4 / 209).

(7) المجرورين لابن حبان (3 / 38).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (8 / 201).

(9) تقريب التهذيب (ص: 525).

(10) قيل له الأغر لغرة في وجهه اى بياض. انظر: الأنساب للسمعاني (1 / 318).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (11 / 256)، تهذيب التهذيب (4 / 140)، تقريب التهذيب (ص: 246).

وفيه: مرزوق بن أبي الهذيل صدوق. وقد نُقل عن ابن المنذر أنه قال⁽¹⁾: "إسناده حسن". وحسنه: المنذري⁽²⁾، والألباني⁽³⁾، والأعظمي⁽⁴⁾. ولكن الحديث في صحيح مسلم من طريق أبي العلاء عبد الرحمن بن يعقوب الجهنمي، عن أبي هريرة. وبهذه المتابعة الفاصرة لابن أبي الهذيل، يرتفع الإسناد إلى الصحيح لغيره.



حديث رقم (53):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: رواه البيهقي في سنته بإسناد حسن عن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ فِي بَعْضِ مَعَازِيهِ فَمَرَّ بِأَنَاسٍ مِنْ مُرَيْنَةَ، فَاتَّبَعَهُ عَبْدٌ لِامْرَأَةِ مِنْهُمْ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ الْطَّرِيقِ سَلَّمَ عَلَيْهِ، قَالَ: "فُلَانٌ؟" قَالَ: "نَعَمْ، قَالَ: "مَا شَأْنُكَ؟" قَالَ: أَجَاهَدُ مَعَكَ. قَالَ: "أَذِنْتَ لَكَ سَيِّدَنَا؟" قَالَ: لَا. قَالَ: "اْرْجِعْ إِلَيْهَا فَإِنَّ مَثْلَكَ مُثْلُ عَبْدٍ لَا يُصْلَى، إِنْ مُتُّ قَبْلَ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهَا، فَاقْرُأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ". فَرَجَعَ إِلَيْهَا فَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ، فَقَالَتْ: اللَّهُ هُوَ أَمَرَ أَنْ تَقْرُأْ عَلَيَّ السَّلَامَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَتْ: اْرْجِعْ فَجَاهَدَ مَعَهُ".

نص الحديث:

قال الإمام البيهقي رحمه الله⁽⁶⁾: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْزِيُّ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، ثنا مَحْبُوبُ بْنُ مُوسَى الْأَنْطَاكِيُّ، ثنا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، عنِ ابْنِ جُرْبِيجِ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ فِي بَعْضِ مَعَازِيهِ فَمَرَّ بِأَنَاسٍ مِنْ مُرَيْنَةَ⁽⁷⁾، فَاتَّبَعَهُ عَبْدٌ لِامْرَأَةِ مِنْهُمْ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ الْطَّرِيقِ سَلَّمَ عَلَيْهِ، قَالَ: "فُلَانٌ؟" قَالَ: "نَعَمْ، قَالَ: "مَا شَأْنُكَ؟" قَالَ: أَجَاهَدُ مَعَكَ. قَالَ: "أَذِنْتَ لَكَ سَيِّدَنَا؟" قَالَ: لَا. قَالَ: "اْرْجِعْ إِلَيْهَا فَإِنَّ مَثْلَكَ مُثْلُ عَبْدٍ لَا يُصْلَى، إِنْ مُتُّ قَبْلَ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهَا، فَاقْرُأْ عَلَيْهَا، فَاقْرُأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ".

(1) انظر: حاشية السندي على سنن ابن ماجه (1/107).

(2) الترغيب والترهيب (1/55).

(3) انظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته (1/443)، مشكاة المصايح (1/84).

(4) في تعليقه على صحيح ابن خزيمة (4/121).

(5) البدر المنير (9/39).

(6) السنن الكبرى (9/39 ح 17812).

(7) مُرَيْنَةُ قبيلة كبيرة من العرب ، وهو اسم امرأة عمرو بن أدد بن طابخة بن إلياس بن مضر ، وهي مُرَيْنَةُ بنت كلب بن وبرة ، وهي أم أوس وعثمان ابني عمرو فولد هذين يقال لهما بئر مُرَيْنَة.

انظر: الأنساب للسمعاني (12/226).

السلام". فَرَجَعَ إِلَيْهَا فَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ، فَقَالَتْ: أَللَّهُ هُوَ أَمَرَ أَنْ تَفْرُأَ عَلَيَّ السَّلَامَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَتْ: ارْجِعْ فَجَاهْدَ مَعَهُ.

تخریج الحديث:

رواية البيهقي من طريق الحاكم، والحديث أخرجه الحاكم⁽¹⁾؛ بإسناده ؛ ولفظه. وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد". وأخرجه الحارث بن أبي أسامة⁽²⁾ من طريق أبي إسحق الفزارى بإسناده، ولفظه.

دراسة رجال الإسناد:

أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدُوسْ الْعَفَزِيِّ، قال الحاكم: كان صدوقاً، مات سنة سِتٌّ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثَ مائَةٍ⁽³⁾.

عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ خَالِدٍ بْنِ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، إمام ثقة، مات سنة إحدى وثمانين ومائتين⁽⁴⁾.

مَحْبُوبُ بْنُ مُوسَى الْأَنْطَاكِيِّ⁽⁵⁾ أبو صالح الفراء، توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين⁽⁶⁾.
مختلف فيه:

قال العجلـي⁽⁷⁾: "ثقة صاحب سنة". وقال أبو داود: "ثقة لا يلتفت إلى حكاياته إلا من كتاب". وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾ وقال: "متقن فاضل". وقال الذهبي⁽⁹⁾: ثقة.

(1) المستدرك (2/ 2553 ح 118).

(2) مسند الحارث (2/ 662 ح 682).

(3) تاريخ الإسلام (7/ 831)، سير أعلام النبلاء (17/ 164) كلاهما للذهبي، شذرات الذهب، لابن العماد (4/ 244).

(4) انظر: الثقات، لابن حبان (8/ 455)، سير أعلام النبلاء (13/ 319)، طبقات الشافعيين، لابن كثير (ص: 177).

(5) نسبة إلى أنطاكية، مدينة تاريخية تقع على الضفة اليسرى لنهر العاصي على بعد 30 كم من شاطئ البحر المتوسط. وتعتبر مدينة أنطاكية إحدى أهم المدن في تاريخ سوريا حيث أنها كانت عاصمة سوريا قبل الفتح الإسلامي في القرن السابع، وما زالت حتى الآن عاصمة للكنائس السورية المسيحية. انظر: معجم البلدان (1/ 266)، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/ 266)، تهذيب التهذيب (10/ 53).

(7) الثقات (ص: 421).

(8) (9/ 205).

(9) الكاشف (2/ 244).

وقال أبو حاتم⁽¹⁾: هو أحب إلي من المسيب بن واضح.

قال الدارقطني⁽²⁾: صوابه، وليس بالقوى.

قال ابن حجر⁽³⁾: صدوق.

إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَارِثِ، أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ⁽⁴⁾، ثقة حافظ، مات سنة سنتين وثمانين ومائتين⁽⁵⁾.

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ جُرَيْجِ، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل. سبقت ترجمته في حديث رقم (5).

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَمِيَّةَ الْمَخْزُومِيِّ، له صحة، وهو أخو أم سلمة، إسلامه عام الفتح، وقيل: يوم الطائف، واسم أبي أمية: حذيفة بن المغيرة، أمه: عانكة بنت عبد المطلب، رمي يوم الطائف رمية فمات شهيداً⁽⁶⁾.

الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْرُوفِيُّ، الْمَكِيُّ، المعروف بالقباع، لقب بالقباع باسم مكial وضعه لهم، مات قبيل السبعين، روى له مسلم وأبو داود في المراسيل، والمسائى ولم يسمه⁽⁷⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾.

وقال ابن حجر⁽⁹⁾: "صدوق، من الثانية، وله رواية مرسلة".

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (389 / 8).

(2) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 278).

(3) تهذيب التهذيب (ص: 521).

(4) قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى: واسم فزارة عمرو، وكان ضريه أخ له، ففزره فسمى فزارة. اللباب في تهذيب الأنساب (430 / 2)، تهذيب الكمال (2 / 167).

(5) سير أعلام النبلاء (539 / 8)، تهذيب التهذيب (1 / 151)، تهذيب التهذيب (ص: 92).

(6) أسد الغابة (73 / 3)، التاريخ الكبير للبخاري (5 / 7)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (3 / 1589)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (3 / 868)، الثقات لابن حبان (3 / 215).

(7) انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (4 / 181)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (5 / 239)، تهذيب التهذيب (144 / 2).

(8) الثقات لابن حبان (4 / 129).

(9) تهذيب التهذيب (ص: 146).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح إلى الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة، لكنه مرسل؛ والم Merrill ضعيف عند الجمهور⁽¹⁾.

فالحارث تابعي، وقد أرسل الحديث عن النبي ﷺ. قال العلائي⁽²⁾: الحارث عن النبي ﷺ مرسل لأنّه تابعي ليس إلا.

أما تدليس ابن جريج فهو من الثالثة⁽³⁾، وقد صرّح بالسماع.



حديث رقم (54):

في سنن أبي داود، من حديث أبي معاوية، عن هلال بن عامر، عن أبيه قال: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَنِي يَخْطُبُ عَلَى بَغْلَةٍ، وَعَلَيْهِ بُرْدٌ أَحْمَرٌ، وَعَلَيْهِ أَمَامَةٌ يُعَبَّرُ عَنْهُ". قال ابن الملقن⁽⁵⁾: إسناده حسن.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽⁶⁾: حدثنا أبو معاوية، حدثنا أبو معاوية، عن هلال بن عامر، عن أبيه، قال: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَنِي يَخْطُبُ عَلَى بَغْلَةٍ، وَعَلَيْهِ بُرْدٌ أَحْمَرٌ، وَعَلَيْهِ أَمَامَةٌ يُعَبَّرُ عَنْهُ".

تخریج الحديث:

أخرجه البیهقی⁽⁷⁾ من طريق أبي داود، بمثله، وأخرجه أحمد⁽⁸⁾، ومن طريقه الضیاء⁽⁹⁾، بنحوه.

(1) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: 130)، التقریب والتیسیر للنووی (ص: 35)، المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن (1/134).

(2) انظر: جامع التحصیل (ص: 158).

(3) طبقات المدلسين (ص: 41).

(4) يُعَبَّرُ عَنْهُ: من التعبير أي يبلغ حديثه من هو بعيد من النبي ﷺ فهو يوقف حيث يبلغه صوت النبي ﷺ يبلغه للناس ويفهمهم من غير زيادة ونقصان. عن المعمود وحاشية ابن القیم (5/302).

(5) البدر المنیر (4/677).

(6) سنن أبي داود، كتاب اللباس، باب في الرخصة (4/4073).

(7) السنن الكبرى (3/350).

(8) مسند أحمد (25/264).

(9) الأحاديث المختارة (8/211).

وأخرجه أَحْمَد⁽¹⁾، عن مُحَمَّد بْن عُبَيْد الطنافسي⁽²⁾، عن شيخ من بنى فزارة، تابع أبا معاوية الضرير؛ في الرواية عن هلال بن عامر.

وأخرجه البخاري⁽³⁾، وأبو داود⁽⁴⁾، والنمسائي⁽⁵⁾، من طريق مروان بن معاوية الفزارى، عن هلال بن عامر المزنى، عن رافع بن عمرو المزنى، به، ببحوه.

وأخرجه الطبراني⁽⁶⁾ من طرق عن (يحيى بن سعيد الأموي)⁽⁷⁾، ويعلى بن عبيد⁽⁸⁾، ومروان بن معاوية الفزارى⁽⁹⁾) ثالثتهم عن هلال بن عامر، عن رافع بن عمرو المزنى، به وفيه زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

أَبُو مُعَاوِيَة مُحَمَّد بْن خَازِم الضرير، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره، مدلس من الثانية⁽¹⁰⁾. سبقت الترجمة له في حديث رقم (23).

هَلَالُ بْنُ عَامِرٍ بْنِ عَمْرٍو الْمَزْنِيِّ الْكُوفِيِّ، ثقة، من الرابعة، روى له أبو داود والنمسائي⁽¹¹⁾.

عَامِرُ بْنُ عَمْرٍو الْمَزْنِيِّ، صحابي، يُقال الصواب، رافع ابن عمرو⁽¹²⁾.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

(1) مسنن أَحْمَد (25/265 ح 15921).

(2) ثقة يحفظ. تقريب التهذيب (ص: 495).

(3) التاريخ الكبير (302/3).

(4) سنن أبي داود، كتاب المناسب، باب أَيٌّ وَقَتٌ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ (2/1956 ح 1956).

(5) السنن الكبرى للنسائي، كتاب المناسب، وفُتُحُ الْخُطُبَةُ يَوْمَ النَّحْرِ (4/190 ح 4079).

(6) المعجم الكبير (5/18 ح 4458).

(7) ثقة. تقريب التهذيب (ص: 591).

(8) ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين. تقريب التهذيب (ص: 609).

(9) ثقة حافظ وكان يدلس أسماء الشيوخ. تقريب التهذيب (ص: 526).

(10) طبقات المدلسين (ص: 36).

(11) الجرح والتعديل (9/74)، تهذيب الكمال (30/340)، تهذيب التهذيب (11/81)، تقريب التهذيب (ص: 575).

(12) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (3/302)، معجم الصحابة للبغوي (2/369)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (4/1995)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (2/796)، أسد الغابة (31/3)، تهذيب الكمال (14/72)، تهذيب التهذيب (5/79)، تقريب التهذيب (ص: 288)، (ص: 204).

الحكم على إسناد الحديث:

اختلف في إسناد الحديث⁽¹⁾، فرواه أبو معاوية الضرير عن هلال بن عامر عن أبيه، وخالفه جماعة من الثقات - مر ذكرهم في التخريج - فرووه عن هلال بن عامر عن رافع بن عمرو.

وقد نص البخاري⁽²⁾، وابن منه⁽³⁾، وأبو القاسم البغوي⁽⁴⁾، والذهبي⁽⁵⁾، على أن الصواب هلال بن عامر عن رافع بن عمرو.

قال ابن عبد البر في ترجمة عامر⁽⁶⁾: "انفرد بحديثه أبو معاوية ويقال: أخطأ فيه." وقال أبو علي بن السكن⁽⁷⁾: "أخطأ فيه أبو معاوية".

وقال ابن حجر بعد نقل كلام ابن السكن والبغوي⁽⁸⁾: "لم ينفرد أبو معاوية بذلك، فقد روى أحمد أيضاً عن محمد بن عبید، عن شیخ من بنی فزارہ، عن هلال بن عامر، عن أبيه، فيحتمل أن يكون هلال سمعه من أبيه ومن عمه رافع".

قالت الباحثة: الأصح هلال بن عامر عن رافع بن عمرو، أخطأ فيه أبو معاوية لأنه يهم في غير حديث الأعمش. وما قاله الحافظ ابن حجر فيه نظر، حيث إن المتتابع لأبي معاوية يعني الشیخ من بنی فزارہ لم أقف على عرف اسمه أو حاله.

ومع ذلك يمكن تصحيح الإسناد، وتوجيهه ذلك: أن رافع بن عمرو، و عامر بن عمرو كلاهما صحابي، والاختلاف في اسم الصحابي لا يضر فكلهم عدول.

وحسنـه ابن حجر⁽⁹⁾، والقسطلاني⁽¹⁰⁾، وصحـحـه الألبـانـي⁽¹¹⁾.



(1) انظر: مختصر سنن أبي داود للمنذري (30 / 4).

(2) التاريخ الكبير للبخاري (302 / 3).

(3) انظر: جامع الأصول، لابن الأثير (12 / 990).

(4) تهذيب التهذيب (5 / 79).

(5) الكاشف (1 / 526).

(6) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (2 / 796).

(7) تهذيب التهذيب (5 / 79).

(8) الإصابة (3 / 480).

(9) فتح الباري (10 / 305).

(10) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (8 / 446).

(11) مشكاة المصايب (2 / 1249).

حديث رقم (55)، (56):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: رواه ابن ماجه من رواية ابن عباس "أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ بِبُوَانَةً⁽²⁾، فَقَالَ: "فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ مِّنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "أَوْفِ بِنَذْرِكَ". ورواه أيضًا من رواية ميمونة بنت كزيم التقيفة، أَنَّ أَبَاهَا لَقِيَ النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ رَدِيفَةً⁽³⁾ لَهُ، فَقَالَ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ بِبُوَانَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَلْ بِهَا وَثْنٌ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "أَوْفِ بِنَذْرِكَ". وإن سادهما حسن.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْحَاقَ الْجَوَهْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءً قَالَ: أَنْبَأَنَا الْمَسْعُودِيُّ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيرٍ، عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ بِبُوَانَةً، فَقَالَ: "فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ مِّنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "أَوْفِ بِنَذْرِكَ".

الإسناد الثاني:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّائِفِيِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ كَزِيمِ الْيَسَارِيَّةِ، أَنَّ أَبَاهَا لَقِيَ النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ رَدِيفَةُ لَهُ، فَقَالَ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ بِبُوَانَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَلْ بِهَا وَثْنٌ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "أَوْفِ بِنَذْرِكَ"، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ دُكَينٍ⁽⁶⁾، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ كَزِيمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَخْوَهِ.

(1) البدر المنير (9/519).

(2) بُوَانَةً: هي بضم الباء، وقيل بفتحها، هضبة من وراء يثُبُع، قريبة من ساحل البحر الأحمر. انظر: معجم البلدان (1/505)، النهاية في غريب الحديث والأثر (1/164).

(3) رَدَفَ الرَّجُلَ وَأَرْدَفَهُ: رَكِبَ خَلْفَهُ، وَأَرْتَدَفَهُ خَلْفَهُ عَلَى الدَّابَّةِ. وَرَدِيفُكَ: الَّذِي يُرَادُفُكَ. لسان العرب (9/115).

(4) سنن ابن ماجه، كتاب الكفارات، باب الوفاء بالنذر (1/687) ح 2130.

(5) سنن ابن ماجه (1/688) ح 2131.

(6) هو أبو نعيم، الفضل بن دكين.

تخریج الحديث:

حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ⁽¹⁾، وَالْطَّبَرَانِيُّ⁽²⁾، وَالْبَيْهَقِيُّ⁽³⁾، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَجَاءٍ، بِهِ، بِإِسْنَادِهِ.

أَمَا حَدِيثُ مَيْمُونَةَ بْنَتُ كَرْدَمٍ:

أَخْرَجَهُ الْطَّبَرَانِيُّ⁽⁴⁾ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَاجَهِ، بِإِسْنَادِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ⁽⁵⁾، وَأَحْمَدَ⁽⁶⁾، وَأَبُو نَعِيمَ⁽⁷⁾، وَالْبَيْهَقِيُّ⁽⁸⁾، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مَقْسُمَ التَّقْفِيِّ، عَنْ عَمِّهِ سَارَةِ بَنْتِ مَقْسُمٍ⁽⁹⁾؛ مَطْوِلاً.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ⁽¹⁰⁾، مِنْ طَرِيقِ عُمَرِ بْنِ شَعِيبٍ؛ مُخْتَصِّراً. كَلَاهُمَا (سَارَةُ بَنْتُ مَقْسُمٍ، عُمَرُ بْنُ شَعِيبٍ) تَابَعاً عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّائِفِيِّ، فِي الرِّوَايَةِ عَنْ مَيْمُونَةَ بَنْتِ كَرْدَمٍ، بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْطَّبَرَانِيُّ⁽¹¹⁾، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ مَقْسُمٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ بَنْتِ كَرْدَمٍ، بِهِ، بِنَحْوِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدَ⁽¹²⁾، مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْحَوَيْرَةِ⁽¹³⁾، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّائِفِيِّ عَنْ مَيْمُونَةَ بَنْتِ كَرْدَمٍ، عَنْ أَبِيهَا.

(1) مسند البزار (11/ 246 ح 5027).

(2) المعجم الكبير (12/ 22 ح 12356).

(3) السنن الكبرى (10/ 143 ح 20141).

(4) المعجم الكبير (25/ 40 ح 74).

(5) سنن أبي داود، كتاب الأيمان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر (3/ 238 ح 3314).

(6) مسند أحمد (44/ 44 ح 620).

(7) معرفة الصحابة لأبي نعيم (5/ 2404).

(8) السنن الكبرى للبيهقي (10/ 142 ح 20140).

(9) لا تعرف. تقرير التهذيب (ص: 748).

(10) سنن أبي داود، كتاب الأيمان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر (3/ 238 ح 3315).

(11) المعجم الكبير (25/ 39 ح 73).

(12) مسند أحمد (24/ 195 ح 15456).

(13) أبو الْحُوَيْرَةَ حَفَصٌ مِنْ وَلَدِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْلَى بْنِ كَعْبٍ عَنْ مَيْمُونَةَ بَنْتِ كَرْدَمٍ عَنْ أَبِيهَا وَعَنْهُ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ. تعجّيل المنفعة، لابن حجر (2/ 445).

دراسة رجال حديث ابن عباس:

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءَ أَبُو عُمَرَ الْغَدَانِي⁽¹⁾, البَصْرِيُّ, مات سنة مائتين وعشرين، روى له البخاريُّ، النسائيُّ، وابن ماجه⁽²⁾.

مختلف فيه:

وثقه أبو حاتم⁽³⁾، ويعقوب بن سفيان⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾، وأثنى عليه أبو زرعة وقال⁽⁶⁾: "حسن الحديث عن إسرائيل"، وقال ابن معين⁽⁷⁾: "كان شيئاً صدوقاً لا بأس به"، وفي موضع⁽⁸⁾: "كثير التصحيف، وليس به بأس". وقال النسائي⁽⁹⁾: ليس به بأس، وقال العجلي⁽¹⁰⁾، والذهبـي⁽¹¹⁾: صدوق. وقال الفلاس⁽¹²⁾: "صدق كثـير الغلط والتصحيف، ليس بـحـجة".

وقال ابن حجر⁽¹³⁾: صدوق يـهم قـليلـا.

المسعودـيُّ وأـسـمـه عـبـد الرـحـمـن بـن عـتـبة بـن عـبـد اللـه بـن مـسـعـودـ، صـدـوقـ اختـلـطـ قـبـلـ موـتـه⁽¹⁴⁾، وـضـابـطـه أـنـ مـنـ سـمـعـ مـنـهـ بـبـغـادـ فـبـعـدـ الـاخـلـاطـ، تـوـفـيـ سـنـةـ سـتـيـنـ وـمـائـةـ، وـقـيلـ خـمـسـ وـسـتـيـنـ وـمـائـةـ، روـيـ لـهـ الـبـخـارـيـ تـعـلـيقـاـ، وـأـصـاحـبـ السـنـنـ الـأـرـبـعـةـ⁽¹⁵⁾.

(1) نسبة إلى غданة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم. الأنساب للسمعاني (19/10).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (499/14).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (55/5).

(4) المعرفة والتاريخ (3/375).

(5) (352/8).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (55/5).

(7) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 181).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (499/14).

(9) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (499/14).

(10) الثقات (29/2).

(11) المغني في الصعفاء (1/338).

(12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (55/5).

(13) تقريب التهذيب (ص: 302).

(14) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (251/5)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود (ص: 162).

المجروحـينـ لـابـنـ حـبـانـ (2/48)، تاريخـ بـغـادـ (11/480)، الكواكبـ الـنـيرـاتـ، لـابـنـ الـكـيـالـ (ص: 54).

(15) الثقات للعجلي (81/2)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (17/240) تهذيب التهذيب (6/212)، تقريب التهذيب (ص: 344).

وسماع عبد الله بن رباء من المسعودي بالبصرة، وليس ببغداد، يعني قبل الاختلاط، نص على ذلك صاحب الكواكب النيرات⁽¹⁾، وعلاء الدين رضا⁽²⁾.

حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ أَبُو يَحْيَى الْقُرْشِيُّ، الْأَسْدِيُّ مَوْلَاهُمْ، واسْمُ أَبِيهِ: قَيْسُ بْنُ دِينَارٍ، ثقة فقيه جليل وكان كثير الإرسال والتدايس، مات سنة اثنين وعشرين ومائة، روى له الجماعة⁽³⁾. وباقى رجال الإسناد ثقات.

رجال الإسناد الثاني - حديث ميمونة -

مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَسْمَاءِ الْفَلَارِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيِّ، نَزِيلُ مَكَةَ وَدِمْشَقَ، ثقة حافظ وكان يدرس أسماء الشيوخ⁽⁴⁾، مات سنة ثلات وستين وثمانين ومائة، روى له الجماعة⁽⁵⁾.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ يَعْلَى بْنِ كَعْبِ الطَّائِفِيِّ، أَبُو يَعْلَى التَّقْفِيِّ، روى له البخاري في "الأدب"، والترمذى في "الشمائل"، والباقيون⁽⁶⁾.

مختلف فيه:

وثقه ابن المديني⁽⁷⁾، والعجلى⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁹⁾. أما ابن معين فقال مرة⁽¹⁰⁾: ليس به بأس، وفي موضع⁽¹¹⁾: صواب، وفي آخر⁽¹²⁾: ضعيف.

(1) ابن الكيال (ص: 294).

(2) نهاية الاغتطاط بمن رمي من الرواية بالاختلاط (ص: 210).

(3) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/108)، الكامل في ضعفاء الرجال (3/319)، جامع التحصيل (ص: 105)، تهذيب الكمال (5/361)، تهذيب التهذيب (2/178)، تقريب التهذيب (ص: 150).

(4) مثل تدليس الشيوخ: ما قال عباس الدوري عنه: كان مروان بن معاوية يحدث عن أبي بكر بن عياش ولا يسميه يقول: حدث أبو بكر عن أبي صالح، ويدع الكلبي يوهمهم أنه أبو بكر آخر. انظر: تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/456).

(5) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/273)، سوالات أبي عبيد الأجري أبا داود السجستانى (ص: 191)، إكمال تهذيب الكمال (11/137)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/408)، تقريب التهذيب (ص: 526).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (15/228).

(7) تهذيب التهذيب (5/298).

(8) الثقات (2/45).

(9) (40/7).

(10) تهذيب التهذيب (5/298).

(11) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 141).

(12) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 167).

وقال ابن عدي⁽¹⁾: "أحاديثه مستقيمة، وهو من يكتب حديثه"، وقال الدارقطني⁽²⁾: "يعتبر به"، وقال أبو حاتم⁽³⁾، والنسيائي⁽⁴⁾: "ليس هو بقوى".

وقال ابن حجر⁽⁵⁾: صدوق يخطيء ويهم.

مَيْمُونَةُ بِنْتُ كَرْدَمٍ بْنُ سُفِيَانَ التَّقِيَّةِ، من صغار الصحابة، روى لها أبو داود، وابن ماجه⁽⁶⁾.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

أما الطريق الثاني لحديث ميمونة، إسناده رجاله ثقات، سوى:

بَيْزِيدُ بْنُ مَقْسُمَ التَّقِيِّ مَوْلَاهُمُ الطَّائِفِيِّ، ويعرف بيزيد بن ضبة، وهي أمه، مقبول، روى له ابن ماجه⁽⁷⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

حديث ابن عباس، إسناده ضعيف، لأجل:

عبد الله بن رجاء صدوق لهم؛ ولم يتتابع.

حبيب بن أبي ثابت، ثقة، مدلس من الثالثة⁽⁸⁾، ولم يصرح بالسماع.

وحيث ميمونة بنت كردام إسناده ضعيف، لأجل:

مروان بن معاوية الفزارى، مدلس من الثالثة⁽⁹⁾ ولم يصرح بالسماع.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (5 / 277).

(2) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 40).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5 / 97).

(4) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (5 / 276).

(5) تقريب التهذيب (ص: 311).

(6) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (4 / 1919)، أسد الغابة (6 / 277)، تهذيب الكمال (35 / 314)، الإصابة في تمييز الصحابة (8 / 328)، تقريب التهذيب (ص: 753).

(7) الثقات لابن حبان (5 / 548)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (32 / 251)، تهذيب التهذيب (11 / 362)، تقريب التهذيب (ص: 605).

(8) طبقات المدلسين (ص: 37).

(9) مدلس من الثالثة. طبقات المدلسين (ص: 45).

عبد الله بن عبد الرحمن الطاففي، صدوق يخطئ ويهم، ولكن توبع – كما في التخريج -. وطريقه الثانية فيها انقطاع، فيزيد بن مفسم، لم يسمع من ميمونة بنت كردم، قال ابن عبد البر⁽¹⁾: "ويزيد هذا ليس بمعرفة".

وقال البوصيري⁽²⁾: هذا إسناد رجاله ثقات، إلا أنه منقطع، يزيد بن مفسم لم يسمع من ميمونة بنت كردم، وأصله في الصحيحين⁽³⁾، وغيرهما من حديث عمر بن الخطاب.

والخلاصة: أن إسناد حديث ميمونة يرتقي بمجموع طرقه إلى الصحيح لغيره.

قال البوصيري⁽⁴⁾: "هذا إسناد صحيح رجاله ثقات".



حديث رقم (57):

عن أبي هريرة: أن رجلاً جاءَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَعَرٌ⁽⁵⁾، فَقَالَ: "بَلْ أَدْعُوكُمْ جَاءَكُمْ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَعَرٌ، فَقَالَ: "بَلِ اللَّهُ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ⁽⁶⁾، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عِنْدِي مَظْلَمَةً".

قال ابن الملقن⁽⁷⁾: رواه أبو داود في "سننه" بإسناد حسن.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رضي الله عنه⁽⁸⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الدَّمْشَقِيُّ، أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ بِلَالٍ حَدَّثَنَاهُ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلاً جَاءَ، فَقَالَ: يَا

(1) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (4/1919).

(2) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (2/139).

(3) انظر: صحيح البخاري (51/3 ح 142/8)، صحيح مسلم (3/6697 ح 1277).

(4) يعني إسناد ابن ماجه الأول. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (2/138).

(5) سَعَرٌ: أمرٌ من تعثير، وهو أن يأمر السلطان، أو نوابه، أو كل من ولی من أمور المسلمين أمر أهل السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا، فيمنع من الزيادة عليه، أو النقصان لمصلحة تحفة الأحوذى للباركفورى (452/4).

(6) قال ابن الأثير: أَيْ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُرْخِصُ الْأَشْيَاءَ وَيُعْلِيُهَا، فَلَا اعْتِرَاضَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (2/368).

(7) البدر المنير (6/508).

(8) سنن أبي داود، أبواب الإجارة، باب في السعير (3/272 ح 3450).

رَسُولُ اللَّهِ، سَعْرٌ، قَالَ: "بَلْ أَدْعُو" ثُمَّ جَاءَهُ رَجُلٌ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَعْرٌ، قَالَ: "بَلِ اللَّهِ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنَّ الْقَوْلَةَ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عِنْدِي مَظْلَمَةً".

تخریج الحديث:

أخرجه أحمد⁽¹⁾ عن منصور بن المعمتر، والبيهقي⁽²⁾ من طريق عبد الله بن وهب، كلاهما (منصور، عبد الله بن وهب) تابعاً محمد بن عثمان في الرواية عن سليمان بن بلال، به، بإسناده.

وأخرجه الطبراني⁽³⁾ من طريق أبي أويיס والد إسماعيل.

وأخرجه أبو يعلى⁽⁴⁾، والبغوي⁽⁵⁾ من طرق عن إسماعيل بن جعفر. كلاهما (أبو أويיס، إسماعيل بن جعفر) تابعاً سليمان بن بلال في الرواية عن العلاء، بإسناده.

دراسة رجال الإسناد:

أبو الجماهير محمد بن عثمان التنوخي، الْمَمْشِقِيُّ، الْكَفْرُوسُوْسِيُّ⁽⁶⁾، وأبو الجماهير لقبه وكنيته أبو عبد الرحمن، ثقة، مات سنة أربعين وعشرين ومائتين، روى له أبو داود وابن ماجه⁽⁷⁾.

العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، صدوق . سبقت ترجمته في حديث رقم (29).

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن، لأجل العلاء بن عبد الرحمن، صدوق. وحسنه ابن حجر.



(1) مسنده أحمده (14/ 8448 ح 163).

(2) السنن الصغرى (2/ 286 ح 2018).

(3) المعجم الأوسط (1/ 427 ح 136).

(4) مسنده أبي يعلى الموصلي (11/ 401 ح 6521).

(5) شرح السنة (8/ 2125 ح 177).

(6) الْكَفْرُوسُوْسِيُّ: هذه النسبة إلى كفرسوسة، أو كفرسوسيّة: قرية بغوطة دمشق. انظر: الباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين بن الأثير (3/ 103)، معجم البلدان، لياقوت الحموي (4/ 469).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 25)، تهذيب الكمال (26/ 97)، تهذيب التهذيب (9/ 340)، تقريب التهذيب (ص: 496).

حديث رقم (58):

أنه ﷺ قال: "كَسْرٌ عَظِيمٌ الْمَيِّتُ كَسْرٌ عَظِيمٌ الْحَيُّ"⁽¹⁾.

قال ابن المُلَفَّ⁽²⁾: حديث أم سلمة... رواه ابن ماجه في سننه بإسناد حسن.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه عليه السلام⁽³⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيَّادٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عَبْيَدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَمْعَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "كَسْرٌ عَظِيمٌ الْمَيِّتُ كَسْرٌ عَظِيمٌ الْحَيُّ فِي الْأَثْمِ".

تخریج الحديث:

انفرد به ابن ماجه ؛ من حديث أم سلمة.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن معمر بن ريعي القيسي أبو عبد الله البحرياني⁽⁴⁾، مات بعد سنة خمسين ومائتين، روى له الجماعة.

وثقه النسائي⁽⁵⁾، والخطيب⁽⁶⁾، وقال النسائي في موضع آخر⁽⁷⁾: "لا بأس به"، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾، وقال مسلم⁽⁹⁾: "لا بأس به"، وقال أبو داود⁽¹⁰⁾: "ليس به بأس، صدوق"، وقال أبو حاتم⁽¹¹⁾: "صدوق".

(1) الشرح الكبير للرافعي (11 / 328).

(2) انظر: البدر المنير (770/6)، خلاصة البدر المنير (2 / 99).

(3) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب في التهذيب عَنْ كَسْرٌ عِظَامُ الْمَيِّتِ (1 / 516 ح 1617).

(4) البحرياني مَنسُوبٌ إِلَى الْبَحْرَيْنِ. الباب في تهذيب الأنساب (1 / 124).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26 / 487).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26 / 487).

(7) مشيخة النسائي (ص: 54).

(8) (9 / 122).

(9) إكمال تهذيب الكمال (10 / 364)، تهذيب التهذيب (9 / 467).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26 / 486).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8 / 105).

وقال ابن حجر⁽¹⁾: صدوق.

محمد بن بكر البرساني، صدوق. سبقت ترجمته في حديث رقم (5).

عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي، مولى أم سلمة، متزوج، اتهمه بالكذب أبو داود وغيره، روى له ابن ماجه هذا الحديث الواحد⁽²⁾.

أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة، وأمه زيتب بنت أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومي، ربيبة النبي ﷺ، روى له مسلم، وأبو داود، والنمسائي، وابن ماجه⁽³⁾.

قال الذهبي⁽⁴⁾: ثقة، وقال ابن حجر⁽⁵⁾: مقبول، وهو الأرجح.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناد ضعيف جداً، لأجل:

أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة، مقبول، ولم يتابع.

عبد الله بن زياد، متزوج، واتهم بالكذب، قال البوصيري⁽⁶⁾: "هذا إسناد فيه عبد الله بن زياد مجهول، ولعله عبدالله بن زياد بن سمعان المدني أحد المتزوجين، فإنه في طبقته".

فالحديث إسناده ضعيف جداً، ومن ضعفه الألباني⁽⁷⁾.

وله شاهد من حديث عائشة رواه أبو داود⁽⁸⁾، وابن ماجة⁽⁹⁾، وابن حبان⁽¹⁰⁾، يتقوى به المتن.



(1) تقريب التهذيب (ص: 508).

(2) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (5/96)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/60)، الضعفاء والمتركون للنسائي (ص: 63)، تهذيب الكمال (14/535)، تهذيب التهذيب (5/219)، تقريب التهذيب (ص: 303).

(3) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/404)، تهذيب الكمال (34/58)، تهذيب التهذيب (185/35)، تهذيب التهذيب (12/159).

(4) الكافش (2/441).

(5) تقريب التهذيب (ص: 656).

(6) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (2/55).

(7) ضعيف الجامع الصغير وزياحته (ص: 608).

(8) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في الحفار يجد العظم... (3/212 ح 3207).

(9) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب في النهي عن كسر عظام الميت (1/516 ح 1616).

(10) صحيح ابن حبان (7/437 ح 3167).

حديث رقم (59):

قال ابن المُلَقْن⁽¹⁾: عن عائشة رضي الله عنها قالت: لَمَّا بَعَثَ أَهْلُ مَكَّةَ فِي فِدَاءِ أَسْرَاهُمْ بَعَثْتُ زَيْنَبَ فِي فِدَاءِ رُؤْجَهَا أَبِي الْعَاصِ بِمَالٍ، وَبَعَثْتُ فِيهِ بِقِلَادَةً لَهَا كَانَتْ عِنْدَ حَدِيجَةَ أَدْخَلْتُهَا بِهَا عَلَى أَبِي الْعَاصِ قَالَتْ: فَلَمَّا رَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَقَّ لَهَا رِقَّةً شَدِيدَةً، وَقَالَ: إِنْ رَأَيْتُمْ أَنْ تُطْلُفُوا لَهَا أَسِيرَهَا، وَتَرْدُوا عَلَيْهَا الَّذِي لَهَا". فَقَالُوا: نَعَمْ. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ عَلَيْهِ أَوْ وَعَدَهُ أَنْ يُخْلِي سَبِيلَ زَيْنَبَ إِلَيْهِ، وَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: "كُونُوا بِبَطْنِ يَأْجِحَ⁽²⁾ حَتَّى تَمُرَ بِكُمَا زَيْنَبَ فَتَصْبِحَا هَا حَتَّى تَأْتِيَا بِهَا".

رواه أبو داود في سننه بإسناد حسن، لا جرم...

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رضي الله عنه⁽³⁾: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النُّفَيلِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَادٍ، عَنْ أَبِيهِ عَبَادِ بْنِ عَبَادٍ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَمَّا بَعَثَ أَهْلُ مَكَّةَ فِي فِدَاءِ أَسْرَاهُمْ بَعَثْتُ زَيْنَبَ فِي فِدَاءِ أَبِي الْعَاصِ بِمَالٍ، وَبَعَثْتُ فِيهِ بِقِلَادَةً لَهَا كَانَتْ عِنْدَ حَدِيجَةَ أَدْخَلْتُهَا بِهَا عَلَى أَبِي الْعَاصِ قَالَتْ: فَلَمَّا رَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَقَّ لَهَا رِقَّةً شَدِيدَةً، وَقَالَ: إِنْ رَأَيْتُمْ أَنْ تُطْلُفُوا لَهَا أَسِيرَهَا، وَتَرْدُوا عَلَيْهَا الَّذِي لَهَا". فَقَالُوا: نَعَمْ. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ عَلَيْهِ أَوْ وَعَدَهُ أَنْ يُخْلِي سَبِيلَ زَيْنَبَ إِلَيْهِ، وَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: "كُونُوا بِبَطْنِ يَأْجِحَ حَتَّى تَمُرَ بِكُمَا زَيْنَبَ فَتَصْبِحَا هَا حَتَّى تَأْتِيَا بِهَا".

تخریج الحديث:

أخرجه ابن الجارود⁽⁴⁾ من طريق أبي داود.

وأخرجه أحمد من طريق إبراهيم بن سعد. والطحاوي⁽⁵⁾ من طريق يحيى الشجري⁽⁶⁾.

(1) البدر المنير (9/117).

(2) يأجح: بفتح التحتية وهمزة ساكنة وجيم مكسورة ثم جيم، وهو موضع قريب من التعريم وقيل موضع أمام مسجد عائشة، ويعرف اليوم باسم (ياج) حذفت منه الجيم الأخيرة. انظر: مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للهروي (2557)، معالم مكة التاريخية والأثرية، عائق بن غيث (ص: 325).

(3) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في فداء الأسيير بالمال (3/62 ح 2692).

(4) المنقى من السنن المسندة (ص: 412 ح 1090).

(5) شرح مشكل الآثار (12/136 ح 4708).

(6) انظر ترجمته: تهذيب الكمال (31/521)، الكافش (2/375)، تهذيب التهذيب (11/273)، تقريب التهذيب

(ص: 596)

والحاكم⁽¹⁾، وعن البيهقي⁽²⁾ من طريق يونس بن بكر. ثلاثتهم (إبراهيم بن سعد، يحيى الشجري، يونس بن بكر) تابعوا محمد بن سلمة في الرواية عن محمد بن إسحاق، بأسناده، وزاد بعضهم على بعض.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن إسحاق بن يسار بن خيارة الأخباري⁽³⁾، أبو عبد الله الفرشبي، المطلي⁽⁴⁾ مولاهُم، المداني، صاحب السيرة النبوية⁽⁵⁾، مات سنة اثنين وخمسين ومائةٍ.

مختلف فيه:

وثقه: ابن سعد⁽⁶⁾، والعجي⁽⁷⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾، وقال شعبة⁽⁹⁾: "صدوق في الحديث"، وقال أيضاً: "أمير المحدثين"، وقال سفيان بن عيينة⁽¹⁰⁾: "جالست ابن إسحاق منذ بضع وسبعين سنة، وما يتهمه أحد من أهل المدينة، ولا يقول فيه شيئاً". وقال أبو زرعة⁽¹¹⁾: صدوق، وقال ابن المديني⁽¹²⁾: صالح وسط.

وقال أحمد⁽¹³⁾: حسن الحديث، ولكن إذا جمع عن رجلين يحدث عن الزهري، ورجل آخر فيحمل الحديث هذا على هذا.

وقال أبو حاتم⁽¹⁴⁾: ليس عندي في الحديث بالقوى، ضعيف الحديث... يكتب حديثه.

(1) المستدرك للحاكم (3/324).

(2) السنن الكبرى (6/523).

(3) قيل لمن اشتغل بالتواريخ وما شكلها من الوفيات والمناقب الإخباري. انظر: نزهة النظر، لابن حجر (ص: 41).

(4) هذه النسبة إلى المطلب بن عبد مناف بن قصي. الأنساب للسمعاني (12/316).

(5) سير أعلام النبلاء (7/33).

(6) الطبقات الكبير (7/553).

(7) الثقات (2/232).

(8) (7/380).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/192).

(10) تاريخ بغداد (2/17).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/192).

(12) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 89).

(13) انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذى (ص: 49).

(14) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/194).

وكان ابن معين يقويه أحياناً، ويضعفه أحياناً أخرى⁽¹⁾.

وقال الجوزياني⁽²⁾: محمد بن إسحاق الناس يشتهون حديثه وكان يرمي بغير نوع من البدع.

وقال محمد بن عبد الله بن نمير⁽³⁾: كان محمد بن إسحاق يرمي بالقدر وكان أبعد الناس منه.

وتكلم فيه مالك فقال⁽⁴⁾: "دجال من الدجاجلة"، وشدد ابن اسحق القول في مالك فقال⁽⁵⁾: "أئتوني ببعض كتبه حتى أبين عيوبه، أنا بيطار كتبه".

وقد اعتذر الذهبي عنهمما فقال⁽⁶⁾: "لسنا ندعى في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر، ولا من الكلام بنفسه حادٌ فيمن بينهم وبينه شحناه وإهانة، وقد علم أنَّ كثيراً من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدر، لا عبرة به، ولا سيما إذا وثق الرجل جماعة يلوح على قولهم الإنصاف. وهذهان الرجال كلُّ مِنْهُمَا قد تَالَّ مِنْ صَاحِبِهِ، لَكِنَّ أَثَرَ كَلَامَ مَالِكٍ فِي مُحَمَّدٍ بَعْضَ اللَّيْنِ، وَلَمْ يُؤثِّرْ كَلَامُ مُحَمَّدٍ فِيْهِ وَلَا دَرَّةٍ، وَارتَّفَعَ مَالِكٌ، وَصَارَ كَالْجَمْ، وَالآخِرَ فَلَهُ ارْتِفَاعٌ بِحَسْبِهِ، وَلَا سِيمَا فِي السَّيْرِ، وَأَمَا فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ، فَيَنْحَطُ حَدِيثُهُ فِيهَا عَنْ رُتبَةِ الصَّحَّةِ إِلَى رُتبَةِ الْحَسَنِ، إِلَّا فِيمَا شَدَّ فِيهِ، فَإِنَّهُ يُعَذُّ مُنْكَرًا⁽⁷⁾، هَذَا الَّذِي عِنْدِي فِي حَالِهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -".

وقال ابن حجر⁽⁸⁾: صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر.

قالت الباحثة: وللعلماء كلام طويل فيه، خلاصة: أن محمد بن إسحاق صدوق، حسن الحديث - ومنهم ابن الملقن -⁽⁹⁾. وهو مدلس من الرابعة⁽¹⁰⁾، وقد صرخ بالسماع في معظم الروايات، فلا يضر تدليسه.

(1) جمع الدكتور سعد الهاشمي أقوالاً متعددة لابن معين، في محمد بن إسحاق، واجتهاد في التوفيق بينها، في بحث بعنوان: اختلاف أقوال النقاد في الرواية المختلفة فيهم مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين. انظر: (ص: 23 - 33).

(2) أحوال الرجال (ص: 232).

(3) تاريخ بغداد (2/23).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/193).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/193)، تاريخ بغداد (2/21).

(6) سير أعلام النبلاء (41/7).

(7) انظر: الكاشف (2/156)، المغني في الضعفاء (2/552).

(8) تقريب التهذيب (ص: 467).

(9) البدارالمنير (3/298).

(10) طبقات المدلسين (ص: 51).

ويافي رجال الاسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

اسناده حسن، لأجل محمد بن إسحق، مدلس من الرابعة، وقد صرخ بالسماع.

حسنہ الالباني⁽¹⁾



حديث رقم (60):

قال ابن الملقن⁽²⁾: هذا الحديث قاعدة من قواعد الإسلام يدخل فيها ما لا يحصى من الأحكام، له طرق أقوالها طريق عائشة رض شعراوه إبراهيم، عن الأسود عنها أن رسول الله ﷺ قال: "رُفِعَ الْقَمَّ عَنْ ثَلَاثَةِ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّىٰ يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمُبْتَأِ حَتَّىٰ يَبْرُأُ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّىٰ يَكُبُّ". وفي لفظ: "احتلم" ، وفي لفظ: "بلغ".

رواه الأئمة: أحمد في "مسنده"، وأبو داود في "سننه" في الحدود، والنسيائي، وابن ماجه في "سننهما" في الطلاق والحاكم في "مستدركه" في البيوع، وأبو حاتم بن حبان في "صححه"، بإسناد حسن، بل صحيح متصل كلهم علماء.

نص الحديث:

قال الإمام أحمد روى (3): حدثنا يزيد، أخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: "رُفِعَ الْقَمْ عَنْ ثَلَاثَةِ: عَنِ النَّاَمِ حَتَّىٰ يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمُبْتَلِي حَتَّىٰ يَبْرُرَ، وَعَنِ الصَّبَّىِ حَتَّىٰ يَعْقَلَ".

تخریج الحديث:

أخرجه أحمد⁽⁴⁾، وأبو داود⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾، وابن ماجه⁽⁷⁾، والحاكم⁽⁸⁾، وأبو يعلى⁽⁹⁾، وعنده

(1) إرواء الغليل (43 / 5).

(2) البدر المنير (226 /3)

.(25114 ح 51/42) مسند أحمد (3)

.(24703 ح 231 /41)، (24694 ح 224/41) مسند أحمد (4)

(5) سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يُصيّب حداً (4/139 ح 4398).

(6) سنن النسائي، كتاب الطلاق، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج (6/156 ح 3432).

(7) سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب طلاق المغثوه والصغير والنائم (1/ 658). (2041)

⁸⁾ المستدرک للحاكم(2) 59 ح 2350.

(9) مسند أبي يعلى الموصلى (7/366)

ابن حبان⁽¹⁾، جميعهم من طرق حماد بن سلمة، بإسناده، وألفاظهم متقاربة.

دراسة رجال الإسناد:

يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ بْنِ زَادِي السُّلْمَى مَوْلَاهُمْ، ثقة متقن عابد، مات سنة سنتين ومائتين، روى له الجماعة⁽²⁾.

حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، ثقه عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخره. سبقت ترجمته في حديث رقم (19).

حَمَادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ مُسْلِمِ الْكُوفِيِّ، مات سنة عشرين ومائة، روى له مسلم مقوروناً بغيره، والأربعة.

مختلف فيه:

وثقه ابن معين⁽³⁾، وأحمد⁽⁴⁾ في موضع، والنسائي⁽⁵⁾، وزاد: إلا أنه مرجي، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾، وقال: يخطيء وكان مرجحاً، قال شعبة⁽⁷⁾: كان صدوق اللسان.

وقال أحمد مرة⁽⁸⁾: "مُقَارِبٌ ما روى عنه القدماء سفيان وشعبة"، وقال أيضاً: "سماع هشام منه صالح، ولكن حماد يعني بن سلمة عنده تخليل كثير، وكان يرمي بالإرجاء". وقال سفيان بن عيينة⁽⁹⁾: "كان حماد أبطئ بابراهيم من الحكم". سئل إبراهيم النخعي⁽¹⁰⁾: من نسأل بعدك؟ فقال حماداً... وما يمنعه أن يفتني وقد سأله هو وحده بما لم تسألوني كلكم عن عشرة.

وقال أبو حاتم⁽¹¹⁾: صدوق لا يحتاج بحديثه، مستقيم في الفقه، فإذا جاء الأثر شوش.

(1) صحيح ابن حبان (1/355 ح 142).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (32/261)، تهذيب التهذيب (11/366)، تقرير التهذيب (ص: 606).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/147).

(4) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذى (ص: 68).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7/277).

(6) (4/160).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (1/137).

(8) انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذى (ص: 190)، تهذيب التهذيب (3/16).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7/275).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7/275).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/146).

وقال ابن عدي⁽¹⁾: وحمد بن أبي سليمان كثير الرواية خاصة عن إبراهيم المسند والمقطوع ورأى إبراهيم، ويحدث عن أبي وائل وعن غيرهما ؛ بحديث صالح ويقع في أحاديثه إفرادات وغرائب، وهو متmasك في الحديث لا بأس به.

وقال الذهبي⁽²⁾: ثقة إمام مجتهد، وفي موضع⁽³⁾: "وَتَفَقَّهَ بِإِبْرَاهِيمَ النَّخْعَيِّ، وَهُوَ أَنْبِلُ أَصْحَابِهِ وَأَقْهَمُهُمْ، وَأَقْسَمُهُمْ، وَأَبْصَرُهُمْ بِالْمُتَاظِرَةِ وَالرَّأْيِ". وقال أيضاً⁽⁴⁾: "ولولا ذكر ابن عدي له في كامله لما أوردته".

وقال ابن حجر⁽⁵⁾: صدوق له أوهام.

قالت الباحثة: ثقة في إبراهيم النخعي، صدوق له أوهام عن غيره. وهذا الحديث من روایته عن النخعي.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح.

أما تغیر حماد بن سلمة فلا يضر، حيث تابع يزيد بن هارون جماعة من الثقات في الرواية عنه، منهم عفان بن مسلم.

قال ابن معين⁽⁶⁾: "من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة فعليه بعفان بن مسلم".

أما بالنسبة ل Hammond بن أبي سليمان: فهو أنبيل أصحاب إبراهيم النخعي⁽⁷⁾، فيستبعد وهمه في هذا الحديث.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (8/3).

(2) الكاشف (1/349).

(3) سير أعلام النبلاء (5/231).

(4) ميزان الاعتدال (1/595).

(5) تقريب التهذيب (ص: 178).

(6) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (33)، الكواكب النيرات (ص: 461).

(7) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7/277)، سير أعلام النبلاء (5/231 - 232).

ولعله من الفائدة نقل أقوال العلماء على الحديث.

قال الحاكم⁽¹⁾: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه". أما ابن دقيق العيد⁽²⁾: فقوى إسناده.

وفي سؤالات ابن الجنيد⁽³⁾: قال رجل ليعيى بن معين وأنا أسمع: حديث حماد بن سلمة، عن حماد عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، عن النبي ﷺ: "رفع القلم عن ثلاثة"، هو عندك واهٍ؟، فقال يعيى: ليس يروي هذا أحد إلا حماد بن سلمة عن حماد.

وقال الترمذى⁽⁴⁾: سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: أرجو أن يكون محفوظاً. قلت له: روى هذا الحديث غير حماد؟ قال: لا أعلم.

وقال السبكي⁽⁵⁾: فأما حديث عائشة فيبيح حديث متصل حسن ورجاله كلهم علماء؛ الأسود بن يزيد النخعى، وابن أخيه إبراهيم بن يزيد النخعى جبلان علمًا ودينًا، متفق عليهما. وحماد بن أبي سليمان فقيه أهل الكوفة جليل وحديثه يدخل في الحسن، وحماد بن سلمة عالم كبير روى له الجماعة إلا البخارى، ويزيد بن هارون حافظ ثبت زاهد متعبد، متفق عليه...



(1) المستدرك للحاكم(59/2).

(2) انظر: الإمام في معرفة أحاديث الأحكام (534/3).

(3) سؤالات ابن الجنيد (ص: 341).

(4) العلل الكبير للترمذى (ص: 225).

(5) إبراز الحكم من حديث رفع القلم، للسبكي (ص: 28).

تناول السبكي في كتابه هذا طرق الحديث سندًا، ومتناً، وكان ابن الملقن استقاد منه، وزاد عليه. انظر: البدر المنير (3 / 226-237).

حديث رقم (61):

قال ابن المفلق⁽¹⁾: رواه الحكم في "المستدرك" عن الأصم، نا حمدان، نا عفان، نا أبو عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة -رفعه-: "أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبُولِ⁽²⁾". ورواه ابن ماجه أيضاً في "سننه" عن أبي بكر بن أبي شيبة، ثنا عفان، ثنا أبو عوانة... بمنتهى إسناداً ومتنا.

ورواه الدارقطني أيضاً في "سننه" عن أبي علي الصفار، عن حمدان به سواء. وكذا أحمد في "مسنده" عن يحيى بن حماد، عن أبي عوانة.

قال الحكم: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم، ولا أعلم له علة، ولم يخرجاه.

وقال الحافظ ضياء الدين المقدسي⁽³⁾: إسناده حسن.

وخالف أبو حاتم الرازبي في حديث أبي هريرة، قال ابنه في "علله"⁽⁴⁾: سأله عن حديث رواه عفان، عن أبي عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: "أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ فِي الْبُولِ". فقال أبي: هذا حديث باطل. قال ابنه: يعني: مرفوعاً.

والحق ما قاله الحكم والضياء المقدسي، فإن إسناده حسن...

نص الحديث:

قال الحكم عليه السلام⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيٍ الْوَرَاقُ وَلَقَبُهُ حَمْدَانُ، حَدَّثَنَا عَفَانُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عليه السلام، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: "أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبُولِ".

تخریج الحديث:

أخرجه الدارقطني⁽⁶⁾ من طريق أبي علي الصفار، تابع أبو العباس الأصم في الرواية عن حمدان، به، بإسناده. وأخرجه أحمد⁽⁷⁾، وابن ماجه⁽⁸⁾ عن ابن أبي شيبة، والبيهقي⁽⁹⁾ من طريق أحمد بن

(1) البدر المنير (2/324 - 325).

(2) أي من جهة عدم الاحتراز، والتوفيق منه. انظر: شرح النووي على مسلم (3/201)، فتح الباري لابن حجر (1/318).

(3) السنن والأحكام (1/55).

(4) علل الحديث لابن أبي حاتم (3/558).

(5) المستدرك للحاكم (1/183).

(6) سنن الدارقطني (1/233).

(7) مسند أحمد (15/9033).

(8) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب التشدید فی البول (1/125).

(9) إثبات عذاب القبر للبيهقي (ص: 87).

زهير، ثلاثة أئمّة (أحمد، ابن أبي شيبة، أحمد بن زهير) تابعوا حمدان في الرواية عن عفان بن مسلم. وأخرجه أئمّة⁽¹⁾، والبزار⁽²⁾ من طريق يحيى بن حماد، تابع عفان في الرواية عن أبي عوانة، بإسناده، ومثل لفظه.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن علي بن عبد الله، أبو جعفر الوراق، يلقب بـحمدان، من أصحاب الإمام أحمد، توفي في سنة اثنين وسبعين ومائتين⁽³⁾. متفق على توثيقه⁽⁴⁾.

الأعمش سليمان بن مهران، ثقة حافظ لكنه يدلس. ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين⁽⁵⁾.

وبالباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح.

قال أبو عيسى الترمذى⁽⁶⁾: سأله مُحَمَّداً يعني البخاري عن حديث أبي عوانة فقال: هذا حديث صحيح.

وقال البزار⁽⁷⁾: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة^{رض}، إلا أبو عوانة.

وقال أبو عيسى الترمذى⁽⁸⁾: هذا إسناد صحيح، رجاله عن آخرهم محتاج بهم في الصحيحين⁽⁹⁾.

(1) مسنون أحمد (14/76 ح 833).

(2) مسنون البزار (16/119).

(3) سير أعلام النبلاء (13/49).

(4) الضغفاء الكبير للعقيلي (4/13)، سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 301)، الثقات لابن حبان (9/143)، تاريخ بغداد (4/102).

(5) طبقات المدلسين (ص: 33).

(6) انظر: العلل الكبير (ص: 42)، إثبات عذاب القبر للبيهقي (ص: 87).

(7) مسنون البزار (16/119).

(8) مصباح الرجاجة في زوائد ابن ماجه (1/51).

(9) المقصود رجال إسناد ابن ماجه، فأبي العباس الأصم، وحمدان، من رجال الحاكم، وهما أيضاً ثقات.

أما الدارقطني: فصححه بعد أن رواه في السنن⁽¹⁾، ثم خالق في العلل، فقال⁽²⁾: يرويه الأعمش، وخالفه عنه، فأسنده أبو عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وخالفه ابن فضيل⁽³⁾، فوفقاً له، ويشبه أن يكون الموقوف أصح. يعني أنه وافق أبا حاتم على تصحيح روایة الوقف.



حديث رقم (62):

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: هذا الحديث رواه أبو داود في "سننه"، من حديث كثير بن زيد المدني، عن المطلب بن عبد الله بن حطّاب التابعي، قال: لما مات عثمان بن مطعون، أخرج جثّته فدفن، فأمر النبي ﷺ رجلاً أن يأتي بحجر، فلم يستطع حمله، فقام إليه رسول الله ﷺ، وحسن عن ذراعيه⁽⁵⁾، قال كثير: قال المطلب: قال الذي يخربني: كأني أنظر إلى بياض ذراعي رسول الله ﷺ، حين حسّن عنهم ثُمَّ حملها فوضعها عند رأسه، وقال: أتَلْعَمْ بِهَا قَبْرَ أَخِي⁽⁶⁾، وأدفُنْ إِلَيْهِ مَاتَ مِنْ أَهْلِي".

إسناده حسن متصل؛ لأن المطلب بين في كلامه أنه أخبره به صاحبي حضر القصة، والصحابي كلهم عدول لا تضر الجهالة بأعيانهم، وكثير هذا وإن ضعفه النسائي، فقد وثقه يحيى بن معين، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال ابن المديني: صالح وليس بالقوى⁽⁷⁾.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رضي الله عنه⁽⁸⁾: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَابِ بْنُ نَجْدَةَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْفَضْلِ السِّجْسَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ، بِمَعْنَاهُ عَنْ كَثِيرٍ بْنِ زَيْدٍ الْمَدْنَيِّ، عَنْ

(1) ح233/1(465).

(2) علل الدارقطني 8/208.

(3) ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 8/57، سير أعلام النبلاء 9/174، تهذيب الكمال 297/26، تقريب التهذيب (ص: 502). قال ابن حجر: صدوق عارف رمي بالتشيع.

(4) الدر المنير 5/324، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج 2/29.

(5) أي كشف وأبعد كُمه عن ساعديه. انظر: شرح أبي داود للعيني 6/157، لسان العرب 4/188.

(6) أتعرف بها، وأجعل الصخرة عالمة لقبر أخي، وسماه أحنا شريفاً له، ولأنه كان فرشياً. انظر: مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصايب، للقاري 3/1224، عون المعبد 9/17.

(7) انظر: ترجمة كثير بن زيد في الصفحة التالية.

(8) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في جمْعِ الْمَوْتَى فِي قَبْرٍ وَالْقَبْرُ يُعَلَّمُ 3/212 ح206.

المُطَلِّب، قال: لَمَّا ماتَ عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ، أَخْرَجَ بِجَنَاحِتِهِ فَدُفِنَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا أَنْ يَأْتِيهِ بِحَجَرٍ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ حَمْلَهُ، فَقَامَ إِلَيْهَا⁽¹⁾ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَحَسَرَ عَنْ ذِرَاعِهِ، قَالَ كَثِيرٌ: قَالَ الْمُطَلِّبُ: قَالَ الَّذِي يُخْبِرُنِي ذَلِكَ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: كَأَنِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ بَيَاضًا ذِرَاعَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حِينَ حَسَرَ عَنْهُمَا ثُمَّ حَمَلَهَا فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَأْسِهِ، وَقَالَ: "أَتَعْلَمُ بِهَا قَبْرَ أَخِي، وَأَدْفِنُ إِلَيْهِ مَنْ ماتَ مِنْ أَهْلِي".

تخریج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽²⁾، من طريق أبي داود. وابن شبة⁽³⁾، من طريق فليح بن محمد اليماني،تابع يحيى بن الفضل، في الرواية عن حاتم بن إسماعيل، بإسناده، بنحوه.
دراسة رجال الإسناد:

يَحْيَى بْنُ الْفَضْلِ السجستاني، مقبول، روى له أبو داود⁽⁴⁾.

حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْكُوفِيُّ ثُمَّ الْمَدْنِيُّ، ماتَ سَنَةً سَبْعَ وَثَمَانِينَ وَمَائَةً، روى له الجماعة⁽⁵⁾.

مختلف فيه:

وثقه ابن سعد⁽⁶⁾، وابن معين⁽⁷⁾، والعجي⁽⁸⁾، والدارقطني⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁰⁾، زاد ابن سعد: "أمّوناً كثير الحديث"، وزاد الدارقطني: "زيادته مقبولة".
وقال أحمد⁽¹¹⁾: "هو أحب إلى من الدراوردي، وزعموا أن حاتماً كان فيه غفلة، إلا أن كتابه صالح". وقال أبو حاتم⁽¹²⁾: "حاتم بن إسماعيل؛ أحب إلى من سعيد بن سالم"، وقال النسائي⁽¹³⁾:

(1) فقام إليها: تأثيث الصمير على تأويل الصخرة.

(2) السنن الكبرى (3/ 6744) ح 577.

(3) تاريخ المدينة (102/1). عمر بن شبة، اسمه زيد بن عبيدة، التميري، البصري (262هـ).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (496/31)، تهذيب التهذيب (11/265)، تقريب التهذيب (ص: 595).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (5/190).

(6) الطبقات الكبير (7/603).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/259).

(8) الثقات (1/275).

(9) علل الدارقطني (2/168).

(10) (8/210).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/259).

(12) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/259).

(13) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (5/190).

ليس به بأس، وفي موضع⁽¹⁾: ليس بالقوى.

ووثقه الذهبي في موضع⁽²⁾: وزاد في آخر⁽³⁾: مشهور صدوق.

قال ابن حجر⁽⁴⁾: صحيح الكتاب، صدوق يهم.

قالت الباحثة: صدوق.

عبد الوهاب بن نجدة، أبو محمد الحوطي⁽⁵⁾، ثقة، مات سنة اثنين وثلاثين، روى له أبو داود، والنسيائي⁽⁶⁾.

سعید بن سالم المکی، أبو عثمان القذاخ، مات سنة نیف وتسعین ومائۃ.

مختلف فيه:

ووثقه ابن معين مرة⁽⁷⁾، وفي مواضع⁽⁸⁾: "ليس به بأس"، وقال النسيائي أيضاً⁽⁹⁾: ليس به بأس، وقال أبو زرعة⁽¹⁰⁾: "هو إلى الصدق ما هو"، وقال أبو حاتم⁽¹¹⁾: "محله الصدق"، وقال أبو داود⁽¹²⁾: "صدق، يذهب إلى الإرجاء". وساق ابن عدي له أحاديث، ثم قال⁽¹³⁾: حسن الحديث وأحاديثه مستقيمة... وهو عندي صدوق لا بأس به، مقبول الحديث.

(1) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 33)، ميزان الاعتدال (1 / 428)، تهذيب التهذيب (2 / 129).

(2) الكافش (1 / 300).

(3) ميزان الاعتدال (1 / 428).

(4) تقریب التهذیب (ص: 144).

(5) قال أبو سعد السمعاني: هذه النسبة إلى حوط، وظني أنها من قرى حمص أو جبلة- مدینتان بالشام. وقال ياقوت الحموي: جبلة قلعة مشهورة بساحل الشام، من أعمال حلب قرب اللاذقية. الأنساب (4 / 308)، معجم البلدان (2 / 105).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (18 / 521)، تهذيب التهذيب (6 / 454)، تقریب التهذیب (ص: 368).

(7) سؤالات ابن الجنيد (ص: 298).

(8) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3 / 82)، تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (1 / 90)، الكامل في ضعفاء الرجال (4 / 452).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (10 / 456).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4 / 31).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4 / 31).

(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (10 / 456).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال (4 / 454).

وقال يعقوب الفسوبي⁽¹⁾: "كان له رأى سوء وكان داعية مرغوب عن حديثه وروايته". وقال البخاري⁽²⁾: "يرى الإرجاء". وقال عثمان الدارمي⁽³⁾: ليس بذلك.
قال ابن حجر⁽⁴⁾: صدوق بهم، ورمي بالإرجاء وكان فقيهاً.

كثير بن زيد الأسلمي ثم السهمي، أبو محمد المدنى، مولى بنى سهم، من أسلم، مات سنة ثمان وخمسين ومائة، في آخر أيام أبي جعفر المنصور، روى له أبو داود، والترمذى، وابن ماجه.⁽⁵⁾.

مختلف فيه:

وتقه ابن عمار الموصلي⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾.
أما ابن معين فتعددت أقواله: فوتقه مرة⁽⁸⁾، وفي أخرى⁽⁹⁾: ليس به بأس، وفي ثلاثة⁽¹⁰⁾: صالح، وقال أيضاً⁽¹¹⁾: ليس بذلك، قال ابن أبي خيثمة: وكان أولاً قال: ليس بشيء، وفي موضع⁽¹²⁾: ضعيف، وهو خير من غيره.
وحصل أقوال ابن معين فيه: أنه صدوق، والله أعلم.

وقال أحمد⁽¹³⁾: "ما أرى به بأساً"، وقال يعقوب بن شيبة⁽¹⁴⁾: "ليس بذلك الساقط وإن بالضعف ما هو"، وقال أبو زرعة⁽¹⁵⁾: "صدق فيه لين"، وقال ابن المدينى⁽¹⁶⁾، وأبو حاتم⁽¹⁷⁾:

(1) المعرفة والتاريخ (3/54).

(2) التاريخ الكبير للبخاري (3/482).

(3) ميزان الاعتلال (2/139)، سير أعلام النبلاء (9/319).

(4) تهذيب التهذيب (ص: 236).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (24/113)، تهذيب التهذيب (8/414).

(6) تاريخ دمشق لابن عساكر (50/24).

(7) (354/7).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (7/204).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (7/204).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (24/115).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/151).

(12) انظر: تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (1/70).

(13) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/317).

(14) بشئ تاريخ دمشق لابن عساكر (50/25).

(15) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/151).

(16) سوالات ابن أبي شيبة لابن المدينى (ص: 95).

(17) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/151).

صالح ليس بالقوى، زاد أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال ابن عدي⁽¹⁾: "ولم أر بحديثه بأساساً وأرجو أنه لا أساس له".

وقال النسائي⁽²⁾: ضعيف.

قال ابن حجر⁽³⁾: صدوق يخطىء.
وترجح الباحثة أنه صدوق.

المطلب بن عبد الله بن حنطسب، ثقة، مرسلاً عن عدد من الصحابة. سبقت ترجمته في حديث رقم (44).

عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب الجمحي، أسلم بعد ثلاثة عشر رجلاً، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا، وكان من حرم الخمر في الجاهلية، وهو أول رجل مات بالمدينة من المهاجرين، في السنة الثانية من الهجرة، بعد شهوده بدرًا، وهو أول من دفن بالبقيع. فلما عُسلَّ وُكِفَّنَ قبل رسول الله ﷺ بين عينيه، فلما دفن قال: "نعم السلف هو لنا عثمان بن مظعون"⁽⁴⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن، لأجل:

يحيى بن الفضل، مقبول وقد تابعه الثقة عبد الوهاب بن نجدة، كما في إسناد الحديث.
وسعيد بن سالم، صدوق يهم، وقد تابعه حاتم بن إسماعيل - في إسناد الحديث -، وهو فوقه أو مثله.

أما كثير بن زيد، فهو صدوق.

والطلب بن حنطسب، ثقة مرسلاً، ولا يضيره في حديثنا، حيث صرح بالسمع.
فالحديث إسناده حسن مُتَّصِّلٌ، وليس مُرسلاً، ليس فيه إلا كثير بن زيد، وهو صدوق، وقد بين المطلب في كلامه أنه أخبره به صاحب حضر القصة، ولم يسمه ولا يضر إبهام الصاحب، فالصحابي كلهم عدول.

وهذا هو رأي ابن الملقن. وحسنه: النووي⁽⁵⁾، وابن حجر⁽⁶⁾، والألباني⁽⁷⁾.



(1) الكامل في ضعفاء الرجال (7/207).

(2) الضعفاء والمتردكون للنسائي (ص: 89).

(3) تقريب التهذيب (ص: 459).

(4) انظر: الاستيعاب (3/1053)، أسد الغابة (3/494)، سير أعلام النبلاء (1/153)، الإصابة (4/381).

(5) خلاصة الأحكام (2/1010).

(6) التلخيص الحبير (2/307).

(7) مشكاة المصاييف (1/536)، سلسلة الأحاديث الصحيحة (7/161)، أحكام الجنائز (1/155).

حديث رقم (63):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: وفي "مسند أحمد"، و"سنن النسائي"، وابن ماجه، والبيهقي، عن ابن عباس قال: "إِذَا رَمَيْتُ الْجَمْرَةَ، فَقَدْ حَلَّ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ". فَقَالَ رَجُلٌ: وَالطَّيْبُ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمَّا أَنَا فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يُضْمَخُ⁽²⁾ رَأْسَهُ بِالْمِسْكِ، فَلَا أَدْرِي أَطَيْبٌ ذَلِكَ أَمْ لَا". إسناده حسن كما قاله المنذري⁽³⁾ وغيره، إلا أن يحيى بن معين وغيره قالوا⁽⁴⁾: يقال: إن الحسن العرنبي لم يسمع من ابن عباس. نعم في "مسند أحمد"⁽⁵⁾ عنه قال ذكر عنده ابن عباس: "يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة، قال: بِسَمَا عَدْلَتْ بِإِمْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ كُلُّا وَحِمَارًا...". وذكر الحديث بطوله، وظاهر هذا سماعه منه.

نص الحديث:

قال الإمام أحمد رفعه⁽⁶⁾: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفِيَّانُ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ الْحَسَنِ الْعُرْنَبِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا رَمَيْتُ الْجَمْرَةَ، فَقَدْ حَلَّ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ". فَقَالَ رَجُلٌ: وَالطَّيْبُ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمَّا أَنَا فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يُضْمَخُ رَأْسَهُ بِالْمِسْكِ "أَفَطِيبٌ ذَلِكَ أَمْ لَا؟".

تخریج الحديث:

أخرجه ابن ماجه⁽⁷⁾، والنسائي⁽⁸⁾، وأبو يعلى⁽⁹⁾، والطبراني⁽¹⁰⁾، والبيهقي⁽¹¹⁾، وغيرهم، من طرق عن سفيان الثوري، به، بإسناده.

(1) البدر المنير (265 / 6).

(2) التضمخ: التلطخ بالطيب وغيره، والإكثار منه. النهاية في غريب الحديث والأثر (99 / 3).

(3) مختصر سفن أبي داود (98 / 2).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (45 / 3).

(5) مسند أحمد (95 / 4) ح 2222.

(6) مسند أحمد (2090 / 5) ح 276 (3204 / 5) ح 2090.

(7) سنن ابن ماجه، كتاب المناسب، باب ما يحل للرجل، إذا رمى جمرة العقبة (2 / 1011) ح 3041.

(8) سنن النسائي، كتاب المناسب، باب: ما يحل للمحرم بعد رمي الحمار (5 / 277) ح 3084.

(9) مسند أبي يعلى الموصلي (5 / 89) ح 2696.

(10) المعجم الكبير (12 / 140) ح 12705.

(11) السنن الكبرى (5 / 222) ح 9596، (9596 / 5) ح 335.

دراسة رجال الإسناد:

وَكِبْعُ بْنُ الْجَرَاحِ بْنُ مَلِحٍ بْنُ عَدَى الرُّؤَاسِيُّ، أَبُو سُفِيَانَ الْكُوفِيُّ، ثَقَةُ حَافِظِ عَابِدٍ، مَاتَ فِي
آخِرِ سَنَةِ سِتٍّ أَوْ أَوَّلِ سَنَةِ سِبْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً⁽¹⁾.

سُفِيَانُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ مَسْرُوقِ التَّوْرِيِّ⁽²⁾، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ، ثَقَةُ حَافِظِ فَقِيهِ عَابِدٍ إِمامٍ
حَجَّةَ، وَكَانَ رِبَّا دَلْسَ⁽³⁾، مَاتَ سَنَةً إِحدَى وَسَتِينَ وَمِائَةً⁽⁴⁾.

سَلْمَةُ بْنُ كَهْيَلِ الْحَضْرَمِيُّ، أَبُو يَحْيَى الْكُوفِيُّ، ثَقَةُ يَتَشَيَّعِ، مَاتَ سَنَةً إِحدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً⁽⁵⁾.

الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعُرَنِيِّ⁽⁶⁾ الْكُوفِيُّ، ثَقَةُ أَرْسَلَ عَنْ أَبْنَ عَبَّاسٍ، رَوَى لِهِ الْجَمَاعَةُ سَوْيًا
التَّرمِذِيُّ⁽⁷⁾.

تكلم في سماعه من ابن عباس:

قال يحيى بن معين⁽⁸⁾: الحسن العرنبي ليس به بأس صدوق، إنما يقال أنه لم يسمع من
 ابن عباس.

وقال أحمد بن حنبل⁽⁹⁾: الحسن العرنبي لم يسمع من ابن عباس شيئاً.

وقال البخاري⁽¹⁰⁾: لم يسمع الحسن من ابن عباس.

(1) تهذيب الكمال (30/471)، سير أعلام النبلاء (140/9)، تهذيب التهذيب (125/11)، تهذيب التهذيب (ص: 581).

(2) من ثور بن عبد مناة، وقيل من ثور همدان وال الصحيح الأول. و "همدان" قبيلة من حمير من عرب اليمن.
 انظر: الأنساب للسمعاني (3/153)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي (2/640)، تهذيب التهذيب (4/111).

(3) طبقات المدلسين (ص: 32).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (225/4)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (165/11)، تهذيب التهذيب (111/4)، تهذيب التهذيب (ص: 244).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/171)، تهذيب التهذيب (4/156)، تهذيب التهذيب (ص: 248).

(6) عرنية، قبيلة من بجيلة. وال نسبة إليها "عرنى" و "عرنى" وهي واد بين عرفات ومنى. انظر: شرح النووي على مسلم (4/14)، الأنساب للسمعاني (9/281).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (6/196)، الكافش (1/326)، جامع التحصل (ص: 166)، تهذيب التهذيب (2/291)، تهذيب التهذيب (ص: 161).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/45).

(9) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (1/143).

(10) التاريخ الأوسط (1/296).

وقال العيني⁽¹⁾: "وقد رُوي عن يحيى بن معين أن الحسن العرني لم يسمع من ابن عباس، وغيره قال: سمع منه، فالمثبت أولى من النافي على ما عُرف".

وترجح الباحثة عدم سماعه من ابن عباس. وهو ما جزم به البخاري وغيره. والظاهر من رأي ابن الملقن.

أما ترجيح العيني قول المثبت على النافي للسماع فيه نظر، حيث لم تقف الباحثة على نص لواحد من العلماء بسماعه من ابن عباس. كما لم تقف الباحثة على تصريح له بالسماع من ابن عباس في أي من الأحاديث التي رواها عنه.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، فيه انقطاع، فالحسن العرني لم يسمع من ابن عباس.

قال النووي⁽²⁾: "وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ إِلَّا أَنَّ يَحْيَى بْنَ مَعِينَ وَغَيْرَهُ قَالُوا: يَقُولُ أَنَّ الْحَسَنَ الْعَرْنَيَ لَمْ يَسْمَعْ ابْنَ عَبَّاسَ"



حديث رقم (64):

قال ابن الملقن⁽³⁾: في سنن النسائي بإسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعاً: "جَهَادُ الْكَبِيرِ، وَالصَّغِيرِ، وَالضَّعِيفِ، وَالْمَرَأَةِ: الْحَجُّ، وَالْعُمَرَةُ".

نص الحديث:

قال الإمام النسائي رحمه الله⁽⁴⁾: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ الْلَّبِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي أَبِي هِلَالٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "جَهَادُ الْكَبِيرِ، وَالصَّغِيرِ، وَالضَّعِيفِ، وَالْمَرَأَةِ: الْحَجُّ، وَالْعُمَرَةُ".

(1) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (10/94).

(2) المجموع شرح المذهب (8/227).

(3) البدر المنير (9/38).

(4) سنن النسائي، كتاب المناسك، باب فضل الحج (5/113) ح 2626.

تخریج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽¹⁾، البیهقی⁽²⁾، من طرق عن الليث بن سعد، بـإسناده، ولفظه.
وأخرجه سعيد بن منصور⁽³⁾، وأحمد⁽⁴⁾، من طريق يزید بن الہاد، عن محمد بن إبراهیم
التمیی، عن أبي هریرة.
ومحمد بن إبراهیم التمیی لم یسمع من أبي هریرة. قاله الدارقطنی⁽⁵⁾.

دراسة رجال الإسناد:

شعیب بن الليث بن سعد، ثقة نبیل فقیه، مات سنة تسعة وسبعين ومائة، روی له أبو داود
والنسائی⁽⁶⁾.

خالد بن يزید الجمحی، ثقة فقیه، مات سنة مائتين وتسعة وثلاثين، روی له الجماعة⁽⁷⁾.
سعید بن أبي هلال الليثی مولاهم أبو العلاء المصري، مات سنة تسعة وأربعين ومائة،
روی له الجماعة.

مختلف فيه:

وثقه ابن سعد⁽⁸⁾، والعجلی⁽⁹⁾، والدارقطنی⁽¹⁰⁾، والبیهقی⁽¹¹⁾، والخطیب⁽¹²⁾، وابن عبد
البر⁽¹³⁾، والذهبی⁽¹⁴⁾، وغيرهم. وذكره ابن حبان⁽¹⁵⁾، وابن خلفون⁽¹⁶⁾، في ثقاتهما.

(1) المعجم الأوسط / 8 / 319 ح (8751).

(2) السنن الكبرى / 9 / 39 ح (17813).

(3) سنن سعید بن منصور / 2 / 167 ح (2344).

(4) مسند أحمد / 15 / 9459 ح (272).

(5) علل الدارقطنی / 8 / 0.0 (119).

(6) تهذیب الکمال في أسماء الرجال / 12 / 532، تهذیب التهذیب / 4 / 355، تقریب التهذیب (ص: 267).

(7) تهذیب الکمال في أسماء الرجال / 8 / 209، تهذیب التهذیب / 3 / 129، تقریب التهذیب (ص: 191).

(8) الطبقات الكبير / 9 / 521.

(9) الثقات للعجلی / 1 / 406.

(10) إكمال تهذیب الکمال / 5 / 365، تهذیب التهذیب / 4 / 95.

(11) انظر: السنن الكبرى / 2 / 68 ...

(12) إكمال تهذیب الکمال / 5 / 365، تهذیب التهذیب / 4 / 95.

(13) الإنصاف (ص: 249).

(14) ميزان الاعتدال / 2 / 162.

(15) الثقات لابن حبان / 6 / 374.

(16) إكمال تهذیب الکمال / 5 / 365.

وقال أبو حاتم⁽¹⁾: "لا بأس به". وقال أبو زرعة⁽²⁾: "خالد بن يزيد المصري، وسعيد بن أبي هلال صدوقان، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما".

وقال ابن حزم⁽³⁾: "ليس بالقوى"، وزاد في موضع⁽⁴⁾: "قد ذكره بالتخلط يحيى وأحمد بن حنبل".

وقال ابن حجر⁽⁵⁾: "وتبع أبو محمد بن حزم الساجي فضعف سعيد بن أبي هلال مطلقاً ولم يصب في ذلك"، وقال أيضاً⁽⁶⁾: "ذكره الساجي بلا حجة ولم يصح عن أحمد تضعيقه".

وفي اللسان⁽⁷⁾: "ثقة ثبت"، وفي التقريب⁽⁸⁾: "صدق لم أر لابن حزم في تضعيقه سلفاً؛ إلا أن الساجي⁽⁹⁾ حكى عن أحمد أنه اختلف".

وخلاصة القول: أن سعيد بن أبي هلال صدوق، ولم يثبت اختلاطه.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/71).

(2) الضعفاء لأبي زرعة الرازبي في أجوبته على أسئلة البرذعي (2/361).

(3) المحلى بالأثار (2/35).

(4) الفصل في الملل والأهواء والنحل (2/95).

(5) فتح الباري (1/406).

(6) فتح الباري (1/462).

(7) لسان الميزان (9/313).

(8) تقريب التهذيب (ص: 242).

(9) سؤالات الأئم لاحمد بن حنبل (ص: 46)، هدي الساري، لابن حجر (1/406).

وذلك أن الأئمة قد يستخدموا وصف الرواية بالاختلاط والتخلط على معنى اضطراب الحديث، أو تداخل بعض حديث الرواية عليه ولا يقصد بذلك المعنى الاصطلاحي المشهور، فالظاهر أن الإمام أحمد لم يقصد الاختلاط المعروف وإنما أراد عدم اتقانه واضطرابه⁽¹⁾. ويidel على ذلك قول الإمام أحمد⁽²⁾: "سعید بن أبي هلال مدنی لا بأس به".

محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي المداني، ثقة له أفراد، مات سنة مائتين وعشرين على الصحيح، وروى له الجماعة⁽³⁾.

ويافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن. قال العيني⁽⁴⁾: "سند لا بأس به". وصححه المباركفوري⁽⁵⁾، والأثيوبي⁽⁶⁾. وضعفه الألباني⁽⁷⁾، ونسب سعید بن أبي هلال إلى الاختلاط في مواضع متعددة⁽⁸⁾ تبعاً لكلام الساجي وابن حزم، وتعقبه الشيخ حماد الأنصاري فقال⁽⁹⁾: ولم يصب الألباني في ذلك. ويعيد قول الشيخ حماد الأنصاري؛ أن الألباني خالف نفسه فحسن إسناد الحديث في مواضع أخرى⁽¹⁰⁾.

وللحديث شاهد رواه البخاري⁽¹¹⁾؛ من حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، قالت: استأذنتُ النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد، فقال: **"جهادُكُنَّ الحجَّ"**.



(1) الجرح والتعديل، إبراهيم اللاحم (ص: 156)، وانظر: تحقيق سعد الحميد للتفسيير من سنن سعید بن منصور (833 / 3).

(2) المنتخب من علل الخلل، لابن قدامة المقدسي (ص: 285).

(3) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (1 / 566)، الكامل في ضعفاء الرجال (7 / 303)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: 443)، تهذيب التهذيب (9 / 6)، تقريب التهذيب (ص: 465).

(4) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (9 / 134).

(5) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصباح (8 / 339).

(6) ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (23 / 313).

(7) ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: 391).

(8) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (7 / 1578)، (6 / 559) وغيرها.

(9) ملحق المختلطين الثقات الذين لم يذكرهم ابن الكياں في الكواكب النيرات (ص: 468).

(10) انظر: صحيح الترغيب والترهيب (2 / 2).

(11) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب جهاد النساء (4 / 32) ح 2875.

المطلب الثاني: الأحاديث التي جُوَدَّ ابن المُلِّقِنْ أسانيدها.

حديث رقم (65):

عن سعد بن هشام، عن عائشة رضي الله عنها: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوضَعُ لَهُ وَضْوَءُهُ وَسِوَاكُهُ، فَإِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ تَخَلَّى⁽¹⁾ ثُمَّ اسْتَاكَ".

قال ابن المُلِّقِنْ⁽²⁾: رواه أبو داود بإسناد جيد.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رضي الله عنه⁽³⁾: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ - يعني ابن سلمة -، أَخْبَرَنَا بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ، "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوضَعُ لَهُ وَضْوَءُهُ وَسِوَاكُهُ، فَإِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ تَخَلَّى ثُمَّ اسْتَاكَ".

تخریج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽⁵⁾ من طريق أبي داود، بمثله.

وأخرجه النسائي⁽⁶⁾، والطبراني⁽⁷⁾، من طرق عن قتادة، تابع بهز بن حكيم في الرواية عن زراره بن أوفى، عن سعد بن هشام، بنحوه وفيه زيادة.

وأخرجه أبو نعيم⁽⁸⁾ من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، تابع سعد بن هشام، في الرواية عن عائشة، مختصرًا.

(1) تخلى: من الخلاء، وهو من قضاء الحاجة. النهاية في غريب الحديث والأثر (75/2)، شرح أبي داود للعيني (174/1).

(2) البدر المنير (708/1).

(3) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب السوائل لمَنْ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ (56/1).

(4) الوضوء هو: الماء الذي يتوضأ به، والوضوء بالضم هو: فعل التوضؤ. النهاية في غريب الحديث والأثر (195/5).

(5) السنن الكبرى للبيهقي (1/64 ح 166).

(6) السنن الكبرى للنسائي، كتاب المساجد، أَقْلُ مَا تُجْزِي بِهِ الصَّلَاةُ (86/2 ح 1239).

(7) المعجم الأوسط (4404 ح 350/4).

(8) معرفة الصحابة لأبي نعيم (3213/6 ح 7397).

دراسة رجال الإسناد:

مُوسَى بْن إِسْمَاعِيلَ الْمِنْقَرِيُّ مَوْلَاهُمْ، الْبَصْرِيُّ، أَبُو سَلَمَةَ التَّبَوَذَكِيُّ، ثقة ثبت. سبقت الترجمة له في الحديث رقم (20).

بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ، أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ الْفُشَيْرِيُّ، الْبَصْرِيُّ، تُؤْفَى قَبْلَ الْخَمْسِينَ وَمَائَةً، روى له أصحاب السنن الأربع(1).

مختلف فيه:

وثقه ابن معين⁽²⁾، وابن المديني⁽³⁾، وأبو داود⁽⁴⁾، والنسائي⁽⁵⁾ وابن الجارود⁽⁶⁾. وسئل يحيى بن معين عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، فقال: إسناد صحيح، إذا كان دون بهز ثقة⁽⁷⁾.

وقال الدارقطني⁽⁸⁾: لا بأس به. وقال الترمذى⁽⁹⁾: "وقد تكلم شعبة في بهز، وهو ثقة عند أهل الحديث".

وقال ابن حبان⁽¹⁰⁾: يخطئ كثيرًا، فاما أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم - رحمهما الله - فهما يحتجان به، ويرويان عنه، وتركه جماعة من أئمتنا، ... وهو من استخير الله فيه.

وقال ابن عدي⁽¹¹⁾: قد روى عنه ثقات الناس وقد روى عنه الزهرى، وأرجو أنه لا بأس به، ولم أر له حديثاً منكراً، وإذا حدث عنه ثقة فلا بأس به.

وقال الحاكم⁽¹²⁾: كان من ثقات البصريين؛ من يجمع حديثه وإنما أسقط من الصحيح روایته عن أبيه عن جده لأنها شاذة لا متابع له عليها.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (261/4)، تهذيب التهذيب (499/1).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 82)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (124/4).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (430/2).

(4) تهذيب التهذيب (498/1).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (262/4).

(6) بيان الوهم والإبهام (566/5).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (262/4).

(8) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 131).

(9) سنن الترمذى (309/4)، تهذيب التهذيب (499/1).

(10) المجرودين (194/1).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (252/2).

(12) سؤالات السجزي للحاكم (ص: 147).

وقال أبو زرعة⁽¹⁾: " صالح، ولكنه ليس بالمشهور"، وقال أبو حاتم⁽²⁾: "يكتب حديثه، ولا يحتاج به". وقال صالح جزرة⁽³⁾: "بهز عن أبيه عن جده، إسناد أعرابي"⁽⁴⁾.
وقال ابن حجر⁽⁵⁾: صدوق.

زُرَارَةُ بْنُ أَوْفَى أَبُو حَاجِبِ الْعَامِرِيُّ، ثقة عابد، مات وهو ساجد، سنة ثلث وسبعين، روى له الجماعة⁽⁶⁾.

سَعْدُ بْنُ هِشَامِ بْنِ عَامِرِ الْأَنْصَارِيُّ، ابن عم أنس بن مالك، ثقة، من الثالثة، استشهد بأرض الهند، روى له الجماعة⁽⁷⁾.
وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن. لأجل بهز بن حكيم صدوق، ولكن تابعه قتادة بن دعامة، فيرتقي الإسناد إلى الصحيح لغيره. وصححه النووي⁽⁸⁾، والألباني⁽⁹⁾.



(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (430/2).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (430/2).

(3) تهذيب التهذيب (498/1).

(4) يعني أن حديثهم ليس بالعمدة. المقترن في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، مقبل بن هادي الوادعي (ص: 78).

(5) تقريب التهذيب (ص: 128).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (340/9)، تهذيب التهذيب (322/3)، تقريب التهذيب (ص: 215).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (307/10)، تهذيب التهذيب (483/3)، تقريب التهذيب (ص: 232).

(8) الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستانى، للنووى (ص: 248).

(9) صحيح أبي داود (97/1).

حديث رقم (66):

أنه ﷺ قال: "الذِّي يشرب في آنية الْذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، إِنَّمَا يُجْرِجُ⁽¹⁾ فِي جَوْفِهِ نَارَ جَهَنَّمَ"⁽²⁾. عن أبي بُرْدَةَ ، قَالَ: انطَّلَقْتُ أَنَا وَأَبِي إِلَى عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، فَقَالَ لَنَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "نَهَى عَنْ آنية الْذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ أَنْ يُشْرِبَ فِيهَا، وَأَنْ يُؤْكَلَ فِيهَا، وَنَهَى عَنِ الْقَسِّيِّ⁽³⁾ وَالْمِيَّرَةِ⁽⁴⁾، وَعَنْ ثَيَابِ الْحَرِيرِ وَخَاتَمِ الْذَّهَبِ".

قال ابن المُلَّفِ⁽⁵⁾: رواه الدارقطني، بإسناد جيد.

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمه الله⁽⁶⁾: حدثنا يحيى بن محمد بن صالح، نا مسلم بن حاتم الأنصاري بالبصرة ، نا أبو بكر الحنفي ، نا يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَةَ ، قَالَ: انطَّلَقْتُ أَنَا وَأَبِي إِلَى عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، فَقَالَ لَنَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "نَهَى عَنْ آنية الْذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ أَنْ يُشْرِبَ فِيهَا، وَأَنْ يُؤْكَلَ فِيهَا، وَنَهَى عَنِ الْقَسِّيِّ وَالْمِيَّرَةِ، وَعَنْ ثَيَابِ الْحَرِيرِ وَخَاتَمِ الْذَّهَبِ".

تخرج الحديث:

أخرج البيهقي⁽⁷⁾ من طريق الدارقطني، بمثله.
وأخرج أبو داود⁽⁸⁾، وأحمد⁽⁹⁾، من طرق عن هبيرة بن يريم⁽¹⁰⁾، تابع أبي برد؛ في الرواية
عن علي رضي الله عنه، مختصراً .

(1) يقال جرجر فلان الماء إذا جرعه جرعاً متواتراً له صوت. فالمعنى كأنما يجري نار جهنم. أي يرددتها فيه، فجعل صوت شرب الماء في آنية النقد لكون استعمالها محظياً موجباً للعقاب كجرجرة نار جهنم في بطنه.
انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (255/1)، التيسير بشرح الجامع الصغير، للمناوي (1/298).

(2) الشرح الكبير للرافعي (308/1).

(3) القسي: هي ثيابٌ مُنْكَأَنَّ مَخْلُوطَ بَحَرِيرٍ يُؤْتَى بِهَا مِنْ مِصْرَ، تُسْبَّتُ إِلَى قُرْيَةٍ عَلَى شَاطِئِ الْبَحْرِ قَرِيبًا مِنْ تِبْيَاسٍ، يُقَالُ لَهَا الْقَسُّ بِقَطْعِ الْقَافِ، وَبَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَكْسِرُهَا. انظر: الاستذكار (431/1)، النهاية في غريب الحديث والأثر (59/4).

(4) الميارة: وأصلها: مِؤْنَة، فَقُلْبَتُ الْوَاؤُ يَاءً لِكَسْرَةِ الْمِيَّمِ. وهي فراش صغير من الحرير محسو بالقطن يجعله الراكب تحته. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (150/5)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (20/158).

(5) البدر المنير (627/1).

(6) سنن الدارقطني (97/1).

(7) السنن الكبرى (45/1) ح 105.

(8) سنن أبي داود كتاب اللباس، باب من كرمه ليس الحرير (4051 ح 49/4).

(9) مسند أحمد (722 ح 126/2)، (362/2) ح 1159.

(10) قال ابن حجر: لا بأس به. وانظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (109/10)، تهذيب التهذيب

(11) تقريب التهذيب (ص: 570) (23/11).

دراسة رجال الإسناد:

مُسْلِمُ بْنُ حَاتِمٍ، أَبُو حَاتِمِ الْأَنْصَارِيُّ، من العاشرة، أخرج له أبو داود والترمذى⁽¹⁾.

قال الترمذى⁽²⁾، وأبو القاسم الطبرانى⁽³⁾: "كان ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾ وقال: ر بما أخطأ.

وقال ابن حجر⁽⁵⁾: صدوق ر بما وهم.

أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ، عَبْدُ الْكَبِيرِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، ثقة، مات سنة أربعين ومائتين، روى له الجماعة⁽⁶⁾.

يُؤْسُنُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقِ عَمْرُو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْهَمْدَانِيُّ، السَّيْعِيُّ، الْكُوفِيُّ، أَبُو إِسْرَائِيلٍ، مات سنة تسع وخمسين ومائة، روى له الجماعة سوى البخارى⁽⁷⁾.

مختلف فيه:

وثقه ابن سعد⁽⁸⁾، وابن معين⁽⁹⁾، وفي موضع⁽¹⁰⁾: "ثقة، ليس به بأس"، وقال العجلى⁽¹¹⁾: ثقة، وقال مرة⁽¹²⁾: جائز الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹³⁾.

وقال ابن مهدي⁽¹⁴⁾، والنمسائى⁽¹⁵⁾: "لم يكن به بأس". وقال الساجى⁽¹⁶⁾: "صدق، كان يقدّم

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (497/27)، تهذيب التهذيب (125/10).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (497/27).

(3) المعجم الصغير (102/2).

(4) (158/9).

(5) تقريب التهذيب (ص: 529).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (245/18)، تهذيب التهذيب (371/6)، تقريب التهذيب (ص: 360).

(7) تهذيب التهذيب (433/11).

(8) الطبقات الكبير (483/8).

(9) سؤالات ابن الجنيد (ص: 379)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (244/9).

(10) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: 56).

(11) الثقات (2/377).

(12) الموضع السابق.

(13) (650/7).

(14) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (244/9).

(15) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (488/32)، تهذيب التهذيب (434/11).

(16) تهذيب التهذيب (434/11).

عثمان على عليٍّ، وضعفه بعضهم". وقال أبو حاتم⁽¹⁾: "كان صدوقاً، إلا أنه لا يحتاج بحديثه". وقال أحمد⁽²⁾: "حديثه مضطرب". وقال أبو أحمد الحكم⁽³⁾: "رِيمَا وَهُمْ فِي رِوَايَتِهِ". وقال ابن عدي⁽⁴⁾: "لَهُ أَحَادِيثُ حَسَانٍ وَرَوَى عَنِ النَّاسِ". وقال الذهبي⁽⁵⁾: صدوق يغرب. وقال ابن حجر⁽⁶⁾: صدوق يهم قليلاً.

أبو بُرْدَةَ - يقال اسمه الحارت، ويقال عامر- بن أبي مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ، ثقة، مات سنة سبعٍ ومائةٍ، روى له الجماعة⁽⁷⁾.
وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن.

فيه مسلم بن حاتم، صدوق ر بما وهم، وفيه أيضاً يونس بن أبي إسحاق، صدوق يهم، ومدلس من الثانية⁽⁸⁾، وقد توبعا، كما في تخريج الحديث. فيرتفقى الإسناد إلى الصحيح لغيره.



الحديث رقم (67):

عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ يَسْتَأْكُ، فَيُعْطِينِي السُّوَاقَ لِأَغْسِلَهُ، فَأَبْدِأُ بِهِ فَأَسْتَأْكُ، ثُمَّ أَغْسِلُهُ وَأَدْفَعُهُ إِلَيْهِ".

قال ابن الملقن⁽⁹⁾: رواه أبو داود بإسناد جيد.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (244/9).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (244/9).

(3) تهذيب التهذيب (434/11).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (525/8).

(5) ديوان الضعفاء (ص: 450).

(6) تقريب التهذيب (ص: 613).

(7) تهذيب الكمال (71/33)، تهذيب التهذيب (18/12)، تقريب التهذيب (ص: 621).

(8) طبقات المدلسين (ص: 37).

(9) البدر المنير (45/2).

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود عليه السلام⁽¹⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْسَةُ بْنُ سَعِيدِ الْكُوفِيِّ الْحَاسِبُ، حَدَّثَنِي كَثِيرٌ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: "كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ يَسْتَأْكُ، فَيُغَطِّيْنِي السُّوَاقُ لِأَغْسِلُهُ، فَأَبْدِأُ بِهِ فَأَسْتَأْكُ، ثُمَّ أَغْسِلُهُ وَأَدْفَعُهُ إِلَيْهِ".

تخریج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽²⁾، والبغوي⁽³⁾، من طريق أبي داود، بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَنَّسِ بْنِ مَالِكٍ، الْأَنْصَارِيُّ، قَاضِي الْبَصْرَةِ، ثَقَةٌ، ماتَ سَنَةً حَمْسَ عَشْرَةً وَمِائَتَيْنِ، رُوِيَ لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽⁴⁾

عَبْسَةُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ عَبِيدٍ، الْفَرْشِيُّ التَّيْمِيُّ الْكُوفِيُّ الْحَاسِبُ، مَوْلَى أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ، ثَقَةٌ، مَاتَ سَابِعَةً، رُوِيَ لَهُ أَبُو دَاؤِدُ⁽⁵⁾.

كَثِيرُ بْنُ عَبِيدِ الْفَرْشِيِّ التَّيْمِيِّ، أَبُو سَعِيدِ الْكُوفِيِّ، مَوْلَى أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ، رَضِيعُ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ وَالَّذِي أَعْنِسَ، سَعِيدُ بْنُ كَثِيرٍ بْنِ عَبِيدٍ، وَجَدُّ عَبْسَةِ بْنِ سَعِيدِ الْحَاسِبِ، مَقْبُولٌ، مِنَ الْثَالِثَةِ، ذُكْرُهُ أَبْنَ حَبَانَ فِي الْتَّقَاتِ⁽⁶⁾، رُوِيَ لَهُ الْبَخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمُفَرْدِ، وَأَبُو دَاؤِدُ⁽⁷⁾.
وَبِاَفَيِ رَجَالُ اِسْنَادِ ثَقَاتِهِ.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل كثير بن عبد رضيع عائشة، مقبول؛ ولم يتبع على حديثه.

(1) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب غسل السواق (1/52).

(2) السنن الكبرى (1/64).

(3) شرح السنن (1/397).

(4) تهذيب الكمال (25/542)، تهذيب التهذيب (9/274)، تقريب التهذيب (ص: 490)، الكواكب النيرات (ص: 394).

(5) تهذيب الكمال (22/410)، تهذيب التهذيب (8/156)، ، تقريب التهذيب (ص: 432).

(6) (330/5).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (24/143)، تهذيب التهذيب (8/424)، تقريب التهذيب (ص: 460).

قال النووي⁽¹⁾: حديث الباب حسن أو صحيح، وفي إسناده: كثير عن عائشة.

وقال أيضاً⁽²⁾: هذا حديث حسن، رواه أبو داود بإسناد جيد.



حديث رقم (68):

"أَنَّهُ نَهَىٰ عَنِ الْاسْتِجَاءِ بِالْعَظَمِ، وَقَالَ: إِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجِنِّ"⁽³⁾.

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: أما النهي عن الاستجاء بالعظم فصحيح، رواه جماعات من الصحابة... منهم: رُوَيْفُعُ بْنُ ثَابِتٍ، رواه أبو داود والنسياني بإسناد جيد عنه.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا الْمَفْضُلُ يَعْنِي ابْنَ فَضَالَةَ الْمِصْرِيَّ، عَنْ عَيَّاشِ ابْنِ عَبَّاسِ الْقِبْلَانِيِّ، أَنَّ شَيْبَمْ بْنَ بَيَّنَ، أَخْبَرَهُ عَنْ شَيْبَانَ الْقِبْلَانِيِّ، قَالَ: إِنَّ مَسْلَمَةَ بْنَ مُحَمَّدٍ⁽⁶⁾ اسْتَعْمَلَ رُوَيْفُعَ بْنَ ثَابِتٍ عَلَى أَسْفَلِ الْأَرْضِ⁽⁷⁾، قَالَ شَيْبَانُ: فَسِرْنَا مَعَهُ مِنْ كَوْمٍ شَرِيكٍ⁽⁸⁾، إِلَى عَلْقَمَاءِ إِلَى كَوْمٍ شَرِيكٍ يُرِيدُ عَلْقَامَ فَقَالَ

(1) الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني رحمه الله (ص: 226).

(2) المجموع شرح المذهب (283/1)، خلاصة الأحكام (87/1).

(3) الشرح الكبير للرافعي (497/1).

(4) انظر: البدر المنير (352/348/2).

(5) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب ما ينهى عنه أن يستتجى به (1/369).

(6) انظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (266/8)، تاريخ ابن يونس المصري (1/473)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (575/27)، تقريب التهذيب (ص: 532).

(7) أسفل الأرض: يعبر به عن الوجه البحري في مصر. وسلمة كان أميراً على بلاد مصر من جهة معاوية فاستتاب رويفعاً على أسفل أرض مصر. شرح أبي داود للعيني (1/125).

(8) كوم: بضم الكاف على المشهور، وضبيطه بعض الحفاظ بفتحها، وأصله الرمل المشرف. وكوم شريك: هي بلد في طريق الإسكندرية، وشريك هذا هو ابن سمعي المرادي العطيفي، وفد على رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه، وشهد فتح مصر مع عمرو بن العاص (20هـ)، فكان على مقدمة عمرو، فكثرت عليه الروم بهذا الموضع فخافهم على أصحابه، فلجاً إلى هذا الكوم فاعتتصم به ودافعهم حتى أدركه عمرو بن العاص، وكان قريباً منه فاستغراهم فسمى كوم شريك بذلك.

انظر: الأماكن، للحازمي (ص: 810)، معجم البلدان (495/4)، معجم ما استجم، لأبي عبد البكري (1143/4)، شرح أبي داود للعيني (1/126)، تاريخ ابن يونس المصري (1/234)، الإصابة في تمييز الصحابة (279/3).

(9) علقام، ويقال: علقماء، بلدة في طريق الإسكندرية. معجم البلدان (495/4). وقرية علقام هي إحدى القرى التابعة لمركز كوم حماد، محافظة البحيرة، جمهورية مصر العربية.

رُوَيْفُعُ: إِنْ كَانَ أَحَدُنَا فِي رَمَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَأْخُذُ نِصْوَهُ⁽¹⁾ أَخْيَهُ عَلَى أَنَّ لَهُ النَّصْفَ مِمَّا يَعْنَمُ، وَلَنَا النَّصْفُ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُنَا لِيَطِيرُ لَهُ التَّصْنُلُ وَالرِّيشُ⁽²⁾، وَلِلآخرِ الْقُدْحُ⁽³⁾" ثُمَّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا رُوَيْفُعُ لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بَكَ بَعْدِي، فَأَخْبَرَ النَّاسَ أَنَّهُ مَنْ عَقَدَ لِحِيَتَهُ⁽⁴⁾، أَوْ تَقَدَّمَ⁽⁵⁾، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ⁽⁶⁾، أَوْ عَظِيمٌ فَإِنَّ مُحَمَّداً مِنْهُ بَرِيءٌ".

تخریج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽⁷⁾ من طريق أبي داود. وأحمد⁽⁸⁾، وابن أبي عاصم⁽⁹⁾، والطبراني⁽¹⁰⁾، من طرق عن عياش بن عباس.

وأخرجه ابن أبي شيبة⁽¹¹⁾ من طريق حَنَش الصناعي. كلاهما (عياش بن عباس، وحنش الصناعي) عن شبيه.

(1) **النَّصْوُ:** البُعْير المهزول، يقال بغير نضو وناقة نضو ونضوة وهو الذي أنضاه العمل وهزله الكد والجهد. معالم السنن (26/1).

(2) "إِنْ كَانَ أَحَدُنَا لِيَطِيرَ لَهُ النَّصْلُ"، أي: يصبه في القسمة، يقال: طار لفلان النصف، ولفلان الثالث: إذا وقع له ذلك في القسمة. ومراده أنهم كانوا يقتسمون قسمة محققة، وببالغون في استواها، حتى أن السهم الواحد يقتسمه الرجال فيحصل لأحدهما نصلة وريشه، ولآخر قِدحه. معالم السنن (26/1)، الإيجاز في شرح سنن أبي داود (ص: 187).

(3) **الْقُدْحُ:** خشب السهم قبل أن يراش، ويركب فيه النصل. غريب الحديث (223/1)، معالم السنن (1)، كلاهما للخطابي.

(4) **عَقَدَ لِحِيَتَهُ:** عالجها حتى تتعقد وتتجعد، من قولهم: جاء فلان عاكداً عُنْقه: إذا لَوَاهَا كِبْرًا، وقيل: إن الأعاجم كانوا يعقدون لِحَامُه في الحروب ويفتلونها، فنهوا عن التشبع بهم. جامع الأصول، لابن الأثير (149/148/7).

(5) **تَقَدَّمَ وَتَرَا:** كانوا في الجاهلية يتكلدون الأوغار، وهي التمام التي يشدونها بالأوتار، وكانوا يزعمون أنها ترد العين، وأنها تعصّمهم من الآفات، وتدفع عنهم المكاره، فنهوا عن ذلك. وقيل: هي الأجراس التي يعلقونها بها. انظر: شرح أبي داود للعیني (127/1) النهاية في غريب الحديث والأثر (149/5).

(6) **رَجِيعُ الدَّابَّةِ:** أي الرُّؤُوثُ وَالْعَذَّرَةُ. النهاية في غريب الحديث والأثر (203/2).

(7) **السُّنَنُ الْكَبِيرُ** (534 ح 178/1).

(8) مسند أحمد (210/28 ح 17000).

(9) الآحاد والمثاني (210/4 ح 2196).

(10) المعجم الكبير (4491 ح 28/5).

(11) مسند ابن أبي شيبة (246/2 ح 736).

وأخرجه أَحْمَد⁽¹⁾ من طرِيق شَيْبَمْ عَنْ أَبِي سَالِمَ - سَفِيَانَ بْنَ هَانَىٰ -⁽²⁾.
 كلاهما (شَيْبَمْ، وَأَبُو سَالِمَ) عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ رَوِيْفَعَ بْنَ ثَابِتَ، بِهِ.
 وأخرجه أَحْمَد⁽³⁾، وَالنَّسَائِيُّ⁽⁴⁾، وَالطَّحاوِيُّ⁽⁵⁾، مِنْ طرِيقَ عِيَاشَ بْنَ عَبَاسَ، عَنْ شَيْبَمْ.
 وقد صرَحَ شَيْبَمْ بِالسَّمَاعِ مِنْ روِيْفَعَ.
 دراسة رجال الإسناد:

يَزِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوْهَبِ الْهَمَدَانِيُّ، ثَقَةٌ عَابِدٌ، ماتَ سَنَةً اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثَتَيْنِ
 وَمَائَتَيْنِ، رُوِيَ لَهُ أَبُو دَاؤِدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهِ⁽⁶⁾.
الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَّالَةَ بْنِ عُبَيْدِ، الرُّعَيْنِيُّ الْقِبَانِيُّ⁽⁷⁾، أَبُو مَعاوِيَةَ الْمَصْرِيِّ قَاضِيَهَا، ثَقَةٌ
 فَاضِلٌ، ماتَ سَنَةً إِحْدَى، أَوْ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِيَّنِ وَمِئَةٍ، رُوِيَ لَهُ الجَمَاعَةُ⁽⁸⁾.
عَيَاشُ بْنُ عَبَاسِ، أَبُو عَبْدِ الرَّحِيمِ الْقِبَانِيِّ الْحِمَرَيِّ الْمَصْرِيِّ، ثَقَةٌ، ماتَ سَنَةً ثَلَاثَتَيْنِ
 وَمَائَةٍ، رُوِيَ لَهُ الجَمَاعَةُ سُوَى الْبَخَارِيِّ⁽⁹⁾.
شَيْبَمْ⁽¹⁰⁾ بْنُ بَيْتَانَ، الْقِبَانِيُّ الْبَلْوَيُّ الْمَصْرِيُّ، ثَقَةٌ، مِنَ الْثَالِثَةِ، رُوِيَ لَهُ أَبُو دَاؤِدُ، وَالْتَّرمِذِيُّ،
 وَالنَّسَائِيُّ⁽¹¹⁾.

شَيْبَانَ بْنُ أُمِيَّةَ، وَيُقَالُ أَبُونَ قَيْسَ، الْقِبَانِيُّ، أَبُو حَذِيفَةَ الْمَصْرِيِّ، مَجْهُولٌ، مِنَ الْثَالِثَةِ، رُوِيَ
 لَهُ أَبُو دَاؤِدُ حَدِيثًا وَاحِدًا⁽¹²⁾.

(1) مسند أَحْمَد (28/203 حـ 16994).

(2) تَابِعِي مَخْضُرَمْ وَيُقَالُ لَهُ صَحِيْهَةً. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ: تَارِيخِ ابْنِ يُونُسِ الْمَصْرِيِّ (1/214)، جَامِعُ التَّحصِيلِ (ص: 187)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ (11/200)، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (4/123)، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: 245).

(3) مسند أَحْمَد (28/204 حـ 16995).

(4) سنن النسائي، كتاب الزينة، باب عَدْدُ الْحُجَّةِ (8/135 حـ 5067).

(5) شرح معاني الآثار (1/123 حـ 752).

(6) تَهْذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ (32/114)، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (11/322)، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: 600).

(7) الْقِبَانِيُّ: بِكَسْرِ الْفَافِ وَسَكُونِ التَّاءِ، نَسْبَةُ إِلَيْهِ قَبَانٌ، بَطْنُ مَنْ رُعِيَّنَ فِي الْيَمَنِ نَزَلَ مَصْرُ. الْأَنْسَابُ لِلسماعَيِّنِي (10/337).

(8) تَهْذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ (28/418)، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (10/273)، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: 544).

(9) تَهْذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ (22/557)، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (8/197)، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: 437).

(10) شَيْبَمْ: ضَمْ الشَّيْنِ وَكَسْرُهَا. الْإِكْمَالُ، لَابْنِ مَاكُولَا (5/40).

(11) تَهْذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ (12/612)، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (4/379)، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: 270).

(12) الْجَرُّ وَالتَّعْدِيلُ لَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (4/355)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ (12/591)، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ

(4/373)، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: 269)، خَلَاصَةُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ (ص: 168).

رُوَيْفُ بْنُ ثَابِتٍ بن سكن بن عدي بن حارثة الأنصاري، من بنى مالك بن النجار، سكن مصر واحتضن بها داراً، وأمره معاوية على طرابلس المغرب⁽¹⁾، قيل توفي بالشام، وقيل ببرقة⁽²⁾؛ سنة ست وخمسين، وهو أمير عليها من قبل مسلمة بن مخلد⁽³⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، وذلك لجهالة شيبان بن أمية.

قال البزار⁽⁴⁾: وإننا نحسن غير شيبان، فإنه لا نعلم روى عنه غير شبيه بن بيتان، وعياش بن عباس مشهور. وقال النووي⁽⁵⁾: "إسناده جيد". وصححه الألباني⁽⁶⁾.

وحيث إن أبا سالم الجيشاني تابع شيبان في روايته عن رويفع. وشبيه بن بيتان سمع الحديث من رويفع بن ثابت مباشرة. فالإسناد يرتقي بالمتابعات إلى الحسن لغيره.



حديث رقم (69):

عن البراء بن عازب رضي الله عنه أن نبي الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفَّ الْمُقْدَمِ، وَالْمُؤَذْنُ يُغْفَرُ لَهُ مَدَى صَوْتِهِ، وَيُصَدَّقُهُ مَنْ سَمِعَهُ مِنْ رَطْبٍ وَيَابِسٍ، وَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ صَلَّى مَعَهُ".

قال ابن الملقن⁽⁷⁾: رواه أحمد في مسنده عن علي بن عبد الله، والنسياني عن محمد بن المثنى قالا ثنا معاذ، حدثني أبي، عن قتادة، عن أبي إسحاق الكوفي، عن البراء به، وهذا إسناد جيد.

(1) ويقال أيضًا: طرابلس وهي عاصمة ليبيا حالياً، وتقع شمالاً على شاطئ البحر المتوسط.

(2) وهي ولاية ليبية تقع في الجزء الشرقي من ليبيا حالياً، وبعدها غرباً مدينة طرابلس، وشمالاً البحر المتوسط.

(3) معرفة الصحابة لأبي نعيم (1062/2)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (504/2)، أسد الغابة (87/2)،

الإصابة في تمييز الصحابة (417/2).

(4) مسنند البزار (302/6).

(5) المجموع شرح المهدب (292/1)، (116/2).

(6) صحيح أبي داود (67/1).

(7) البدر المنير (385/3).

نص الحديث:

قال الإمام أحمد رض⁽¹⁾: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُعاَذُ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْكُوفِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصْلُونَ عَلَى الصَّفَّ الْمُقْدَمَ، وَالْمُؤْدَنُ يُغْفَرُ لَهُ مَدْ صَوْتِهِ، وَيُصَدِّقُهُ مَنْ سَمِعَهُ مِنْ رَطْبٍ وَيَأْسٍ، وَلَهُ مِثْلٌ أَجْرٌ مَنْ صَلَّى مَعَهُ".

تخریج الحديث:

أخرجه النسائي⁽²⁾، والطبراني⁽³⁾، وابن عدي⁽⁴⁾، من طرق عن معاذ بن هشام، بإسناده، بمثله.

وأخرجه الطيالسي⁽⁵⁾، وابن الجارود⁽⁶⁾، وابن ابن ماجه⁽⁷⁾، وابن خزيمة⁽⁸⁾، والطبراني⁽⁹⁾، والحاكم⁽¹⁰⁾، من طرق عن طلحة بن مُصَرْفٍ، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء، مختصراً، دون زيادة الشطر الثاني والثالث.

دراسة رجال الإسناد:

علي بن عبد الله بن المديني، ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلمه⁽¹¹⁾.
معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي البصري، وقد سكن اليمن، مات سنة مائتين،
روى له الجماعة.

(1) مسنند أحمد (30/466 ح 1850).

(2) سنن النسائي، كتاب الآذان، باب رفع الصوت بآذان (2/13 ح 646).

(3) المعجم الأوسط (8/136 ح 8198).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (8/184).

(5) مسنند أبي داود الطيالسي (2/105 ح 777).

(6) المتنقى من السنن المسندة (ص: 154 ح 316).

(7) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب فضل الصف المقدم (1/318 ح 997).

(8) صحيح ابن خزيمة (3/24 ح 1551).

(9) المعجم الأوسط (1/224 ح 739).

(10) المستدرك على الصحيحين للحاكم (1/573 ح 2115).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/194)، تهذيب الكمال (5/21)، تهذيب التهذيب (7/356)، تقرير التهذيب (ص: 403).

مختلف فيه:

قال ابن قانع⁽¹⁾: ثقة مأمون، وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾.

وسائل ابن معين⁽³⁾: معاذ بن هشام في شعبة أثبتت أو غندر؟ فقال: ثقة وثقة، وقال مرة⁽⁴⁾: ليس بذلك القوي، وقال أيضاً⁽⁵⁾: صدوق وليس بحجة، وفي موضع⁽⁶⁾: لم يكن بالثقة إنما رغب فيه أصحاب الحديث للإسناد، ليس عند الثقات الذين حدثوا عن هشام هذه الأحاديث.

وقال أبو عبيدة الأجري⁽⁷⁾: أكلت لأبي داود: معاذ بن هشام عندك حجة؟ قال: أكره أن أقول شيئاً، كان يحيى لا يرضاه، وقال أبو عبيدة: لا أدرى من يحيى، يحيى بن معين: أو يحيىقطان، وأظنه يحيىقطان".

قال ابن عدي⁽⁸⁾: له عن غير أبيه أحاديث صالحة، ربما يغلط في الشيء بعد الشيء، وأرجو أنه صدوق.

قال ابن حجر⁽⁹⁾: صدوق ربما وهم.

هشام الدستوائي، ثقة ثبت وقد رمي بالقدر، كان أروي الناس عن قتادة. سبقت ترجمته في حديث رقم (69).

قتادة بن دعامة السدوسي، ثقة ثبت، مدلس من الثالثة⁽¹⁰⁾. سبقت ترجمته في حديث رقم (1).

أبو إسحاق السبيبي عمرو بن عبد الله، الهمدانى، الكوفى، ثقة مكثر عابد، مدلس من

(1) تهذيب التهذيب (10/197).

(2) الثقات لابن حبان (9/176).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/250).

(4) تاريخ ابن أبي خيثمة (3/204).

(5) تاريخ ابن معين - روایة الدوري (4/263).

(6) تاريخ ابن معين - روایة ابن محرز (1/118).

(7) سؤالاته (ص: 263).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (8/185).

(9) تقريب التهذيب (ص: 536).

(10) طبقات المدلسين (ص: 43).

الثالثة⁽¹⁾، واختلط بأخرة⁽²⁾، مات سنة سبعة وعشرين ومائة⁽³⁾.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف.

فيه معاذ بن هشام: صدوق ربما وهم. فكأن هذا الحديث من أوهامه.

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا هشام، تفرد به: معاذ".

وفيه قتادة بن دعامة: مدلس من الثالثة، ولم يصرح بالسماع، من أبي إسحق السبيبي.

قال الحافظ أبو بكر البرديجي⁽⁴⁾: "حدث عن أبي إسحاق ولا أدرى أسمع منه أم لا، والذي يقر في القلب إنه لم يسمع منه، والله أعلم".

وقال ابن عدي⁽⁵⁾: هكذا رواه قتادة... وأسقط بين أبي إسحاق والبراء اثنين فإن أصحاب أبي إسحاق رواوه، عن أبي إسحاق عن طلحة بن مصطفى، عن عبد الرحمن بن عوسة، عن البراء.

وفيه أبو إسحق السبيبي: مدلس من الثالثة، ولم يصرح بالسماع، وقد يحمل تدليسه على السماع. قال البرديجي⁽⁶⁾: "سمع أبو إسحاق من الصحابة من البراء".

أما ما نسب إليه من الاختلاط فهو منتفٍ، حيث عد العلائي اختلاطه من القسم الأول، فقال⁽⁷⁾: "ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق، احتجوا به مطلقاً وذلك يدل على أنه لم يختلط في شيء من حديثه".

(1) طبقات المدلسين (ص: 42).

(2) المختلطين للعلائي (ص: 93).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (243/6)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (103/22)، سير أعلام النبلاء (399/5)، تقريب التهذيب (ص: 423).

(4) جامع التحصيل (ص: 255). وانظر ترجمة البرديجي: تاريخ بغداد (431/6)، سير أعلام النبلاء (122/14).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (184/8).

(6) جامع التحصيل (ص: 245).

(7) المختلطين للعلائي (ص: 94).

وقال الذهبي⁽¹⁾: وقد كبر وتغير حفظه تغير السن، ولم يختلط.

فالحديث إسناده ضعيف، لأجل الانقطاع بين قتادة البصري، وأبي إسحق الكوفي، ويرتفق إسناد الحديث إلى الحسن لغيره، بالمتابعة القاصرة كما مر في التخريج.

قال المنذري⁽²⁾: رواه أحمد والنسياني بإسناد حسن جيد.

واللهم شاهد من حديث أبي هريرة⁽³⁾، وابن عمر⁽⁴⁾، مرفوعاً، بنحوه.



حديث رقم (70):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: حديث أبي أيوب الأنباري بليغ إنما الماء من الماء، رواه الأئمة: أحمد في مسنده، والطبراني في أكبر معاجمه، والنسياني، وابن ماجه في سننهما، بإسناد جيد.

نص الحديث:

قال الإمام أحمد رحمه الله⁽⁶⁾: حدثنا سعيد، عن عمرو، عن عبد الرحمن بن السائبية، عن عبد الرحمن بن سعاد، عن أبي أيوب، أن النبي ﷺ قال: "الماء من الماء"⁽⁷⁾.

تخریج الحديث:

أخرجه ابن ماجه⁽⁸⁾، والنسياني⁽⁹⁾، والبيهقي⁽¹⁰⁾، من طريق سفيان بن عيينة، بإسناده بمثله.

(1) سير أعلام النبلاء (394/5)، ميزان الاعتدال (270/3).

(2) الترغيب والترهيب (109/1).

(3) انظر: سنن النسائي (12/645 ح 724).

(4) مسنند أحمد (10/336 ح 6201)، صحيح مسلم (10/338 ح 6202).

(5) انظر: البدر المنير (516/2).

(6) مسنند أحمد (38/511 ح 23531).

(7) وهذا الحديث منسوخ، ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال: "إذا جلس بين شعيبها الأربع ثم جهداها، فقد وجب عليه الغسل". انظر: المجموع شرح المذهب (2/136 ح 137)، فتح الباري لابن حجر (1/397 ح 271)، عمدة القاري (3/252 ح 291)، صحيح البخاري (1/66 ح 271)، صحيح مسلم (1/348 ح 291).

(8) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب الماء من الماء (1/199 ح 607).

(9) سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب الذي يحتمل ولا يرى الماء (1/115 ح 199).

(10) شرح معاني الآثار (1/54 ح 313).

وأخرجه أَحْمَد⁽¹⁾، وَالْدَارْمِي⁽²⁾، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيجَ، تَابِعُ سَفِيَّانَ بْنَ عَبْيَنَةَ، فِي الرَّوَايَةِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعَادٍ، بِمَثْلِهِ.

وأخرجه الطبراني⁽³⁾ مِنْ طَرِيقِ عُرْوَةَ بْنَ الْزَبِيرَ، تَابِعُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعَادٍ، فِي الرَّوَايَةِ عَنْ أَبِي أَيُوبَ الْأَنْصَارِيِّ، بِهِ.

دراسة رجال الإسناد:

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ السَّائِيَّةِ، مَقْبُولٌ، ذُكِرَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي التَّقَاتِ⁽⁴⁾، مِنْ الثَّالِثَةِ، رُوِيَ لَهُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجِهِ حَدِيثًا وَاحِدًا⁽⁵⁾.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعَادَ الْمَدْنِيِّ، مَقْبُولٌ مِنْ الثَّالِثَةِ، رُوِيَ لَهُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجِهِ حَدِيثًا وَاحِدًا⁽⁶⁾.

ويافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف لأجل: عبد الرحمن بن السائية، وعبد الرحمن بن سعاد، كلاهما مقبول، وقد توبعا فيرتقي الحديث إلى الصحيح لغيره.

قال حسين سليم أسد⁽⁷⁾: إسناده ليس بذلك، ولكن الحديث صحيح.



(1) مسند أَحْمَد (23575/38) ح 5550.

(2) سنن الدارمي (1/588) ح 785.

(3) المعجم الكبير (4/131) ح 3894.

(4) (91/5).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (241/5)، الثقات لابن حبان (91/5)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (130/17)، تهذيب التهذيب (6/183)، تقريب التهذيب (ص: 341).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (241/5)، الثقات لابن حبان (91/5)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (130/17)، تهذيب التهذيب (6/183)، تقريب التهذيب (ص: 341).

(7) في تحقيقه لسنن الدارمي (1/588).

حديث رقم (71):

رواية ابن عباس رفعه: "لا وصيّة لوارثٍ"⁽¹⁾.

رواه الدارقطني من حديث يوسف بن سعيد، ثنا عبد الله بن ربيعة، نا محمد بن مسلم، عن ابن طاوسٍ، عن أبيه، عن ابن عباسٍ به. قال ابن الملقن⁽²⁾: وهذا إسناد جيد.

نص الحديث:

قال الدارقطني رحمه الله⁽³⁾: حدثنا أبو بكرٍ، نا يوسف بن سعيدٍ ، نا عبد الله بن ربيعة، نا محمد بن مسلمٍ، عن ابن طاوسٍ، عن أبيه، عن ابن عباسٍ، قال رسول الله ﷺ: "لا وصيّة لوارثٍ".

تخریج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽⁴⁾، والبيهقي⁽⁵⁾، من طريق عطاء، عن عكرمة، تابع طاووساً في الرواية عن ابن عباس، به.

وأخرجه الدارقطني⁽⁶⁾، من طريق عطاء، عن ابن عباس، بزيادة "إلا أن يشاء الورثة".

دراسة رجال الإسناد:

عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل بن ميمون، أبو بكر النيسابوري الحافظ الفقيه الشافعي، مات سنة أربعين وعشرين وثلاثمائة.

مجمع على توثيقه⁽⁷⁾، ومن وثقه الدارقطني فقال⁽⁸⁾: "لم نر مثله في مشايخنا، لم نر أحفظ منه للأسانيد والمتون، وكان أفقه المشايخ، جالس المرنبي والربيع، وكان يعرف زيادات الألفاظ في المتون". وقال أيضاً⁽⁹⁾: "ما رأيت أحفظ من أبي بكر النيسابوري".

(1) البدر المنير (269/7).

(2) البدر المنير (269/7).

(3) سنن الدارقطني (4153) ح 172/5.

(4) مسند الشاميين (325/3).

(5) السنن الكبرى (431/6).

(6) سنن الدارقطني (2674295/5).

(7) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (164/1)، تاريخ بغداد (339/11)، التفاصيل من لم يقع في الكتب الستة (109/6)، سير أعلام النبلاء (66/15).

(8) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 299).

(9) تاريخ بغداد (339/11).

يُوسُف بْنُ سَعِيدٍ بْنِ مُسْلَمَ، أَبُو يَعْقُوبَ الْمِصْيَصِيُّ، ثقة حافظ، مات سنة إحدى وسبعين.⁽¹⁾

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَبِيعَةَ بْنُ يَزِيدٍ، ويقال عبد الله بن يزيد بن ربيعة الدمشقي.⁽²⁾

قال ابن عساكر⁽³⁾: فرق البخاري⁽⁴⁾ بينهما، وهما عندي واحد. وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾.

وقال ابن حجر⁽⁶⁾: مجهول.

محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، متყق على جلالته وإنقاذه وثبوته، مدلس من الثالثة⁽⁷⁾. سبقت ترجمته في حديث رقم (6).

عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني، ثقة فاضل عابد، مات سنة اثنين وثلاثين ومائة، روى له الجماعة⁽⁸⁾.

وبباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل:

عبد الله بن ربيعة بن يزيد، مجهول.

والزهري مدلس من الثالثة، ولم يصرح بالسماع.

أما متابعة عكرمة المرفوعة، فلا تصح، وكذلك رواية عطاء، عن ابن عباس.

(1) الجرح والتعديل (9/224)، مشيخة النسائي (ص: 66)، تهذيب الكمال (32/431)، تهذيب التهذيب (11/415)، تقرير التهذيب (ص: 611).

(2) تهذيب الكمال (14/489)، (16/319)، تهذيب التهذيب (5/208).

(3) تاريخ دمشق لابن عساكر (33/383).

(4) انظر: التاريخ الكبير (5/85)، (5/229).

(5) الثقات لابن حبان (7/57).

(6) تقرير التهذيب (ص: 302).

(7) طبقات المدلسين (ص: 45).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/89)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (15/131)، تهذيب التهذيب (5/267)، تقرير التهذيب (ص: 308).

قال ابن المُلَّفِ⁽¹⁾: "قال عبد الحق في الأحكام: عطاء لم يدرك ابن عباس ولم يره⁽²⁾. قال: ووصله يونس بن راشد⁽³⁾; فرواه عن عطاء، عن عكرمة، عن ابن عباس، والمشهور هو المقطوع".

والحديث حسن الألباني⁽⁴⁾، ثم ذكر تحسين ابن حجر له، وهذا وهم؛ فابن حجر حسن إسناد حديث أبي أمامة، لا حديث ابن عباس⁽⁵⁾.



الحديث رقم (72) :

رُوِيَ أَنَّهُ قَالَ: "لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى".⁽⁶⁾

قال ابن المُلَّفِ⁽⁸⁾: هذا الحديث رواه بهذا اللفظ كله النسائي من روایة يعقوب بن عطاء وعامر الأحوال وغيرهما، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، مرفوعاً، ثم قال: يعقوب وعامر ليسا بالقويين في الحديث.

ورواه أبو داود عن موسى بن إسماعيل، عن حماد، عن حبيب المعلم، عن عمرو، قال: عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو، وهذا إسناد جيد إلى عمرو، لا جرم....

نص الحديث:

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ حَلَّهُ⁽⁹⁾: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ حَبِيبِ الْمُعْلَمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: "لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى".

(1) البدر المنير (271/7).

(2) وقاله أيضاً أبو داود، انظر: المراسيل لأبي داود (ص: 257).

(3) صدوق رمي بالإرجاء، قال النسائي: وكان داعياً. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (412/8) ميزان الاعتدال (481/4)، تهذيب الكمال (508/32).

(4) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (89/6).

(5) التلخيص الحبير (3/202).

(6) أي: مختلفتين، متفرقتين. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (443/2)، عن المعبود (87/8).

(7) البدر المنير (220/7).

(8) البدر المنير (221/7).

(9) سنن أبي داود، كتاب الفرائض باب هل يرث المسلم الكافر؟ (3/2911).

تخریج الحديث:

أخرجه أَحْمَدُ⁽¹⁾، وَالنَّسَائِيُّ⁽²⁾، وَالبَيْهَقِيُّ⁽³⁾، مِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبَ بْنَ عَطَاءَ، بِمَثْلِهِ.

وَأُخْرَجَهُ أَحْمَدُ⁽⁴⁾، وَالنَّسَائِيُّ⁽⁵⁾ مِنْ طَرِيقِ عَامِرِ الْأَحْوَلِ، بِمَثْلِهِ.

وَأُخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ⁽⁶⁾، مِنْ طَرِيقِ الْمُتَّشِّنِيِّ بْنِ الصَّبَّاحِ، بِنَحْوِهِ.

وَأُخْرَجَهُ الدَّارِقَطْنِيُّ⁽⁷⁾، وَالبَيْهَقِيُّ⁽⁸⁾ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ الطَّافِيِّ، بِنَحْوِهِ. وَالْدَّارِقَطْنِيُّ⁽⁹⁾ مِنْ طَرِيقِ الصَّحَاكِ بْنِ عُثْمَانَ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ.

خَمْسُهُمْ (يَعْقُوبُ بْنُ عَطَاءَ، عَامِرُ الْأَحْوَلِ، الْمُتَّشِّنِيُّ بْنِ الصَّبَّاحِ، مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ الطَّافِيِّ، الصَّحَاكُ بْنُ عُثْمَانَ)، تَابَعُوهُ حَبِيبًا الْمُعَلِّمَ، فِي الرِّوَايَةِ عَنْ عُمَرِ بْنِ شَعِيبٍ، بِإِسْنَادِهِ.

دراسة رجال الإسناد:

حَبِيبُ الْمُعَلِّمِ بْنُ أَبِي قَرِيبَةَ دِينَارِ الْبَصْرِيُّ، أَبُو مُحَمَّدِ الْبَصْرِيِّ مَوْلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، اخْتَلَفَ فِي اسْمِ أَبِيهِ فَقِيلَ زَائِدَةُ، وَقِيلَ زَيْدٌ، وَقِيلَ ابْنُ أَبِي بَقِيَّةٍ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ، ماتَ سَنَةً مَائَةً وَثَلَاثِينَ، رُوِيَ لَهُ الْجَمَاعَةُ.

وَتَقَهُ ابْنُ مَعِينٍ⁽¹⁰⁾، وَأَحْمَدُ⁽¹¹⁾، وَأَبُو زَرْعَةَ⁽¹²⁾، وَالذَّهَبِيفِيُّ مَوَاضِعَ⁽¹³⁾، وَذِكْرِهِ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ⁽¹⁴⁾.

(1) مسند أَحْمَد (11/245 حـ 6664).

(2) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الفرائض، سُقُوطُ الْمُؤَرَّثَةِ بَيْنَ الْمِلَّتَيْنِ (6/125 حـ 6351).

(3) السنن الكبرى (6/358 حـ 12229).

(4) مسند أَحْمَد (11/433 حـ 6844).

(5) السنن الكبرى (6/125 حـ 6350).

(6) سنن ابن ماجه، كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك (2/119 حـ 111/273).

(7) سنن الدارقطني (5/127 حـ 4074).

(8) معرفة السنن والآثار (9/104).

(9) سنن الدارقطني (5/132 حـ 4084).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/101).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/101).

(12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/101).

(13) من تكلم فيه وهو موثق (ص: 158)، المغني في الضعفاء (1/148)، ديوان الضعفاء (ص: 71).

(14) (6/183).

وقال النسائي⁽¹⁾: ليس بالقوي. وكان يحيى القطان لا يحدث عن حبيب المعلم، وكان عبد الرحمن يحدث عنه⁽²⁾.

وقال الذهبي⁽³⁾: صدوق.

وقال ابن حجر في التقريب⁽⁴⁾: صدوق، وفي هدي الساري⁽⁵⁾: حبيب المعلم مُتفقٌ على توثيقه، لكن تعنت فيه النسائيّ.

قالت الباحثة: ثقة.

عَمْرُو بْنُ شَعِيبِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ، أَبُو إِبْرَاهِيمَ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْفَرِشَيُّ، السَّهْمِيُّ، مات سنة ثمانين عشرة ومائة، روى له البخاري في "القراءة خلف الإمام" ، والباقيون سوي مسلم.

مختلف فيه:

وتقه ابن معين⁽⁶⁾، وابن راهويه⁽⁷⁾، وصالح جزرة⁽⁸⁾، والنسيائي⁽⁹⁾، وفي موضع آخر: ليس به بأس، والعجل⁽¹⁰⁾، ونقل ابن شاهين⁽¹¹⁾ قول العجل: "عمرو بن شعيب سمع من أبيه عن جده، وكله سماع، وعمرو بن شعيب ثبت، وأحاديثه تقوم مقام الثبت".

وقال الأوزاعي⁽¹²⁾: ما رأيت قرشياً أكمل من عمرو بن شعيب.

وقال يحيى بن سعيد القطان⁽¹³⁾: إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يحتاج به.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (413/5).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (101/3).

(3) الكاشف (310/1).

(4) تقرير التهذيب (ص: 152).

(5) (461/1).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (238/6).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (202/6).

(8) تاريخ دمشق، لابن عساكر (86/46)، ميزان الاعتدال (263/3).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (72/22).

(10) الثقات (ص: 365).

(11) تاريخ أسماء الثقات (ص: 151).

(12) تاريخ دمشق لابن عساكر (84/46).

(13) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (67/22).

وقال علي بن المديني⁽¹⁾: وعمرو بن شعيب عندنا ثقة وكتابه صحيح.

وقال أحمد بن حنبل⁽²⁾: أنا أكتب حدثه وربما احتجنا به، وربما وجس في القلب منه، وما يروى عن رجل عنه، وقال أيضاً⁽³⁾: وقد صح سماع عمرو بن شعيب، من أبيه شعيب، وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو.

وقال البخاري⁽⁴⁾: رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وعامة أصحابنا يحتاجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ما تركه أحد من المسلمين، فمن الناس بعدهم، وقال: "وقد سمع شعيب بن محمد، من عبد الله بن عمرو"، وزاد: "ومن تكلم في حديث عمرو بن شعيب إنما ضعفه، لأنَّه يحدث عن صحيفة جده، كأنهم رأوا أنه لم يسمع هذه الأحاديث من جده".

وقد استبعد الذهبي⁽⁵⁾ صدور هذه الألفاظ من البخاري، وقال: "أخاف أن يكون أبو عيسى وهم. وإنما فالبخاري لا يعرج على عمرو، أفتراه يقول: فمن الناس بعدهم، ثم لا يحتاج به أصلاً ولا متابعة؟".

وقال في موضع⁽⁶⁾: صدوق في نفسه لا يظهر تضعيقه بحال، وحديثه قوي، لكن لم يخرجا له في الصحيحين فأجادا.

وقال أبو زرعة⁽⁷⁾: ماؤقل ما نصيبي مما روى عن غير أبيه عن جده؛ من المنكر، وعامة هذه المناكير الذي يروي عن عمرو بن شعيب إنما هي عن المثنى بن الصباح، وابن لهيعة، والضعفاء، وقال أيضاً: كأنه ثقة في نفسه، إنما تكلم فيه بسبب كتاب عنده.

قال الحاكم⁽⁸⁾: لا أعلم خلافاً في عدالة عمرو بن شعيب، إنما اختلفوا في سماع أبيه من جده.

(1) تهذيب التهذيب (55/8).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (238/6).

(3) المستدرك للحاكم (47/2).

(4) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (343/6)، سنن الترمذى (140/2)، تهذيب الكمال (69/22).

(5) سير أعلام النبلاء (167/5).

(6) من تكلم فيه وهو موقٍ (ص: 406).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (239/6).

(8) المستدرك للحاكم (46/2).

وكان أَيُوب السختياني⁽¹⁾ إذا قعد إلى عمرو بن شعيب غطى رأسه، حياءً من الناس.

وقال مُغيرة بن مَعْسَم الصَّبِّي⁽²⁾: ما يُسرنِي أنْ صَحِيفَةَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرُو عَنْدِي بِتَمْرِينٍ أَوْ بِفَلْسِينَ.

وقال يحيى القطنان⁽⁴⁾: "عَمْرُو بْنُ شَعِيبٍ عَنْدَنَا وَاهِيٌ". وقال سفيان بن عيينة⁽⁵⁾: كان حديثه عند الناس فيه شيء.

وقال علي بن المديني⁽⁶⁾: ما روى عنه أَيُوب وابن جريج فذلك كله صحيح، وما روى عمرو عن أبيه عن جده، فذلك كتاب وجده، فهو ضعيف.

وقال أحمد⁽⁷⁾ له أشياء مناكير، وإنما يكتب حديثه يعتبر به، فاما أن يكون حجة فلا.

وقال أبو عبيد الأجرى⁽⁸⁾: قيل لأبي داود: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: حجة؟ قال: لا، ولا نصف حجة. وقال أبو حاتم⁽⁹⁾: ليس بقوى يكتب حديثه وما روى عنه الثقات فيذاكر به.

وقال ابن عدي⁽¹⁰⁾: وعمرو بن شعيب في نفسه ثقة، إلا أنه إذا روى عن أبيه، عن جده على ما نسبة أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ يَكُونُ مَا يَرْوِيهِ، عن أبيه، عن جده عن النبي ﷺ مرسلاً، لأن جده عند هو محمد بن عبد الله بن عمرو، محمد ليس له صحبة وقد روى عن عمرو بن شعيب أئمة الناس وثقاتهم وجماعة من الضعفاء إلا أن أحاديثه، عن أبيه، عن جده عن النبي ﷺ اجتبه الناس مع احتمالهم إياها، ولم يدخلوه في صالح ما خرجوا به قالوا هي صحفة.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (238/6).

(2) انظر ترجمته: الهدایة والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، المشهور باسم "رجال صحيح البخاري"، للكلباذی (714/2)، تهذیب الکمال (397/28)، تاريخ الإسلام (738/3).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (202/6)، ميزان الاعتدال (266/3).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (238/6).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (238/6).

(6) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 104).

(7) تاريخ دمشق، لابن عساكر (91/46)، الضعفاء الكبير، للعقيلي (991/3)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 230).

(8) ميزان الاعتدال (264/3).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (239/6).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (205/6).

وقد تتبع ابن حجر أقوال العلماء فقال⁽¹⁾: عمرو بن شعيب ضعفه ناس مطلقاً، ووثقه الجمهور، وضعف بعضهم روايته عن أبيه عن جده حسب، ومن ضعفه مطلقاً فمحمول على روايته عن أبيه عن جده، فأما روايته عن أبيه فربما دلس ما في الصحيفة بلفظ: عن، فإذا قال: حدثني أبي، فلا ريب في صحتها، كما يقتضيه كلام أبي زرعة المتنقدم، وأما رواية أبيه عن جده؛ فإنما يعني بها الجد الأعلى عبد الله بن عمرو، لا محمد بن عبد الله، وقد صرخ شعيب بسماعه من عبدالله في أماكن وصح سمعه منه، وبعد أن ساق ابن حجر قطعة من جملة أحاديث، تصرح بأن الجد هو عبد الله بن عمرو، قال: لكن هل سمع منه جميع ما روى عنه، أم سمع بعضها والباقي صحيفه، الثاني أظهر عندي، وهو الجامع لاختلاف الأقوال فيه، ... وأما اشتراط بعضهم أن يكون الروي عنه ثقة، فهذا الشرط معتبر في جميع الرواية لا يختص به.

وترجح الباحثة رأي ابن حجر⁽²⁾ أنه صدوق، حسن الحديث، وهو أيضاً قول الذهبي⁽³⁾.

أما ابن الملقن: فبعد أن ذكر الاختلاف فيه؛ قرر أنه ثقة، وأن رواية شعيب عن جده عبد الله بن عمر صحيحة لا إرسال فيها، وأن عمراً سمع من أبيه، وأن أباه سمع من جده⁽⁴⁾.

شُعَيْبُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ، وقد ينسب إلى جده، روى له البخاري في "القراءة خلف الإمام"، والباقيون سوى مسلم.

ذكره ابن حبان في الثقات، ونفي أن يكون سمعه من جده صحيناً⁽⁵⁾، ورد ابن حجر⁽⁶⁾ هذا القول من ابن حبان، وقال⁽⁷⁾: صدوق، ثبت سمعه من جده. وهو أيضاً قول الذهبي⁽⁸⁾.

وقال العلائي⁽⁹⁾: شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص والد عمرو، الخلف فيه مشهور هل حديثه مرسل أم لا، والأصح أنه سمع من جده عبد الله بن عمرو، ومن ابن عمر،

(1) تهذيب التهذيب (51/8).

(2) تقريب التهذيب (ص: 423).

(3) قال الذهبي: "ولسنا نقول: إن حديثه من أعلى أقسام الصحيح، بل هو من قبيل الحسن". المغني (484/2)، وانظر أيضاً: ميزان الاعتadal (268/3)، العبر في خبر من غير (114/1).

(4) البدر المنير (157/2).

(5) انظر: الثقات لابن حبان (4/357).

(6) انظر: تهذيب التهذيب (357/4).

(7) تقريب التهذيب (ص: 267).

(8) الكافش (488/1).

(9) جامع التحصيل (ص: 196).

وابن عباس ، والضمير المتصل بجده في قولهم عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عائد إلى شعيب لا إلى عمرو، وقد بينت ذلك وبسطت الكلام عليه في غير هذا الكتاب، ومحمد والد شعيب مات في حياة أبيه عبد الله بن عمرو، وشعيب صغير فكفله جده وسمع منه كثيراً، ومنهم من قال إن ذلك كتاب.

قالت الباحثة: صدوق.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن، لأجل عمرو بن شعيب، وأبيه كلاهما صدوق.

وقد صرخ عمرو في حديث محمد بن سعيد الطائي⁽¹⁾ بسماعه من أبيه شعيب، وصرح شعيب بأن جده عبد الله بن عمرو بن العاص، كما في حديث أبي داود. ويرتقي إسناد الحديث بالمتابعات إلى الصحيح لغيره.



حديث رقم (73):

قال ابن المأقون⁽²⁾: هذا الحديث رواه أبو داود عن محمد بن عيسى، ثنا أبو جمیع سالم بن دینار، عن ثابت، عن أنس "أن النبي أتى فاطمة بنت عبد الله...". وهذا إسناد جيد، وسالم وثقة يحيى بن معین، ولبنه أبو زرعة، وقد تابعه سلام بن أبي الصهباء⁽³⁾، عن ثابت لا جرم، قال الحافظ ضياء الدين في "أحكامه": لا أعلم بإسناده بأساساً. وقال ابن القطان في كتابه "أحكام النظر": لا يبالى بقول أبي زرعة - يعني: السالف - فإن العدول متفاوتون في الحفظ بعد تحصيل رتبة العدالة، والحديث صحيح.

(1) انظر: سنن الدارقطني (128/5)، تاريخ بغداد (238/3)، ميزان الاعتدال (563/3).

(2) البدر المنير (510/7).

(3) انظر ترجمته: التاريخ الكبير للبخاري (135/4)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (257/4)، الكامل في ضعفاء الرجال (316/4)، تاريخ الإسلام (630/4).

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود عليه السلام⁽¹⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا أَبُو جُمِيعٍ سَالِمُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ثَائِبٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى فَاطِمَةَ بِعِنْدِهِ كَانَ قَدْ وَهَبَهُ لَهَا، قَالَ: وَعَلَى فَاطِمَةَ مُشَغَّلٌ، إِذَا قَعَتْ بِهِ رَأْسَهَا لَمْ يَئُلْعُجْ رِجْلَيْهَا، وَإِذَا عَطَتْ بِهِ رِجْلَيْهَا لَمْ يَئُلْعُجْ رَأْسَهَا، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا تَلَقَّى قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكِ بِأَسْنَ، إِنَّمَا هُوَ أَبُوكَ وَعَلَمُكَ.

تخریج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽²⁾، والضياء⁽³⁾، من طريق أبي داود، بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن عيسى الطبّاع، ثقة فقيه، مدلس من الثالثة⁽⁴⁾، سبقت الترجمة له حديث رقم (43).

سَالِمُ بْنُ دِينَارٍ، وَيُقَالُ: ابْنُ رَاشِدٍ، أَبُو جُمِيعِ التَّمِيمِيُّ، مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيُّ الْفَزَّارُ، روى له أبو داود هذا الحديث الواحد⁽⁵⁾.

مختلف فيه:

وثقه ابن معين⁽⁶⁾، وفي موضع⁽⁷⁾: ليس به بأس. وقال أحمد⁽⁸⁾: "أرجو أن لا يكون به بأس، لم يكن عنده إلا شيء يسير من الحديث". وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁹⁾.

وقال الدارقطني⁽¹⁰⁾: "ليس بمتروك، حمل الناس عنه". وقال أبو زرعة⁽¹¹⁾: "لين الحديث".

(1) سنن أبي داود، كتاب اللباس، باب في العبد يُظْرِئُ إِلَى شَعْرِ مَوْلَاتِهِ (4/62 ح 4106).

(2) السنن الكبرى (7/13545 ح 154)، الآداب (ص: 246)، كلامهما للبيهقي.

(3) الأحاديث المختارة (5/91 ح 1712).

(4) طبقات المدلسين (ص: 44).

(5) انظر: تهذيب التهذيب (3/434).

(6) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 237).

(7) من كلام أبي ذكري يا يحيى بن معين في الرجال - رواية ابن طهمان (ص: 67).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/181).

(9) (411/6).

(10) علل الدارقطني (10/55).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/181).

وقال أبو داود⁽¹⁾: "شیخ". وقال الذهبي⁽²⁾: "فیه ضعف ما".

وقال ابن حجر⁽³⁾: مقبول.

قالت الباحثة: صدوق.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن، لأجل سالم بن دينار، صدوق، وقد تابعه سلام بن أبي الصهباء، كما قال ابن الملقن⁽⁴⁾ ومن قبله البيهقي⁽⁵⁾، فيرتقى الإسناد إلى الصحيح لغيره. وصححه الشوكاني⁽⁶⁾، والألباني⁽⁷⁾.

أما تدليس محمد بن عيسى الطبّاع، فلا يضر حيث صرّح بالسماع، كما مر في الإسناد.



حديث رقم (74):

قال ابن الملقن⁽⁸⁾: ... أما الحديث وهو حمل رأس أبي جهل؛ فأخرجه أبو نعيم في "معرفة الصحابة"⁽⁹⁾ في ترجمة معاذ بن عمرو بن الجموح قاتله، وأن ابن مسعود حَرَّها وجاء بها إلى رسول الله ﷺ، رواه كذلك أيضاً الطبراني في "أكبر معاجمه"⁽¹⁰⁾، ورواه ابن ماجه في "سننه" عن أبي بشرٍ بْكُرُ بْنُ حَلَفٍ، نا سَلَمَةُ بْنُ رَجَاءَ، عن شَعْثَاءَ الْكُوفِيَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ بُشَّرَ بِرَأْسِ أَبِي جَهْلٍ رَّعْتَيْنِ".

إسناده جيد. ولا يضر كلام بعضهم في سلمة بن رجاء، فقد احتاج به البخاري ووثقه آخرون.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (139/10).

(2) ميزان الاعتلال (511/4).

(3) تقريب التهذيب (ص: 226).

(4) البدر المنير (510/7).

(5) السنن الكبرى (154/7).

(6) السيل الجرار المتذوق على حدائق الأزهار، للشوكاني (ص: 742).

(7) سلسلة الأحاديث الصحيحة (869/6)، إرواء الغليل (206/6).

(8) البدر المنير (106/9 - 107).

(9) معرفة الصحابة لأبي نعيم (5/2441 - 2443).

(10) (20/177).

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه ^{رض}⁽¹⁾: حَدَّثَنَا أَبُو بِشْرٍ بْكُرُ بْنُ خَلْفٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ رَجَاءٍ قَالَ: حَدَّثَنِي شَعْنَاءُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" يَوْمَ بُشَّرَ بِرَأْسِ أَبِي جَهْلٍ رَكْعَتَيْنِ".

تخریج الحديث:

أخرجه الدارمي ⁽²⁾، والبزار ⁽³⁾، وابن عدي ⁽⁴⁾، والضياء المقدسي ⁽⁵⁾، من طرق عن سلمة بن رجاء، بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

بَكْرُ بْنُ خَلْفِ الْبَصْرِيُّ، أَبُو بِشْرٍ، روى له البخاري تعليقاً، وأبو داود، وابن ماجه، مات سنة أربعين ومائتين ⁽⁶⁾.

وثقه أبو حاتم ⁽⁷⁾، ومسلمة بن قاسم الاندلسي ⁽⁸⁾، والذهبي ⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات ⁽¹⁰⁾.

وقال ابن معين ⁽¹¹⁾: ليس به بأس، وفي موضع ⁽¹²⁾: صدوق.
وقال أبو داود ⁽¹³⁾: أمرني أحمد بن حنبل بالكتابة عنه.

(1) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الصلاة والسباحة عند الشعور (1391/445).

(2) سنن الدارمي (917/2).

(3) مسند البزار (296/8).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (355/4).

(5) الأحاديث المختارة (13/116).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (4/208).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (385/2).

(8) إكمال تهذيب الكمال (3/12).

(9) الكافش (1/274).

(10) (8/150).

(11) سؤالات ابن الجنيد (ص: 275).

(12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/385).

(13) انظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 237).

وقال ابن حجر⁽¹⁾: صدوق.

سَلْمَةُ بْنُ رَجَاءٍ، التميميّ أبو عبد الرحمن الكوفي، روى له البخاري، والترمذى، وابن ماجه⁽²⁾.

مختلف فيه:

قال أبو حاتم⁽³⁾: ما بحديثه بأس، وقال أبو زرعة⁽⁴⁾: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾.

وقال ابن معين⁽⁶⁾: ليس بشيء، وقال النسائي⁽⁷⁾: ضعيف.

وقال ابن عدي⁽⁸⁾: أحاديثه أفراد وغرائب، ويحدث عن قوم بأحاديث، لا يتبع عليه.

وقال الدارقطني⁽⁹⁾: ينفرد عن الثقات بأحاديث.

قال ابن حجر⁽¹⁰⁾: صدوق يُغَرِّب.

شَعْثَاءُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسْدِيَّ الْكُوفِيَّةُ، روى لها ابن ماجه هذا الحديث فقط⁽¹¹⁾.

قال الذهبي⁽¹²⁾، وابن حجر⁽¹³⁾: لا تُعرف.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

(1) تقريب التهذيب (ص: 126).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (281/11).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (160/4).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (160/4).

(5) (286/8).

(6) تاريخ ابن معين - روایة الدوري (337/3).

(7) الضعفاء والمتركون للنسائي (ص: 47).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (356/4).

(9) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 218).

(10) تقريب التهذيب (ص: 247).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (206/35).

(12) لسان الميزان (527/7).

(13) تقريب التهذيب (ص: 749).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، وذلك للعلل الآتية:

سلمة بن رجاء، صدوق يُغْرِب، وقد تفرد برواية هذا الحديث، فيخشى أن يكون من غرائبه.

أما حكم ابن المُلَقْنَ على هذا الإسناد بأنه جيد، قوله: "ولا يضر كلام بعضهم في سلمة بن رجاء، فقد احتاج به البخاري ووثقه آخرون". فيه نظر؛ فالبخاري إنما روى له حديث واحد في الفضائل⁽¹⁾، ولم يتفرد بروايته بل تابعه حماد بن أسماء⁽²⁾، وغاية ما قيل في سلمة أنه صدوق، لابأس بحديثه، ولم يطلق أحد القول بتوثيقه.

وعلى فرض التسليم بما ذهب إليه ابن الملقن، ففي الحديث شعثاء الكوفية، لا تعرف، كما قال الحافظان: الذهبي، وابن حجر، وتفرد عنها سلمة بن رجاء⁽³⁾.

قال البوصيري⁽⁴⁾: إسناد فيه مقال، شعثاء بنت عبد الله لم أمر من تكلم فيها لا بحرح ولا بتوثيق.

وقال البزار⁽⁵⁾: وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه بهذا اللفظ إلا ابن أبي أوفى، ولا نعلم له طريقاً إلا هذا الطريق.

وحسنه ابن حجر⁽⁶⁾.



(1) صحيح البخاري، باب ذكر حُذِيقَةَ بْنِ الْيَمَانِ (5/39 ح 3824).

(2) صحيح البخاري (4/125 ح 3290).

(3) ميزان الاعتدال (3/608).

(4) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (2/11).

(5) مسند البزار (8/296).

(6) التلخيص الحبير (4/286).

حديث رقم (75):

عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِحْصَنٍ يَقُولُ: "أَنَّهَا أَتَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بَابِنِ لَهَا لَمْ يَئْلُغْ أَنْ يَأْكُلَ الطَّعَامَ فَبَالَ فِي حِجْرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَدَعَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمَاِنْفَضَحَهُ⁽¹⁾ عَلَى تُوبَهِ وَلَمْ يَغْسِلْهُ غَسْلًا".

قال ابن الملقن⁽²⁾: هذا الحديث صحيح، رواه البخاري، ومسلم في صحيحهما باللفظ المذكور، وفي روایة ابن ماجه، بإسناد جيد: "فرش عليه" بدل: "فَنَضَحَهُ عَلَى تُوبَهِ".

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽³⁾: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَاحِ قَالَا: حَدَّثَنَا سُقِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الرُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِحْصَنٍ، قَالَتْ: "دَخَلْتُ بَابِنِ لَيِّ عَلَى رَسُولِ ﷺ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، فَبَالَ عَلَيْهِ، فَدَعَا بِمَاِنْفَضَحَهُ، فَرَشَ عَلَيْهِ".

تخریج الحديث:

أخرجه مسلم⁽⁴⁾ من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، ويحيى بن يحيى التميمي، وعمرو الناقد، وزهير بن حرب. وأخرجه أحمد⁽⁵⁾، والترمذى⁽⁶⁾، من طريق قتيبة بن سعيد، وأحمد بن منيع، جميعهم تابعوا محمد بن الصباح، في الرواية عن سفيان بن عيينة.

وأخرجه البخاري⁽⁷⁾، وأبو داود⁽⁸⁾، والنسائي⁽⁹⁾، والطبراني⁽¹⁰⁾ من طرق عن مالك.

وأخرجه مسلم من طرق عن الليث⁽¹¹⁾، ويونس بن يزيد⁽¹²⁾. ثلاثة (مالك، الليث، يونس بن

(1) قال ابن منظور: النَّضْحُ هو الرَّشْ. ونَضَحَ عَلَيْهِ الْمَاءُ يَنْضَحُهُ تَضْحِيًّا إِذَا ضَرَبَهُ بِشَيْءٍ فَأَصَابَهُ مِنْهُ رَشَاشٌ. لسان العرب (2/618).

(2) البدر المنير (1/542).

(3) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في بول الصبي الذي لم يُطعم (1/524 ح 174).

(4) صحيح مسلم (4/287 ح 1734).

(5) مسنده لأحمد (44/547 ح 547).

(6) سنن الترمذى، أبواب الطهارة، باب ما جاء في نَضْحِ بَوْلِ الْعَلَامِ قَبْلَ أَنْ يُطْعَمَ (1/104 ح 71).

(7) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب بَوْلِ الصَّبِيَّ (1/223 ح 54).

(8) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب بَوْلِ الصَّبِيِّ يُصَبِّبُ التَّوْبَ (1/102 ح 374).

(9) سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب بَوْلِ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ (1/157 ح 302).

(10) المعجم الكبير (25/178 ح 437).

(11) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب حُكْمِ بَوْلِ الْطَّفْلِ الرَّاضِيِّ وَكَيْفِيَّةِ غَسْلِهِ (1/238 ح 287).

(12) صحيح مسلم، كتاب السلام، باب التَّدَاوِي بِالْعُودِ الْهَنْدِيِّ (4/2214 ح 1734).

يزيد) تابعوا سفيان بن عيينة، في الرواية عن الزهري، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن الصباح بن سفيان الجرجاري⁽¹⁾، أبو جعفر التاجر، مؤلّي عمر بن عبد العزيز، مات سنة أربعين ومائتين، روى له أبو داود، وابن ماجه⁽²⁾.

مختلف فيه:

وقنه أبو زرعة، ومطئن⁽³⁾، وقال ابن معين⁽⁴⁾: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾، وسئل أبو حاتم عنه فقال⁽⁶⁾: صالح الحديث، ومحمد بن الصباح البزار الدولابي⁽⁷⁾، أحب إلى منه.

وقال ابن حجر⁽⁸⁾: صدوق.

سفيان بن عيينة، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات. سبقت الترجمة له في حديث رقم (42).

محمد بن شهاب الزهري، متყق على جلالته وإنقاذه وثبتته، مدلس من الثالثة⁽⁹⁾. سبقت الترجمة له في حديث رقم (6).

أم قيس بنت محسن، يقال إن اسمها آمنة، صحابية مشهورة، وهي أخت عكاشة بن محسن إحدى بنى أسد بن خزيمة، أسلمت بمكة قديماً، وبأيوب النبي ﷺ، وهاجرت إلى المدينة، روى لها الجماعة⁽¹⁰⁾.

(1) نسبة إلى جرجايا، وهي بلدة قريبة من نهر دجلة، بين واسط وبغداد. انظر: الأنساب للسعاني (240/3)، معجم البدان (123/2).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (387/25).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (387/25).

(4) تاريخ ابن معين - رواية ابن حمز (84/1).

(5) (103/9).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (289/7).

(7) انظر ترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (387/25)، تهذيب التهذيب (229/9)، تقريب التهذيب (ص: 484).

(8) تقريب التهذيب (ص: 484).

(9) طبقات المدلسين (ص: 45).

(10) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (1951/4)، أسد الغابة (379/6)، تهذيب الكمال (380/35)، الإصابة في تمييز الصحابة (454/8)، تقريب التهذيب (ص: 758).

ويباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناد ابن ماجه صحيح، فشيخه محمد بن الصبّاح صدوق ؛ وقد توبع، وهو مقرون في السند نفسه بأبي بكر بن أبي شيبة.

أما تدليس الزهرى فلا يضر، حيث صرّح بالسماع في بعض الروايات.

واختلاط ابن عبيدة لا يضر أيضاً⁽¹⁾، فقد تابعه جماعة من النقاد، والحديث في الصحيحين.



حديث رقم (76):

قال ابن المُلَفَّن⁽²⁾: أخرجه الحاكم في "مستدركه" من حديث عليٌّ بن سعيد بن مسروق الكَنْدِيّ، حدثنا ابن أبي زائدة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنسٍ ﷺ عن النبي ﷺ في قوله تعالى: «وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا». [سورة آل عمران: 97]. قال: قيل: يا رسول الله، ما السبيل؟ قال: "الزاد والراحلة". ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيفين ولم يخرجاه. قال: وقد تابع حماد بن سلمة سعيداً على روايته عن قتادة.....

وأنكر النووي⁽³⁾ على الحاكم تصحيحة لحديث أنس، وقال: إنه يتتساهم في التصحيح. وهذا الإنكار ينبغي أن يكون مخصوصاً، بطريق أبي قتادة هذا⁽⁴⁾، وأما الأول فلا أعلم فيها طعناً. ولما ذكر البيهقي في "خلافياته"⁽⁵⁾ مقالة شيخه الحاكم قال: هكذا روی بهذا الإسناد عن قتادة عن أنس، والمحفوظ: عن قتادة وغيره، عن الحسن، عن رسول الله ﷺ. وقال في "سننه"⁽⁶⁾: رواه سعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً، ولا أراه إلا وهما، والصواب: عن قتادة، عن الحسن البصري مرفوعاً وهو مرسل.

قلت: ولك أن تقول لم لا يحمل على أن لقتادة فيه إسنادين فإنه أولى من الحكم بالوهم؟..

(1) عده العلائي من القسم الأول، الذي لم يحط اختلاطه من مرتبته، ولم يُوجَب له ضعف أصلاً. انظر: المختلطين للعلائي (ص: 46).

(2) البدر المنير (19/6 - 30).

(3) المجموع شرح المهدب (64/7).

(4) عبد الله بن واقد أبو قتادة الحراني، متزوج وكان أحمد يشتبه عليه وقال لعله كبير واختلاط وكان يدلس. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (219/5)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/191) تهذيب التهذيب (6/66)، تقرير التهذيب (ص: 328).

(5) مختصر خلافيات البيهقي، لابن فرح (3/125).

(6) السنن الكبرى للبيهقي (4/540).

قلت: وأما أنا فأرى أن حديث أنس جيد الإسناد، صالح للاحتجاج به كما أسلفته. وقال الحافظ ضياء الدين المقدسي في "أحكامه"⁽¹⁾: لا أرى ببعض طرقه بأساساً.

نص الحديث:

قال الحاكم رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَارِمِ الْحَافِظِ بِالْكُوفَةِ، وَأَبُو سَعِيدٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ التَّاجِرُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنُ الْوَلِيدِ الْبَجْلِيُّ، حَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ مَسْرُوقٍ الْكِنْدِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي رَائِدَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرْوَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنْسِ رض، عَنِ النَّبِيِّ ص فِي قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» قَالَ: قَيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: "الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ".

حَدَّثَنَا أَبُو نَصِيرٍ أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حَمْدَوْيِهِ الْفَقِيهُ بِبُخَارَى، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَبِيبِ الْحَافِظِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُمِيَّةَ عَمْرُو بْنُ هِشَامِ الْحَرَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنْسِ رض، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص سُئِلَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ: {مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} فَقِيلَ: مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: **الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ⁽³⁾**.

تخریج الحديث:

أخرجه الدارقطني⁽⁴⁾ من طريق سعيد بن أبي عروبة، ومن طريق حماد بن سلمة⁽⁵⁾، كلاهما عن قتادة، عن أنس، به، موصولاً.

وأخرجه ابن جرير الطبرى من طريق يزيد بن زريع⁽⁶⁾، والبيهقي من طريق جعفر بن عون⁽⁷⁾ كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، وهو في المنساك⁽⁸⁾. وأخرجه ابن جرير الطبرى⁽⁹⁾ من طريق حماد بن سلمة، تابع سعيداً في الرواية عن قتادة، به.

(1) السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضلي الصلاة والسلام(13/4).

(2) المستدرك للحاكم (1/441 ح 1613).

(3) المستدرك للحاكم (1/442 ح 1614).

(4) سنن الدارقطني (3/215 ح 2418).

(5) سنن الدارقطني (3/216 ح 2419).

(6) تفسير الطبرى المسمى بجامع البيان فى تفسير القرآن (6/41).

(7) السنن الكبرى (4/540 ح 8639).

(8) المنساك لابن أبي عروبة (ص: 57 ح 1).

(9) تفسير الطبرى (6/42).

وأخرجه ابن جرير الطبرى⁽¹⁾ من طريق حميد. والطبرى⁽²⁾، والدارقطنى⁽³⁾، والبيهقى⁽⁴⁾، من طريق يونس بن عبيد، كلاهما تابعاً قتادة في الرواية عن الحسن، مرسلاً.

دراسة رجال الإسناد:

أبو سعيد إسماعيل بن أحمد بن محمد التاجر الخاللي الجرجانى، نزيل نيسابور، روى عن ابن حزم، وأبي يعلى، وأبي جعفر الطحاوى، روى عنه الحاكم أبو عبد الله، وكان أحد الجوالين في طلب الحديث والوارقين في بلاد الدنيا والمفدين، توفي سنة أربع وستين وثلاثين مائة⁽⁵⁾.

عليٌّ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ الْبَجْلِيُّ أَبُو الْحَسَنِ الْمَقَانِعِيُّ⁽⁶⁾، توفي سنة عشر وثلاثين مائة⁽⁷⁾.

قال الدارقطنى⁽⁸⁾: ثقة صدوق، وفي موضع⁽⁹⁾: ثقة نبيل.

عليٌّ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، أبو الحسن الكندى الكوفى، مات سنة تسعة وأربعين ومائتين، روى عنه الترمذى والنمسائى.

وثقه النسائي⁽¹⁰⁾، وفي موضع⁽¹¹⁾: لا بأس به، ووثقه الخطيب⁽¹²⁾، ومطين⁽¹³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁴⁾. وقال أبو حاتم⁽¹⁵⁾: صدوق.

(1) تفسير الطبرى (42/6).

(2) تفسير الطبرى (40/6).

(3) سنن الدارقطنى (3/218) ح2424.

(4) السنن الصغير (2/134) ح1456، السنن الكبرى (4/536) ح8624، كلاهما للبيهقى.

(5) انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (361/8)، الأنساب للسعانى (241/5)، بغية الطلب فى تاريخ حلب، لابن العديم (1624/4)، توضيح المشتبه (566/2).

(6) نسبة إلى المقامع جمع مقنعة، التي تختتم بها النساء، يعني الخمار. الأنساب للسعانى (12/384).

(7) سير أعلام النبلاء (14/430)، تاريخ الإسلام (7/157).

(8) سؤالات الحاكم للدارقطنى (ص: 125).

(9) سؤالات حمزة للدارقطنى (ص: 226).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (20/451).

(11) مشيخة النسائي (ص: 59).

(12) السابق واللاحق (ص: 262).

(13) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (20/451).

(14) (8/475).

(15) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/190).

وقال ابن حجر⁽¹⁾: صدوق.

وتميل الباحثة إلى أنه ثقة.

يحيى بن زكرياً بن أبي زائدة، الهمداناني، أبو سعيد الكوفي، ثقة متقن، مات سنة ثلاثةٍ وثمانينَ ومائةٍ، روى له الجماعة⁽²⁾.

قال يحيى بن معين: كان يحيى بن زكريا كيساً، ولا أعلمه أخطأ إلا في حديث واحد.

سعید بن أبي عروبة مهران، أبو النضر العدوی، ثقة حافظ له تصانيف لكنه كثير التلليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، توفي سنة سبع وخمسينَ ومائةٍ⁽³⁾.

قتادة بن دعامة السدوسي، ثقة ثبت، مدلس من الثالثة⁽⁴⁾. سبقت الترجمة له في حديث رقم (1).

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناد الحديث مُعلّ، حيث روي موصولاً من روایة ابن أبي زائدة عن سعيد، ولم يتميز سماعه من سعيد بن أبي عروبة قبل الاختلاط، أم بعده⁽⁵⁾.

وقد توارد جمع من العلماء على تصحیح رواية الإرسال، ومر نقل ابن الملقن لأقوالهم آنفاً.

قال ابن المنذر⁽⁶⁾: "لا يثبت الحديث الذي فيه ذكر الزاد والراحلة مسندًا، وال الصحيح رواية الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا".

ورواه مرسلاً عن الحسن؛ عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي، ويزيد بن زريع، وهما ممن نص العلماء على أن سماعهم من ابن أبي عروبة كان قبل اختلاطه⁽⁷⁾، ووافقهما جعفر بن عون.

(1) تقریب التهذیب (ص: 401).

(2) تهذیب الکمال فی أسماء الرجال (308/31)، تهذیب التهذیب (210/11)، تقریب التهذیب (ص: 590).

(3) المختلطین للعلائی (ص: 41)، الاغتاباط بمن رمى من الرواۃ بالاختلاط (ص: 139)، تهذیب الکمال

(6/11)، تهذیب التهذیب (63/4)، تقریب التهذیب (ص: 239).

(4) طبقات المدلسين (ص: 43).

(5) انظر: بحث حاتم بن عارف الشريف "الرواۃ عن سعيد بن أبي عروبة من ورد فيهم ما يميز حدیثهم عنه فهو قبل الاختلاط أم بعد"، مجلة جامعة أم القری ج 16، العدد 28 شوال 1424هـ، (ص 16). وبحث الأستاذ الدكتور نافذ حماد "أثر اختلاط سعيد بن أبي عروبة على مروياته في الكتب الستة"، ضمن سلسلة "أثنيس المحدث" (ص 26 - 49).

(6) نصب الرابية (9/3).

(7) الاغتاباط بمن رمى من الرواۃ بالاختلاط (ص: 139).

قال ابن معين⁽¹⁾: عبد الأعلى ويزيد بن زريع: هؤلاء كتبوا قبل أن يُنكر على سعيد.

وقال عبد الأعلى⁽²⁾: فرغت من حاجتي من سعيد يعني بن أبي عروبة قبل الطاعون، يعني أنه سمع منه قبل الاختلاط.

قالت الباحثة: الحديث إسناده ضعيف، والراجح الرواية المرسلة.

وأما سعيد بن أبي عروبة، فمدلس من الثالثة، ولم يصرح بالسماع، لكن تدليسه محمول على الاتصال، فهو أثبت الناس في قتادة.

وقد روي الحديث من طريق أخرى لكنها لا تنهض بالحديث عن ضعفه؛ لشدة ضعفها⁽³⁾.



حديث رقم (77):

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: حديث أبي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيٌّ قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَكَعَ لَوْ صُبَّ عَلَى ظَهِيرِهِ مَاءً لَاستَقَرَّ".

رواه الطبراني في أكبر معاجمه، عن محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا صالح بن زياد السوسبي، نا يحيى بن سعيد القطان، عن حماد بن سلمة، عن سعيد بن جمهان، عن أبي بَرْزَةَ، به. وهذا إسناد جيد، شيخ الطبراني هو مطين الحافظ، وشيخه قال فيه أبو حاتم⁽⁵⁾: صدوق، وإن ضعفه مسلمة بن قاسم في "تاريخه"⁽⁶⁾. ويحيى وحماد لا يسأل عنهما لجلالتهم، وسعيد بن جمهان وثقة ابن معين⁽⁷⁾، وأبو داود⁽⁸⁾ وقال ابن عدي⁽⁹⁾: أرجو أنه لا بأس به، وحسن له الترمذى حديث: "الخلافة ثلاثون سنة"⁽¹⁰⁾، وأما أبو حاتم فقال⁽¹¹⁾: لا يحتاج به.

(1) انظر: من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية بن طهمان (ص: 103، 104).

(2) تهذيب التهذيب (96/6).

(3) انظر: علل الدارقطني (164/15)، نصب الرابية (3/ 7 - 10)، تقيح التحقيق لابن عبد الهادي (381/3)، البدر المنير (30/19)، التلخيص الحبير (2/ 234 - 235)، إرواء الغليل (4/ 160 - 161)، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، ماهر الفحل (ص: 204).

(4) البدر المنير (3/ 598 - 599).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (404/4).

(6) قالت الباحثة: صالح بن زياد "ثقة". انظر: مشيخة النسائي (ص: 89)، الثقات لابن حبان (319/8)، الكافش (495/1)، تهذيب التهذيب (392/4)، تقريب التهذيب (ص: 272).

(7) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (114/4)، (158/4).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (377/10).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (458/4).

(10) سنن الترمذى (503/4)، (2226).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (10/4). وعبارته: "شيخ يكتب حديثه ولا يحتاج به".

نص الحديث:

قال الإمام الطبراني رحمه الله⁽¹⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَاضِرِيُّ قَالَ: نَا صَالِحُ بْنُ زِيَادٍ السُّوِّيُّ قَالَ: ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْعَطَّارُ، عَنْ حَمَادَ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُمَهَانَ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْنَمِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَكَعَ لَفْ صُبَّ عَلَى ظَفَرِهِ مَاءً لَأَسْتَقَرَّ.

لَمْ يَرُوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَمَادَ بْنِ سَلَمَةَ إِلَّا يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْعَطَّارِ الْحِمْصِيُّ، تَفَرَّدَ بِهِ صَالِحُ بْنُ زِيَادٍ.

تخریج الحديث:

انفرد به الطبراني؛ من حديث أبي بربعة الأسلمي.

دراسة رجال الإسناد:

سعید بن جمهان، أبو حفص البصري، مات بالبصرة سنة ست وثلاثين ومائة، روی له الأربعة⁽²⁾.

قال ابن حجر⁽³⁾: صدوق له أفراد.

أما يحيى بن سعيد في هذا الحديث "ضعيف" فهو الحِمْصِيُّ الْعَطَّار⁽⁴⁾، وليس بـ يحيى بن سعيد القطان، الذي ترجم له ابن الملقن، وذكره في الإسناد. ومن قبله الزيلعي⁽⁵⁾ ساق إسناد الحديث وذكر فيه يحيى بن سعيد القطان. فلعله خطأ في النسخ، أو خطأ في النقل.

فالذى في المطبوع من المعجم الأوسط، ومجمع البحرين، وترجم له المحقق⁽⁶⁾؛ هو يحيى بن سعيد العطار. كما أن الطبراني أعاد ذكر اسمه عند تعلقيه على الحديث، فقال: لَمْ يَرُوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَمَادَ بْنِ سَلَمَةَ إِلَّا يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْعَطَّارِ الْحِمْصِيُّ، تَفَرَّدَ بِهِ صَالِحُ بْنُ زِيَادٍ.

(1) المعجم الأوسط (22/6 ح 5676). ولم تتفق عليه الباحثة في المعجم الكبير. وعزاه الهيثمي للطبراني في الكبير والأوسط، وقال: "رجاله ثقات". انظر: مجمع الزوائد ونبع الفوائد (2/123). وعزاه الزيلعي إليه في الأوسط، بعد سياقه لإسناده. انظر: نصب الراية (1/375).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (10/378).

(3) تقرير التهذيب (ص: 234).

(4) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (9/152)، المجموعان لابن حبان (3/123)، الكامل في ضعفاء الرجال (9/16)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (31/345)، تقرير التهذيب (ص: 591).

(5) انظر: نصب الراية (1/375).

(6) مجمع البحرين في زوائد المعجمين - الأوسط والصغرى -، للهيثمي، تحقيق: عبد القدوس بن محمد نذير (2/128).

ووُجِدَت الباحثة أَن يَحْيَى بْن سَعِيد الْعَطَّار مِن شِيوخ صَالِح بْن زَيْد، وصَالِح بْن زَيْد مِن تَلَمِيذِ يَحْيَى بْن سَعِيد الْعَطَّار؛ لَا الْقَطَان⁽¹⁾.

أَبُو بَرْزَةُ الْأَسْلَمِيُّ نَضْلَهُ بْنُ عَبْدِهِ، صَاحِب النَّبِيِّ **الْأَنْبَابِ** اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ، وَأَصْحَحَ مَا قِيلَ فِيهِ: **نَضْلَهُ بْنُ عَبْدِهِ**، قَالَهُ: أَحْمَد بْن حَنْبَل، وَابْنُ مَعْنَى.

أَسْلَمَ قَدِيمًا، وَشَهَدَ فَتْحَ مَكَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، وَهُوَ الَّذِي قُتِلَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنَ خَطَّلٍ⁽²⁾ تَحْتَ أَسْتَارِ الْكَعْبَةِ بِإِذْنِ النَّبِيِّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**. وَحَضَرَ مَعَ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَتْلَ الْخَوَارِجَ، وَوَرَدَ الْمَدَائِنُ فِي صَحْبَتِهِ، وَغَزَّ بَعْدَ ذَلِكَ خَرَاسَانَ فَمَاتَ بِهَا⁽³⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل: سعيد بن جمهان؛ صدوق له أفراد، ولم يتابع. ويحيى بن سعيد العطار، ضعيف.

وحسنـه ابن الملقن⁽⁴⁾، وابـن حـجر⁽⁵⁾.



(1) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (51/13)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (404/4).

(2) انظر خبر مقتله، وترجمته: جامع السيرة، لابن حزم (ص: 232)، السيرة النبوية، لابن كثير (564/3)، فتح الباري، لابن حجر (62-61/4)، الرحيق المختوم، للمباركفوري (ص: 345).

(3) انظر: أسد الغابة (31/5)، تهذيب الكمال (407/29)، سير أعلام النبلاء (40/3)، الإصابة (341/6)، تقريب التهذيب (ص: 563).

(4) تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (373/1).

(5) التلخيص الحبير (589/1).

المبحث الثالث

الحاديـث الـضـعـيف : دراسة تطـبـيقـيـة لـأـحـادـيـث

حـكـمـ اـبـنـ الـمـلـقـنـ عـلـىـ أـسـانـيدـهـاـ بـالـضـعـفـ

المبحث الثالث

الحديث الضعيف: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم ابن الملقن على أسانيدها بالضعف

حديث رقم (78):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: حديث طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جده. وهو حديث مشهور، رواه أبو داود في سننه عن شيخه حميد بن مساعدة، نا معمتم، قال: سمعت لينا، يذكر عن طلحة، عن أبيه، عن جده، قال: "دخلت على النبي ﷺ وهو يتوضأ، والماء يسيل من وجهه ولحيته على صدره، فرأيته يفصل بين المضمضة والاشتاق".

وهو حديث ضعيف؛ لأن ليث بن أبي سليم ضعيف عند الجمهور، وقال الإمام أحمد⁽²⁾: "هو مضطرب الحديث، ولكن قد حدث عنه الناس". وضعفه أيضًا ابن عيينة⁽³⁾ والنسياني⁽⁴⁾. وقال السعدي⁽⁵⁾: "يضعف حديثه". وقال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان⁽⁶⁾: "لا يشتبه به هو مضطرب الحديث".

وقال ابن حبان⁽⁷⁾: اختلط في آخر عمره، وكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، ويأتي عن النقائض بما ليس من حديثهم، تركه يحيى القطان ويحيى بن معين وابن مهدي وأحمد....

وقال العجلي⁽⁸⁾: جائز الحديث، وقال الذهبي في الضعفاء⁽⁹⁾: هو حسن الحديث وإنما ضعفه الاختلاط بأخره.

وقال البزار⁽¹⁰⁾: هو أحد العباد إلا أنه كان قد أصابه اختلاط فاضطرب في حديثه، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا، وإلا فلا نعلم أحدًا ترك حديثه...

(1) البدر المنير (2/104-107).

(2) وقال أيضًا: ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأياً منه في ليث بن أبي سليم. وقال: ليس هو بذلك. العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (379/2)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذى (ص: 70).

(3) تهذيب التهذيب (8/467).

(4) الضعفاء والمتروكون (ص: 90).

(5) أحوال الرجال، للجوزجاني وهو السعدي (ص: 149).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/179).

(7) المجرحون (2/231).

(8) النقائض (2/132).

(9) ديوان الضعفاء (ص: 333).

(10) كشف الأستار عن زوائد البزار (1/95)، تهذيب التهذيب (8/468).

وقال الترمذى فى "علله الكبير"⁽¹⁾: قال محمد - يعني: البخارى -: هو عندي صدوق، ذكره بعد نقله أن أَحْمَدَ قَالَ فِيهِ: لَا يُفْرِحُ بِحَدِيثِهِ.

وقال أبو داود⁽²⁾: هو أعلم أهل المدينة بالمناسك. قال: وسألت يحيى عنه فقال⁽³⁾: ليس به بأس.

وقال الساجي⁽⁴⁾: صدوق فيه ضعف، كان سيئ الحفظ كثير الغلط.

وقال ابن شاهين⁽⁵⁾: قال عثمان بن أبي شيبة: هو ثقة صدوق، وليس بحجة.

وقد ضعفه بعضهم من وجه آخر وهو أن جد طلحة لم ير النبي ﷺ وليرعلم أن هذا الأمر قد اختلف فيه. فقال أبو داود⁽⁶⁾ في حديث آخر للبيهقي: أَبُو سَلِيمَ عَنْ طَلْحَةَ بْنَ مَصْرُوفَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِهِ، فِي الْوَضْوَءِ، قَالَ مَسْدَدٌ: فَحَدَثَنِي بِهِ يَحْيَى - يَعْنِي: الْقَطَانُ - فَأَنْكَرَهُ، قَالَ أَبُو دَاؤِدَ: وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ: أَبْنَ عَيْنَةَ زَعَمُوا كَانَ يَنْكِرُهُ، وَيَقُولُ: أَيْشَ هَذَا طَلْحَةَ بْنَ مَصْرُوفَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِهِ؟

وقال عباس الدوري - فيما رواه الحاكم عن الأصم عنه -: قلت لـ يحيى بن معين: طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جده رأى جده النبي ﷺ؟ فقال يحيى: المحدثون يقولون هذا وأهل بيته طلحة يقولون: ليست له صحبة⁽⁷⁾.

وهذا يخالفه ما ذكره الخلال، عن أبي داود: سمعت رجلاً من ولد طلحة بن مصرف يذكر أن جده له صحبة، وقال: رأى النبي ﷺ...

(1) انظر: (ص: 390)، (ص: 293). وقال البخاري أيضاً: صدوق إلا أنه يغلط.

(2) سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: 160).

(3) وقال أيضاً: عامة شيوخه لا يعرفون. سؤالات أبي عبيد الأجرى (ص: 160).

(4) تهذيب التهذيب (468/8).

(5) تاريخ أسماء الثقات (ص: 196)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: 162).

(6) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ (32/1) (32 ح 132).

(7) سؤالات ابن الجنيد (ص: 446).

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رضي الله عنه⁽¹⁾: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ لَيْلَةً، يَذْكُرُ عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: "دَخَلْتُ - يَعْنِي - عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، وَالْمَاءُ يَسِيلُ مِنْ وَجْهِهِ وَلِحْيَتِهِ عَلَى صَدْرِهِ، فَرَأَيْتُهُ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالإِسْتِشَاقِ".

تخریج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽²⁾ من طريق أبي داود بمثله إسناداً ومتناً.
وأخرجه الطبراني⁽³⁾ من طريق أمية بن سطام⁽⁴⁾، تابع حميداً بن مسعدة في الرواية عن معتمر، به، بإسناده.

دراسة رجال الإسناد:

حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ بْنِ الْمُبَارَكِ السَّامِيُّ⁽⁵⁾ البصري، مات سنة أربع وأربعين ومائتين، روى له الجماعة سوى البخاري⁽⁶⁾.

وقتة النسائي⁽⁷⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾.
وقال أبو حاتم⁽⁹⁾، والذهبي⁽¹⁰⁾، وابن حجر⁽¹¹⁾: صدوق.
مُعْتَمِرُ بْنُ سَلِيمَانَ طَرْخَانَ التَّيْمِيُّ، أبو محمد البصري، ثقة، مات سنة سبع وثمانين ومائة، روى له الجماعة⁽¹²⁾.

(1) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في الفرق بين المضمضة والإستشاق (34/1) ح 139.

(2) السنن الكبرى (85/1) ح 234.

(3) المعجم الكبير (19/19) ح 410.

(4) انظر ترجمته: الثقات لابن حبان (123/8)، تهذيب الكمال (330/3)، الكافش (255/1)، تقريب التهذيب (ص: 114).

(5) هذه النسبة إلى سامة بن لؤي بن غالب. الأنساب للسمعاني (30/7).

(6) تهذيب الكمال (396/7)، تهذيب التهذيب (49/3).

(7) مشيخة النسائي (ص: 70).

(8) (197/8).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (229/3).

(10) الكافش (355/1).

(11) تهذيب الكمال (288/24)، تقريب التهذيب (ص: 182).

(12) تهذيب الكمال (254/28)، تهذيب التهذيب (227/10)، تقريب التهذيب (ص: 539).

لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ بْنِ زَيْنِ الْأَمْوَى مَوْلَاهُمْ, صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك، مات سنة ثلاثة وأربعين ومائة⁽¹⁾.

وقد سبق نقل ابن الملقن تضليل العلماء لليث، وخلاصته قول الإمام الذهبي⁽²⁾: "بعض الأئمة يحسن لليث، ولا يبلغ حديثه مرتبة الحسن، بل عداؤه في مرتبة الضعيف المقارب، فيروى في الشواهد والاعتبار، وفي الرغائب والفضائل، أما في الواجبات، فلا".

طَلْحَةُ بْنُ مُصْرَفَ بْنِ عَمْرُو بْنِ كَعْبِ الْيَامِيِّ⁽³⁾ الكوفي، ثقة قارئ فاضل، مات سنة اثنين عشرة ومائة أو بعدها، روى له الجماعة⁽⁴⁾.

مُصْرَفُ بْنُ عَمْرُو بْنِ كَعْبِ الْيَامِيِّ, والد طلحة بن مصرف، مجهول، روى له أبو داود⁽⁵⁾.

جَدُ طَلْحَةَ بْنُ مُصْرَفَ, قيل اسمه عمرو بن كعب، وقيل كعب بن عمرو، واختلف في صحته⁽⁶⁾.

قال السيوطي⁽⁷⁾: "طلحة بن مصرف أحد الأئمة الأعلامتابعـي احتاج به الستة، وأبوه وجده لا يـعرفـانـ. لكن يحيـى بن معـينـ في رواية الدورـيـ، وعبد الرحمنـ بن مـهـديـ، وابـنـ أـبـيـ حـاتـمـ، وأـبـوـ دـاـودـ أـثـبـتوـاـ صـحـبـةـ لـعـمـرـوـ بـنـ كـعـبـ جـدـ طـلـحـةـ".

وقال ابن حجر⁽⁸⁾: "فإن كان في الحديث المذكور هو جد طلحة بن مصرف فقد رجح جماعة أنه كعب بن عمرو، وجزم ابن القطان بأنه عمرو بن كعب، وإن كان طلحة المذكور ليس هو ابن مصرف فهو مجهول، وأبوه مجهول وجده لا تثبت له صحبـةـ، لأنـهـ لاـ يـعـرـفـ إـلـاـ فـيـ هـذـاـ الحديثـ".

(1) تـقـرـيبـ التـهـذـيبـ (صـ: 464).

(2) سـيرـ أـعـلامـ النـبـلـاءـ (184/6).

(3) نسبة إلى أيام، وهو بطن من همدان. الأنساب للسمعاني (477/13).

(4) تـهـذـيبـ الـكـمالـ (437/13)، تـهـذـيبـ التـهـذـيبـ (26/5)، تـقـرـيبـ التـهـذـيبـ (صـ: 283).

(5) تـهـذـيبـ الـأـسـمـاءـ وـالـلـغـاتـ (95/2)، تـقـرـيبـ التـهـذـيبـ (صـ: 533).

(6) الـجـرـ وـالـتـعـدـيـلـ (161/7)، الـاسـتـيـعـابـ (1322/3)، أـسـدـ الـغـابـةـ (4). (185/4).

(7) عـونـ الـمـعـبـودـ وـحـاشـيـةـ اـبـنـ الـقـيمـ (153/1).

(8) تـهـذـيبـ التـهـذـيبـ (437/8).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل:

- ليث بن أبي سليم، صدوق اختلط جدًا ولم يتميز حديثه فترك، لذا ضعفه الجمهور.
 - مُصرَّف والد طلحة مجاهول لا يعرف.
 - الاختلاف في صحبة جد طلحة بن مصرف، ومن ثم جهله بعضهم.
- وهذا الاختلاف لا يؤثر في الإسناد، فهو ضعيف، لأن الذين تكلموا في الحديث اكتفوا بالكلام في تضليله بجهالة والد طلحة بن مصرف، وضعف ليث بن أبي سليم.



حديث رقم (79):

ما رواه ابن ماجه والدارقطني بإسناده إلى أبي جمرة - بالجيم والراء المهملة - عن ابن عباس
قال: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَكُلُ طَهُورَةً إِلَى أَحَدٍ، وَلَا صَدَقَتْهُ التِّي يَتَصَدَّقُ بِهَا، يُكَوِّنُ هُوَ الَّذِي يَقُولُ لَهَا بِنَفْسِهِ".

قلت - ابن الملقن -⁽¹⁾: هو حديث ضعيف؛ لأن في إسناده: مُطَهَّر - بضم الميم وبالطاء المهملة والهاء - بن الهيثم، قال ابن حبان⁽²⁾: يأتي عن موسى بن علي بما لا يتبع عليه، وعن غيره من الثقات بما لا يشبه حديث الآثار. وقال أبو سعيد بن يونس⁽³⁾: هو متروك الحديث. نقلهما ابن الجوزي في "الضعفاء"⁽⁴⁾، ثم الشيخ في "الإمام"⁽⁵⁾.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه هـ⁽⁶⁾: حَدَّثَنَا أَبُو بَدْرٍ عَبَادُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُطَهَّرُ بْنُ الْهَيْثَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلْقَمَةُ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ الضُّبَاعِيُّ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي جَمْرَةَ الضُّبَاعِيِّ، عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: "كَانَ

(1) البدر المنير (245/2).

(2) المجرودين (26/3).

(3) تاريخ ابن يونس المصري (169/1)، (233/2).

(4) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (125/3).

(5) لم أقف على هذا النقل في الإمام. وكان حق ابن الملقن ألا يحيط بهما، فكلام ابن حبان، وابن يونس في كتابيهما.

(6) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب تغطية الإناء (1/362 ح 129).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَكُلُ طُهُورَهُ إِلَى أَحَدٍ⁽¹⁾، وَلَا صَدَقَتْهُ الَّتِي يَتَصَدَّقُ بِهَا، يَكُونُ هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّهَا بِنَفْسِهِ.

تخرج الحديث:

انفرد یه این ماجه.

⁽²⁾ وعزاه ابن دقیق العید للدارقطنی، من طریق عباد بن الولید، پاسناده بمثله.

دراسة رحال الاسناد:

عَبَادُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنُ خَالِدٍ، أَبُو بَدْرِ الْغَيْرِيٍّ⁽³⁾، ماتَ سَنَةً مَائَتَيْنِ وَاثْنَيْنِ وَسَتِينَ⁽⁴⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾، وقال ابن أبي حاتم⁽⁶⁾: صدوق، وقال أبو حاتم: شيخ
قال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق.

⁽⁸⁾ مُطَهَّرُ بْنُ الْهَيْثَمِ الطَّائِيُّ البَصْرِيُّ، متروك، روى له ابن ماجه هذا الحديث.

(1) لا يكمل ضم الطاء على إرادة الفعل، والفتح على إرادة الآلة أي الماء، أي لا يفوض أمر طهوره إلى غيره بمعنى: أنه لا يأمر أحداً بصب الماء عليه في الطهور، أو بإعداد الماء له لأجله ونحو ذلك، وهذا لا ينافي مبشرة الناس هذه الأمور برغبتهم ولا إذنه لهم فيها إذا رضوا، فما جاء أن عبد الله بن مسعود صاحب طهوره وأنساً وغلاماً كان يحملن الإداوة ومغيرة بن شعبة صب عليه وغير ذلك. وهو لا يعارض الحديث وإن كان غير صحيح إسناداً. انظر: حاشية السندي على سنن ابن ماجه (1/48).

(2) في جزء "بعض أحاديث المقلين من أبناء المكثرين، وبعض أحاديث المكثرين عن آبائهم المقلين، وعن إخوانهم المقلين". انظر: الإمام (53-2).

ولعل ابن الملقن عزاه للدارقطني تبعاً لابن دقيق العيد. فلم تقف عليه الباحثة، في السنن أو غيرها. (3) نسبة إلى بنى عبدة، وهو بطن من يشکر من ربيعة. وسمي عبدة لأن أباهم تزوج عجوزاً، فقيل له: ما ترجو منها؟ فقال: لعله، أتغير منها غلاماً! فسمى ابنه عبدة. انظر : الأنساب للسمعاني (10/14).

(4) تاريخ بغداد (407/12)، تهذيب الكمال (174/14)، تهذيب التهذيب (108/5).
 (5) التقى لـ ابن حبان (436/8).

(5) الثقات لابن حبان (436/8).

(6) الجرح والتعديل لайн أي، حاتم (88/6).

٢٩١ (٧) تقریب التهذیب (ص):

(8) تهذيب الكمال (28/89)، الكاشف (2/271)، المغني في الضعفاء (2/663)، تهذيب التهذيب (10/180)، تقويم التهذيب (ص : 535).

علقمة بن أبي جمرة نصر بن عمران الضبعي⁽¹⁾، مجهول، روى له ابن ماجه هذا الحديث الواحد⁽²⁾.

أبو جمرة نصر بن عمران الضبعي البصري، ثقة ثبت، مات سنة سبع وعشرين ومائة⁽³⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً، لأجل:

مُطَهَّر بن الهيثم متزوك، وعلقمة بن أبي جمرة مجهول.

ومن ضعفه مغلطاي⁽⁴⁾، والبصيري⁽⁵⁾، والألباني⁽⁶⁾.



حديث رقم (80):

قال ابن الملقن⁽⁷⁾: وهو حديث ضعيف رواه الدارقطني والبيهقي في "سننهما" من حديث الفضل بن المختار، عن ابن أبي ذئب، عن شعبة مولى ابن عباس، عن ابن عباس مرفوعاً: "الوضوء مما يخرج وليس مما يدخل". وسبب ضعفه: الفضل بن مختار، وشعبة هذا.

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ صَاعِدٍ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُنْقِدٍ الْخَوَلَانِيُّ بِمِصْرٍ، نَا إِدْرِيسُ بْنُ يَحْيَى الْخَوَلَانِيُّ أَبُو عَمْرُو الْمِصْرِيُّ، نَا الْفَضْلُ بْنُ الْمُخْتَارِ، نَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ،⁽⁸⁾

(1) نسبة إلى بني ضبيعة بن نزار بن عدنان، نزل أكثرهم البصرة وكانت بها محله تسبب إليهم يقال لها بنى ضبيعة. الأنساب للسعانى (376/8).

(2) إكمال الإكمال لابن نقطة (57/2)، تهذيب الكمال (296/20)، ميزان الاعتدال (108/3)، تهذيب التهذيب (274/7)، تقريب التهذيب (ص: 397).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (465/8)، تهذيب الكمال (364/29)، تاريخ الإسلام (541/3)، تقريب التهذيب (ص: 561).

(4) شرح ابن ماجه لمغلطاي (ص: 188).

(5) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (54/1).

(6) سلسلة الأحاديث الضعيفة (251/9)، ضعيف الجامع الصغير وزیادته (ص: 652).

(7) البدر المنير (421/2).

(8) سنن الدارقطني (553/1).

عَنْ شُعْبَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْوُضُوءُ مِمَّا يَخْرُجُ وَلَيْسَ مِمَّا يَدْخُلُ".

تخریج الحديث:

أخرجه أبو ثعيم⁽¹⁾، وابن عدي⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾، من طرق عن إبراهيم بن منقد بإسناده، بمثله، مرفوعاً.

وأخرجه ابن أبي شيبة⁽⁴⁾، والبيهقي⁽⁵⁾، من طريق الأعمش، عن أبي ظبيان الجنبي - حُصَيْنُ بْنُ جُنْدِبٍ⁽⁶⁾، عن ابن عباس، موقوفاً.

دراسة رجال الإسناد:

الفَضْلُ بْنُ الْمُخْتَارِ، أَبُو سَهْلِ الْمِصْرِيُّ.

قال أبو حاتم⁽⁷⁾: "مجهول، وأحاديثه منكرة يحدث بالأباطيل"، وقال الأزدي⁽⁸⁾: "منكر الحديث جداً"، وقال ابن عدي⁽⁹⁾: "للفضل بن المختار غير ما ذكرت من الحديث وعمته مما لا يتابع عليه إما إسناداً وإما متناً". وقال أيضاً⁽¹⁰⁾: "لعل البلاء في هذا الحديث منه لا من شعبة؛ لأن له أحاديث منكرة وعمتها لا يتابع عليها، قال: والأصل في هذا الحديث أنه موقوف".

قالت الباحثة: منكر الحديث.

شعبة بن دينار القرشي الهاشمي، أبو عبد الله، ويقال: أبو يحيى، المدنى مولى ابن عباس⁽¹¹⁾.

(1) حلية الأولياء وطبقات الأصفية (320/8).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (39/5).

(3) السنن الكبرى (568/1).

(4) مصنف ابن أبي شيبة (51/3) ح 9411.

(5) السنن الكبرى (187/1) ح 567.

(6) انظر ترجمته: تهذيب الكمال (515/6)، سير أعلام النبلاء (362/4)، تقريب التهذيب (ص: 169).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (69/7).

(8) ميزان الاعتدال (358/3).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (125/7).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (39/5).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/499)، تهذيب التهذيب (347/4).

قال مالك⁽¹⁾: "ليس بثقة"، وقال يحيى⁽²⁾: "لا يكتب حديثه"، وقال مرة⁽³⁾: "ليس به بأس"، وكذا قال أحمد⁽⁴⁾، وقال الجوزجاني⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾، وأبو حاتم⁽⁷⁾: "ليس بالقوى"، وقال أبو زرعة⁽⁸⁾: ضعيف الحديث. وقال ابن عدي⁽⁹⁾: "لم أر له حديثاً منكراً جدًا فأحكم عليه بالضعف، وأرجو أنه لا بأس به، ولم أجده له أنكر من هذا الحديث، ولعل البلاء فيه من الفضل".

قال ابن حجر⁽¹⁰⁾: صدوق سيء الحفظ.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً مرفوعاً، والصواب الرواية الموقفة. لأجل:

- الفضل بن مختار؛ جهله أبو حاتم، ونص غير واحد على نكارة حديثه.
- شعبة مولى ابن عباس؛ صدوق سيء الحفظ، ولم يتابع، بل خالقه الثقة أبو ظبيان الجنبيُّ حُصَيْنُ بْنُ جُنْدُبٍ، فرواوه موقوفاً.

قال البيهقي⁽¹¹⁾: هذا حديث لا يثبت عن رسول الله ﷺ. وقال ابن عدي⁽¹²⁾: والأصل في هذا الحديث أنه موقوف.

وقال ابن الملقن⁽¹³⁾: "وقد ضعف طريقة الرفع من المتأخرین: عبد الحق في أحكامه⁽¹⁴⁾،

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (367/4).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (368/4).

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (238/3)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (368/4).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (367/4).

(5) أحوال الرجال (ص: 226).

(6) الضعفاء والمتركون للنسائي (ص: 56).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (368/4).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (368/4).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (39/5).

(10) تقرير التهذيب (ص: 266).

(11) انظر: السنن الكبرى (187/1).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال (39/5).

(13) البدر المنير (423/2).

(14) الأحكام الوسطى (144/1).

وابن الجوزي في تحقيقه⁽¹⁾، وعلله⁽²⁾، فقال في تحقيقه بعد أن ضعفه بشعبة والفضل: "وكلام ابن عدي السالف إنما يحفظ هذا الكلام عن ابن عباس".
ومن المعاصرين؛ أنكر الألباني⁽³⁾ رواية الرفع، وصحح الإسناد موقوفاً.



حديث رقم (81):

"تَحْتَ كُلَّ شَعْرَةِ جَنَابَةً، فَبَلُوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا الْبَشَرَةَ"⁽⁴⁾.

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: "هذا الحديث رواه أبو داود، وابن ماجه في سننها، والترمذى في جامعه، والبيهقى في كتبه الثلاثة "السنن"، و"المعرفة"، و"الخلافيات"، والعقili فى "تاريخ الضعفاء" من روایة أبي هريرة رض، كاللفظ المذكور لفظ د، ت⁽⁶⁾: "فاغسلوا" بدل "بلوا"، وهو حديث ضعيف، وسبب ضعفه أن مداره على الحارث بن وجيه، ويقال: ابن وجيه الراسبي البصري وهو ليس بشيء، كما قاله ابن معين⁽⁷⁾ وغيره، وقال البخارى⁽⁸⁾: في حديثه بعض المناكير. وقال أبو داود⁽⁹⁾: حديثه منكر وهو ضعيف. وقال ابن حبان⁽¹⁰⁾: ينفرد بالمناقير عن المشاهير وقال أبو حاتم⁽¹¹⁾: هذا حديث منكر، والحارث ضعيف الحديث. وقال العقili⁽¹²⁾: الحارث هذا له غير حديث منكر ولا يتبع على هذا الحديث، وله إسناد آخر فيه لين أيضاً...".

(1) التحقيق في مسائل الخلاف (1/201).

(2) العلل المتباھية في الأحادیث الواهیة لابن الجوزی (1/366).

(3) انظر: السلسلة الضعيفة (2/376، 377).

(4) الشرح الكبير للرافعى (2/165).

(5) البدر المنير (2/575).

(6) (د) يعني أبو داود، (ت) يعني الترمذى.

(7) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (4/85)، سؤالات ابن الجنيد (ص: 476).

(8) التاريخ الكبير (2/284).

(9) (.) 65/1.

(10) المجرودين (1/224).

(11) علل الحديث (1/476)، الجرح والتعديل (3/92)، كلاماً لابن أبي حاتم.

(12) الضعفاء (1/234).

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رض⁽¹⁾: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْنَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص: إِنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرٍ جَنَابَةً، فَاغْسِلُوا الشَّعْرَ، وَانْفُوْا الْبَشَرَةَ⁽²⁾.

تخریج الحديث:

أخرجه أبو داود⁽³⁾، والترمذى⁽⁴⁾، والبيهقي⁽⁵⁾، والعقili⁽⁶⁾، من طريق الحارت بن وجيه، بإسناده، متصلًا.

وأخرجه عبد الرزاق⁽⁷⁾، وابن أبي شيبة⁽⁸⁾، من طرق عن الحسن البصري، مرسلاً.

دراسة رجال الإسناد:

مَالِكُ بْنُ دِينَارِ السَّامِيُّ النَّاجِيُّ⁽⁹⁾ مولاهم، أَبُو يَحْيَى الْبَصْرِيُّ، ماتَ سَنَةً سَبْعَ وَعَشْرِينَ وَمَائَةً، وَقُيلَ بَعْدُهَا، رُوِيَ لَهُ الْأَرْبِعَةُ⁽¹⁰⁾.

مختلف فيه:

ونقه ابن سعد⁽¹¹⁾، والنمساني⁽¹²⁾، والدارقطني، وزاد⁽¹³⁾: "لا يكاد يحدث عنه ثقة"، وذكره ابن

(1) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب تَحْتَ كُلِّ شَعْرٍ جَنَابَةً (196/1) ح 597.

(2) قال الخطابي: "ظاهر هذا الحديث يوجب نقض القرون والصفائر إذا أراد الاغتسال من الجنابة، لأنه لا يكون شعره كله شعرة مغسولاً إلا بتفصتها... وقال عامة أهل العلم: إيصال الماء إلى أصول الشعر وإن لم ينقض شعره؛ يجزيه". معالم السنن (80/1).

(3) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في الغسل من الجنابة (65/1) ح 248.

(4) سنن الترمذى، كتاب الطهارة، باب ما جاء أن تَحْتَ كُلِّ شَعْرٍ جَنَابَةً (167/1) ح 106.

(5) الضعفاء (234/1).

(6) السنن الكبرى (276/1) ح 849، معرفة السنن والأثار (484/1).

(7) مصنف عبد الرزاق الصناعي (262/1) ح 1002.

(8) مصنف ابن أبي شيبة (95/1) ح 1065.

(9) مولىبني ناجية بن سامة بن لويي بن غالب القرشي. الأنساب للسمعاني (6/13).

(10) تهذيب التهذيب (14/10).

(11) الطبقات الكبير (242/9).

(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (137/27).

(13) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 66).

حبان في الثقات⁽¹⁾. وقال الأزدي⁽²⁾: تعرف وتتكرر. وقال الذهبي⁽³⁾: صدوق، ما علمت به بأساً، وفي موضع⁽⁴⁾: حديثه في درجة الحسن.

وقال ابن حجر⁽⁵⁾: صدوق عابد.

الحارث بن وجيه، ويقال: ابن وجبة، الرأسي، ضعيف، روى له أبو داود، والترمذى، وابن ماجه⁽⁶⁾.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، آفته الحارث بن وجيه، وهو ضعيف، وتفرد بهذا الحديث، عن مالك بن دينار؛ مسندًا.

وقد نص أكثر العلماء على ضعفه.

قال الترمذى⁽⁷⁾: حديث الحارث بن وجيه حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديثه، وهو شيخ ليس بذلك، وقد روى عنه غير واحد من الأئمة، وقد تفرد بهذا الحديث، عن مالك بن دينار.

وقال البزار⁽⁸⁾: "ولا نعلم أسنداً مالك، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، إلا هذا الحديث، ولا نعلم رواه عن مالك إلا الحارث بن وجيه".

وقال الإمام أحمد⁽⁹⁾: "وَإِنَّمَا يُرْوَى هَذَا الْمَثْنُ عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه مُرْسَلًا، وَعَنِ الْحَسَنِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا، وَلَا يَبْتَثُ سَمَاعُ الْحَسَنِ، مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ".

وقال الدارقطنى أيضاً⁽¹⁰⁾: إنما روى عن الحسن مرسلاً، ولا يصح مسندًا، والحارث ضعيف.



(1) (383/5).

(2) المعنى في الضعفاء (538/2).

(3) المعنى في الضعفاء (538/2)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: 441).

(4) سير أعلام النبلاء (362/5).

(5) تقريب التهذيب (ص: 517).

(6) تهذيب الكمال (304/5)، الكاشف (305/1)، تهذيب التهذيب (162/2)، تقريب التهذيب (ص: 148).

(7) سنن الترمذى (178/1).

(8) مسند البزار (252/17).

(9) معرفة السنن والآثار، للبيهقي (484/1).

(10) سنن الترمذى (178/1).

حديث رقم (82):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هذا الحديث رواه الإمام أحمد في "مسنده" والدارقطني والبيهقي في "سننهما" من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: "ثلاث هن على فرائض، وهن لكم تطوع: الورث، والنحر، وصلة الضحى"....، وهو حديث ضعيف، وإن ذكره ابن السكن في "سننه الصلاح" لأن مداره على أبي جناب الكلبي، واسمته: يحيى بن أبي حية واسم أبي حية: حي، رواه عن عكرمة، عن ابن عباس.

نص الحديث:

قال الإمام أحمد رحمه الله⁽²⁾: حدثنا شجاع بن الوليد، عن أبي جناب الكلبي، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: "ثلاث هن على فرائض، وهن لكم تطوع: الورث، والنحر، وصلة الضحى".

تخریج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽³⁾، والدارقطني⁽⁴⁾، وابن عدي⁽⁵⁾، والحاكم⁽⁶⁾، من طريق شجاع بن الوليد، بإسناده، ولفظ البيهقي، والدارقطني، والحاكم: "وركعنا الفجر" بدل "وركعتا الضحى".

ولفظ ابن عدي: "ثلاث على فريضة لكم تطوع: الورث، والنحر، وركعتا الفجر".
وأخرجه الطبراني⁽⁷⁾ من طريق مذلل بن علي⁽⁸⁾،تابع شجاع بن الوليد، في الرواية عن أبي جناب الكلبي، بإسناده، بنحوه.

وأخرجه أحمد⁽⁹⁾، وعبد بن حميد⁽¹⁰⁾، من طرق عن جابر الجعفي⁽¹¹⁾. وابن شاهين⁽¹²⁾ من

(1) البدر المنير (325/4).

(2) مسنند أحمد (3/485).

(3) السنن الكبرى (2/658).

(4) سنن الدارقطني (2/337).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (9/51).

(6) المستدرك (1/300).

(7) المعجم الكبير (11/260).

(8) وهو ضعيف. انظر: تهذيب الكمال (28/495)، ميزان الاعتدال (4/180)، تقريب التهذيب (ص: 545).

(9) مسنند أحمد (3/494).

(10) المنتخب من مسنند عبد بن حميد (ص: 202).

(11) وهو ضعيف رافضي. انظر: تاريخ ابن معين - روایة الدوري (3/280).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال (2/331).

(13) تقريب التهذيب (ص: 137).

(14) ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين (ص: 192).

طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، كلاهما (جابر الجعفي، يحيى بن سعيد) تابعاً أبا جناب الكلبي في الرواية عن عكرمة بإسناده.

دراسة رجال الإسناد:

شجاع بن الوليد بن قيس، أبو بدر السكوني، مات سنة أربع مائتين، روى له الجماعة⁽¹⁾.

مختلف فيه:

وثقه يحيى بن معين⁽²⁾، وابن نمير⁽³⁾، والذهبي⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾.

وقال أبو زرعة⁽⁶⁾، والعجي⁽⁷⁾، والنسياني⁽⁸⁾: لا بأس به.

وسئل أحمد⁽⁹⁾: أبو بدر ثقة هو؟ قال: أرجو أن يكون صدوقاً، قد جالس قوماً صالحين.

قال أبو حاتم⁽¹⁰⁾: "هو لين الحديث، شيخ ليس بالمتين، لا يحتاج به، إلا أن عنده عن محمد بن عمرو بن علقمة أحاديث صحاح".

وقال ابن حجر⁽¹¹⁾: صدوق ورع له أوهام.

أبو جناب الكلبي واسمه يحيى بن أبي حيّة، ضعفوه لكثرة تدليسه⁽¹²⁾، ثُوقي سنة سبع و الأربعين ومائة، روى له أبو داود، والترمذى، وابن ماجه⁽¹³⁾.

(1) تاريخ دمشق (138/64)، تهذيب الكمال (388/12). تقريب التهذيب (ص: 264).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (270/3)، تاريخ بغداد (342/10).

(3) إكمال تهذيب الكمال (220/6)، تهذيب التهذيب (314/4).

(4) المعنى في الضعفاء (295/1)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: 258)، ميزان الاعتدال (264/2).

(5) (451/6).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (379/4).

(7) الثقات (ص: 215).

(8) مشيخة النسائي (ص: 103).

(9) تاريخ بغداد (342/10).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (379/4).

(11) تقريب التهذيب (ص: 264).

(12) طبقات المدلسين (ص: 57).

(13) تهذيب الكمال (290/31)، تقريب التهذيب (ص: 589).

قال ابن الملقن⁽¹⁾: "أبو جناب كان يحيى القطان يقول⁽²⁾: لا أستحل أن أروي عنه. وقال أبو نعيم⁽³⁾: كان يدلس أحاديث مناكير. وفي "علل أحمد"⁽⁴⁾: كان ثقة يدلس، وعنه أحاديث مناكير. مع أنه أخرج له في "مسنده" وقال عمرو بن علي⁽⁵⁾: متروك. وقال يحيى⁽⁶⁾، والنسائي⁽⁷⁾ وغيرهما: ضعيف. وقال يحيى مرة⁽⁸⁾: ليس به بأس إلا أنه كان يدلس. وقال مرة⁽⁹⁾: صدوق. وقال أبو حاتم الرازى⁽¹⁰⁾: لا يكتب حدثه، ليس بالقوى.....".

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل:

- شجاع بن الوليد؛ صدوق له أوهام، وتابعه مِنْدَل بن عَلَيٰ وهو ضعيف.
- أبو جناب الكلبي؛ ضعفوه لكثرة تدليسه، وذكره ابن حجر في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين⁽¹¹⁾، أي أن حديثه مردود ولو صرخ بالسماع، فكيف إذا عنعن ولم يصرح؟.

لكن أبو جناب لم ينفرد به، بل تابعة جابر الجعفي وهو أضعف منه، ولو مُتابَع آخر من روایة وضاح بن يحيى، عن مِنْدَل بن عَلَيٰ، عن يحيى بن سعيد، عن عكرمة. أما وضاح؛ قال أبو حاتم⁽¹²⁾: كتبت عنه وليس بالمرضي، وقال ابن حبان: لا يحتاج به⁽¹³⁾. ومِنْدَل أيضاً ضعيف.

(1) البدر المنير (325/4).

(2) التاريخ الكبير (267/8)، تهذيب الكمال (286/31). تهذيب التهذيب (202/11).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (138/9).

(4) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (114/3).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (51/9).

(6) سؤالات ابن الجنيد (ص: 432). وفي روایة ابن محرز: ليس بقوى (70/1).

(7) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 109).

(8) تاريخ ابن معين - روایة الدوري (350/3).

(9) تاريخ ابن معين - روایة الدارمي (ص: 238).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (139/9).

(11) طبقات المدلسين (ص: 14).

(12) ميزان الاعتدال (334/4)، لسان الميزان (221/6). والذي في الجرح والتعديل: صدوق. انظر: (41/9).

(13) انظر: المجرورين لابن حبان (85/3)، المغني في الضعفاء (720/2)، ميزان الاعتدال (334/4).

قال ابن الملقن⁽¹⁾: "... هذا الحديث لا يصح الاحتجاج به. ومن العجائب أن أصحابنا يثبتون كون هذه الأشیاء الثلاثة من خصائصه بمثل هذا الحديث".

واللهم ما يعارضه، رواه الدارقطني⁽²⁾ من حديث أنسٍ ولفظه "أمرت بالوئر والأضحى، ولم يغنم عليّ⁽³⁾"، لكنه من روایة عبد الله بن محرر؛ وهو متروك⁽⁴⁾.



حديث رقم (83):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: "حديث أنس بن الخطاب، رواه الدارقطني في "سننه" بإسناده من حديث ثابت عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: "ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول".

إسناده ضعيف؛ لأن فيه حسان بن سياه البصري؛ راويه عن ثابت، ضعفه الدارقطني⁽⁶⁾، وابن حبان⁽⁷⁾، وابن عدي⁽⁸⁾....".

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمه الله⁽⁹⁾: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الْخَضِيرِ الْمُعَدْلُ بِمَكَّةَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَسْدِيُّ، ثنا حَسَانُ بْنُ سِيَاهٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنْسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ".

تخریج الحديث:

وأخرجه ابن عدي⁽¹⁰⁾، عن إسحق بن إبراهيم، بإسناده، بمثله.

(1) البدر المنير (327/4).

(2) سنن الدارقطني (2) 337 ح 1632.

(3) لم يعزم على أي لم يفرض. فالفيومي: "وعزيمة الله فرضته التي افترضها والجمع عزائم".

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (408/2).

(4) انظر: أحوال الرجال (ص: 307) الضعفاء الكبير للعقيلي (713/2)، تقريب التهذيب (ص: 320).

(5) البدر المنير (454/5-455).

(6) ميزان الاعتدال (478/1)، تاريخ الإسلام (833/4).

(7) المجرورين (1/267).

(8) الكامل (3/253).

(9) سنن الدارقطني (2) 469 ح 1891.

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (3/248).

دراسة رجال الإسناد:

الحسن بن الخضر بن عبد الله أبو علي الأسيوطي، وروى عن النسائي سننه، مات سنة إحدى وستين وثلاثة مائة⁽¹⁾.

ولم أجد من ذكره بجرح أو تعديل، إلا أن الدارقطني وصفه - في إسناد الحديث - بالمُعَدَّل، وقال الذهبي⁽²⁾: المحدث الإمام، وقال مرة⁽³⁾: وكان صاحب حديث.

إسحاق بن إبراهيم بن يونس، أبو يعقوب المنجانيقي⁽⁴⁾، ثقة حافظ، مات سنة أربع وثلاثمائة، روى له النسائي⁽⁵⁾.

محمد بن سليمان بن حبيب الأسدي، الملقب بلوين⁽⁶⁾، ثقة، مات سنة خمس وأربعين ومائتين، روى له أبو داود، والنسائي⁽⁷⁾.

حسان بن سياه البصري الأزرق، مجمع على ضعفه⁽⁸⁾.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل حسان بن سياه ضعفه.

قال ابن عدي⁽⁹⁾: "هذا الحديث لا أعلم يرويه عن ثابت، عن أنس، غير حسان بن سياه".



(1) الأنساب للسمعاني (254/1)، سير أعلام النبلاء (75/16)، العبر في خبر من غبر (111/2)، كلاما للذهبى، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لسيوطى (370/1).

(2) سير أعلام النبلاء (75/16).

(3) تاريخ الإسلام (194/8).

(4) لقب بـالمنجانيقي لأنه كان يجلس بقرب منجانيق في جامع مصر. والمنجانيق: شيء يعمل لرمي الحجارة إلى القلاع والحسون. انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (177/8)، الأنساب للسمعاني (448/12).

(5) تاريخ دمشق، لابن عساكر (178/8)، مشيخة النسائي (ص: 83)، تاريخ ابن يونس المصرى (34/2)، تهذيب التهذيب (ص: 99).

(6) لقب بـلوين لأنه كان يبيع الدواب فيقول هذا الفرس له لوين. انظر: الأنساب للسمعاني (55/13)، سير أعلام النبلاء (501/11).

(7) تهذيب الكمال (297/25)، تهذيب التهذيب (99/9)، تهذيب التهذيب (ص: 481).

(8) المجرحين، لابن حبان (267/1)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (253/3)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (150/2)، ميزان الاعتدال (478/1).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (248/3).

حديث رقم (84):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: عن وائلة بن الأسعق قال: كنا مع رسول الله ﷺ فدخل أعرابي فقال: اللهم ارحمني ومحمدًا، ولا ترحم معاً أحداً. قال له: - ويحك أوف ويلك - لقى حضرتَ واسعاً⁽²⁾. ثم تناهى الأعرابيُّ فبال قائمًا، فوثبوا إليه، فقال النبي ﷺ: دعوه حتى يفرغ من مبالغه. ثم دعا رسول الله ﷺ بسجْلٍ⁽³⁾ من ماءِ فصبَّه عليه.

رواه ابن ماجه في "سننه"، والطبراني في "معجمه"، وفي إسناده عبيد الله بن أبي حميد الهدلي، وهو ضعيف...

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽⁴⁾: حدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا محمد بن عبد الله، عن عبيد الله الهدلي، قال: محمد بن يحيى هو عندنا ابن أبي حميد قال: أخبرنا أبو الطليح الهدلي، عن وائلة بن الأسعق، قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ، فقال: اللهم ارحمني ومحمدًا، ولا تشرك في رحمتك إلينا أحدًا، فقال: لقى حضرتَ واسعاً، ويحك أوف ويلك⁽⁵⁾ قال: فشج ببول⁽⁵⁾، فقال أصحاب النبي ﷺ: مه⁽⁶⁾، فقال رسول الله ﷺ: دعوه، ثم دعا بسجْلٍ من ماءِ، فصبَّه عليه.

تخریج الحديث:

أخرج الطبراني⁽⁷⁾، من طريق عبيد الله الهدلي، بإسناده، ب نحوه.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن يحيى الذهلي، ثقة. سبقت ترجمته في الحديث رقم (26).

(1) البدر المنير (528/1).

(2) الحظر هو المنع. المراد هنا منع شيئاً واسعاً واحتجرته، وهي رحمة الله تعالى. انظر: فتح الباري لابن حجر (439/10).

(3) السجل: الدلو المملوءة الكبيرة. ويجمع على سجال. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (344/2).

(4) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب الأرضي يصيبيها البول... (176/1) ح 530.

(5) الشنج: تفريج ما بين الرجلين. والمراد: أنه تهياً وفرج رجله للبول. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (447/3)، شرح سنن ابن ماجه للسيوطى (ص: 41).

(6) "مه" كلمة زجر، ويقال: "به" بالباء أيضاً، معناه: اسكت، وأصلها: ما هذا، ثم حذفت تحفيقاً. انظر: لسان العرب (542/13)، البدر المنير (530/1).

(7) المعجم الكبير (77/22) ح 192.

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ المُتَّنِي الْأَنْصَارِي، ثَقَةٌ. سبقت ترجمته في الحديث رقم (67).

عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَبِي حُمَيْدِ الْهَذَلِيٍّ، أَبُو الْخَطَابِ الْبَصَرِيٍّ، وَاسْمُهُ أَبِي حُمَيْدٍ غَالِبٌ، مُتَرَوِّكٌ
الحديث، روى له ابن ماجه هذا الحديث⁽¹⁾.

أَبُو الْمَلِحِ بْنُ أَسَامَةَ بْنِ عَمِيرِ الْهَذَلِيٍّ، اسْمُهُ عَامِرٌ، وَيُقَالُ زِيدٌ، ثَقَةٌ، ماتَ سَنَةً ثَنَّةً
عَشْرَةً وَمِائَةً، روى له الجماعة⁽²⁾.

وَاثِلَةُ بْنُ الْأَسْقَعِ بْنُ عَبْدِ الْعُرَى بْنُ عَبْدِ يَالِيلَ الْلَّيْثِيٍّ، سُكُنُ الصُّفَّةِ، أَسْلَمَ سَنَةَ تِسْعٍ
وَشَهِدَ عَرْوَةَ تَبُوكٍ، وَشَهَدَ الْمَغَازِي بِدِمْشَقِ وَحَمْصَ، قُيلَ أَنَّهُ آخِرُ الصَّحَابَةِ وَفَاتَ بِدِمْشَقِ⁽³⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً، لأجل:

عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَبِي حُمَيْدِ الْهَذَلِيٍّ، مُتَرَوِّكٌ.

سُئُلَ عنْهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ فَقَالَ⁽⁵⁾: ثُرِكَ حَدِيثُهُ. وَقَالَ الْبَخَارِيُّ⁽⁶⁾ وَأَبُو حَاتَمَ⁽⁷⁾: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ،
زَادَ أَبُو حَاتَمَ: ضعيفُ الْحَدِيثِ.

وَالْحَدِيثُ شَاهِدٌ صَحِيحٌ؛ مِنْ حَدِيثِ أَنْسٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ⁽⁸⁾، وَغَيْرُهُ.



(1) يُنظر: تاريخ ابن معين - رواية الدوري (309/3)، الكامل في ضعفاء الرجال (525/5)، تهذيب الكمال (30/19)، تهذيب التهذيب (9/7)، تقريب التهذيب (ص: 370).

(2) سير أعلام النبلاء (94/5)، تهذيب الكمال (318/34)، تهذيب التهذيب (246/12)، تقريب التهذيب (ص: 675).

(3) وَقِيلَ: إِنَّهُ وَاثِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ بْنَ كَعْبٍ بْنَ عَامِرٍ بْنَ لَيْثٍ بْنَ بَكْرٍ. وَالْأَوَّلُ أَصْحَاحٌ وَأَكْثَرُ، قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.
انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (1564/4).

(4) أسد الغابة (652/4)، سير أعلام النبلاء (383/3)، الإصابة (462/6).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (313/5).

(6) التاريخ الكبير (377/5).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (313/5).

(8) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل البول... (236/1) ح284.

حديث رقم (85):

رُوِيَ أَنَّهُ قَالَ: "الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ، وَالْمُحْتَكِرُ مُلْعُونٌ".⁽³⁾

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: هذا الحديث رواه ابن ماجه في "سننه" من حديث علي بن سالم بن ثوبان، عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً باللفظ المذكور، وهذا العليان: ابن ثوبان وابن جدعان ضعيفان.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه عليه السلام⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلَيِّ الْجَهْضَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ سَالِمٍ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ زَيْدٍ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ، وَالْمُحْتَكِرُ مُلْعُونٌ".

خريج الحديث:

أخرجه عبد بن حميد⁽⁶⁾، والدارمي⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾ عن الحاكم⁽⁹⁾، من طرق عن إسرائيل بن يونس، بإسناده بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

أبو أحمد الزبيري، محمد بن عبد الله بن الزبيير، ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري، مات سنة ثلاثة ومائتين، روى له الجماعة⁽¹⁰⁾.

(1) قال الفيومي: **الجالب**: هُوَ مَا تَجْلِبُهُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (104/1).

والجالب: هو الناجر الذي يأتي بالتجارة من خارج البلد.

(2) الاحتياط المحرم يكون في الأقوات، وهو أن يبتاع في وقت الغلاء ويمسهke ليزداد في ثمنه. أما إذا ابtau في وقت الرخص أو جاءه من ضياعته طعام فأمسكه ليبيعه إذا غلا فلا يحرم ذلك، لأنه في معنى الجالب. انظر:

المجموع شرح المهدب (44/13).

(3) الشرح الكبير للرافعي (216/8).

(4) البدر المنير (505/6).

(5) سنن ابن ماجه، كتاب التجارة، باب الحُكْمَةِ وَالْجَلْبِ (2153 ح 728/2).

(6) مسند عبد بن حميد (ص: 42 ح 33).

(7) سنن الدارمي، كتاب البيوع، باب في النهي عن الاحتياط (3/1657 ح 2586).

(8) السنن الكبرى (13/509 ح 11151)، شعب الإيمان (13/509 ح 10700).

(9) المستدرك للحاكم (2/216 ح 11/2).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (25/476)، تهذيب التهذيب (9/254)، تقريب التهذيب (ص: 487).

إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ بن أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ الْهَمْدَانِيُّ، ثقة تكلم فيه بلا حجة، مات سنة مائة وستين وقبيلها، روى له الجماعة⁽¹⁾.

عَلَيُّ بْنُ سَالِمَ بْنِ ثُوبَانَ، يروي عن علي بن زيد، روى عنه إسرائيل بن يونس، أجمعوا على ضعفه⁽²⁾؛ غير ابن حبان ذكره في الثقات⁽³⁾.

عَلَيُّ بْنُ زَيْدٍ بن عبد الله بن زهير أبي ملائكة بن جدعان، أبو الحسن الفرشسي، التنيمي، ضعيف، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، روى له مسلم مقووًنا بثابت البناي، والباقيون⁽⁴⁾.

سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، تكلم في سماعه من عمر.

قال ابن معين⁽⁵⁾، وأبو حاتم⁽⁶⁾: لا يصح له سماع منه، إلا رؤية.

وقال أحمد⁽⁷⁾: سعيد عن عمر حجة، قد رأى عمر وسمع منه، إذا لم يقبل سعيد عن عمر فمن يقبل؟. وقال أيضاً⁽⁸⁾: مرسالت سعيد صاح لا نرى أصح من مرسالته.

قال ابن حجر⁽⁹⁾: اتفقوا على أن مرسالته أصح المراسيل.

ويافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل:

- علي بن ثوبان، وعلي بن جدعان، ضعيفان. كما قال ابن الملقن.
- سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (2/ 515)، تهذيب التهذيب (1/ 261)، تقريب التهذيب (ص: 104).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (446/20)، الكاشف (40/2)، ميزان الاعتدال (130/3)، تهذيب التهذيب (325/7).

.(211/7) (3)

(4) تاريخ ابن معين - روایة الدارمي (ص: 141)، الجرح والتعديل 6/186، الكامل في ضعفاء الرجال (335/6)، تهذيب التهذيب (322/7)، تهذيب الكمال (445/20)، تقريب التهذيب (ص: 401).

(5) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: 72)

(6) جامع التحصيل (ص: 184).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (61/4).

(8) تاريخ دمشق لابن عساكر (402/40)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (83/20).

(9) تقريب التهذيب (ص: 241).

قال علي بن المديني⁽¹⁾: هذا حديث كوفي ضعيف الإسناد منكر، مع أنه منقطع من قبل سعيد بن المسيب.

وقال ابن عدي⁽²⁾: "عليّ بن سالم هذا يعرف بهذا الحديث، ولا أعلم له غيره".

وقال البيهقي⁽³⁾: "تَرَدَ بِهِ عَلَيُّ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ رَيْدٍ، قَالَ الْبُخَارِيُّ⁽⁴⁾: لَا يُتَابَعُ فِي حَدِيثِهِ".

ومن ضعف إسناد الحديث؛ البوصيري⁽⁵⁾، والذهبي⁽⁶⁾، وابن حجر⁽⁷⁾.

وأصل الحديث في صحيح مسلم⁽⁸⁾، رواه سعيد بن المسيب؛ من حديث معمراً بن عبد الله بن نصلة العدوى⁽⁹⁾، بلفظ: "لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ".



حديث رقم (86):

روي أنه عليه الصلاة والسلام قال "أَعْلَمُوا النَّكَاحَ، وَاضْرِبُوهُ عَلَيْهِ بِالْغَرْبَالِ".

قال ابن الملقن⁽¹⁰⁾: هذا الحديث رواه ابن ماجه بهذا اللفظ من رواية عائشة^{رض}، وفي إسناده خالد بن إلياس المديني وهو ضعيف، قال الإمام أحمد: منكر الحديث...

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه^{رض}⁽¹¹⁾: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلَيِّ الْجَهْضَمِيُّ، وَالْخَلِيلُ بْنُ عَمْرِو، قَالَا: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ إِلْيَاسَ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ

(1) مسند الفاروق لابن كثير (348/1).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (349/6).

(3) السنن الكبرى (50/6).

(4) التاريخ الكبير (278/6).

(5) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (10/3).

(6) ديوان الضعفاء (ص: 283).

(7) فتح الباري (348/4) التلخيص الحبير (35/3).

(8) كتاب المسافة، باب تحرير الاختصار في الأقواف (3428/3) (1605 ح 1228).

(9) صحابي كبير من مهاجرة الحبشة، وهو الذي حل شعر رسول الله ﷺ في حجة الوداع.

انظر ترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (3/1434)، أسد الغابة (4/460)، الإصابة (4/213)، تقريب التهذيب (ص: 541).

(10) البدر المنير (9/643).

(11) سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب إعلان النكاح (1/611) ح 1895.

عائشة، عن النبي ﷺ قال: "أَعْلَمُوا هَذَا النَّكَاحَ، وَاضْرِبُوهُ عَلَيْهِ بِالْغَرِيبَالِ"⁽¹⁾.

تخریج الحديث:

أخرجه سعيد بن منصور⁽²⁾، وأبو نعيم⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾، من طرق عن عيسى بن يونس، عن خالد بن إلياس، عن ربيعة الرأي.

وأخرجه الترمذى⁽⁵⁾، من طريق عيسى بن ميمون⁽⁶⁾، تابع ربيعة في الرواية عن القاسم، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

عيسى بن يؤنس بن أبي إسحاق السبيئي، أخو إسرائيل، ثقة مأمون، مات سنة سبع وثمانين ومائة، روى له الجماعة⁽⁷⁾.

خالد بن إلياس، أبو الهيثم العدوى المدنى، متزوك الحديث، روى له الترمذى، وابن ماجه⁽⁸⁾.

وبالقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً، لأجل:

خالد بن إلياس متزوك الحديث، نسبة ابن حبان للوضع⁽⁹⁾.

قال أبو نعيم⁽¹⁰⁾: "هذا حديث مشهور؛ من حديث القاسم عن عائشة، تفرد به خالد عن ربيعة".

(1) الغribal: الدُّفَ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ الغَرِيبَالَ فِي اسْتِدَارَتِهِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (352/3).

(2) سنن سعيد بن منصور (203/1 ح 635).

(3) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (265/3).

(4) السنن الكبرى (7/473 ح 14698).

(5) سنن الترمذى، كتاب النكاح، باب ما جاء في إعلان النكاح (3/390 ح 1089).

(6) قال ابن حجر: ضعيف. تهذيب التهذيب (ص: 441).

(7) تهذيب الكمال (23/70)، تهذيب التهذيب (237/8)، تهذيب التهذيب (ص: 441).

(8) الجرح والتعديل (321/3)، التاريخ الكبير (140/3)، تهذيب الكمال (33/8)، تهذيب التهذيب (80/3)، تهذيب التهذيب (ص: 187).

(9) المجرودين لابن حبان (279/1).

(10) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (265/3).

أما ما رواه الترمذى من طريق عيسى بن ميمون، فهو ضعيف؛ ولا يصلح متابعته لأن يرتفقى الحديث.

قال الترمذى: هذا حديث غريب حسن في هذا الباب، وعيسى يضعف في الحديث.
وتعقبه ابن الملقن فقال⁽¹⁾: "وفي ذلك نظر؛ فقد قال البخارى⁽²⁾: هو منكر الحديث، وقال ابن حبان⁽³⁾: منكر الحديث لا يحتاج بروايته، وقال ابن مهدي⁽⁴⁾: استعديت عليه فقلت: ما هذه الأحاديث التي تحدث عن القاسم عن عائشة؟ فقال: لا أعود. وهذا الحديث من روايته عن القاسم عن عائشة".

وقد ضعف ابن الجوزى⁽⁵⁾ هذا الحديث من الوجهين.

والحديث شاهد حسن⁽⁶⁾، رواه الترمذى⁽⁷⁾ وغيره؛ من حديث مُحَمَّد بْن حَاطِبِ الْجُمَحِيِّ، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَصُلُّ مَا بَيْنَ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ، الدُّفُّ وَالصَّوْتُ".



حديث رقم (87) :

روي "أنه ﷺ أمر بقتلى أحدٍ أن ينزع عنهم الحَدِيدُ وَالْجُلُودُ، وَأَن يُذْفَنُوا بِدِمَائِهِمْ وَثِيَابِهِمْ".⁽⁸⁾

قال ابن الملقن⁽⁹⁾: "هذا الحديث ضعيف، رواه أبو داود، وابن ماجه في "سننهما" بهذا اللفظ من حديث علي بن عاصم، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً، وعلى هذا ضعفوه،" قال النسائي⁽¹⁰⁾: متزوك. وقال أحمد⁽¹¹⁾: ما له تكتب أحاديثه، أخطأ بيترك خطوه ويكتب صوابه، قد أخطأ غيره. وقال ابن أبي خيثمة⁽¹²⁾: قيل ليعيى بن معين: إن أحمد بن حنبل يقول فيه: ثقة. قال: لا والله ما كان عنده قط ثقة، ولا حدث عنه بحرف قط، فكيف صار عنده

(1) البدر المنير (9/643).

(2) التاريخ الكبير (6/402).

(3) انظر: المجرورين (2/118).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/287).

(5) العلل المتباھي في الأحاديث الواهية (2/138).

(6) حسن الترمذى والأباني وشعيب الأرنقوط. انظر: إرواء الغليل (7/50)، حاشية مسند أحمد (30/213).

(7) سنن الترمذى، الكتاب والباب السابقين (3/390) ح 1088.

(8) الشرح الكبير للرافعى (5/158).

(9) البدر المنير (5/253).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (6/326). والذي في الضعفاء والمتركون للنسائي (ص: 76): ضعيف.

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/198).

(12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/199).

اليوم ثقة؟ ! وقال يزيد بن هارون: ما زلنا نعرفه بالكذب. وقال ابن أبي خيثمة⁽¹⁾: ما عتبت عليه إلا أنه كان يخلط فيلچ ويستصغر أصحابه. وقال يزيد بن زريع⁽²⁾: أفادني عن خالد الحذاء، وهشام بن حسان أحاديث، فأنكرها وما عرفها. وقال أبو زرعة⁽³⁾: إنه تكلم بكلام سوء ولم يفسره. قالت: وثم للحديث علة أخرى، وهي عطاء بن السائب المختلط بأخرة... .

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُوبَ، وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيرٍ، عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقِتْلِ أَحَدٍ أَنْ يُنْزَعَ عَنْهُمُ الْحَدِيدُ وَالْجُلُودُ، وَأَنْ يُدْفَنُوا بِدِمَائِهِمْ وَثِيَابِهِمْ .

تخریج الحديث:

أخرجه أحمد⁽⁵⁾، وابن ماجه⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾، من طريق علي بن عاصم، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

زياد بن أيوب بن زياد الطوسي، ويُلقب بشعبة الصغير، ثقة حافظ، مات سنة اثنين وخمسين ومائتين⁽⁸⁾.

علي بن عاصم بن صهيب أبو الحسن الواسطي مولى قريبة بنت محمد بن أبي بكر الصديق، مات سنة إحدى ومائتين، روى له أبو داود، والترمذى، وابن ماجه⁽⁹⁾.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (198/6).

(2) تاريخ ابن معين - رواية ابن حرز (243/2).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (103/8).

(4) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في الشهيد يغسل (3134 ح 195/3).

(5) مسند أحمد (2217 ح 92/4).

(6) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم (1515 ح 485/1).

(7) السنن الكبرى (6812 ح 22/4).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (525/3)، تهذيب الكمال (435/9)، تهذيب التهذيب (355/3)، تقارب التهذيب (ص: 218).

(9) تهذيب الكمال (505/20)، سير أعلام النبلاء (249/9)، تهذيب التهذيب (344/7)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (195/2).

قال ابن حجر⁽¹⁾: صدوق يخطيء ويُصرّ ورمي بالتشييع.

وتترجم الباحثة: أنه ضعيف مطلقاً، وذلك بالنظر إلى أقوال النقاد التي نقلها ابن الملقن فيه.

عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ التَّقِيُّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ، صَدُوقٌ اخْتَلَطَ⁽²⁾، ماتَ سَنَةً سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَمَائَةً، رُوِيَ لَهُ الْبُخَارِيُّ حَدِيثًا وَاحِدًا مَتَابِعَةً، وَالْأَرْبِعَةَ⁽³⁾.

قالَ أَحْمَدُ⁽⁴⁾: عَطَاءُ ثِقَةُ ثِقَةٍ، رَجُلٌ صَالِحٌ، مَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيمًا كَانَ صَحِيحًا، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ حَدِيثًا لَمْ يَكُنْ بِشَيْءٍ.... ، وَسَمِعَ مِنْهُ حَدِيثًا... عَلَيُّ بْنُ عَاصِمٍ، وَكَانَ يَرْفَعُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبَيرَ أَشْياءً لَمْ يَكُنْ يَرْفَعُهَا. وَبَاقِي رِجَالِ إِسْنَادِ ثَقَاتٍ.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل:

- علي بن عاصم ضعيف.
- عطاء بن السائب مختلط، وسماع علي بن عاصم منه بعد الاختلاط، كما نص عليه أحمد سابقاً، وكذلك قال ابن حجر⁽⁵⁾: "هو مما حدث به عطاء بعد الاختلاط". وضعفه النووي⁽⁶⁾.



(1) تقريب التهذيب (ص: 403).

(2) راجع: شرح علل الترمذى (736/2). حيث فصل ابن رجب في ذكر ضابط التمييز بين السماع قبل الاختلاط وبعده.

(3) تهذيب الكمال (90/20)، تهذيب التهذيب (7/204)، تقريب التهذيب (ص: 391)، الجرح والتعديل (333/6).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (334/6). وانظر: الكواكب النيرات (ص: 327).

(5) التلخيص الحبير (276/2).

(6) خلاصة الأحكام (946/2).

حديث رقم (88):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هذا الحديث رواه النسائي من حديث إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: "عُقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عُقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ التَّلْثَ مِنْ دِيَتِهَا"⁽²⁾.

وهذا حديث ضعيف، لأنّه من روایة إسماعيل عن غير الشاميين، فإنّ ابن جريج حجازي مكي. وقد قال يحيى بن معين: هو ثقة فيما روى عن الشاميين. وقال أحمد: ما روى عن الشاميين صحيح، وما روى عن الحجازيين فليس ب صحيح. قال الشافعي: وكان مالك يذكر أنه السنة و كنت أتابعته عليه وفي نفسي منه شيء، حتى علمت أنه يريد سنة أهل المدينة فرجعت عنه. قلت - يعني ابن الملقن -: وحديث عمرو هذا يرجع ما قاله مالك.

نص الحديث:

قال الإمام النسائي رضي الله عنه⁽³⁾: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَاشٍ، عَنْ ابْنِ جُرْيِجٍ، عَنْ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عُقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عُقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ التَّلْثَ مِنْ دِيَتِهَا".

تخریج الحديث:

أخرجه الدارقطني⁽⁴⁾ أيضاً، من طريق إسماعيل بن عياش، بإسناده، بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

عِيسَى بْنُ يُونُسَ، بْنُ أَبَانِ الرَّمْلِيِّ⁽⁵⁾، مات سنة أربعين وستين ومائتين، روى له النسائي، وابن ماجه⁽⁶⁾.

(1) البدر المنير (443/8).

(2) معنى الحديث: أن دية الرجل والمرأة المجنى عليهما خطأ متساويان فيما دون التّلث، فإذا بلغت دية الجناية التّلث صارت ديتها نصف دية الرجل. وهو قول الشافعي في القديم. انظر: المجموع شرح المذهب (119/19)، الأم للشافعي (329/7).

(3) سنن النسائي، كتاب القسامية، باب عقل المرأة (44/8) ح 4805.

(4) سنن الدارقطني (3128/4) ح 77/4.

(5) نسبة إلى مدينة الرملة الفلسطينية المحتلة، وأصله من الكوفة إلا أنه رحل إلى الرملة. الأنساب للسمعاني (169/6).

(6) سير أعلام النبلاء (363/12)، تهذيب الكمال (61/23).

وثقه النسائي⁽¹⁾، وفي موضع⁽²⁾: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾، وقال: "كان راوياً لضمرة، ربما أخطأ"، وقال الذهبي⁽⁴⁾: ثقة.

وقال أبو حاتم⁽⁵⁾، وأبو داود⁽⁶⁾: صدوق.

وقال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق ربما أخطأ.

ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الرَّمْلِيُّ، وَهُوَ يَمْشُقُ الْأَصْلِ، مَاتَ سَنَةً اثْنَتَيْنِ وَمَائَتَيْنِ، رُوِيَ لَهُ الْأَرْبَعَةُ⁽⁸⁾.

وثقه ابن سعد⁽⁹⁾، وابن معين⁽¹⁰⁾، والنسائي⁽¹¹⁾، والعجي⁽¹²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹³⁾.

وقال أحمد⁽¹⁴⁾: "رجل صالح ثقة ليس به بأس حديث أهل الصدق"، وقال مرة⁽¹⁵⁾: "ثقة ثقة"، وقال أيضاً⁽¹⁶⁾: "من الثقات المأمونين رجل صالح، صالح الحديث، لم يكن بالشام رجل يشبهه".

وقال الساجي⁽¹⁷⁾: "صدق يهم عنده مناكير"، وقال أبو حاتم⁽¹⁸⁾: "صالح". قال

(1) تهذيب الكمال (61/23).

(2) مشيخة النسائي (ص: 67).

(3) (495/8).

(4) ميزان الاعتدال (328/3).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (292/6).

(6) تهذيب الكمال (61/23).

(7) تقريب التهذيب (ص: 441).

(8) سير أعلام النبلاء (325/9)، تهذيب التهذيب (460/4)، تقريب التهذيب (ص: 441).

(9) الطبقات الكبير (475/9).

(10) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 135).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (319/13).

(12) الثقات (473/1).

(13) (324/8).

(14) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (549/2).

(15) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 249).

(16) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (467/4).

(17) تهذيب التهذيب (461/4).

(18) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (467/4).

الذهبي⁽¹⁾: "كان عالماً نبيلاً، له غلطات".

قال ابن حجر⁽²⁾: صدوق بهم قليلاً.

إسماعيل بن عياش بن سليم الحمصي، العنسى مولاه، صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم، مات سنة إحدى وثمانين ومائتين، روى له الأربعين⁽³⁾.

اتفق النقاد جلهم على أن إسماعيل ثقة إذا روى عن الشاميين، مخلط في روايته عن الحجازيين، والعراقيين.

فقال يحيى⁽⁴⁾: هو ثقة فيما روى عن الشاميين، وأماماً روايته عن أهل الحجاز، فإن كتابه ضائع، فخلط في حفظه عنهم.

قال دحيم⁽⁵⁾: إسماعيل بن عياش في الشاميين غاية، وخلط عن المدائين.

وقال البخاري⁽⁶⁾: إسماعيل بن عياش إنما هو ما روى عن الشاميين، وزرой عن أهل العراق، وأهل الحجاز مناكير.

وقال الذهبي⁽⁷⁾: حديث إسماعيل عن الحجازيين والعراقيين، لا يُحتج به، وحديثه عن الشاميين صالح من قبيل الحسن، ويُحتج به إن لم يعارضه أقوى منه.

قالت الباحثة: هذا الحديث من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين، فلا يحتاج به.

عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي، مولاه، المكي، ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل⁽⁸⁾. سبقت ترجمته في حديث رقم (5).

عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. إسناد حسن. وسبق الترجمة لهم في الحديث رقم (72).

(1) تاريخ الإسلام (93/5).

(2) تهذيب التهذيب (ص: 280).

(3) تاريخ بغداد (186/7)، شرح علل الترمذى (773/2)، سير أعلام النبلاء (312/8)، تهذيب التهذيب (ص: 109).

(4) انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المرودي (ص: 104)، تاريخ بغداد (186/7).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (176/3).

(6) العلل الكبير للترمذى (ص: 390).

(7) سير أعلام النبلاء (321/8).

(8) جامع التحصيل (ص: 229)، تهذيب التهذيب (ص: 363)، طبقات المدلسين (ص: 41).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، وله علتان:

الأولى: نبه عليها ابن الملقن: وهي أنه من روایة إسماعيل بن عياش، عن غير الشاميين فإن ابن جريج حجازي مكي.

الثانية: أن ابن جريج مدلس من الثالثة⁽¹⁾، ولم يصرح بالسماع. وأرسل هذا الحديث عن عمرو بن شعيب. قال البخاري⁽²⁾: "لم يسمع ابن جريج من عمرو بن شعيب". وضعيته الألباني⁽³⁾.



حديث رقم (89):

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: "هذا الحديث رواه الإمام أحمد في "مسنده"، وأبو داود في "سننه" من حديث محمد بن حجاجة، عن رجل، عن عبد الله بن أبي أوفى "أن رسول الله ﷺ كان يَقُومُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهُرِ حَتَّى لَا يُسْمَعَ وَقْعُ قَدْمٍ". وهذا حديث ضعيف بجهالة هذا الرجل...".

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رض⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَانُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُومُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهُرِ حَتَّى لَا يُسْمَعَ وَقْعُ قَدْمٍ".

تخریج الحديث:

أخرجه أحمد⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾، من طريق عفان بن مسلم، بإسناده، ولفظه.

(1) طبقات المدلسين (ص: 41).

(2) العلل الكبير للترمذى (ص: 108).

(3) إرواء الغليل في تحرير أحاديث منار السبيل (309/7).

(4) البدر المنير (410/4).

(5) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب ما جاء في القراءة في الظهر (1/212 ح 802).

(6) مسند أحمد (31/484 ح 19146).

(7) السنن الكبرى (2/96 ح 2487).

وقال البيهقي هذا الرجل هو طرفة الحضرمي.

وأخرج البزار⁽¹⁾، والبيهقي⁽²⁾، من طريق يحيى الحماني، عن أبي إسحاق الحميسي، عن محمد بن جحادة، قال: عن طرفة الحضرمي، عن عبد الله بن أبي أوفى، مطولاً.

دراسة رجال الإسناد:

همام بن يحيى بن دينار، الحافظ أبو عبد الله العوذى، مولاهُمُ، البصريُّ، ثقةٌ ر بما وهم، سنة أربعين وستين ومائة، روى له الجماعة⁽³⁾.

محمد بن جحادة الكوفي، ثقة، مات سنة اثنين وعشرين ومائة، روى له الجماعة⁽⁴⁾.

عبد الله بن أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث الأسلميُّ، شهد الحديبية وخbir وما بعد ذلك من المشاهد، ولم يزل بالمدينة حتى قبض رسول الله ﷺ، ثم تحول إلى الكوفة، وهو آخر من بقي بالكوفة من أصحاب رسول الله ﷺ⁽⁵⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناد ضعيف، لإبهام الراوي عن عبد الله بن أبي أوفى، وقد سُمي عند البزار⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾ طرفة الحضرمي.

ولكن هذا الإسناد ضعيف أيضاً، ففيه: يحيى الحماني حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث⁽⁸⁾، وخازم بن الحسين الحميسي، ضعيف⁽⁹⁾.

وأما طرفة الحضرمي، فذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁰⁾، وقال الأزدي⁽¹¹⁾: "لا يصح حدبه".

(1) مسند البزار (8/302 ح 3376).

(2) السنن الكبرى (2/96 ح 2488).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/108)، تهذيب الكمال (30/305)، تهذيب التهذيب (11/69)، تهذيب التهذيب (ص: 574).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/222)، تهذيب الكمال (24/579)، تهذيب التهذيب (ص: 471).

(5) الاستيعاب (3/870)، أسد الغابة (3/78) الإصابة (5/7).

(6) مسند البزار (8/302 ح 3376).

(7) السنن الكبرى (2/96 ح 2488).

(8) تهذيب التهذيب (ص: 593).

(9) تهذيب التهذيب (ص: 186).

(10) (4/398).

(11) ميزان الاعتدال (2/335).

وقال ابن حجر⁽¹⁾: مقبول.

ونقل ابن الملقن⁽²⁾ عن المزّي⁽³⁾: أن هذا الحديث رواه أبو إسحاق الحُمَيْسي، عن محمد بن جُحَادَة، عن كثير الحضرمي، عن ابن أبي أوفى، بطوله.

ثم قال: "والظاهر أن كثيراً هذا هو كثير بن مرة، الذي روى عن معاذ وجماعة من الصحابة، وهو ثقة كما شهد له بذلك ابن سعد⁽⁴⁾ والعجلي⁽⁵⁾ وابن حبان⁽⁶⁾، وقال النسائي⁽⁷⁾: لا بأس به. فإن يكنه فإسناده صحيح".

وللحديث شاهد في الصحيحين⁽⁸⁾ من حديث أبي قتادة الأنباري رض، ثبّتت طويله رض في الركعة الأولى.



حديث رقم (90):

قال ابن الملقن⁽⁹⁾: هذا الحديث رواه الدارقطني، عن مُحَمَّد بْن مَخْلِدٍ، ثنا أَحْمَد بْن مَنْصُورٍ، ثنا عَمْرُو بْن خَالِدٍ الْحَرَانِيُّ، ثنا صَالِح بْن عَبْد الْجَبَارِ، عن مُحَمَّد بْن عَبْد الرَّحْمَن بْن الْبَلَمَانِيُّ، عن أَبِيهِ، عن ابن عباس - رفعه - : "أَنْكِحُوا الْأَيَامَيْ وَأَدُّوا الْعَلَاقَ، قيل: ما الْعَلَاقُ، قال: ما تراضى عليه الأهلون ولو بقضيبٍ من أراك⁽¹⁰⁾". وهو حديث ضعيف؛ صالح هذا مجھول الحال، كما قاله ابن القطان.

(1) تقریب التهذیب (ص: 282).

(2) انظر: البدر المنیر (411/4)، خلاصة البدر المنیر (187/1).

(3) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (291/4).

(4) الطبقات الكبير (450/9).

(5) الثقات (225 /2).

(6) (332/5) الثقات.

(7) تهذیب الکمال (159/24).

(8) صحيح البخاري، كتاب الآذان، باب يطؤ في الركعة (156/1) ح 779، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب القراءة في الظهر والعشرين (1/333) ح 451.

(9) البدر المنیر (676/7).

(10) الأراك هي الشجرة التي يتخذ منها المسماويك. عمدة القاري (19/251).

نص الحديث:

قال الإمام الداقطني رحمه الله⁽¹⁾: حدثنا محمد بن مخلد، نا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ، نا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الْحَرَانِيُّ ، نا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَارِ ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه: "أَنْكِحُوا الْأَيَامَى" ، ثَلَاثًا ، فِيلَ: مَا الْعَلَاقَ بَيْنَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "مَا تَرَاضَى عَلَيْهِ الْأَهْلُونَ ، وَلَوْ قَضَيْتَ مِنْ أَرَاكِ" .

تخریج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽²⁾، وابن عدي⁽³⁾، ومن طريقه البهقي⁽⁴⁾، من طريق عمرو بن خالد الحراني، بإسناده، بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

صالح بن عبد الجبار الحضرمي⁽⁵⁾، قال العقيلي⁽⁵⁾: روى عن ابن البيلمانى مناكير، وقال ابن القطان: مجهول الحال⁽⁶⁾.

محمد بن عبد الرحمن بن البيلمانى⁽⁷⁾، ضعيف وقد اتهمه ابن عدي وابن حبان، من السابعة، روى له أبو داود، وابن ماجه⁽⁷⁾.

عبد الرحمن بن البيلمانى⁽⁸⁾، أبو محمد، مولى عمر بن الخطاب، ضعيف، من الثالثة، روى له الأربعة⁽⁸⁾.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

(1) سنن الدارقطني (4) 357/4 ح 3600.

(2) المعجم الكبير للطبراني (12) 239/12 ح 12990.

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (388/7).

(4) السنن الكبرى (7) 391/4 ح 14379.

(5) الضعفاء الكبير (4) 1258/4.

(6) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (3) 503/3، ميزان الاعتدال (296/2)، لسان الميزان (3) 172/1.

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (311/7)، المجرورين لابن حبان (264/2)، الكامل في ضعفاء الرجال (384/7)، تقريب التهذيب (ص: 492).

(8) تهذيب الكمال (10/17)، تهذيب التهذيب (149/6)، تقريب التهذيب (ص: 337).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل:

- صالح بن عبد الجبار، مجهول الحال، يروي المناكير عن ابن البيلمانى.
- محمد بن البيلمانى، وأبوه ضعيفان.

قال ابن حبان⁽¹⁾: لا يجب أن يعتبر بشيء من حديثه، إذا كان من روایة، ابنه لأن ابنه محمد بن عبد الرحمن يضع على أبيه العجائب.

قال ابن عدي⁽²⁾: وهذه الأحاديث مع غيرها الذي يرويها ابن البيلمانى، عن أبيه، عن ابن عمر، وابن عباس، وكل ما روى عن ابن البيلمانى؛ فالبلاء فيه من بن البيلمانى.

وضعف هذا الإسناد ابن الملقن في الخلاصة⁽³⁾، وابن الجوزي⁽⁴⁾، وابن حجر⁽⁵⁾.
وروى ابن البيلمانى هذا الحديث مرسلاً⁽⁶⁾، وراوه مرفوعاً، عن أبيه، عن ابن عمر⁽⁷⁾.
وأسانيد هذا الحديث ضعيفة، قاله البيهقي⁽⁸⁾.



حديث رقم (91):

قال ابن الملقن⁽⁹⁾: "هذا الحديث رواه الدارقطني في "سننه"، عن أحمد بن محمد بن زياد، ثنا محمد بن الفضل بن جابر، ثنا صالح بن مالك، ثنا سوار بن مصعب، ثنا محمد بن شرحبيل الهمذاني، عن المغيرة بن شعبة قال: قال رسول الله ﷺ: "امرأة المفقود امرأة حتى يأتيها الخبر". ولم يضعفه. وهو حديث ضعيف بمرة، ورجله من محمد بن الفضل إلى المغيرة ما بين ضعيف ومجهول، محمد بن الفضل وشيخه لا يعرفان، كما قاله ابن القطان⁽¹⁰⁾، وسوار واه".

(1) الثقات (91/5).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (388/7).

(3) خلاصة البدر المنير (204/2).

(4) التحقيق في مسائل الخلاف (281/2).

(5) التلخيص الحبير (403/3).

(6) السنن الكبرى (7/390 ح 14375)، وانظر: علل الدارقطني (13/232).

(7) السنن الكبرى (7/391 ح 14378).

(8) معرفة السنن والآثار (10/214).

(9) البدر المنير (8/217)، خلاصة البدر المنير (2/240).

(10) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (3/127).

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمه الله ⁽¹⁾: أخبرنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيَادٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ جَابِرٍ، نَا صَالِحُ بْنُ مَالِكٍ، نَا سَوَّارُ بْنُ مُصْعَبٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ شُرْحِيلَ الْمَهْدَانِيُّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "امْرَأَةُ الْمَفْقُودِ امْرَأَةٌ حَتَّىٰ يَأْتِيهَا الْخَبْرُ".

تخریج الحديث:

أخرجه البيهقي ⁽²⁾ من طريق محمد بن الفضل بن جابر ، بإسناده بنحوه.

وقال: "وَكَذَلِكَ رَوَاهُ رَجَرِيَا بْنُ يَحْيَى الْوَاسِطِيُّ عَنْ سَوَّارِ بْنِ مُصْعَبٍ، وَسَوَّارٌ ضَعِيفٌ".

دراسة رجال الإسناد:

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيَادٍ، أَبُو سَهْلِ الْقَطَانُ، مات سنة خمسين وثلاثين مائة ⁽³⁾.

وثقه الدارقطني ⁽⁴⁾، وابن الجوزي ⁽⁵⁾، وابن كثير ⁽⁶⁾، زاد ابن كثير: "حافظاً".

وقال أبو بكر البرقاني ⁽⁷⁾، والخطيب ⁽⁸⁾: كان صدوقاً، زاد الخطيب: "كان يميل إلى التشيع، وإنما كرهوه لمزاح كان فيه"، وقال الذهبي ⁽⁹⁾: "الإمام، المحدث، الثقة، مسنن العراق".

وقال الدارقطني بعد أن ساق له حديثاً ⁽¹⁰⁾: أطن الوهم من أبي سهل القطان... ولعله قد دخل عليه حديث في حديث.

قالت الباحثة: ثقة ربما وهم.

مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ جَابِرِ السَّقَطِيِّ، مات سنة ثمان وثمانين ومائتين.

(1) سنن الدارقطني (4/483 ح 3849).

(2) السنن الكبرى للبيهقي (7/731).

(3) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام (763/7)، المعين في طبقات المحدثين (ص: 112)، كلامها للذهبي، الثقات من لم يقع في الكتب الستة، لابن قطْلُونِي (46/2)، شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي (261/4).

(4) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 90).

(5) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (14/133).

(6) البداية والنهاية (11/271).

(7) تاريخ بغداد (6/194).

(8) تاريخ بغداد (6/194).

(9) سير أعلام النبلاء (15/521).

(10) انظر: أطراف الغرائب والأفراد (5/278).

وثقه الخطيب⁽¹⁾، وقال الدارقطني⁽²⁾: صدوق.

قالت الباحثة: صدوق.

صالح بن مالك.

لم أقف له على ترجمة؛ سوى ما قاله ابن القطان⁽³⁾: محمد بن الفضل وشيخه - يعني صالح بن مالك - لا يعرفان.

سوار بن مصعب، الهمدانى الكوفي، المؤذن، الأعمى.

واه كما قال ابن الملقن⁽⁴⁾. ولم يبعد ابن حجر فقال⁽⁵⁾: متزوك.

محمد بن شرحبيل الهمدانى، ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم⁽⁷⁾: متزوك الحديث، يروى أحاديث بواطيل مناكير.

المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن معتب، من كبار الصحابة أولى الشجاعية والمكيدة.

شهد بيعة الرضوان، كان رجلاً طوالاً، مهيناً أوراً، ولـي إمرة البصرة ثم الكوفة، مات سنة خمسين⁽⁸⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً، لأجل:

- صالح بن مالك شيخ محمد بن الفضل ؛ مجهول.
- سوار بن مصعب، ومحمد بن شرحبيل، كلاهما ضعيف، وقال ابن حجر: هما متزوكان⁽⁹⁾.

(1) تاريخ بغداد (256/4).

(2) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 145).

(3) انظر: بيان الوهم والإبهام في كتاب الأحكام (127/3).

(4) وانظر أقوال النقاد: تاريخ ابن معين - روایة الدوري (361/3)(422/3)، التاريخ الكبير للبخاري (169/4)، الضعفاء والمتزوكون للنسائي (ص: 50)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (272/4)، المجرورين لابن حبان (356/1)، الكامل في ضعفاء الرجال (531/4)، تاريخ بغداد (288/10).

(5) انظر: الدرية في تخريج أحاديث الهدية (143/2).

(6) (40/9).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (285/7).

(8) الاستيعاب (1445/4)، أسد الغابة (471/4)، سير أعلام النبلاء (21/3)، الإصابة (156/6).

(9) الدرية في تخريج أحاديث الهدية (143/2).

وبهذه العلل ضعفه ابن الملقن فقال: "رجاله من محمد بن الفضل إلى المغيرة ما بين ضعيف ومحظوظ، محمد بن الفضل وشيخه لا يعرفان".

قالت الباحثة: أما محمد بن الفضل فمعروف ، حيث وثقه الخطيب ، والدارقطني.

وضعف هذا الإسناد: أبو حاتم ، والبيهقي ، عبد الحق ، وابنقطان ، وغيرهم⁽¹⁾.



حديث رقم (92):

عن أبي العُشراء الدارمي، عن أبيه أنه قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا تَكُونُ الذِّكَاةُ⁽²⁾ إِلَّا فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ⁽³⁾؟ فَقَالَ: "وَأَبِيكَ لَوْ طَعْنَتِ فِي فَخِذِهَا لَأَجْزِأَ عَنْكَ".

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: هذا الحديث رواه بدون القسم أحمد وأصحاب السنن الأربع والبيهقي وهو حديث ضعيف؛ فإن أبي العُشراء الدارمي - بضم العين وبالمد على الهمزة - فيه جهالة وقد تكلم البخاري وغيره في حديثه.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رض⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي الْعُشَرَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا تَكُونُ الذِّكَاةُ إِلَّا مِنَ اللَّبَّةِ، أَوِ الْحَلْقِ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَوْ طَعْنَتِ فِي فَخِذِهَا لَأَجْزِأَ عَنْكَ" قَالَ أَبُو دَاؤِدَ: "وَهَذَا لَا يَصْلُحُ إِلَّا فِي الْمُتَرَدِّيَةِ وَالْمُتَوَحِّشِ".

(1) علل الحديث، لابن أبي حاتم (4/119)، نصب الرأية، للزيلعي (3/473)، التلخيص الحبير (3/497).

(2) أي الدبح الشرعي. تحفة الأحوذى (5/47).

(3) الحلق الذي يفصل الرأس من الرقبة، واللبة التي في أصل الرقبة فوق الصدر، عند ملتقى الرقبة باليدين، والتي يكون بها النحر للإبل. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (4/223)، جامع الأصول (4/484) كلاماً لابن الأثير.

(4) البدر المنير (9/245).

(5) سنن أبي داود، في الذبائح، باب ما جاء في ذبيحة الحيوان (3/103 ح 2825).

(6) قال القرطبي: المتردية هي التي تتردّى من العلو إلى السفل فتموت، كان ذلك من جبل أو في بئر وتحوه. الجامع لأحكام القرآن (6/49).

تخریج الحديث:

أخرجه الترمذی⁽¹⁾، والنسائی⁽²⁾، وابن ماجه⁽³⁾، وأحمد⁽⁴⁾، والدارمی⁽⁵⁾، والبیهقی⁽⁶⁾، وابن الجارود⁽⁷⁾، والطبرانی⁽⁸⁾، وغيرهم، من طرق عن حماد بن سلمة، عن أبي العشراء، عن أبيه، به.

دراسة رجال الإسناد:

حماد بن سلمة، ثقة عابد، تغير حفظه بأخريه. سبقت ترجمته في الحديث رقم(19).

أبو الغشراء الدارمي، اختلفوا في اسمه، واسم أبيه، فقال بعضهم: اسمه أسامة بن قهطم،
وقيل عطارد بن بزير، وقيل غير ذلك⁽⁹⁾.

وهو مجھول قاله ابن حجر⁽¹⁰⁾، لا يعرف حاله ولا يعرف له ولا لأبيه إلا هذا الحديث، ولا
روى عنه إلا حماد بن سلمة⁽¹¹⁾.

قال البخاري⁽¹²⁾: في حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر. وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹³⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لجهالة أبي العشراء، وأبيه.

سئل أحمد عن حديثه هذا فقال⁽¹⁴⁾: هو عندي غلط، ولا يعجبني، ولا أذهب إليه إلا في
موضع ضرورة.

(1) سنن الترمذی، في الأطعمة، باب ذكر المتردية في البئر (4408/7 ح 1481).

(2) سنن النسائی، كتاب الضحايا، باب ذکر المتردية في البئر التي لا يوصل إلى حلقها (3184/2 ح 1063).

(3) سنن ابن ماجه، في الدبائح: باب ذکاة الناد من البهائم (2/3184 ح 18947).

(4) مسند أحمد (31/278 ح 18947).

(5) سنن الدارمی (2/1256 ح 2015).

(6) السنن الكبرى (9/413 ح 18931).

(7) المنقى (ص: 901 ح 227).

(8) المعجم الكبير (7/167 ح 6719، 6720، 6721).

(9) انظر: الاستيعاب (3/1357)، أسد الغابة (5/215)، تهذيب الكمال (34/85)، تهذيب التهذيب (12/167).

(10) تقریب التهذیب (ص: 658). وقال في التلخیص الحبیر: "لا يعرف حاله". (4/164).

(11) انظر: بيان الوهم والإبهام، لابن القطان (3/582)، معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح (ص: 423).

(12) التاريخ الكبير (2/22).

(13) (13/3)، (5/5)، (3/3).

(14) البدر المنیر (9/246)، تهذيب التهذيب (12/167).

وقال الترمذى⁽¹⁾: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، ولا نعرف لأبي العشراء عن أبيه غير هذا الحديث.

وقال الخطابي⁽²⁾: ضعفوا هذا الحديث؛ لأن راويه مجهول، وأبو العشراء لا يدرى من أبوه، ولم يروه غير حماد بن سلمة.

وبخصوص تغیر حماد بن سلمة، لم يتميز سماع ابن يونس منه قبل الاختلاط أم بعده، ولكن هذا لا يضر، حيث تابعه عبد الرحمن بن مهدي، عند النسائي وابن الجارود، وهو من أثبت أصحاب حماد.

قال النسائي⁽³⁾: أثبت أصحاب حماد بن سلمة؛ ابن مهدي، وابن المبارك، وعبد الوهاب التقى.

واللهم شاهد من حديث أنس، أخرجه الطبراني⁽⁴⁾، وفيه بكر بن الشُّرُود وهو ضعيف⁽⁵⁾.



(1) سنن الترمذى (75/4)

(2) معالم السنن (280/4).

(3) الكواكب النيرات (ص: 461).

(4) المعجم الأوسط (4867) ح 130/5.

(5) انظر: تاريخ ابن معين - روایة الدوري (72/3)، الكامل في ضعفاء الرجال (191/2)، ميزان الاعتدال (346/1)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (4867) ح 130/5.

حديث رقم(93):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هذا الحديث رواه أبو داود في "سننه"، من حديث حاج، عن ابن جريج قال: أخبرت عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة بنتها قالت وهي تذكر شأن حبيبر: "كان النبي ﷺ يبعث عبد الله بن رواحة إلى يهود فيخرص النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه". وفي هذا جهالة المخبر لابن جريج عن ابن شهاب...

قال ابن عبد البر في "استذكاره"⁽³⁾: إن قوله في هذا الحديث وإنما كان أمر النبي ﷺ بالخرص لكي تحسى... إلى آخره، يقال: إنه من قول ابن شهاب، وقيل: من قول عروة، وقيل: من قول عائشة.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽⁴⁾: حدثنا يحيى بن معين، حدثنا حاج، عن ابن جريج، قال: أخبرت عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، بنتها قالت وهي تذكر شأن حبيبر: "كان النبي ﷺ يبعث عبد الله بن رواحة إلى يهود فيخرص النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه".

تخریج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽⁵⁾ من طريق أبي داود، بمثله.

وأخرجه عبد الرزاق⁽⁶⁾، ومن طريقه ابن خزيمة⁽⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁾، والدرقطني⁽⁹⁾، البيهقي⁽¹⁰⁾، دون ذكر الواسطة بين ابن جريج، وابن شهاب.

(1) البدر المنير (542/5).

(2) الخرص: هو الحصر والتقدير، بمعنى أن يأتي العامل إلى النخل وينظر فيه، فيقول: هذه النخلة تساوي كذا صاعاً، وهذا يمشي بين النخل ويقدر كم تساوي، فيخرج بنتيجـة هي أن ثمرة هذا البستان تبلغ كذا وكذا. انظر بتصرف: لسان العرب (21/7)، الموسوعة الفقهية الكويتية (21/19)، الفقه الإسلامي وأدلته، للزحيلي (1912/3).

(3) الاستذكار (225/3).

(4) سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب مئي يُخْرُصُ التَّمْرُ (2/110 ح 1606)، وفي البيوع، باب في الخرص (3413 ح 263/3).

(5) السنن الكبرى (7440 ح 207/4).

(6) مصنف عبد الرزاق الصناعي (129/4 ح 7219).

(7) صحيح ابن خزيمة (4/41 ح 2315).

(8) المعجم الكبير (13/419 ح 175).

(9) سنن الدارقطني (3/52 ح 2052).

(10) معرفة السنن والآثار (6/111 ح 8179).

دراسة رجال الإسناد:

حَاجَّ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو مُحَمَّدِ الْمِصِّيْصِيُّ، الْأَعْوَرُ، ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، مات سنة سنتين ومائتين، روى له الجماعة⁽¹⁾.

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، ثقة فقيه فاضل وكان يرسل ويجلس. سبقت ترجمته في الحديث رقم(5).

مُحَمَّدُ بْنُ شَهَابِ الزَّهْرِيِّ، متყق على جلالته واتقانه، مدلس من الثالثة⁽²⁾. سبقت ترجمته في الحديث رقم(6).

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناد ضعيف، لأجل:

- حجاج الأعور المصيصي، ثقة ، اختلط بأخرة، ولا يضير اختلاطه.

قال الذهبي⁽³⁾: ما هو تغييراً يضر... لما قدم حجاج بغداد في آخر مرة، خلط، فرأه يحيى يخلط، فقال لابنه: لا تدخل على الشيخ أحداً.

- ابن جريج مدلس من الثالثة⁽⁴⁾، ولم يصرح بالسماع.

قال ابن خزيمة: أخاف أن يكون ابن جريج لم يسمع هذا الخبر من ابن شهاب.

- ابن شهاب الزهري، أيضاً مدلس من الثالثة⁽⁵⁾، ولم يصرح بالسماع.
- المخبر عن ابن جريج مجھول.

(1) تهذيب الكمال (457/5)، تهذيب التهذيب (205/2)، تقریب التهذیب (ص: 153)، الكواكب النیرات (ص: 458).

(2) طبقات المدلسين (ص: 45).

(3) سير أعلام النبلاء (449/9).

(4) طبقات المدلسين (ص: 41).

(5) طبقات المدلسين (ص: 45).

وبهذا السبب أعلمه ابن الملقن⁽¹⁾، وابن حجر⁽²⁾، والألباني⁽³⁾.

وذكر الدارقطني الاختلاف في إسناد الحديث فقال⁽⁴⁾: "رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ⁽⁵⁾، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَأَرْسَلَهُ مَالِكٌ، وَغَيْرُهُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً".

ورواه الترمذى⁽⁶⁾ من طريق أبى شهاب، عن سعيد بن المسبى، عن عتاب بن أسيد⁽⁷⁾. وقال⁽⁸⁾: "هذا حديث حسن غريب... وسألت محدثاً عن هذا الحديث، فقال: حديث أبى جريج غير محفوظ، وحديث أبى المسبى عن عتاب بن أسيد أثبت وأصح".



الحديث رقم (94) :

قال ابن الملقن⁽⁹⁾: أخرجه الطبراني في أكبر معاجمه...، عن أبي طلحة مرفوعاً: "الصدقة على الميسكين صدقة، وعلى ذي الرحم صدقة وصلة".
في سنته من لا أعرفه.

نص الحديث:

قال الإمام الطبراني رحمه الله⁽¹⁰⁾: حدثنا علي بن سعيد الرازى، ثنا هارون بن موسى بن راشد⁽¹⁾ المستملى الكبير مكحولة، ثنا عمر بن أيوب المؤصلى⁽²⁾، عن مصادِبْنِ عقبةَ، عن يحيى بن أبى

(1) البدر المنير (5/542)، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (2/55).

(2) التلخيص الحبير (2/379).

(3) إرواء الغليل (3/281).

(4) سنن الدارقطنى (3/2052) ح 52/3.

(5) انظر ترجمته: تهذيب الكمال (9/13)، تهذيب التهذيب (4/380)، تقريب التهذيب (ص: 271)، طبقات المدلسين (ص: 54).

(6) سنن الترمذى (3/644) ح 27/3.

(7) انظر ترجمته: الاستيعاب (3/1023)، أسد الغابة (3/452)، الإصابة (4/356).

(8) سنن الترمذى (3/104)، العلل الكبير (ص: 104).

(9) البدر المنير (7/412).

(10) المعجم الكبير (4723) ح 101/5، المعجم الأوسط (3868) ح 161/4.

إسحاق، عن أنس بن مالك، عن أبي طلحة، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الصَّدَقَةُ عَلَى الْمُسْكِنِينَ صَدَقَةٌ، وَعَلَى ذِي الرَّحْمَ صَدَقَةٌ وَصَلَةٌ".

تخریج الحديث:

انفرد به الطبراني، من حديث أبي طلحة.

دراسة رجال الإسناد:

علي بن سعيد بن بشير الرازبي، الملقب بعليك⁽¹⁾، مات سنة تسع وتسعين ومائتين.

مختلف فيه:

قال ابن يونس⁽²⁾: "كان يفهم ويحفظ، نكلموا فيه، وكان من المحدثين الأجلاد"، وقال مسلمة بن القاسم⁽³⁾: "كان ثقة عالما بالحديث"، وقال الخليبي⁽⁴⁾: "حافظ متقن"، وقال الذهبي⁽⁵⁾: "الحافظ البارع"، وفي موضع⁽⁶⁾: "حافظ رحال جوال".

وقال الدارقطني⁽⁷⁾: "ليس في حديثه كذلك ... وقد تكلم فيه أصحابنا بمصر وأشار بيده وقال هو كذا وكذا كأنه ليس هو بتقة"، وقال أيضاً⁽⁸⁾: "ليس بذلك تفرد بأشياء".

وقال الهيثمي⁽⁹⁾: ضعيف، وقال مرة⁽¹⁰⁾: لين، وفي موضع⁽¹¹⁾: "فيه كلام لا يضر".

قال ابن حجر⁽¹²⁾: "عل كلهم فيه من جهة دخوله في أعمال السلطان".

قالت الباحثة: صدوق له أوهام.

هارون بن موسى بن راشد المستملي مكحولة، مات سنة سبع وأربعين ومائتين.

(1) قال الذهبي: الكاف في عليك هي علامة التصغير في علي بالفارسية. سير أعلام النبلاء (14/14).

(2) تاريخ ابن يونس المصري (154/2).

(3) لسان الميزان (231/4).

(4) الإرشاد (437/1).

(5) سير أعلام النبلاء (146/14).

(6) ميزان الاعتدال (131/3).

(7) انظر: سؤالات حمزة للدارقطني (ص: 244).

(8) ميزان الاعتدال (131/3).

(9) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (131/5).

(10) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (103/8).

(11) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (110/10).

(12) لسان الميزان (231/4).

اختلف في اسم أبيه فقيل: هارون بن موسى. وهو ما ذكره ابن حبان في الثقات؛ قال⁽¹⁾: "كان يتعاطى الحفظ". والمزي⁽²⁾ في ترجمة عمر بن أبيوب.

وقال الخطيب⁽³⁾، وابن أبي يعلى⁽⁴⁾، والسمعاني⁽⁵⁾، وابن مفلح⁽⁶⁾، والذهبى⁽⁷⁾: سفيان - يعني هارون بن سفيان ..

وقال ابن عساكر⁽⁸⁾: "وهو ابن سفيان بن راشد"، ثم خالف فذكره في إسناد حديث باسم: هارون بن موسى المستملي الكبير مكحولة.

وكذا قال ابن حجر في التهذيب⁽⁹⁾، وقال في النزهة⁽¹⁰⁾ هارون بن سفيان.

قالت الباحثة: هارون هذا ؛ سواء كان ابن موسى أو ابن سفيان ، كل من ترجم له لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

عمر بن أبوب الموصليّ، مات سنة ثمان وثمانين ومائة، روى له مسلم، وأبو داود، والنسيائي، وابن ماجه⁽¹¹⁾.

قال يحيى بن معين⁽¹²⁾: ثقة، وزاد في موضع⁽¹³⁾: مأمون، وقال أحمد⁽¹⁴⁾: ثقة، وفي موضع⁽¹⁵⁾: ليس به بأس، وقال أيضاً⁽¹⁶⁾: ليس باللين. وقال أبو داود⁽¹⁷⁾: ثقة، كان أحمد يمدحه،

.(240/9) (1)

(279/21) (2)

(34/16) (3)

(4) طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (395/1).

(5) الأنساب (246/12).

(6) المقصد الأرشد، لابن مفلح (71/3).

(7) تاريخ الإسلام (1269/5).

(8) تاريخ دمشق (223/30).

(9) تهذيب التهذيب (429/7).

(10) نزهة الأنبياء في الألقاب (194/2).

(11) تهذيب الكمال (280/21)، تهذيب التهذيب (429/7).

(12) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (411/4).

(13) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (464/4).

(14) تاريخ بغداد (12/13).

(15) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (534/1).

(16) تاريخ بغداد (12/13).

(17) تاريخ بغداد (12/13).

وقال الدارقطني⁽¹⁾: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات وقال⁽²⁾: "يعتبر حديثه من روایة الثقات عنه وروایته عن الثقات". وقال الذهبي⁽³⁾: حافظ ثبت، وفي موضع⁽⁴⁾: ثقة.

وقال أبو حاتم⁽⁵⁾: صالح.

وقال ابن حجر⁽⁶⁾: صدوق له أوهام.

قالت الباحثة: ثقة.

مَصَادِ بْنُ عَقْبَةَ.

ذكره ابن حبان في الثقات وقال⁽⁷⁾: "مستقيم الحديث على قلته". ولم يذكر أبو حاتم⁽⁸⁾ فيه جرحاً ولا تعديلاً.

يحيى بن أبي إسحاق الحضرمي البصري، مات سنة ست وثلاثين ومائة، روى له الجماعة⁽⁹⁾.

مختلف فيه:

قال ابن معين⁽¹⁰⁾، وابن سعد⁽¹¹⁾، والنسائي⁽¹²⁾، والذهبي⁽¹³⁾: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁴⁾. وقال أبو حاتم⁽¹⁵⁾: لا بأس به، صالح.

(1) تاريخ بغداد (12/13).

(2) (439/8).

(3) الكاشف (55/2).

(4) ميزان الاعتدال (183/3).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (99/6).

(6) تهذيب التهذيب (ص: 410).

(7) (497/7).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (440/8).

(9) تهذيب الكمال (31/199)، تهذيب التهذيب (178/11).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (126/9).

(11) الطبقات الكبير (253/9).

(12) تهذيب الكمال (200/31).

(13) ميزان الاعتدال (361/4)، الكاشف (361/2).

(14) الثقات لابن حبان (524/5).

(15) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (126/9).

وقال أَحْمَدُ⁽¹⁾: "فِي حَدِيثِهِ نَكَارَةٌ"، وَقَالَ مَرَّةً⁽²⁾: "فِي حَدِيثِهِ بَعْضُ الْبَعْدَ".

وَقَالَ ابْنُ حِجْرَ⁽³⁾: صَدُوقٌ رِيمًا أَخْطَأ.

زَيْدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ الْأَسْوَدِ، أَبُو طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيِّ، صَاحِبِيٌّ مُشْهُورٌ بِكُنْتِيهِ، وَهُوَ زَوْجُ أُمِّ سَلِيمٍ بِنْتِ مَلْحَانٍ أُمِّ أَنْسٍ بْنِ مَالِكٍ، شَهَدَ الْعُقْبَةَ وَبِدْرًا وَاحْدًا وَالْمَشَاهِدُ كُلُّهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ أَحَدُ النَّفَّاءِ، وَهُوَ الَّذِي حَفَرَ قَبْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَحْدَهُ، قِيلَ أَنَّهُ مَاتَ سَنَةً أَرْبَعَ وَثَلَاثَيْنَ⁽⁴⁾.

وَبِاَفْيِي رِجَالٌ إِسْنَادٌ ثَقَاتٌ.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً. لأجل:

- عَلَيْيِ بن سَعِيدِ الرَّازِيِّ، صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ، وَلَمْ يَتَابَعْ.
- هَارُونَ مُكْحُلَةً، لَمْ أَقْفَ عَلَىٰ مَنْ جَرَحَهُ أَوْ عَدَلَهُ.
- عَمَرُ بْنُ أَيُوبَ ثَقَةٌ، وَلَكِنْ لَا يُعْتَدُ بِحَدِيثِهِ هُنَا لَأَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ثَقَةٍ - أَيْ هَارُونَ مُكْحُلَةً -، وَلَا رَوَىٰ عَنْهُ ثَقَةً - أَيْ مَصَادَ بْنُ عَقْبَةَ - . قَالَ ابْنُ حِبَانَ⁽⁵⁾: "يُعْتَدُ بِحَدِيثِهِ مِنْ رِوَايَةِ التَّقَاتِ عَنْهُ وَرِوَايَتِهِ عَنِ التَّقَاتِ".
- مَصَادَ بْنُ عَقْبَةَ، لَمْ أَقْفَ فِيهِ عَلَىٰ جَرْحٍ أَوْ تَعْدِيلٍ، سَوْيَ ذِكْرِ ابْنِ حِبَانَ لَهُ فِي تَقَاتِهِ.
- يَحِيَّيِ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، صَدُوقٌ رِيمًا أَخْطَأً، وَلَمْ يَتَابَعْ.

قال الطبراني⁽⁶⁾: "لَمْ يُرَوِّهَا الْحَدِيثُ عَنْ يَحِيَّيِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقِ إِلَّا مَصَادُ بْنُ عَقْبَةَ وَلَا رَوَاهُ، عَنْ مَصَادِ إِلَّا عُمَرُ بْنُ أَيُوبَ، نَفَرَّدَ بِهِ: هَارُونُ بْنُ مُوسَىٰ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمَّارٍ، وَلَا يُرَوِّي عَنْ أَبِي طَلْحَةَ إِلَّا بِهَا إِسْنَادٍ".

(1) الضعفاء الكبير للعقلي (4/1511)، تهذيب التهذيب (11/178).

(2) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (1/399).

(3) تقريب التهذيب (ص: 587).

(4) انظر: الاستيعاب (2/554)، أسد الغابة (2/137)، سير أعلام النبلاء (2/27)، الإصابة في تمييز الصحابة (2/502)، تقريب التهذيب (ص: 223).

(5) الثقات لابن حبان (8/439).

(6) المعجم الأوسط (4/161).

وقال ابن الملقن⁽¹⁾، والهيثمي⁽²⁾: "في سنته من لا أعرفه". فلعلهما يريدان بهذه العبارة: هارون مُكحّلة، أو مَصَاد بن عقبة.



حديث رقم (95):

قال ابن الملقن⁽³⁾: هذا الحديث رواه الدارقطني في "سننه" من روایة موسى بن عبیدة الرَّبِيعي وهو واه، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أنه كان يقول: "من السُّنَّة" ⁽⁴⁾ أن تُدَلِّكَ الْمَرْأَةُ بِشَيْءٍ مِّنَ الْحِنَاءِ عَشِيَّةُ الْإِحْرَامِ، وَتُغَلِّفُ رَأْسَهَا" ⁽⁵⁾ بِعَسْلَةٍ لَّيْسَ فِيهَا طِيبٌ وَلَا تُحْرِمُ عَطَلًا⁽⁶⁾". ورواه البيهقي من طريق الشافعي، عن سعيد بن سالم، عن موسى بن عبيدة - وهو واه كما سلف - عن أخيه عبد الله بن عبيدة - وهو كأخيه - وعبد الله بن دينار قالا: "مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَفْسَحَ الْمَرْأَةُ يَدِيهَا عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِشَيْءٍ مِّنَ الْحِنَاءِ، وَلَا تُحْرِمَ وَهِيَ غُفْلٌ" قال الشافعي: وَكَذَلِكَ أَحِبُّ لَهَا.

قاله البيهقي وقد روي عن موسى بن عبيدة. . . فذكر مثل روایة الدارقطني السالفة، ثم قال: وليس بمحفوظ.

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمه الله⁽⁷⁾: حدثنا ابن مخلد، أخبرنا صالح بن مقابل بن صالح، أخبرنا أبي، نا محمد بن الزريقان، عن موسى بن عبيدة، أخبرني عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أنه كان يقول: "من السُّنَّةِ تُدَلِّكَ الْمَرْأَةُ مِنْ رَأْسِهَا بِشَيْءٍ مِّنَ الْحِنَاءِ عَشِيَّةُ الْإِحْرَامِ، وَتُغَلِّفُ رَأْسَهَا بِعَسْلَةٍ لَّيْسَ فِيهَا طِيبٌ وَلَا تُحْرِمُ عَطَلًا".

(1) البدر المنير (412/7).

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (116/3).

(3) البدر المنير (138/6).

(4) قول الصحابي "من السنة كذا" مرفوع عند أهل الحديث وأكثر أهل العلم، لظهور أن النبي ﷺ هو الامر وأنها سنته. انظر: معرفة أنواع علوم الحديث المعروفة بمقدمة ابن الصلاح (ص: 123)، المنهل الروي، لابن جماعة (ص: 41)، نزهة النظر، لابن حجر (ص: 108).

(5) أي: تغسل رأسها بالماء دون طيب.

(6) عَطَلَتْ الْمَرْأَةُ عَطَلًا ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا حُلِيًّا، وَلَمْ تَلْبِسِ الزِّينَةَ وَخَلَ جِيدُهَا مِنَ الْفَلَانِدَ، فَهِيَ عَاطِلٌ وَعَطَلٌ.

انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (416/2)، لسان العرب (453/11).

(7) سنن الدارقطني (3) 321 ح 2669.

تخریج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽¹⁾ مرسلاً، من طريق عبد الله بن عبيدة، وعبد الله بن دينار، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلِدٍ بْنِ حَفْصٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَطَّارِ الدُّورِيُّ، مات سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة⁽²⁾.

قال الدارقطني⁽³⁾: ثقة مأمون.

وقال الخطيب⁽⁴⁾: كان أحد أهل الفهم موثقاً به في العلم، متسع الرواية، مشهوراً بالديانة، موصوفاً بالأمانة مذكوراً بالعبادة.

قالت الباحثة: ثقة.

صَالِحُ بْنُ مُقَاتِلِ بْنِ صَالِحِ الْأَعْوَرِ الْبَغْدَادِيُّ، مات سنة سبع وثمانين ومائتين⁽⁵⁾.

قال الدارقطني⁽⁶⁾: ليس بالقوى، وقال البيهقي⁽⁷⁾: يروي المناكير.

وروى البيهقي⁽⁸⁾ من طريقه عن أبيه، حديثاً⁽⁹⁾، وقال: في إسناده ضعفاء، قال ابن حجر⁽¹⁰⁾: عني بذلك صالحًا وأباه...

مقاتل بن صالح، أبو صالح⁽¹¹⁾.

ضعفه البيهقي كما مر قريباً، وقال ابن الملقن⁽¹²⁾: والد صالح لا يعرف.

(1) السنن الكبرى (5/76 ح 9053).

(2) سير أعلام النبلاء (15/256)، طبقات الحفاظ، لسيوطى (ص: 346).

(3) سؤالات حمزة للدارقطني (ص: 81).

(4) تاريخ بغداد (4/499).

(5) تاريخ بغداد (10/438)، ميزان الاعتدال (2/301).

(6) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 119).

(7) السنن الكبرى (1/456).

(8) السنن الكبرى (1/221 ح 666).

(9) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: "اَحْجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى غَسْلٍ مَحَاجِمِهِ".

(10) لسان الميزان (3/177).

(11) المتفق والمفترق (3/1953).

(12) البدر المنير (2/399).

مُحَمَّدُ بْنُ الرِّبِّقَانِ أَبُو هَمَّامٍ الْأَهْوَازِيُّ، روى له الجماعة سوى الترمذى⁽¹⁾.

مختلف فيه:

وثقه ابن المدينى⁽²⁾، والدارقطنى⁽³⁾، والذهبى⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾ وقال: *رُبَما أَخْطَأَ*، وقال ابن معين⁽⁶⁾، والنسائى⁽⁷⁾: *لَيْسَ بِهِ بِأَسَ*، وقال أبو حاتم⁽⁸⁾: صالح الحديث صدوق، وقال أبو زرعة⁽⁹⁾: *صَالِحٌ هُوَ وَسْطٌ*، ونقل ابن شاهين قول ابن معين⁽¹⁰⁾: *لَمْ يَكُنْ صَاحِبٌ حَدِيثًا، وَلَكِنْ لَا بِأَسَ بِهِ*، وقال البخارى⁽¹¹⁾: *مَعْرُوفٌ حَدِيثٌ*.

وقال ابن حجر⁽¹²⁾: صدوق ربما وهم.

مُوسَى بْنُ عَبْيَةَ بْنِ نَشِيطِ الرَّبَّذِيِّ، ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار، مات سنة ثلاثة وخمسين ومائة، روى له الترمذى، وابن ماجه⁽¹³⁾.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً، للعلل الآتية:

- صالح بن مقائل بن صالح، ضعيف، وأبوه لا يعرف .

(1) تهذيب الكمال (210/25)، تهذيب التهذيب (9/166).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (210/25).

(3) سؤالات السلمى للدارقطنى (ص: 339).

(4) تاريخ الإسلام (4/1194).

(5) (441/7).

(6) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (1/86)، سؤالات ابن الجنيد (ص: 485).

(7) تهذيب الكمال (25/210).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (7/260).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (7/260).

(10) تاريخ أسماء الثقات (ص: 205).

(11) التاريخ الكبير (1/87).

(12) تقيييم التهذيب (ص: 478).

(13) انظر: تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 199)، رواية ابن محرز (1/72)، رواية الدوري (3/257)،

سؤالات ابن أبي شيبة لابن المدينى (ص: 120)، الكامل في ضعفاء الرجال (8/44)، تهذيب الكمال

(4/10)، تهذيب التهذيب (10/357)، تقيييم التهذيب (ص: 552)، ميزان الاعتدال (4/213).

- موسى بن عبيدة، ضعيف لا سيما في روايته عن عبد الله بن دينار. وهذا الحديث من روايته عنه.

قال أحمد⁽¹⁾: اضرب على حديث موسى بن عبيدة، وقال أيضاً⁽²⁾: حديث بأحاديث مناكير عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

وقال مسلم⁽³⁾: موسى بن عبيدة؛ عن عبد الله بن دينار ضعيف الحديث.

وقال الدارقطني⁽⁴⁾: موسى بن عبيدة، ليس بالقوي عن عبد الله بن دينار.



حديث رقم (96) :

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: هذا الحديث رواه البيهقي من حديث الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ مَوْلُودٍ وَلَدَ لَهُ قُبْلٌ وَذَكْرٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يُورَثُ مِنْ حَيْثُ يَبْوُلُ".

وهذا إسناد ضعيف. أما الكلبي، وهو محمد بن السائب بن بشر الكوفي فواهٍ... قال ابن حبان⁽⁶⁾: "وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغرار في وصفه. وروى عن أبي صالح، عن ابن عباس التفسير، وأبو صالح لم ير ابن عباس ولا سمع منه، لا يحل الاحتجاج به". وأبو صالح هذا فليس بأبي صالح ذكوان السمان، المخرج له في الصحيحين عن أبي هريرة؛ إنما هو: باذام - بباء موحدة ثم ألف ثم ذال معجمة ثم ألف ثم ميم، ويقال: بنون بدلها، مولى أم هانئ بنت أبي طالب الكوفي، تكلم فيه غير واحد، وتترك ابن مهدي الرواية عنه، وضعفه البخاري⁽⁷⁾، وقال النسائي⁽⁸⁾: "ليس بثقة"، وقال في "سننه الكبير"⁽⁹⁾: ضعيف....

(1) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (206/3).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (60/3).

(3) انظر: الكنى والأسماء (639/1).

(4) علل الدارقطني (338/11).

(5) البدر المنير (483/2 - 484).

(6) المجرودين لابن حبان (255/2).

(7) التاريخ الكبير (144/2).

(8) تهذيب الحمال (251/25). وقال: مثُرُوك الحَدِيث. الضعفاء والمتركون (ص: 93).

(9) السنن الكبرى للنسائي (368/3).

نص الحديث:

قال الإمام البيهقي رحمه الله⁽¹⁾: أَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَالِيْنِيُّ، أَنَا أَبُو أَحْمَدَ بْنَ عَدِيًّا الْحَافِظُ، ثنا أَبُو صَالِحِ الْقَاسِمُ بْنُ الْلَّيْثِ الرَّسْعَنِيُّ، ثنا هِشَامُ بْنُ عَمَارٍ، ثنا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْفَاضِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُلِّمَ عَنْ مَوْلُودِ وُلْدَ لَهُ قُبْلًا وَذَكَرَ: مِنْ أَيْنَ يُورَثُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يُورَثُ مِنْ حَيْثُ يَبُولُ". مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْكُلْبِيُّ لَا يُحْجِّجُ بِهِ.

تخریج الحديث:

رواه ابن الجوزي⁽²⁾ من طريق سليمان بن عمرو التَّخَعِي⁽³⁾، تابع أبا يوسف القاضي في الرواية عن الكلبي، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَبُو يُوسُفَ الْفَاضِيُّ، صاحب أبي حنيفة النعمان، مات سنة اثنين وثمانين ومائة⁽⁴⁾.

مختلف فيه:

قال النسائي⁽⁵⁾: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾، وقال الخطيب⁽⁷⁾: "لم يختلف يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني في ثقته في النقل"، وقال أحمد⁽⁸⁾: "صدق ولكن من أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي ان يروى عنه شيء"، قال ابن عدي⁽⁹⁾: "ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثا منه إلا أنه يروي عن الضعفاء... وكثيرا ما يخالف أصحابه ويتبع الأثر وإذا روى عنه ثقة؛

(1) السنن الكبرى (6) 428/6 ح 12518، معرفة السنن والآثار (9) 157/9.

(2) الموضوعات لابن الجوزي (3) 230/3.

(3) كذاب. انظر ترجمته: التاريخ الكبير للبخاري (4) 28/4، أحوال الرجال (ص: 330)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4) 132/4) (الضعفاء والمتركون للنسائي (ص: 48).

(4) انظر: مناقب الإمام أبي حنيفة وصحابيه، للذهبي (ص: 57 - 76).

(5) تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد (ص: 124). (6) 645/7.

(7) تاريخ بغداد (7) 359/16.

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9) 201/9.

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (8) 468/4.

ويروى هو عن ثقة، فلا بأس به وبرواياته، وقال الفلاس^(١): "كان أبو يوسف صدوقاً كثير الغلط"، وقال أبو حاتم^(٢): "يكتب حديثه"، وقال يزيد بن هارون^(٣): "لا يحل الرواية عنه"، وقال البخاري^(٤): "ترَكُوهُ"، وقال الدارقطني^(٥): "في حديثه ضعف".

وترجح الباحثة: أنه صدوق كثير الغلط.

مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ بْنِ بِشْرٍ الْكَبِيْرِ، مُتَهَمٌ بِالْكَذِبِ وَرُومِي بِالرَّفْضِ، ماتَ سَنَةً سِتٌّ وَأَرْبَعِينَ وَمائَةً، رَوِيَ لَهُ التَّمَذِيْ(6).

أَبُو صَالِحٍ بَادَامُ، مَوْلَى أُمّ هَانِيٍّ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ، ضَعِيفٌ مَدْلُسٌ⁽⁷⁾ يَرْسَلُ، رَوَى لِهِ الْأَرْبَعَةُ⁽⁸⁾.

وباقي رجال الاسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

اسناده ضعیف جداً، لأجل:

- أبو يوسف القاضي؛ صدوق كثير الغلط. وقد روى هذا الحديث عمن ليس بثقة بل متهم بالكذب - يعني الكلبي -، فلا يحتاج بروايته.
 - محمد بن السائب الكلبي؛ متهم بالكذب.
 - أبو صالح باذاماً؛ ضعيف، مدلس، ومرسل.

قال الكلبي⁽⁹⁾: "قال لى أبو صالح: كل شئ حدثناك فهو كذب". وأبو صالح هذا لم ير ابن عباس ولا سمع منه⁽¹⁰⁾.

(1) تاریخ بغداد (380/16)

⁽²⁾ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (202/9).

(3) الضعفاء الكبير للعقلاني (1544/4).

التاريخ الكبير (4) (397/8).

(5) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 281).

(6) تهذيب الكمال (253/25)، تهذيب التهذيب (178/9)، تقريب التهذيب (ص: 479).

(7) لم يذكره ابن حجر في طبقات المدلسين، وإنما ألحقه المحقق بهم لإتمام الفائدة. طبقات المدلسين (ص: 60).

(8) تهذيب الكمال (8/4)، تهذيب التهذيب (417/1)، تقريب التهذيب (ص: 120).

(9) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (101/1)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (271/7)، الكامل في ضعفاء الرجال (255/2).

(10) المجر و حين لайн حيان (185/1)، جامع التحصيل (ص: 148).

وبسبب الكلبي، وأبي صالح، ضعف ابن الملقن هذا الحديث. وكذا ضعفه البيهقي وقال: "الكلبِيُّ لَا يُحْتَجُ بِهِ، وَلَا بِأَبِي صَالِحٍ هَذَا".

وقال ابن الجوزي⁽¹⁾: هذا حديث لا يصح، وقد اجتمع فيه كذابون: أبو صالح، والكلبي، وسليمان بن عمرو التخعي.

ونقل النووي⁽²⁾ الاتفاق على ضعفه. وقال الألباني⁽³⁾: موضوع. فيتلخص مما سبق أنه حديث لا يصح الاحتجاج به.

لكن ابن المنذر⁽⁴⁾ نقل الإجماع على مقتضى هذا الحديث، وأنه يورث من حيث مبالغة، فيستغنى بالإجماع عنه، والله الحمد. قاله ابن الملقن⁽⁵⁾.



حديث رقم (97):

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: هذا الحديث رواه البيهقي في "سننه" من حديث عبد الله بن محرر - بالراء المهملة المكررة في آخره - عن قتادة، عن أنس "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ النُّبُوَّةِ". وهو حديث ضعيف بمرة؛ لأن عبد الله هذا واه بالاتفاق...

نص الحديث:

قال الإمام البيهقي رحمه الله⁽⁷⁾: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسْنِ بْنُ دَاوُدَ الْعَلَوَيِّ رحمه الله، أَنَّهُ حَاجِبُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُفْيَانَ الطُّوْسِيِّ، ثُمَّاً مُحَمَّدُ بْنُ حَمَادِ الْأَبَيُورْدِيُّ، ثُمَّاً عَبْدُ الرَّزَاقِ، أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ بْنِ مُحرَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَّسٍ رحمه الله، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ النُّبُوَّةِ. قَالَ عَبْدُ الرَّزَاقِ: إِنَّمَا تَرَكُوا عَبْدَ اللهِ بْنَ مُحرَرٍ لِحَالِهِ هَذَا الْحَدِيثِ.

(1) الموضوعات (230/3).

(2) المجموع شرح المذهب (46/2).

(3) الإرواء (152/6).

(4) انظر: الإنقاذ لابن المنذر (290/1)، المجموع، للنووي (106/16).

(5) البدر المنير (486/2).

(6) البدر المنير (339/9).

(7) السنن الكبرى (505/9) ح 19273.

تخریج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق⁽¹⁾، والبزار⁽²⁾، وابن عدي⁽³⁾، من طرق عن عبد الله بن مُحرر، عن قتادة.

وأخرجه الطحاوي⁽⁴⁾، والطبراني⁽⁵⁾، والضياء المقدسي⁽⁶⁾، من طريق عبد الله بن المثنى، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس. كلاهما (قتادة، ثمامة بن عبد الله) عن أنس، به، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن الحسين بن داود، أبو الحسن العلوي، من كبار شيوخ البهقي، مات سنة إحدى وأربعين.⁽⁷⁾

قال ابن الصلاح⁽⁸⁾: "أثنى عليه الحاكم؛ وقال: شيخ الشرف في عصره، ذو الهمة العالية، والعبادة الظاهرة، والسجايا الظاهرة...".

وقال الذهبي⁽⁹⁾: "الإمام، السيد، المحدث، الصدوق". وقال ابن العماد⁽¹⁰⁾: "كان سيداً، نبيلاً، صالحًا".

وترى الباحثة أن عبارات العلماء مشعرة بتوثيقه.

حاجب بن أحمد بن سفيان الطوسي، مات سنة س١٣٢ وثلاثين وثلاثين مائة.⁽¹¹⁾

(1) مصنف عبد الرزاق الصناعي (329/4).

(2) مسند البزار (13/478).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (5/214).

(4) شرح مشكل الآثار (3/78).

(5) المعجم الأوسط (1/298).

(6) الأحاديث المختارة (5/205).

(7) التحبير في المعجم الكبير، للسعدي (2/116)، تاريخ الإسلام (9/36)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (3/148).

(8) طبقات الفقهاء الشافعية (1/148).

(9) سير أعلام النبلاء (17/98).

(10) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (5/9).

(11) انظر ترجمته: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لابن قطلوبغا (3/230)، سير أعلام النبلاء (15/337)، ميزان الاعتدال (1/429)، لسان الميزان (2/146).

مختلف فيه:

وَقَالَ أَبْنُ مَنْدَه⁽¹⁾، وَالخَلِيلِي⁽³⁾، وَقَالَ أَبْنُ حَجْرٍ⁽⁴⁾: "رُوِيَ أَبْنُ طَاهِرٍ حَدِيثًا مِنْ طَرِيقِهِ؛ وَقَالَ عَقْبَةُ: رَوَاتِهِ أَثْبَاتٌ ثَقَاتٌ".

وَضَعْفُهُ الْحَاكِمُ، وَقَالَ⁽⁵⁾: لَمْ يَسْمَعْ قَطُّ حَدِيثًا لَكُنْهُ كَانَ لَهُ عُمَرٌ قَدْ سَمِعَ الْحَدِيثَ، فَجَاءَ الْبَلَادِرِيُّ إِلَيْهِ وَقَالَ: هَلْ كُنْتَ مَعَ عَمِّكَ فِي الْمَجْلِسِ؟ فَقَالَ: بَلِي؛ فَانْتَخَبَ مِنْ كِتَابِ عَمِّهِ . . .

وَقَالَ الْذَّهَبِيُّ⁽⁶⁾: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، وَفِي مَوْضِعٍ⁽⁷⁾: شِيخٌ مَشْهُورٌ.

وَتَمْيلُ الْبَاحِثِ إِلَى أَنَّهُ فِي مَرْتَبَةِ الصَّدُوقِ.

مُحَمَّدُ بْنُ حَمَادٍ الْأَبِيُورْدِيُّ، ثَقَةٌ، مَاتَ سَنَةً ثَمَانِينَ أَوْ تِسْعَينَ وَأَرْبَعينَ⁽⁸⁾.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَرَّرٍ، مُتَرَوِّكٌ، رُوِيَ لَهُ أَبْنُ مَاجِهِ⁽⁹⁾.

وَبَاقِي رِجَالِ الْإِسْنَادِ ثَقَاتٌ.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده منكر، لأجل:

• عبد الله بن محرر، متزوك الحديث.

روى له ابن عدي عدة أحاديث، ثم قال⁽¹⁰⁾: "وهذه الأحاديث، عن ابن محرر، عن قتادة، عن أنس التي أملتها عامتها، لا يتبع عليه ويرويه ابن محرر، عن قتادة".

(1) محمد بن إسحاق بن يحيى، أبو عبد الله بن مندوه (395هـ). انظر: ترجمته: تاريخ أصحابهان (278/2)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (289/4)، طبقات الحنابلة (167/2)، ميزان الاعتدال (479/3).

(2) تاريخ الإسلام (700/7).

(3) الإرشاد (866/3).

(4) لسان الميزان (146/2).

(5) سؤالات السجزي للحاكم (ص: 79).

(6) العبر في خبر من غير (51/2).

(7) المعنى في الضعفاء (140/1).

(8) انظر: الثقات لابن حبان (99)، تهذيب الكمال (92/25)، تهذيب التهذيب (126/9)، تقريب التهذيب (ص: 475).

(9) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (212/5)، أحوال الرجال، للجوزاني (ص: 307)، الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 62)، الجرح والتعديل (176/5)، تقريب التهذيب (ص: 320).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (217/5).

وقال البزار⁽¹⁾: "وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَرِّرٍ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ أَحَدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنْسٍ عَيْرِهِ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ جِدًا، وَإِنَّمَا يُكْتَبُ مِنْ حَدِيثِهِ مَا لَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِ".

وقال البيهقي⁽²⁾: "قَالَ عَبْدُ الرَّزَاقَ: إِنَّمَا تَرَكُوا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَرِّرَ لِحَالِ هَذَا الْحَدِيثِ". قَالَ أَيْضًا⁽³⁾: هُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.... وَفَدَ رُوِيَّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ قَتَادَةَ، وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَنْسٍ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

وَتَبَعَّهُ النَّوْوَى فَقَالَ⁽⁴⁾: هَذَا حَدِيثٌ باطِلٌ.

قَالَ ابْنَ حَجْرَ⁽⁵⁾: "أَمَّا الْوَجْهُ الْآخَرُ عَنْ قَتَادَةَ: فَلَمْ أَرَهُ مَرْفُوعًا؛ وَإِنَّمَا وَرَدَ أَنَّهُ كَانَ يُفْتَنُ بِهِ؛ كَمَا حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، بَلْ جُزُّ الْبَزَارِ وَغَيْرِهِ بِتَفَرْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَرِّرٍ بِهِ عَنْ قَتَادَةَ".

ثُمَّ خَالَفَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْفَتْحِ فَقَالَ⁽⁶⁾: أَخْرَجَهُ أَبُو الشِّيخِ مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ قَتَادَةَ، وَإِسْمَاعِيلُ ضَعِيفٌ⁽⁷⁾، فَلَعِلَّهُ سُرِقَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَرِّرٍ.

أَمَّا الْوَجْهُ الْآخَرُ عَنْ أَنْسٍ: فَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُتَّشِّى بْنُ أَنْسٍ، عَنْ عَمِّهِ ثَمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنْسٍ – كَمَا هُوَ مَبْيَنٌ فِي التَّخْرِيجِ –، وَثَمَامَةُ صَدُوقٌ⁽⁸⁾، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُتَّشِّى صَدُوقٌ كَثِيرٌ⁽⁹⁾.

قَالَ ابْنَ حَجْرَ⁽¹⁰⁾: "فَلَوْلَا مَا فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُتَّشِّى مِنِ الْمَقَالِ لَكَانَ هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحًا، لَكِنَّ قَدْ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِقَوِيٍّ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدُ: لَا أَخْرُجُ حَدِيثَهُ، وَقَالَ السَّاجِيُّ: فِيهِ ضَعْفٌ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ رُوِيَّ مَنَاكِيرٌ، وَقَالَ الْعَقِيلِيُّ: لَا يَتَابَعُ عَلَى أَكْثَرِ

(1) مسنون البزار (13/478 ح 7281).

(2) السنن الكبرى للبيهقي (9/505 ح 19273).

(3) خلاصة البدر المنير (2/390)، التلخيص الحبير (4/362).

(4) المجموع شرح المهدب (8/431).

(5) التلخيص الحبير (4/362).

(6) انظر بتصرف: فتح الباري لابن حجر (9/595).

(7) إسماعيل بن مسلم هو البصري المكي. انظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/198)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/462)، تهذيب الكمال (3/198)، تهذيب التهذيب (1/332)، تقريب التهذيب (ص: 110).

(8) تهذيب التهذيب (2/29)، تقريب التهذيب (ص: 134).

(9) تهذيب التهذيب (5/388)، تقريب التهذيب (ص: 320).

(10) فتح الباري لابن حجر (9/595).

حديثه، قال ابن حبان في الثقات: ربما أخطأ، ووتقه العجي، والترمذى، وغيرهما. فهذا من الشيخين إذا انفرد أحدهم بالحديث لم يكن حجة. وقد مشى الحافظ الضياء على ظاهر الإسناد فأخرج هذا الحديث في الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين⁽¹⁾، ويحتمل أن يقال إن صح هذا الخبر؛ كان من خصائصه ^{الله}.

أما الألبانى⁽²⁾ فذهب إلى تحسين الإسناد من هذا الوجه - عبد الله بن المثنى بن أنس، عن عمه ثامة - لأمرین:

الأول: أن حال عبد الله وسط، وأنه حجة في روايته عن عمّه، لصلته به، ومعرفته لحديثه، وبهذا السبب فسر تخریج البخاري له في صحيحه، والضياء في المختارة.

الثاني: أن متابعاً إسماعيل بن مسلم، وإن كان ضعيفاً فإنه لم يتم بالسرقة مع كثرة ما قيل فيه، بل صرخ بعضهم أنه كان يخطيء، فمثله يمكن الاستشهاد بحديثه فيقوى الحديث به.

وترجح الباحثة رأي البيهقي وغيره؛ فمن ذهب إلى تضييف هذا الحديث، وأن طرقه لا تصلح لأن يرتفق إلى درجة الحسن لشدة ضعفها.



حديث رقم (98):

قال ابن الملقن⁽³⁾: عن ابن عباس رض قال: قال رسول الله ص: "إِذَا رَعَفَ⁽⁴⁾ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتُصَرِّفْ فَلَيَغْسِلْ عَنْهُ الدَّمَ ، ثُمَّ لِيُعَدْ وَضُوءُهُ وَيَسْتَقْبِلْ صَلَاتَهُ".

رواه الدارقطني في "سننه"، والبيهقي في "خلافياته" من حديث سليمان بن أرقم، عن عطاء، عن ابن عباس، وهو حديث ضعيف؛ فإن سليمان هذا متزوك الحديث...

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمه الله⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْخَالِقِ، نَا أَبُو عُلَيْثَةَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرُو بْنُ حَالِدٍ، نَا أَبِي، نَا ابْنُ سَلَمَةَ⁽⁶⁾، عَنْ ابْنِ أَرْقَمَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ

(1) قال الضياء: إسناده صحيح. الأحاديث المختارة (205/5).

(2) انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (6/503).

(3) البدر المنير (4/107).

(4) الرُّعَافُ هو خروج الدم من الأنف، ويقال الرُّعَافُ للدم نفسه. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (1/230).

(5) سنن الدارقطني (1/278).

(6) محمد بن سلمة بن عبد الله الباهلي مولاهم الحراني، ثقة. تهذيب الكمال (25/289)، تهذيب التهذيب

(9/194)، تقريب التهذيب (ص: 481).

عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا رَعَفَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُنْصَرِفْ فَلَيُغْسِلُ عَنْهُ الدَّمَ، ثُمَّ لِيُعْدُ وَضُوئِهِ وَيَسْتَقْبِلُ صَلَاتَهُ".

تخریج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽¹⁾، وابن عدي⁽²⁾، من طريق سليمان بن أرقم، عن عطاء بن أبي رباح.

وأخرجه ابن عدي⁽³⁾، من طريق سليمان بن أرقم، عن الحسن البصري.

وأخرجه الدارقطني⁽⁴⁾ من طريق عبد الله بن طاوس، عن أبيه.

ثلاثتهم (عطاء، الحسن، طاوس بن كيسان) عن ابن عباس، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

سليمان بن أرقم البصري، أبو معاذ، ضعيف، روى له أبو داود، والتزمي، والنسيائي⁽⁵⁾.

عطاء بن أبي رباح، ثقة فقيه فاضل، أرسل عن عدد من الصحابة ليس فيهم ابن عباس⁽⁶⁾!

وبباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل سليمان بن أرقم فإنه ضعيف، قال الدارقطني - وغيره - بعد روايته لهذا الحديث: "سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ مَثْرُوكٌ". وقال ابن عدي⁽⁷⁾: "عامة ما يرويه، لا يتابع عليه".

(1) المعجم الكبير (11374/11) ح 165.

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (236/4).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (236/4).

(4) سنن الدارقطني (579/1) ح 286.

(5) التاريخ الكبير للبخاري (2/4)، أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 174)، الضعفاء والمتركون للنسائي (ص: 48)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/100)، تاريخ بغداد (10/18)، تهذيب الكمال (11/352)، تهذيب التهذيب (4/168)، تقريب التهذيب (ص: 249).

(6) انظر: جامع التحصيل (ص: 237)، تقريب التهذيب (ص: 391).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (238/4).

وأما متابعة عبد الله بن طاوس له عند الدارقطني، فإن في إسنادها عمر بن رياح⁽¹⁾، وهو متزوك؛ كما قال الدارقطني⁽²⁾.

وقال ابن عدي⁽³⁾: هو مولى ابن طاوس، ويروي عن ابن طاوس بالبواطيل ما لا يتبعه أحد عليه، والضعف بين على حديثه.

لذا يبقى الإسناد على ضعفه، ومنمن ضعفه الألباني⁽⁴⁾.



حديث رقم (99):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: في الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده "أنه أَمْرَ بِقِطْعٍ هَذَا السَّارِقُ مِنَ الْمِفْسَلِ". لكن إسناده ضعيف، فيه العَرْزَمِيُّ المتزوك، وغيره.

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رض⁽⁶⁾: حدثنا القاضي أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ، نَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّرْسِيُّ، نَاهُ أَبُو نُعَيْمَ النَّخْعَنِيُّ، نَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَرْزَمِيُّ، عَنْ عَمْرُو بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: كَانَ صَفْوَانُ بْنُ أَمِيَّةَ بْنُ خَلَفٍ⁽⁷⁾ نَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ، ثَبَاتُهُ تَحْتَ رَأْسِهِ، فَجَاءَ سَارِقٌ فَأَخْذَهَا، فَأَتَى بِهِ النَّبِيُّ ص فَأَقْرَرَ السَّارِقَ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ص أَنْ يُقْطَعَ، فَقَالَ صَفْوَانُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُقْطَعُ رَجُلٌ مِنَ الْعَرَبِ فِي ثَوْنَيْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص: "أَفَلَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ بِهِ"، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص: "اشْفَعُو مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِلَى الْوَالِيِّ، فَإِذَا أَوْصَلَ إِلَى الْوَالِيِّ فَعَفَا فَلَا عَفَا اللَّهُ عَنْهُ"، ثُمَّ أَمَرَ بِقِطْعِهِ مِنَ الْمِفْسَلِ.

(1) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (156/6)، الضعفاء والمتركون للنسائي (ص: 83)، تقريب التهذيب (ص: 412).

(2) سنن الدارقطني (286/1).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (106/6).

(4) سلسلة الأحاديث الضعيفة (40/6).

(5) البدر المنير (653/8).

(6) سنن الدارقطني (3466) ح 282/4.

(7) انظر ترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (718/2)، أسد الغابة (405/2)، الإصابة (350/3)، تقريب التهذيب (ص: 276).

تخریج الحديث:

انفرد به الدارقطني.

دراسة رجال الإسناد:

أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ بْنُ خَلْفٍ شَجَرَةَ الْبَغْدَادِيُّ، تلميذ محمد بن جرير الطبرى، مات سنة خمسين وثلاثين مائة⁽¹⁾.

قال أبو الحسن بن رَزْقُوْيَه⁽²⁾: لم تر عيناً مثله.

وقال الدارقطنى⁽⁴⁾: كان متساهلاً، ربما حدث من حفظه بما ليس في كتابه، وأهلكه العجب، كان يختار لنفسه، ولا يقلد أحداً.

قال ابن حجر⁽⁵⁾: لينه الدارقطنى، ومشاه غيرة.

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ الضَّبَّيِّ مَوْلَاهُمْ، الْبَغْدَادِيُّ، التَّرْسِيُّ⁽⁶⁾، ثقة، مات سنة ثمانين ومائتين⁽⁷⁾.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هَانِئٍ، أَبُو نُعَيْمِ النَّخْعَنِيُّ، ابن بنت إبراهيم النَّخْعَنِيُّ، مات سنة ست عشرة ومائتين روى له أبو داود، وابن ماجه⁽⁸⁾.

مختلف فيه:

وثقه العجي⁽⁹⁾، وذكره ابن خلفون⁽¹⁰⁾، وابن حبان⁽¹¹⁾ في ثقاتهما، زاد ابن حبان: "ربما

(1) سير أعلام النبلاء (544/15).

(2) انظر ترجمته: تاريخ بغداد (211/2)، تاريخ الإسلام (206/9)، طبقات الشافعيين، لابن كثير (ص: 377).

(3) تاريخ بغداد (587/5).

(4) سؤالات السلمي للدارقطنى (ص: 91)، سؤالات حمزة للدارقطنى (ص: 164).

(5) انظر: لسان الميزان (249/1).

(6) الترسى: بفتح النون وسكون الراء وكسر السين المهملة، هذه النسبة إلى النرس، وهو نهر من أنهار الكوفة، عليه عدة من القرى. الأنساب للسماعي (74/13).

(7) تاريخ بغداد (413/5)، سؤالات الحاكم للدارقطنى (ص: 87)، الثقات لابن حبان (53/8)، سير أعلام النبلاء (240/13).

(8) تهذيب الكمال (466/17)، تهذيب التهذيب (289/6).

(9) الثقات (89/2).

(10) إكمال تهذيب الكمال (244/8).

(11) الثقات لابن حبان (378/8).

أخطأ في القلب". وقال البخاري⁽¹⁾: "فيه نظر، وهو صدوق في الأصل"، وقال أبو حاتم⁽²⁾: "لا بأس به، يكتب حديثه".

وقال ابن معين⁽³⁾: "ليس بثقة، كان يكذب"، وقال أحمد⁽⁴⁾: "ليس بشيء"، وقال ابن عدي⁽⁵⁾: عامة ما له لا يتابعه الثقات عليه، وقال أبو داود والنسائي⁽⁶⁾: ضعيف، وقال الدارقطني⁽⁷⁾: متروك.

قال ابن حجر⁽⁸⁾: صدوق له أغلاط، أفرط ابن معين فكذبه.

قالت الباحثة: ضعيف، وقد فسر ابن معين سبب تكذيبه؛ بأنه يروي عن سفيان الثوري أحاديث موضوعة، فلا يُعد إفراطاً منه.

محمد بن عبد الله الغزّمي، متروك، مات سنة خمس وخمسين ومائة، روى له الترمذى، وابن ماجه⁽⁹⁾.

عمرو بن شعيب: صدوق. سبقت ترجمته في حديث رقم (72).

شعيب بن محمد: صدوق. سبقت ترجمته في حديث رقم (72).

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده منكر، لأجل:

- أحمد بن كامل؛ فيه لين.
- عبد الرحمن بن هانئ؛ ضعيف كذبه ابن معين.

(1) إكمال تهذيب الكمال (244/8).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (298/5).

(3) سوالات ابن الجنيد (ص: 483).

(4) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (386/3).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (511/5).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (467/17).

(7) علل الدارقطني (224/14).

(8) تقريب التهذيب (ص: 352).

(9) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 77)، الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 91)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/8)، المجريون، لابن حبان (246/2)، الكامل، لابن عدي (245/7)، تهذيب الكمال، للمزمي (44/26)، تهذيب التهذيب (322/9)، تقريب التهذيب (ص: 494)، كلاهما لابن حجر.

• محمد بن عبيد الله العرمي؛ متروك.

ومن ضعفه ابن القطان⁽¹⁾، وابن حجر⁽²⁾.

وللحديث شاهد أخرجه أبو داود⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾، من طريق حميد ابن أخت صفوان. وأخرجه النسائي⁽⁵⁾، من طريق طاوس. وأخرجه ابن ماجه⁽⁶⁾، من طريق عبد الله بن صفوان.

ثلاثتهم (حميد، طاوس، عبدالله بن صفوان) عن صفوان بن أمية، بالألفاظ متغيرة.

وله شاهد آخر، أخرجه النسائي⁽⁷⁾، من طريق أشعث بن سوار، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وأشعث بن سوار⁽⁸⁾ ضعيف، قاله النسائي⁽⁹⁾.

وقطع الألباني⁽¹⁰⁾ بصحبة هذا الحديث فقال: "جملة القول أن الحديث صحيح الإسناد من بعض طرقه، وهو صحيح قطعاً بمجموعها، وقد صححه جماعة،... ومنهم الحافظ محمد بن عبد الهادي، فقد قال في "تنقية التحقيق"⁽¹¹⁾: "حديث صفوان صحيح".



(1) بيان الوهم والإيهام (99/5).

(2) التلخيص الحبير (179/4).

(3) سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب مَنْ سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ (4394 ح 138/4).

(4) سنن النسائي، كتاب قطع السارق، باب مَا يَكُونُ حِرْزاً وَمَا لَا يَكُونُ (4883 ح 69/8).

(5) سنن النسائي، الكتاب والباب السابقين (70/8 ح 4884).

(6) سنن ابن ماجه كتاب الحدود، باب مَنْ سَرَقَ مِنْ الحِرْزِ (2595 ح 865/2).

(7) سنن النسائي، الكتاب والباب السابقين (69/8 ح 4882).

(8) انظر: تقرير التهذيب (ص: 113).

(9) سنن النسائي (69/8).

(10) إرواء الغليل (349/7).

(11) تنقية التحقيق لابن عبد الهادي (563/4).

حديث رقم (100):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هذا الحديث رواه الدارقطني في "سننه" من حديث سعيد بن راشد، عن عباد بن كثير، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي أيوب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ما فوق الرُّكْبَتَيْنِ مِنَ الْعُورَةِ، وَمَا أَسْفَلَ مِنَ السُّرَّةِ مِنَ الْعُورَةِ".

ورواه البيهقي في "سننه" بهذا الطريق من جهة الدارقطني أيضاً، وهذا إسناد ضعيف فسعيد بن راشد، وعباد بن كثير متروkan...

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمه الله⁽²⁾: حدثنا يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلوى، نا جدي، نا أبي، عن سعيد بن راشد، عن عباد بن كثير، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي أيوب، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "ما فوق الرُّكْبَتَيْنِ مِنَ الْعُورَةِ، وَمَا أَسْفَلَ مِنَ السُّرَّةِ مِنَ الْعُورَةِ".

تخریج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽³⁾، من طريق الدارقطني، بإسناده، بلفظه.

دراسة رجال الإسناد:

يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلوى، كان من كبار الأئمة، صنف في القراءات، وفي الحديث، والفقه، مات سنة تسع وعشرين وثلاثمائة⁽⁴⁾.

قال الخطيب⁽⁵⁾، وابن الجوزي⁽⁶⁾، وابن كثير⁽⁷⁾: "كان ثقة"، زاد ابن كثير: عدلاً. وقال الذهبي⁽⁸⁾: الشيخ، العالم، الثقة.

قالت الباحثة: ثقة.

(1) البدر المنير (4/157).

(2) سنن الدارقطني (1/432).

(3) السنن الكبرى للبيهقي (2/324).

(4) شذرات الذهب، لابن العماد (4/166).

(5) تاريخ بغداد (16/471).

(6) المنظم في تاريخ الملوك والأمم (14/18).

(7) البداية والنهاية (11/228).

(8) سير أعلام النبلاء (15/289).

إسحاقُ بْنُ بُهْلُولِ بْنِ حَسَّانَ أَبُو يَعْقُوبَ التَّوْخِيُّ، الْأَنْبَارِيُّ، مات سنة اثنتين وخمسين وما تلتها.

وثقه الخطيب⁽¹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال أبو حاتم⁽³⁾: صدوق.
وقال الذهبي⁽⁴⁾: "الحافظ، الثقة، العالمة، ... حدث من حفظه ببغداد بأكثر من خمسين ألف حديث، كذا فليكن الحفظ، وإلا فلا".

قالت الباحثة: ثقة، والله أعلم.

بُهْلُولُ بْنُ حَسَّانَ بْنِ سِنانَ، التَّوْخِيُّ الْأَنْبَارِيُّ، كان أدبياً لغوياً إخبارياً زاهداً، توفي سنة أربع ومائتين⁽⁵⁾.

ولم تتفق الباحثة على من ذكره بجرح أو تعديل.

سَعِيدُ بْنُ رَاشِدٍ، أبو محمد المازني، البصري، السماك.

قال البخاري⁽⁶⁾: "منكر الحديث"، وقال أبو حاتم⁽⁷⁾: "ضعف الحديث، منكر الحديث"، وقال النسائي⁽⁸⁾: "متروك"، وقال ابن عدي⁽⁹⁾: "لا يتتابعه على روایاته أحد"، وقال ابن حبان⁽¹⁰⁾: "ينفرد عن الثقات بالمعضلات".

قالت الباحثة: متروك. وهو رأي ابن الملقن.

عَبَادُ بْنُ كَثِيرٍ، التقي، البصري، متروك، قال أحمد⁽¹¹⁾: روى أحاديث كذب لم يسمعها، مات بعد المائتين وأربعين، روى له أبو داود، وابن ماجه⁽¹²⁾.

(1) تاريخ بغداد (390/7).

(2) (119/8).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (215/2).

(4) سير أعلام النبلاء (489/12).

(5) تاريخ بغداد (604/7)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي (10/132)، تاريخ الإسلام (5/42).

(6) التاريخ الكبير للبخاري (471/3).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (20/4).

(8) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 53).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (431/4).

(10) المجروحين (1/324).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (5/538).

(12) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (4/268)، التاريخ الكبير، للبخاري (4/43)، سؤالات أبي عبيد الآجري (ص: 250)، الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 74)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6/85)، المجروحين، لابن حبان (2/167)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/538)، تقريب التهذيب (ص: 290).

زيد بن أسلم، ثقة عالم، أرسل عن عدد من الصحابة، ليس فيهم أبو أيوب⁽¹⁾.

عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدنى، مولى ميمونة، ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة، مات سنة أربع وتسعين وقيل بعد ذلك، روى له الجماعة⁽²⁾.
وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً، فيه:

- بهلول بن حسان التتوخي، لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.
- سعيد بن راشد، وعبد بن كثير التقى، متروكان، وبسببهما أعلَّ ابن الملقن إسناد هذا الحديث.

وضعفه أيضاً: ابن الجوزي⁽³⁾، والزيلعى⁽⁴⁾، وابن حجر⁽⁵⁾، والألبانى⁽⁶⁾.



حديث رقم (101):

قال ابن الملقن⁽⁷⁾: روي "أنه ﷺ قال في الرجل يشتري الأمة: لا بأس أن ينظر إليها إلا إلى العورة، وعورتها ما بين مغعد إزارها إلى ركبتيها".

هذا الحديث رواه البيهقي بهذا اللفظ من روایة ابن عباس رض قال في إسناده: لا تقام بمثله الحجة.
قال: وعيسى بن ميمون - يعني: المذكور في إسناده - ضعيف. قلت: بل متروك.

(1) تهذيب الكمال (10/12)، جامع التحصيل (ص: 178)، تهذيب التهذيب (395/3)، تقريب التهذيب (ص: 222).

(2) تهذيب الكمال (20/125)، تهذيب التهذيب (217/7)، تقريب التهذيب (ص: 392).

(3) التحقيق في مسائل الخلاف (322/1).

(4) نصب الراية (298/1).

(5) التلخيص الحبير (1/666)، الدرية في تخریج أحادیث الهدایة (1/123).

(6) إرواء الغليل (302/1).

(7) البدر المنير (164/4).

نص الحديث:

قال الإمام البيهقي رحمه الله⁽¹⁾: عن عيسى بن ميمون، عن محمد بن كعب، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "من أراد شراء جارية أو اشتراها فلينظر إلى جسدها كله إلا عورتها، وعورتها ما بين معقد إزارها إلى زكبتها" أخبرنا أبو سعد الماليني، أبا أبو أحمد بن عدي الحافظ، ثنا أبو حمودة بن صالح الفارسي بصور، ثنا الحسين بن عيسى، ثنا محمد بن إسماعيل المديني، عن محمد التميمي، عن عيسى بن ميمون، فذكره قال أبو أحمد رحمه الله⁽²⁾: هو محمد بن نوح.

تخریج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽³⁾، وابن عدي⁽⁴⁾، ومن طريقه البيهقي⁽⁵⁾، من طريق صالح بن حسان، تابع عيسى بن ميمون؛ في الرواية عن محمد بن كعب القرظي، بإسناده.

دراسة رجال الإسناد:

أحمد بن صالح بن محمد، أبو العلاء، التميمي، الفارسي، نزيل صور⁽⁶⁾.

ولم تقف الباحثة على من ذكره بجرح ولا تعديل.

الحسين بن عيسى القُوْمِسِي، صدوق صاحب حديث. سبقت ترجمته في حديث رقم(28).

محمد التميمي، هو محمد بن نوح، قاله ابن عدي⁽⁸⁾.

ولم تقف الباحثة على من ذكره بجرح ولا تعديل.

عيسى بن ميمون المدنى، روى له الترمذى، وابن ماجه⁽⁹⁾.

(1) السنن الكبرى (3223/2).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (420/6).

(3) المعجم الكبير (10/318).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (289/3).

(5) السنن الكبرى للبيهقي (3224/2)، (3221/2)، (538/5)، (10790).

(6) صور: مدينة لبنانية تقع على ساحل البحر المتوسط.

(7) انظر ترجمته: الكامل في ضعفاء الرجال (497/3)، تاريخ جرجان، لحمزة السهمي (ص: 85)، الأنساب للسعانى (64/1)، تاريخ دمشق لابن عساكر (191/71)، تاريخ الإسلام (170/7).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (420/6).

(9) تهذيب الكمال (52/23)، تقرير التهذيب (ص: 441).

قال ابن معين⁽¹⁾: ليس بشيء، وقال البخاري⁽²⁾: منكر الحديث، وقال عمرو بن علي الفلاس، وأبو حاتم⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾: متروك، وفي موضع⁽⁵⁾: ليس بثقة، وقال أبو زرعة⁽⁶⁾: ضعيف الحديث، وقال الترمذى⁽⁷⁾: يضعف في الحديث، وقال ابن حبان⁽⁸⁾: يروي عن الثقات أشياء كأنها موضوعات فاستحق مجانية حديثه والاجتتاب عن روایته وترك الاحتجاج بما يروي لما غالب عليه من المناكير، قال ابن عدي⁽⁹⁾: عامّة ما يرويه لا يتبعه أحد عليه.

قال ابن حجر: ضعيف.

وتُرجح الباحثة رأي ابن الملقن⁽¹⁰⁾: بأنه متروك.

محمد بن كعب بن سليم الفرضي، كان أبوه كعب من سبّي بني قريظة، ثقة عالم، روى له الجماعة⁽¹¹⁾.

وبالقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل:

- أحمد بن صالح بن محمد، لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.
- محمد بن نوح، لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.
- عيسى بن ميمون متروك، ومتابعه حفص بن عمر؛ ضعيف أيضاً⁽¹²⁾.

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (181/4).

(2) التاريخ الكبير، للبخاري (401/6).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (287/6).

(4) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 76).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (51/23).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (287/6).

(7) سنن الترمذى، (390/3).

(8) المجرورين لابن حبان (118/2).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (424/6).

(10) البدر المنير (164/4).

(11) الثقات للعجمي (251/2)، تهذيب الكمال (343/26)، تهذيب التهذيب (420/9)، تقريب التهذيب (ص: 504).

(12) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (180/3)، المجرورين لابن حبان (259/1)، الكامل في ضعفاء الرجال (291/3)، المغني في الضعفاء (181/1).

قال البيهقي: فَهَذَا إِسْنَادٌ لَا تَقُومُ بِمِثْلِهِ حُجَّةٌ وَعِيسَى بْنُ مَيْمُونٍ ضَعِيفٌ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ حَفْصٍ بْنِ عُمَرَ، عَنْ صَالِحٍ بْنِ حَسَانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ كَعْبٍ، وَهُوَ أَيْضًا ضَعِيفٌ.

وقال أيضاً⁽¹⁾: تَقَرَّدَ بِهِ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَاضِي حَلَبَ ، عَنْ صَالِحٍ بْنِ حَسَانَ وَرَوَيْنَاهُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ مِنْ حَدِيثِ عِيسَى بْنِ مَيْمُونٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ كَعْبٍ وَالإِسْنَادَانِ جَمِيعًا ضَعِيفَانِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.



حديث رقم (102):

روي أنه ﷺ قال: "لَيْسَ فِي الْبَقْرِ الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ"⁽²⁾.

قال ابن الملقن⁽³⁾:

هذا الحديث رواه الدارقطني... من حديث سوار، عن ليث، عن مجاهد وطاوس، عن ابن عباس
المعروف، وهذا إسناد ضعيف، سوار هو ابن مصعب متزوك، كما قاله أحمد والدارقطني، وليث قد
علمت حاله....

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمه الله⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَمْعَانَ، ثنا مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيُّ، ثنا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْوَاسِطِيُّ، ثنا سَوَّارٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَطَاؤُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَيْسَ فِي الْبَقْرِ الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ، وَلَكِنْ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٍ وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسْنَانًا مُسْنَنَةٌ".

تخریج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽⁶⁾، وابن عدي⁽⁷⁾، بمثله إسناداً ومتناً.

(1) السنن الكبرى (538/5) ح 10790.

(2) الشرح الكبير للرافعي (5/496).

(3) البدر المنير (5/460).

(4) سنن الدارقطني (2/492) ح 1939.

(5) العوامل: جمع عاملة وهي التي يستقي عليها ويحرث وتستعمل في الاستغلال. أما التبیع: هو ما له سنة كاملة، وسمى تبیعاً لأنّه يتبع أمه في المرعى، ولأن قرنه يتبع أذنه. أما المسنة: هي ما لها سنتان كاملتان، ودخلت في الثالثة. انظر: المجموع شرح المذهب (5/416)، لسان العرب (8/29).

(6) المعجم الكبير (11/40) ح 10974.

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (4/534).

دراسة رجال الإسناد:

سَوَّارُ بْنُ مَصْعُبٍ: متروك. سبقت ترجمته في حديث رقم (91).

لَيْثَ بْنَ أَبِي سَلِيمٍ: صدوق اخْتَلَطَ جَدًا وَلَمْ يَتَمِيزْ حَدِيثُه فَتَرَكَ. سبقت ترجمته في حديث رقم (78).

ويباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً، فيه:

سَوَّارُ بْنُ مَصْعُبٍ؛ متروك، وقد روى هذا الحديث عن لَيْثَ بْنَ أَبِي سَلِيمٍ، وهو مختلط، لم يتميز حديثه فترك لأجل ذلك.

وللحديث شاهد عن عَلَيْهِ رَحْمَةُ رَبِّهِ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ⁽¹⁾، وَالْدَّارَقُطْنِيُّ⁽²⁾، صَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَانِ⁽³⁾، وَابْنُ الْمَلْقَنِ⁽⁴⁾.



حديث رقم (103):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: هذا الحديث رواه ابن ماجه "في سننه" منفرداً به، عن محمد بن عبد الله بن نمير، عن الوليد بن بكيَّر، عن عبد الله بن محمد العدوي، عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن جابر قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: "يا أيها الناس تُوبُوا إلى الله قبل أن تموتوا، ... الحديث".

وهو حديث ضعيف؛ عبد الله العدوي هذا أبو الْخَبَابُ وهو كذاب، وقال وكيع: وضاع. وقال خ⁽⁶⁾:

(1) السنن الكبرى (4/195 ح 7393).

(2) سنن الدارقطني (2/493 ح 1940، 1941).

(3) بيان الوهم والإيهام (5/285).

(4) البدر المنير (5/462).

(5) البدر المنير (4/433).

(6) التاريخ الكبير للبخاري (5/190).

عنه مناكير. وقال الرازى⁽¹⁾: منكر الحديث. وقال ابن حبان⁽²⁾: لا يحل الاحتجاج بخبره. وقال ابن عساكر في تخریجه⁽³⁾: هذا حديث غريب جداً وإنسانه فيه ضعف؛ لحال عبد الله هذا.

وعلي بن زيد بن جذعان مختلف فيه، والحمل في الحديث على الأول...

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه عليه السلام⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ بُكَيْرٍ أَبُو خَبَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَدُوِيُّ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ رَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ تُوبُوا إِلَى اللَّهِ قَبْلَ أَنْ تَمُوتُوا، وَبَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحةِ قَبْلَ أَنْ تُشْغَلُوكُمْ (5)، وَصُلُّوْا إِلَيْكُمْ وَبَيْنَ رَبِّكُمْ بِكَثْرَةِ ذِكْرِكُمْ لَهُ، وَكَثْرَةِ الصَّدَقَةِ فِي السُّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، تُرْزَقُوكُمْ وَتُنْصَرُوكُمْ وَتَجْبِرُوكُمْ، وَاعْلَمُوكُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْكُمُ الْجُمُعَةَ فِي مَقَامِي هَذَا، فِي يَوْمِي هَذَا، فِي شَهْرِي هَذَا، مِنْ عَامِي هَذَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ تَرَكَهَا فِي حَيَاتِي أَوْ بَعْدِي، وَلَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ أَوْ جَائزٌ، اسْتَخْفَافًا بِهَا، أَوْ جُحُودًا لَهَا، فَلَا جَمَعَ اللَّهُ لَهُ شَمَلَهُ، وَلَا بَارَكَ لَهُ فِي أُمْرِهِ، أَلَا وَلَا صَلَةٌ لَهُ، وَلَا زَكَاةٌ لَهُ، وَلَا حَجَّ لَهُ، وَلَا صَوْمٌ لَهُ، وَلَا بِرٌّ لَهُ حَتَّى يَتُوبَ، فَمَنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، أَلَا لَا تَوْمَنَّ امْرَأَةً رَجُلًا، وَلَا يَوْمَ أَعْرَابٍ مُهَاجِرًا، وَلَا يَوْمَ فَاجِرًا مُؤْمِنًا، إِلَّا أَنْ يَقْهَرَهُ سُلْطَانٌ، يَخَافُ سَيْفَهُ وَسَوْطَهُ".

تخریج الحديث⁽⁶⁾:

أخرجه العقيلي⁽⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁾، والبيهقي⁽⁹⁾، وابن عدي⁽¹⁰⁾، من طرق عن الوليد بن بکیر، عن عبد الله بن محمد العدوی.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (156/5).

(2) المجرورين لابن حبان (9/2).

(3) لم تقف الباحثة على كلام ابن عساكر في تاريخ دمشق.

(4) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب في فرض الجمعة (1081 ح 343/1).

(5) أي: يشغل عنها بالمرض وكثير السن وغير ذلك. حاشية السندي على سنن ابن ماجه (334/1).

(6) لم يفرد به ابن ماجه كما قال ابن الملقن، فلعله يريد أنه انفرد به دون السنة.

(7) الضعفاء الكبير (2) 354).

(8) المعجم الأوسط (2) 1261 ح 64.

(9) السنن الكبرى (3) 5570 ح 244.

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (5) 298.

وأخرجه ابن عساكر⁽¹⁾؛ من طريق الوليد بن بكير، عن علي بن زيد بن جدعان، مختصراً، ولم يذكر فيه عبد الله بن محمد العدوى.

وأخرجه عبد بن حميد⁽²⁾، وابن عساكر⁽³⁾، من طريق حمزة بن حسان⁽⁴⁾. كلاهما (عبد الله بن محمد العدوى، حمزة بن حسان) عن علي بن زيد بن جدعان.

وأخرجه أبو يعلى⁽⁵⁾، - ومن طريقه ابن عدي⁽⁶⁾ -، من طريق الوليد وهوشيخ من أهل الصلاح، عن محمد بن علي أبو جعفر الباقر.

كلاهما (علي بن زيد، محمد بن علي) عن سعيد بن المسيب، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

الوليد بن بكير أبو حباب، لين الحديث، روى له ابن ماجه هذا الحديث⁽⁷⁾.

عبد الله بن محمد العدوى، متزوك، رماه وكيع بالوضع، روى له ابن ماجه هذا الحديث⁽⁸⁾.

علي بن زيد بن جدعان، ضعيف. سبقت ترجمته في حديث رقم(85).

ويافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده منكر، فيه:

- الوليد بن بكير، لين الحديث.
- عبد الله بن محمد العدوى، متزوك رمي بالوضع. ومتابعه حمزة بن حسان مجہول.

(1) تاريخ دمشق (104/71).

(2) المنتخب من مسند عبد بن حميد (ص: 344H 1136).

(3) تاريخ دمشق (312/61).

(4) سكت عنه أبو حاتم، وقال ابن حجر: مجہول. انظر: الجرح والتعديل (3/210)، لسان الميزان (2/359).

(5) مسند أبي يعلى الموصلي (3/381H 1856).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (5/299).

(7) تهذيب الكمال (6/31)، تهذيب التهذيب (11/132)، تقریب التهذيب (ص: 581).

(8) تهذيب الكمال (16/102)، تهذيب التهذيب (6/21)، تقریب التهذيب (ص: 322).

- عليّ بن جُذَان، ضعيف الحديث، ومتابعه أبو جعفر الباقر وإن كان ثقة⁽¹⁾؛ إلا أنّ الرواية عنه مجهولة.

قال ابن عبد البر⁽²⁾: "جماعة أهل العلم بالحديث يقولون: أن هذا الحديث؛ من وضع عبد الله بن محمد العدوي؛ وهو عندهم موسوم بالكذب". وقال أيضاً⁽³⁾: "أسانيده واهية". ومن ضعفه أيضاً: أبو حاتم⁽⁴⁾، والدارقطني⁽⁵⁾، وابن رجب الحنبلي⁽⁶⁾، والبوصيري⁽⁷⁾. قال ابن الملقن⁽⁸⁾: والدليل الصحيح على المسألة⁽⁹⁾؛ هو ما رواه البخاري⁽¹⁰⁾ عن أبي بكرة أن رسول الله ﷺ قال: "لَنْ يُفْلِحْ قَوْمٌ وَلَوْا أَمْرَهُمْ امْرَأً".



Hadith Number (104):

قال ابن الملقن⁽¹¹⁾: هذا الحديث رواه البيهقي في "سننه" لكن من روایة جابر ﷺ قال: رُشِّ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ الْمَاءَ رَشًا، قَالَ: وَكَانَ الَّذِي رَشَ الْمَاءَ عَلَى قَبْرِهِ بِلَلْ بْنُ رَبَاحٍ بِقُرْبِهِ، بَدَا مِنْ قِبْلِ رَأْسِهِ مِنْ شِقَّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى انتَهَى إِلَى رِجْلِيهِ". وهو حديث ضعيف فإن في إسناده الواقدي، وقد ضعفه الجمهور، ونسبة إلى الوضع الرازي⁽¹²⁾ والنسائي⁽¹³⁾، وقال عليّ بن المديني⁽¹⁴⁾: روى ثلثين ألف حديث لا تعرف. وقال ابن عدي⁽¹⁵⁾: أحاديثه غير محفوظة والبلاء منه.

(1) تقرير التهذيب (ص: 497).

(2) تهذيب التهذيب (21/6).

(3) فتح الباري لابن رجب (196/6).

(4) علل الحديث لابن أبي حاتم (153/5).

(5) علل الدارقطني (358/13).

(6) فتح الباري لابن رجب (195/6).

(7) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (129/1).

(8) البدر المنير (435/4).

(9) يعني: إمام المرأة للرجال.

(10) صحيح البخاري، كتاب المعازى، باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر (4425/6).

(11) البدر المنير (324/5).

(12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (21/8). وليس فيه أنه نسبة للوضع.

(13) الضعفاء والمتروكون (ص: 92)، مشيخة النساء (ص: 76). وليس فيهما أنه نسبة للوضع. ولكن فيهما: متروك، ليس بثقة.

(14) الضعفاء الكبير للعقيلي (1267/4).

(15) الكامل في ضعفاء الرجال (484/7).

نص الحديث:

قال الإمام البيهقي ^{جهله}⁽¹⁾: روى محمد بن عمر الواقدي، عن عبد الله بن جعفر، عن ابن أبي عون، عن أبي عتيق، عن جابر بن عبد الله قال: "رُشِّ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ الْمَاءُ رَشًا" ، قال: وكان الذي رش الماء على قبره بلال بن رياح بقرية، بدأ من قبل رأسه من شقه الأيمن حتى انتهى إلى رجليه، ثم ضرب بالماء إلى الجدار، لم يقدر على أن يدور من الجدار". أخبرنا بذلك أبو عبد الله الحافظ، أبا أبو عبد الله الأصبhani يعني ابن بطة، ثنا الحسن بن الجهم، ثنا الحسين بن الفرج، ثنا الواقدي، ثنا عبد الله بن جعفر فذكره.

تخریج الحديث:

انفرد به البيهقي.

دراسة رجال الإسناد:

عبد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن بطة⁽²⁾ العكيري⁽³⁾، أبو عبد الله، مات سنة تسعة وثلاثين وثلاثمائة.

قال أبو القاسم الأزهري⁽⁴⁾: "ابن بطة ضعيف ضعيف، ليس بحجة"، وقال الذهبي⁽⁵⁾: "كان صاحب حديث، ولكنه ضعيف من قبل حفظه".

وقال ابن حجر⁽⁷⁾: إمام لكنه ذو أوهام.

الحسن بن الجهم بن جبلة التيمي، توفي سنة تسعمائة وستين⁽⁸⁾.

لم تجد الباحثة من ذكره بشرح أو تعديل.

الحسين بن الفرج الخليط، قيل أنه مات سنة ثمان وستين.

(1) السنن الكبرى للبيهقي (3/577) ح577.

(2) هذه النسبة إلى البطة، وهو لقب لبعض أجداده، وإلى بيع البط. انظر: الأنساب للسمعاني (2/261).

(3) بضم العين وفتح الباء - وقيل بضم الباء أيضاً، وال الصحيح بفتحها، وهي بلدة على الدجلة فوق بغداد. الأنساب للسمعاني (9/345).

(4) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (9/549)، طبقات الشافعيين، لابن كثير (ص: 395).

(5) تاريخ دمشق، لابن عساكر (38/112).

(6) العبر في خبر من عبر (2/171).

(7) لسان الميزان (4/112).

(8) تاريخ أصفهان، لأبي نعيم (1/312)، الأنساب، للسمعاني (13/253)، تاريخ الإسلام (6/735).

قال ابن معين⁽¹⁾: كذاب صاحب سُكْر شاطر، وفي موضع⁽²⁾: ذاك نعرفه يسرق الحديث⁽³⁾.

وقال أبو زرعة⁽⁴⁾: لا شيء، لا أحدث عنه.

مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ وَاقِدِ الْأَسْلَمِيُّ مَوْلَاهُمْ، الْوَاقِدِيُّ، متزوك مع سعة علمه، مات سنة سبعٍ ومائتين، روى له ابن ماجه⁽⁵⁾.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، ليس به بأس، مات سنة سبعين، روى له الجماعة سوى البخاري⁽⁶⁾.

عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَبِي عَوْنِ الدَّوْسِيُّ، مات سنة أربع وأربعين، روى له ابن ماجة⁽⁷⁾.

وثقه يحيى بن معين⁽⁸⁾، البزار⁽⁹⁾، والدارقطني⁽¹⁰⁾، والذهبى⁽¹¹⁾، وذكره ابن حبان⁽¹²⁾، وابن خلفون⁽¹³⁾ في الثقات، زاد ابن حبان: "كان يخطئ".

وقال أبو حاتم⁽¹⁴⁾: من ثقات أصحاب الزهري، ممن يجمع حدثه، وقال النسائي⁽¹⁵⁾: ليس به بأس.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (62/3).

(2) تاريخ بغداد (643/8)، لسان الميزان (307/2).

(3) قال الذهبى: سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدعى أنه سمعه أيضًا من شيخ ذاك المحدث، وليس ذاك بسرقة الأجزاء والكتب، فإنها أحسن بكثير من سرقة الرواية، وهي دون وضع الحديث في الإثم. انظر: تاريخ الإسلام (812/5).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (63/3).

(5) تهذيب الكمال (180/26)، تهذيب التهذيب (363/9)، تقريب التهذيب (ص: 498).

(6) تهذيب الكمال (376/14)، تهذيب التهذيب (173/5)، تقريب التهذيب (ص: 298).

(7) تهذيب الكمال (464/18).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (23/6).

(9) مسند البزار (225/3).

(10) سوالات البرقاني للدارقطني (ص: 46).

(11) الكاشف (672/1).

(12) (123/7).

(13) إكمال تهذيب الكمال (365/8).

(14) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (23/6).

(15) تهذيب الكمال (464/18).

وقال ابن حجر⁽¹⁾: صدوق يخطيء.

وترجح الباحثة أنه ثقة.

عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله الأنصاري، السلمي، أبو عتيق المدنى، ثقة، روى له الجماعة⁽²⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده منكر⁽³⁾، مسلسل بالضعفاء، ففيه:

- ابن بطة، ضعيف له أوهام.
- الحسن بن الجهم، لم يذكر بجرح أو تعديل.
- الحسين بن الفرج، متهم بالكذب، وسرقة الحديث.
- الواقدي، متزوك، نسبه ابن معين⁽⁴⁾، واسحق بن راهويه⁽⁵⁾ للوضع، وكذبه أحمد⁽⁶⁾.

وقد اقتصر ابن الملقن على تضييف الإسناد به، دون الباقيين.



(1) تقريب التهذيب (ص: 367).

(2) التفاتات للعجمي(2/74)، الكاشف (1/23)، تهذيب الكمال (1/153)، تهذيب التهذيب (6/153)، تقريب التهذيب (ص: 337).

(3) وإلى مشروعية الرش على القبر ذهب الشافعي وأبو حنيفة. وقال ابن قدامة: "يستحب أن يرش على القبر ماء ليلتزق ترابه". انظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي (2/136)، نيل الأوطار، للشوكانى (4/103)، المغني لابن قدامة (2/376).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/21).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/21).

(6) الضعفاء الكبير للعقيلي (4/1267).

حديث رقم (105):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: ... حديث عبد العزيز بن أبي رواد، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً: "مؤثر الغريب شهادة".

رواه ابن ماجه عن جميل بن الحسن، عن أبي المُنْذِرِ الْهَذَيْلِ بْنِ الْحَكَمِ، عن عبد العزيز به، وهذا سند ضعيف؛ جمبل كذاب فاسق كما قال عبادان⁽²⁾.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽³⁾: حَدَّثَنَا حَمِيلُ بْنُ الْحَسَنِ، قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُنْذِرِ الْهَذَيْلِ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَادٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مؤثر عَرَبَةٍ شهادة".

تخریج الحديث:

أخرجه الدولابي⁽⁴⁾ من طريق محمد بن المثنى⁽⁵⁾. وأخرجه الطبراني⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾، من طريق محمد بن كثير العبد⁽⁸⁾. كلاهما (محمد بن المثنى، محمد بن كثير) تابعاً جمبل بن الحسن في الرواية عن الهذيل بن الحكم.

وأخرجه ابن الأعرابي⁽⁹⁾، من طريق إبراهيم بن بكر⁽¹⁰⁾. كلاهما عن ابن أبي رواد. وأخرجه أبو نعيم⁽¹¹⁾، من طريق عمر بن ذر⁽¹²⁾، تابعاً ابن أبي رواد؛ في الرواية عن عكرمة.

(1) البدر المنير (5/366-367).

(2) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عثمان بن جبلة.

(3) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء فيمن مات غريباً (1/515-516).

(4) الكني والأسماء للدولابي (3/1068).

(5) ثقة ثبت. تقريب التهذيب (ص: 505).

(6) المعجم الكبير للطبراني (11/246).

(7) شعب الإيمان (12/297).

(8) ثقة. تقريب التهذيب (ص: 504).

(9) معجم ابن الأعرابي (3/926).

(10) يسرق الحديث. انظر ترجمته: الكامل في ضعفاء الرجال (1/415)، تاريخ بغداد (6/547)، ميزان الاعتدال (1/24).

(11) حلية الأولياء وطبقات الأصفاء (5/119).

(12) ثقة رمي بالإرجاء. تقريب التهذيب (ص: 412).

وأخرجه الطبراني⁽¹⁾، من طريق وهب بن منبه، تابع عكرمة ؛ في الرواية عن ابن عباس، وفيه زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

جميل بن الحسن، أبو الحسن الأزدي الجهمي البصري، روى له ابن ماجه.

مختلف فيه:

قال مسلمة بن القاسم⁽²⁾: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾ وقال: يغرب.
وقال أبو حاتم⁽⁴⁾: أدركناه ولم نكتب عنه، وقال عبдан⁽⁵⁾: كان كذاباً فاسقاً فاجراً... وكان عندنا بالأهواز ثلاثين سنة لم نكتب عنه.

قال ابن عدي⁽⁶⁾: لم أسمع أحداً يتكلم فيه غير عبдан، وهو كثير الرواية...، ولا أعلم له حديثاً منكراً وأرجو أنه لا بأس به، إلا عبدان فإنه نسبه إلى الفسق، وأما في باب الرواية فإنه صالح.

قال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق يخطيء، أفرط فيه عبдан.

وتتمثل الباحثة لرأي ابن حجر.

أما ما نسبه إليه عبдан من الفسق؛ فذلك أن امرأة زعمت أن جميلاً تعرض لها وراودها، فقالت له: اتق الله ؟ فقال: إنه ليأتي علينا الساعة يحل لنا فيها كل شيء.

لكن كيف يؤثر قول المرأة فيه مع كونها مجاهلة؟ قاله ابن حجر⁽⁸⁾.

الهذيل بن الحكم، أبو المذر البصري، لين الحديث، روى له ابن ماجه هذا الحديث⁽⁹⁾.

عبد العزيز بن أبي رواد الأزدي، مات سنة تسع وخمسين ومائة، روى له الجماعة.

(1) المعجم الكبير (11/574). ح 11034.

(2) تهذيب التهذيب (2/114).

(3) (8/164).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/520).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (2/429).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (2/429).

(7) تقرير التهذيب (ص: 142).

(8) انظر: تهذيب التهذيب (2/114).

(9) تهذيب الكمال (30/159)، تهذيب التهذيب (11/26)، تقرير التهذيب (ص: 571).

مختلف فيه:

وثقه يحيى بن سعيد القطان⁽¹⁾، وأبو حاتم⁽²⁾، ابن معين⁽³⁾، زاد القطان: "ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه"، وزاد أبو حاتم: "صدق في الحديث متبعه"، وقال الذهبي⁽⁴⁾: "ثقة مرجئ عابد"، وقال النسائي⁽⁵⁾: "ليس به بأس"، وقال أحمد⁽⁶⁾: "رجل صالح وكان مرجحاً، وليس هو في التثبت مثل غيره".

وقال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق عابد ربما وهم ورمي بالإرجاء.

وتميل الباحثة لرأي ابن حجر.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً، لأجل:

- جميل بن الحسن، صدوق يخطئ، وتابعه ثقات كما في التخريج، وليس البلاء منه في هذا الحديث بل من فوقه أبي الهذيل بن الحكم، كما سيأتي.

وقد ضعف ابن الملقن الحديث بسببه تبعاً لتكذيب عبدان له.

- الهذيل بن الحكم لين الحديث. سئل يحيى عن حديثه هذا، فقال⁽⁸⁾: "هذا حديث الذي كان يسأل عنه، ليس هذا الحديث بشيء، هذا حديث منكر".

واتهم ابن عدي إبراهيم بن بكر الشيباني بسرقة هذا الحديث من الهذيل، ثم قال⁽⁹⁾: "ولا أعلم له كبير رواية، وأحاديثه إذا روى إما أن تكون منكرة بإسناده، أو مسروقة ممن تقدمه".

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (394/5).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (394/5).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (394/5).

(4) الكافش (655/1).

(5) تهذيب الكمال (139/18).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (394/5).

(7) تقريب التهذيب (ص: 357).

(8) سؤالات ابن الجنيد (ص: 328).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (416/1).

وقال البيهقي⁽¹⁾: "أشَارَ البُخَارِيُّ إِلَى تَقْرِيدِ الْمُهَذِّبِ بْنِ الْحَكَمِ بِهَذَا قَالَ⁽²⁾: وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَقَدْ رُوِيَنَا مِنْ، حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ بَكْرٍ الْكُوفِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي رَوَادٍ، وَزَعَمَ ابْنُ عَدِيٍّ، أَنَّهُ سَرَقَهُ مِنَ الْمُهَذِّبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَرُوِيَ مِنْ وَجْهِ أَضْعَفَ مِنْ هَذَا".

أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" من طريق إبراهيم بن بكر، وقال⁽³⁾: لا يصح.
وبخصوص ما رواه الطبراني من طريق وهب بن منبه عن ابن عباس ؛ ففي إسناده عمرو بن الحسين العقيلي؛ وهو متrox⁽⁴⁾.

وللحديث طرقاً أخرى وشواهد⁽⁵⁾ لا تصح.

قال المنذري⁽⁶⁾: قد جاء في أن "موت الغريب شهادة" جملة أحاديث لا يبلغ شيء منها درجة الحسن.

وقال الألباني⁽⁷⁾: كلها معلولة وبعضها أشد ضعفاً من بعض، فلا يستفيد الحديث منها إلا الضعف فقط...

وضعفه: ابن حجر⁽⁸⁾، والعيني⁽⁹⁾.



حديث رقم (106) :

قال ابن الملقن⁽¹⁰⁾: هذا الحديث رواه ابن ماجه في "سننه" والحاكم في "مستدركه" من هذا الوجه مرفوعاً: "يَا أَبَا هُرَيْرَةَ تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلَّمُوهُ".

لم يضعفه الحاكم، بل سكت عنه، وهو حديث ضعيف؛ لأن في إسناده حفص بن عمر بن أبي العطاف المدني، وهو واه، ثم رمي بالكذب، ... وأجمل ابن الصلاح القول في تضييق هذا الحديث، فقال: روي من حديث أبي هريرة، وابن مسعود، وأسانيده ضعيفة.

(1) شعب الإيمان (12/300).

(2) التاريخ الأوسط (2/151).

(3) (221/2).

(4) تقريب التهذيب (ص: 420).

(5) رواه العقيلي من حديث أبي هريرة. وأورده الدارقطني في العلل من حديث ابن عمر. انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (4/1480)، علل الدارقطني (12/367)، الكامل في ضعفاء الرجال (8/435).

(6) التوبيخ شرح الجامع الصغير، للأمير الصناعي (10/437).

(7) سلسلة الأحاديث الضعيفة (1/615).

(8) التلخيص الحبير (2/323).

(9) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (5/171).

(10) البدر المنير (7/186).

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽¹⁾: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُتَذَرِ الْحِزَامِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرَ بْنِ أَبِي الْعَطَافِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الرَّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَا أَبَا هُرَيْرَةَ تَعْلَمُوا الْفَرَائِضَ ⁽²⁾ وَعَلِمُوهَا، فَإِنَّهُ نِصْفُ الْعِلْمِ وَهُوَ يُنْسَى، وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يُنْزَعُ مِنْ أَمْتَنِي".

تخرج الحديث:

أخرجه الطبراني ⁽³⁾، والحاكم ⁽⁴⁾، والبيهقي ⁽⁵⁾، من طريق إسماعيل بن أبي أويس.
وأخرجه الدارقطني ⁽⁶⁾، والبيهقي ⁽⁷⁾ من طريق محمد بن عباد ⁽⁸⁾. كلاهما تابع لإبراهيم بن

المنذر في الرواية عن حفص بن عمر بن أبي العطاف، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُتَذَرِ بن عبد الله الأسدي ⁽⁹⁾، الحرامي ⁽¹⁰⁾، المدنى ⁽¹¹⁾، مات سنة سنتين وثلاثين ومائتين، روى له الترمذى والنمسائي ⁽¹²⁾.

مختلف فيه:

ونتهى الدارقطني ⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حبان في الثقات ⁽¹¹⁾، وقال النسائي ⁽¹²⁾: ليس به بأس، وقال

(1) سنن ابن ماجه، كتاب الفرائض، باب الحث على تعلم الفرائض (2719ح/908).

(2) قال السندي: "قوله: (تعلموا الفرائض) يحتمل أن المراد بها ما فرضه الله تعالى على عباده من الأحكام، وعلى هذا فمعنى كونها نصف العلم أن العلم بها نصف علم الشرائع والنصف الآخر العلم بالمحرمات، وأما السنن والمندويات فهي من توابع الفرائض كما أن المكرهات تحريمًا أو تزييئًا من توابع المحرمات، وهذا أقرب إلى ظهور معنى النصف. والمشهور أن المراد بالفرائض هي السهام المقدرة للورثة من التركة، ومعنى كونها نصف العلم أن للإنسان حالتين الحياة والموت، والفرائض أحكام الموت ويكون لفظ النصف عبارة عن القسم الواfter من القسمين وإن لم يتساويها". حاشية السندي على سنن ابن ماجه (2/161).

(3) المعجم الأوسط (5293ح/272).

(4) المستدرك (4/7948ح/332).

(5) سنن الدارقطني (5/117ح/4059).

(6) سنن الدارقطني (5/117ح/4059).

(7) سنن الدارقطني (5/117ح/4059).

(8) صدوق يهم. تهذيب التهذيب (ص: 486).

(9) تهذيب الكمال (2/211).

(10) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 87).

(11) (73/8).

(12) تاريخ بغداد (7/122)، تهذيب التهذيب (1/167).

صالح جزرة⁽¹⁾، وأبو حاتم⁽²⁾، والذهبي⁽³⁾: صدوق.

وقال الساجي⁽⁴⁾: بلغني أن أحمد بن حنبل كان يتكلم فيه ويدمه... عنده مناكير.

وتعقبه الخطيب فقال⁽⁵⁾: أما المناكير فقل ما توجد في حديثه إلا أن تكون عن المجهولين، ومن ليس بمشهور عند المحدثين، ومع هذا فإن يحيى بن معين وغيره من الحفاظ كانوا يرضونه ويوثقونه.

قال ابن حجر⁽⁶⁾: صدوق تكلم فيه أحمد لأجل القرآن. وهو الراجح.

حفص بن عمر بن أبي العطاف المدنبي، ضعيف، مات بعد المائة وثمانين، روى له ابن ماجه⁽⁷⁾.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً، لأجل:

حفص بن عمر بن أبي العطاف، ضعيف، رُمي بالكذب، وقد تفرد بهذا الحديث.

قال ابن حبان⁽⁸⁾: يأتي بأشياء كأنها موضوعة لا يجوز الاحتجاج به بحال.

وقال الطبراني⁽⁹⁾: لم يرو هذا الحديث عن أبي الزناد إلا حفص بن عمر بن أبي العطاف.

وقال البيهقي⁽¹⁰⁾: تفرد به حفص بن عمر، وليس بالقوي.

(1) سير أعلام النبلاء (689/10).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (139/2).

(3) الكاشف (225/1).

(4) تاريخ بغداد (122/7).

(5) تاريخ بغداد (122/7).

(6) تقريب التهذيب (ص: 94).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (177/3)، الكامل في ضعفاء الرجال (278/3)، تهذيب الكمال (39/7).

ميزان الاعتدال (560/1)، تهذيب التهذيب (2/409)، تقريب التهذيب (ص: 173).

(8) المجرودين لابن حبان (255/1).

(9) المعجم الأوسط (5293/5).

(10) سنن الدارقطني (4059/5).

ولحال حفص هذا ضعفه؛ العقيلي⁽¹⁾، وابن حجر⁽²⁾، والألباني⁽³⁾.



حديث رقم (107):

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: حديث سالم، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ أنه قال: **يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، اخْتَضِبُنَّ عَمْسًا، وَاخْتَفِضُنَّ، وَلَا تُنْهَكُنَّ فَإِنَّهُ أَسْرَى لِلْوَجْهِ وَأَحْظَى عَنِ الْزَوْجِ.**

رواه ابن عدي وفيه خالد بن عمرو القرشي وهو ضعيف جداً في حد من يُتَّهم، ورواه البزار من حديث نافع عن ابن عمر....

نص الحديث:

قال الحافظ ابن عدي روى⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَلَيٍّ بْنَ هَاسِمٍ الْخَفَافُ بْلَبْ، حَدَّثَنَا عَبْيُودُ بْنُ هَشَامَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَمْرُو الْقُرْشِيُّ، عَنِ الْلَّيْثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **يَا مَعْشَرَ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ، اخْتَضِبُنَّ عَمْسًا⁽⁶⁾ وَاخْتَفِضُنَّ⁽⁷⁾، وَلَا تُنْهَكُنَّ فَإِنَّهُ أَسْرَى لِلْوَجْهِ وَأَحْظَى عَنِ الْزَوْجِ⁽⁸⁾.**

تخریج الحديث:

أخرجه البزار⁽¹⁰⁾، والبيهقي⁽¹¹⁾، والسمعاني⁽¹²⁾، من طريق نافع، تابع سالم بن عمر في الرواية عن ابن عمر، بنحوه. وفي إسناده مثدل بن عليّ وهو ضعيف⁽¹³⁾.

(1) الضعفاء للعقيلي (293/1).

(2) التلخيص الحبير (180/3).

(3) إرواء الغليل (104/6).

(4) البدر المنير (749/8).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (457/3).

(6) اخْتَضَبَتِ الْمَرْأَةُ عَمْسًا: عَمَسَتْ يَدِيهَا خِضَابًا مُسْتَوِيًّا مِنْ غَيْرِ تَصْوِيرٍ. لسان العرب (156/6).
والخضاب هو الصبغ بالحناء وغيره.

(7) الْخَفْضُ لِلْأَسَاءِ كِالخَنَانُ لِلرِّجَالِ، وَلَا يَطْلُقُ الْخَفْضُ إِلَّا عَلَى الْجَارِيَةِ دُونَ الْغَلَامِ.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (54/2)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (175/1).

(8) أي: لا تبالغن في الخفض. معالم السنن (158/4).

(9) قال الماوردي: وفي قوله: **أَسْرَى لِلْوَجْهِ وَأَحْظَى عَنِ الْزَوْجِ** "تأويلان": أحدهما: أصفى للون. والثاني: ما يحصل لها في نفس الزوج من الحظوة بها. الحاوي الكبير (433/13).

(10) مسند البزار (6178/12).

(11) شعب الإيمان (8279/11).

(12) المنتخب من معجم شيخ السمعاني (ص: 612).

(13) ضعيف. تقرير التهذيب (ص: 545).

دراسة رجال الإسناد:

يحيى بن علي بن هاشم الخفاف. لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.

عبد بن هشام، أبو نعيم الحلبـي الفلانـسي⁽¹⁾، روـى له أبو داود.

مختلف فيه:

قال أبو داود⁽²⁾: "ثقة، إلا أنه تغير في آخر أمره، ولقن أحاديث ليس لها أصل"، وقال أبو حاتم⁽³⁾: صدوق، وقال صالح جزرة⁽⁴⁾: "صدقـوك ولكـنه رـيـما غـلـطـ"، قال الخلـيلي⁽⁵⁾: صالحـ، وقال النـسـائـي⁽⁶⁾: ليس بالـقوـيـ.

وقال ابن حجر⁽⁷⁾: صدـوق تـغـيـرـ فـي آخر عمرـهـ فـتـلـقـنـ.

خـالـدـ بـنـ عـمـرـوـ بـنـ سـعـيدـ بـنـ العـاصـيـ بـنـ أـمـيـةـ الـقـرـشـيـ الـأـمـوـيـ، رـمـاـهـ بـنـ معـيـنـ بـالـكـذـبـ، وـنـسـبـهـ صـالـحـ جـزـرـةـ وـغـيرـهـ إـلـىـ الـوـضـعـ، روـىـ لـهـ أـبـوـ دـاـودـ⁽⁸⁾.

يزـيدـ بـنـ أـبـيـ حـبـيبـ الـمـصـرـيـ، وـاسـمـ أـبـيـهـ سـوـيـدـ، ثـقـةـ فـقـيـهـ وـكـانـ يـرـسلـ، مـاتـ سـنـةـ ثـمـانـ وـعـشـرـينـ وـمـائـةـ، روـىـ لـهـ الجـمـاعـةـ⁽⁹⁾.

وبـاـقـيـ رـجـالـ إـسـنـادـ ثـقـاتـ.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناد ضعيف جداً. فيه:

- يـحيـىـ بـنـ عـلـيـ بـنـ هـاـشـمـ الـخـفـافـ، لـمـ أـجـدـ فـيـهـ جـرـحاـ وـلـاـ تـعـدـيـلاـ.
- عـبـدـ بـنـ هـشـامـ الـفـلـانـسـيـ؛ صـدـوقـ تـغـيـرـ فـيـ آخرـ عمرـهـ فـتـلـقـنـ، وـلـمـ يـتـمـيـزـ حـدـيـثـهـ⁽¹⁰⁾.

(1) نسبة إلى الفلانـسـ - جـمـعـ الـفـلـانـسـوـ - وـعـملـهـاـ. الـأـنـسـابـ لـلـسـمـعـانـيـ (531/10).

(2) تـهـذـيـبـ الـكـمـالـ (244/19).

(3) الـجـرـحـ وـالـتـعـدـيـلـ لـابـنـ أـبـيـ حـاتـمـ (5/6).

(4) تـهـذـيـبـ التـهـذـيـبـ (77/7).

(5) الـإـرـشـادـ فـيـ مـعـرـفـةـ عـلـمـاءـ الـحـدـيـثـ، لـلـخـلـيلـيـ (268/1).

(6) تـهـذـيـبـ الـكـمـالـ (244/19).

(7) تـقـرـيـبـ التـهـذـيـبـ (صـ: 378).

(8) الـمـجـرـوـحـينـ لـابـنـ جـانـ (283/1)، تـارـيـخـ بـغـدـادـ (235/9)، تـهـذـيـبـ الـكـمـالـ (138/8)، تـهـذـيـبـ التـهـذـيـبـ

(3)، تـقـرـيـبـ التـهـذـيـبـ (صـ: 189).

(9) تـهـذـيـبـ الـكـمـالـ (106/32)، تـحـفـةـ التـحـصـيـلـ فـيـ ذـكـرـ رـوـاـةـ الـمـارـسـيـلـ، لـابـنـ الـعـرـاقـيـ (صـ: 349)، تـهـذـيـبـ التـهـذـيـبـ (319/11)، تـقـرـيـبـ التـهـذـيـبـ (صـ: 600).

(10) الـاـغـبـاطـ بـمـنـ رـمـيـ منـ رـوـاـةـ بـالـخـلـاطـ (صـ: 237)، الـكـواـكـبـ الـنـيـراتـ (صـ: 487).

- وآفة هذا الحديث خالد بن عمرو القرشي، المتهم بالكذب، وبسببه ضعف ابن الملقن هذا الحديث.

وقال ابن عدي⁽¹⁾: "هذه الأحاديث التي رواها خالد عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب كلها باطلة، وعندني أن خالد بن عمرو وضعها على الليث...".

وقال ابن الملقن بعد تخرجه للحديث من طرق مختلفة⁽²⁾: "... فتلخص أن طرقوه كلها ضعيفة، وقد صرخ ابن القطن الحافظ في كتابه أحكام النظر⁽³⁾ أيضاً بأنه لا يصح منها شيء"⁽⁴⁾.



حديث رقم (108):

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُ لَنَا، وَالشَّقْ لِغَيْرِنَا".
قال ابن الملقن⁽⁷⁾: هذا الحديث رواه أحمد وأصحاب السنن الأربع بهذا اللفظ، وإن سناه ضعيف، فإن في إسناده عبد الأعلى بن عامر، ومدار الحديث عليه، وهو غير محتاج بحديته، كان ابن مهدي⁽⁸⁾ لا يحدث عنه، ووصف اضطرابه، وقال أحمد وأبو زرعة⁽⁹⁾: ضعيف الحديث، زاد أبو

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (3/458).

(2) البدر المنير (8/749).

(3) (ص) 179.

(4) ذهب أكثر أهل العلم إلى وجوب الختان على الرجال، وأنه مستحب في حق النساء.
 للتوسيع في هذه المسألة راجع: المغني لابن قدامة (1/64)، المجموع شرح المذهب، للنحوبي (1/300)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (1/273)، تحفة المودود بأحكام المولود، لابن القيم (ص: 193)، فتح الباري لابن حجر (10/340).

(5) اللحد: الشق الذي يعمل في جانب القبر لموضع الميت؛ لأنه قد أميل عن وسط القبر إلى جانبه.
 النهاية في غريب الحديث والأثر (4/236).

(6) الشرح الكبير للرافعي (5/203).

(7) البدر المنير (5/298).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16/354).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/26).

زرعة: ر بما رفع الحديث ور بما وقفه. قال يحيى⁽¹⁾: تعرف وتذكر، وقال مرة⁽²⁾: ثقة. وقال مرة⁽³⁾: ليس بذلك القوي، وكذلك قال أبو حاتم⁽⁴⁾، وقال ابن عدي⁽⁵⁾: حدث بأشباه لا يتتابع عليها. قال الترمذى⁽⁶⁾: هذا حديث غريب من هذا الوجه. وقال ابن القطان⁽⁷⁾: أرى هذا الحديث لا يصح من أجله.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رض⁽⁸⁾: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَكَامُ بْنُ سَلْمٍ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيرٍ، عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص: "اللَّهُ لَنَا وَالشَّقُّ لِغَيْرِنَا".

تخریج الحديث⁽⁹⁾:

وأخرجه البهقى⁽¹⁰⁾ من طريق أبي داود.
وأخرجه الترمذى⁽¹¹⁾، وابن ماجه⁽¹²⁾، والنسائى⁽¹³⁾، والطبرانى⁽¹⁴⁾، من طرق عن حَكَام بْنِ سَلْمٍ، بإسناده.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (546/6).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (546/6).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (26/6).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (26/6).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (547/6).

(6) سنن الترمذى، كتاب الجنائز، باب ما جاء في قول النبي ص اللَّهُ لَنَا، وَالشَّقُّ لِغَيْرِنَا (354/3) ح 1045.

(7) بيان الوهم والإبهام في كتاب الأحكام (4/211).

(8) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في اللحد (3/213) ح 3208.

(9) لم تتعثر عليه الباحثة في مسند أحمد من حديث ابن عباس، كما عزاه ابن الملقن، وتلميذه ابن حجر في التلخيص الحبير (2/296). وإنما روأه أحمد من حديث جرير بن عبد الله البجلي بلفظ "اللَّهُ لَنَا، وَالشَّقُّ لِأَهْلِ الْكِتَابِ". مسند أحمد (31/546) ح 19213.

(10) السنن الكبرى (3/572) ح 6718.

(11) سنن الترمذى، كتاب الجنائز، باب ما جاء في قول النبي ص اللَّهُ لَنَا، وَالشَّقُّ لِغَيْرِنَا (3/354) ح 1045.

(12) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في استئناف اللحد (1/496) ح 1554.

(13) سنن النسائى، كتاب الجنائز، باب اللحد والشق (4/80) ح 2009.

(14) المعجم الكبير (12/36) ح 12396.

دراسة رجال الإسناد:

إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، الطالقاني، أبو يعقوب نزيل بغداد يعرف بالبيت، ثقة تكلم في سماعه من جرير وحده، مات سنة ثلاثين أو قبلها، روى له أبو داود⁽¹⁾.

حَكَامُ بْنُ سَلْمٍ، أَبُو عَيْدِ الرَّحْمَنِ الْكَنَانِيِّ، ثقة له غرائب، مات سنة تسعين ومائة، روى له الجماعة سوى البخاري⁽²⁾.

عَلَيُّ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ، روى له الأربعة⁽³⁾.

مختلف فيه:

وثقه البخاري⁽⁴⁾، والترمذى⁽⁵⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾، وقال أحمد⁽⁷⁾، والنمسائي⁽⁸⁾: ليس به بأس.

وقال أبو حاتم⁽⁹⁾، والدارقطنى⁽¹⁰⁾: ليس بقوى، وقال الذهبي⁽¹¹⁾: صواب. قال ابن حجر⁽¹²⁾: صدوق ربما وهم.

وترجح الباحثة رأي ابن حجر.

عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ، مات سنة تسع وعشرين ومائة، روى له الأربعة⁽¹³⁾. قال ابن حجر⁽¹⁴⁾: صدوق يهم.

(1) تهذيب الكمال (411/2)، تقريب التهذيب (ص: 100).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (319/3)، تهذيب الكمال (85/7)، تهذيب التهذيب (422/2)، تقريب التهذيب (ص: 174).

(3) تهذيب الكمال (46/21)، تهذيب التهذيب (359/7).

(4) العلل الكبير (ص: 59)، سنن الترمذى (257/1).

(5) سنن الترمذى (20/5).

(6) (214/7).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (196/6).

(8) تهذيب الكمال (45/21).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (196/6).

(10) علل الدارقطنى (185/1).

(11) المغني في الضعفاء (451/2).

(12) تقريب التهذيب (ص: 403).

(13) تهذيب الكمال (355/16)، ميزان الاعتدال (530/2)، تهذيب التهذيب (94/6).

(14) تقريب التهذيب (ص: 331).

وترجح الباحثة: رأي ابن الملقن أنه غير محتاج به؛ وفيما نقله من أقوال النقاد ما يكفي للدلالة على ذلك.

بافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناد ضعيف، لأجل:

- عبد الأعلى بن عامر، ضعيف لا يحتاج به، وقد روى هذا الحديث عن سعيد بن جبير، ونص أحمد⁽¹⁾: على أنه منكر الحديث عن سعيد بن جبير.

وقال ابن عدي⁽²⁾: حدث عن سعيد بن حمير؛ بأشباه لا يتتابع عليها.

وضعف الحديث: النووي⁽³⁾، وابن حجر⁽⁴⁾.

وللحديث شاهد بمعناه عند مسلم⁽⁵⁾، من حديث سعد بن أبي وقاص، قال في مرضه الذي هلك فيه: "الْحَدُوا لِي لَهْدًا، وَانصِبُوا عَلَيَّ اللَّهُنَّ⁽⁶⁾ نَصْبًا، كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ".



حديث رقم (109):

عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كنت أضع للنبي ثلاثة آنية مخمرة⁽⁷⁾، إناء لطهوره، وإناء لسواكه، وإناء لشرابه".

قال ابن الملقن⁽⁸⁾: رواه ابن ماجه من حديث حريش بن الخريت البصري، وقد انفرد بالإخراج عنه، وهو ضعيف لا يحتاج به. وقال خ⁽⁹⁾: فيه نظر، وقال أبو زرعة⁽¹⁰⁾: واهي الحديث.

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (546/6).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (547/6).

(3) خلاصة الأحكام (1013/2).

(4) التلخيص الحبير (296/2).

(5) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب في الحج (966/2).

(6) اللَّهُنَّ بِكُسْرِ الْبَاءِ مَا يُعْمَلُ مِنْ الطَّيْنِ وَبَيْتَنِي بِهِ الْجِدَارُ، الْوَاحِدَةُ لَيْتَهُ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (548/4)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (230/4).

(7) أي مغطاة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (77/2).

(8) البدر المنير (12/2).

(9) التاريخ الكبير للبخاري (114/3).

(10) ميزان الاعتدال (476/1).

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽¹⁾: حَدَّثَنَا عِصْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ وَيَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَرْمِيُّ
بْنُ عَمَارَةَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَرِيشُ بْنُ الْخَرِبِتِ قَالَ: أَبْنَانَا أَبْنُ أَبِي مُلِيكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ
قَالَتْ: كُنْتُ أَصْنَعُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ آنِيَةً مِنَ اللَّيْلِ مُحَمَّرَةً، إِنَاءً لِطَهُورِهِ، وَإِنَاءً لِسُوَاكِهِ، وَإِنَاءً
لِشَرَابِهِ.

تخریج الحديث:

أخرجه البزار⁽²⁾، والطبراني⁽³⁾، والحاكم⁽⁴⁾، من طرق عن حرمي بن عمارة، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

عِصْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ التَّمِيرِيُّ، أَبُو الْفَضْلِ النِّيسَابُوريُّ، نَزَلَ بَغْدَادًا، تَقْتَلَ مَاتَ سَنَةً خَمْسِينَ
وَمَائَيْنِ، رُوِيَ لَهُ النَّسَائِيُّ وَبْنُ مَاجَهَ⁽⁵⁾.

يَحْيَى بْنُ حَكِيمِ الْمُقْوَمِ، أَبُو سَعِيدِ الْبَصْرِيِّ، تَقْتَلَ حَفَظَ عَابِدًا، مَاتَ سَنَةً سِتِّ وَخَمْسِينَ
وَمَائَيْنِ، رُوِيَ لَهُ أَبُو دَاوُدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَبْنُ مَاجَهَ⁽⁶⁾.

حَرْمِيُّ بْنُ عَمَارَةَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، وَاسْمُهُ نَابِتُ، وَيَقُولُ: ثَابَتْ، مَاتَ سَنَةً إِحْدَى وَمَائَيْنِ،
رُوِيَ لَهُ الْجَمَاعَةُ سَوْيَ الْتَّرْمِذِيِّ⁽⁷⁾.

مختلف فيه:

وثقه الدارقطني⁽⁸⁾، والذهبي⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁰⁾، وقال ابن معين⁽¹¹⁾، وأبو

(1) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب تغطية الإناء (1/361 حـ 129/1)، وفي كتاب الأشربة، باب تحمير الإناء (2/3412 حـ 1129/2).

(2) مسند البزار (18/227 حـ 7239).

(3) المعجم الأوسط (1/252 حـ 828).

(4) المستدرك للحاكم (4/141 حـ 7215).

(5) تهذيب الكمال (20/65)، تهذيب التهذيب (7/197)، تقريب التهذيب (ص: 391).

(6) تهذيب الكمال (31/274)، تهذيب التهذيب (11/199)، تقريب التهذيب (ص: 589).

(7) تهذيب الكمال (5/556).

(8) سنن الدارقطني (1/335).

(9) الكاشف (1/318).

(10) (8/216).

(11) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 98).

حاتم⁽¹⁾: صدوق.

وذكره العقيلي في الضعفاء⁽²⁾، وحكى الأثرم⁽³⁾، عن أحمد، ما معناه أنه صدوق كانت فيه غفلة⁽⁴⁾.

وقال ابن حجر⁽⁵⁾: صدوق بهم.

حرِيشُ بْنُ الْخَرِيْتِ البصري، ضعيف، روى له ابن ماجة هذا الحديث الواحد⁽⁶⁾.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل:

- حرمي بن عمارة، صدوق بهم، ولم يتابع.
- الحرِيش بن الْخَرِيْتِ، ضعيف، وقد تفرد بهذا الحديث. لذا قال ابن الملقن: لا يحتاج به، ولعله تبع قول أبي حاتم⁽⁷⁾.

قال البزار⁽⁸⁾: وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن عائشة^{رض}، ولا نعلم له إسناداً، عن عائشة^{رض} إلا هذا الإسناد.

وقال الطبراني⁽⁹⁾: لم يرو هذا الحديث عن ابن أبي مليكة إلا الحرِيش، تفرد به: حرمي.

وضعفه أيضاً: مغلطاي⁽¹⁰⁾، والبصيري⁽¹¹⁾.



(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (307/3).

(2) الضعفاء الكبير (291/1).

(3) انظر ترجمته: تاريخ بغداد (295/6)، تهذيب الكمال (1/476)، سير أعلام النبلاء (623/12)، تقريب التهذيب (ص: 84).

(4) تهذيب التهذيب (233/2).

(5) تقريب التهذيب (ص: 156).

(6) تهذيب الكمال (584/5)، تهذيب التهذيب (241/2)، تقريب التهذيب (ص: 157).

(7) الجرح والتعديل (293/3).

(8) مسند البزار (227/18).

(9) المعجم الأوسط (253/1).

(10) شرح ابن ماجة لمغلطاي (ص: 188).

(11) مصباح الزجاجة (54/1).

حديث رقم (110):

عن معاوية، قال: "أمرني رسول الله ﷺ أن لا آتي أهلي في غرة المهلل⁽¹⁾، وأن لا أتوظأ في طهرا النحاس، وأن أستن⁽²⁾ كلما قمت من سنتي".

قال ابن الملقن⁽³⁾: رواه الطبراني في أكبر معاجمه، عن الحسين بن إسحاق التستري، ثنا أبو كریب - محمد بن العلاء، ثنا عثمان بن عبد الرحمن، عن عبيدة بن حسان، عن عطاء بن أبي رباح - عنه به.

وهذا سند ضعيف، عبيدة بن حسان منكر الحديث، قاله أبو حاتم⁽⁴⁾، وقال الدارقطني: ضعيف⁽⁵⁾، وقال ابن حبان⁽⁶⁾: يروي الموضوعات عن الثقات.

نص الحديث:

قال الإمام الطبراني روى⁽⁷⁾: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيُّ، ثنا أَبُو كُرَيْبٍ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ حَسَانٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: "أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا آتِيَ أَهْلِي فِي غُرَّةِ الْمَهْلَلِ، وَلَنْ لَا أَتَوْظَأَ فِي طَهْرَةِ النَّحَاسِ، وَلَنْ أَسْتَنَّ كُلَّمَا قَمَتُ مِنْ سَنْتِي".

تخریج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة⁽⁸⁾، وعبد الرزاق⁽⁹⁾ من طريق ابن جریج، قال أخبرت عن معاوية، بنحوه.

وفيه انقطاع؛ لأن ابن جریج لم يلق أحداً من الصحابة⁽¹⁰⁾.

(1) غُرَّةُ كُلِّ شَيْءٍ: أَوْلُهُ. وقيل: غُرَّةُ الْمَهْلَلِ طَلْعَتُهُ. انظر: لسان العرب (15/5).

(2) الإستنمان: استعمال السواك، وهو افتعال من الأستان: أي يمُرُّه علىها. النهاية في غريب الحديث والأثر (411/2).

(3) البدر المنير (54/2).

(4) الجرح والتعديل (92/6).

(5) سنن الدارقطني (244/5).

(6) المجرودين لابن حبان (189/2).

(7) المعجم الكبير (19/349) ح 812.

(8) مصنف ابن أبي شيبة (1/401) ح 42.

(9) مصنف عبد الرزاق (1/60) ح 180.

(10) انظر: جامع التحصيل (ص: 229)، طبقات المدلسين (ص: 41).

دراسة رجال الإسناد:

الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيُّ، مُحَدِّثٌ رَّحَّالٌ ثَقَةٌ، ماتَ سَنَّةً تِسْعَيْنَ وَمَائَتَيْنِ⁽¹⁾.

عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، المعروف بالطرافي، وقيل له ذلك لأنه كان يتبع طرائف الحديث، مات سنة مائتين واثنين، روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه⁽²⁾.

مختلف فيه:

قال ابن معين: ثقة⁽³⁾، وقال أبو حاتم⁽⁴⁾: صدوق، وأنكر على البخاري⁽⁵⁾ إدخاله في الضعفاء، ونسبة أبو عروبة الحراني⁽⁶⁾ إلى الصدق وقال⁽⁷⁾: لا بأس به متعدد، ويحدث عن قوم محظولين بالمناكير. وتبعه ابن عدي فقال⁽⁸⁾: هو في نفسه ثقة لا بأس به صدوق، ما يقع فيه حديثه من الإنكار فإنما يقع من جهة من يروي عنه.

وقال ابن حبان⁽⁹⁾: لا يجوز عندي الاحتجاج بروايته كلها على حالة من الأحوال لما غالب عليها من المناكير عن المشاهير والموضوعات عن الثقات.

وأجمل ابن حجر حاله فقال⁽¹⁰⁾: صدوق، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل، فضعف بسبب ذلك حتى نسبه ابن نمير إلى الكذب، وقد وثقة ابن معين.

قالت الباحثة: ظاهر كلام ابن حجر أنه ضعيف، لذا ذكره في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين⁽¹¹⁾، أي أن حديثه مردود ولو صرخ بالسماع، فكيف إذا عنون ! .

عَبَيْدَةُ بْنُ حَسَّانٍ، العنبري السنجاري، ضعيف منكر الحديث، كما تبين من أقوال العلماء التي نقلها ابن الملقن⁽¹²⁾.

(1) تاريخ الإسلام (739/6)، سير أعلام النبلاء (57/14).

(2) انظر: تهذيب الكمال (428/19).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (157/6).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (157/6).

(5) التاريخ الكبير للبخاري (238/6).

(6) الكامل، لابن عدي (237/1)، الإرشاد، للخليلي (458/1)، سير أعلام النبلاء (510/14).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (295/6).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (298/6).

(9) المجرحون لابن حبان (97/2).

(10) تقريب التهذيب (ص: 385).

(11) طبقات المدلسين (ص: 56).

(12) انظر أيضاً: سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 47)، ديوان الضعفاء، للذهبي (ص: 266)، لسان الميزان، لابن حجر (125/4).

ويباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده منكر. قال ابن كثير⁽¹⁾: "في الحديث نكارة شديدة وغراوة".

وذلك لأجل:

- عثمان بن عبد الرحمن، ضعيف، مدلس من الخامسة، وهذا الحديث من روایته عن الضعفاء - يعني عبيدة بن حسان -، فلا يحتاج به.
- عبيدة بن حسان، ضعيف منكر الحديث، والبلاء منه في هذا الحديث كما بين ابن الملقن، والهيثمي⁽²⁾، وابن حجر⁽³⁾.
وقال الألباني⁽⁴⁾: موضوع.



حديث رقم (111):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: حديث عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَجْلِسُ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرِبُ عَلَيْهَا الْخَمْرَ". وسنته ضعيف بسبب يحيى بن أبي سليمان المدني، قال البخاري⁽⁶⁾: منكر الحديث.

نص الحديث:

قال الإمام الطبراني رحمه الله⁽⁷⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا الْعَلَابِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، أَنَّ يَحِيَّا بْنَ أَبِي سُلَيْمَانَ الْمَدْنَيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه وآله وسلامه قَالَ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَدْخُلُ الْحَمَامَ إِلَّا بِمِئْزِرٍ، مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ، مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَجْلِسُ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرِبُ عَلَيْهَا الْخَمْرَ، مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَخْلُونَ بِأَمْرَأَةٍ لَيْسَ بِيَتْهَا وَبَيْتِهَا مَحْرُمٌ".

(1) جامع المسانيد والسنن (63/8).

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (215/1).

(3) التلخيص الحبير (234/1).

(4) صحيح أبي داود (168/1).

(5) البدر المنير (19/8).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (82/9).

(7) المعجم الكبير (11462 ح 191/11).

تخریج الحديث:

انفرد به الطبراني.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَاً بْنِ دِينَارٍ، أَبُو جَعْفَرِ الْغَلَابِيُّ⁽¹⁾ الْبَصْرِيُّ الْإِخْبَارِيُّ، متهم بالوضع.

ذكره ابن حبان في الثقات وقال⁽²⁾: "يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات؛ لأن في روايته عن المجاهيل بعض المناكير". وقال الدارقطني⁽³⁾: "يضع الحديث". واتهمه بوضع الحديث أيضاً: ابن الجوزي⁽⁴⁾.

وقال⁽⁵⁾: "كان غالياً في التشيع كذاباً"، والبيهقي⁽⁶⁾، قال مرتوك، والذهبي⁽⁸⁾، وقال مرة⁽⁷⁾: متروك، والذهبي⁽⁸⁾، قال مرة⁽⁹⁾: هو في عداد الضعفاء، وساق له حديثاً منكراً، وقال عقبه⁽¹⁰⁾: هذا كذب من الغلابي.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءَ، أَبُو عُمَرَ الْغَدَانِيُّ، صدوق يهم قليلاً. سبقت ترجمته في حديث رقم(56).

يَحْيَى بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ الْمَدْنَيِّ، لين الحديث، روى له البخاري في "الأدب"، وأبو داود، والترمذى، والنمسائى⁽¹¹⁾.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

(1) الغلابي: بفتح الغين وبعدها لام ألف مخففة، وهذه النسبة إلى غلاب، وهو اسم لبعض أجداده. انظر: الأنساب للسعانى (95/10).

(2) (154/9).

(3) سؤالات الحاكم (ص: 148)، الضعفاء والمتروكون (131/3)، كلاهما للدارقطني.

(4) الموضوعات (37/2).

(5) الموضوعات (278/3).

(6) دلائل النبوة للبيهقي (139/1).

(7) شعب الإيمان (421/1).

(8) ميزان الاعتدال (325/1)، تلخيص موضوعات ابن الجوزي (ص: 147).

(9) تاريخ الإسلام (803/6)، دلائل النبوة للبيهقي (427/2).

(10) ميزان الاعتدال (119/1)، (550/3).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (155/9)، الكامل في ضعفاء الرجال (85/9)، تهذيب الكمال (373/31)،

المغني في الضعفاء (737/2)، تهذيب التهذيب (11/228)، تقرير التهذيب (ص: 591).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده منكر، فيه:

- محمد بن زكريا الغلابي، متهم بالوضع.
- عبد الله بن رجاء، صدوق يهم.
- يحيى بن أبي سليمان، لين الحديث، وبسببه ضعف ابن الملقن هذا الإسناد، ولقول البخاري: منكر الحديث.

ومما يستغرب؛ تصحح الألباني⁽¹⁾ لهذا الحديث.

حديث رقم (112):

قال ابن الملقن⁽²⁾: عن ابن عباس: «خُذُوا زِيَّتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ». [الأعراف: 31]، قال: الصَّلَاةُ فِي النَّعْلَيْنِ، وَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَعْلَيْهِ فَخَاعْمَهَا فَخَلَعَ النَّاسُ فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ، قَالَ: «لَمْ خَلَعْتُمْ نِعَالَكُمْ؟»، قَالُوا: رَأَيْنَاكَ خَلَعْتَ فَخَلَعْنَا، قَالَ: «إِنَّ جِبْرِيلَ الْكَوَافِرَ أَتَانِي فَقَالَ: «إِنَّ فِيهِمَا دَمْ حَلَمَةٍ»⁽³⁾.

رواه الدارقطني في "سننه" من حديث صالح بن بيان، أخبرنا فرات بن السائب، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس به، وهذا إسناد ضعيف؛ صالح بن بيان يروي المناكير عن الثقات، قال الدارقطني⁽⁴⁾: متزوك، وفرات بن السائب متزوك، قال البخاري⁽⁵⁾: منكر الحديث تركوه. والحلمة: الفراد العظيم.

نص الحديث:

قال الإمام الدراقطني⁽⁶⁾: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا أَبُو جَعْفَرِ مُحَمَّدٌ بْنُ أَبِي سَمِيَّةَ، ثنا صَالِحُ بْنُ بَيَانٍ، ثنا فُرَاتُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مَهْرَانَ، عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ

(1) صحيح الترغيب والترهيب (41/1).

(2) البدر المنير (137/4).

(3) الحلمة: الفزاد الكبير. النهاية في غريب الحديث والأثر (434/1).

(4) تاريخ بغداد (421/10).

(5) التاريخ الكبير للبخاري (130/7).

(6) سنن الدارقطني (2) 1487 ح 253.

﴿خُدُوا زِينَتُكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ قَالَ: الصَّلَاةُ فِي النَّعْلَيْنِ، وَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَعْلَيْهِ فَخَلَعَهُمَا فَخَلَعَ النَّاسُ فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ، قَالَ: لَمْ خَلَعْتُمْ نِعَالَكُمْ؟، قَالُوا: رَأَيْتَكَ خَلَعْتَ فَخَلَعْنَا، قَالَ: إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي فَقَالَ: إِنَّ فِيهِمَا دَمً حَلَمَةً.﴾

تخریج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽¹⁾، من طريق محمد بن عبد الله العزّمي، عن الحكم بن عتبة، عن مفسم بن بُجمة، تابع ميمون بن مهران؛ في الرواية عن ابن عباس، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، أبو القاسم البغوي، مجمع على توثيقه، مات سنة سبع عشرة وثلاثمائة⁽²⁾.

محمد بن يحيى بن أبي سmine، أبو جعفر التمار، مات سنة تسع وثلاثين ومائتين، روی له أبو داود⁽³⁾.

مختلف فيه:

وثقه الخطيب⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم⁽⁶⁾: صدوق، وقال الذهبي مرة⁽⁷⁾: ثقة، وفي أخرى⁽⁸⁾: صدوق، قوله غرائب. وقال البخاري بعد أن روى له حديثاً⁽⁹⁾: لَمْ يَصُحْ حَدِيثُهُ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ إِسْحَاقَ الصَّوَافَ⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾: كَانُوا يَعْمَزُونَهُ.

(1) المعجم الكبير للطبراني (11/392 ح 12097).

(2) انظر: سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 208)، سؤالات حمزة للدارقطني (ص: 26)، تاريخ بغداد (325/11)، لسان الميزان (339/3).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (617/26)، تهذيب التهذيب (511/9).

(4) تاريخ بغداد (653/4).

(5) (86/9).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (124/8).

(7) الكاشف (229/2).

(8) ميزان الاعتدال (63/4).

(9) التاريخ الكبير (269/1).

(10) انظر ترجمته: الثقات لابن حبان (8/121)، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 101)، الكاشف (233/1)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لابن قطلوبغا (156/2).

(11) تاريخ بغداد (653/4).

وقال ابن حجر⁽¹⁾: صدوق.

صالح بن بيان الثقفي، ويقال العبدى، ويعرف بالساحلى من أهل الأنبار.

مجمع على ضعفه. قال ابن الملقن وغيره⁽²⁾: يروى المناكير عن الثقات.

فرات بن السائب، أبو سليمان، وقيل: أبو المعلّى الجزارى.

منكر الحديث، وتركه غير واحد⁽³⁾.

مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ الْجَزَرِيِّ، ثقة فقيه، وكان يرسل، ثُوْقٌ سَنَةً سَبْعَ عَشْرَةَ وَمَائَةً، روى له
الجماعة سوى البخاري⁽⁴⁾.

قالت الباحثة: هذا الحديث ليس من مراسيله، فهو من روایته عن ابن عباس، وقد سمع منه⁽⁵⁾.

وبالباقي رجال إسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده منكر، وذلك لأجل:

صالح بن بيان وشيخه فرات بن السائب، كلاهما متزوك، يروى المناكير. ويكفى في بيان
حالهما ما نقله ابن الملقن عن الدارقطنى والبخاري.
ومن ضعفه الذهبي⁽⁶⁾، وابن حجر⁽⁷⁾.

وبخصوص متابعة الحديث التي رواها الطبراني: ففي إسنادها العرمي وهو متزوك⁽⁸⁾.

(1) تقريب التهذيب (ص: 512).

(2) انظر ترجمته: الضعفاء الكبير، للعقيلي (582/2)، تاريخ بغداد (421/10)، الضعفاء والمترذكون، لابن الجوزي (47/2)، لسان الميزان، لابن حجر (167/3).

(3) انظر ترجمته: سؤالات ابن الجنيد (ص: 329)، أحوال الرجال، للجوزي (ص: 306)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (80/7)، الضعفاء والمترذكون للنسائي (ص: 87)، المجرودين لابن حبان (207/2)، الكامل في ضعفاء الرجال (133/7)، لسان الميزان (431/4).

(4) تهذيب الكمال (227/29)، تهذيب التهذيب (392/10)، تقريب التهذيب (ص: 556).

(5) انظر: جامع التحصيل، للعلاء (ص: 289).

(6) سير أعلام النبلاء (93/5).

(7) التلخيص الحبير (663/1).

(8) تقريب التهذيب (ص: 494).

والحكم لم يسمع من مفْسَمَ، حديثه عنه كتاب؛ إلا خمسة أحاديث⁽¹⁾، وهذا الحديث ليس منها - والله أعلم -.

وللحديث شاهد صحيح⁽²⁾؛ أخرجه أبو داود⁽³⁾، وأحمد⁽⁴⁾، والحاكم⁽⁵⁾، من حديث أبي سعيد الخدري بِعِنْدِهِ.



حديث رقم (113):

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: "هذا الحديث رواه أبو داود وابن ماجه في "سننهما" والحاكم أبو عبد الله في "المستدرك على الصحيحين" من حديث أبي سعيد الحميري، عن معاذ بن جبل صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: "اتَّقُوا الْمَلَائِكَةَ الْثَّالِثَةَ: الْبَرَازَ⁽⁷⁾ فِي الْمَوَارِدِ⁽⁹⁾، وَالظَّلَّ⁽¹⁰⁾، وَقَارَعَةَ الْطَّرِيقِ⁽¹¹⁾". قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد.

قلت - يعني ابن الملقن -: وكذا صححه ابن السكن حيث ذكره في "صحاحه المأثوره" وفي ذلك نظر؛ فأبي سعيد هذا قيل: لم يسمع من معاذ فيكون منقطعاً...".

(1) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (536/1)، شرح علل الترمذى (850/2)، تهذيب التهذيب (434/2).

(2) صححه الحاكم في مستدركه (260/1)، والنبووي في المجموع (132/3)، والألبانى في صحيح أبي داود (221/3).

(3) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل (175/1 ح 650).

(4) مسند أحمد (17/242 ح 1153).

(5) المستدرك (1/260 ح 955).

(6) البدر المنير (2/310).

(7) الملاعن جمع ملعنة، وهي الفعلة التي يلعن بها فاعلها، كأنها مظنة للعن، ومحل له. النهاية في غريب الحديث والأثر (4/255)، شرح أبي داود للعيني (1/101).

(8) البراز بالياء المفتوحة اسم لفضاء الواسع من الأرض كانوا به عن حاجة الإنسان كما كانوا بالخلاء عنه يقال تبرز الرجل إذا تغوط. معالم السنن (1/9).

(9) طرق الماء. معالم السنن (1/21).

(10) مستظل الناس الذي اتخذوه مقيلاً ومناخاً ينزلونه ويقدعون فيه. النهاية في غريب الحديث والأثر (4/255)، معالم السنن (1/9).

(11) وسطه، وقيل: أعلىه، والمراد به نفس الطريق ووجهه. النهاية في غريب الحديث والأثر (4/255)، شرح أبي داود للعيني (1/102).

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رض: حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ حَيْوَةِ بْنِ شُرِيعٍ، أَنَّ أَبَا سَعِيدِ الْحِمْرَيِّ، حَدَّثَهُ، قَالَ: كَانَ مَعَادُ بْنُ جَبَلٍ يَتَحَدَّثُ بِمَا لَمْ يَسْمَعْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صلی الله علیه و آله و سلم، وَبَسْكُتُ عَمَّا سَمِعُوا، فَبَلَغَ عَبْدُ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، مَا يَتَحَدَّثُ بِهِ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلی الله علیه و آله و سلم يَقُولُ هَذَا، وَأَوْشَكَ مَعَادًّا أَنْ يَفْتَنَكُمْ فِي الْخَلَاءِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ مَعَادًا، فَلَقِيَهُ، فَقَالَ مَعَادًّا: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو إِنَّ النَّذِيرَ بِحَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلی الله علیه و آله و سلم نِفَاقٌ، وَإِنَّمَا إِنْثُمْ عَلَى مَنْ قَالَهُ، لَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلی الله علیه و آله و سلم يَقُولُ: "اتَّقُوا الْمَلَائِكَةَ الْثَّلَاثَ: الْبَرَازَ فِي الْمَوَارِدِ، وَالظَّلَّ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ".

تخریج الحديث:

أخرجه أبو داود⁽²⁾، والطبراني⁽³⁾، والحاكم⁽⁴⁾، ومن طريقه البهقي⁽⁵⁾، جميعهم من طرق عن سعيد بن أبي مريم؛ نابع عبد الله بن وهب في الرواية عن نافع بن يزيد، بإسناده، بنحوه.

دراسة رحال الاسناد:

حرملة بن يحيى بن حرملة بن عمران، أبو حفص التجيبي المصري، صاحب الشافعي،
صدوق، مات سنة ثلات أو أربع وأربعين ومائتين، روى له مسلم و النسائي وابن ماجه⁽⁶⁾.

قال ابن عدي⁽⁷⁾: تبرت حديث حرملة، وفتشته الكثير فلم أجد في حديثه ما يجب أن يضعف من أجله، ورجل توارى ابن وهب عندهم، ويكون حديثه كله عنده، فليس ببعيد أن يغرب على غيره من أصحاب ابن وهب كتاباً ونسخاً وأفراد ابن وهب، وأما حمل أحمد بن صالح عليه فإن أحمد بن صالح سمع في كتبه من ابن وهب فأعطاه نصف سماعه ومنعه النصف، فتولد بينهما العداوة من هذا، وكان من يبدأ بحرملة إذا دخل مصر لا يحدثه أحمد بن صالح، وما رأينا أحداً جمع بينهما، فكتب عنهما جميعاً، ورأينا أن من عنده حرملة ليس عنده أحمد بن صالح، ومن عنده أحمد ليس عنده حرملة.

(1) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب النهي عن الخلاء على قارعة الطريق (119/1) (328).

(2) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الموضع التي نهى النبي ﷺ عن البول فيها (1/76).

(3) المعجم الكبير (247/123 ح).

.(594 ح 167/1) المستدرك (4)

(5) السنن الكري، (158/1) ح 469.

(6) تهذيب الكمال، في أسماء الرجال (5/ 551)، تهذيب التهذيب (2/ 230)، تقوية التهذيب (ص: 156).

(7) الكاما، فـ ضعفاء الـ حـالـا، (3/409).

قالت الباحثة: حرملة صدوق، وهو أثبت الناس في حديث ابن وهب، وكلام أحمد بن صالح المصري؛ هو من كلام الأقران في بعضهم الذي يطوى ولا يروي.

نافع بن يزيد الكلاعي، ثقة عابد، مات سنة ثمان وستين ومائة، روى له مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه⁽¹⁾.

أبو سعيد الحميري، شامي، مجهول، وروايته عن معاذ بن جبل مرسلة. قاله أبو داود⁽²⁾، وابن القطان⁽³⁾، وابن دقيق العيد⁽⁴⁾، والمزي⁽⁵⁾، والذهبى⁽⁶⁾، وابن حجر⁽⁷⁾، وغيرهم⁽⁸⁾. وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، وفيه انقطاع، وذلك لجهالة أبي سعيد الحميري، وعدم سماعه من معاذ.

وللحديث شاهد؛ رواه مسلم⁽⁹⁾، من حديث أبي هريرة، يتقوى به المعنى.



حديث رقم (114):

قال ابن الملقن⁽¹⁰⁾: هذا الحديث رواه أبو داود في "سننه" من حديث عبد الجبار بن وايل عن أبيه قال "رأيت النبي ﷺ يرفع إيمانه في الصلاة إلى شحمة أذنيه".

وهو منقطع عبد الجبار لم يسمع من أبيه، وقيل: إنه ولد بعد أبيه بستة أشهر.

(1) تهذيب الكمال (297/29)، تهذيب التهذيب (412/10)، تقريب التهذيب (ص: 559).

(2) تهذيب التهذيب (110/12).

(3) بيان الوهم والإيهام (657/5).

(4) الإمام (459/2).

(5) تهذيب الكمال (354/33).

(6) ميزان الاعتدال (530/4).

(7) تهذيب التهذيب (12/110)، تقريب التهذيب (ص: 644).

(8) انظر: الدر المنير (310/2).

(9) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب النهي عن الخلو في الطريق، والظلال (1/226 ح 269).

(10) الدر المنير (462/3)، وانظر: خلاصة الدر المنير (1/113).

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽¹⁾: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاؤِدَ، عَنْ فِطْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْجَبَارِ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُ إِبْهَامِيهِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى شَحْمَةِ أَذْنِيهِ⁽²⁾.

تخریج الحديث:

أخرجه النسائي⁽³⁾، وأحمد⁽⁴⁾، والطبراني⁽⁵⁾، من طرق عن فطر بن خليفة، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاؤِدَ بْنُ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعِ الْخَرَبِيِّ⁽⁶⁾، ثقة عابد، من التاسعة، مات سنة ثلاطٍ ومائتين، روى له الجماعة سوى مسلم⁽⁷⁾.

فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ أَبُو بَكْرِ الْمَخْرُومِيُّ، مولاهم، أبو بكر الحناظ، من الخامسة، مات بعد سنة خمسين ومائة، روى له البخاري مقووناً بغيره، والباقيون سوى مسلم⁽⁸⁾.

مختلف فيه:

وثقه يحيى القطنان⁽⁹⁾، وابن سعد وقال⁽¹⁰⁾: "من الناس من يستضعفه، وكان لا يدع أحداً يكتب عنده وكانت له سن عالية ولقاء"، ووثقه ابن معين⁽¹¹⁾، وزاد في موضع⁽¹²⁾: شيعي، وقال

(1) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة (197/1 ح 737).

(2) يعني: ما لان من أسفلهما. عن المعبود وحاشية ابن القيم (308/2).

(3) سنن النسائي، كتاب الصلاة، باب موضع الإبهامين عند الرفع (82/123 ح 123).

(4) مسند أحمد (31/141 ح 141).

(5) المعجم الكبير للطبراني (22/32 ح 72).

(6) هذه النسبة إلى الخربة، وهي محلة مشهورة بالبصرة. الأنساب للسمعاني (5/107).

(7) تهذيب الكمال (461/14)، تهذيب التهذيب (5/200)، تقريب التهذيب (ص: 301).

(8) تهذيب الكمال (23/316).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/90).

(10) انظر: الطبقات الكبير (8/484).

(11) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/267)، سؤالات ابن الجنيد (ص: 379).

(12) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/333).

أحمد⁽¹⁾: "ثقة صالح الحديث، حديثه حديث رجل كيس، إلا أنه يتشيع"، وقال العجلي⁽²⁾: "ثقة حسن الحديث، وكان فيه تشييع قليل"، وقال النسائي⁽³⁾: "ثقة حافظ كيس"، وقال مرة⁽⁴⁾: ليس به بأس. وقال أبو حاتم⁽⁵⁾: " صالح، كان يحيى القبطان يرضاه ويحسن القول فيه ويحدث عنه"، وقال الساجي⁽⁶⁾: صدوق ثقة ليس بمنقн، وقال الجوزجاني⁽⁷⁾: زائغ غير ثقة، وقال الدارقطني⁽⁸⁾: زائغ ولم يحتاج به البخاري، وقال أبو بكر بن عياش⁽⁹⁾: ما تركت الرواية عنه إلا لسوء مذهبة. وقال الذهبي⁽¹⁰⁾: شيعي جلصدق، وقال ابن حجر⁽¹¹⁾: صدوق رمي بالتشيع.

وتميل الباحثة لرأي الذهبي، وابن حجر، بأنه صدوق شيعي، ولكن هذا الحديث لا يوافق بدعته.

عبد الجبار بن وائل بن حجر الحضرمي، ثقة⁽¹²⁾، من الثالثة، مات سنة اثنين عشرة ومائة، روى له الجماعة سوى البخاري⁽¹³⁾. وعلى الرغم من توثيق العلماء له، إلا أنهم نفوا سماعه من أبيه خاصة، ونقل النووي⁽¹⁴⁾ اتفاقهم على ذلك.

قال البخاري⁽¹⁵⁾: عبد الجبار لم يسمع من أبيه ، ولد بعد موت أبيه بستة أشهر.

(1) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (443/1)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (90/7).
 (2) الثقات (208 /2).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (315/23).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (315/23).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (90/7).

(6) تهذيب التهذيب (302/8).

(7) أحوال الرجال (ص: 95).

(8) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 264).

(9) تهذيب التهذيب (302/8).

(10) المغني في الصعفاء (516/2)، الكافش (125/2).

(11) تقريب التهذيب (ص: 448).

(12) انظر: الطبقات الكبير (430/8)، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 137)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (11/3).

(13) تقريب التهذيب (ص: 332).

(14) المجموع شرح المهدب (104/3).

(15) التاريخ الكبير (106/6)، العلل الكبير للترمذى (ص: 235).

وقال أبو داود⁽¹⁾: سمعت يحيى بن معين يقول: مات وهو حمل⁽²⁾.

وقال ابن حجر⁽³⁾: وبمعنى هذا قال ؛ أبو حاتم، وابن جرير الطبرى، ويعقوب بن سفيان، ويعقوب بن شيبة، والدارقطنى، والحاكم، وقبلهم ابن المدينى، وآخرون⁽⁴⁾.

وائل بن حجر بن سعد أبو هندية الحضرمي، صحابي جليل، وكان من أبناء ملوك اليمن، ثم سكن الكوفة، ومات في ولاية معاوية⁽⁵⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف منقطع، فيه عبد الجبار بن وائل؛ ثقة لكنه أرسل هذا الحديث عن أبيه، فلم يسمع منه شيئاً، كما تبين من ترجمته.

وللحديث شاهد⁽⁶⁾؛ رواه مسلم⁽⁷⁾ من حديث مالك بن الحويرث⁽⁸⁾: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ إِذَا كَبَرَ رَفَعَ يَدِيهِ حَتَّى يُحَاطِي بِهِمَا أُذْنِيهِ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدِيهِ حَتَّى يُحَاطِي بِهِمَا أُذْنِيهِ، وَإِذَا رَفَعَ

(1) سؤالات أبي عبيد الأجري أبي داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: 127).

(2) أما المزي، والعلاىي فقالا: صاح أنه قال: "كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي" - سنن أبي داود (723/1) - ولو مات أبوه وهو حمل لم يقل هذا القول. وفيما ذهب إليه المزي والعلاىي مخالفة لما اتفق عليه العلماء، وليس في الحديث ما يثبت سماعه من أبيه، كما نص البزار على أن القائل "كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي" هو علقة بن وائل لا أخيه عبد الجبار. انظر: تهذيب الكمال (394/16)، جامع التحصيل (ص: 219)، تحفة التحصيل (ص: 192)، تهذيب التهذيب (105/6).

(3) انظر: تهذيب التهذيب (105/6).

(4) انظر أيضاً: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (30/6). المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوبي (3/378).

(5) انظر ترجمته: الاستيعاب (1562/4)، أسد الغابة (659/4)، سير أعلام النبلاء (572/2)، الإصابة في تمييز الصحابة (466/6)، تقريب التهذيب (ص: 580).

(6) صنف البخاري في الرفع جزءاً قال فيه: "روى الرفع سبعة عشر نفساً من الصحابة". وللتوضع في هذه المسألة انظر: قرة العينين برفع اليدين في الصلاة، للبخاري (ص: 7 وما بعدها)، الأم، للشافعى (125/1-127)، السنن الكبرى، للبيهقي (39/2)، فتح الباري، لابن حجر (219/2-220).

(7) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب استحباب رفع اليدين حذو المتكببين (1/293).

(8) صحابي نزل البصرة، ومات بها سنة أربع وسبعين. انظر ترجمته: الاستيعاب (1349/3)، أسد الغابة (244/4)، الإصابة (532/5)، تقريب التهذيب (ص: 516).

رأسمه من الرُّكُوع "فَقَالَ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ. وفي رواية⁽¹⁾: "حَتَّى يُحَادِي بِهِمَا فُرُوعَ أَذْنِيهِ"⁽²⁾.



حديث رقم (115)

قال ابن الملقن⁽³⁾: هذا الحديث رواه أبو داود الطيالسي في "مسنده"، وابن ماجه والبيهقي في "سننهما" من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه قال: "مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةً فَلَيَحْمِلْ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ كُلَّهَا؛ فَإِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ فَلْيَطَوْعُ، وَإِنْ شَاءَ فَلْيَدْعُ". هذا لفظ ابن ماجه، ولم يضعفه البيهقي، وهو منقطع؛ لأن أبو عبيدة لم يدرك أباه، قال الدارقطني في "علله"⁽⁴⁾: هذا هو الصحيح عندي.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه عليه السلام⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ نِسْطَاسٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: "مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةً فَلَيَحْمِلْ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ كُلَّهَا؛ فَإِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ فَلْيَطَوْعُ، وَإِنْ شَاءَ فَلْيَدْعُ".

تخریج الحديث:

أخرجه الطيالسي⁽⁶⁾، ومن طريقه البيهقي⁽⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁾، من طريق منصور بن المعتمر، بإسناده، بنحوه.

(1) صحيح مسلم الكتاب والباب السابقين.

(2) أي أعلىهما، وفرع كل شيء: أعلىه. النهاية في غريب الحديث والأثر (436/3).

قال النووي: "أما صفة الرفع فالمشهور من مذهبنا ومذهب الجماهير أنه يرفع بيده حذو منكبيه بحيث تحادي أطراف أصابعه فروع أذنيه أي أعلى أذنيه، وإبهاماه شحمتي أذنيه، وراحتاه منكبيه، فهذا معنى قولهم حذو منكبيه". شرح النووي على مسلم (95/4).

(3) البدر المنير (223/5).

(4) (308/5).

(5) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في شهود الجنائز (1478 ح 474).

(6) مسند أبي داود الطيالسي (1/260 ح 330).

(7) السنن الكبرى (4/30 ح 6834).

(8) المعجم الكبير (9/319 ح 9597).

دراسة رجال الإسناد:

حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، صدوق، سبقت ترجمته في حديث رقم (78).

عُبَيْدُ بْنُ نِسْطَاسٍ العامري، الكوفي، ثقة، من الثالثة، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً⁽¹⁾.

أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود، مشهور بكنيته والأشهر أنه لا اسم له غيرها، ويقال اسمه عامر، كوفي، ثقة، روى له الجماعة⁽²⁾.

تكلم في سماعه من أبيه: فقيل أنه لم يسمع من أبيه؛ وقيل سمع، والصواب الأول.

فقد سئل أبو عبيدة هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: "لا"⁽³⁾. فكان هذا تصريح منه بعد سماعه من أبيه، وهو قول ابن معين⁽⁴⁾، وأبي حاتم⁽⁵⁾، والترمذى⁽⁶⁾، وابن حبان⁽⁷⁾، وما صححه الدارقطنى⁽⁸⁾، ورجحه ابن حجر⁽⁹⁾، وذكر أبا عبيدة في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين⁽¹⁰⁾.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، فيه انقطاع، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً، كما سبق بيانه.



(1) تهذيب الكمال (19/238)، تهذيب التهذيب (75/7)، تقريب التهذيب (ص: 378).

(2) تهذيب الكمال (14/62)، تهذيب التهذيب (75/5).

(3) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: 256).

(4) تاريخ ابن معين - روایة الدوری (354/3).

(5) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص: 257)، جامع التحصیل، للعلائی (ص: 204).

(6) سنن الترمذی (202/2)، (10/3).

(7) الثقات (561/5).

(8) علل الدارقطنى (308/5).

(9) تقريب التهذيب (ص: 656).

(10) (ص: 48).

حديث رقم (116):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: مارواه أبو داود عن حسين بن عيسى، نَّا طَلْقُ بْنُ غَنَّامٍ، نَّا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبِ الْمُلَائِيِّ، عَنْ بُدْيِلِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ، قَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ⁽²⁾، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ.

قلت - يعني ابن الملقن -: طلق بن غنام أخرج له البخاري، وعبد السلام بن حرب وثقة أبو حاتم وأخرج له الشيخان وكذا من فوقه إلى عائشة؛ لا جرم قال الحافظ عبد الواحد المقدسي⁽³⁾: "ما علمت في هذا الإسناد مجروهاً".

قلت - يعني ابن الملقن -: لكنه مرسل، فإنه من روایة أبي الجوزاء، عن عائشة.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا طَلْقُ بْنُ غَنَّامٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبِ الْمُلَائِيِّ، عَنْ بُدْيِلِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ، قَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ، قَالَ أَبُو دَاؤِدَ: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِالْمَسْهُورِ عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ، لَمْ يَرُوهُ إِلَّا طَلْقُ بْنُ غَنَّامٍ وَقَدْ رَوَى قِصَّةَ الصَّلَاةِ عَنْ بُدْيِلٍ جَمَاعَةً لَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ شَيْئًا مِّنْ هَذَا.

تخریج الحديث:

أخرجه الدارقطني⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾ من طريق أبي داود، بإسناده، بمثله. وأخرجه الحاكم⁽⁷⁾ ومن طريقه البيهقي⁽⁸⁾، من طريق عباس بن محمد الدوري، تابع حسين بن عيسى؛ في الرواية عن طلق بن غنام، بإسناده بمثله.

(1) البدر المنير (3/533-532).

(2) أي علا جلالك وعظمتك. النهاية في غريب الحديث والأثر (1/244).

(3) السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام (2/40).

(4) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من رأى الاستفتاح بسبحانك الله وبحمدك (1/206 ح 776).

(5) سنن الدارقطني (2/60 ح 1141).

(6) معرفة السنن والأثار (2/247).

(7) المستدرك (1/360 ح 859).

(8) السنن الكبرى (2/51 ح 2347).

وأخرجه الترمذى⁽¹⁾، وابن ماجه⁽²⁾، والبزار⁽³⁾، والطحاوى⁽⁴⁾، وابن خزيمة⁽⁵⁾، والبيهقى⁽⁶⁾ من طرق عن حارثة بن أبي الرجال⁽⁷⁾، عن عمرة، عن عائشة، بنحوه، وفيه الدعاء. وأخرجه البزار⁽⁸⁾، والطبرانى⁽⁹⁾، من طريق مالك بن مغول، عن عطاء بن أبي رباح، عن عائشة، به.

دراسة رجال الإسناد:

طلقُ بْنُ غَنَّامٍ، ثقة، مات سنة إحدى عشرة ومائتين، روى له البخاري والأربعة⁽¹⁰⁾.
عبدُ السَّلَامُ بْنُ حَرْبِ الْمُلَائِيِّ، ثقة حافظ له مناير، مات سنة سبع وثمانين ومائة، روى له الجماعة⁽¹¹⁾.

بُدَيْلُ بْنُ مَيْسَرَةَ الْغَفِيلِيِّ، ثقة، مات سنة خمس وعشرين ومائة، روى له الجماعة سوى البخاري⁽¹²⁾.

أَوْسُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّبِيعِيِّ⁽¹³⁾، أَبُو الْجَوَزَاءِ الْبَصْرِيِّ، ثقة يرسل كثيراً، قتل في الجمامجم سنة ثلاث وثمانين⁽¹⁴⁾، روى له الجماعة⁽¹⁵⁾.

(1) سنن الترمذى، كتاب الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة (243 ح 11/2).

(2) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب افتتاح الصلاة (265 ح 1/806).

(3) مسند البزار (302 ح 18/255).

(4) شرح معانى الآثار (1173 ح 198/1).

(5) صحيح ابن خزيمة (239/1).

(6) معرفة السنن والآثار (346/2 ح 2999).

(7) اسم أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، وجده عمرة، وهو ضعيف. انظر ترجمته: الجرح والتعديل (255/3)، تهذيب الكمال (314/5)، تهذيب التهذيب (167/2)، تقريب التهذيب (ص: 149).

(8) مسند البزار (303 ح 18/255).

(9) الدعاء (ص: 503 ح 172).

(10) تهذيب الكمال (458/13)، تهذيب التهذيب (33/5)، تقريب التهذيب (ص: 283).

(11) تهذيب الكمال (69/18)، تهذيب التهذيب (316/6)، تقريب التهذيب (ص: 355).

(12) تهذيب الكمال (31/4)، تهذيب التهذيب (425/1)، تقريب التهذيب (ص: 120).

(13) نسبة إلى ربعة الأزد. انظر: الأنساب للسمعاني (76/6).

(14) وقعت دير الجمامجم - مكان يقع بين البصرة وال伊拉克 - بين الحاجاج بن يوسف وعبدالرحمن بن الأشعث، الذي خرج على الخلافة الأموية، وأعلن الحرب عليها واستمرت الحرب مائة يوم، انتهت بانتصار الحاجاج والقضاء على الفتنة عام 83هـ. انظر: المتنظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي (231/6) وما بعدها، البداية والنهاية، لابن كثير (50/9) وما بعدها.

(15) تهذيب الكمال (393/3)، تهذيب التهذيب (384/1)، تقريب التهذيب (ص: 116).

نُكَلِّمُ في سماعه من عائشة رضي الله عنها. فقال ابن عبد البر⁽¹⁾: لم يسمع من عائشة وحديثه عنها مرسلاً، وتبعه مغلطاي⁽²⁾، وابن الملقن⁽³⁾، وابن حجر⁽⁴⁾.

وقال ابن طاهر المقدسي⁽⁵⁾، والحازمي⁽⁶⁾، وابن الأثير الجزري⁽⁷⁾، والرشيد العطار⁽⁸⁾، والزيلعي⁽⁹⁾، والعريقي⁽¹⁰⁾، والعيني⁽¹¹⁾: سمع من عائشة، ولا ينكر سماعه منها.

وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط⁽¹²⁾: "قد أدرك عائشة رضي الله عنها، حيث توفي بعد ست وعشرين سنة من وفاتها، ولا يُؤثِّر عن أحد من الأئمة القدامى التصريح بعدم سماعه منها، اللهم إلا قول ابن عدي⁽¹³⁾ تعليقاً على قول البخاري⁽¹⁴⁾: "في إسناده نظر"، بإثر خبر رواه من طريق جعفر بن سليمان⁽¹⁵⁾، عن عمرو بن مالك النكري⁽¹⁶⁾، عن أبي الجوزاء قال: "أقمت مع ابن عباس وعائشة اثنتي عشرة سنة، ليس من القرآن آية إلا سألتهم عنها"، قال ابن عدي⁽¹⁷⁾: "يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرها لا أنه ضعيف عنده"، والقول بأنه لم يسمع من عائشة يفتقر إلى دليل، وهو مفقود هنا".

(1) انظر: التمهيد (20/205)، الإنصاف (ص: 177) كلاماً لابن عبد البر. وعبارته في الإنصاف: "يقولون أنه لم يسمع من عائشة".

(2) شرح ابن ماجه (ص: 1390).

(3) البدر المنير (3/533 - 532).

(4) التلخيص الحبير (1/537).

(5) الجمع بين الصحيحين (1/46).

(6) عجاله المبتدى وفضالة المنتهي في النسب (ص: 65).

(7) جامع الأصول (12/183).

(8) غرر الفوائد المجموعة (ص: 338).

(9) نصب الرأبة (1/334).

(10) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (1/403).

(11) شرح أبي داود للعيني (3/389).

(12) حاشية صحيح ابن حبان (5/65).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال (2/108).

(14) التاريخ الكبير (2/16 - 17).

(15) انظر ترجمته: تهذيب التهذيب (2/98)، تقريب التهذيب (ص: 140).

(16) انظر ترجمته: تهذيب التهذيب (8/96)، تقريب التهذيب (ص: 426).

(17) الكامل في ضعفاء الرجال (2/108).

وقال بشار عواد معروف⁽¹⁾: من المحتمل أن البخاري قصد بقوله "في إسناده نظر" ذلك الخبر الذي أورده من طريق عمرو بن مالك النكري، فالضمير قد يعود إلى الخبر لا إلى أوس، لا سيما وقد أخرج له في صحيحه.

وقال ابن حجر⁽²⁾: قال جعفر الفريابي⁽³⁾ في "كتاب الصلاة": حدثنا مزاحم بن سعيد، حدثنا ابن المبارك، حدثنا إبراهيم بن طهمان، حدثنا بُدَيْلُ الْعَقِيلِي، عن أبي الجوزاء قال: "أرسلت رسولًا إلى عائشة يسألها عن صلاة النبي ﷺ... ذكر الحديث" ، فهذا ظاهره أنه لم يشاهدتها لكن لا مانع من جواز كونه توجه إليها بعد ذلك فشاهدتها على مذهب مسلم في إمكان اللقاء - والله أعلم -.

وبناءً على ما سبق ترجح الباحثة سماع أبي الجوزاء من عائشة، فحديثه عنها في صحيح مسلم دون تصريح بالسماع⁽⁴⁾.

باقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

أعلَّ ابن الملقن هذا الإسناد بالانقطاع، فففي سماع أبي الجوزاء من عائشة، وقد رجحت الباحثة سماعه منها، إلا أنه لا يمكن الجزم بأنه سمع هذا الحديث منها على وجه الخصوص؛ لعدم تصريحه بالسماع.

ولكن أبو الجوزاء توبع على روايته، حيث رواه الترمذى وغيره من وجه آخر عن عائشة. فإن اعْتَرَضَ عليه بقول الترمذى⁽⁵⁾: "هذا حديث لا نعرفه من حديث عائشة إلا من هذا الوجه، وحارة قد تكلم فيه من قبل حفظه".

قيل؛ قد عرفه غيره، حيث روي من وجه آخر، عن مالك بن مِعْوَلٍ⁽⁶⁾، عن عطاء، عن عائشة. كما في التخريج. أي أن حارثة لم يتفرد بل تابعه ثقات.

(1) انظر: حاشية تهذيب الكمال (393/3).

(2) انظر: تهذيب التهذيب (384/1).

(3) أحد أوعية العلم، وكان ثقة حجة (301هـ). انظر: تاريخ بغداد (102/8)، سير أعلام النبلاء (96/14)، تذكرة الحفاظ (190/2)، الوافي بالوفيات، للصفدي (113/11).

(4) كتاب الصلاة، باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به ويختتم به... (498 ح 357/1).

(5) سنن الترمذى، كتاب الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة (243 ح 11/2).

(6) ثقة ثبت. تقريب التهذيب (ص: 518).

وبذلك يرتفق إلى الإسناد إلى الصحيح لغيره. ومن من صححه الحاكم⁽¹⁾، والألباني⁽²⁾. والله أعلم.



حديث رقم (117):

قال ابن الملقن⁽³⁾: هذا الحديث رواه أبو داود في "مراسيله"⁽⁴⁾، والبيهقي في "سننه"، من حديث طاووس عن معاذ أتبِوْفُصٍ⁽⁵⁾ الْبَقَرِ وَالْعَسْلِ، فقال معاذ: "كَلَاهُمَا لَمْ يَأْمُرْنِي فِيهِ رَسُولُ اللهِ بِشَيْءٍ".

قلت - يعني ابن الملقن - وهذا مرسل؛ طاووس لم يدرك معاداً.

نص الحديث:

قال الإمام البيهقي⁽⁶⁾: أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَحْيَى الْخَطِيبُ، ثنا أَبُو بَحْرٍ الْبَرْبَهَارِيُّ، ثنا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، ثنا الْحُمَيْدِيُّ، ثنا سُفْيَانُ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةً، عَنْ طَاؤِسٍ، عَنْ مَعَاذَ بْنِ جَبَلٍ أَتَبِوْفُصٍ الْبَقَرِ وَالْعَسْلِ حِسْبَتَهُ فَقَالَ مُعَاذٌ: "كَلَاهُمَا لَمْ يَأْمُرْنِي فِيهِ رَسُولُ اللهِ بِشَيْءٍ".

تخریج الحديث:

أخرجه الشاشي⁽⁷⁾ أيضاً من طريق إبراهيم بن ميسرة. وأخرجه الشافعي⁽⁸⁾ - ومن طريقه البيهقي⁽⁹⁾ -، وأحمد⁽¹⁰⁾ والطبراني⁽¹¹⁾، من طرق عن عمرو بن دينار، دون ذكر العسل.

(1) المستدرك (360/1 ح 859).

(2) انظر: صحيح أبي داود (363/3)، إرواء الغليل (50/2)، تخریجه الكلم الطیب لابن نیمیة (ص: 98)، تحقيق مشکاة المصابیح، للتریزی (258/1).

(3) البدر المنیر (516/5).

(4) (ص: 129).

(5) الوقض: يطلق على ما لا زکاة فيه. وهو ما بين الفريضتين، كالزيادة على الخمس من الإبل إلى النسخ، وعلى العشر إلى أربع عشرة. وقيل: هو ما وجبت الغنم فيه من فرائض الإبل ما بين الخمس إلى العشرين. ومنهم من يجعل الأوقاض في البقر خاصة. انظر: المجموع شرح المذهب، للنووي (393/5)، النهاية في غريب الحديث والأثر (214/5).

(6) السنن الكبرى (7465 ح 214/4).

(7) المسند للشاشي (297/3 ح 1406).

(8) مسند الشافعی (ص: 90).

(9) السنن الكبرى (7291 ح 166/4)، معرفة السنن والأثار (7940 ح 40/6).

(10) مسند أحمد (22010 ح 336/36).

(11) المعجم الكبير (348 ح 165/20).

وأخرجه عبد الرزاق⁽¹⁾، - ومن طريقه الشاشي⁽²⁾، والطبراني⁽³⁾ -، من طريق حميد بن قيس. كلاهما (عمرو بن دينار، حميد بن قيس) تابعاً لإبراهيم بن ميسرة، في الرواية عن طاووس، بإسناده.

دراسة رجال الإسناد:

يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى، أَبُو سَعِيدِ الْخَطِيبِ.

ولم تقف الباحثة على من ذكره بجرح ولا تعديل.

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ كَوْثَرٍ، أَبُو بَحْرِ الْبَرْبَهَارِيُّ، مات سنَةَ اثْتَتِينَ وَسِتِّينَ وَثَلَاثَ مائَةٍ⁽⁴⁾.

ضعف واتهامه بعضهم بالكذب.

قال الدارقطني⁽⁵⁾: "كان له أصل صحيح، وسماع صحيح، وأصل رديء، فحدث بما وبداك فأفسده". وقال أيضاً⁽⁶⁾: "اقتصرنا من حديث أبي بحر على ما انتخبته فحسب". وقال البرقاني⁽⁷⁾: كان كذاباً. وقال الذهبي⁽⁸⁾: معروف واه.

بِشْرُ بْنُ مُوسَى، أَبُو عَلَيِّ الْأَسْدِيُّ، الْبَغْدَادِيُّ، وَتَقَهُ الدَّارِقَطْنِيُّ⁽⁹⁾، وَالْخَطِيبُ⁽¹⁰⁾، مات سنَةَ ثَمَانِ وَتَمَانِينَ وَمَائَتَيْنِ.⁽¹¹⁾

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيرِ بْنِ عِيسَى الْحُمَيْدِيُّ، ثَقَةُ حَفْظِ فَقِيهِ، أَجْلُ أَصْحَابِ ابْنِ عِيْنَةِ، وَشِيخُ الْبَخَارِيِّ، مات سنَةَ عَشَرِينَ وَمَائَتَيْنِ⁽¹²⁾.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (26/4).

(2) المسند للشاشي (3/298H).

(3) المعجم الكبير (20/165H).

(4) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/52)، سير أعلام النبلاء (16/141).

(5) سؤالات حمزة للدارقطني (ص: 128).

(6) تاريخ بغداد (2/613).

(7) تاريخ بغداد (2/613).

(8) المعني في الضعفاء (2/570)، ميزان الاعتدال (3/519)، لسان الميزان (5/131).

(9) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 135).

(10) تاريخ بغداد (7/569).

(11) طبقات الحنابلة (1/121)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (ص: 217)، سير أعلام النبلاء (13/352).

(12) سير أعلام النبلاء (10/616)، تهذيب الكمال (14/515)، تهذيب التهذيب (5/215)، تقريب التهذيب (ص: 303).

سُقِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار. سبقت ترجمته.

طَاؤسُ بْنُ كَيْسَانَ الْيَمَانِيَّ، ثقة فقيه فاضل⁽¹⁾، قال ابن المديني⁽²⁾، وأبو زرعة⁽³⁾: لم يسمع من معاذ بن جبل شيئاً، وقال ابن الملقن⁽⁴⁾: "طاوس لم يدرك معاذاً".

بافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف منقطع، فطاوس لم يسمع معاذاً، وبين وفاتهما ثمانية وثمانين عاماً⁽⁵⁾. وفيه أبو بحر البربهاري؛ ضعيف انهم بالكذب.

وبخصوص اختلاط سفيان؛ فإنه لا يضر، قال أبو حاتم⁽⁶⁾: "أثبت الناس في ابن عيينة الحميدى، وهو رئيس أصحاب ابن عيينة". وأما تدليسه فقد احتمله الأئمة لأنه من الثانية⁽⁷⁾، ومع ذلك فقد صرخ بالسماع في إسناد الحديث.



حديث رقم (118):

قال ابن الملقن⁽⁸⁾: هذا الحديث كثيراً ما يتكرر في كتب الفقهاء والأصول والمحاذين ويعتمدون عليه، وهو حديث ضعيف بإجماع أهل النقل - فيما أعلم - وقد أخرجه أبو داود من حديث الحارث بن عمرو، عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن قال له: "كيف تقضى إذا غلبك قضاء"، ... فذكره باللفظ المذكور.

رواه الترمذى من حديث الحارث... قال البخارى في "التاريخ": الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة التقى، عن أصحاب معاذ، عن معاذ، وروى عنه أبو عون ولا يصح ولا يعرف إلا بهذا، وهو مرسل... وقال الترمذى: هذا الحديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي متصل...

(1) تقريب التهذيب (ص: 281).

(2) جامع التحصيل، للعلائى (ص: 201).

(3) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لابن العraqi (ص: 158).

(4) البدر المنير (516/5).

(5) مات طاوس سنة ست ومائة، ومات معاذ سنة ثمانى عشرة.

انظر: تقريب التهذيب (ص: 281، ص: 535).

(6) الجرح والتعديل (57/5).

(7) طبقات المدلسين (ص: 32).

(8) البدر المنير (541 - 534/9).

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود ⁽¹⁾: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عَوْنَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ أَخِي الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَنَّاسٍ مِنْ أَهْلِ حِمْصٍ، مِنْ أَصْحَابِ مُعاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَبْعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: "كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءً؟"، قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: "فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟"، قَالَ: فِي سُنْنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنْنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟" قَالَ: أَجْتَهَدْ رَأِيِّي، وَلَا أَلُو ⁽²⁾ فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدْرَهُ، وَقَالَ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَقَ رَسُولُ، رَسُولُ اللَّهِ لِمَا يُرِضِي رَسُولُ اللَّهِ".

تخریج الحديث:

أخرجه الترمذی ⁽³⁾، وأحمد ⁽⁴⁾، والبيهقي ⁽⁵⁾ من طرق عن شعبہ، بإسناده، بنحوه.
وأخرجه أبو داود ⁽⁶⁾، - ومن طريقه البيهقي ⁽⁷⁾، وعبد بن حميد ⁽⁸⁾، وابن أبي شيبة ⁽⁹⁾، والدارمي ⁽¹⁰⁾، والطحاوی ⁽¹¹⁾، والطبرانی ⁽¹²⁾ من طرق عن شعبہ، بالإسناد السابق - موصولاً - إلى معاذ؛ رفعه.

دراسة رجال الإسناد:

حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ سَخْبَرَةَ، ثقة ثبت، مات سنة خمس وعشرين ومائتين، أخرج له البخاري وأبو داود والنمسائي ⁽¹³⁾.

(1) سنن أبي داود، كتاب الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء (3592/3).

(2) أي: لا أقصر في الاجتهاد ولا أترك بلوغ الوعظ فيه. معلم السنن، للخطابي (165/4).

(3) سنن الترمذی، كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضى (3/608).

(4) مسنده لأحمد (382/36).

(5) السنن الكبرى (10/195).

(6) سنن أبي داود، الكتاب والباب السابقين (3593).

(7) معرفة السنن والآثار (1/291).

(8) المنتخب من مسنده عبد بن حميد (1/151).

(9) مصنف ابن أبي شيبة (7/2344).

(10) في المقدمة، باب الفتيا وما فيه من الشدة (1/267).

(11) شرح مشكل الآثار (9/212).

(12) المعجم الكبير (20/170).

(13) تهذيب الكمال (7/29)، تهذيب التهذيب (8/281)، تقریب التهذیب (ص: 172).

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْيِدِ اللَّهِ، أَبُو عَوْنَى التَّقْفِيُّ، ثقة، مات سنة عشرة ومائة، روى له الجماعة سوي ابن ماجه⁽¹⁾.

الحارثُ بْنُ عَمْرُو بْنُ أَخِي الْمُغِيْرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، ذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال غير واحد⁽³⁾: مجهول، روى له أبو داود والترمذى⁽⁴⁾.

أصحاب معاذ بن جبل: لم يسموا فهم مجاهيل.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، وذلك للعلل الآتية:

الأولى: الإرسال؛ فهو من روایة أصحاب معاذ عن النبي ﷺ، وهذه الروایة أصح من روایة الوصل.

سئل الدارقطني عن حديث معاذ هذا فقال⁽⁵⁾: يرويه شعبة، عن أبي عون، عن الحارت بن عمرو، عن أصحاب معاذ، عن معاذ... وأرسله عبد الرحمن بن مهدي وجماعات...، والمرسل أصح.

وقال الترمذى⁽⁶⁾: هذا الحديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي متصل.

الثانية: جهة الحارت بن عمرو.

قال البخارى⁽⁷⁾: "روى عنه أبو عون، ولا يصح، ولا يعرف إلا بهذا، مرسلاً".

وقال ابن حزم⁽⁸⁾: "هو مجهول لا يعرف، ولا تقوم بحديثه حجة". وقال ابن القطان⁽⁹⁾: "الhardt هذا لا يعرف له حال، ولا نdry روى عنه غير أبي عون محمد بن عبيد الله التقفى".

(1) تهذيب الكمال (40/26)، تهذيب التهذيب (322/9)، تقریب التهذيب (ص: 494).

(2) (173/6).

(3) انظر: المحلى بالآثار، لابن حزم (82/1)، بيان الوهم والإيمام، لابن القطان (68/3)، تهذيب الكمال (266/5)، تهذيب التهذيب (152/2)، تقریب التهذيب (ص: 147).

(4) تهذيب الكمال (266/5).

(5) انظر: علل الدارقطني (89/6).

(6) سنن الترمذى (609/3).

(7) التاريخ الكبير (277/2).

(8) المحلى بالآثار، لابن حزم (82/1).

(9) بيان الوهم والإيمام، لابن القطان (68/3).

الثالثة: أنه روي عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ، وهم مجاهيل.

قال الجورقاني⁽¹⁾: "هذا حديث باطل، رواه جماعة، عن شعبة، عن أبي عون الثقي، عن الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة. واعلم أنني تصفحت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغرى، وسألت من لقتيه من أهل العلم بالنقل عنه، فلم أجده له طريقاً غير هذا، والحارث بن عمرو هذا مجهول."

وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون، ويمثل هذا الإسناد لا يعتمد عليه في أصل من أصول الشريعة....".

وقال ابن الجوزي⁽³⁾: "هذا حديث لا يصح وإن كان الفقهاء كلهم يذكروننه في كتبهم ويعتمدون عليه، ولعمري إن كان معناه صحيحاً إنما ثبوته لا يعرف، لأن الحارث بن عمرو مجهول، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون وما هذا طريقه فلا وجه لثبوته".



حديـث رقم (119) :

روي أنه ﷺ قال: "لا يرکبَنَ أحدُ الْبَحْرِ إِلَّا غَازِيًّا أو مَعْتَمِرًا أو حَاجًّا".⁽⁴⁾

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: هذا الحديث رواه أبو داود، ثم البيهقي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً بزيادة: "فَإِنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارٌ، وَتَحْتَ النَّارِ بَحْرٌ". قال البيهقي: قال البخاري⁽⁶⁾: هذا الحديث ليس ب صحيح. وقال أحمـدـ: هذا حـدـيـثـ غـرـيـبـ. وقال أبو داود: "رواته مجهولون". وقال الخطابـيـ: "ضعـفـواـ إـسـنـادـهـ". وقال صاحـبـ الإمامـ: "اخـتـلـفـ فـيـ إـسـنـادـهـ". أيـ فإـنهـ روـيـ منـ حـدـيـثـ بشـيرـ بنـ مـسـلـمـ الـكنـديـ، عنـ عـبـدـ اللهـ بنـ عـمـرـ، كـمـاـ أـخـرـجـهـ أـبـوـ دـاـوـدـ وـالـبـيـهـقـيـ، وـمـنـ حـدـيـثـ بشـيرـ عنـ رـجـلـ عـبـدـ اللهـ بنـ عـمـرـ، وـرـوـاهـ أـبـوـ دـاـوـدـ وـالـبـيـهـقـيـ مـوـقـوـفـاـ عـلـىـ عـبـدـ اللهـ بنـ عـمـرـ: "مـاءـ الـبـحـرـ لـاـ يـجـزـيـ مـنـ وـضـوـءـ وـلـاـ جـنـابـةـ إـنـ تـحـتـ الـبـحـرـ نـارـاـ ثـمـ نـارـاـ حـتـىـ عـدـ سـبـعـةـ أـبـحـرـ وـسـبـعـةـ أـنـيـارـ".

(1) هو الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر الهمذاني الجورقاني، وجورقان من قرى همدان. (543هـ).

انظر: إكمال الإكمال لابن نقطـةـ (185/2)، سير أعلام النبلاء (178/20)، الأعلام للزركـيـ (229/2).

(2) انظر: الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهـرـ (1/244).

(3) العلل المتـاهـيةـ فـيـ الـأـحـادـيـثـ الـواـهـيـةـ (273/2).

(4) الشرح الكبير للرافعي (21/7).

(5) البدـرـ المنـيرـ (30/6).

(6) التـارـيـخـ الـكـبـيرـ للـبـخـارـيـ (105/2).

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رض⁽¹⁾: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَظْهُورٍ⁽²⁾، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ بِشْرٍ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجٌ، أَوْ مُعْتَمِرٌ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا، وَتَحْتَ النَّارِ بَحْرًا.

تخرج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽³⁾، والخطيب⁽⁴⁾ من طريق أبي داود، بمثله.
وأخرجه البيهقي⁽⁵⁾ والخطيب⁽⁶⁾، من طريق صالح بن عمر⁽⁷⁾. وأخرجها الخطيب⁽⁸⁾ من طريق عبد الرحيم بن سليمان⁽⁹⁾. وأخرجه البيهقي⁽¹⁰⁾ والبخاري تعليقاً⁽¹¹⁾ من طريق إسماعيل بن زكريا. ثلاثتهم (صالح بن عمر، عبد الرحيم بن سليمان، إسماعيل بن زكريا) عن مطرف،تابع بشر أبي عبد الله في الرواية عن بشير بن مسلم، عن عبد الله بن عمرو.
وأخرجه أبو الشيخ⁽¹²⁾ من طريق أبي المغيرة القواس⁽¹³⁾. والفاكهـي⁽¹⁴⁾ من طريق خالد بن أبي مسلم⁽¹⁵⁾. كلاهما تابعاً بشير بن مسلم في الرواية عن عبد الله بن عمرو.

(1) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في رُكوب الْبَحْرِ في الغزو (2489 ح 6/3).

(2) والحديث في سننه (2393 ح 2/2).

(3) السنن الكبرى (8663 ح 546/4).

(4) تلخيص المتشابه في الرسم (ص: 157).

(5) السنن الكبرى (8662 ح 546/4) البعث والنشر (ص: 265).

(6) تلخيص المتشابه في الرسم (ص: 157).

(7) ثقة. تقريب التهذيب (ص: 273).

(8) تلخيص المتشابه في الرسم (ص: 156).

(9) ثقة. تقريب التهذيب (ص: 354).

(10) السنن الكبرى (8662 ح 546/4) البعث والنشر (ص: 265).

(11) التاريخ الكبير (104/2).

(12) العجمة لأبي الشيخ الأصبهاني (1408/4).

(13) انظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (439/9)، الثقات لابن حبان (565/5)، المستدرك للحاكم (576/4)، ميزان الاعتدال (575/4).

(14) أخبار مكة (ص: 897).

(15) ترجم له البخاري، وابن أبي حاتم ولم يذكرها فيه جرحاً ولا وتعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (172/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (354/3)، الثقات لابن حبان (207/4).

وأخرجه الخطيب⁽¹⁾ من طريق بشير بن مسلم، عن رجل، عن عبد الله بن عمرو. وأيضاً⁽²⁾ من طريق بشير أنه بلغه، عن عبد الله بن عمرو.

وأخرجه البخاري تعليقاً⁽³⁾، والطبراني⁽⁴⁾ من طريق مطرف عن بشير أبي عبد الله.

وأخرجه القاسم بن سلام⁽⁵⁾ من طريق سعيد بن أبي عروبة، وابن أبي شيبة⁽⁶⁾ من طريق هشام الدستوائي، والبيهقي⁽⁷⁾ من طريق أبي داود، عن شعبة وهمام بن يحيى أربعتهم (سعيد بن أبي عروبة، هشام الدستوائي، شعبة، همام) عن قتادة، عن أبي أيوب⁽⁸⁾، موقفاً على عبد الله بن عمرو.

دراسة رجال الإسناد:

إسماعيل بن زكريا الخلقاني، صدوق يخطيء قليلاً، مات سنة أربع وسبعين ومائة، وروى له الجماعة⁽⁹⁾.

مطرف بن طريف الحارثي، ثقة فاضل، روى له الجماعة⁽¹⁰⁾.

بشر أبو عبد الله الكندي، ويقال: بشير، عداده في التابعين، مجهول، روى له أبو داود، هذا الحديث الواحد⁽¹¹⁾.

بشير بن مسلم الكندي، مجهول، روى له أبو داود، هذا الحديث الواحد⁽¹²⁾.

(1) تلخيص المتشابه في الرسم (ص: 157).

(2) تلخيص المتشابه في الرسم (ص: 158).

(3) التاريخ الكبير (2/104).

(4) المعجم الكبير (13/584 ح 14499).

(5) الطهور للقاسم بن سلام (ص: 302).

(6) مصنف ابن أبي شيبة (1/122 ح 1394).

(7) السنن الكبرى (4/547 ح 8665).

(8) ثقة، واسمه يحيى بن مالك المزاغي. انظر: تهذيب الكمال (33/61)، تقريب التهذيب (ص: 620).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/170)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/518)، تهذيب الكمال (3/94)، تقريب التهذيب (ص: 107).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (8/313)، تهذيب الكمال (28/67)، تهذيب التهذيب (10/172)، تقريب التهذيب (ص: 534).

(11) تهذيب الكمال (4/162)، ميزان الاعتدال (1/327)، المغني في الضعفاء (1/108)، تهذيب التهذيب (ص: 462).

(12) تهذيب الكمال (4/174)، ميزان الاعتدال (1/329)، تهذيب التهذيب (1/467)، تقريب التهذيب (ص: 124).

ويباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لجهالة كل من بشير بن مسلم، وبشر أبو عبد الله.

وقد اختلف في إسناد هذا الحديث فروي مرفوعاً وموقاولاً، أما المرفوع: فيه اضطراب - كما هو مبين في التخريج -، حيث روي عن بشير، عن عبد الله بن عمرو، وروي عنه أنه بلغه عن عبد الله بن عمرو، وروي عنه عن رجل عن عبد الله بن عمرو، وقيل غير ذلك.

قال ابن عبد البر⁽¹⁾: هذا حديث ضعيف مظلم للإسناد، لا يصححه أهل العلم بالحديث، لأن رواته مجهولون لا يعرفون.

وقال ابن الملقن⁽²⁾: وهو ضعيف باتفاق الأئمة.

وأما الموقوف؛ وإن صح إسناده فإنه رأى عبد الله بن عمرو، ولا حجة في أقوال الصحابة إذا عارضت المرفوع⁽³⁾ والإجماع⁽⁴⁾.

قال ابن عبد البر⁽⁵⁾: "أجمع جمهور العلماء وجماعة أئمة الفتيا بالأمسار من الفقهاء أن البحر طهورٌ مأوهٌ، وأن الوضوء جائز به؛ إلا ما روي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه روي عنهما أنهما كرها الوضوء من ماء البحر، ولم يتبعهما أحد من فقهاء الأمسار على ذلك ولا عرج عليه ولا التفت إليه".

(1) التمهيد (240/1).

(2) خلاصة البدر المنير (344/1).

(3) أي حديث أبي هريرة أنه: جاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا تَرْكُبُ الْبَحْرَ وَتَحْمِلُ مَعْنَى الْقَلِيلِ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفَتَنَوْضَأْنَا مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هُوَ الطَّهُورُ مَأْوَهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ". موطأ مالك (45/55). وهذا الحديث صححه البخاري في العلل الكبير، للترمذى (ص: 41). ونقل ابن حجر تصحيحة عن ابن خزيمة، وابن حبان، وابن المنذر، والخطابي، والطحاوى، والحاكم، وابن حزم، والبيهقي، وعبد الحق الإشبيلي، وأخرين. تهذيب التهذيب (10/257).

(4) انظر: المجموع، للنووى (7/85).

(5) التمهيد (16/221).

وقال أيضاً⁽¹⁾: "أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَجِيزُونَ رَكُوبَ الْبَحْرِ فِي طَلْبِ الْحَالَةِ؛ إِذَا تَعْذَرَ الْبَرُورُ كَبَرُ الْبَحْرُ فِي حِينٍ يَغْلُبُ عَلَيْهِ فِيهِ السُّكُونُ، وَفِي كُلِّ مَا أَبَاحَهُ اللَّهُ وَلَمْ يَحْظُرْهُ، ... إِلَّا أَنَّهُمْ يَكْرَهُونَ رَكُوبَهُ فِي الْاسْتِغْزَارِ مِنْ طَلْبِ الدِّنَّى وَالْإِسْكَاثِ مِنْ جَمْعِ الْمَالِ".

وللحديث شاهد رواه البزار⁽²⁾ من حديث ابن عمر مرفوعاً، وفي إسناده ليث بن أبي سليم وهو مختلف جداً ولم يتميز حديثه.

وله شاهد آخر رواه الحارث بن أبي أسامة⁽³⁾؛ من حديث أبي بكرة⁽⁴⁾، وفيه الخليل بن ذكريا وهو متروك⁽⁵⁾.



حديث رقم (120) :

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: هذا الحديث رواه الطبراني في "أكبر معاجمه" وابن عدي في "كامله" والدارقطني والبيهقي في "سننهما" من رواية ابن عمر رضي الله عنهما قال: **"لَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ حُرْمٌ إِلَّا فِي وَجْهِهَا"**. وهو حديث ضعيف، في إسناده أبوبن محمد أبو سهيل العجمي اليمامي، يلقب: أبا

(1) التمهيد (240/1).

(2) مسند البزار (12/209 ح 5897).

(3) مسند الحارث = بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (441/1).

(4) هو نقيع بن الحارث، من فضلاء الصحابة، قيل له أبو بكرة لأنه تدلّى بيكرة من حصن الطائف إلى النبي ﷺ فكتاه وأعتقه، مات في خلافة معاوية سنة اثنين وخمسين.

انظر ترجمته: الاستيعاب (1531/4)، أسد الغابة (38/5)، سير أعلام النبلاء (5/3)، الإصابة (369/6).

(5) تقريب التهذيب (ص: 195).

(6) البدري المنير (6/329 - 331).

(7) يُقَالُ مِنَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجَّ فَوْمٌ حُرْمٌ وَحَرَامٌ، وَرَجُلٌ حَرَامٌ. الْحُرْمُ - بِضمِّ الْحَاءِ وَسُكُونِ الرَّاءِ - الْإِحْرَامُ بِالْحَجَّ، وَبِالْكَسْرِ: الرَّجُلُ الْمُحْرَمُ. يُقَالُ: أَنْتَ حَلٌّ، وَأَنْتَ حُرْمٌ. وَالْإِحْرَامُ: مَصْدَرُ أَحْرَمَ الرَّجُلُ يُحْرِمُ إِحْرَاماً إِذَا أَهْلَ بِالْحَجَّ أَوْ بِالْعُمْرَةِ وَبَاشَرَ أَسْبَابَهُمَا وَشُرُوطَهُمَا مِنْ خَلْعِ الْمَخْيَطِ وَاجْتِنَابِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي مَنَعَهُ الشَّرُعُ مِنْهَا كَالْطَّيْبِ وَالْكَنَّاحِ وَالصَّيْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَالمراد: أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَغْطِي وَجْهَهَا حَالَ إِحْرَامِهَا. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (1/373)، مقاييس اللغة، لابن فارس (2/46).

الجمل، قال أبو زرعة⁽¹⁾: منكر الحديث. وقال يحيى بن معين⁽²⁾: ضعيف. وقال مرة⁽³⁾: لا شيء. وقال ابن عدي⁽⁴⁾: لا أعلمه يرفعه عن عبيد الله يعني: راويه عن نافع، عن ابن عمر غير أبي الجمل هذا. وقال العقيلي في "ضعفائه"⁽⁵⁾: لا يتتابع أئوب بن محمد على رفعه؛ فإنه يهم في بعض حديثه، إنما يروى موقوف. وقال الدارقطني في "علله"⁽⁶⁾: الصواب وقه على ابن عمر. قال: وأئوب هذا من أهل اليمن ضعيف.... قال البيهقي في "سننه"⁽⁷⁾: وقد روي هذا الحديث من وجه آخر مجهول عن عبيد الله بن عمر مرفوعاً. قال: وال الصحيح أنه موقوف على ابن عمر أنه قال: **"إحرام المرأة في وجهها، وإحرام الرجل في رأسه"**. هكذا رواه جماعة موقوفاً عليه، وكذا قال في "المعرفة" بعد أن رواه هكذا موقوفاً عليه⁽⁸⁾: وروي عنه مرفوعاً، ورفعه ضعيف.

نص الحديث:

قال الإمام الطبراني رحمه الله⁽⁹⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَكْبَرَا الْعَلَابِيُّ، ثُنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، ثُنا أَيُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو الْجَمَلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبْنِ عُمَرَ، قَالَ: **"لَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ حُرْمٌ إِلَّا فِي وَجْهِهَا"**.

تخریج الحديث:

أخرجه العقيلي⁽¹⁰⁾، والدارقطني⁽¹¹⁾، والبيهقي⁽¹²⁾ من طريق ابن عدي⁽¹³⁾، من طرق عن عبد الله بن رجاء، عن أئوب بن محمد.

(1) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازى (ص: 243).

(2) تاريخ ابن معين - روایة الدارمي (ص: 178).

(3) سؤالات ابن الجندى (ص: 460).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (19/2).

(5) (132/1).

(6) علل الدارقطني (48/13).

(7) السنن الكبرى للبيهقي (9049) ح 74/5.

(8) معرفة السنن والآثار (139/7).

(9) المعجم الكبير (12/370) ح 13375، المعجم الأوسط (6/178) ح 6122.

(10) الضعفاء الكبير (132/1).

(11) سنن الدارقطني (3/363) ح 2760.

(12) السنن الكبرى (5/74) ح 9049.

(13) الكامل في ضعفاء الرجال (19/2).

وأخرجه الدارقطني⁽¹⁾ من طريق هشام بن حسان، تابع أئوب في الرواية عن عبيد الله بن عمر، بإسناده، عن ابن عمر مرفوعاً.

وأخرجه العقيلي⁽²⁾ من طريق ابن عبيدة. والبيهقي - من طريق الدارقطني - عن هشام بن حسان، كلاهما عن عبيد الله بن عمر، بإسناده، عن ابن عمر موقوفاً.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَاً الْغَلَبِيِّ الْبَصْرِيِّ، متهם بالوضع. سبقت ترجمته في حديث رقم (111).

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، صدوق بهم قليلاً. سبقت ترجمته في حديث رقم (56).

أَيُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو الْجَمْلِ، ضعفه الجمهور. وقد مر نقل ابن الملقن لأقوال النقاد فيه.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف. للعلل الآتية:

- محمد بن زكريا الغلابي؛ متهם بوضع الحديث. لكنه لم ينفرد بالرواية عن عبد الله بن رباء، بل تابعه الثقة؛ يعقوب بن سفيان الفسوسي⁽³⁾، وأحمد بن ملاعيب⁽⁴⁾.

- عبد الله بن رباء صدوق بهم؛ ولم يتتابع. قال الطبراني⁽⁵⁾: لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن عمر إلا أئوب أبو الجمل، تفرد به عبد الله بن رباء.

- أئوب بن محمد الملقب بأبي الجمل ضعيف، وقد تفرد برواية الحديث مرفوعاً، ولم يتتابع على ذلك.

قال الدارقطني⁽⁶⁾: لم يرفعه غير أبي الجمل، وكان ضعيفاً، وغيره يرويه موقوفاً.

(1) سنن الدارقطني (3) 363 ح 2761.

(2) الضعفاء الكبير (1) 133.

(3) كما عند ابن عدي في الكامل (2) 19.

(4) كما في سنن الدارقطني (3) 363 ح 2760. وانظر ترجمته: تاريخ بغداد (6) 389، سير أعلام النبلاء (13) 42.

(5) المعجم الأوسط (6) 178.

(6) المؤتلف والمختلف (1) 390.

وقال أيضاً⁽¹⁾: خالفة ابن عيينة، وهشام بن حسان، وعلي بن مسهر، ومحمد بن بشر، وعبد الرحمن بن سليمان، وابن نمير، وإسحاق الأزرق، وغيرهم، رواوه عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً، وهو الصواب.

ومن صحي رواية الوقف أيضاً: العقيلي⁽²⁾، وابن عدي⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾، وابن الملقن⁽⁵⁾.



حديث رقم (121)

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: روي مرفوعاً موقوفاً: "لَا بُدَّ فِي النِّكَاحِ مِنْ أَرْبَعَةٍ: الْوَلِيُّ وَالزَّوْجُ وَالشَّاهِدُونَ".

هذا الحديث رواه مرفوعاً البيهقي في "سننه" من حديث أبي هريرة باللفظ المذكور⁽⁷⁾، ثم قال: في إسناده المغيرة بن موسى البصري، قال البخاري⁽⁸⁾: منكر الحديث. وقال ابن عدي⁽⁹⁾: هو في نفسه ثقة.

قلت - يعني ابن الملقن - : وقال ابن حبان⁽¹⁰⁾: يأتي على الثقات بما لا يشبه حديث الآثار؛ فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات.

ورواه الدارقطني في "سننه" من حديث عائشة مرفوعاً: "لَا بُدَّ فِي النِّكَاحِ مِنْ أَرْبَعَةٍ: الْوَلِيُّ وَالزَّوْجُ وَالشَّاهِدُونَ".

وفي إسناده أبو الخصيب، واسمها: نافع بن ميسرة، قال الدارقطني: هو مجهول.

وأما رواية الموقوف فرواها البيهقي في "خلافياته"⁽¹¹⁾ عن ابن عباس: "لَا نِكَاحٌ إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ: وَلِيٌّ

(1) علل الدارقطني (48/13).

(2) (132/1).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (19/2).

(4) السنن الكبرى (74/5)، معرفة السنن والآثار (139/7).

(5) خلاصة الدر المنير (32/2).

(6) الدر المنير (580/7 - 582).

(7) اللفظ المذكور لفظ الدارقطني كما سيأتي، لا لفظ البيهقي.

(8) التاريخ الكبير (319/7).

(9) وبقي عبارته: ولا أعلم له حديثاً منكراً فأنكره، وهو مستقيم الرواية. الكامل في ضعفاء الرجال (80/8).

(10) المجرودين لابن حبان (7/3).

(11) مختصر خلافيات البيهقي (134/4).

وشاهدٍ، وخطابٌ". ثم قال: ورواه معاوية بن هشام⁽¹⁾، عن سفيان - يعني الثوري -، عن أبي يحيى⁽²⁾، عن رجل يقال له: الحكم بن ميناء، عن قتادة، عن ابن عباس: "لا نكاح إلا بأربعة: ولد، وشاهدٍ". قال: أدنى ما يكون في النكاح أربعة: بزوج، والذي يزوج، وشاهدان".

قال: ولد شاهد بإسناد صحيح عن قتادة، عن ابن عباس.

قلت - يعني ابن الملقن -: لكنه منقطع؛ قتادة لم يدرك ابن عباس.

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمه الله⁽³⁾: أخبرنا محمد بن مخلد، نا أبو وائلة المروزي عبد الرحمن بن الحسين من ولد بشر بن المحتقر، نا الزبير بن بكار، نا خالد بن الوصايخ، عن أبي الحبيب، عن هشام، عن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: "لا بد في النكاح من أربعة: الولي والزوج والشاهدان".

تخریج الحديث:

انفرد به الدارقطني من حديث عائشة مرفوعاً.

وأخرجه من حديث أبي هريرة مرفوعاً: ابن عدي⁽⁴⁾، والبيهقي⁽⁵⁾، والخطيب⁽⁶⁾ من طرق عن يعقوب بن الجراح، عن المغيرة بن موسى، بإسناده، بنحوه.

وأخرجه ابن أبي شيبة⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾، من طريق الحكم بن ميناء⁽⁹⁾، والبيهقي⁽¹⁰⁾ من طريق

(1) صدوق له أوهام. الجرح والتعديل (385/8)، الكامل في ضعفاء الرجال (147/14)، تهذيب الكمال (220/28)، تهذيب التهذيب (218/10)، تقريب التهذيب (ص: 538).

(2) لين الحديث. تهذيب الكمال (402/34)، تهذيب التهذيب (277/12)، تقريب التهذيب (ص: 684).

(3) سنن الدارقطني (4) 321 ح 3529.

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (8/79).

(5) السنن الكبرى (7/13816)، (7/231 ح 13816)، (7/203 ح 13722).

(6) تاريخ بغداد (4/399).

(7) مصنف ابن أبي شيبة (4/131 ح 16187).

(8) السنن الكبرى (7/13814)، (7/230 ح 13814).

(9) قال ابن حجر في التقريب (ص: 176): صدوق. وانظر ترجمته: الجرح والتعديل (3/128)، الثقات لابن حبان (4/145)، تهذيب الكمال (7/144)، تهذيب التهذيب (2/440).

(10) السنن الكبرى (7/13814)، (7/230 ح 13814).

قتادة تابع الحكم بن ميناء، في الرواية عن ابن عباس، موقوفاً. وقال البيهقي⁽¹⁾: "هذا إسناد صحيح إلا أن قتادة لم يدرك ابن عباس".

دراسة رجال الإسناد:

نافع بْنُ مَيْسَرَةَ، أَبُو الْخَصِيبِ، قَالَ الدَّارِقَطْنِيُّ⁽²⁾: مَجْهُولٌ.

خَالِدُ بْنُ الْوَضَاحِ. لَمْ أَعْثُرْ عَلَى تَرْجِمَتِهِ.

الْزُّبَيْرُ بْنُ بَكَارِ الْقُرْشِيُّ الْأَسَدِيُّ الرَّبِيرِيُّ، ثَقَةٌ، ماتَ سَنَةً سِتٍّ وَحَمْسِينَ وَمَا تَبَعَّدَ⁽³⁾.

باقٍ رجٰل الإسناد ثقـات.

الحكم على إسناد الحديث:

هذا الحديث مرفوعاً وموقوفاً أسانيده ضعيفة. فحديث عائشة إسناده ضعيف؛ لجهالة أبي الخصيب، وخالد بن الوضاح لم أثر له على ترجمة.

وحيث أنَّه هريرة إسناده ضعيف أيضاً، فيه المغيرة بن موسى البصري؛ منكر الحديث.

أما حديث ابن عباس موقوفاً، فيه انقطاع، لأنَّ قتادة لم يسمع من ابن عباس⁽⁴⁾، ونبه ابن الملقن على ذلك.



الحديث رقم (122) :

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: هذا الحديث رواه زيد بن أسلم، عن سعيد بن المسيب، "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَمْ بِالْحَيَوَانِ". وهذا مرسل كما ترى ورواه أبو داود في "مرا髭له"⁽⁶⁾ من حديث القعنبي⁽⁷⁾، عن مالك به، قال الرافعي في "تنزيهه"⁽⁸⁾: "وقوى هذا مع إرساله فإن الصحابة عملوا به،

(1) السنن الكبرى (231/7).

(2) سنن الدارقطني (4/321-329).

(3) تهذيب الكمال (9/296)، تهذيب التهذيب (3/312)، تقريب التهذيب (ص: 214).

(4) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: 111)، جامع التحصيل، للعلائي (ص: 255).

(5) البدر المنير (6/486).

(6) المراسيل (ص: 166).

(7) عبد الله بن مسلمة بن قعنبي القعنبي الحارثي، أبو عبد الرحمن البصري، أصله من المدينة وسكنها مدة، ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً. تقريب التهذيب (ص: 323).

(8) التنزيه في الفروع على الوجيز للغزالى (ص: 554).

ودرجوا عليه". قلت - يعني ابن الملقن - : وروي مسنداً من حديث سهل بن سعد، وابن عمر رضي الله عنهما. أما حديث سهل فرواه الدارقطني⁽¹⁾ بلفظ: "تَهْرَسُولَ اللَّهِ عَنْ بَيْعِ الْلَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ" ثم قال: تفرد به يزيد بن مروان، عن مالك، عن الزهري عنه، ولم يتابع عليه، وصوابه ما في "الموطأ": عن زيد، عن سعيد مرسلأ. وقال البيهقي⁽²⁾: رواه يزيد بن مروان هكذا وغلط فيه، وال الصحيح ما في "الموطأ" يعني مرسلأ. وقال ابن الجوزي⁽³⁾: هذه الطريق لا ترضى. قال يحيى بن معين⁽⁴⁾: يزيد بن مروان كذاب. ووهاب ابن حبان⁽⁵⁾ أيضاً. وأما حديث ابن عمر فرواه البزار في "مسنده" بلفظ: "أَنَّهُ الظَّلَامُ الْمُنْهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ" عن بيع الحيوان باللحم" رواه من حديث ثابت بن زهير، عن نافع عنه، وثبتت هذا ضعفه، وال الصحيح في هذا الحديث الإرسال كما صرحت به الدارقطني والبيهقي وغيرهما، قال عبد الحق: الصحيح أن هذا الحديث مرسل كما رواه أبو داود في "مراasilه"، قال: ولا أعلم مسنداً إلا من حديث ثابت... .

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽⁶⁾: حَدَّثَنَا الْفَعْنَيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه تَهَنَّى عَنْ بَيْعِ الْلَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ".

تخریج الحديث ودراسة أسانیده:

اختلف في وصل هذا الحديث وإرساله.

أما رواية الإرسال: فأخرجها أبو داود، والحاكم⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾، من طريق مالك - وهي في الموطأ⁽⁹⁾ - والبيهقي⁽¹⁰⁾ من طريق حفص بن ميسرة، كلاماً عن زيد بن أسلم، بإسناده، بلفظه.

ورجال إسنادها ثقات جميعاً.

(1) سنن الدارقطني (3056 ح 38/4).

(2) انظر: السنن الكبرى للبيهقي (483/5).

(3) التحقيق في مسائل الخلاف (176/2). .

(4) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 235)

(5) المجرحون لابن حبان (105/3)

(6) المراسيل (ص: 166).

(7) المستدرك (35/2 ح 2252).

(8) معرفة السنن والأثار (65/8 ح 11139).

(9) موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني، كتاب البيوع ، باب شراء الحيوان باللحم (ص: 276 ح 783).

(10) السنن الكبرى (484/5 ح 10571).

وأما رواية الوصل: فأخرجها أبو نعيم⁽¹⁾، والدارقطني⁽²⁾ من حديث سهل بن سعد، وفي إسنادها يزيد بن مروان الخال كذبه يحيى بن معين⁽³⁾، وقال الدارقطني⁽⁴⁾: ضعيف جداً.

وقد تفرد يزيد بن مروان بالرواية عن مالك، فلم يتابع. قال أبو نعيم⁽⁵⁾: غريب من حديث مالك، عن الزهري، عن سهل تفرد به يزيد بن عمرو، عن يزيد.

وأخرجها البزار⁽⁶⁾ من حديث ابن عمر، وفي إسناده ثابت بن زهير وهو ضعيف⁽⁷⁾، وكل أحاديثه تخالف الثقات في أسانيدها ومتونها. قاله ابن عدي⁽⁸⁾.

وأخرجها الحاكم⁽⁹⁾ من طريق الحسن عن سمرة، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد رواته عن آخرهم أمة حفاظ ثقات ولم يخرجاه، وقد احتاج البخاري بالحسن عن سمرة.

وقال البيهقي⁽¹⁰⁾: من أثبت سماع الحسن البصري من سمرة بن جنوب عده موصولاً، ومن لم يثبته فهو مرسل جيد يُضم إلى مرسل سعيد بن المسيب...

وقال الألباني⁽¹¹⁾: والراجح أنه سمع منه في الجملة ، لن الحسن مدلس، فلا يحتاج بحديثه إلا ما صرخ فيه بالسماع ، وأما هذا فقد عننه، لكنه ينتقى بمرسل سعيد وغيره.

الحكم على إسناد الحديث:

الراجح في هذا الحديث الإرسال، وهو ما صححه ابن الملقن والدارقطني والبيهقي.

(1) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (334/6).

(2) سنن الدارقطني 38/4 ح 3056.

(3) تاريخ بغداد (506/16)، الكامل في ضعفاء الرجال (178/9).

(4) لسان الميزان (293/6).

(5) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (334/6).

(6) مسند البزار (5888 ح 205/12).

(7) انظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 27)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (452/2)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (261/1)، لسان الميزان، لابن حجر (76/2).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (298/2).

(9) المستدرك (2252 ح 35/2).

(10) السنن الكبرى (483/5).

(11) إرواء الغليل (198/5).

وقال ابن عبد البر⁽¹⁾: لا أعلمه يتصل من وجه ثابت، وأحسن أسانيده مرسل سعيد هذا، ولا خلاف عن مالك في إرساله. وقال أيضاً⁽²⁾: وحديث سهل بن سعد إسناده موضوع، لا يصح عن مالك، ولا أصل له في حديثه.



حديث رقم (123):

قال ابن الملقن⁽³⁾: هذا الحديث رواه أصحاب السنن الأربع...، من حديث يزيد بن هارون، عن شريك، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر قال: "لَيْتَ النَّبِيُّ لَّمَّا إِذَا سَجَدَ..." الحديث. ثم قال الترمذى⁽⁴⁾: "هذا حديث حسن غريب، لا نعرف أحداً رواه مثل هذا عن شريك، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم". وقال الخطابي⁽⁵⁾: "هو أثبت من حديث تقديم اليدين، وهو أرفق بالمصلي وأحسن في الشكل ورأي العين".

وقال الدارقطنی⁽⁶⁾: قال ابن أبي داود⁽⁷⁾: "وضع الركبتين قبل اليدين تفرد به شريك القاضي، عن عاصم بن كليب، وشريك ليس بقوى فيما ينفرد به". قال الدارقطنی: "ولم يحدث به عن عاصم غير شريك". وقال البيهقي⁽⁸⁾: "هذا الحديث يُعد في أفراد شريك القاضي، وإنما تابعه همام مرسلًا، هكذا ذكره البخاري وغيره من الحفاظ المتقدين". وقال الترمذى⁽⁹⁾: "لا نعرف أحداً رواه غير شريك".

قلت - يعني ابن الملقن -: وشريك هذا قال البيهقي في سننه، ... لم يحتاج به أكثر أهل العلم بالحديث". هذا كلامه وهو من رجال مسلم والأربعة وثقة ابن معين وغيره...

وأخرجه أيضاً من هذا الوجه ابن خزيمة، وابن حبانـي صحيحـهما، وابن السكن في سننه الصحاح، وقال: إنه مختلف فيه. وقال النسائي: لم يقل هذا عن شريك غير يزيد بن هارون. قلت - يعني ابن

(1) انظر: جامع الأصول، لابن الأثير (492/1).

(2) انظر: تجوير الحالك، للسيوطى (ص: 71).

(3) البدر المنير (657/655/3).

(4) سنن الترمذى (57/2).

(5) معالم السنن (208/1).

(6) سنن الدارقطنی (150/2).

(7) هو أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني. انظر ترجمته: الإرشاد للخليلي (611/2)، تاريخ بغداد، للخطيب (136/11)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (221/13).

(8) السنن الكبرى (142/2).

(9) سنن الترمذى (57/2).

الملقن - وهذا لا يصح في تصحیحه لجلالة یزید وحفظه. وقال الترمذی: ورواه همام، عن عاصم مرسلاً ولم یذكر فيه وائل بن حجر.

قلت - يعني ابن الملقن - وهذا لا يصح فيه أيضًا لجلالة همام ونقاشه، ونهاية ما فيه تعارض الوصل والإرسال، وقد علم ما فيه، ويلزم الترمذی تصحیحه؛ لأنَّه صَحَّ حديث عاصم عن أبيه، عن وائل:

لأنْظُرْنَ إِلَى صَلَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا جَلَسَ لِتَشَهِّدِ ... "الحديث"⁽¹⁾. وادعى الحازمي أن المحفوظ روایة الإرسال، فقال في "ناسخه ومنسوخه"⁽²⁾: هذا حديث حسن على شرط أبي داود والنرمذی وابن ماجه؛ أخرجوه في كتبهم من حديث یزید بن هارون، عن شريك. ورواه همام بن یحيی، عن محمد بن جحادة، عن عبد الجبار بن وائل، عن أبيه مرفوعاً. قال همام: ونا شقيق - يعني أبا الليث - عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً وهو المحفوظ. انتهى كلامه. ويقابل كلامه بأن جماعات من الحفاظ صحوه متصلًا.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود⁽³⁾: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلَيٍّ، وَحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا یَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا شَرِيكُ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَائِلَ بْنِ حُجْرٍ، قَالَ: "رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدِيهِ، وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدِيهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ".

تخریج الحديث:

أخرجه الترمذی⁽⁴⁾، والنسائی⁽⁵⁾، وابن ماجه⁽⁶⁾، والدارمی⁽⁷⁾، وابن خزيمة⁽⁸⁾، وابن حبان⁽⁹⁾.

(1) سنن الترمذی، كتاب الصلاة، باب كَيْفَ الْجُلوسُ فِي التَّشَهِدِ (292 ح 85/2).

(2) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص: 78).

(3) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب كَيْفَ يَضْعُ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدِيهِ (838 ح 2222/1).

(4) سنن الترمذی، كتاب الصلاة، باب ما جاء في وضع الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ في السُّجُودِ (268 ح 56/2).

(5) سنن النسائی، كتاب التطییق، باب أَوَّلُ مَا يَصِلُ إِلَى الْأَرْضِ مِنَ الْإِنْسَانِ فِي سُجُودِ (1089 ح 206/2)، وباب رفع الْيَدَيْنِ عَنِ الْأَرْضِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ (1154 ح 234/2).

(6) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، والسُّنْنَةُ فِيهَا، باب السُّجُودِ (882 ح 286/1).

(7) سنن الدارمی، كتاب الصلاة، باب أَوَّلُ مَا يَقْعُ مِنَ الْإِنْسَانِ عَلَى الْأَرْضِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ (834 ح 1359).

(8) صحيح ابن خزيمة (626 ح 318/1).

(9) صحيح ابن حبان (1912 ح 237/5).

والدارقطني⁽¹⁾، والحاكم⁽²⁾ ومن طريقه البيهقي⁽³⁾، كلهم من طرق عن يزيد بن هارون، بإسناده، عن كليب بن شهاب، بنحوه.

وأخرجه أبو داود⁽⁴⁾ من طريق همام بن يحيى العوذى، عن محمد بن جحادة، عن عبد الجبار بن وائل، تابع كليباً بن شهاب في الرواية عن وائل بن حجر.

وأخرجه أبو داود⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾، من طريق همام، عن شقيق، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً⁽⁷⁾، فلم يذكر فيه وائل بن حجر.

دراسة رجال الإسناد:

شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي القاضي، مات سنة سبع وسبعين ومائة، روى له البخاري تعليقاً، ومسلم متابعة، وروى له الأربعـة⁽⁸⁾.

مختلف فيه:

فأطلق القول بتوثيقه العجلي⁽⁹⁾، وتلميذه⁽¹⁰⁾ إبراهيم الحري⁽¹¹⁾، وابن معين في مواضع⁽¹²⁾، وقال مرة⁽¹³⁾: "صدوق ثقة، إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه". وقال أيضاً⁽¹⁴⁾: "ثقة إلا أنه كان لا يتقن ويغلط".

(1) سنن الدارقطني (2/150 ح 1307).

(2) المستدرك (226/1).

(3) السنن الكبرى (2/2628 ح 142).

(4) سنن أبي داود، الكتاب والباب السابقين (1/222 ح 839).

(5) سنن أبي داود الموضع السابق.

(6) السنن الكبرى (2/2630 ح 142).

(7) قال أبو حاتم: روى كليب عن النبي ﷺ مرسلاً ولم يدركه. الجرح والتعديل (7/167).

(8) انظر: تاريخ بغداد (10/384)، تهذيب الكمال (12/468)، سير أعلام النبلاء (8/200)، تهذيب التهذيب (15/37).

(9) الثقات (453/1).

(10) إبراهيم بن إسحاق الحري (285هـ)، من مصنفاته: "غريب الحديث" وهو مرتب على مسانيد الصحابة .

انظر ترجمته: تاريخ بغداد (6/522)، معجم الأدباء، لياقوت الحموي (1/41)، سير أعلام النبلاء (13/356).

(11) تهذيب التهذيب (15/39).

(12) قال في تاريخ بغداد، وفي التهذيب: ثقة ثقة، وفي رواية ابن طهمان: ثقة.

تاريخ بغداد (10/384)، تهذيب التهذيب (15/37)، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: 36).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال (5/12).

(14) الكامل في ضعفاء الرجال (5/12).

وقال يعقوب بن شيبة⁽¹⁾: "ثقة، صدوق، صحيح الكتاب، ردئ الحفظ مضطربه". وسئل أبا زرعة عن شريك يُحتج بحديثه؟ قال⁽²⁾: "كان كثير الحديث صاحب وهم، يغلط أحياناً".

وقال صالح بن محمد جزرة⁽³⁾: "صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه، وقلما يحتاج إليه في الحديث الذي يحتاج به".

وذكره ابن حبان في الثقات ثم قال⁽⁴⁾: "كان في آخر أمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط مثل بزيد بن هارون...".

وقال ابن عدي⁽⁵⁾: "والغالب على حديثه الصحة والاستواء والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى فيه من سوء حفظه، لا أنه يتعمد شيئاً مما يستحق شريك أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف". وقال النسائي⁽⁶⁾: "ليس به بأس"، وفي موضع آخر⁽⁷⁾: "ليس بالقوى".

وقال عبد الله بن المبارك⁽⁸⁾: "ليس حديثه بشيء"، وقال⁽⁹⁾: شريك أعلم بحديث بلده من الثوري. فذكر هذا لابن معين، فقال: ليس يقاس بسفيان أحد، لكن شريك أروى منه في بعض المشايخ.

وقال الجوزجاني⁽¹⁰⁾: سيء الحفظ مضطرب الحديث مائل. وقال الترمذى⁽¹¹⁾: "كثير الغلط والوهم". وقال الدارقطنى: "ليس بالقوى"، ووصفه عبد الحق الاشبيلي⁽¹²⁾، وابن القطنان الفاسى⁽¹³⁾ بالتلليس.

(1) تاریخ بغداد (384/10)

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (367/4).

.(384/10) تاریخ بغداد (3)

.(444/6) (4)

.(5) الكامل في ضعفاء الرجال (35/5)

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (472/12).

٧) تهذيب التهذيب (39/15)

.(8) الكامل في ضعفاء الرجال (5/11)

(9) سير أعلام النبلاء (202/8).

أحوال الرجال (ص: 150)

(11) العلل الكبير للترمذى (ص: 69).

.(40/15) تهذب التهذب (12)

¹³ بيان الوهم والإبهام في كتاب الأحكام (534/3)، تهذيب التهذيب (40/15).

وقال الذهبي⁽¹⁾: صدوق، وقال أيضاً⁽²⁾: "حديثه من أقسام الحسن".

وقال ابن حجر⁽³⁾: "صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولـي القضاـء بالـكوفـة".

قالـت البـاحـثـةـ: أـمـاـ تـغـيـرـهـ فـلاـ يـضـرـ فـيـ هـذـاـ الـحـدـيـثـ، لـأـنـهـ مـنـ روـاـيـةـ يـزـيدـ بـنـ هـارـونـ عـنـهـ، وـيـزـيدـ سـمـعـ مـنـهـ قـدـيـماـ بـوـاسـطـ(4)ـ. وـبـخـصـوصـ تـدـلـيـسـهـ؛ فـلاـ يـضـرـ، لـأـنـهـ مـدـلسـ مـقـلـ(5)ـ مـنـ الثـانـيـةـ(6)ـ.

وـأـمـاـ حـفـظـهـ فـلاـ يـسـلـمـ مـنـ الـضـعـفـ وـالـخـطـأـ.

عـاصـمـ بـنـ كـلـيـبـ بـنـ شـهـابـ الـجـرـميـ⁽⁷⁾ـ، مـاتـ سـنـةـ سـبـعـ وـثـلـاثـينـ وـمـائـةـ، روـىـ لـهـ الـجـمـاعـةـ سـوـىـ الـبـخـارـيـ⁽⁸⁾ـ.

وـنـقـهـ اـبـنـ مـعـينـ⁽⁹⁾ـ، وـالـعـجـلـيـ⁽¹⁰⁾ـ، وـالـفـسـوـيـ⁽¹¹⁾ـ، وـالـنـسـائـيـ⁽¹²⁾ـ، وـذـكـرـهـ اـبـنـ حـبـانـ فـيـ التـقـاتـ⁽¹³⁾ـ، وـقـالـ أـحـمـدـ⁽¹⁴⁾ـ: لـاـ بـأـسـ بـحـدـيـثـهـ، وـقـالـ أـبـوـ حـاتـمـ⁽¹⁵⁾ـ: صـالـحـ، وـقـالـ اـبـنـ الـمـدـيـنـيـ⁽¹⁶⁾ـ: لـاـ يـحـجـ بـهـ إـذـاـ اـنـفـرـدـ، وـقـالـ شـرـيكـ⁽¹⁷⁾ـ: كـانـ مـرـجـأـ.

وـقـالـ اـبـنـ الـمـلـقـنـ⁽¹⁸⁾ـ، وـابـنـ حـجـرـ⁽¹⁹⁾ـ: صـدـوقـ، زـادـ اـبـنـ حـجـرـ: رـمـيـ بـالـإـرـجـاءـ.

(1) المعني في الضعفاء (297/1).

(2) تذكرة الحفاظ (170/1).

(3) تقريب التهذيب (ص: 266).

(4) الثقات لابن حبان (444/6) الاغبطة بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط بن العجمي (ص: 170)، الكواكب النيرات، لابن الكياں (ص: 250).

(5) جامع التحصيل، للعلائي (ص: 107).

(6) طبقات المدلسين (ص: 33).

(7) هذه النسبة إلى جرم وهي قبيلة من اليمن. الأنساب للسمعاني (251/3).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (538/13)، تهذيب التهذيب (56/5).

(9) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية ابن طهمان) (ص: 46).

(10) الثقات (10/2).

(11) المعرفة والتاريخ (95/3).

(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (538/13).

(13) الثقات لابن حبان (256/7).

(14) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (350/6).

(15) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (350/6).

(16) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (70/2)، ميزان الاعتلال، للذهبي (356/2).

(17) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (539/13).

(18) البدر المنير (601/3).

(19) تقريب التهذيب (ص: 286).

كُلَيْبُ بْنُ شِهَابٍ بْنُ الْمَجْنُونِ الْجَرْمِيُّ الْكُوفِيُّ، روى له الأربعة⁽¹⁾.

ثقة. وممنوته أبو زرعة⁽²⁾، وابن سعد⁽³⁾، والعجلاني⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾.

وقال ابن حجر⁽⁶⁾: صدوق، وهم من عده في الصحابة⁽⁷⁾، وقد جزم أبو حاتم الرازى⁽⁸⁾، والبخاري⁽⁹⁾ وغيرهما بأن كليباً تابعى.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

اختلف على إسناد هذا الحديث، فروي متصلةً ومرسلاً، وصحح ابن الملقن رواية الوصل. ولكن تبين للباحثة أن كلا الإسنادين ضعيف⁽¹⁰⁾.

أما المتصل: فيه شريك بن عبد الله النخعي، صدوق يخطئ كثيراً، وقد تابعه همام بن يحيى⁽¹¹⁾ فرواه عن محمد بن جحادة، عن عبد الجبار بن وائل، عن أبيه وائل بن حجر⁽¹²⁾. وهذه المتابعة فيها انقطاع؛ فلا يفرح بها، لأن عبد الجبار لم يسمع من أبيه⁽¹³⁾.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (211/24)، تهذيب التهذيب (445/8).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (167/7).

(3) الطبقات الكبير (8/243).

(4) الثقات للعجلاني (228/2).

(5) (356/3).

(6) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (495/5)، تهذيب التهذيب (364/4)، تفريغ التهذيب (ص: 462).

(7) يشير بذلك إلى أبي نعيم، وابن عبد البر، وغيرهما. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (2397/5)، الاستيعاب، لابن عبد البر (1329/3)، تهذيب التهذيب (445/8).

(8) الجرح والتعديل (167/7).

(9) التاريخ الكبير للبخاري (229/7).

(10) اختلف أهل العلم في وضع الركبتين قبل اليدين، ورفعهما عند النهوض قبل رفع الركبتين، وإلى ذلك ذهب الشافعى، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبو حنيفة، وقال الأوزاعى، ومالك: إنه يضع بيده قبل ركبتيه.

والمسألة اجتهادية والأمر فيها واسع، ولذا خير بعض الفقهاء المصلحين بين الأمرين.

راجع: الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لابن المنذر (166/3)، معلم السنن، للخطابي

(209/208)، شرح السنة للبغوي (134/3)، زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم (222/1).

(11) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه (1/222 ح 839).

(12) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (11/3)، التاريخ الكبير للبخاري (6/106). سبقت ترجمة عبد الجبار في حديث (114).

أي أن هذا الحديث يُعد في أفراد شريك القاضي، كما نص الترمذى⁽¹⁾، والبيهقي⁽²⁾ وغيرهما.

وأما المرسل؛ الذي رواه كليب بن شهاب عن النبي ﷺ، ففي إسناده شقيق أبي ليث وهو مجاهول⁽³⁾. أما تصحیح ابن الملقن لحديث وائل بن حجر المتصل؛ يُجاذب عنه بأمور منها:

أولاً: أن ابن الملقن اعتمد في ذلك على تصحیح جماعات من الحفاظ، وتخريجه للحديث في كتبهم؛ كابن خزيمة، وابن حبان، والحاکم، وابن السکن. وهو معارضٌ بتضعیف من ضعفه من الأئمة، كالحازمي⁽⁴⁾، والدارقطنی⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾. كما أن ليس كلَّ ما أخرجوه في كتبهم صحيح، بل وجدت عندهم أحاديث ضعيفة، على تقاؤت بينهم⁽⁷⁾.

ثانياً: أن ابن الملقن احتاج بشريك - تبعاً للحاکم - وعده من رجال مسلم، ولم يلتق إلى من تكلم فيه، وفي ذلك نظر؛ لأن مسلماً لم يخرج له إلا متابعة⁽⁸⁾.



حديث رقم (124) :

قال ابن الملقن⁽⁹⁾: عن ابن عباس قال: "كُفْنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَابٍ نَجْرَانِيَّةٍ⁽¹⁰⁾:
الْحُلَّةُ⁽¹¹⁾ ثَوْبَانٍ، وَقَمِيصُهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ". رواه أبو داود وابن ماجه كذلك، ورواه أحمد بلفظ:
"كُفْنٌ فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَابٍ، فِي قَمِيصِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَحُلَّةٌ نَجْرَانِيَّةٌ. الْحُلَّةُ ثَوْبَانٍ". وهو حديث

(1) سنن الترمذى (2/57).

(2) السنن الكبرى للبيهقي (2/142).

(3) تقریب التهذیب (ص: 268).

(4) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص: 78).

(5) سنن الدارقطنی (2/150).

(6) السنن الكبرى للبيهقي (2/142).

(7) انظر: ألفية العراقي المسمى بشرح التبصرة والتنكرة (119/1-121)، النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (1/270)، تدريب الرواى في شرح تقریب النواوى، لسيوطى (1/115).

(8) صحيح مسلم، كتابُ البيوع، بابُ الأرضِ ثُمَّ تَحْمِلُ (3/1550 ح 1184).

(9) البدر المنیر (5/213).

(10) موضع معروف باليمن من ناحية مكة. معجم البلدان، لياقوت الحموي (5/266).

(11) الْحُلَّةُ: واحدُ الْحُلَّلِ، وهي بُرُودُ الْيَمَنِ، ولا تُسمَّى حُلَّةً إلَّا أَنْ تَكُونَ ثَوْبَانَ إِزَارٍ وَرِداءً مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (1/432)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (8/50).

ضعف؛ لأجل يزيد بن أبي زياد المذكور في إسناده فإنه تفرد به، ولا يحتاج به لضعفه، لا سيما وقد خالف رواية الثقات فيها، وحديث عائشة⁽¹⁾ التي نفت القميص عنه، ولو صح فتأويله أنها اشتربت الحلة له فلم يكن فيها...

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رض⁽²⁾: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ يَزِيدَ يَعْنِي أَبْنَ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مَقْسِمٍ، عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كُفْنَ رَسُولُ اللَّهِ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ نَجْرَانِيَّةٍ⁽³⁾: الْحُلَّةُ ثَوْبَانٌ، وَقَمِيصُهُ الَّذِي ماتَ فِيهِ "، قَالَ أَبُو دَاؤِدَ: قَالَ عُثْمَانُ: فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ: حُلَّةٌ حَمْرَاءُ، وَقَمِيصٌ الَّذِي ماتَ فِيهِ.

تخرج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽⁴⁾ من طريق أبي داود.

وأخرجه أحمد⁽⁵⁾، وابن أبي شيبة⁽⁶⁾، وابن ماجه⁽⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁾، من طرق عن عبد الله بن إدريس، بإسناده، بناه.

دراسة رجال الإسناد:

عبد الله بن إدريس بن يزيد الكوفي، ثقة فقيه عابد، مات سنة اثنين وسبعين ومائة، روى له الجماعة⁽⁹⁾.

يزيد بن أبي زياد، ضعيف كبر فتغير، وصار يتلقن وكان شيعياً، مات سنة ست وثلاثين ومائة، روى له مسلم مقرضاً، والأربعة⁽¹⁰⁾.

(1) سيأتي تخرجه في الصفحة التالية.

(2) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في الكفن (3/199 ح 3153).

(3) موضع معروف باليمن من ناحية مكة. معجم البلدان، لياقوت الحموي (266/5).

(4) السنن الكبرى (3/561 ح 6675).

(5) مسند أحمد (3/414 ح 1942).

(6) مصنف ابن أبي شيبة (3/258 ح 1115).

(7) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في كفن النبي ﷺ (1/472 ح 471).

(8) المعجم الكبير (11/404 ح 12146).

(9) تهذيب الكمال (14/298)، تهذيب التهذيب (5/144)، تقريب التهذيب (ص: 295).

(10) الجرح والتعديل (9/265)، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 93)، أحوال الرجال (ص: 151)،

المجرورين، لابن حبان (3/100)، تهذيب الكمال (32/136)، الكواكب النيرات (ص: 509)، تقريب

التهذيب (ص: 601).

مَقْسِمٌ بْنُ بُجْرَةٍ، ويقال: **بْنُ نَجْدَةٍ**، ويقال له مولى ابن عباس للزومه له، مات سنة إحدى ومائة، روى له الجماعة سوى مسلم⁽¹⁾.

مختلف فيه:

وثقه العجمي⁽²⁾، ويعقوب بن سفيان⁽³⁾، والدارقطني⁽⁴⁾، وقال أبو حاتم⁽⁵⁾: "صالح الحديث لا يأس به"، وقال الذهبي⁽⁶⁾: صدوق، وقال البخاري: ⁽⁷⁾: سمع ابن عباس، وقال ابن حزم⁽⁸⁾: ليس بالقوي.

وقال ابن حجر⁽⁹⁾: صدوق وكان يرسل.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف. انفرد به يزيد بن أبي زياد، وليس من يحتج به لضعفه، لا سيما وقد خالف الثقات، وعارضه ما هو أثبت منه، وهو حديث عائشة^{رض} الذي رواه الشیخان⁽¹⁰⁾ قالت: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كُفَنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يَمَانِيَّةً بِيَضِّ، سَحُولِيَّةً مِنْ كُرْسِفٍ لَيْسَ فِيهِنَّ قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ".

(1) تهذيب الكمال (463/28)، تهذيب التهذيب (289/10).

(2) الثقات للعجمي (295/2).

(3) المعرفة والتاريخ (374/3).

(4) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 278).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (414/8).

(6) المعنى في الضعفاء (675/2)، ميزان الاعتدال (176/4).

(7) التاريخ الكبير للبخاري (33/8).

(8) المحلى بالأثار (403/1).

(9) تقريب التهذيب (ص: 545).

(10) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب التياب البيضا للكفن (2/75 ح 1264)، صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب في كفن الميت، (2/649 ح 941).

(11) يُرَوَى بِفَتْحِ السَّيْنِ وَضَمَّهَا، فَالْفَتْحُ مُنْسَبٌ إِلَى السَّحُولِ، وَهُوَ الْفَصَارِ؛ لِأَنَّهُ يَسْخَلُهَا: أَيْ يَغْسِلُهَا، أَوْ إِلَى سَحُولٍ وَهِيَ قَرْيَةٌ بِالْيَمَنِ: وَأَمَّا الضَّمُّ فَهُوَ جَمْعُ سَحْلٍ، وَهُوَ التَّوْبُ الْأَبْيَضُ النَّقِيُّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ قُطْنٍ، وَقِيلَ سَحُولُ اسْمُ لِلْقَرْيَةِ. النَّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثْرِ (347/2)، عَمَدةُ الْفَارِيِّ شَرْحُ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ (49/8).

(12) الْطُّنْ. النَّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثْرِ (163/4).

قال الترمذى⁽¹⁾: "وقد رُوى في كفن النبي ﷺ روايات مختلفة، وحديث عائشة أصح الأحاديث التي رويت في كفن النبي ﷺ".

ولأجل يزيد ضعف الحديث - سوى ابن الملقن - البهقى⁽²⁾، وابن عبد البر⁽³⁾، والنوى⁽⁴⁾، وابن حجر⁽⁵⁾.



حديث رقم (125)

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: ... وأما حديث أبي يوسف، عن غورك بن الخضرم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر مرفوعاً "في الخيل السائمة⁽⁷⁾ في كل فرس دينار". فهو حديث ضعيف باتفاق الحفاظ.

قال الدارقطنى⁽⁸⁾: تَقَرَّدَ بِهِ غُورَكُ ، عَنْ جَعْفَرٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًا وَمَنْ دُونَهُ ضُعَفَاءُ.

وقال ابن القطان⁽⁹⁾: أبو يوسف هو القاضي، وهو محمول عليه عندهم.

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطنى⁽¹⁰⁾: أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَانِ الشِّيرَازِيُّ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مُوسَى الْحَارِثَيَّ حَدَّثَهُمْ ، أَنَّبَا إِسْمَاعِيلَ بْنَ يَحْيَى بْنَ بَحْرِ الْكَرْمَانِيَّ ، ثَنَا الْلَّيْثُ بْنُ حَمَادٍ الْإِصْنَاطَخْرِيُّ ، ثَنَا أَبُو يُوسُفَ ، عَنْ غُورَكَ بْنِ الْخِضْرَمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فِي الْخَيْلِ السَّائِمَةِ فِي كُلِّ فَرْسٍ دِينَارٌ ثُوَدَيْهِ".

(1) سنن الترمذى (313/3).

(2) انظر: مختصر خلافيات البهقى (398/2)، البدر المنير (214/5).

(3) التمهيد (142/22)، الاستذكار (5/3).

(4) شرح النوى على مسلم (8/7)، خلاصة الأحكام (950/2).

(5) التلخيص الحبير (254/2).

(6) البدر المنير (404/5).

(7) السائمة: الراعية، سميت السائمة؛ لأنها تسم الأرض بأثرها بحثاً عن الكلأ. قال الفيومي: "سامت الماشية سوماً

من باب قال زعث بتفسيها، ويتجدد بالهمزة فـقال: أسامتها راعيها". انظر: الحاوي الكبير للماوردي (188/3)،

المصباح المنير في غريب الشر الكبير، الفيومي (297/1).

(8) سنن الدارقطنى (35/3).

(9) بيان الوهم والإيهام (213/3).

(10) سنن الدارقطنى 35/3 ح 2019.

تخریج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽¹⁾، والبيهقي⁽²⁾، والخطيب⁽³⁾، من طريق محمد بن موسى الحارثي، بإسناده، بنحوه.

درسته رجال الإسناد:
أحمد بن عباد بن محمد بن الفرج، أبو بكر الشيرازي⁽⁴⁾، وكان يقال له: الباز الأبيض⁽⁵⁾، مات سنة ثمانٍ وثمانين وثلاثمائة.

قال الرشيد العطار⁽⁶⁾: "مشهور بالحفظ والمعرفة والثقة"، وقال الذهبي⁽⁷⁾: "الحافظ الثقة، مسند الوقت، كان موصوفاً بالحفظ". وقال ابن ناصر الدين⁽⁸⁾: "كان واحد الثقات الحفاظ".

وقال ابن حجر⁽⁹⁾: من الحفاظ الكبار.

قالت الباحثة: ثقة. لكن الدارقطني أطلق على إسناد هذا الحديث الضعف، ولم يستثنه.

محمد بن موسى بن إبراهيم، أبو عبد الله الحارثي الإصطخري⁽¹⁰⁾، مات سنة إحدى عشرة وثلاثمائة⁽¹¹⁾.

جهله الهيثمي⁽¹²⁾، وابن حجر⁽¹³⁾.

(1) المعجم الأوسط (7/338 ح 338).

(2) السنن الكبرى (4/201 ح 7419).

(3) تاريخ بغداد (8/405).

(4) شيراز مدينة إيرانية. وتعد شيراز سادس أكبر مدينة في إيران بعد كلٍ من طهران ومشهد. انظر: الأنساب للسمعاني (3/380)، معجم البلدان (8/219). ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

(5) الباز نوع من جوارح الطير التي يصاد بها كالصقر، والأبيض منه أقوى الأنواع. انظر: حياة الحيوان الكبرى، للدميري (1/157). ولعل تلقيب أبو بكر الشيرازي بالباز الأبيض، إشارة إلى قوته حفظه.

(6) نزهة الناظر في ذكر من حدث عن البغوي (ص: 36).

(7) سير أعلام النبلاء (16/489).

(8) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (4/471).

(9) لسان الميزان (1/192).

(10) هذه النسبة إلى إصطخر، وهي من أقدم مدن فارس وأشهرها. انظر: الأنساب للسمعاني (1/285)، معجم البلدان، لياقوت الحموي (1/211).

(11) الأنساب للسمعاني (13/283).

(12) مجمع الزوائد (8/117).

(13) لسان الميزان (5/401).

إسماعيل بن يحيى بن بحر الكَرْمَانِي⁽¹⁾ ، أشار الدارقطني إلى تضعيقه.

ولم أعثر على ترجمة له.

الليث بن حماد الإصطخري ، ضعفه الهيثمي⁽²⁾.

يعقوب بن إبراهيم، أبو يوسف القاضي، صدوق كثير الغلط. سبقت ترجمته في حديث رقم (94).

غُورك بْنُ الْخَضْرِمِ، ويقال **الْحَصْرَمِ**، أبو عبد الله السعدي. ولم أقف في ترجمته زيادة على قول الدارقطني: ضعيف جداً، ومن ثم أشار إلى تضعيقه من دونه.

جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بالصادق، مات سنة ثمان وأربعين ومائة، روى له مسلم واباقون⁽³⁾.

مختلف فيه:

وثقه الشافعى⁽⁴⁾، وابن معين⁽⁵⁾، وأبو حاتم⁽⁶⁾، وزاد: "لا يسأل عن مثله"، والنسائي⁽⁷⁾. وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾، وقال الساجي⁽⁹⁾: كان صدوقاً مأموناً، إذا حدث عنه الثقات فحديثه مستقيم.

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁰⁾:

(1) **الْكَرْمَانِي**: بفتح الكاف وقيل بكسرها، والفتح أشهر بالصحة. وتقع بين خراسان وبحر الهند. معجم البلدان (454/4).

(2) مجمع الزوائد (69/3).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (97 / 5).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (487 / 2).

(5) تاريخ ابن معين - روایة الدارمي (ص: 84).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (487 / 2).

(7) تهذيب التهذيب (2 / 104).

(8) (131 / 6).

(9) إكمال تهذيب الكمال (3 / 228).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (487 / 2).

"سمعت أبا زرعة وسئل عن جعفر بن محمد عن أبيه وسهيل بن أبي صالح عن أبيه والعلاء عن أبيه أيهما أصح؟ قال: لا يقرن جعفر إلى هؤلاء. يريد جعفر أرفع من هؤلاء في كلام عنى".

وكان مالك لا يروي عن جعفر بن محمد حتى يضممه إلى آخر من أولئك الرفعاء ثم يجعله ⁽¹⁾ بعده.

وسئل يحيى بن سعيد القطان⁽²⁾: مجالد بن سعيد وجعفر بن محمد؟ قال: مجالد أحب إلى من جعفر.

وقال ابن سعد⁽³⁾: "كان كثير الحديث ولا يحتاج به ويستضعف، سئل مرة سمعت هذه الأحاديث من أبيك فقال: نعم. سئل مرة فقال: إنما وجدتها في كتبه".

وأجاب ابن حجر عن هذا فقال⁽⁴⁾: "يحتمل أن يكون الأولان وقعا عن أحاديث مختلفة فذكر فيما سمعه أنه سمعه وفيما لم يسمعه أنه وجده وهذا يدل على تتبته".

وقال في التقريب⁽⁵⁾: صدوق فقيه إمام.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً، مسلسل بالضعفاء من أوله حتى غورك بن الخضرم الذي تفرد به.

قال الطبراني⁽⁶⁾: لم يرو هذا الحديث عن جعفر بن محمد إلا غورك الجعفي، تفرد به: الليث بن حماد الإصطخري.

وقد أحسن الذهبي حيث قال⁽⁷⁾: "هذا إسناد مظلم".

(1) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة(2/332).

(2) التاريخ الكبير ابن أبي خيثمة (2/333).

(3) تهذيب التهذيب (2/104).

(4) تهذيب التهذيب (2/104).

(5) تقريب التهذيب (ص: 141).

(6) المعجم الأوسط (7/338).

(7) تتفيق التحقيق للذهبي (1/335).

وممن ضعفه: ابن الجوزي⁽¹⁾، وابن حجر⁽²⁾، والألباني⁽³⁾. ونقل ابن الملقن اتفاق الحفاظ على ضعفه⁽⁴⁾.

والحديث مع ضعفه الشديد؛ يخالف عموم قوله المخرج في الصحيحين⁽⁵⁾ وغيرهما، من حديث أبي هريرة⁽⁶⁾: **"لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرْسِهِ وَغَلَامِهِ صَدَقَةٌ"**. ويخالف أيضاً رأي أبي يوسف القاضي في المسألة؛ أنه لا صدقة في الخيل⁽⁷⁾.



حديث رقم (126):

عن سلمان⁽⁸⁾، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: "يَا سَلْمَانُ كُلُّ طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَقَعَتْ فِيهِ دَبَّةٌ لَيْسَ لَهَا دَمٌ فَمَاتَتْ فِيهِ فَهُوَ حَلَالٌ أَكْلُهُ وَشُرُبُهُ وَوُضُوؤُهُ"⁽⁷⁾.

قال ابن الملقن⁽⁸⁾: هذا الحديث رواه الدارقطني، والبيهقي، في سننهما، من روایة بقية بن الوليد، أبي يُحْمِد - بضم الياء، وأصحاب الحديث فتحوها، كما قاله الدارقطني - عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، عن بشر بن منصور، عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن سلمان به.

وهو معلوم من أوجهه:

أولها: أن بقية ضعيف من وجهين، أحدهما: التدليس. والثاني: الضعف مطلقاً...
الوجه الثاني: أن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي: مجهول، كما قاله أبو أحمد الحاكم، وكذلك ابن عدي، ونقله ابن الجوزي عنه في كتابيه: الضعفاء، والتحقيق، وأقره.الوجه الثالث: أن علي بن زيد بن جدعان: ضعفه ابن عبيña. وقال حماد بن زيد: كان يقلب الأحاديث...الوجه الرابع: أنه لا يعلم متابع لبقية عليه، قال الدارقطني: هذا الحديث لم يروه غير بقية، عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي.
ولأجل هذه العلل، قال الحافظ أبو أحمد الحاكم: هذا حديث غير محفوظ.

(1) العلل المتناثرة في الأحاديث الواهية (5/2).

(2) التلخيص الحبير (339/2).

(3) سلسلة الأحاديث الضعيفة (9/18).

(4) البدر المنير (404/5).

(5) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ليس على المسلم في فرسه صدقة (120/2)، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه (982/675).

(6) انظر: المبسوط للسرخسي (188/2)، المجموع، للنووي (339/5).

(7) الشرح الكبير للرافعي (166/1).

(8) البدر المنير (456/1).

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمه الله⁽¹⁾: حَدَّثَنَا أَبُو هَاشِمٍ عَبْدُ الْغَافِرِ بْنُ سَلَامَةَ الْحِمْصِيُّ، قَالَ: وَجَدْنَا فِي كِتَابِي عَنْ يَحْيَى بْنِ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الْحِمْصِيِّ، نَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الرُّبَيْدِيِّ، عَنْ بِشْرِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ رَيْدٍ، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ سُهْبَلٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْأَخْيَلِ الْحِمْصِيِّ، حَدَّثَنِي أَبِي، نَا بَقِيَّةُ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ بِشْرِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ رَيْدٍ بْنِ جُذْعَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَا سَلْمَانُ كُلُّ طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَقَعْتُ فِيهِ دَائِبٌ لَيْسَ لَهَا دَمٌ فَمَاتَتْ فِيهِ فَهُوَ حَلَانٌ أَكْلُهُ وَشُرْبُهُ وَوُضُوؤُهُ". لَمْ يَرُوهُ غَيْرُ بَقِيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الرُّبَيْدِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

تخریج الحديث:

أخرجه ابن عدي⁽²⁾ ومن طريقه البهقي⁽³⁾، عن ابن أبي داود السجستاني، تابع عبد الغافر بن سلمة، في الرواية عن يحيى بن عثمان الحمصي، بإسناده عن بقية بن الوليد، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد الأول:

عبد الغافر بن سلمة أبو هاشم الحمصي، وثقة الخطيب⁽⁴⁾، وقال الذهبي⁽⁵⁾: المحدثُ الحُجَّةُ، مات سنة ثلاثة وثلاثمائة⁽⁶⁾.

يَحْيَى بْنِ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الْحِمْصِيُّ، مات سنة خمس وخمسين ومائتين، روى له أبو داود، والنمساني، وابن ماجه⁽⁷⁾.

(1) سنن الدارقطني (1/49 ح 84).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (4/463).

(3) السنن الكبرى للبيهقي (1/383 ح 1193).

(4) تاريخ بغداد (12/448).

(5) سير أعلام النبلاء (15/294).

(6) انظر ترجمته: تاريخ دمشق لابن عساكر (36/383)، العبر في خبر من غير، للذهبي (2/37)، شذرات الذهب، لابن العماد (4/171).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (31/462).

مختلف فيه:

قال أبو حاتم⁽¹⁾: كان رجلاً صالحًا ثقةً صدوقاً، وقال النسائي⁽²⁾: ثقة، وفي موضع آخر⁽³⁾: لا بأس به، وقال مسلمة بن قاسم⁽⁴⁾: ثقة مأمون، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾، وقال الذهبي⁽⁶⁾: ثقة عابد.

وتكلم فيه الحسين بن أبي معشر الحراني⁽⁷⁾، وتعقبه ابن عدي فقال⁽⁸⁾: "وليحيى بن عثمان أحاديث صالحة عن شيخ الشام، ولم أر أحداً يطعن فيه غير أبي عروبة، وهو معروف بالصدق، وأخوه عمرو بن عثمان كذلك، وأبواهما عثمان ابن سعيد بن دينار، وهم من أهل بيت الحديث بحمص، وليس بهم بأس".

وقال ابن حجر⁽⁹⁾: صدوق عابد.

قالت الباحثة: ثقة.

بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ ، صَدُوقٌ ، مَذْكُورٌ مِنَ الْرَّابِعَةِ⁽¹⁰⁾. سَبَقَتْ تَرْجِمَتِهِ حَدِيثٌ رَقْمُ (47).

سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدِ الْزَبِيدِيِّ ، ضَعِيفٌ ، رُوِيَ لَهُ أَبْنَانُ مَاجِهِ⁽¹¹⁾.

(1) الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم (174/9).

(2) تهذيب التهذيب (256/11).

(3) مشيخة النسائي (ص: 69).

(4) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (347/12).

(5) (265/9).

(6) الكافش (371/2).

(7) انظر ترجمته: الإرشاد، للخليلي (459/1)، إكمال الإكمال، لابن نقطة (147/4)، سير أعلام النبلاء (510/14).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (120/9).

(9) تقريب التهذيب (ص: 594).

(10) طبقات المدلسين (ص: 49).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (463/4)، المغني في الضعفاء (260/1)، تهذيب الكمال (523/10)، لا يعرف تهذيب التهذيب (53/4)، تقريب التهذيب (ص: 238).

بِشْرٌ بْنُ مَنْصُورِ السَّلِيمِيُّ، مات سنة ثمانين ومائة، روى له مسلم، وأبو داود، والنسائي⁽¹⁾.

قال أحمد⁽²⁾: "ثقة ثقة وزيادة"، وقال أبو زرعة⁽³⁾: "ثقة، مأمون، كان عبد الرحمن بن مهدي يقدمه ويفضله ويحدث عنه"، وقال أبو حاتم⁽⁴⁾، والنسائي⁽⁵⁾، والذهبى⁽⁶⁾: "ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾. وقال يعقوب بن شيبة⁽⁸⁾: "كان قد سمع ولم يكن له عناية بالحديث".

وقال ابن حجر⁽⁹⁾: صدوق عابد زاهد.

وترجح الباحثة أنه ثقة.

عَلِيٌّ بْنُ زَيْدٍ بْنُ جُذْعَانَ، ضعيف. سبقت ترجمته في حديث رقم (85).

رجال الإسناد الثاني:

مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ سُهَيْلٍ، ضعيف، لم يوثقه غير أبي نعيم، مات سنة إحدى وستين وثلاثمائة⁽¹⁰⁾.

أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْأَخْيَلِ الْحَمْصِيُّ، وثقة الدرقطني⁽¹¹⁾، والذهبى⁽¹²⁾.

خَالِدُ بْنُ عُمَرُو أَبِي الْأَخْيَلِ السَّلْفِيِّ الْحَمْصِيُّ، ضعيف⁽¹³⁾، كذبه جعفر الفريابي⁽¹⁴⁾، مات

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (154/4).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (365/2).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (365/2).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (365/2).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (153/4).

(6) الكافش (270/1).

(7) الثقات لابن حبان (140/8).

(8) تهذيب التهذيب (460/1).

(9) تقريب التهذيب (ص: 124).

(10) تاريخ بغداد (67/3)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (54/3)، المغني في الضعفاء (573/2)، لسان الميزان (150/5).

(11) تاريخ بغداد (210/5).

(12) تاريخ الإسلام (170/7).

(13) تقريب التهذيب (ص: 189).

(14) سبقت ترجمته في حديث (116).

ست وثلاثين ومائتين⁽¹⁾.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً، لأجل:

محمد بن حميد بن سهيل، ضعيف، ولكنه توبع كما في التخريج.

خالد بن عمرو أبو الأحيل، ضعيف، كذبه جعفر الفريابي، وإن تابعه الثقة يحيى بن عثمان الحمصي.

بقية بن الوليد، مدلس من الرابعة ولم يصرح بالسماع، أما نصرحه بالتحديث في الرواية الثانية عند الدارقطني، فلا يعتبر به، لأنَّ في إسناده أبا الأحيل وقد تبين حاله. وتدلس بقية هو العلة الأولى التي أعلَّ بها ابن الملقن هذا الحديث، وزاد عليها اطلاق الضعف على بقية، وفيه نظر، فليس فيما نقل من أقوال النقاد ما يثبت ذلك⁽²⁾، وغاية الأمر أن بقية يضعف إذا حدث عن الضعفاء والكذابين، وأما إذا حدث عن الثقات فلا.

أما تقرده برواية هذا الحديث عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، والذي نص عليه الدارقطني⁽³⁾ وغيره، فهي العلة الرابعة التي ذكرها ابن الملقن.

سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، ضعيف، وقد جهله ابن الملقن تبعاً لأبي أحمد الحكم⁽⁴⁾، وغيره، ولم يفرق بين الضعيف والمجهول، فقال⁽⁵⁾: "ولا تنافي بينه وبين الأول، لأن المجهول ضعيف أيضاً".

وبناء عليه فهذه العلة الثانية للحديث، بحسب ما ذكره ابن الملقن.

عليٰ بن جُدعان، ضعيف. وهي العلة الثالثة التي ذكرها ابن الملقن.

(1) انظر: الثقات لابن حبان (226/8)، الكامل في ضعفاء الرجال (461/3)، تاريخ بغداد (210/5)، ميزان الاعتدال (636/1)، تهذيب التهذيب (110/3).

(2) راجع: البدر المنير (457/456/1).

(3) سنن الدارقطني (49/1).

(4) البدر المنير (458/1).

(5) البدر المنير (458/1).

قال ابن الملقن⁽¹⁾: "لأجل هذه العلل، قال الحافظ أبو أحمد الحاكم: هذا حديث غير محفوظ".

وضعفه ابن عدي⁽²⁾، وابن حجر⁽³⁾، والألبانى⁽⁴⁾.



حديث رقم (127):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: هذا الحديث رواه الأئمة: أحمد في "مسنده" ولفظه⁽⁶⁾: "يس قلب القرآن، لا يقرؤها رجل يربد الله والدار الآخرة إلا غفر له، واقرءوها على موتاكم". وأبو داود وابن ماجه في "سننهما" والنسياني في "عمل اليوم والليلة"، وأبو حاتم بن حبان في "صححه"، والحاكم في "مستدركه" من روایة سليمان التیمی، عن أبي عثمان - وليس بالنهدی - عن أبيه، عن معقل بن يسار مرفوعاً، إلا النسائي وابن حبان فإنهم قالا: عن أبي عثمان، عن معقل، فأسقطا أباها، وأعلى هذا الحديث بالوقف وبالجهالة وبالاضطراب، ..."

نص الحديث:

قال الإمام أحمد رحمه الله⁽⁷⁾: حَدَّثَنَا عَارِمٌ - أبو النعمان محمد بن الفضل، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّیمِیُّ، عَنْ أَبِی عُثْمَانَ، وَلَیْسَ بِالنَّهَدِیِّ⁽⁸⁾، عَنْ أَبِیهِ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ .
قال: قال رسول الله ﷺ: "اقرءوها على موتاكم" يعني يس.

(1) البدر المنير (460/1).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (463/4).

(3) التلخيص الحبير (164/1).

(4) سلسلة الأحاديث الضعيفة (407/10).

(5) البدر المنير (193/5 - 195).

(6) هذا اللفظ الذي ذكره ابن الملقن لم يأت في الإسناد المذكور، إنما رواه أحمد من حديث معتمر، عن أبيه، عن رجل، عن أبيه، عن معقل. مسند أحمد (417/33) ح 20300. كما سيأتي.

(7) مسند أحمد (417/33) ح 20314.

(8) قوله: "ليس بالنهدی" أشار به إلى أن أبا عثمان هذا الذي روى عنه سليمان التیمی غير أبي عثمان النهدی، فإن النهدی اسمه: عبد الرحمن مل، محضرم ثقة ثبت.

وانظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (4)، تهذيب التهذيب (6/277)، تقریب التهذیب (ص: 351).

تخریج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة⁽¹⁾، وابن ماجه⁽²⁾، وأبو داود⁽³⁾، والطبراني⁽⁴⁾، الحاكم⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾، جميعهم من طرق عن عبد الله بن المبارك، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن أبيه، عن معلم، بنحوه.

وأخرجه النسائي⁽⁷⁾، والبغوي⁽⁸⁾، من طريق ابن المبارك. وابن حبان⁽⁹⁾ من طريقه القطان. كلاهما (ابن المبارك، ويحيىقطان)، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن معلم، بلفظه.

وأخرجه أحمد⁽¹⁰⁾، والنسائي⁽¹¹⁾، والروياني⁽¹²⁾، والطبراني⁽¹³⁾، وأبو الشيخ⁽¹⁴⁾، من طريق عن معتمر بن سليمان التيمي⁽¹⁵⁾، عن أبيه، عن رجل، عن أبيه، عن معلم، وفيه زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

سليمان بن طرخان، أبو المعتمر التيمي، البصري، نزل في التيم فنسب إليهم، ثقة عابد، مات سنة ثلاثة وأربعين ومائة، روى له الجماعة⁽¹⁶⁾.

(1) مصنف ابن أبي شيبة (3/237 ح 1095).

(2) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء فيما يقال عند المريض إذا حضر (1/466 ح 1448).

(3) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب القراءة عند الميت (3/191 ح 3121).

(4) المعجم الكبير (20/219 ح 510).

(5) المستدرك (1/565 ح 2074).

(6) السنن الكبرى (3/538 ح 6600)، شعب الإيمان (11/437 ح 8796).

(7) عمل اليوم والليلة للنسائي (ص: 581 ح 1074).

(8) شرح السنة للبغوي (5/295 ح 1464).

(9) صحيح ابن حبان (7/269 ح 3002).

(10) مسند أحمد (33/417 ح 20300).

(11) عمل اليوم والليلة (ص: 581 ح 1075).

(12) مسند أبو بكر محمد بن هارون الروياني (307هـ)، (2/323 ح 1284).

(13) المعجم الكبير (20/220 ح 511)، (20/230 ح 541).

(14) أمثال الحديث لأبي الشيخ الأصبهاني (ص: 322 ح 274).

(15) ثقة. انظر ترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/250)، تقريب التهذيب (ص: 539).

(16) الجرح والتعديل (4/124)، تهذيب الكمال (8/12)، تهذيب التهذيب (4/201)، تقريب التهذيب (ص: 252)، طبقات المدلسين (ص: 33).

أبو عثمان، وليس بالنهمي، قيل: اسمه سعد، روى له أبو داود والنسائي وابن ماجة⁽¹⁾.

ذكره ابن حبان في ثقاته⁽²⁾، وقال علي ابن المديني⁽³⁾: لم يرو عنه غير التيمي، وهو إسناد مجهول. وقال ابن القطان⁽⁴⁾: إنه حديث لا يصح؛ لأن أبا عثمان هذا لا نعرفه، ولا من روى عنه غير سليمان التيمي، وإذا لم يكن هو معروفاً فأبوه أبعد من أن يعرف. وكذا قال المنذري⁽⁵⁾: أبو عثمان وأبوه ليسا بمشهورين. وقال الذهبي⁽⁶⁾: لا يعرف.

وقال ابن حجر⁽⁷⁾: مقبول.

والراجح أن أبا عثمان وأباه لا يعرفان.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، وأغلق بالوقف وبالجهالة والاضطراب، كما قال ابن الملقن.

أما الوقف: فلأن يحيى بن سعيد رواه عن سليمان التيمي فأوقفه.

نص على ذلك الحاكم عقب الحديث فقال⁽⁸⁾: "هذا الحديث أوقفه يحيى بن سعيد وغيره، عن سليمان التيمي، والقول فيه قول ابن المبارك، إذ الزيادة من النقة مقبول".

وأما الجهالة: فلأن فيه أبا عثمان وأباه، لا يعرفان.

وأما الاضطراب: فهو أن أبا عثمان يرويه عن أبيه مرة. وأخرى يرويه عن معقل بن يسار مباشرة دون ذكر أبيه. ومرة ثالثة يرويه سليمان التيمي، عن رجل، عن أبيه، عن معقل مرفوعاً. وقد تبين هذا الاضطراب في تخريج الحديث.

(1) تهذيب الكمال (75/34)، تهذيب التهذيب (12/163).

(2) (664/7).

(3) تهذيب الكمال (34/75).

(4) بيان الوهم والإبهام في كتاب الأحكام (5/49).

(5) البدر المنير (5/194)، شرح أبي داود للعيني (6/40).

(6) ميزان الاعتدال (4/550).

(7) تقرير التهذيب (ص: 657).

(8) المستدرك للحاكم (1/565، 2074 ح).

ونقل عن الدارقطني قوله⁽¹⁾: إنه حديث ضعيف الإسناد مجهول المتن، ولا يصح في الباب حديث.



حديث رقم(128):

قال ابن الملقن⁽²⁾: حديث أبي هريرة رض أن رسول الله ص قال: "مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَلَا يَتَكَلُّمُ، إِلَّا بِسْبُحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ، إِلَّا بِاللَّهِ، مُحِيطٌ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّنَاتٍ، وَكُتِبَتْ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَرُفِعَ لَهُ بِهَا عَشْرَةُ دَرَجَاتٍ، وَمَنْ طَافَ، فَنَكَلَمَ وَهُوَ فِي تِلْكَ الْحَالِ، خَاضَ فِي الرَّحْمَةِ بِرِجْلِيهِ، كَخَائِضِ الْمَاءِ بِرِجْلِيهِ⁽³⁾".

رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رض⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَاشٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ أَبِي سَوَيْةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبْنَ هِشَامٍ، يَسْأَلُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ عَنِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ، وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَقَالَ عَطَاءُ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ص قَالَ: "وُكِلَ بِهِ⁽⁵⁾ سَبْعُونَ مَلَكًا، فَمَنْ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، رَبَّنَا آتَنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِتَّا عَذَابَ النَّارِ، قَالُوا: آمِينَ" فَلَمَّا بَلَغَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدِ، قَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ مَا بَلَغَكَ فِي هَذَا الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ؟ فَقَالَ عَطَاءُ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ص يَقُولُ: "مَنْ فَاوَضَهُ⁽⁶⁾، فَإِنَّمَا يُفَاوِضُ يَدَ الرَّحْمَنِ" قَالَ لَهُ أَبُنْ هِشَامٍ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ فَالظَّوَافُ؟ قَالَ عَطَاءُ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ص يَقُولُ: "مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَلَا يَتَكَلُّمُ، إِلَّا بِسْبُحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ، إِلَّا بِاللَّهِ، مُحِيطٌ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّنَاتٍ، وَكُتِبَتْ لَهُ عَشْرُ

(1) البدر المنير (195/5).

(2) البدر المنير (200/6).

(3) خاض في الرحمة برجليه أي: لأن رجليه في الرحمة فقط دون سائر جسده، بخلاف من يذكر الله تعالى في تلك الحالة فإنه في الرحمة بتمام جسده. حاشية السندي على سنن ابن ماجه (225/2).

(4) سنن ابن ماجه، كتاب المناسب، باب فضل الطواف (2957 ح 985).

(5) أي: بالتأمين، أي: لمن دعا عنده قالوا آمين. حاشية السندي على سنن ابن ماجه (224/2).

(6) أي: قابله بوجهه. حاشية السندي على سنن ابن ماجه (224/2).

حَسَنَاتٍ، وَرُفِعَ لَهُ بِهَا عَشْرَةُ دَرَجَاتٍ، وَمَنْ طَافَ، فَتَكَلَّمُ وَهُوَ فِي تِلْكَ الْحَالِ، خَاضَ فِي الرَّحْمَةِ بِرِجْلِيهِ، كَخَائِضِ الْمَاءِ بِرِجْلِيهِ".

تخریج الحديث:

أخرجه ابن عدي⁽¹⁾ من طريق ابن ماجه.

وأخرجه الفاكهي⁽²⁾، والطبراني⁽³⁾، من طرق عن إسماعيل بن عياش، بإسناده، ولفظه.

وقال الطبراني: "لَمْ يَرُو هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَطَاءٍ إِلَّا حُمَيْدُ بْنُ أَبِي سُوَيْدٍ، تَرَدَّ بِهِ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ".

دراسة رجال الإسناد:

إسماعيل بن عياش، صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم. سبقت ترجمته في

حديث رقم (22).

حُمَيْدُ بْنُ أَبِي سُوَيْدٍ، قال المزي⁽⁴⁾: "والصحيح حُمَيْدُ بْنُ أَبِي سُوَيْدٍ"، ويقال ابن أبي حميد المكي، مجهول⁽⁵⁾، روى له ابن ماجه⁽⁶⁾.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناد ضعيف، لأجل:

- إسماعيل بن عياش، صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم، وهذا الحديث من روايته عن غير أهل بلده، يعني حميد بن أبي سويد المكي.
- وحميد بن أبي سويد، مجهول. قال ابن عدي⁽⁷⁾: أحاديثه عن عطاء غير محفوظات، وقال الذهبي⁽⁸⁾: له مناكر.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (78/3).

(2) أخبار مكة للفاكهي (152/1).

(3) المعجم الأوسط (8400/8).

(4) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (260/10).

(5) تقريب التهذيب (ص: 181).

(6) تهذيب الكمال (374/7)، تهذيب التهذيب (43/3).

(7) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (79/3).

(8) الكاشف (353/1)، المغني في الضعفاء (194/1).

ومن ضعفه: البوصيري⁽¹⁾, وابن حجر⁽²⁾, والسخاوي⁽³⁾.



حديث رقم (129):

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: في "الطبراني الكبير" من حديث ابن عباس - بأسناد ضعيف - قال: "كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ سَيِّفُ قَائِمَتُهُ⁽⁵⁾ مِنْ فِضَّةٍ، وَقَبْعَتُهُ⁽⁶⁾ مِنْ فِضَّةٍ، وَكَانَ يُسَمَّى ذَا الْفَقَارِ⁽⁷⁾".

نص الحديث:

قال الإمام الطبراني رضي الله عنه : حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ، ثنا أبو أمية عمرو بن هشام الحرناني ، ثنا عثمان بن عبد الرحمن ، عن علي بن عروة ، عن عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء ، وعمرو بن دينار ، عن ابن عباس ، قال : كان لرسول الله ﷺ سيف قائمته من فضة ، وقيعته من فضة ، وكان يسمى ذا الفقار ، وكانت له قوس يسمى السداد ⁽⁹⁾ ، ... الحديث .

تخریج الحديث:

انفرد به الطبراني.

دراسة رجال الإسناد:

الحسين بن إسحاق بن إبراهيم الشترى الدقيقى، مات سنة ثلث وتسعين ومائتين⁽¹⁰⁾.

قال الذهبي: "من الحفاظ الرجال"(11)، وقال أيضاً: "محدث رجال ثقة"(12)." .

(1) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (195/3)

(2) التلخيص الحبير (538/2).

(3) المقاصد الحسنة (ص: 655).

(4) البدر المنير (459/7).

.(5) مقبضه. لسان العرب (501/12).

(6) هي التي تكون على رأس قائم السيف، وقيل ما تحت شارب السيف، وقال الخطابي: قبعة السيف هي الثومة التي فوق المقبض. النهاية في غريب الحديث والأثر (7/4)، معالم السنن (257/2).

(7) سمي به لأنه كان فيه حفر متساوية. والمُفَقَّرُ من السُّيُوفِ: الذي فيه حُرُوزٌ مطمئنة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (464/3).

(8) المعجم الكبير (11/111 ح 11208).

(٩) سمي به تقالياً بإصابة ما يرمى عنها. لسان العرب (٢٠٨/٣).

.(10) إكمال الإكمال لابن نقطة (599/2).

.(57/14) سير أعلام النبلاء (11)

• تاريخ الإسلام (12) (739/6)

عَمْرُو بْنُ هِشَامٍ، أبو أميّة الْحَرَانِيُّ، ثقة، مات سنة خمس وأربعين ومائتين، روى له النسائي⁽¹⁾.

عثمان بن عبد الرحمن بن مسلم الحرانى، المعروف بالطرافي، صدوق أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل فضُعِّفَ بسبب ذلك. سبقت ترجمته في حديث (110).

عليٌّ بن عُرُوة القرشيُّ الدمشقيُّ، متوفى، روى له ابن ماجة⁽²⁾.

عبد الملك بن أبي سليمان، واسمه ميسرة العَزَّزميُّ، مات سنة خمس وأربعين ومائة، روى له الجماعة سوى البخاري⁽³⁾.

مختلف فيه:

سماه سفيان الثوري⁽⁴⁾ بالميزان، وقال ابن عمار الموصلي⁽⁵⁾: ثقة حجة، وقال العجلي⁽⁶⁾: ثبت في الحديث، وقال الفسوسي⁽⁷⁾: ثقة متقن فقيه، وقال النسائي⁽⁸⁾: ثقة، وقال أبو زرعة⁽⁹⁾: لا بأس به، وقال أحمد⁽¹⁰⁾: ثقة، وسئل أبو داود⁽¹¹⁾: يخطئ؟ قال: نعم.

وقال الترمذى⁽¹²⁾: ثقة مأمون لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة، وقال: قد كان حدث شعبة عنه ثم تركه لحديث تفرد به، وذكره ابن حبان في الثقات وقال⁽¹³⁾: "ربما أخطأ، وكان من خيار أهل الكوفة وحفظائهم، والغالب على من يحفظ ويحدث أن يهم، وليس من الإنصاف ترك حديث

(1) انظر: الثقات لابن حبان (488/8)، تهذيب الكمال (278/22)، الكاشف (90/2)، تهذيب التهذيب (113/8)، تقريب التهذيب (ص: 428).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (198/6)، الكامل في ضعفاء الرجال (358/6)، تهذيب الكمال (70/21)، ميزان الاعتدال (145/3)، تهذيب التهذيب (365/7).

(3) تهذيب الكمال (328/18)، تهذيب التهذيب (397/6).

(4) تاريخ بغداد (132/12).

(5) تاريخ بغداد (132/12).

(6) الثقات (103 /2).

(7) المعرفة والتاريخ (94/3).

(8) تهذيب الكمال (328/18).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (368/5).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (367/5).

(11) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 296).

(12) انظر: سنن الترمذى (644/3).

(13) الثقات لابن حبان (97/7).

شيخ ثبت صحت عنه السنة بأوهام يهم فيها، والأولى فيه قيول ما يروي بتثبت وترك ما صح أنه وهم فيه ما لم يفحش، فمن غالب خطأه على صوابه استحق الترک."

وقال ابن حجر⁽¹⁾: صدوق له أوهام.

وترجح الباحثة رأي ابن حبان ؛ أنه ثقة ربما أخطأ.
وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

موضوع. فيه:

عثمان بن عبد الرحمن، صدوق، ضعف بسبب روایته عن الضعفاء والمجاهيل، ومدلس من الخامسة⁽²⁾، أي أن حديثه مردود ولو صرح بالسماع، فكيف إذا عن شيخه علي بن عروة؟
الذي هو آفة هذا الحديث، وكذبه صالح جزرة⁽³⁾، والهيثمي⁽⁴⁾، وقال ابن حبان⁽⁵⁾: يضع الحديث.

وقال ابن الجوزي⁽⁶⁾، والألباني⁽⁷⁾: هذا حديث موضوع.

أما ابن حجر ؛ فتبع ابن الملقن وقال⁽⁸⁾: إسناده ضعيف.



حديث رقم (130):

قال ابن الملقن⁽⁹⁾: وفي "مسند أحمد" من حديث عليّ بإسناد ضعيف: "أنه الشّرّاكَيْرِ نِسَاءُهُ بَيْنَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَلَمْ يُخَيِّرْهُنَّ الطَّلاقَ".

(1) تقريب التهذيب (ص: 363).

(2) طبقات المدلسين (ص: 56).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (70/21).

(4) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (138/3).

(5) المجرودين (2/107).

(6) الموضوعات (293/1).

(7) سلسلة الأحاديث الضعيفة (235/9).

(8) التلخيص الحبير (285/3).

(9) البدر المنير (80/8).

نص الحديث:

قال الإمام أحمد ⁽¹⁾: حَدَّثَنِي سُرِيجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ يَعْنِي ابْنَ الْبَرِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيَّرَ نِسَاءَهُ الدُّنْيَا وَالآخِرَةَ، وَلَمْ يُخِيرْهُنَّ الطَّلاقَ.

تخریج الحديث:

وأخرجه أحمد ⁽²⁾ عن يحيى بن أيوب تابع سُرِيج بن يونس، بإسناده، بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

سُرِيجُ بْنُ يُونُسَ بن إبراهيم البغدادي، ثقة عابد، سنة خمس وثلاثين ومائتين، روى له البخاري، والنسائي ⁽³⁾.

عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ بْنِ الْبَرِيدِ الْعَائِذِيُّ، مات سنة إحدى وثمانين ومائة، روى له الجماعة سوى البخاري ⁽⁴⁾.

مختلف فيه: وثقة ابن معين ⁽⁵⁾، والعجمي ⁽⁶⁾، وقال أحمد ⁽⁷⁾، والنسائي ⁽⁸⁾: "ليس به بأس"، وقال ابن المديني ⁽⁹⁾، وأبو زرعة ⁽¹⁰⁾: "صدق"، وقال ابن المديني في موضع ⁽¹¹⁾: "كان صدوقاً وكان ضعيفاً"، وقال ابن عدي ⁽¹²⁾: "يروي في فضائل علي أشياء لا يرويها غيره بأسانيد مختلفة، وقد حدث عنه جماعة من الأئمة، وهو إن شاء الله صدوق في روايته"، وقال الذهبي ⁽¹³⁾: "صدق

(1) مسنده لأحمد 27/2 ح 588.

(2) مسنده لأحمد 28/2 ح 589.

(3) تهذيب الكمال 10/223، تهذيب التهذيب 14/29، تقريب التهذيب (ص: 229).

(4) تهذيب الكمال 21/167، سير أعلام النبلاء 8/343 تهذيب التهذيب 7/392.

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 6/208.

(6) الثقات 2/159.

(7) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله 2/489.

(8) تاريخ بغداد 13/606.

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 6/208.

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 6/208.

(11) العلل لابن المديني (ص: 73).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال 6/312.

(13) المغني في الضعفاء 2/456.

شيعي جلد"، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾ وقال⁽²⁾: كان غالياً في التشيع وروى المناكير عن المشاهير.

وقال أبو حاتم⁽³⁾: كان يتشيع يكتب حدثه، وقال الجوزجاني⁽⁴⁾: "هاشم بن البريد وابنه علي بن هاشم غاليان في سوء مذهبهما"، وضعفه الدارقطني⁽⁵⁾، وقال ابن نمير⁽⁶⁾: "كان مفرطاً في التشيع منكر الحديث".

وقال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق يتشيع.

محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، ضعيف، روى له ابن ماجه⁽⁸⁾.

عمر بن علي بن الحسين، روى له مسلم، والترمذى، والنمسائى⁽⁹⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات وقال⁽¹⁰⁾: يخطئ.

قال ابن حجر⁽¹¹⁾: صدوق فاضل.

علي بن حسين بن علي بن أبي طالب الهاشمى، زين العابدين، ثقة ثبت عابد فقيه، مات سنة ثلاثة وتسعين، روى له الجماعة⁽¹²⁾.

قال أبو زرعة⁽¹³⁾: "لم يدرك جده علياً".

وبافي رجال الإسناد ثقات.

(1) الثقات لابن حبان (214/7).

(2) انظر: الثقات (214/7)، المกรوحين (110/2).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (208/6).

(4) أحوال الرجال (ص: 111).

(5) تهذيب التهذيب (393/7).

(6) المกรوحين (110/2).

(7) تقريب التهذيب (ص: 406).

(8) المกรوحين لابن حبان (249/2)، تهذيب الكمال (37/26)، تهذيب التهذيب (321/9)، تقريب التهذيب (ص: 494).

(9) تهذيب الكمال (468/21)، تهذيب التهذيب (485/7).

(10) (180/7).

(11) تقريب التهذيب (ص: 416).

(12) تهذيب الكمال (384/20)، تهذيب التهذيب (304/7)، تقريب التهذيب (ص: 400).

(13) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: 139)، جامع التحصيل، للعلائى (ص: 240).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، منقطع، لأجل:

• محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، ضعيف. قال البخاري⁽¹⁾: منكر الحديث، وقال أبو حاتم⁽²⁾: ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً ذاها.

• علي بن الحسين أبو عمر بن علي بن الحسين، ثقة ثبت؛ لكنه لم يدرك جده علياً، فيكون السند منقطعاً، كما نص عليه ابن كثير⁽³⁾.

وضعف الشيخ شعيب الأرنؤوط⁽⁴⁾ إسناد هذا الحديث، ونقل عن الشيخ أحمد شاكر قوله⁽⁵⁾: ثم إن هذا الحديث خطأ يخالف الأحاديث الصاححة أن رسول الله ﷺ خير أزواجه الطلاق، فاختن الله رسوله رضي الله عنهم⁽⁶⁾.



(1) التاريخ الكبير للبخاري (171/1).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/8).

(3) تفسير ابن كثير (403/6).

(4) انظر: هامش تحقيقه لمسند أحمد (28/2).

(5) هامش تحقيقه للمسند (417/1).

(6) ثبت في "الصحيحين" عن عائشة، قالت: لَمَّا أَمْرَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَخْيِيرِ أَزْوَاجِهِ، بَدَأَ بِي، فَقَالَ: "إِنِّي ذَاكِرٌ لِكَ أَمْرًا، فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى شَتَّانِمِري أَبُوكِ" ، قَالَتْ: قَدْ عِلِمْ أَنَّ أَبُوكِ لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرُنِي بِفِرَاقِهِ، قَالَتْ: ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرْدَنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَتُهَا فَتَعَالَىَ أَمْتَعْكُنَّ وَأُسَرِّحُكُنَّ سَرَاحًا جَيِّلًا، وَإِنْ كُنْتُنَّ تُرْدَنَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالدَّارُ الْآخِرَةُ فَإِنَّ اللَّهَ أَعْدَ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا»» [الأحزاب: 28 - 29]، قَالَتْ: فَقُلْتُ: فِي أَيِّ هَذَا أَسْنَامُ أَبُوكِ؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ، قَالَتْ: ثُمَّ فَعَلَ أَزْوَاجُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ مَا فَعَلْتُ.

صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ...» (4785 ح 117/6)، صحيح

مسلم، كتاب الطلاق، باب بيان أن تخbir امرأته لا يكون طلاقا إلا بالنية (1475 ح 1103/2). واللفظ لمسلم.

قال ابن القيم: والذي عليه الجمهور أن التخيير كان بين المقام معه والفرارق، وسياق القرآن، وقول عائشة رضي الله عنها

يرد قول من ذهب إلى أن الله تعالى إنما خيرهن بين الدنيا والآخرة، ولم يخبرهن في الطلاق.

ولا ريب أنه ﷺ خيرهن بين الله ورسوله والدار الآخرة، وبين الحياة الدنيا وزينتها، وجعل وجوب اختيارهن الله

ورسوله والدار الآخرة المقام مع رسوله، ووجوب اختيارهن الدنيا وزينتها أن يتمتعن ويسرحن سراحًا جميلاً،

وهو الطلاق بلا شك ولا نزاع. انظر: زاد المعاد في هدي خير العباد (262/5).

حديث رقم (131):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: رواه ابن ماجه عن هشام بن عمار - وهو حافظ أخرج له البخاري محتاجاً به عن محمد بن شعيب - وهو ابن شابور الدمشقي، أخرج له الأربعة وووته ابن المبارك ودحيم. وقال أبو حاتم: هو أثبت من بقية، وابن حمير⁽²⁾ - عن عثمان بن أبي العانقة وهو الدمشقي القاس، ضعفه النسائي⁽³⁾ وووته غيره - عن علي بن يزيد - وهو الألهاني، ضعفه جماعة. وقال الذهبي في "الميزان"⁽⁴⁾: صالح - عن القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن لقي جماعة من الصحابة، ومنهم أبو أمامة بن أبي حمزة.

وأخرج الطبراني في "أكبر معاجمه"، كذلك من حديث الوليد، ثم أخرجه من حديث سعيد بن أبي مرريم، أخبرنا يحيى بن أيوب⁽⁵⁾، عن عبيد الله بن زحر⁽⁶⁾، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة مرفوعاً: "السُّوَالُ مَطْهَرٌ لِّلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِّلَّرَبِّ". وهذا سند واه.

ثم أخرجه من حديث بقية، عن إسحاق بن مالك الحضرمي، عن يحيى بن الحارث⁽⁹⁾، عن القاسم، عن أبي أمامة مرفوعاً: "السُّوَالُ كَمْطَبِيَّةٌ لِّلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِّلَّرَبِّ".

(1) البدر المنير (691/1)، البدر المنير (2/7).

(2) محمد بن حمير بن أنيس الفضاعي، صدوق. انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (9/234)، تهذيب الكمال (118/25)، تهذيب التهذيب (9/135)، تقريب التهذيب (ص: 475).

(3) الضعفاء والمتروكون (ص: 75).

(4) ميزان الاعتدال (3/162).

(5) يحيى بن أيوب المصري، ووته ابن معين، والفسوي، وإبراهيم الحربي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي: ليس به بأس وقال مرة: ليس بذلك بالقوى، قال البخاري: صدوق. وقال أحمد: سيء الحفظ، وقال الساجي: صدوق بهم، وقال أبو أحمد الحاكم: إذا حدث من حفظه يخطئ وما حدث من كتاب فليس به بأس". وقال ابن حجر: صدوق ربما خطأ. انظر: تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (1/98)، الجرج والتعديل لابن أبي حاتم (9/128)، المعرفة والتاريخ، للفسو (2/445)، العلل الكبير للترمذى (ص: 118)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 107)، الثقات لابن حبان (7/600)، تهذيب الكمال (31/236)، تهذيب التهذيب (11/187)، تقريب التهذيب (ص: 588).

(6) ضعيف. انظر: تهذيب الكمال (19/38)، تهذيب التهذيب (7/13)، تقريب التهذيب (ص: 371).

(7) السُّوَالُ بِالْكَسْرِ، وَالْمُسْوَالُ: مَا تُدْلُكُ بِهِ الْأَسْنَانُ مِنَ الْعِدَانِ. الْجُمْعُ سُوَالُ. النهاية في غريب الحديث والأثر (2/446)، لسان العرب (10/425).

(8) المطهرة: بفتح الميم وكسرها، لغتان. والفتح أفتح. وهي كل ما يتضمن به. انظر: البدر المنير (1/692).

(9) ثقة. انظر: تهذيب الكمال (31/257)، تهذيب التهذيب (11/194)، تقريب التهذيب (ص: 589).

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رض⁽¹⁾: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاتِكَةِ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْفَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَّامَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: اتَسْوَوْكُوا؛ فَإِنَّ السَّوَّاْكَ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبَّ، مَا جَاءَنِي جِبْرِيلُ إِلَّا أُوْصَانِي بِالسَّوَّاْكِ، حَتَّى لَقَدْ خَشِيَتُ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيَّ وَعَلَى أُمَّتِي، وَلَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَفَرَضْتُهُ لَهُمْ، وَإِنِّي لَأَسْتَأْكُ حَتَّى لَقَدْ خَشِيَتُ أَنْ أَحْفِي⁽²⁾ مَقَادِيمَ فِيمِي".

تخریج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽³⁾ من طريق الوليد بن مسلم؛ تابع محمدًا بن شعيب في الرواية عن عثمان بن أبي العاتكة.

وأخرجه أحمد⁽⁴⁾، والطبراني⁽⁵⁾، من طريق عبيد الله بن رَحْرَه. كلاهما (عثمان بن أبي العاتكة، عبيد الله بن رَحْرَه) عن عليّ بن زيد.

وأخرجه الطبراني⁽⁶⁾، من طريق يحيى بن الحارث الْذَّمَارِي. كلاهما (عليّ بن زيد، يحيى بن الحارث)، عن القاسم، عن أبي أُمَّامَةَ، به.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ بْنِ شَابُورِ الدَّمَشْقِيِّ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة، روى له الأربعة⁽⁷⁾.

ثقة. وإلى ذلك ألمح ابن الملقن⁽⁸⁾.

وممن وثقه ابن المبارك⁽⁹⁾، وابن عمار الموصلي⁽¹⁰⁾، ودحيم⁽¹¹⁾، والعجلبي⁽¹²⁾، وذكره ابن

(1) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب السواك (106/1) ح 289.

(2) أي: أستقصي على أسناني فأذهبها بالنسوak. النهاية في غريب الحديث والأثر (410/1).

(3) المعجم الكبير للطبراني (8/7876) ح 220.

(4) مسند أحمد (36/602) ح 22269.

(5) المعجم الكبير (8/7846) ح 209.

(6) المعجم الكبير (8/7744) ح 179، مسند الشاميين (2/43) ح 43.

(7) تهذيب الكمال (25/373)، سير أعلام النبلاء (9/376)، تهذيب التهذيب (9/223).

(8) البدر المنير (1/691).

(9) تهذيب الكمال (25/374).

(10) تهذيب الكمال (25/374).

(11) تهذيب الكمال (25/374).

(12) النقات (2/241).

حبان في الثقات⁽¹⁾.

وقال ابن معين⁽²⁾: "كان مرجحاً، وليس به في الحديث بأس"، وقال أحمـد⁽³⁾: "ما أرى به بأساً، ما علمت إلا خيراً"، وقال أبو حاتم⁽⁴⁾: هو أثبت من بقية وغيره، وقال الذهبي⁽⁵⁾: "كان إماماً طلابَةَ الْعِلْمِ"، وفي موضع⁽⁶⁾: "ما أعلم - والله - به بأساً".

قال ابن حجر⁽⁷⁾: "صدق صحيح الكتاب".

عثمان بن أبي العاتكة. سليمان الدمشقي القاصي، صدوق ضعفوه في روایته عن علي بن يزيد الألهاني⁽⁸⁾، توفي سنة خمس وخمسين ومائة، وروى له أبو داود، وابن ماجه⁽⁹⁾.

علي بن يزيد بن أبي هلال الألهاني، ضعيف⁽¹⁰⁾، روى له الترمذـي، وابن ماجه⁽¹¹⁾.

القاسم بن عبد الرحمن، مولى عبد الرحمن بن خالد بن يزيد بن معاوية، مات سنة اثنـي عشرة ومائة، روى له الأربعـة⁽¹²⁾.

مختلف فيه:

قال العجلي⁽¹³⁾، ويعقوب بن شيبة⁽¹⁴⁾، والفسوي⁽¹⁵⁾، والترمذـي⁽¹⁶⁾: "ثقة"، زاد العجلي:

(1) (50/9).

(2) تهذيب الكمال (25/373).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/286).

(4) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/286).

(5) سير أعلام النبلاء (9/378).

(6) ميزان الاعتدال (3/580).

(7) تقريب التهذيب (ص: 483).

(8) تقريب التهذيب (ص: 384).

(9) انظر ترجمته: سؤالات ابن الجنيد (ص: 396)، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 174)، أحوال الرجال (ص: 273)، الثقات للعجلي (ص: 327)، الثقات لابن حبان (7/202)، الكامل في ضعفاء الرجال (280/6)، تهذيب الكمال (19/398)، تهذيب التهذيب (125/7).

(10) تقريب التهذيب (ص: 406).

(11) التاريخ الكبير للبخاري (6/301)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/209)، الكامل في ضعفاء الرجال (305/6)، تهذيب الكمال (21/181)، تهذيب التهذيب (7/397).

(12) تهذيب الكمال (23/389)، تهذيب التهذيب (8/324).

(13) الثقات (2/213).

(14) تهذيب الكمال (23/389).

(15) المعرفة والتاريخ (3/375).

(16) سنن الترمذـي (5/346).

"يكتب حديثه، وليس بالقوى"، وقال ابن شيبة مرتاً⁽¹⁾: "اختلف الناس فيه". وقال الذهبي⁽²⁾: صدوق.

وقال ابن حجر⁽³⁾: صدوق يغرب كثيراً. وهو الراجح.

ولكن قيل لم يسمع من أحد من الصحابة سوى أبي أمامة الباهلي⁽⁴⁾.

صَدِيْقُ بْنُ عَجْلَانَ بْنُ الْحَارثِ أَبُو أَمَّةَ الْبَاهْلِيِّ، صحابي مشهور بكتبه، توفي سنة إحدى وثمانين، وقيل غير ذلك، وهو آخر من مات بالشام، من أصحاب النبي ﷺ.⁽⁵⁾

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً. لأجل:

- عثمان بن أبي العاتكة؛ صدوق، لكنه ضعيف في روايته عن علي بن يزيد الألهاني.

قال أحمد⁽⁶⁾، وأبو حاتم⁽⁷⁾: "لا بأس به، بليته من كثرة روايته عن علي بن يزيد، فاما ما رويعثمان عن غيرعلي بن يزيد فهو مقارب يكتب حديثه".

وهذا الحديث من روايته عن علي بن يزيد الألهاني.

- علي بن يزيد الألهاني؛ ضعيف. قال أبو حاتم⁽⁸⁾: يروى علي بن يزيد عن القاسمأ عاجيب.

- القاسم بن عبد الرحمن صدوق يغرب كثيراً، وهذا الحديث من غرائبه.

قال يحيى بن معين⁽⁹⁾: "أحاديث علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة هي ضعاف كلها".

وبخصوص متابعات الحديث التي رواها الطبراني: فلا تخلو من ضعف، وبعضها شديد الضعف.

(1) تهذيب الكمال (389/23)، ميزان الاعتدال (373/3)، تهذيب التهذيب (324/8).

(2) الكاشف (129/2).

(3) تقرير التهذيب (ص: 450).

(4) جامع التحسيل (ص: 253).

(5) انظر ترجمته: الاستيعاب (4/1602)، أسد الغابة (5/17)، الإصابة (3/339)، تقرير التهذيب (ص: 619).

(6) ميزان الاعتدال (3/40).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/163).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/113).

(9) تهذيب الكمال (21/179).

فأما طريق عبيد الله بن رَحْرَه: فقال ابن معين⁽¹⁾: "أحاديث عبيد الله بن رَحْرَه، وعلى بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة مرفوعة ضعيفة".

وقال ابن حبان⁽²⁾: "إذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات وإذا اجتمع في إسناد خبر عبيد الله بن رَحْرَه، وعلى بن يزيد، والقاسم أبو عبد الرحمن، لا يكون متن ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم، فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة بل التكبير عن روایة عبيد الله بن رَحْرَه على الأحوال أولى".

وقال الدارقطني⁽³⁾: "عبيد الله بن رَحْرَه، عن علي بن زيد نسخة باطلة".

وطريق بقية بن الوليد: لم يصرح فيها بالسماع وهو مدلس من الرابعة⁽⁴⁾. وهي من روایته عن إسحاق بن مالك الحضرمي، وقد ضعفه أبو الفتح الأزدي⁽⁵⁾، وقال ابن القطان⁽⁶⁾: "لا يعرف حاله، وبقية غير مقبول الرواية، لا سيما من لا يعرف".

ومن ضعف هذا الإسناد أبو الفتح الأزدي⁽⁷⁾، ومغلطاي⁽⁸⁾، والبوصيري⁽⁹⁾، وابن حجر⁽¹⁰⁾.



حديث رقم (132) :

قال ابن الملقن⁽¹¹⁾: وفي "مسند أحمد" من حديث رشدين، عن زَيَّان، عن سهل، عن أبيه . رفعها: "إِنَّ لِلَّهِ - تَعَالَى - عِبَادًا لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ "، قيل له: مَنْ أَوْلَئِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "مُتَبَرِّئٌ مِنْ وَالِدِيهِ رَاغِبٌ عَنْهُمَا، وَمُتَبَرِّئٌ مِنْ وَلَدِهِ، وَرَجُلٌ أَنْعَمَ عَلَيْهِ قَوْمٌ فَكَفَرَ نِعْمَتَهُمْ وَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ ". وهذا إسناد واه.

(1) تاريخ ابن معين - روایة الدارمي (ص: 174).

(2) المجرودين لابن حبان (63/2).

(3) الضعفاء والمتردكون (161/2).

(4) طبقات المدلسين (ص: 49).

(5) ميزان الاعتدال (196/1)، لسان الميزان (370/1).

(6) بيان الوهم والإبهام (557/3).

(7) لسان الميزان (370/1).

(8) شرح ابن ماجه لمغلطاي (ص: 52).

(9) مصباح الزجاجة في زوايد ابن ماجه (43/1).

(10) التلخيص الحبير (226/1).

(11) البدر المنير (208/8).

نص الحديث:

قال الإمام أحمد رضي الله عنه⁽¹⁾: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا رِشْدِينُ، عَنْ زَيْنَانَ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ لِلَّهِ تَبَارِكَ وَتَعَالَى عِبَادًا، لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ⁽²⁾، وَلَا يُنْظُرُ إِلَيْهِمْ⁽⁴⁾ فَيَلَّهُ: مَنْ أُولَئِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مُتَبَرٌ مِنْ وَالِدِيهِ رَاغِبٌ عَنْهُمَا، وَمُتَبَرٌ مِنْ وَلَدِهِ، وَرَجُلٌ أَنْعَمَ عَلَيْهِ قَوْمٌ فَكَفَرَ نِعْمَتَهُمْ، وَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ⁽³⁾.

تخریج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽⁵⁾ من طريق رشدين بن سعد.

وأخرجه عبد الله ابن وهب⁽⁶⁾، والخرائطي⁽⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁾، والبيهقي⁽⁹⁾، من طريق يحيى بن أيوب المصري، بنحوه. كلاهما (رشدين بن سعد، يحيى بن أيوب) عن زيان بن فايد، بإسناده.

دراسة رجال الإسناد:

يَحْيَى بْنُ عَيْلَانَ بن عبد الله بن أسماء بن حارثة الخزاعي ثُمَّ الأَسْلَمِي، ثقة⁽¹⁰⁾، مات سنة مائتين وثلاث عشرة⁽¹¹⁾.

رِشْدِينَ بْنَ سَعْدَ بن مفلح بن هلال المهرمي⁽¹²⁾، ضعيف⁽¹³⁾، وقال ابن يونس⁽¹⁴⁾: كان صالحًا في دينه فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث، مات سنة ثمان وثمانين ومائة، روى له

(1) مسنون أحمد (24/397 ح 15636).

(2) أي لا يكلمهم تكليماً أهل الخيرات وباظهار الرضى بل بكلام أهل السخط والغضب وقيل المزاد الإعراض عنهم، وقيل غير ذلك. شرح النووي على مسلم (2/116).

(3) لا يطهرونهم من ننس ندوتهم. شرح النووي على مسلم (2/116).

(4) أي يعرض عنهم ونظرة العباد رحمته ولطفه بهم. شرح النووي على مسلم (2/116).

(5) المعجم الكبير (20/195 ح 437).

(6) الجامع في الحديث لابن وهب تحقيق مصطفى أبو الخير (ص: 19 ح 53).

(7) مساوى الأخلاق (ص: 45 ح 53).

(8) المعجم الكبير (20/195 ح 438).

(9) شعب الإيمان (10/10 ح 287).

(10) تقريب التهذيب (ص: 595).

(11) تهذيب الكمال (31/491)، تهذيب التهذيب (11/263).

(12) نسبة إلى مهرة قبيلة كبيرة من قبائله. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (3/275).

(13) تقريب التهذيب (ص: 209).

(14) تاريخ ابن يونس المصري (1/178).

الترمذني وابن ماجة⁽¹⁾.

رَبَّانِيُّ بْنُ فَائِدِ الْمَصْرِيُّ، أَبُو جُوبِنِ الْحَمْرَاوِيُّ⁽²⁾، ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته⁽³⁾، مات سنة مائة وخمس وخمسين، روى له أبو داود، والترمذني، وابن ماجه⁽⁴⁾.

سَهْلُ بْنُ مُعاذِ بْنِ أَنْسٍ الْجَهْنَيِّ، لا يأس به إلا في روايات رَبَّانِي عَنْهُ⁽⁵⁾، روى له أبو داود، والترمذني، وابن ماجه⁽⁶⁾.

مَعَاذُ بْنُ أَنْسٍ، الجهنمي الأنباري، صحابي نزل مصر، وبقي إلى خلافة عبد الملك بن مروان⁽⁷⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً. فيه:

- رشدين بن سعد، ضعيف، وفيه غفلة.
 - رَبَّانِيُّ بْنُ فَائِدٍ؛ ضعيف، وقد تفرد برواية هذا الحديث عن سهل بن معاذ.
- قال ابن حبان⁽⁸⁾: "منكر الحديث جداً، يتفرد عن سهل بن معاذ بن سخة لأنها موضوعة لا يحتاج به".
- سَهْلُ بْنُ مُعاذِ بْنِ أَنْسٍ، تكلم في رواية رَبَّانِي عَنْهُ؛ وفي روايته عن أبيه معاذ.

(1) الجرح والتعديل (513/3)، تهذيب الكمال (193/9)، تهذيب التهذيب (279/3).

(2) هذه النسبة إلى الحمراء، وهو موضع بطرف فسطاط مصر. القاهرة حالياً -. انظر: الأنساب للسمعاني (245/4).

(3) تقريب التهذيب (ص: 213).

(4) تهذيب الكمال (282/9)، تهذيب التهذيب (308/3).

(5) تقريب التهذيب (ص: 258).

(6) انظر: الثقات للعجمي (1/440)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (29/2)، تهذيب الكمال (209/12)، تهذيب التهذيب (258/4).

(7) انظر ترجمته: الاستيعاب (1402/3)، أسد الغابة (417/4)، الإصابة (107/6)، تهذيب التهذيب (186/10)، تقريب التهذيب (ص: 535). مات عبد الملك في 85هـ.

(8) المجرحين (313/1).

المبحث الثالث: الحديث الضعيف

قال ابن حبان في التفاسير⁽¹⁾: "لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زيان بن فائد عنه". وفي المجرورتين⁽²⁾: "منكر الحديث جداً، فلست أدرى أوقع التخليط في حديثه منه أو من زيانبن فايد، فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة".

وقال يحيى بن معين⁽³⁾: "سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه ضعيف". وهذا الحديث من روایته عن أبيه معاذ بن أنس رض.



حدیث رقم (133):

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: روي من طريق أبي أمامة، أنَّ النَّبِيَّ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي فَقَالَ: "اَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا يُصَلِّي مَعْهُ؟" فَقَامَ رَجُلٌ فَصَلَّى مَعَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: "هَذَا جَمَاعَةٌ".

رواه أحمد في "مسنده" من حديث عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، وهذا سند واه جداً.

نصـ الحـدـثـ

قال الإمام أحمد رضي الله عنه⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُوبَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ رَجْرِ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْفَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي فَقَالَ: "أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا يُصَلِّي مَعَهُ؟" فَقَامَ رَجُلٌ فَصَلَّى مَعَهُ فَقَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم: "هَذَا جَمَاعَةٌ"

تخرج الحديث:

⁶أخرجه أبو يعلى من طريق محمد بن بكار ⁷، والطبراني ⁸ من طريق سُرِّيج بن النعمان

.(321/4) (1)

(2) المتروجين لابن حبان (347/1).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (204/4).

(4) البدر المنير (205/7).

.(5) مسند أحمد (22189 ح 526/36)

(6) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (137/2)

(7) مُحَمَّد بْنُ بَكَارِ بْنُ الرَّيَانِ الرُّصَافِيُّ، ثقة. تهذيب الكمال (527/24)، تهذيب التهذيب (76/9)، تقريب التهذيب (ص: 470).

(8) المعجم الكبير للطبراني (212/8) (7857).

الجوهري⁽¹⁾، كلاهما تابعاً على بن إسحق، في الرواية عن عبد الله بن المبارك، بإسناده إلى علي بن زيد الألهاني، بنحوه.

وأخرجه الطبراني⁽²⁾، وابن عدي⁽³⁾، من طريق مسلمة بن علي⁽⁴⁾، عن يحيى بن الحارث الدّمّاري، مختصراً.

وأخرجه الطبراني⁽⁵⁾ من طريق جعفر بن الزبير⁽⁶⁾، بنحوه.

كلاهما (يحيى بن الحارث الدّمّاري، وجعفر بن الزبير) تابعاً علىّ بن زيد؛ في الرواية عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبي أمامة مرفوعاً.

دراسة رجال الإسناد:

عليّ بن إسحاق أبو الحسن المرزوقي، ويقال الدّاركانيُّ، أصله من ترمذ، ثقة، مات سنة ثلاثة عشرة ومائتين، روى عنه الترمذى⁽⁷⁾.

عبد الله بن رَحْرَ، صدوق يخطيء. سبقت ترجمته في حديث (131).

عليّ بن يزيد الألهاني، ضعيف. سبقت ترجمته في حديث (131)..

القاسم بن عبد الرحمن، صدوق يغرب كثيراً. سبقت ترجمته في حديث (131).

وبالباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً.

وذلك لاجتماع عبد الله بن رَحْرَ، وعليّ بن يزيد، والقاسم أبو عبد الرحمن، في هذا الإسناد.

(1) ثقة يهم قليلاً. تهذيب الكمال (10/220)، تهذيب التهذيب (14/28)، تقريب التهذيب (ص: 229).

(2) المعجم الأوسط (6/363)، مسنده الشاميين لـ (2/6624) حـ 3977.

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (8/14).

(4) مسلمة بن علي الخشني، عامدة أحاديثه غير محفوظة، وهو متزوك. الكامل في ضعفاء الرجال (8/21)، تقريب التهذيب (ص: 531).

(5) المعجم الكبير (8/248)، حـ 7974.

(6) جعفر بن الزبير الباهلي، عامدة أحاديثه عن القاسم مما لا يتابع عليه والضعف على حديثه بين، وهو متزوك الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (2/366)، تقريب التهذيب (ص: 140).

(7) تهذيب الكمال (20/318)، تهذيب التهذيب (7/283)، تقريب التهذيب (ص: 398).

قال ابن معين⁽¹⁾: "أحاديث عبيد الله بن رَحْرَ، وعلي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة مرفوعة ضعيفة".

وقال ابن حبان⁽²⁾: "إذا روى عبيد الله بن رَحْرَ عن علي بن يزيد أتى بالطامات، وإذا اجتمع في إسناد خبر عبيد الله بن رَحْرَ، وعلي بن يزيد، والقاسم أبو عبد الرحمن، لا يكون متن ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم، فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة بل التكبير عن روایة عبيد الله بن رَحْرَ على الأحوال أولى".

ومن ضعفه الهيثمي⁽³⁾، والبصيري⁽⁴⁾، وقال: "ضعفه البخاري والنسائي والدارقطني وغيرهم".

وقال ابن حجر⁽⁵⁾: هذا عندي أمثل طرق هذا الحديث لشهرة رجاله وإن كان ضعيفاً.



حديث رقم (134):

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: هذا الحديث رواه الدارقطني والبيهقي في "سننهما" من حديث عبد العزيز بن عبد الرحمن، عن حُصَيْفٍ، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله قال: مَضَتِ السُّنَّةُ أَنَّ فِي كُلِّ ثَلَاثَةِ إِمَامًا، أَوْ فِي كُلِّ أَرْبَعينَ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ جُمْعَةً وَأَضْحَى وَفِطْرًا، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ جَمَاعَةٌ". وهذا ضعيف لا يصح الاحتجاج به؛ فإن عبد العزيز بن عبد الرحمن ضعيف... وحُصَيْفٌ هذا هو ابن عبد الرحمن الجزري، وهو مقارب الأمر، ضعفه أحمد وغيره، ...

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رض⁽⁷⁾: قُرِئَ عَلَى أَبِي عِيسَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَارُونَ الْأَنْبَارِيِّ وَأَنَا أَسْمَعُ، حَدَّثْنَا إِسْحَاقُ بْنُ حَالِدٍ بْنُ يَزِيدَ بِالْبَالِسِ⁽⁸⁾، ثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثنا حُصَيْفٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: مَضَتِ السُّنَّةُ أَنَّ فِي كُلِّ ثَلَاثَةِ إِمَامًا، أَوْ فِي كُلِّ أَرْبَعينَ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ جُمْعَةً وَأَضْحَى وَفِطْرًا، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ جَمَاعَةٌ".

(1) تاريخ ابن معين - روایة الدارمي (ص: 174).

(2) المجرودين (63/2).

(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (45/2).

(4) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (137/2).

(5) التلخيص الحبير (3/185).

(6) البدر المنير (4/594).

(7) سنن الدارقطني (2/306 ح 1579).

(8) بالبس: مدينة سورية مشهورة بين الرقة وحلب. سميته فيما ذكر ببالس بن الروم بن اليقن بن سام بن نوح عليه السلام.

الأنساب للسمعاني (56/2)، معجم البلدان (1/328). وهي اليوم أطلال قرية من الغرات.

تخریج الحديث:

وأخرجه البيهقي⁽¹⁾، من طريق إسحق بن خالد البالسي، بإسناده، بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

عبد الرحمن بن عبد الله بن هارون الأنباري، وثقة الخطيب⁽²⁾، مات سنة ثلاثمائة وثلاثين⁽³⁾.

إسحق بن يزيد بن خالد البالسي، ويقال ابن خلون⁽⁴⁾، وهذا مما تستعمله العوام، ويقولون في خالد خلون، وفي أحمد حمدون على وجه الإعجاب بالمسمي⁽⁵⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾. وقال ابن عدي⁽⁷⁾: "روى غير حديث منكر عن جماعة من الشيوخ... ورواياته تدل على أنه ضعيف".

قالت الباحثة: ضعيف.

عبد العزيز بن عبد الرحمن، مجمع على ضعفه.

قال أحمد⁽⁸⁾: "اضرب على أحاديثه فإنها كذب أو موضوعة". وقال النسائي⁽⁹⁾: "هو ليس بثقة". وقال ابن حبان⁽¹⁰⁾: "لا يجوز الاحتياج به بحال". وقال الدارقطني⁽¹¹⁾: "منكر الحديث". وأطلق ابن الملقن القول بضعفه.

(1) السنن الكبرى(3/252 ح 5607).

(2) تاريخ بغداد (11/586).

(3) تاريخ الإسلام (7/592).

(4) لسان الميزان (1/361).

(5) بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم (3/1459).

(6) (8/120).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (1/559).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/388).

(9) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 72) لسان الميزان (4/34).

(10) المجرورين لابن حبان (2/138).

(11) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/110).

خُصَيْفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَرِيِّ، صَدُوقٌ سِيِّءُ الْحَفْظِ خُلَطٌ بِأَخْرَقُورْمِيٍّ بِالْإِرْجَاءِ⁽¹⁾، ماتَ سَنَةً سَبْعًا أَوْ ثَمَانِيَّةَ وَثَلَاثِينَ وَمَائَةً، رُوِيَ لَهُ الْأَرْبَعَةُ⁽²⁾.
وَبِاَيَّاً رِجَالُ إِسْنَادِ ثَقَاتٍ.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً. فيه:

- عبد العزيز بن عبد الرحمن، مجمع على ضعفه. كما تبين من ترجمته.
- وعبد العزيز هذا يروي عن **خُصَيْفَ أَحَادِيثَ بُواطِيلِهِ**; يرويها عنه إسحاق بن خدون البالسي⁽³⁾.
- **خُصَيْفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَرِيِّ**، صَدُوقٌ سِيِّءُ الْحَفْظِ خُلَطٌ بِأَخْرَقُورْمِيٍّ.
قال ابن الملقن: (مقارب الأمر، ولم يعله البيهقي به وإنما أعله بالأول فقال في سننه⁽⁴⁾): "هذا حديث لا يحتاج بمثله، تفرد به عبد العزيز هذا وهو ضعيف". وقال في خلافياته⁽⁵⁾: "هذا الحديث لا أراه يصح، فإنه لم يأت به غير عبد العزيز بن عبد الرحمن شيخ من أهل بالس؛ يضعفه أصحاب الحديث". وقال في المعرفة⁽⁶⁾: "هذا حديث ضعيف لا ينبغي أن يحتاج به".
وضعفه النووي⁽⁷⁾، وابن حجر⁽⁸⁾، والألباني⁽⁹⁾.



(1) تقرير التهذيب (ص: 193).

(2) انظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 37)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (404/3)، المجرورين لابن حبان (287/1)، معرفة السنن والآثار، للبيهقي (282/3)، الاغتياط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط بن العجمي (ص: 109)، تهذيب الكمال (259/8)، ميزان الاعتدال (654/1)، تهذيب التهذيب (144/3).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (505/6).

(4) السنن الكبرى (252/3).

(5) مختصر خلافيات البيهقي، لابن فرح (335/2).

(6) معرفة السنن والآثار (323/4).

(7) خلاصة الأحكام (769/2).

(8) الدرية في تخريج أحاديث الهدایة (216/1).

(9) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (69/3).

حديث رقم (135):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا أَكَلَ لَحْمُهُ فَلَا بَأْسَ بِبَوْلِهِ". رواه الدارقطني.

ضعف جداً، لا يجوز الاحتجاج به، فإن في إسناده: عمرو بن الحصين العقيلي، وهو واه جداً. وقال أبو حاتم الرازى⁽²⁾: "ذاهب الحديث، ليس بشيء". وقال أبو زرعة⁽³⁾: "واهي الحديث". وقال⁽⁴⁾: "ضعف جداً، يتكلمون فيه". وقال ابن عدي⁽⁵⁾: "حدث عن الثقات بغير حديثنكر، وهو متزوك الحديث". وقال الدارقطنى⁽⁶⁾: متزوك. وفي إسناده أيضاً: يحيى بن العلاء أبو عمرو البجلي الرازى، وقد ضعفوه جداً، كان وكيع شديد الحمل عليه⁽⁷⁾، وقال أحمدر⁽⁸⁾: "كذاب، يضع الحديث". وقال يحيى⁽⁹⁾: ليس بثقة. وقال عمرو بن علي⁽¹⁰⁾، والنمسائى⁽¹¹⁾، والأزدي⁽¹²⁾: متزوك الحديث. وقال الدارقطنى⁽¹³⁾: ضعيف. وقال ابن عدي⁽¹⁴⁾: الضعف على حديثه بين، وأحاديثه موضوعات. وقال ابن حبان⁽¹⁵⁾: "ينفرد عن الثقات بالمقلوبات، لا يجوز الاحتجاج به".

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطنى رحمه الله⁽¹⁶⁾: حَدَّثَنَا أَبُو سَهْلٍ بْنُ زِيَادٍ، نَا سَعِيدٌ بْنُ عُثْمَانَ الْأَهْوَازِيُّ، نَا عَمْرُو بْنُ الْحُصَيْنِ، نَا يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ، عَنْ مُطَرَّفٍ، عَنْ مُحَارِبٍ بْنِ دِئْنَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ

(1) البدر المنير (572/1).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (229/6).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (229/6).

(4) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (224/2).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (256/6).

(6) الضعفاء والمتروكون للدارقطنى (165/2).

(7) المجرورين لابن حبان (116/3).

(8) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (144/1).

(9) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (369/4).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (180/9).

(11) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 107).

(12) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (200/3). هذه الأقوال هي بعضها ذكرها ابن الجوزي.

(13) سنن الدارقطنى (232/1).

(14) الكامل في ضعفاء الرجال (28/9).

(15) المجرورين (116/3).

(16) سنن الدارقطنى (461 ح 232/1).

النبي ﷺ قال: "مَا أَكَلَ لَحْمُهُ فَلَا بِأَسَّ بِبُولِهِ، لَا يُثْبَتُ، عَمْرُو بْنُ الْحُصَيْنِ وَيَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ ضَعِيفانِ".

تخریج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽¹⁾، وتمام⁽²⁾، وابن عدي⁽³⁾، من طريق عمرو بن الحصين، بإسناده، ولفظه.

دراسة رجال الإسناد:

أبو سهل، القطان، البغدادي ، واسمه أحمد بن محمد بن زياد. ثقة، ر بما يهم. سبقت ترجمته في حديث رقم (91).

سعید بن عثمان الأهوazi.

قال الخطيب⁽⁴⁾: ثقة. وقال الدارقطني⁽⁵⁾: صدوق.

عمرو بن الحصين العقيلي، متزوك، روى له ابن ماجه⁽⁶⁾.

يحيى بن العلاء البجلي، رمي بالوضع، روى له أبو داود، وابن ماجه⁽⁷⁾.

محارب بن دثار السدوسي، ثقة إمام زاهد، مات سنة ست عشرة ومائة، روى له الجماعة⁽⁸⁾.

ويباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده منكر؛ لأجل:

- عمرو بن الحصين العقيلي، متزوك.
- يحيى بن العلاء البجلي، رمي بالوضع.

(1) السنن الكبرى(2/579). ح 4148.

(2) فوائد تمام (2/32). ح 1054.

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (9/26).

(4) تاريخ بغداد (10/140).

(5) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 118).

(6) تهذيب الكمال (21/588)، تهذيب التهذيب (8/21)، تقريب التهذيب (ص: 420).

(7) تهذيب الكمال (31/484)، تهذيب التهذيب (11/261)، تقريب التهذيب (ص: 595).

(8) تهذيب الكمال (27/257)، تهذيب التهذيب (10/50)، تقريب التهذيب (ص: 521).

قال البيهقي⁽¹⁾: عمرو بن الحصين وبيهقي بن العلاء ضعيفان ولا يصح شيء من ذلك.

ومن ضعف هذا الحديث ابن الجوزي⁽²⁾، والنwoي⁽³⁾، وابن حجر⁽⁴⁾، والألباني⁽⁵⁾.



حديث رقم (136)

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: حديث وابن معاذ قال: رأيت رسول الله ﷺ يصلي، "فَكَانَ إِذَا رَكَعَ سَوَى ظَهْرَهُ، حَتَّى لَوْ صُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ لَا سُتُّرَ".

رواية ابن ماجه عن إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي، نا عبد الله بن عثمان بن عطاء، نا طلحة بن زيد، عن راشد قال: سمعت وابن معاذ... فذكره. وهذا إسناد ضعيف؛ عبد الله بن عثمان بن عطاء ليس بذلك القوي... وطلحة بن زيد - وقيل: ابن يزيد - ضعفوه، ...، وراشد هذا لم يحدث عنه إلا طلحة هذا الواهبي.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽⁷⁾: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يُوسُفَ الْفَرِيَابِيَّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عَطَاءٍ قَالَ: حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ رَاشِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ وَابْنَ مَعَاذَ، يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، "فَكَانَ إِذَا رَكَعَ سَوَى ظَهْرَهُ، حَتَّى لَوْ صُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ لَا سُتُّرَ".

تخریج الحديث:

أخرجه ابن قانع⁽⁸⁾، والطبراني⁽⁹⁾ من طريق إبراهيم بن محمد الفريابي، بإسناده، ولفظه.

(1) السنن الكبرى للبيهقي (382/1).

(2) التحقيق في مسائل الخلاف (102/1).

(3) المجموع شرح المذهب (549/2)، خلاصة الأحكام (177/1).

(4) التلخيص الحبير (196/1)، الدرية في تخریج أحاديث الهدایة (1/93).

(5) مشكاة المصايب (1/159).

(6) البدر المنير (3/596).

(7) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب الرُّكُوع في الصَّلَاة (1/283 ح 872).

(8) معجم الصحابة (3/185).

(9) المعجم الكبير (22/400 ح 147).

دراسة رجال الإسناد:

إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي، نزيل بيت المقدس، روى له ابن ماجه⁽¹⁾.

مختلف فيه:

فوقه مسلمة بن قاسم⁽²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾، وقال أبو حاتم⁽⁴⁾: صدوق.

وقال الساجي⁽⁵⁾: "يحدث بالمناكير والكذب". وقال الأزدي⁽⁶⁾: ساقط، وتعقبه الذهبي⁽⁷⁾: "لا يلتفت إلى قول الأزدي، فإن في لسانه في الجرح رهقاً". ولكن الذهبي قال مرة⁽⁹⁾: صدوق، وفي أخرى⁽¹⁰⁾: ضعيف.

قال ابن حجر⁽¹¹⁾: صدوق تكلم فيه الساجي.

قالت الباحثة: صدوق له أوهام.

عبد الله بن عثمان بن عطاء، أبو محمد نزيل الرملة، لين الحديث، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً⁽¹²⁾.

طلحة بن زيد القرشي، أبو مسكين، أو أبو محمد الرقي، متزوك، اتهمه غير واحد بالوضع⁽¹³⁾، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً⁽¹⁴⁾.

(1) تهذيب الكمال (2/193)، تهذيب التهذيب (161/1).

(2) إكمال تهذيب الكمال (287/1).

(3) (77/8).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (131/2).

(5) إكمال تهذيب الكمال (287/1).

(6) الضعفاء والمتركون لابن الجوزي (52/1).

(7) ميزان الاعتدال (61/1).

(8) يعني أنه يسرف في الجرح.

(9) الكافش (224/1).

(10) ديوان الضعفاء (ص: 20).

(11) تقريب التهذيب (ص: 93).

(12) تهذيب الكمال (15/287)، تهذيب التهذيب (5/317)، تقريب التهذيب (ص: 313).

(13) انظر: الكشف الحيث، لسبط بن العجمي (ص: 140)، ميزان الاعتدال (2/339).

(14) تهذيب الكمال (13/397)، تهذيب التهذيب (5/16)، تقريب التهذيب (ص: 282).

راشد، غير منسوب، وقيل: راشد بن أبي راشد، مجهول، روى له ابن ماجه هذا الحديث⁽¹⁾.

وايصة بن معبد بن مالك بن عبد الأسد، من أسد بن خزيمة، صحابي قدم على رسول الله ﷺ في عشرة رهط من قومه بني أسد سنة تسع، فأسلموا، ورجع إلى بلاد قومه، وعمر إلى قرب سنة تسعين⁽²⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده مسلسل بالضعفاء ؛ ففيه:

- إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي؛ صدوق له أوهام، ولم يتابع.
- عبد الله بن عثمان بن عطاء؛ لين الحديث، ولم يبعد ابن الملقن حين قال: "ليس بذلك القوي".
- طلحة بن زيد؛ متزوك واه.
- راشد بن أبي راشد؛ مجهول.

ومن ضعف هذا الإسناد: مغلطاي⁽³⁾، والبصيري⁽⁴⁾.
وذهب الألباني إلى تصحيح الحديث بمجموع طرقه⁽⁵⁾.



حديث رقم (137):

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: وفي تاريخ الحافظ أبي بكر الخطيبين شداد - مرفوعاً - قال "بكى شعيب بن حب الله حتى غمي... ثم ذكر الحديث وفيه: "فلذا أخدمتك موسى كليمي" وهذا حديث باطل لا أصل له، فيه إسماعيل بن علي بن المثنى الإسترابادي الواعظ؛ كتب عنه الخطيب وقال⁽⁷⁾: "ليس بثقة". وقال ابن طاهر- المقدسي -⁽⁸⁾: "مزقوا حديثه بين يديه ببيت المقدس".

(1) تهذيب الكمال (9/18)، تهذيب التهذيب (228/3)، تقريب التهذيب (ص: 204).

(2) انظر: الاستيعاب (1563/4)، أسد الغابة (651/4)، تهذيب الكمال (30/392)، الإصابة (6/461).

(3) شرح ابن ماجه لمغلطاي (ص: 1476).

(4) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (1/108).

(5) انظر: أصل صفة صلاة النبي ﷺ (2/638).

(6) البدر المنير (7/576).

(7) تاريخ بغداد (7/320). و عبارته فيه: "ولم يكن موثوقاً به في الرواية".

(8) ميزان الاعتدال (1/239).

نص الحديث:

قال الخطيب البغدادي عليه السلام: حَدَّثَنَا أَبُو سَعْدٍ مِنْ حَفْظِهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الرَّمْلِيِّ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ بَحِيرٍ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ شَادُونَ بْنُ أَوْسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "بَكَ شُعَيْبُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ حُبِّ اللَّهِ حَتَّى عَمِي فَرَدَ اللَّهُ إِلَيْهِ بَصَرَهُ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ: يَا شُعَيْبُ مَا هَذَا الْبُكَاءُ؟ أَشْوَقَ إِلَى الْجَنَّةِ، أَمْ حَوْفًا مِنَ النَّارِ، قَالَ: إِلَهِي وَسَيِّدِي أَنْتَ تَفْلِمُ مَا أَبْكِي شَوْقًا إِلَى جَنَّتِكَ، وَلَا حَوْفًا مِنَ النَّارِ، وَلَكِنِي أَعْتَقْدُ حُبَّكَ بِقَلْبِي، فَإِذَا أَنَا نَظَرْتُ إِلَيْكَ فَمَا أَبْلِي مَا الَّذِي يُصْنَعُ بِي، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: يَا شُعَيْبُ إِنْ يَأْكُ ذَلِكَ حَقًّا، فَهَنِئْ لَكَ لِقَائِي يَا شُعَيْبُ لِذَلِكَ أَخْدَمْتَكَ مُوسَى بْنُ عَمْرَانَ كَلِيمِي".

تخریج الحديث:

أخرجه ابن عساكر⁽²⁾، وابن الجوزي⁽³⁾ من طريق الخطيب، بإسناده، ولفظه.

دراسة رجال الإسناد:

إسماعيل بن علي بن الحسن بن بندار بن المثنى، أبو سعد الواعظ الإسترابادي⁽⁴⁾.

متهם بالوضع. كان يقال له: كذاب ابن كذاب، وكان يقص ويكتنف⁽⁵⁾.

محمد بن إسحق، أبو عبدالله الرملي.

لم تُعثر الباحثة على ترجمة له، سوى قول الخطيب⁽⁶⁾: مجهول.

إسماعيل بن عياش الحمصي، صدوق في روایته عن أهل بلده مخلط في غيرهم. سبقت

الترجمة له في حديث رقم (22).

وهذا الحديث من روایته عن الشاميين فزالت علة الاختلاط.

(1) تاريخ بغداد (320/7).

(2) تاريخ دمشق لابن عساكر (19/9).

(3) العلل المتاهية في الأحاديث الواهية (49/1).

(4) الإسترابادي: بكسر الأنف وسكون السين المهملة وكسر الناء المنقوطة، هذه النسبة إلى استراباذ، وهي من أعمال طبرستان. انظر: الأنساب للسمعاني (199/1)، معجم البلدان (175/1). وتقع حالياً في شمال إيران قريباً من بحر قزوين.

(5) انظر: الأنساب للسمعاني (83/3)، المغني في الضعفاء (85/1)، ميزان الاعتلال (239/1)، لسان الميزان (423/1).

(6) تاريخ بغداد (686/4).

بَحِيرُ بْنُ سَعْدٍ أَبُو خَالِدٍ الْحَمْصِيُّ، ثَقَةٌ ثَبَتَ، رُوِيَ لَهُ الْأَرْبَعَةُ⁽¹⁾.

خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ بْنَ كَرِيبِ الْكَلَاعِيِّ، الشَّامِيُّ الْحَمْصِيُّ، ثَقَةٌ عَابِدٌ، أُرْسَلَ عَنْ عَدْدٍ مِّن الصَّاحِبَةِ لِيُسَمِّي شَدَّادَ بْنَ أَوْسَ⁽²⁾، ماتَ سَنَةً ثَمَانَ وَمِائَةً، رُوِيَ لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽³⁾.

شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ، ثَابِتُ الْأَنْصَارِيُّ أَبُو يَعْلَى، ابْنُ أَخِ حَسَانَ بْنِ ثَابَتَ، صَحَابِيٌّ نَزَلَ بَيْتَ الْمَقْدُوسَاتِ بَهَا سَنَةً ثَمَانَ وَخَمْسِينَ، وَهُوَ ابْنُ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً⁽⁴⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

موضوع.

آفته؛ إسماعيل بن علي بن المثنى الإسْتِرَبَاضِيُّ الْوَاعِظُ، وأبواه، اثْنَاهُما بِالْوَضْعِ.

سُئِلَ عَنْهُ أَبُو نَصْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ السَّجْزِيِّ⁽⁵⁾: "هَذَا كَذَابٌ بْنُ كَذَابٍ لَا يَكْتُبُ عَنْهُ وَلَا كَرَمَةٌ قَالَ وَتَبَيَّنَتْ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ وَحْدَيْثِ أَبِيهِ يَرْكِبُ الْمَتَوْنَ الْمَوْضِعَةَ عَلَى الْأَسَانِيدِ الصَّحِيقَةِ وَلَمْ يَكُنْ مُوْتَقَّاً بِهِ فِي الرَّوَايَةِ".

وفيه محمد بن إسحق الرملاني مجھول.

وقد نص الألباني⁽⁷⁾ على أن الحديث موضوع.

(1) تهذيب الكمال (21/4)، تهذيب التهذيب (421/1)، تقريب التهذيب (ص: 120).

(2) جامع التحسيل (ص: 171).

(3) تهذيب الكمال (167/8)، تهذيب التهذيب (118/3)، تقريب التهذيب (ص: 190).

(4) الاستيعاب (694/2)، أسد الغابة (355/2)، تهذيب الكمال (390/12)، سير أعلام النبلاء (460/2)، الإصابة (258/3).

(5) انظر ترجمته: الأنساب المتنقة، لابن طاهر المقدسي (ص: 164)، الأنساب للسمعاني (280/13)، سير أعلام النبلاء (654/17)، شذرات الذهب، لابن العماد (194/5).

(6) الأنساب للسمعاني (199/1)، لسان الميزان (423/1).

(7) سلسلة الأحاديث الضعيفة (555/13).

قال الألباني: "ومما ينكر في هذا الحديث قوله: "ما أبكي شوقاً إلى جنتك، ولا خوفاً من النار ! فإنها فلسفة صوفية، اشتهرت بها رابعة العدوية، إن صح ذلك عنها، فقد ذكروا أنها كانت تقول في مناجاتها: "رب! ما عبدتك طمعاً في جنتك ولا خوفاً من نارك ". وهذا كلام لا يصدر إلا من لم يعرف الله تبارك وتعالى حق معرفته، ولا شعر بعظمته وجلاله، ولا بجوده وكرمه، وإلا لتعده طمعاً فيما عنده من نعيم مقيم، ومن ذلك رؤيته تبارك وتعالى وخوفاً مما أعده للعصاة والكافر من الجحيم والعذاب الأليم، ومن ذلك حرمانهم النظر إليه كما قال: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ بَوَّبُنَّ﴾ [المطففين: 15] ، ولذلك كان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام - وهو العارفون بالله حقاً - لا ينادونه بمثل هذه الكلمة الخيالية، بل يعبدونه طمعاً في جنته - وكيف لا وفيها أعلى ما تسمى إليه النفس المؤمنة، وهو النظر إليه ﷺ، ورهبة من ناره، ولم لا وذلك يستلزم حرمانهم من ذلك، ولهذا قال تعالى بعد ذكر نخبة من الأنبياء: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخُيُورِ وَيَدْعُونَا رَغْبًا وَرَهْبًا وَكَانُوا لَنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء: 90]. ولذلك كان نبينا محمد ﷺ أخشع الناس لله، كما ثبت في غير ما حديث صحيح عنه. سلسلة الأحاديث الضعيفة (426/2).

ومن قبله قال الخطيب⁽¹⁾: "هو حديث منكر". وقال ابن الجوزي⁽²⁾، والذهبي⁽³⁾: "هذا حديث لا أصل له". وقال الذهبـي أيضاً⁽⁴⁾: "هذا حديث باطل لا أصل له". فكان ابن الملقن نقل عبارة ابن الجوزي و الذهبـي دون عزوـها، إقراراً بها.



حديث رقم (138):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: في "مستدرك الحاكم" أبي عبد الله، عن مصعب بن عبد الرحمن، عن أبيه قال: "أَفْتَحْ رَسُولُ اللَّهِ مَكَّةَ ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الطَّائِفِ فَحَاصِرَهُمْ ثَمَانِيَّةً أَوْ سَبْعَةً". ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد.

قلت يعني - ابن الملقن - : فيه نظر؛ لأن في إسناده طلحة بن جبر وليس بعمدة.

نص الحديث:

قال الحاكم جهـة⁽⁶⁾: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِهُ الْأَصْبَهَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَهْرَانَ بْنِ خَالِدِ الْأَصْبَهَانِيِّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ جَبَرِ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُصْنَعِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ﷺ، قَالَ: أَفْتَحْ رَسُولُ اللَّهِ مَكَّةَ ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الطَّائِفِ فَحَاصِرَهُمْ ثَمَانِيَّةً أَوْ سَبْعَةً، ثُمَّ أَوْغَلَ⁽⁷⁾ غَدْوَةً أَوْ رَوْحَةً، ثُمَّ نَزَلَ ثُمَّ هَجَرَ ثُمَّ قَالَ: "إِلَيْهَا النَّاسُ، إِنِّي لَكُمْ فَرَطٌ⁽⁸⁾، وَإِنِّي أُوصِيكُمْ بِعِترَتِي⁽⁹⁾ خَيْرًا مَوْعِدُكُمُ الْحَوْضُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَقِيمُنَ الصَّلَاةَ، وَلَتَؤْتُونَ الرِّزْكَاتَ، أَوْ لَأْبْعَثَنَّ عَلَيْكُمْ رَجُلًا مِنِّي، أَوْ كَنْفُسِي فَلَيَضْرِبُنَّ أَعْنَاقَ مُقَاتِلِيهِمْ، وَلَيَسْبِئُنَّ ذَرَارِيَّهُمْ" قَالَ: فَرَأَى النَّاسُ أَنَّهُ يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ أَوْ عُمَرَ فَأَخَذَ بِيَدِهِ عَلَيْهِ فَقَالَ: "هَذَا".

(1) تاريخ بغداد (320/7).

(2) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (49/1).

(3) تلخيص كتاب العلل المتناهية لابن الجوزي (ص: 3).

(4) ميزان الاعتدال (239/1).

(5) البدر المنير (92/9).

(6) المستدرك للحاكم (2559/2) ح 120.

(7) يقال: أَوْغَلَ الْقَوْمُ وَتَوَغَّلُوا، إِذَا أَمْعَنُوا فِي سَيِّرِهِمْ وَأَسْرَعُوا. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (209/5).

(8) قال ابن الأثير: "فَرَطَ يَقْرِطُ، فَهُوَ فَارِطٌ وَفَرَطٌ إِذَا تَقْمَ وَسَقَ الْقَوْمَ لِرَيْنَادَ لَهُمُ الْمَاءِ". النهاية في غريب الحديث والأثر (434/3).

(9) عِثْرَةُ الرَّجُلِ أَحَصُّ أَقْارِبِهِ. وقيل: العِثْرَةُ ولُدُ الرَّجُلِ وَدُرِّيَّتُهُ وَعَقِبُهُ مِنْ صُلْبِهِ. لسان العرب (538/4).

تخریج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة⁽¹⁾ - ومن طريقه أبو يعلى⁽²⁾ -، والبزار⁽³⁾، وابن حرير الطبرى⁽⁴⁾، كلهم من طريق عبد الله بن موسى، بإسناده، بنحوه.

قال البزار⁽⁵⁾: لا نعلمه يروى عن عبد الرحمن بن عوف إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم روى مصعب عن أبيه إلا هذا.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن عبد الله بن أحمد، أبو عبد الله الأصبهانى الصفار، مات سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة⁽⁶⁾.

قال الحاكم⁽⁷⁾: "محدث عصره بخرسان وكان مجاب الدعوة"، وقال الذهبي⁽⁸⁾: "الشيخ الإمام، المحدث، القدوة".

أحمد بن مهران بن خالد، أبو جعفر من أهل يزد، مات سنة ثمان وثمانين ومائتين⁽⁹⁾.

ولم أجد من ذكره بحرح ولا تعديل، غير ذكر ابن حبان له في الثقات⁽¹⁰⁾.

عبد الله بن موسى بن أبي المختار واسمه باذام العبسي مولاهم الكوفي، ثقة كان يتشيع، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين، روى له الجماعة⁽¹¹⁾.

طلحة بن جبر الانصاري.

مختلف فيه:

قال ابن معين⁽¹²⁾: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹³⁾، وقال ابن معين مرة⁽¹⁴⁾: لا شيء،

(1) مصنف ابن أبي شيبة (368/6) ح 32086.

(2) مسند أبي يعلى الموصلي (165/2) ح 859.

(3) مسند البزار (3/258) ح 1050.

(4) تهذيب الآثار - الجزء المفقود (ص: 159).

(5) مسند البزار (3/258) ح 1050.

(6) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (4/208).

(7) تاريخ نيسابور (ص: 106).

(8) سير أعلام النبلاء (15/437).

(9) تاريخ أصبهان (1/128)، لسان الميزان (1/316).

(10) الثقات لابن حبان (8/48)، (5/53).

(11) تهذيب الكمال (19/168)، تهذيب التهذيب (7/52)، تقريب التهذيب (ص: 375).

(12) تاريخ ابن معين - روایة الدارمي (ص: 136).

(13) (4/394).

(14) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/480).

وقال الجوزجاني⁽¹⁾: "مدحوم في حديثه غير ثقة"، وقال ابن جرير الطبرى⁽²⁾: "لا تثبت بنقله في الدين حجة"، وقال الهيثمي⁽³⁾: ضعيف.

قالت الباحثة: ضعيف.

المطلب بن عبد الله بن حنطبل، صدوق، لكنه كثير التدليس⁽⁴⁾ والإرسال. سبقت دراسته في حديث رقم (44).

مصعب بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى القرشى، قتل سنة أربع وستين⁽⁵⁾.

قال ابن سعد⁽⁶⁾: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾. وسكت عنه البخارى⁽⁸⁾، وأبو حاتم⁽⁹⁾.

الحكم على إسناد الحديث:
إسناده ضعيف؛ لأجل:

- طلحة بن جibr؛ ضعيف. وبسببه ذهب ابن الملقن، ومن قبله الذهبي إلى تضييق هذا الحديث.
وقالا: في إسناده طلحة بن جبر؛ وليس بعمدة⁽¹⁰⁾.
- المطلب بن عبد الله بن حنطبل، صدوق، لكنه كثير التدليس والإرسال، وقد عنون فلم يصرح بالسماع.

وذهب الطبرى إلى تصحيح هذا الإسناد فقال⁽¹¹⁾: "وهذا خبر - عندنا - صحيح سنه وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقىماً غير صحيح لعلتين: إحداهما: أنه خبر لا يعرف له مخرج إلا من هذا الوجه. والثانية: أنه من نقل طلحة بن جبر، وطلحة - عندهم - من لا تثبت بنقله في الدين حجة".

وكذا الحاكم قال⁽¹²⁾: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجأه".

(1) أحوال الرجال (ص: 74).

(2) تهذيب الآثار - الجزء المفقود (ص: 161)، لسان الميزان (210/3).

(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (163/9).

(4) لم يذكره ابن حجر في طبقات المدلسين، وإنما ذكره المحقق عاصم القريوتى. انظر: طبقات المدلسين (ص: 66).

(5) تاريخ الإسلام (721/2).

(6) الطبقات الكبير (158/7).

(7) (411/5).

(8) التاريخ الكبير للبخارى (350/7).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (303/8).

(10) انظر: مختصر تخیص الذهبي (614/2)، و تخیص الذهبي المطبوع مع المستدرک (120/2).

(11) تهذيب الآثار (ص: 160).

(12) المستدرک للحاكم (2559/2).

وهذا التصحيح فيه نظر كما قال ابن الملقن⁽¹⁾، وقد تبيّن ضعف هذا الإسناد، وممن ضعفها الألباني⁽²⁾.



الحديث رقم (139) :

قال ابن الملقن⁽³⁾: هذا الحديث رواه أبو داود في سننه عن أحمد بن حنبل، وهو في مسنده عن يعقوب بن إبراهيم، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَبْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي نُوحُ بْنُ حَكِيمِ التَّقِيِّ - وَكَانَ قَارِئًا لِلْقُرْآنِ - عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، يُقَالُ لَهُ: دَاؤُدُّ، قَدْ وَلَدْتُهُ⁽⁴⁾ أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ رَوْجَ النَّبِيِّ^ﷺ: أَنَّ لَيْلَى بِنْتَ قَانِفِ التَّقِيَّةَ، قَالَتْ: كُنْتُ فِيمَنْ غَسَّلَ أُمُّ كُلُّ ثُومٍ...". ولم يضعفه أبو داود، فهو صالح للاحتجاج به عنده⁽⁵⁾.

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: وهذه البنت هي زينب بنت عيسى كما جاءت مسماة في روایة لمسلم. ووقع في سنن أبي داود أنها أم كلثوم، في حديث ليس إسناده بذلك، وفيه نظر أيضاً، نبه عليه المنذري⁽⁷⁾؛ فإن أم كلثوم توفيت رسول الله ﷺ ببدر.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رضي الله عنه⁽⁸⁾: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَبْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي نُوحُ بْنُ حَكِيمِ التَّقِيِّ - وَكَانَ قَارِئًا لِلْقُرْآنِ - عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، يُقَالُ لَهُ: دَاؤُدُّ، قَدْ وَلَدْتُهُ أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ رَوْجَ النَّبِيِّ^ﷺ: أَنَّ لَيْلَى بِنْتَ قَانِفِ التَّقِيَّةَ، قَالَتْ: كُنْتُ فِيمَنْ غَسَّلَ أُمُّ كُلُّ ثُومٍ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ^ﷺ عِنْدَ وَفَاتِهَا، فَكَانَ أَوْلُ مَا أَعْطَانَا

(1) البدر المنير (9/92).

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة (10/676).

(3) البدر المنير (5/218).

(4) ولدته أم حبيبة. فسر ذلك بتفسيرين، الأول: ربته وتولت أمره. والثاني: أنها كانت القابلة عند ولادته. انظر:

لسان العرب (3/469)، عن المعبود وحاشية ابن القيم (8/300).

(5) البدر المنير (5/219).

(6) البدر المنير (5/204).

(7) مختصر سنن أبي داود (304).

(8) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب كفن المرأة (3/200 ح 3157).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحِقَاءُ⁽¹⁾، ثُمَّ الدَّرْعُ⁽²⁾، ثُمَّ الْخِمَارُ⁽³⁾، ثُمَّ الْمِلْحَفَةُ⁽⁴⁾، ثُمَّ أُدْرِجَتْ بَعْدُ فِي الثَّوْبِ الْأَخْرِ، قَالَتْ: "وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عَنْدَ الْبَابِ مَعَهُ كَفَنُهَا يُتَوَلِّنَا هَا تُؤْبَا تُؤْبَا".

تخریج الحديث:

أخرجه أحمد⁽⁵⁾، وابن أبي عاصم⁽⁶⁾، والدولابي⁽⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁾، والبيهقي⁽⁹⁾، من طريق محمد بن إسحق، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

يعقوب بن إبراهيم بن سعد، ثقة فاضل، مات سنة ثمان ومائتين، روى له الجماعة⁽¹⁰⁾.

محمد بن إسحق، صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر. سبقت دراسته في حديث رقم(59).
نوح بن حكيم الثقفي، مجهول، روى له أبو داود⁽¹¹⁾.

ولما ذكره ابن حبان في الثقات قال⁽¹²⁾: "يروي المقاطيع، روى عنه ابن إسحاق".

أما داود الذي هو رجل منبني عروة بن مسعود، وولدته أم حبيبة بنت أبي سفيان، فجزم ابن حبان⁽¹³⁾، والمزي⁽¹⁴⁾، وابن حجر⁽¹⁵⁾؛ بأنه داود بن أبي عاصم، وهو ثقة⁽¹⁶⁾.

(1) **الْحِقَاءُ - بِكَسْرِ الْحَاءِ وَتَحْفِيفِ الْفَاءِ - يُقَالُ لَهُ الْحِقُّ وَالْحَقُّ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَفَشْحَهَا وَالْحِقَاءُ وَالْإِزَارُ وَالْمِيزَرُ.** وقال الفيومي: **الْحِقُّ مَوْضِعُ شَدِ الْإِزَارِ وَهُوَ الْخَاصَرَةُ ثُمَّ تَوَسَّعُوا حَتَّى سَمَوُ الْإِزَارُ الَّذِي يُشَدُّ عَلَى الْعُورَةِ حَثُّوا وَالْجَمْعُ أَحَقُّ وَحُقُّيٌّ وَقَدْ يُجْمِعُ عَلَى حِقَاءِ. انظر: المجموع شرح المذهب (205/5)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (145/1).**

(2) درع المرأة قميصها. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي (192/1).

(3) ما نُعْطِي بِهِ المرأة رأسها، وَجَمْعُهُ أَحْمَرٌ وَحُمْرٌ وَحُمْرٌ. لسان العرب (257/4).

(4) هي **الْمُلَاءَةُ** التي تلتطف بها المرأة. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (550/2).

(5) المسند (45/106) ح 27135.

(6) الآحاد والمثناني (6/28) ح 3209.

(7) الذرية الطاهرة (ص: 60) ح 85.

(8) المعجم الكبير (25/29) ح 46.

(9) السنن الكبرى (4/10) ح 6773، معرفة السنن والآثار (5/243) ح 7393.

(10) تهذيب الكمال (32/310)، تهذيب التهذيب (11/380)، تقريب التهذيب (ص: 607).

(11) تهذيب الكمال (30/42)، المغني في الضعفاء (2/702)، ميزان الاعتدال (4/276)، تهذيب التهذيب (10/482)، تقريب التهذيب (ص: 566).

(12) (7/451).

(13) الثقات (4/217).

(14) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (8/406).

(15) التلخيص الحبير (2/258)، الإصابة في تمييز الصحابة (8/306).

(16) تقريب التهذيب (ص: 199).

وتوقف وابن القطان فيه، وقال⁽¹⁾: "موجب التوقف في ذلك هو أنه وصف الذي في الإسناد بأنه قد ولدته أم حبيبة؛ وأم حبيبة بنتها إنما كانت لها بنت واحدة قدمت بها من أرض الحبشة، كانت ولدتها بها من زوجها عبيد الله بن جحش بن رئاب المفتتن بدين النصرانية، المتوفى هناك عندها. واسم هذه البنت حبيبة، فلو كان زوج حبيبة هذه أبو عاصم بن عروة بن مسعود، أمكن أن يقال: إن داود المذكور ابنه منها، فهو حفيد لأم حبيبة، وهذا لا نقل به، ولا تتحقق له، بل المنقول خلافه، وهو أن زوج حبيبة هذه، هو داود بن عروة بن مسعود، كذا قال أبو علي بن السكن وغيره. فداود الذي لأم حبيبة عليه ولادة ليس داود بن أبي عاصم بن عروة بن مسعود، إذ ليس أبو عاصم زوجاً لحبيبة، ولا هو بدواود بن عروة بن مسعود، الذي هو زوج حبيبة، فإنه لا ولادة لأم حبيبة عليه، فالله أعلم من هو".

قال ابن حجر⁽²⁾: وما أعلمه به ابن القطان ليس بعلة، وقد جزم ابن حبان بأن داود هو ابن عاصم وولادة أم حبيبة له تكون مجازية إن تعين ما قاله ابن السكن.

قالت الباحثة: داود بن عروة بن مسعود الثقفي زوج حبيبة، هو ابن اخت أم حبيبة بنتها يبعد أن يكون لها ولادة عليه.

فإن عروة بن مسعود الثقفي، استشهد في أواخر حياة النبي ﷺ، وكان تحته أم داود - ميمونة بنت أبي سفيان - اخت أم حبيبة زوج النبي ﷺ، وقد تزوج داود هذا بنت أم حبيبة بنت أبي سفيان⁽³⁾.

ليلي بنت قانف الثقفيّة، صحابية، وكانت فيمن غسل أم كلثوم بنت النبي ﷺ، روى لها أبو داود هذا الحديث⁽⁴⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف. وذلك لأجل:

- جهالة نوح بن حكيم الثقفي.
- أما محمد بن إسحق؛ فصدقه مدلس من الرابعة⁽⁵⁾، وقد صرخ بالتحديث.

(1) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (53/5).

(2) انظر: التلخيص الحبير (258/2).

(3) انظر: أنساب الأشراف للبلذري (441/1)، الإصابة في تمييز الصحابة (330/2).

(4) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (1910/4)، أسد الغابة (259/6)، الإصابة في تمييز الصحابة (306/8).

(5) طبقات المدلسين (ص: 51).

قال النووي⁽¹⁾: إسناده حسن. إلا رجلاً لا أتحقق حاله. ولعله يريد نوح بن حكيم التقي.

ضعفه الألباني⁽²⁾.



Hadith Number (140):

عن ابن عباس "أنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ أَكْلِ الرَّحْمَةِ" .⁽³⁾

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: هذا الحديث رواه ابن عدي والبيهقي عن المالياني عنه، عن ابن قتيبة وعبد الله بن محمد بن نصر الرملي قالا: ثنا وارث بن الفضل، ثنا خلف بن أيوب، نا خارجة - وهو ابن مصعب - عن عبد المجيد بن سهيل، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً باللفظ المذكور. قال البيهقي⁽⁵⁾: "لم أكتب إلا بهذا الإسناد وليس بالقوى".

قلت - يعني ابن الملقن -: وسببه أن خارجة بن مصعب، عن عبد المجيد بن سهيل ضعيف جداً حتى قال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج بخبره.

نص الحديث:

قال الحافظ ابن عدي عليه السلام⁽⁶⁾: حدثنا ابن قتيبة، وعبد الله بن محمد بن نصر الرملي، قالا: حدثنا وارث بن الفضل، حدثنا خلف بن أيوب، حدثنا خارجة بن مصعب ، عن عبد المجيد بن سهيل، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "نهى رسول الله ﷺ عن أكل الرحمة".

تخریج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽⁷⁾ من طريق ابن عدي، بإسناده، ولفظه.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن الحسن بن قتيبة، أبو العباس العسقلاني، مات سنة عشر وثلاثمائة.

(1) خلاصة الأحكام (954/2)، المجموع شرح المذهب (205/5).

(2) إرواء الغليل في تخریج أحاديث منار السبيل (173/3).

(3) الرَّحْمَةُ طَائِرٌ أَبْقَعَ يُشِيهُ السُّرُّ فِي الْخِلْقَةِ، وَيَأْكُلُ الْعِزَّةَ وَهُوَ مِنَ الْحَبَائِثِ، وَجَمِيعُهُ (رحم). انظر: مختار الصحاح، للرازي (ص: 120)، المصباح المنير، للفيومي (1/224)، حياة الحيوان الكبرى، للدميري (510/1).

(4) البدر المنير (9/374).

(5) السنن الكبرى (9/533 ح 19377).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (3/498)، (3/503).

(7) السنن الكبرى (9/533 ح 19377).

ثقة. وممن وثقه:

الدارقطني⁽¹⁾. وقال الذهبي⁽²⁾: "الإمام، الثقة، المحدث الكبير، كان مسند أهل فلسطين، ذا معرفة وصدق"، وقال أيضاً⁽³⁾: "الحافظ الثقة محدث فلسطين"، وفي موضع⁽⁴⁾: ثقة.
وقال ابن العماد⁽⁵⁾: "كان حافظاً ثقة ثبناً".

عبد الله بن محمد بن نصر الرملي.

قال ابن القطان⁽⁶⁾: "لا أعرفه". يعني أنه مجهول الحال. قاله ابن التركماني⁽⁷⁾.

وقال الذهبي⁽⁸⁾: "كان كثير الحديث واسع الرحلة".

وترجم له ابن عساكر⁽⁹⁾ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قالت الباحثة: لم يتبعين حاله.

وارث بن الفضل؛ لم تقف الباحثة على ترجمة له.

خلف بن أيوب، أبو سعيد العامري، ضعيف ورمي بالإرجاء، مات سنة خمس ومائتين، روى له الترمذى⁽¹⁰⁾.

خارجية بن مصعب، الضبعي أبو الحاج الخرساني، متزوج وكان يدلس عن الكاذبين، مات سنة مائة وثمانين وستين، روى له الترمذى، وابن ماجه⁽¹¹⁾.

عبد المحييد بن سهيل، بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهرى، ثقة، روى له البخارى ومسلم وأبو داود والنسائي⁽¹²⁾.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

(1) سؤالات حمزة للدارقطني (ص: 78).

(2) سير أعلام النبلاء (293/292/14).

(3) تذكرة الحفاظ (233/2).

(4) العبر في خير من غير (460/1).

(5) شذرات الذهب (54/4).

(6) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (442/3).

(7) الجوهر النقي (319/4).

(8) تاريخ الإسلام (184/7).

(9) تاريخ دمشق لابن عساكر (371/32).

(10) الثقات لابن حبان (227/8)، الجرح والتعديل (371/3)، الإرشاد (274/1)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (255/1)، الكاشف (373/1)، تهذيب التهذيب (148/3)، تقريب التهذيب (ص: 194).

(11) تهذيب الكمال (19/8)، تهذيب التهذيب (78/3)، تقريب التهذيب (ص: 186).

(12) تهذيب الكمال (269/18)، تهذيب التهذيب (380/6)، تقريب التهذيب (ص: 361).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً. فيه:

- عبد الله بن نصر الرملي ؛ مجهول الحال، لكن تابعه الثقة محمد بن الحسن بن قتيبة كما في إسناد الحديث.
- وارث بن الفضل، لم أقف على ترجمة له.
- خلف بن أبيوب العامري ؛ ضعيف.
- خارجة بن مصعب، متزوك، يدلس عن الكذابين، وإليه عزا ابن الملقن ضعف هذا الإسناد، بعد نقله لقول البيهقي⁽¹⁾: "لم أكتب إلا بهذا الإسناد وليس بالقوى".
وقال الألباني⁽²⁾: "ضعف جداً".



حديث رقم (141):

عن أنس بن مالك ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَأْكُ بِفَضْلٍ وَضُوئِهِ⁽³⁾.
 قال ابن الملقن⁽⁴⁾: رواه الدارقطني، وفيه علتان:
 إحداهما: أن في إسناده يوسف بن خالد السمعي، قال ابن معين⁽⁵⁾: كذاب، زنديق.
 والثانية: أنه من روایة الأعمش عن أنس، وقد رأه ولم يسمع منه.
 وسئل الدارقطني عنه، فقال في "علمه"⁽⁶⁾: رواه يوسف بن خالد، عن الأعمش، عن أنس. وخالفه سعيد بن الصلت⁽⁷⁾، فرواه عن الأعمش، عن مسلم الأعور⁽⁸⁾، عن أنس وهو أصح . وأخرجه من هذه الطريق أيضاً في "سننه" والله أعلم.

(1) السنن الكبرى للبيهقي (9/533 ح 19377).

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة (10/262).

(3) البدر المنير (2/55).

(4) البدر المنير (2/55).

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (4/133).

وقد بيّن أبو حاتم سبب ذلك فقال⁽⁵⁾: "أنكرت قول يحيى بن معين فيه أنه زنديق؛ حتى حمل إلى كتاب قد وضعه في التجمّم بباباً ينكر الميزان في القيامة، فعلمت أن يحيى بن معين لا يتكلّم إلا على بصيرة وفهم".

(6) علل الدارقطني (12/93).

(7) سكت عنه البخاري، وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات. التاريخ الكبير للبخاري (3/483)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/34)، الثقات لابن حبان (4/285).

(8) مسلم بن كيسان الملائي الأعور؛ ضعيف. تقريب التهذيب (ص: 530).

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني⁽¹⁾: أخبرنا ابن أبي حية، نا إسحاق بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، نا يُوسُفُ بْنُ خَالِدٍ، نا الأعمش، عَنْ أَنْسِيَّ النَّبِيِّ ﷺ "كَانَ يَسْتَأْكُ بِفَضْلٍ وُضُوئِهِ".

تخریج الحديث:

أخرجه البزار⁽²⁾، وأبو يعلى⁽³⁾، وأبو نعيم⁽⁴⁾، من طريق يوسف بن خالد، عن الأعمش، عن أنس - دون واسطة - مرفوعاً، بمثله.

وأخرجه الدارقطني⁽⁵⁾ من طريق الأعمش. وأخرجه تمام⁽⁶⁾ من طريق محمد بن الفضل بن عطية⁽⁷⁾. كلاماً عن مسلم الأعور، عن أنس مرفوعاً، بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

عبد الوهاب بن عيسى بن أبي حية، مات سنة تسع عشر وثلاثمائة.

قال الدارقطني⁽⁸⁾: "كتبنا عنه... ثقة يرمى بالوقف⁽⁹⁾". وقال الخطيب⁽¹⁰⁾: "كان صدوقاً في روايته، ويدهب إلى الوقف في القرآن".

إسحاق ابن أبي إسرائيل واسمها إبراهيم بن كاميرا، أبو يعقوب المروزي، مات سنة خمس وأربعين ومائتين، روى له النسائي⁽¹¹⁾.

(1) سنن الدارقطني 55/1 ح 95.

(2) كما في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (288/1)، والمطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر (231/2).

(3) مسند أبي يعلى الموصلي 786/7 ح 4020.

(4) تاريخ أصفهان 446/1.

(5) سنن الدارقطني 54/1 ح 94.

(6) فوائد تمام 297/1 ح 747.

(7) كذبه. تقريب التهذيب (ص: 502).

(8) المؤتلف والمختلف للدارقطني 589/2.

(9) أي أنه كان يقول: القرآن كلام الله ويقف.

(10) تاريخ بغداد 287/12.

(11) تهذيب الكمال 400/2.

مختلف فيه:

قال ابن معين⁽¹⁾، ومسلمة بن القاسم⁽²⁾، والدارقطني⁽³⁾: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال البغوي⁽⁵⁾: ثقة، مأمون، إلا أنه كان قليل العقل، وقال أحمد⁽⁶⁾: "واقفي مشؤوم، إلا أنه كيس، صاحب حديث". وقال صالح جزرة⁽⁷⁾: "صدوق، يقول: القرآن كلام الله، ويقف"، وقال زكريا الساجي⁽⁸⁾: كان صدوقاً، تركوه لموضع الوقف، قال: معنى قوله: تركوه: أعرضوا عن الأخذ عنه، لأن حديثه في حيز المتروك المطرح.

وقال أبو حاتم⁽⁹⁾: "وقف في القرآن فوفقاً عن حديثه، ولقد تركه الناس حتى كنت أمر بمسجده وهو وحيد لا يقرئه أحد بعد أن كان الناس إليه عنقاً واحداً".
وقال الحاكم⁽¹⁰⁾: "ضعيف بمرة".

وقال ابن حجر⁽¹¹⁾: صدوق تكلّم فيه لوقفه في القرآن.

قالت الباحثة: ثقة. كانت إجابته في المخنة خوفاً.

قال الدارقطني⁽¹²⁾: "لهم عليه في القول في القرآن؛ وذلك أنه توقف أولاً، ثم أجابهم إلى ذلك؛ تحففاً". وقال الأذبهي⁽¹³⁾: "أداه ورעה وجموده إلى الوقف، لا أنه كان يتوجه، كلا".
يوسف بن خالد بن عمير السمني⁽¹⁴⁾، أبو خالد البصري، تركوه وكذبه ابن معين، مات سنة تسعة وثمانين ومائة، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً⁽¹⁵⁾.

(1) تاريخ ابن معين - روایة الدارمي (ص: 102).

(2) إكمال تهذيب الكمال (81/2).

(3) تاريخ بغداد (376/7).

(4) (116/8).

(5) تاريخ بغداد (376/7).

(6) تاريخ بغداد (376/7).

(7) تاريخ بغداد (376/7).

(8) تاريخ بغداد (376/7).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (210/2).

(10) إكمال تهذيب الكمال (81/2)، تهذيب التهذيب (1/225).

(11) تقريب التهذيب (ص: 100).

(12) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 108).

(13) الكاشف (234/1)، سير أعلام النبلاء (477/11).

(14) قيل له السمني لحيته وهيئته وسمته. الأنساب للسمعاني (7/211).

(15) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (423/32)، تهذيب التهذيب (411/11)، تقريب التهذيب (ص: 610).

سليمان بن مهران الأعمش، ثقة حافظ ورع لكنه يدلس⁽¹⁾، رأى أنس ولم يسمع منه، نص على ذلك ابن معين وغيره⁽²⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً. وذلك للعلل التي بينها ابن الملقن، وهي:

- أن في إسناده يوسف بن خالد السمتى، تركوه، وكذبه يحيى.
 - وأنه من روایة الأعمش عن أنس، وقد رأه ولم يسمع منه.
- ونقل ابن الملقن نص الدارقطنى على أن الروایة الموصولة أصح⁽³⁾.

وهذا يعني أن الروایة الموصولة وإن كانت أصح من المنقطعة؛ إلا أنها ضعيفة أيضاً.

قال الدارقطنى⁽⁴⁾: "هذا حديث غريب من حديث الأعمش عن مسلم بن كيسان الأعور الملايى، عن أنس بن مالك، تفرد به سعيد بن الصلت عنه، وتفرد به إسحاق بن إبراهيم شاذان⁽⁵⁾ عن سعيد".



(1) طبقات المدلسين (ص: 33).

(2) تاريخ ابن معين - روایة الدوري (328/3)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (146/4)، جامع التحصيل، للعلائى (ص: 188).

(3) علل الدارقطنى (93/12).

(4) أطراف الغرائب والأفراد (240/2).

(5) وهو ابن ابنة سعيد بن الصلت، قال ابن حجر: له مناكير وغرائب. انظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (211/2)، لسان الميزان، لابن حجر (347/1)، الثقات من لم يقع في الكتب الستة، لابن قطليوباً (307/2).

حديث رقم (142):

حَدِيثُ جَابِرِ الْمَرْفُوعُ: "لَا تُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ لِطَعَامٍ وَلَا لِغَيْرِهِ" ⁽¹⁾.

قال ابن الملقن⁽²⁾: فهو حديث في سنن أبي داود، وإن سناه ضعيف بسبب محمد بن ميمون المُفَجَّ المذكور في إسناده، فإن البخاري قال⁽³⁾: منكر الحديث. وقال أبو زرعة الرازى⁽⁴⁾: كوفي لين، وقال ابن حبان⁽⁵⁾: منكر الحديث جدًا لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات بالأشياء المستقيمة، فكيف إذا انفرد بأوابد⁽⁶⁾ .

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رض⁽⁷⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنِ بَزِيعٍ، حَدَّثَنَا مُعَلِّي يَعْنِي ابْنَ مَنْصُورٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ جَعْفَرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ لِطَعَامٍ وَلَا لِغَيْرِهِ".

تخریج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽⁸⁾، وابن شاهين⁽⁹⁾، والدارقطني⁽¹⁰⁾، والبيهقي⁽¹¹⁾، من طريق محمد بن ميمون، بإسناده، ولفظه.

(1) المعنى: إذا كان الطعام لم يوضع وكان الإنسان متمسكًا في نفسه، وحضرت الصلاة وجب أن يبدأ بها ويؤخر الطعام. أو إذا كان في الوقت ضيق يحافُفُ فوتَهُ، فيبدأ بالصلاحة. انظر: معالم السنن (241/4)، شرح السنة للبغوي (357/3).

(2) البدر المنير (432/4).

(3) التاريخ الكبير (234/1).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (81/8).

(5) المجروحيين (281/2).

(6) أوابد الكلام غرائبه وعجائبها. المعجم الوسيط (2/1).

(7) سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب إذا حضرت الصلاة والعشاء (345/3). ح345.

(8) المعجم الأوسط (5889/90)، المعجم الصغير (86/2). ح829.

(9) ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين (ص: 221/234).

(10) سنن الدارقطني (488/1). ح488.

(11) السنن الكبرى (105/3). ح105.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن حاتم بن بزيع البصري، ثقة، مات سنة تسع وأربعين ومائتين، روى له البخاري وأبو داود⁽¹⁾.

معلى بن منصور، أبو يعلالرازي، ثقة سنّي فقيه، طلب للقضاء فامتنع، مات سنة إحدى عشرة ومائتين، روى له الجماعة⁽²⁾.

محمد بن ميمون، الرَّعْفَرَانِيُّ المَفْلُوجُ، روى له أبو داود حديثاً واحداً⁽³⁾.

مختلف فيه:

وثقه ابن معين⁽⁴⁾، وأبو داود⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم⁽⁶⁾، والدارقطني⁽⁷⁾: لا بأس به. وقال البخاري⁽⁸⁾، والنسيائي⁽⁹⁾: منكر الحديث، وقال أبو زرعة⁽¹⁰⁾: لين، وقال ابن حبان⁽¹¹⁾: منكر الحديث جداً لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات بالأشياء المستقيمة، فكيف إذا انفرد بأوابد، وقال الحاكم أبو أحمد⁽¹²⁾: حديثه ليس بالقائم. وقال الذهبي⁽¹³⁾: ضعيف. وقال ابن حجر⁽¹⁴⁾: صدوق له أوهام.

(1) تهذيب الكمال (17/25)، تهذيب التهذيب (100/9)، تقريب التهذيب (ص: 472).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (294/28)، تهذيب التهذيب (239/10)، تقريب التهذيب (ص: 541).

(3) تهذيب الكمال (542/26)، تهذيب التهذيب (486/9).

(4) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (488/3)، تاريخ بغداد (437/4).

(5) سؤالات أبي عبيد الأجري أبا داود السجستانى (ص: 113).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (80/8).

(7) علل الدارقطني (57/4).

(8) التاريخ الكبير (234/1).

(9) تهذيب الكمال (542/26).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (81/8).

(11) المجرحين (281/2).

(12) تهذيب الكمال (542/26).

(13) المقتني في سرد الكنى (114/2).

(14) تقريب التهذيب (ص: 510).

جعفر بن محمد بن علي المعروف بالصادق، صدوق فقيه إمام. سبقت ترجمته في حديث رقم (125).

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه:

• محمد بن ميمون الزعفراني، صدوق له أوهام، ولم يتابع على روايته، فكأن هذا الحديث من أوهامه.

قال الطبراني⁽¹⁾: "لم يرو هذا الحديث عن جعفر بن محمد إلا محمد بن ميمون الزعفراني".

ولعل ابن الملقن اقتصر على نقل أقوال المجرحين لمحمد بن ميمون؛ إشارة إلى مطلق ضعفه، ولتفريده بهذه الرواية.

ومن ضعفه: المنذري⁽²⁾، مغلطاي⁽³⁾، والعيني⁽⁴⁾.



حديث رقم (143) :

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: رواه أبو نعيم⁽⁶⁾ والطبراني في أكبر معاجمه من حديث حسام بن مصطفى، عن عطاء، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "كان رسول الله ﷺ لا يتغافل⁽⁷⁾ من الليل إلا أجرى السوّال على فيه". زاد الطبراني بعد قوله: من الليل: ساعة.

(1) المعجم الأوسط (6/5889 ح 90)، المعجم الصغير (2/86 ح 829).

(2) (444/3).

(3) شرح ابن ماجه (ص: 1582).

(4) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (5/197).

(5) البدر المنير (1/711).

(6) لم تقف عليه الباحثة عند أبي نعيم، ولكن ابن دقيق العيد ذكر أن أبي نعيم رواه من طريق عباس الدوري، عن عبيد الله بن عبد المجيد، عن حسام بن مصطفى، عن عطاء، عن ابن عمر مرفوعاً. انظر: الإمام (1/378).

(7) قال الخطابي: "قوله يتغافل معناه يستيقظ من النوم، وأصل التعار السهر والتقلب على الفراش، ويقال إن التعارض لا يكون إلا مع كلام وصوت". معالم السنن (4/143).

وهذه الرواية ضعيفة جداً، لأن حسام بن مصطفى بن ظالم بن شيطان أبو سهل البصري ضعيف جداً، قال أحمد⁽¹⁾: مطروح الحديث. وقال غندر⁽²⁾: أسقطنا حديثه. وقال يحيى⁽³⁾: ليس حديثه بشيء. وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم. وقال أبو زرعة⁽⁴⁾: واهي الحديث. وقال الفلاس⁽⁵⁾، والدارقطني⁽⁶⁾: متروك الحديث. وقال النسائي⁽⁷⁾: ضعيف...

نص الحديث:

قال الإمام الطبراني رض⁽⁸⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَضَاءِ الْجَوَهَرِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَّنَّى، ثَنَا أَبُو عَلَى الْحَنَفِيُّ، ثَنَا حُسَامُ بْنُ مَصْطَفَى، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ لَا يَتَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ سَاعَةً إِلَّا أَجْرَى السَّوَاقَ عَلَى فِيهِ".

تخریج الحديث:

أخرجه أبو يعلى⁽⁹⁾، وابن عدي⁽¹⁰⁾، من طرق عن حسام بن مصطفى، بإسناده، بمثله.
وأخرجه الطرسوسي⁽¹¹⁾⁽¹²⁾، والطبراني⁽¹³⁾، وابن بشران⁽¹⁴⁾⁽¹⁵⁾، من طريق سعيد بن راشد

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (317/3).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (317/3).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (317/3).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (317/3).

(5) إكمال تهذيب الكمال (51/4)، تهذيب التهذيب (244/2).

(6) علل الدارقطني (140/5).

(7) الضعفاء والمتروكون (ص: 33).

(8) المعجم الكبير (12/438 ح 438).

(9) مسند أبي يعلى الموصلي (10/5661 ح 33).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (364/3).

(11) هو محمد بن إبراهيم بن مسلم الطرسوسي (273هـ)، نسبة إلى طرسوس وهي مدينة تقع بين حلب وأنطاكية. انظر ترجمته: تاريخ بغداد (279/2)، الأنساب للسمعاني (65/9)، سير أعلام النبلاء (91/13)، تقريب التهذيب (ص: 466).

(12) مسند عبد الله بن عمر للطرسوسي (ص: 26 ح 23).

(13) المعجم الكبير (12/436 ح 436).

(14) هو عبد الملك بن محمد بن بشران (430هـ). انظر ترجمته: تاريخ بغداد (188/12)، سير أعلام النبلاء (450/17)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (151/5).

(15) أمالى ابن بشران - الجزء الأول (ص: 531 ح 231).

السماك⁽¹⁾، تابع حسام بن مصطفى، في الرواية عن عطاء بن أبي رباح، بإسناده، بنحوه.
دراسة رجال الإسناد:

محمد بن قضاء الجوهري⁽²⁾.

قال الذهبي⁽³⁾، وابن حجر⁽⁴⁾: صدوق.

محمد بن المثنى بن عبيدة بن قيس بن دينار، أبو موسى العتزي المعروف بالزمن⁽⁵⁾، ثقة ثبت، مات سنة اثنين وخمسين ومائتين، روى له الجماعة⁽⁶⁾.

عبيدة الله بن عبد المجيد، أبو علي الحنفي، مات سنة تسعة ومائتين، روى له الجماعة.

مختلف فيه:

وثقه العجلي⁽⁷⁾، والدارقطني⁽⁸⁾، وابن قانع⁽⁹⁾، والذهبى⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حبان⁽¹¹⁾، وابن خلفون⁽¹²⁾ في ثقاتهما. وقال ابن معين⁽¹³⁾، وأبو حاتم⁽¹⁴⁾، وابن عبد البر⁽¹⁵⁾: "ليس به بأس"، زاد أبو حاتم: صالح.

(1) سعيد بن راشد السماك، مجمع على ضعفه. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (471/3)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (20/4)، المجرورين لابن حبان (324/1)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (429/4)، ميزان الاعتدال، للذهبى (135/2).

(2) انظر: تهذيب الكمال (280/26)، تهذيب التهذيب (400/9).
(3) تاريخ الإسلام (1012/6).

(4) تقريب التهذيب (ص: 502).

(5) الزمن الذي لا حراك به. وقد كان محمد بن المثنى زيناً ثم شفاه الله. قال: كُنْتُ فِي لَيْلَةٍ شَدِيدَةِ الْبَرْدِ، فَجَئْتُ عَلَى يَدِي وَرْجَلِي، فَتَوَضَّأْتُ، وَصَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ، وَسَأَلْتُ اللَّهَ، فَقُمْتُ أَمْشِي. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (251/3)، سير أعلام النبلاء (126/12).

(6) تهذيب الكمال (363/26)، تهذيب التهذيب (427/9)، تقريب التهذيب (ص: 505).
(7) الثقات (112 / 2).

(8) إكمال تهذيب الكمال (48/9)، تهذيب التهذيب (34/7).

(9) إكمال تهذيب الكمال (48/9)، تهذيب التهذيب (34/7).

(10) الكاشف (683/1)، المغني في الضعفاء (416/2).
(11) (404/8).

(12) إكمال تهذيب الكمال (48/9).

(13) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 178)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (324/5).
(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (324/5).

(15) إكمال تهذيب الكمال (48/9).

وذكره العقيلي⁽¹⁾، و ابن الجوزي⁽²⁾ في الضعفاء، ثم ذكر أن يحيى قال: ليس بشيء.

وقال ابن حجر⁽³⁾: "صدق، لم يثبت أن يحيى بن معين ضعفه"، وفي موضع⁽⁴⁾: "ضعف العقيلي بلا مستند".

وترجح الباحثة أنه ثقة.

أما ما نقله العقيلي عن ابن معين؛ فأورده من طريق عثمان بن سعيد الدارمي، والذي في رواية الدارمي، وفي الجرح و التعديل عن ابن معين: "ليس به بأس"، كما مر قريراً.

حسامُ بْنُ مِصَكٍّ بن طالِمِ بن شَيْطَانٍ، ضعيف يكاد أن يترك، مات سنة ثلاثة و سنتين و مائة⁽⁵⁾.

وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً. لأجل؛ **حسامُ بْنُ مِصَكٍّ**، فإنه ضعيف يكاد أن يترك، وبسببه ضعف ابن الملقن هذا الإسناد، ونقل تضعيف النقاد له.

أما متابعة سعيد بن راشد السمак؛ المجمع على ضعفه، فلا تزيد الحديث إلا ضعفاً.

ومن ضعف إسناد الحديث؛ الهيثمي⁽⁶⁾، والبوصيري⁽⁷⁾.



الحديث رقم (144) :

قال ابن الملقن: وفي جامع الترمذى من حديث الحارث الأعور، عن علیٰ، قال: "من السُّنَّةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًّا". قال الترمذى: هذا حديث حسن. قلت - ابن الملقن -: لكن الحارث الأعور استضعف، ونسبة الشعبي وغيره إلى الكذب.

(1) الضعفاء الكبير (3/ 873).

(2) الضعفاء والمتروكون (164/2).

(3) تهذيب التهذيب (ص: 373).

(4) فتح الباري (1/ 462).

(5) تهذيب الكمال (2/ 244)، تهذيب التهذيب (ص: 157).

(6) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (2/ 99).

(7) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (1/ 289).

نص الحديث:

قال الإمام الترمذى رحمه الله⁽¹⁾: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلَيٍّ، قَالَ: "مِنْ السُّنَّةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًّا، وَأَنْ تَأْكُلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ".

قال الترمذى: هذا حديث حسن. والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم: يستحبون أن يخرج الرجل إلى العيد ماشياً، وأن لا يركب إلا من عذر.

تخریج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾ من طريق شريك. وأخرجه ابن ماجه⁽⁴⁾ من طريق زهير بن معاوية⁽⁵⁾. وأخرجه عبد الرزاق⁽⁶⁾ من طريق الثوري. ثلاثة (شريك، زهير، الثوري) عن أبي إسحاق السباعي، بإسناده، مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الْفَازَارِيُّ، أَبُو إِسْحَاقَ، مات سنة خمس وأربعين ومائتين، روى له أبو داود، والترمذى، وابن ماجه⁽⁷⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾، وقال أبو حاتم⁽⁹⁾، ومطين⁽¹⁰⁾، وأبو داود⁽¹¹⁾: "صدق، زاد أبو داود: "في الحديث وكان يتثنى"، وقال الذهبي⁽¹²⁾: ثقة، وفي موضع⁽¹³⁾: صدوق شيعي. وقال النسائي⁽¹⁴⁾: ليس به بأس.

(1) سنن الترمذى، كتاب الجمعة، باب ما جاء في المشي يوم العيد. (530/2 ح 410).

(2) مصنف ابن أبي شيبة (486/1 ح 560).

(3) السنن الكبرى (3/398 ح 6147).

(4) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الخروج إلى العيد ماشياً (1/1296 ح 411).

(5) ثقة ثبت إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخره. تهذيب التهذيب (ص: 218).

(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (3/289 ح 5667).

(7) تهذيب الكمال (3/212).

(8) (104/8).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/196).

(10) تهذيب الكمال (3/211).

(11) إكمال تهذيب الكمال (2/208)، تهذيب التهذيب (1/336).

(12) تاريخ الإسلام (5/1089).

(13) الكاشف (1/250).

(14) تهذيب الكمال (3/211).

قال ابن حجر⁽¹⁾: صدوق يخطئ رمي بالرفض.

وترجح الباحثة: أنه صدوق يتшибع.

شريك بن عبد الله الكوفي النخعي، صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولد القضاة بالكوفة. سبقت ترجمته في حديث رقم (123).

عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمданى، أبو إسحق السبئي، ثقة اختلفت بأخره. سبقت ترجمته في حديث رقم (69).

الحارث بن عبد الله الأعور الهمدانى، أبو زهير صاحب علي، كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف، مات سنة خمس وستين ومائة، روى له الأربعه⁽²⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف؛ لأجل:

- شريك بن عبد الله النخعي، صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولد القضاة بالكوفة⁽³⁾. ولكن شريكاً تبع فلم يقرد بالرواية عن أبي إسحق السبئي. كما مر في التخرج. فانتقد عنه الخطأ.

أما بشأن تغييره فإن إسماعيل بن موسى الراوى عنه لم يتميز سماعه منه، ولكنه لم ينفرد بالرواية عن شريك بل تابعه ابن أبي شيبة، وأبو داود الحفارى⁽⁴⁾ - في رواية البيهقي -.

- أبو إسحق السبئي، ثقة اختلفت بأخره، واحتلاطه لا يضر⁽⁵⁾. فسمع شريك منه قبل الاختلاط، وسئل الإمام أحمد: أیما أحب إليك شريك، أو إسرائيل؟ فقال: إسرائيل، هو أصح حديثاً من شريك إلا في أبي إسحاق، فإن شريكاً أضبط عن أبي إسحاق⁽⁶⁾.

- الحارث الأعور؛ هو آفة هذا الحديث كما بين ابن الملقن، و في حديثه ضعف.

أما ما نسب إليه الشعبي من الكذب، فهو محمول على تكذيبه في الرأي لا في الحديث.

(1) تهذيب التهذيب (ص: 110).

(2) تهذيب الكمال (245/5)، تهذيب التهذيب (145/2)، تهذيب التهذيب (ص: 146).

(3) الكواكب النيرات (ص: 250).

(4) عمر بن سعد بن عبيد، ثقة. تهذيب التهذيب (ص: 413).

(5) المختلطين للعلائي (ص: 94).

(6) تهذيب الكمال (520/2)، نهاية الاغتطاط، لعلاء الدين رضا (ص: 273)، سير أعلام النبلاء (357/7).

قال الذهبي⁽¹⁾: "فَأَمَّا قُولُ الشَّعْبِيِّ: الْحَارِثُ كَذَابٌ، فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ عَنِ الْكَذِبِ الْخَطَأِ، لَا التَّعْمُدُ، وَإِلَّا فَلِمَاذَا يَرَوِي عَنْهُ وَيَعْتَقِدُهُ بِتَعْمُدِ الْكَذِبِ فِي الدِّينِ؟!". وبه قال ابن حجر⁽²⁾، ومن قبله العجي⁽³⁾. وقد نقل النووي⁽⁴⁾ الاتفاق على ضعف الحديث. وبخصوص تحسين الترمذى لهذا الحديث؛ فقيل: لعل الترمذى إنما حسن حديثه لأن له شواهد كثيرة⁽⁵⁾.



حديث رقم (145):

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: عن الأوزاعي، عن محمد بن الوليد قال: أخبرني أيضًا سعيد بن أبي سعيد، عن القعقاع بن حكيم، عن عائشة رضي الله عنها، عن رسول الله ﷺ بمعنى حديث أبي هريرة⁽⁷⁾، كذا أخرجه أبو داود في "سننه"، وأخرجه البيهقي في "خلافياته"⁽⁸⁾ من حديث ابن وهب - يعني عبد الله -، عن ابن سمعان، أن سعيدًا المقربي حدثه عن القعقاع بن حكيم، أنه حدثه عن عائشة مرفوعًا: "إِذَا وَطَئَ أَحَدُكُمْ بِنْغَلِيهِ فِي الْأَذَى، فَإِنَّ التُّرَابَ لَهُمَا طَهُورٌ". قال الحافظ زكي الدين المنذري في طريق أبي داود⁽⁹⁾: إسنادها حسن. قلت - يعني ابن الملقن -: وفي ذلك نظر؛ لأنه منقطع، قال البيهقي في "خلافياته"⁽¹⁰⁾: الطريق فيه ليس بواضح إلى أبي سعيد وهو مرسل، القعقاع لم يسمع من عائشة.

(1) سير أعلام النبلاء (153/4).

(2) تقريب التهذيب (ص: 146).

(3) قيل لأحمد بن صالح - يعني العجي -: قوله الشعبي حدثنا الحارث وكان كذاباً، فقال: لم يكن يكذب في الحديث إنما كان كذبه في رأيه. هكذا نقله ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات (ص: 71).

(4) خلاصة الأحكام (822/2).

(5) قال المباركفوري: "هذا له حكم الرفع وفيه دليل على أن الخروج إلى العيد ماشيًا من السنة، والحديث وإن كان ضعيفًا لكن قد ورد في هذا الباب أحاديث ضعاف أخرى تؤيده". تحفة الأحوذى (57/3).

(6) البدر المنير (132/4).

(7) عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: "إِذَا وَطَئَ الْأَذَى بِخَفْيَهِ، فَطَهُورُهُمَا التُّرَابُ". سنن أبي داود كتاب الطهارة، باب في الأذى يُصيب النَّعْلَ (105/1) ح 385.

(8) (143/1).

(9) مختصر سنن أبي داود (171).

(10) (143/1).

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رض⁽¹⁾: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ عَائِذَ، حَدَّثَنِي يَحْيَى يَعْنِي ابْنَ حَمْرَةَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، أَخْبَرَنِي أَيْضًا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَعْنَاهُ. يعني بمعنى حديث أبي هريرة: "إِذَا وَطَئَ الْأَذَى بِخُفْيَيْهِ، فَطَهُورُهُمَا التُّرَابُ".

تخریج الحديث:

أخرجه البيهقي ⁽²⁾ من طريق أبي داود.
وأخرجه عبد الرزاق ⁽³⁾، وأبو يعلى ⁽⁴⁾، من طريق عبد الله بن سمعان ⁽⁵⁾،تابع محمد بن الوليد في الرواية عن سعيد المقبري، بإسناده، بنحوه.
وأخرجه ابن المنذر ⁽⁶⁾ من طريق موسى بن عقبة ⁽⁷⁾، تابع سعيد المقبري؛ في الرواية عن القعقاع بن حكيم، عن عائشة، به.
وأخرجه العقيسي ⁽⁸⁾، والطبراني ⁽⁹⁾، وابن عدي ⁽¹⁰⁾، وأبو نعيم ⁽¹¹⁾، من طريق عبد الله بن سمعان، عن سعيد المقبري، عن القعقاع بن حكيم، عن أبيه، عن عائشة، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن خالد بن يزيد السلمي أبو علي الدمشقي، ثقة، مات سنة تسع وأربعين ومئتين، روى له أبو داود و النسائي، وابن ماجه ⁽¹²⁾.

(1) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في الأذى يُصِيبُ التَّعَلَّ (1/105 ح 387).

(2) السنن الكبرى (2/4248 ح 604).

(3) مصنف عبد الرزاق الصناعي (1/33 ح 104).

(4) مسند أبي يعلى الموصلبي (8/283 ح 4869).

(5) متروك اتهمه بالكذب أبو داود. تقريب التهذيب (ص: 303).

(6) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (2/168 ح 735).

(7) ثقة فقيه إمام. تقريب التهذيب (ص: 552).

(8) الضعفاء (2/652).

(9) المعجم الأوسط (3/148 ح 2759).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (5/203).

(11) تاريخ أصحابهان (2/125).

(12) تهذيب الكمال (27/297)، تهذيب التهذيب (10/61)، تقريب التهذيب (ص: 522).

محمد بن عائذ الدمشقي، أبو أحمد صاحب المغازي، مات سنة ثلاط وثلاثين ومائتين،
روى له أبو داود و النسائي⁽¹⁾.

قال ابن معين⁽²⁾، وصالح جزرة⁽³⁾: ثقة، زاد جزرة: "إلا أنه قدرى"، وذكره ابن حبان في
الثقة⁽⁴⁾، وقال دحيم⁽⁵⁾: صدوق. وسئل أبو داود عنه، فقال⁽⁶⁾: "هو كما شاء الله"، وقال
النسائي⁽⁷⁾: ليس به بأس.

وقال ابن حجر⁽⁸⁾: صدوق رمي بالقدر.

قالت الباحثة: ثقة رمي بالقدر.

يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي، أبو عبد الرحمن الدمشقي القاضي، ثقة رمي بالقدر،
مات سنة ثلاط وثمانين ومائة، روى له الجماعة⁽⁹⁾.

عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي؛ الفقيه ثقة جليل، مات سنة سبع
وخمسين، روى له روى له الجماعة⁽¹⁰⁾.

محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي، أبو الهذيل الحمصي القاضي، ثقة ثبت، مات سنة
ثمان وأربعين ومائة، روى له الجماعة سوى الترمذى⁽¹¹⁾.

سعید بن أبي سعید كیسان المقبّری⁽¹²⁾، أبو سعد المدنی، ثقة تغير قبل موته بأربع سنین،
وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة، مات سنة خمس وعشرين ومائة، روى له الجماعة⁽¹³⁾.

(1) تهذيب الكمال (25/429)، تهذيب التهذيب (9/242).

(2) سؤالات ابن الجنيد (ص: 397).

(3) تهذيب الكمال (25/429)،

(4) (75/9).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/52).

(6) تهذيب الكمال (25/429).

(7) سير أعلام النبلاء (11/106).

(8) تقریب التهذیب (ص: 486).

(9) تهذيب الكمال (31/282)، تهذيب التهذيب (11/200)، تقریب التهذیب (ص: 589).

(10) تهذيب الكمال (17/314)، تهذيب التهذيب (6/238)، تقریب التهذیب (ص: 347).

(11) تهذيب الكمال (26/589)، تهذيب التهذيب (9/502)، تقریب التهذیب (ص: 511).

(12) نسب إلى مقبرة بالمدينة كان يسكن بالقرب منها. الأنساب للسمعاني (12/386).

(13) تهذيب الكمال (10/470)، المختلطين للعلائى (ص: 39)، تهذيب التهذيب (4/40)، تقریب التهذیب (ص: 236).

واختلاطه لا يضر، فقد تابعه موسى بن عقبة في روايته عن القعقاع بن حكيم.

وقال الذهبي⁽¹⁾: ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط، فإن ابن عبيبة أتاه فرأى لعابه يسيل فلم يحمل عنه.

القعقاع بن حكيم الكناني المدنى، ثقة، روى له الجماعة سوى البخاري⁽²⁾.
وبافي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف. وفيه انقطاع، فإن القعقاع بن حكيم لم يسمع من عائشة؛ كما نص عليه البيهقي⁽³⁾.

وقال محقق الخلافيات⁽⁴⁾: لم تقع رواية للقعقاع عن عائشة في الكتب الستة إلا عند أبي داود في هذا الحديث.

أما الألباني فذهب إلى تصحيح هذا الإسناد قائلاً⁽⁵⁾: (نرجح صحة هذا الإسناد عن عائشة، وأنه متصل غير منقطع؛ ولذلك قال المنذري: "وأما حديث عائشة؛ فحديث حسن". وأقره ابن تيمية في الفتاوى⁽⁶⁾، فقال: "وقد قيل: حديث عائشة حديث حسن").

وفيما ذهب إليه الألباني نظر؛ لأنه على فرض التسليم بسماع القعقاع من عائشة، فإن هذا الحديث معل بالاختلاف على إسناده، والاضطراب فيه.

قال أبو عمر⁽⁷⁾: "وَهُوَ حَدِيثٌ مُضْطَرِبٌ الْإِسْنَادُ لَا يَتَبَثُّ، اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ عَلَى الْأَوْرَاعِيِّ، وَعَلَى سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ اخْتِلَافًا يُسْقَطُ الْإِحْتِاجَاجُ بِهِ".

وسائل إمام العلل - الدرقطني⁽⁸⁾ - عن حديث القعقاع بن حكيم، عن عائشة، سألت النبي ﷺ عن الرجل يطأ بتعليه في الأذى قال: "التُّرَابُ لَهُمَا طَهُورٌ".
فقال: يرويه سعيد المقبرى، واختلف عنه؛

(1) ميزان الاعتدال (140/2).

(2) تهذيب الكمال (624/23)، تهذيب التهذيب (383/8)، تقريب التهذيب (ص: 456).

(3) في الخلافيات (143/1).

(4) هو مشهور بن حسن آل سلمان. راجع هامش الخلافيات (143/1).

(5) صحيح سنن أبي داود (242/2).

(6) الفتوى الكبرى (62/2).

(7) انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (107/13).

(8) علل الدرقطني (337/14).

فرواه روح بن القاسم، عن عبد الله بن سمعان، عن المقربي، عن القعقاع، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ لم يذكر بينهما أحداً.
وكذلك قال أبو عوانة، عن إسماعيل بن إبراهيم، قيل للشيخ: من هو؟ قال: مجاهول، عن المقربي، عن القعقاع، عن عائشة، عن النبي ﷺ.
وقال محمد بن فضيل: عن ابن سمعان، عن القعقاع، عن عائشة، عن النبي ﷺ، لم يذكر المقربي.

ورواه ابن عجلان، عن المقربي، أو عن رجل، عن جدته، أنها سألت عائشة، عن ذلك فقالت: التراب لهما طهور موقوفاً، ومدار الحديث على ابن سمعان وهو ضعيف.
وقال الدارقطني في موضع⁽¹⁾: حديث عبد الله بن سمعان، عن المقربي، عن القعقاع، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً؛ أشبه بالصواب من غيره من الطرق، وإن كان ابن سمعان متروكاً.
يستفاد مما سبق أن إسناد الحديث ضعيف، كما ذهب إليه ابن الملقن⁽²⁾.



حديث رقم (146) :

قال ابن الملقن⁽³⁾: ما رواه الدارقطني والبيهقي في سننهم من حديث: سعيد بن ثوبان، عن أبي هند، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: "مَنْ لَمْ يُطَهِّرْ مَاءَ الْبَحْرِ فَلَا طَهَّرَهُ اللَّهُ".
قال الدارقطني: إسناده حسن.

قلت - يعني ابن الملقن -: فيه نظر؛ فإن فيه: محمد بن حميد الرازي، وإبراهيم بن المختار، أما الأول: فقال البيهقي في سننه - في باب "فرض الجدة والجذتين" -⁽⁴⁾: "ليس بالقوى". وأما الثاني:
قال أحمد بن علي الأبار⁽⁵⁾: سألت رئيحاً⁽⁶⁾ أبا غسان عنه، فقال⁽⁷⁾: "تركته. ولم يرضه"، وقال ابن معين⁽⁸⁾: "ليس بذلك".

(1) انظر: علل الدارقطني (160/8).

(2) القدر المنير (132/4).

(3) القدر المنير (374/1).

(4) السنن الكبرى (385/6).

(5) انظر ترجمته: تاريخ بغداد (501/5)، تاريخ دمشق (72/5)، سير أعلام النبلاء (443/13)،

(6) اسمه محمد بن عمرو، ولقبه رئيحاً. انظر ترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (200/26)، تهذيب التهذيب (370/9)، تقرير التهذيب (ص: 499).

(7) تاريخ بغداد (115/7).

(8) سؤالات ابن الجنيد (ص: 464).

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمه الله⁽¹⁾: حَدَّثَنَا أَبْنُ مَنِيعٍ - أبو القاسم البغوي - قِرَاءَةً عَلَيْهِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ، نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رض، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ: "مَنْ لَمْ يُطْهِرْ مَاءَ الْبَخْرِ فَلَا طَهَرَهُ اللَّهُ". إِسْنَادٌ حَسَنٌ.

تخریج الحديث:

وأخرجه البيهقي⁽²⁾، من طريق محمد بن حميد الرازي، بإسناده، ولفظه.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن حميد بن حيان الرازي، حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه⁽³⁾، مات سنة ثمان وأربعين، روى له أبو داود، والترمذى، وابن ماجه⁽⁴⁾.

إبراهيم بن المختار التميمي، أبو إسماعيل الرازي، يقال له حبوية، صدوق ضعيف الحفظ، يقال مات سنة اثنين وثمانين، روى له والترمذى، وابن ماجه⁽⁵⁾.

عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم القرشي الأموي، مات بعد سنة سبع وأربعين ومائة، روى له الجماعة⁽⁶⁾.

مختلف فيه:

قال ابن معين⁽⁷⁾: "ليس به بأس، ثقة"، وفي رواية⁽⁸⁾: ثقة، وكذلك قال أبو داود⁽⁹⁾، وابن عمار⁽¹⁰⁾، وأبو نعيم⁽¹¹⁾: زاد ابن عمار: "ليس بين الناس اختلاف"، وذكره ابن حبان في التفاتات

(1) سنن الدارقطني (1/46 ح 78).

(2) السنن الكبرى (1/7 ح 3).

(3) لكن ابن معين عدل عن توثيقه فيما بعد. راجع: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (232/7).

(4) تهذيب الكمال (99/25)، تقريب التهذيب (ص: 475).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (196/2)، تهذيب التهذيب (1/162)، تقريب التهذيب (ص: 93).

(6) تهذيب الكمال (18/174)، تهذيب التهذيب (6/350).

(7) سوالات ابن الجنيد (ص: 308).

(8) تاريخ ابن معين - رواية ابن حمز (1/96)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (4/426).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (18/176).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (18/176).

(11) المعرفة والتاريخ، للفسوي (2/439).

وقال⁽¹⁾: "يخطيء؛ يعتبر بحديثه إذا كان دونه ثقة"، وقال ابن معين في رواية أخرى⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾، وأبو زرعة⁽⁴⁾: ليس به بأس.

وقال أبو حاتم⁽⁵⁾: "يكتب حديثه"، وقال أبو مسْهِر⁽⁶⁾: "ضعف الحديث"⁽⁷⁾، وحکى الخطابي عن أحمد بن حنبل قال⁽⁸⁾: "ليس هو من أهل الحفظ والإتقان".

قال ابن حجر⁽⁹⁾: صدوق يخطيء.

سعید بْنُ ثَوْبَانَ ، سكت عنه أبو حاتم⁽¹⁰⁾. ولم أجد من ذكره بجرح ولا تعديل.

أبو هند الفراسي. لم أعثر على ترجمة له.

وبباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً؛ فيه:

- محمد بن حميد؛ ضعيف وإن وصفه ابن حجر بالحفظ، فقد رماه أبو زرعة وغيره بالكذب⁽¹¹⁾.
- إبراهيم بن المختار، ضعفه غير واحد، وقال ابن حبان: "يقوى حديثه من رواية ابن حميد عنه". وهذا الحديث من رواية محمد بن حميد عنه.
- عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، صدوق يخطيء، ولم يتابع.
- سعيد بن ثوبان؛ لم أجد من ذكره بجرح ولا تعديل.

(1) (114/7).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (389/5).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (176/18).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (389/5).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (389/5).

(6) هو عبد الأعلى بن مسْهِر الغساني. انظر ترجمته: تاريخ بغداد (350/12)، تاريخ دمشق (421/33)، سير أعلام النبلاء (228/10).

(7) الضعفاء الكبير، للعقيلي (782/3).

(8) تهذيب التهذيب (350/6).

(9) تقريب التهذيب (ص: 358).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/4).

(11) قال محمد بن مسلم بن وارة: يا أبا عبد الله رأيت محمد بن حميد؟ قال: نعم. قال: كيف رأيت حديثه؟ قال: إذا حدث عن العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدث عن أهل بلده مثل إبراهيم بن المختار وغيره أتى بأشياء لا تعرف لا تدرى ما هي. قال عبد الله: فقال أبو زرعة وابن وارة: صح عندنا أنه يكذب، قال فرأيت أبي بعد ذلك إذا ذكر بن حميد نفض يده. انظر: المกรوحين لابن حبان (304/2).

- أبو هند الفراسي؛ لم أعثر على ترجمة له.
 - ولأجل محمد بن حميد، وإبراهيم بن المختار، ضعف ابن الملقن هذا الإسناد، ذاكراً لأقوال النقاد، متعقبًاً تحسين الدارقطني له.
 - وكذلك ضعفه الألباني⁽¹⁾؛ متعجبًاً من تحسين الدارقطني لإسناده.
 - ولعل الإمام الدارقطني لم يرد التحسين الاصطلاحي، وإنما أراد بتحسين الإسناد؛ الإشارة إلى ضعفه، وعدم خلوه من علة.



حديث رقم (147)

عن عمرو بن العاصي، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: "أَفْرَاهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَجْدَةً فِي الْقُرْآنِ مِنْهَا ثَلَاثَ فِي المُفْصَلِ⁽²⁾ وَفِي الْحَجَّ سَجْدَتَيْنِ⁽³⁾". قال ابن الملقن⁽⁵⁾: هذا الحديث رواه أبو داود وابن ماجه في سننهما، والحاكم في مستدركه على الصحيحين من حديث عبد الله بن مُتْيْنٍ، عن عمرو بن العاصي، وسكت عليه أبو داود؛ وهو مقتضى لحسنه أو صحته عنده، وقال الحاكم⁽⁶⁾: هذا حديث رواته مصريون قد احتاج الشیخان بأكثربهم، وليس في عدد سجود القرآن أتم منه. وقال النووي في "شرح المذهب"⁽⁷⁾: رواه أبو داود والحاكم بإسناد حسن. ثم قال بعد في فرع مذاهب العلماء⁽⁸⁾: إنه حديث صحيح، وكذا قال

.(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة (187/10)

(2) المفصل هو أواخر القرآن - يعني قصار السور. واحتلّوا في تعيين أوله على اثنى عشر قولًا، فقيل أوله ق وقيل غير ذلك، وصح النحو أن أوله الحجرات. وسمى بالمفصل لكثرة الفصل بين سوره بالبسمة، وقيل لقلة المنسوخ منه. مناهل العرفان في علوم القرآن، للزرقاني (352/1).

(3) وإلى السجدين ذهب ابن المبارك والشافعى وأحمد وإسحاق، وذهب قوم إلى أن فيها سجدة واحدة، وهى الأولى، وبه قال سفيان الثورى، والحسن البصري، وأصحاب الرأى. راجع: شرح السنة للبغوى (305/3)، المجموع شرح المهذب، للنحوى (4/62)، شرح أبي داود للعينى (308/5).

(4) الشرح الكبير للرافعي (187/4)

(5) البدر المنير (257/258).

•(811 ح 223/1) المستدرك (6)

.(7) المجموع شرح المذهب (60/4)

.(62/4) المجموع شرح المذهب (8)

في "خلاصته"⁽¹⁾: رواه أبو داود وابن ماجه بإسناد حسن. وقال المنذري في كلامه على أحاديث المذهب: "إنه حديث حسن".

قلت - يعني ابن الملقن -: وفي ذلك كله نظر، فعبد الله بن مُتّيْنَ هذا مجھول، وكذا الراوي عنه وهو الحارث بن سعيد العنقى المصري، لا جرم ضعفه عبد الحق في "أحكامه" وبعبد الله بن مُتّيْنَ فقال⁽²⁾: "عبد الله بن مُتّيْنَ لا يحتاج به".

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رض⁽³⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْبَرْقِيِّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرِيمٍ، أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سَعِيدِ الْعُنْقِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُتّيْنَ، مِنْ بَنِي عَبْدِ كُلَّالٍ، عَمِّرُو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفَرَأَهُ خَمْسَ عَشْرَةً سَجْدَةً فِي الْقُرْآنِ، مِنْهَا ثَلَاثٌ فِي الْمُفَصَّلِ، وَفِي سُورَةِ الْحَجَّ سَجَدَتَانِ".

تخریج الحديث:

أخرجه ابن ماجه⁽⁴⁾، والدارقطني⁽⁵⁾، والحاكم⁽⁶⁾ و من طريقه البهقي⁽⁷⁾، أربعة من طرق عن سعيد بن أبي مريم، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْبَرْقِيِّ⁽⁸⁾، ثقة، مات سنة تسع وأربعين ومائتين، روی له أبو داود، والنمسائي⁽⁹⁾.

الْحَارِثُ بْنُ سَعِيدِ الْعُنْقِيِّ، مقبول، روی له أبو داود، وابن ماجه حديثاً واحداً⁽¹⁰⁾.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُتّيْنَ، مِنْ بَنِي عَبْدِ كُلَّالٍ، روی له أبو داود، وابن ماجه⁽¹¹⁾.

(1) خلاصة الأحكام (620/2).

(2) الأحكام الوسطى (92/2).

(3) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب تَقْرِيبِ أَبْوَابِ السُّجُودِ (2/58 ح 1401).

(4) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب عدد سجود القرآن (1/335 ح 335).

(5) سنن الدارقطني (2/270 ح 1520).

(6) المستدرك للحاكم (1/223 ح 811).

(7) شعب الإيمان (3/443 ح 443). السنن الكبرى (2/445 ح 3708).

(8) قال أبو سعيد بن يونس: إنما عرف بالبرقي لأنَّه كان يتجر وأخوه: إلى برقة، وهو من أهل مصر.

تاريخ ابن يونس المصري (1/453).

(9) تهذيب الكمال (25/504)، تهذيب التهذيب (9/263)، تقرير التهذيب (ص: 488).

(10) تهذيب الكمال (5/233)، تهذيب التهذيب (2/142)، تقرير التهذيب (ص: 146).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16/181).

نقل ابن حجر توثيقه عن يعقوب بن سفيان⁽¹⁾. وقال في موضع⁽²⁾: مجهول.

وهو الأرجح، و به قال: عبد الحق الأشبيلي⁽³⁾، وابن القطان⁽⁴⁾، والذهبى⁽⁵⁾، وغيرهم.
وبالقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف. لأجل:

- الحارث بن سعيد، مقبول ؛ ولم يتابع. وقال بعضهم مجهول⁽⁶⁾.
- عبد الله بن منين، مجهول.

ولجهالة الحارث بن سعيد، وعبد الله بن منين، ضعف ابن الملقن هذا الإسناد، مؤيداً لعبد الحق، وابن القطان.

وضعفه أيضاً: ابن التركمانى⁽⁷⁾، والزيلعى⁽⁸⁾، وابن حجر⁽⁹⁾، والألبانى⁽¹⁰⁾.

فالله أعلم سبب تحسين المنذري و النووى وغيرهما لهذا الإسناد.



حديث رقم (148) :

أَنَّهُ سُئِلَ: الرَّجُلُ مَا يُلْكِي أَخَاهُ أَوْ صَدِيقَهُ أَيْنَحِي لَهُ⁽¹¹⁾؟ قَالَ: "لَا"، قَالَ: أَفَيُلْتَرْمِمُهُ⁽¹²⁾ وَيُقَبِّلُهُ؟
قَالَ: "لَا" ، قَالَ: أَفَيَاخُذُ بِيَدِهِ وَيُصَافِحُهُ؟ قَالَ: "عَمٌ"⁽¹³⁾.

(1) تهذيب التهذيب (44/6)، تقرير التهذيب (ص: 325). ولم أقف عليه في المعرفة والتاريخ.

(2) التلخيص الحبير (27/2).

(3) الأحكام الوسطى (92/2).

(4) بيان الوهم والإبهام في كتاب الأحكام (159 - 158/3).

(5) ديوان الضعفاء (ص: 230).

(6) انظر: بيان الوهم والإبهام في كتاب الأحكام (159/3)، ميزان الاعتدال (1/434).

(7) الجوهر النقى (316/2).

(8) نصب الراية (180/2).

(9) التلخيص الحبير (27/2).

(10) ضعيف سنن أبي داود (72/2)، تمام المنة في التعليق على فقه السنة (ص: 269).

(11) من الانحناء وهو إمالة الرأس والظهر. تحفة الأحوذى (426/7).

(12) أي يعتقه ويضممه إلى نفسه. تحفة الأحوذى (426/7).

(13) البدر المنير (516/7).

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هذا الحديث رواه الترمذى وابن ماجه بهذا اللفظ من روایة أنس بن مالك رض ثم قال الترمذى: حديث حسن. ورواه أحمد في مسنده ولفظه: "أَحَدُنَا يَلْقَى صَدِيقَهُ يَنْهَى لَهُ وَيُقْبِلُهُ؟" قال: "لَا". قال: فَيُصَافِحُهُ؟" قال: "تَعَمِّ إِنْ شَاءَ".

قلت ابن الملقن -: وفي حسن نظر؛ لأن في إسناده: حنظلة بن عبيد الله البصري راوي هذا الحديث عن أنس، وليس له في تقدير غير هذا الحديث، وقد ضعفوه ونسبوه إلى الاختلاط، قال أحمد⁽²⁾: "هو ضعيف منكر الحديث، يحدث بأعجيب ومناكير"، منها: "قلنا: أينحنى بعضنا البعض؟" وقال يحيى بن سعيد⁽³⁾: "تركته على عدم وكان قد اخالط"، ونسبه ابن معين⁽⁴⁾، وابن حبان⁽⁵⁾ إلى الاختلاط أيضاً، زاد ابن حبان: وأنه اخالط حديثه القديم بحديثه الأخير. لكنه خالف ذكره في ثقاته أيضاً⁽⁶⁾، وقال البيهقي في سننه⁽⁷⁾: "هذا حديث تفرد به حنظلة هذا، وكان قد اخالط، تركه يحيىقطان لاختلاطه". وقال عبد الحق في أحكامه⁽⁸⁾: "حنظلة هذا يروي مناكير، وهذا الحديث مما أنكر عليه وكان قد اخالط".

نص الحديث:

قال الإمام الترمذى رحمه الله⁽⁹⁾: حَدَّثَنَا سُوِيدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ - بْنُ الْمَبَارِكَ - قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ مِنَ يَلْقَى أَخَاهُ أَوْ صَدِيقَهُ أَيْنَهُ لَهُ؟ قَالَ: "لَا"، قَالَ: أَفَيَلْتَزِمُهُ وَيُقْبِلُهُ؟" قَالَ: "لَا"، قَالَ: أَفَيَاخُذُ بِيَدِهِ وَيُصَافِحُهُ؟" قَالَ: "تَعَمِّ": "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ".

(1) البدر المنير (517/7).

(2) الضعفاء الكبير للعقيلي (310/1)، تهذيب الكمال (449/7).

(3) الجرح والتعديل لأبي حاتم (241/3).

(4) تاريخ ابن معين - روایة الدوري (103/4).

(5) المجرودين (267/1).

(6) (167/4).

(7) (13573 ح 161/7).

(8) الأحكام الوسطى (214/4).

(9) سنن الترمذى، أبواب الاستئذان والمصافحة، باب ما جاء في المصافحة (5/75 ح 2728).

تخریج الحديث:

أخرجه ابن ماجه⁽¹⁾، وأحمد⁽²⁾، وعبد بن حميد⁽³⁾، وأبو يعلى⁽⁴⁾، والطحاوي⁽⁵⁾، وابن عدي⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾، جميعهم من طرق عن حنظلة، بإسناده، بنحوه. وأخرجه ابن عدي⁽⁸⁾؛ من طريق كثير بن عبد الله الأبلّي[،] تابع حنظلة السدوسي في الرواية عن أنس.

دراسة رجال الإسناد:

سويد بن نصر بن سويد المروزي، أبو الفضل لقبه الشاه راوية ابن المبارك، ثقة، مات سنة أربعين روى له الترمذى والنمسائى⁽⁹⁾.

حنظلة السدوسي، أبو عبد الرحيم، واختلف في اسم أبيه فقيل: عبد الله أو عبد الله أو عبد الرحمن، وقيل ابن أبي صفية، ضعيف اختلط، روى له الترمذى وابن ماجه⁽¹⁰⁾. وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف. لأجل حنظلة السدوسي؛ ضعيف مختلط، عده العلاني في المختارين⁽¹¹⁾ من القسم الثاني، أي أنه كان متكلماً فيه قبل الاختلط، فلم يحصل من الاختلط إلا زيادة في ضعفه.

وبسبب حنظلة هذا ضعف ابن الملقن إسناد الحديث، متعقباً تحسين الترمذى له، ومن ثم ساق عن النقاد ما يبين حاله، وأن هذا الحديث من مناكيره ؛ فأجاد⁽¹²⁾.

(1) سنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب المصافحة (3702 ح 1220/2).

(2) مسند أحمد (34044 ح 20/340).

(3) المنتخب من مسند عبد بن حميد (ص: 366 ح 1217).

(4) مسند أبي يعلى الموصلي (428 ح 269/7).

(5) شرح معانى الآثار (281/4 ح 6901).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (3/341).

(7) شعب الإيمان (11/293 ح 8559)، السنن الكبرى (7/161 ح 13573).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (7/201).

(9) تهذيب الكمال (12/272)، تهذيب التهذيب (4/280)، تقريب التهذيب (ص: 260).

(10) تهذيب الكمال (7/447)، ميزان الاعتدال (1/621)، تهذيب التهذيب (3/62)، تقريب التهذيب (ص: 184).

(11) (ص: 28).

(12) انظر: (ص: 61).

أما بشأن متابعة الحديث التي رواها ابن عدي من طريق كثير بن عبد الله الألباني، فهي متابعة ضعيف جداً، لأن كثيراً الألباني هذا أجمعوا على ضعفه⁽¹⁾.

وذهب الألباني⁽²⁾ إلى تصحيف هذا الحديث، فذكر طريقين آخرين؛ وهما ضعيفان لا يصلحان للمتابعة⁽³⁾؛ فيبقى الإسناد على ضعفه⁽⁴⁾.



حديث رقم (149) :

عن جابر بن عبد الله قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَعْلَمُنَا التَّشَهِدَ كَمَا يُعْلَمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَواتُ وَالطَّيَّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهُدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ الْجَنَّةَ، وَأَعُوذُ بِهِ مِنَ النَّارِ»⁽⁵⁾.

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: هذا الحديث رواه النسائي وابن ماجه والبيهقي في سننهم، ونص غير واحد من الحفاظ على ضعفه. قال النسائي⁽⁷⁾: لا نعلم أحداً تابع أيمن - يعني ابن نابل بالباء المودحة - راويه، عن أبي الزبير، عن جابر على هذا الحديث وخالفه الليث بن سعد في إسناده وأيمن عندنا لا

(1) انظر: التاريخ الأوسط، للبخاري (143/2)، الكنى والأسماء للإمام مسلم (875/2)، الكامل لابن عدي (200/7)، الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (128/3)، ميزان الاعتدال، للذهبي (406/3).

(2) سلسلة الأحاديث الصحيحة (298/1)، مشكاة المصايب (1327/3).

(3) راجع: تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط للمسند (340/20)، وتحقيق الشيخ مصطفى العدوى للمنتخب من مسند عبد بن حميد (241/2)، حيث فدوا تلك الطرق وبينا ضعفها.

(4) المكره من المعانقة والتقبيل، ما كان على وجه الملق والتعظيم، وفي الحضر، فأما المأذون فيه، فعند التوديع، وعند القدوم من السفر، وطول العهد بالصاحب، وشدة الحب في الله. ومن قيل، فلا يقبل الفم، ولكن اليد والرأس والجبهة، وإنما كره ذلك في الحضر فيما يرى، لأنه يكثر، ولا يستوجه كل أحد، فإن فعله الرجل ببعض الناس دون بعض، وجد عليه الذين تركهم، وظنوا أنه قد قصر بحقوقهم وأثر عليهم، وتمام التحية المصافحة.

وبكره حَنَى الظَّهَرُ في كل حال لكل أحد، ولا بأس بالقيام لأهل الفضل، بل هو مستحب للاحترام، لا للرياء والإعظام.

راجع: شرح معاني الآثار، للطحاوي (281/4)، شرح السنة، للبغوي (293/12)، المجموع شرح المذهب، للنبووي (637/4)، عمدة القاري، للعيني (241/240/11).

(5) انظر: الشرح الكبير للرافعي (512/3).

(6) البدر المنير (28/4-30).

(7) سنن النسائي، كتاب السهو، نوع آخر من التشهد (43/3 ح 1281)، كتاب التطبيق، نوع آخر من التشهد (1175 ح 243/2).

بأس به، والحديث خطأ – وبالله التوفيق -. وقال حمزة بن محمد الحافظ⁽¹⁾: قوله عن جابر خطأ، والصواب أبو الزبير، عن سعيد بن جبير وطاوس، عن ابن عباس، قال: ولا أعلم أحداً قال في التشهد باسم الله وبالله إلا أيمان بن نابل، عن أبي الزبير.....

وأنكر النووي على الحاكم تصححه فقال في "شرح المذهب" وغيره⁽²⁾: تصحح الحاكم لهذا الحديث مردود لا يقبل منه، فإن الذين ضعفوه أجل منه وأتقن.

قلت - ابن الملقن -: تضعيف من هو أَجَلُّ منه وأتقن لا يصلح أن يكون رداً على الحاكم، فإن الحاكم ادعى أنه على شرط البخاري في أيمان بن نابل، وهو كذلك فقد أخرج له وقد وثقه الثوري وابن معين وغيرهما، ولكنه تفرد بهذا الحديث فهذا هو الذي يتوقف في صحته لأجله.

نص الحديث:

قال الإمام النسائي رض: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمِ النبِيلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيْمَنُ بْنُ نَابِلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْلَمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يُعْلَمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيَّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهُدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ الْجَنَّةَ، وَأَعُوذُ بِهِ مِنَ النَّارِ".

تخریج الحديث:

أخرجه ابن ماجه⁽³⁾ وابن عدي⁽⁴⁾، والطحاوي⁽⁵⁾، وابن أبي شيبة⁽⁶⁾، والطیالسي⁽⁷⁾، والحاکم⁽⁸⁾، والبیهقی⁽⁹⁾ من طرق عن أيمان بن نابل، بمثله.

(1) حمزة بن محمد بن علي بن العباس أبو القاسم الكناني الحافظ المصري، كان حافظ ديار مصر بعد أبي سعيد بن يونس، وكان ثقة ثبتاً صالحًا دينًا (357هـ). انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (239/15)، سير أعلام النبلاء (179/16)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطى (351/1).

(2) المجموع شرح المذهب (457/3).

(3) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في التشهيد (1/292 ح 902).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (2/146).

(5) شرح معانی الآثار (1/1575 ح 264).

(6) مصنف ابن أبي شيبة (1/292 ح 3006).

(7) مسند الطیالسي (ص: 1741).

(8) المستدرک للحاکم (ص: 240 ح 982/983).

(9) معرفة السنن والآثار (3/56 ح 3668)، السنن الكبرى (2/202 ح 2829).

وأورده الدارقطني⁽¹⁾؛ من طريق الثوري وابن جرير، تابعاً أيمان بن نابل في الرواية عن أبي الزبير، عن جابر.

وقد روي هذا الحديث عن ابن عباس ، دون زيادة "بسم الله وبالله".

فأخرجه مسلم⁽²⁾، والترمذى⁽³⁾، والنسائى⁽⁴⁾، وابن ماجه⁽⁵⁾؛ من طريق الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير وطاوس، عن ابن عباس.

وأخرجه مسلم⁽⁶⁾، والترمذى تعليقاً⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾؛ من طريق عبد الرحمن بن حميد الرؤاسى⁽⁹⁾، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير وطاوس، عن ابن عباس.

وأخرجه الدارقطنى⁽¹⁰⁾؛ من طريق عمرو بن الحارث المصرى⁽¹¹⁾، عن أبي الزبير، عن عطاء، وطاوس ، وسعيد بن جبير، عن ابن عباس. ثم قال: "هذا إسناد صحيح".

وأورده الدارقطنى⁽¹²⁾، من طريق زكريا بن خالد⁽¹³⁾، عن أبي الزبير، عن طاوس عن ابن عباس.

دراسة رجال الإسناد:

أَيْمَنُ بْنُ نَابِلٍ أَبُو عِمْرَانَ الْحَبَشِيُّ، مات سنة بضع وخمسين ومائة، روى له البخاري، متابعة، والترمذى، والنسائى، وابن ماجه⁽¹⁴⁾.

(1) علل الدارقطنى (342/13).

(2) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب التَّشَهِيدُ فِي الصَّلَاةِ (302/1) ح 403.

(3) سنن الترمذى، كتاب الصلاة بباب من التشهد (290/2) ح 83.

(4) سنن النسائى، الكتاب والباب السابقين (242/2) ح 1174.

(5) سنن ابن ماجه كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في التَّشَهِيدِ (1/1) ح 900.

(6) صحيح مسلم، الكتاب والباب السابقين (1/303) ح 403.

(7) سنن الترمذى، كتاب الصلاة بباب من التشهد (290/2) ح 83.

(8) السنن الكبرى للبيهقي (2/527) ح 395.

(9) ثقة. تقريب التهذيب (ص: 339).

(10) سنن الدارقطنى (2/159) ح 1326.

(11) ثقة فقيه حافظ. تقريب التهذيب (ص: 419).

(12) علل الدارقطنى (342/13)، سؤالات الحاكم للدارقطنى (ص: 187).

(13) مقبول. تقريب التهذيب (ص: 215).

(14) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (450/3)، تهذيب التهذيب (1/393).

مختلف فيه:

وقتة الثوري⁽¹⁾، وابن معين⁽²⁾، والعجلي⁽³⁾، والحاكم⁽⁴⁾ وابن عمار الموصلي⁽⁵⁾، وقال النسائي⁽⁶⁾: ليس به بأس، وقال ابن عدي⁽⁷⁾: وهو لا بأس به، فيما يرويه، ولم أر أحداً ضعفه من تكلم في الرجال، وأرجو أن أحاديثه، لا بأس بها، صالحة.

وقال الذهبي⁽⁸⁾: صدوق، وقال يعقوب بن شيبة⁽⁹⁾: "صدق، وإلى الضعف ما هو". وقال أبو حاتم⁽¹⁰⁾: شيخ، وقال ابن حبان⁽¹¹⁾: "كان يخطئ وتقرب بما لا يتبع عليه"، وقال الدارقطني⁽¹²⁾: "ليس بالقوى، خالف الناس، ولو لم يكن إلا حديث التشهد، وخالفة الليث بن سعد، وعمرو بن الحارث، وزكريا بن خالد عن أبي الزبير".

قال ابن حجر⁽¹³⁾: صدوق لهم. وهو الذي ترجحه الباحثة.

وبباقي رجال الإسناد ثقات. الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف. فيه أيمان بن نابل صدوق بهم، وقد تقرب ولم يتبع على روایته عن أبي الزبير، من وجه يصح، أي أن هذا الحديث من أوهامه، وأخطأه.

قال السيوطي⁽¹⁴⁾ " قال الحاكم: أيمان ثقة تخرج حديثه في صحيح البخاري، ولم يخرج هذا الحديث، إذا ليس له متابع عن أبي الزبير من وجه يصح". وقال الدارقطني في علله⁽¹⁵⁾: قد تابع أيمان الثوري وابن جريج، عن أبي الزبير".

(1) تاريخ دمشق لابن عساكر (53/10)، ميزان الاعتدال (284/1).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (89/3).

(3) النقائض للعجلي (1/241).

(4) المستدرك للحاكم (1/267).

(5) تاريخ دمشق لابن عساكر (10/54).

(6) تاريخ دمشق لابن عساكر (10/51).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (2/149).

(8) المغني في الضعفاء (1/95).

(9) تاريخ دمشق لابن عساكر (10/55).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/319).

(11) المجرودين (1/183).

(12) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 187).

(13) تقريب التهذيب (ص: 117).

(14) حاشية السيوطي على سنن النسائي (2/243).

(15) (13/342).

وقال المباركفوري⁽¹⁾: "لم يذكر السيوطي سند هذه المتابعة حتى يُنظر فيه هل يصلح للهداية أم لا؟ فما لم يعلم سندها لا يحكم باعتبارها وكونها مصححة لحديث أيمن".

والذي عليه عامة العلماء أن أيمن بن نابل تفرد بهذه الرواية، ولم يتبع عليها. وقد نص جمع من العلماء على خطأ أيمن بن نابل في حديثه هذا.

فقال يحيى⁽²⁾: "هذا خطأ، الحديث حديث الليث بن سعد".

وقال الترمذى⁽³⁾: "سألت البخاري عنه، فقال: هو خطأ، والصحيح ما رواه الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، وطاوس، عن ابن عباس، وهكذا رواه عبد الرحمن بن حميد الرؤاسى، عن أبي الزبير، مثل رواية الليث بن سعد".

وقال الدارقطنى⁽⁴⁾: "ليس بالقوى، خالف الناس، ولو لم يكن إلا حديث التشهد، وخالفة الليث بن سعد، وعمرو بن الحارث، وذكرها بن خالد عن أبي الزبير".

وقال أيضاً⁽⁵⁾: وحديث ابن عباس أشبه بالصواب من حديث جابر.

فتلخص مما سبق: أن هذا الحديث بزيادة لفظ "بسم الله وبإلهه" معقول⁽⁶⁾، لأن أيمن بن نابل حولف في إسناده ومتنه، ولهذا السبب فإن ابن الملقن توقف عن تصحيح الحديث.



حديث رقم (150)

قال ابن الملقن⁽⁷⁾: هذا الحديث رواه الشافعى، عن عبد الله بن المؤمل، عن حميد مؤلى عفراء، عن قيس بن سعد، عن مجاهد، عن أبي ذر، أنه قام فأخذ بحفلة باب الكعبة، ثم قال: "من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفي فأنا جذب صاحب رسول الله ﷺ سمعت رسول الله ﷺ، يقول: لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، إلا بمكة، إلا بمكة، إلا بمكة".

(1) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصايح (3/245).

(2) سؤالات ابن الجنيد (ص: 280).

(3) العلل الكبير (ص: 72)، سنن الترمذى (2/83).

(4) سؤالات الحاكم للدارقطنى (ص: 187).

(5) علل الدارقطنى (13/342).

(6) وذكر التسمية غير صحيح عند أصحاب الحديث، وقد صح التشهد عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ليس فيها هذه الزيادة. انظر: المذهب في فقه الإمام الشافعى للشیرازى (1/149)، انظر: المجموع شرح المذهب (3/455).

(7) البدر المنير (3/277 - 274).

ورواه أحمد في مسنده عن يزيد، ثنا عبد الله بن المؤمل، عن قيس بن سعد، عن مجاهد، عن أبي ذر أنه.... ورواه الدارقطني في سننه باللفظ السابق...
وأعلى هذا الحديث بوجوه:

أحدها: الطعن في عبد الله بن المؤمل المخزومي قاضي مكة، وقد ضعفوه.
ثانيها: الطعن في حميد مولى عفرا، قال البيهقي: حميد الأعرج ليس بالقوى.
ثالثاً - يعني ابن الملقن -: حميد هذا هو ابن قيس المكي المقرئ الأعرج أبو صفوان. أخرج له الشيخان وباقى الكتب الستة، وروى عنه مالك والسفويانان...
رابعاً: الاختلاف في إسناده؛ فرواه سعيد بن سالم، عن عبد الله بن المؤمل، عن حميد مولى عفرا، عن مجاهد، عن أبي ذر ولم يذكر قيس بن سعد. أخرجه ابن عدي في كامله من هذا الوجه.
رابعها: الانقطاع فيما بين مجاهد وأبي ذر، نص على ذلك الحفاظ...

نص الحديث:

قال الإمام أحمد رحمه الله⁽¹⁾: حَدَّثَنَا يَزِيدُ - هو ابن هارون -، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُؤْمَلِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍ أَنَّهُ أَخَذَ بِحَلْقَةِ بَابِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَلَا بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، إِلَّا بِمَكَّةَ، إِلَّا بِمَكَّةَ".

تخریج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽²⁾، والدارقطني⁽³⁾، وأبو نعيم⁽⁴⁾، والبيهقي⁽⁵⁾، من طريق الشافعي - عدا الطبراني -، عن عبد الله بن المؤمل. وأخرجه البيهقي⁽⁶⁾ من طريق إبراهيم بن طهمان⁽⁷⁾.
كلاهما (عبد الله بن المؤمل، إبراهيم بن طهمان) عن حميد مولى عفرا، عن قيس بن سعد، عن مجاهد، عن أبي ذر، بنحوه.

(1) مسنند أحمد 365/35 ح 21462.

(2) المعجم الأوسط 258/1 ح 847.

(3) سنن الدارقطني 1571 ح 309/3 .(2636)

(4) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء 159/9.

(5) معرفة السنن والآثار 9949 ح 245/7.

(6) السنن الكبرى 4106 ح 648/2.

(7) ثقة يغرب وتتكلم فيه للإرجاء ويقال رجع عنه. تهذيب الكمال (111/2)، تهذيب التهذيب (131/1)، تقريب التهذيب (ص: 90).

وأخرجه ابن خزيمة⁽¹⁾، وابن عدي⁽²⁾ من طريق سعيد بن سالم الدَّاح⁽³⁾، عن عبد الله بن المؤمل، عن حميد مولى عفراه، عن مجاهد، عن أبي ذر، بنحوه. دون ذكر قيس بن سعد فيه.

وأخرجه ابن عدي⁽⁴⁾، ومن طريقه البيهقي⁽⁵⁾، من طريق اليسع المكي، عن مجاهد، عن أبي ذر، بنحوه.

قال البيهقي⁽⁶⁾: "اليسع بن طلحة قد ضعفوه⁽⁷⁾، والحديث منقطع، مجاهد لم يدرك أبا ذر".

دراسة رجال الإسناد:

عبد الله بن المؤمل بن وهب الله المخزومي، ضعيف الحديث، روى له الترمذى، وابن ماجه⁽⁸⁾.

حميد بن قيس المكي الأعرج، أبو صفوان القارىء الأسدى مولاهم وقيل مولى عفراه، ليس به بأس، مات سنة ثلاثين وقيل بعدها، روى له الجماعة⁽⁹⁾.

مجاهد بن جبر، أبو الحاج المخزومي مولاهم المكي ثقة إمام في التقسيير وفي العلم، مات سنة بضع ومائة، روى له الجماعة⁽¹⁰⁾.

(1) صحيح ابن خزيمة (4/226 ح 2748).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (5/224).

(3) قال ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو زرعة: إلى الصدق ما هو، وقال ابن عدي: صدوق لا بأس به مقبول الحديث، قال الساجي: ضعيف، وقال ابن حبان: "كان يهم في الأخبار حتى يجيء بها مقولبة حتى خرج بها عن حد الاحتجاج به". قال ابن حجر: صدوق يهم ورمي بالإرجاء. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (31/4)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (454/4)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (35/4)، المجروحين لابن حبان (320/1)، تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 236).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (9/187).

(5) السنن الكبرى (2/648 ح 4107).

(6) السنن الكبرى (2/648).

(7) راجع: الضعفاء الصغير للبخاري (ص: 123)، المجروحين لابن حبان (3/145)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (9/189)، ميزان الاعتدال، للذهبى (4/445)، لسان الميزان، لابن حجر (6/299).

(8) تهذيب الكمال (16/189)، تهذيب التهذيب (6/46)، تقريب التهذيب (ص: 325).

(9) تهذيب الكمال (7/389)، تهذيب التهذيب (3/47)، تقريب التهذيب (ص: 182).

(10) تهذيب الكمال (27/228)، تهذيب التهذيب (10/43)، تقريب التهذيب (ص: 520).

وقد ثُكِّلَ في سمعه من أبي ذر؛ فنص أبو حاتم⁽¹⁾، وابن عبد البر⁽²⁾، والمنذري⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾؛ على عدم سمعه من أبي ذر.

وقال ابن دقيق العيد⁽⁵⁾: مما يؤيد عدم سمعه؛ أن ابن عدي⁽⁶⁾ روى هذا الحديث من حديث اليسع بن طلحة القرشي قال: سمعت مجاهداً يقول: بلَغْنَا أَنَّ أَبَا ذَرَّ، قَالَ: "أَرَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ أَخْذَ بِحَلْقَتِي الْكَعْبَةِ يَقُولُ ثَلَاثًا لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا بِمَكَّةَ، ...".

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف. وقد أعله ابن الملقن من أربعة وجوه.

أما العلة الأولى: أن عبد الله بن المؤمل ضعيف الحديث؛ لكنه لم يتفرد بل تابعه الثقة إبراهيم بن طهمان - كما في التخريج -.

قال البيهقي⁽⁷⁾: "وهذا الحديث يعد في أفراد عبد الله بن المؤمل، وعبد الله بن المؤمل ضعيف إلا أن إبراهيم بن طهمان قد تابعه في ذلك، عن حميد وأقام إسناده".

فانتفت العلة الأولى.

وأما العلة الثانية: وهي ضعف حميد مولى عفرا؛ فقد نفاحتها ابن الملقن نفسه، حين قال بأن حميد هذا هو ابن قيس المكي المقرئ الأعرج أبو صفوان، وليس بحميد الأعرج بن عمار المتروك. ثم ساق من أقوال العلماء ما يدل على توثيقه⁽⁸⁾.

فتعليل الحديث بضعف حميد ليس مما يلتقط إليه. قاله المباركفوري⁽⁹⁾.

والعلة الثالثة: وهي الاختلاف في إسناده؛ فهي علة واضحة من خلال تخريج الحديث.

فقد روي عن عبد الله بن المؤمل، عن قيس بن سعد، عن مجاهد، مرة.

(1) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: 205).

(2) التمهيد (45/13).

(3) البدر المنير (278/3)، التلخيص الحبير (480/1).

(4) السنن الكبرى (648/2).

(5) انظر: البدر المنير (3/ 278). ولم أقف عليه في الإمام، لكن عزاه إليه الزيلعي في نصب الرالية (1/ 254).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (9/ 187).

(7) السنن الكبرى (2/ 647).

(8) راجع: البدر المنير (3/ 276).

(9) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصايب (3/ 479).

وروي عن عبد الله بن المؤمل، عن حميد مولى عفراة، عن قيس بن سعد، عن مجاهد، مرة أخرى.

وروي عن عبد الله بن المؤمل، عن حميد مولى عفراة، عن مجاهد، مرة ثالثة. دون ذكر قيس بن سعد.

والعلة الرابعة: الانقطاع فيما بين مجاهد وأبي ذر، حيث ثبت خلال ترجمة مجاهد عدم سماعه من أبي ذر. ونقل ابن الملقن من نصوص العلماء ما يكفي لإثبات عدم سماع مجاهد من أبي ذر.

والخلاصة: أن إسناد الحديث ضعيف، لعلتينهما:

أولاً: الاختلاف على إسناده. ثانياً: الانقطاع؛ لعدم سماع مجاهد عن أبي ذر.

وللحديث شاهد صحه الترمذى وغيره⁽¹⁾؛ ينقوى به المعنى.

قال ابن عبد البر⁽²⁾: هذا حديث وإن لم يكن بالقوي، ففي حديث جبير بن مطعم⁽³⁾ ما يقويه مع قول جمهور علماء المسلمين به، وذلك أن ابن عباس، وابن عمر، وابن الزبير، والحسن، والحسين، وعطاء، وطاووس، ومجاهداً، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، كانوا يطوفون بعد العصر وبعضهم بعد الصبح أيضاً، ويصلون بإثر فراغهم من طوافهم ركعتين في ذلك الوقت، وبه قال الشافعى وأحمد واسحاق وغيرهم.

وقال النووي⁽⁴⁾: النهي عن الصلاة في هذه الأوقات إنما هو عن صلاة لا سبب لها؛ فاما ما لها سبب فلا كراهة فيها. والمراد بذلك السبب التي لها سبب متقدم عليها فمن ذات الأسباب: قضاء الفوائت، وصلاة الجنائز، وسجدة التلاوة والشكر، وصلاة الكسوف، وصلاة الطواف.



(1) راجع: سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألبانى (1218/7).

(2) انظر: التمهيد (45/13).

(3) عن جُبَيرَ بْنِ مَطْعَمٍ يَلْتَغِي بِهِ النَّهَارُ ﴿قَالَ: لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا يَطُوفُ بِهَذَا الْبَيْتِ وَيُصَلِّي أَيْ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ﴾. سنن أبي داود، كتاب المناسب، باب الطواف بعد العصر (1894/2)، سنن الترمذى، كتاب أبواب الحج، باب ما جاء في الصلاة بعد العصر (868/2)، سنن النسائي، كتاب المواقف، إباحة الصلاة في الساعات كلها بمكة (585/1). قال الترمذى: "حسن صحيح".

(4) انظر: المجموع شرح المذهب (170/4).

الفصل الثاني

منهج الإمام ابن الملقن في نقد الأسانيد

وفيه مقدمة وثلاثة مباحث:

المقدمة: تعريف النقد، وأهميته، ومهمة الناقد.

المبحث الأول: منهج ابن الملقن في تصحيح الأسانيد.

المبحث الثاني: منهج ابن الملقن في تحسين وتجويد الأسانيد

المبحث الثالث: منهج ابن الملقن في تضعيف الأسانيد.



المقدمة

وفيها ثلاثة نقاط:

أولاً: تعريف النقد لغة واصطلاحاً.

ثانياً: أهمية النقد عند المحدثين.

ثالثاً: مهمة المحدث الناقد.

المقدمة

تعريف النقد، وأهميته، ومهمة الناقد.

أولاً: تعريف النقد لغة واصطلاحاً:

النقد لغة:

قال ابن فارس⁽¹⁾ في مادة نقَّدَ: "الْتُّونُ وَالْفَافُ وَالدَّالُ أَصْلُ صَحِيحٍ يَدْلُ عَلَى إِبْرَازِ شَيْءٍ وَبِرْوَزِهِ. مِنْ ذَلِكَ: الْنَّقْدُ فِي الْحَافِرِ، وَهُوَ تَقْشُرُهُ... وَمِنْ الْبَابِ: نَقْدُ الدِّرْهَمِ، وَذَلِكَ أَنْ يُكْشَفَ عَنْ حَالِهِ فِي جَوْدَتِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. وَدِرْهَمٌ نَقْدٌ: وَارِزٌ جَيِّدٌ، كَانَهُ قَدْ كُشِّفَ عَنْ حَالِهِ فَعُلِمَ".

ونَقَّدَ الطائِرُ الْحَبَّ يَنْقَدُهُ، إِذَا كَانَ يَلْقُطُهُ وَاحِدًا وَاحِدًا⁽²⁾. أي انتقى الحب الجيد وترك الردي.

وناقدت فلاناً؛ إذا ناقشتة في الأمر⁽³⁾.

يتلخص مما سبق: أن النقد عملية تمييز لما يقابل الناقد بين الصحيح وغيره، وهو تحليل ومناقشة للمعلومات التي تنقل إليه، والنص الذي تعرض للنقد هو النص الصحيح الذي لا زيف فيه⁽⁴⁾.

النقد اصطلاحاً:

وردت عدة تعريفات للنقد عند المحدثين منها:

1. تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواية توثيقاً و تجريحاً⁽⁵⁾.
2. أنه علم يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، مع بيان عللها، والحكم على رواثتها جرحاً و تعديلاً، بألفاظ مخصوصة ذات دلائل معلومة عند أهل هذا الفن⁽⁶⁾.
3. تمييز الأحاديث المقبولة من غيرها، مع بيان علة ذلك⁽⁷⁾.

(1) مقاييس اللغة (467/5).

(2) النهاية في غريب الحديث والأثر (104/5).

(3) لسان العرب (425/3).

(4) المنهج النقي عن المحدثين، حسن فوزي الصعيدي (ص: 8).

(5) منهج النقد عند المحدثين، محمد مصطفى الأعظمي (ص: 5).

(6) يحيى بن معين و كتابه التاريخ، أحمد نور سيف (1 - 6).

(7) أشهر وجوه نقد المتن عند ابن تيمية، لبدر الدين العماش (ص: 75).

وهذه التعريفات تدل على علاقة واضحة بين المعنى اللغوي والاصطلاхи للنقد، وعلى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بينهما.

فالنقد تمييز الجيد وإبرازه سواء تعلق بالدرارم والدناير، أم بالأحاديث والروايات.

ثانياً: أهمية النقد عند المحدثين:

لعله يحسن بنا قبل بيان أهمية النقد عند المحدثين، التعريف على تعريف الإسناد، وذلك لأن له أكبر الأثر في الحكم على الحديث عند النقاد.

تعريف الإسناد:

لغة: مأخوذه من السندا، وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل؛ لأن المسند يرفعه إلى قائله، ويجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم: فلان سند، أي: معتمد.⁽¹⁾

واصطلاحاً: الإخبار عن طريق المتن⁽²⁾.

قال ابن جماعة⁽³⁾: فسمى الإخبار عن طريق المتن مسندًا لاعتماد النقاد في الصحة والضعف عليه. والمحدثون يستعملون السندا والإسناد لشيء واحد.

من خلال تعريف الإسناد يتضح أنه العماد الذي يكون عليه التصحيف والتضعيف، فالقول الذي لا سند له في نقله عن قائله؛ لا قيمة له من حيث إثبات نسبة إليه؛ أو عدم إثباتها.

والقول المنسوب إلى النبي ﷺ إذا لم يكن له إسناد فلا قيمة له. ولو كانت له أدنى قيمة؛ لكان لكل أحد أن ينسب إلى الرسول ﷺ ما لا يُعرف، ولا جنراً الوضاعون على الكتب عليه ﷺ. لذا قال ابن المبارك⁽⁴⁾: "لَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ كُلُّ مَنْ شَاءَ كُلُّ مَا شَاءَ".

وإذا كان السندا ضرورياً للحكم على كل حديث، أو قول منسوب إلى صاحبه، فلا غرابة أن يكون اهتمام المحدثين به في المقام الأول - وإن اهتموا بالمتن -، لأن الحكم على الحديث لا يكون إلا بعد النظر في إسناده⁽⁵⁾.

(1) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوى، لابن جماعة (ص: 30)، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشى (405/1)، المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن (110/1)، تدريب الراوى، للسيوطى (27/1).

(2) انظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوى، لابن جماعة (ص: 30).

(3) انظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوى، لابن جماعة (ص: 30).

(4) مقدمة صحيح مسلم (15/1).

(5) انظر: مقاييس نقد متون السنة، مسفر الدميني (ص50).

ومن هنا فإن أهمية النقد تتمثل في أنه يعتبر من أهم وسائل حفظ السنة النبوية المشرفة، التي هي السبيل لمعرفة معاني كتاب الله تعالى ومعاليم دينه. وذلك بمعرفة الآثار الصحيحة و السقئية، وبالتالي تمييز بين الرواية فيسقط حديث من وجوبه، ويكتب حديث من وجوب أن يكتب حديثه.

فإن قيل فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقئية؟ قيل: بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله تعالى بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة، في كل دهر وزمان⁽¹⁾.

ويقول الإمام مسلم⁽²⁾ في "باب الكشف عن معايب رواة الحديث ونقائص الأخبار وقول الأئمة" في ذلك: " وإنما أرموا أنفسهم - يعني الأئمة النقاد - الكشف عن معايب رواة الحديث، وناقلي الأخبار، وأفتقوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطأ، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليلٍ، أو تحريمٍ، أو أمرٍ، أو نهيٍ، أو ترغيبٍ، فإذا كان الراوي لها ليس بمعذّن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يبين ما فيه لغيره من جهل معرفته كان آثماً بفعله ذلك، غاشياً لعوم المسلمين، إذ لا يؤمنُ على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها ولعلها، أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصاححة من روایة الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع".

ثالثاً: مهمة المحدث الناقد:

إن مهمة المحدث الناقد هي: عملية جمع الأحاديث؛ وفحصها ونقدتها وتتبع حال ناقليها. حيث يقوم بجمع طرق الأحاديث ومقارنتها ودراستها، والحكم عليها وبيان ما فيها من علة واختلاف، كما يقوم بدراسة حال الراوي وما يعرض له، ليستخلص الحكم على الراوي وما روى⁽³⁾.

والإمام ابن الملقن أحد النقاد الذين جمعوا طرق الحديث، وحكموا عليها صحة وضعفاً، وبيّنوا حال رواتها.

وستحاول الباحثة من خلال المباحث الآتية الكشف عن منهج ابن الملقن في نقد الأسانيد، قبولاً وردأً.

(1) انظر: تقدمة الجرح و التعديل، لابن أبي حاتم (2-6).

(2) مقدمة صحيحه (28/1).

(3) يحيى بن معين و كتابه التاريخ، أحمد نور سيف (ص20).

المبحث الأول

منهج ابن الملقن في تصحيح الأسانيد

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: تعريف الحديث الصحيح عند ابن الملقن وغيره.

المطلب الأول: منهج ابن الملقن في الحكم على الأسانيد بالصحة.

المطلب الثاني: مراتب الرواة الذين صح ابن الملقن أحاديثهم .

المطلب الثالث: ألفاظ ابن الملقن في التصحيح.

المبحث الأول

منهج ابن الملقن في تصحيح الأسانيد.

التمهيد: تعريف الحديث الصحيح عند ابن الملقن وغيره

أولاً: تعريف الحديث لغة واصطلاحاً

الحديث لغة:

الحديث أصله ضد القديم، وقد استعمل في قليل الخبر وكثيره لأنه يحدث شيئاً فشيئاً،
وجمع حديث أحاديث على غير قياس قال الفراء: واحد الأحاديث أحدوثة ثم جعل جمعاً للحديث⁽¹⁾.

الحديث اصطلاحاً:

عرفه جمهور المحدثين بأنه: "ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف
خليقٍ أو خلقيٍ أو أضيف إلى الصحابي أو التابعي"⁽²⁾.

قال السيوطي في ألفيته⁽³⁾: ... والحديث قيدها

بِمَا أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ قَوْلًا أَوْ ... فِعْلًا وَتَقْرِيرًا وَنَحْوَهَا حَكُوا

وَقِيلَ: لَا يَخْتَصُ بِالْمَرْفُوعِ ... بَلْ جَاءَ لِلْمَوْقُوفِ وَالْمَفْطُوعِ

فَهُوَ عَلَى هَذَا مُرَادُ الْخَبْرِ ... وَسَهَّلُوا شُمُولَ هَذِينَ الْأَثْرِ

ال صحيح لغة:

قال ابن فارس في مادة (صَحَّ)⁽⁴⁾: "الصَّادُ وَالْحَاءُ أَصْلُ يَدُلُّ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنَ الْمَرْضِ
وَالْعَيْبِ، وَعَلَى الْإِسْتِنْوَاءِ. مِنْ ذَلِكَ الصَّحَّةُ: ذَهَابُ السُّقُمِ، وَالْبَرَاءَةُ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ. وَالصَّحَّيْحُ
وَالصَّحَّاحُ بِمَعْنَى".

(1) مختار الصحاح، لأبي بكر الرازي (ص: 68)، لسان العرب (2/131).

(2) التوضيح الأبهري لتنكرة ابن الملقن في علم الأثر، للساخاوي (ص: 29)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد أبو شهبة (ص: 204)، منهج النقد في علوم الحديث (ص: 27).

(3) ألفية السيوطي في علم الحديث (ص: 3).

(4) مقاييس اللغة (3/281).

الصحيح اصطلاحاً:

عرف ابن الملقن⁽¹⁾ الحديث الصحيح بأنه: "ما اتصل إسناده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة".

قال: وفي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل والمنقطع والمعرض والشاذ وما فيه قادحة وما في رواته نوع جرح.

وعرفه ابن الصلاح بقوله⁽²⁾: "هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا، ولا معللاً".

وعليه؛ فإن تعريف ابن الملقن للحديث الصحيح لا يختلف كثيراً عن تعريف ابن الصلاح إمام أهل هذا الفن، لأن كلا التعريفين جمع شروط الحديث الصحيح التي اتفق عليها جمهور المحدثين وهي:

اتصال السند، وعدالة الرواية، وضبط الرواية، وعدم الشذوذ، وعدم العلة.

وقد جمع ابن الملقن هذه الشروط في تعريف مختصر للحديث الصحيح فقال⁽³⁾: "هو ما سليم من الطعن في إسناده ومنتهاه".

ثم قال⁽⁴⁾: إن درجات الصحيح تتفاوت في القوة لأن تفاوت مراتب الصحة مرتب على تمكن الإسناد في شروط الصحة.

المطلب الأول: منهج ابن الملقن في الحكم على الأسانيد بالصحة.

ولمعرفة منهج ابن الملقن في التصحيح؛ اختارت الباحثة اثنين وأربعين حديثاً كنمذج للأحاديث التي صحها ابن الملقن، منها خمسة عشر حديثاً في الصحيحين، وبسبعين وعشرين حديثاً خارج الصحيحين. وعليه تبين أن منهجه يتمثل في النقاط التالية:

1. الأحاديث الواردة في الصحيحين عددها خمسة عشر حديثاً، منها خمسة متقد عليها؛ وخمسة في صحيح البخاري؛ وخمسة في صحيح مسلم. وطريقة ابن الملقن؛ عزوها إلى الصحيحين أو أحدهما؛ مع بيان صحتها.

(1) المقفع في علوم الحديث (41/1).

(2) مقدمة ابن الصلاح (ص: 79).

(3) التذكرة في علوم الحديث لابن الملقن (ص 14).

(4) المقفع في علوم الحديث (44/1).

فيقول مثلاً: حديث صحيح متყق عليه، حديث صحيح رواه البخاري، حديث صحيح رواه مسلم. ويكتفي أحياناً بقوله: متყق على صحته.

2. ينقل ابن الملقن لفظ الحديث كما أورده الرافعى في الشرح الكبير، ثم يعزوه إلى الصحيحين أو أحدهما فيكون دقيقاً أحياناً؛ مثل حديث رقم: (6، 7، 8، 9، 10، 11، 14، 15).

وأحياناً أخرى لا يكون دقيقاً؛ فيعنون لفظ المتყق عليه ولا يكون كذلك؛ بل يكون عندهما المعنى. مثل حديث رقم: (1).

وربما ينفرد أحدهما باللفظ، ويكون اللفظ للمتყق عليه ولا يكون كذلك؛ مثل حديث رقم: (2، 3، 4، 5، 13).

3. الأحاديث التي صحّها ابن الملقن خارج الصحيحين وعددها سبعة وعشرين حديثاً، وافتقت الباحثة ابن الملقن في واحد وعشرين حديثاً منها، وهي الأحاديث ذات الأرقام: (16، 17، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 35، 36)، وتصحّ الباحثة يشمل الصحيح لذاته، والصحيح لغيره.

4. صحة ابن الملقن حديثين، وفي رأي الباحثة أنها لا ترقى إلى درجة الصحيح لذاته أو لغيره، وظللت في دائرة الحسن، وهو حديث رقم: (18، 25).

5. غالب الأحاديث التي صحّها ابن الملقن تعد في دائرة القبول أي أنها تشمل الصحيح بقسميه، والحسن بقسميه، إلا أنه صح أربعة أحاديث؛ وهي في رأي الباحثة ضعيفة ولم ترق إلى الحسن لغيره. وهي الأحاديث ذات الأرقام: (34، 38، 40، 41).

6. يصحّ ابن الملقن الحديث بالنظر للمتابعات؛ والشواهد، أو لكون الحديث في الصحيحين أو في أحدهما. كما في الأحاديث: (18، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 33، 34، 35، 38، 39، 42).

7. يعتبر الإمام ابن الملقن من المعتدلين في التصحّح، مع تساهل أحياناً. حيث وافتقت أحكامه في معظمها أحكام النقاد.

المطلب الثاني: مراتب الرواة الذين صح ابن الملقن أحاديثهم

إنّ معرفة مراتب الرواة من المهام التي لا بد للباحث مراعاتها عند الحكم على الأسانيد، إذ يختلف الحكم على الحديث باختلاف مرتبة الراوي جرحاً و تعديلاً.

ولقد اختلفت مذاهب العلماء في تقسيم الرواية من حيث القبول و الرد إلى مذاهب متعددة؛ كل حسب اجتهاده ومنهجه في الجرح والتعديل⁽¹⁾.

ولكن - خاتمة الحفاظ - الحافظ ابن حجر جمع ما تفرق من كلام المتقدمين؛ وزاد على كل من سبقه؛ فجعل مراتب الرواية في الجرح والتعديل اثنى عشرة مرتبة، ذكرها في تقرير التهذيب⁽²⁾، ومن ثم سار عليها العلماء من بعده.

وقد تتبع الباحثة تصحيح ابن الملقن للأحاديث ؛ بالنظر إلى مراتب الرواية في الجرح والتعديل التي وضعها ابن حجر ، لمعرفة مراتب الرواة الذين صح لهم، ومحاولة تفسير تصحيح ابن الملقن لهم؛ على النحو الآتي:

1. رواة المرتبة الثانية والثالثة: أما الثانية: وفيها: أوثق الناس، ثقة ثقة، ثقة حافظ. الثالثة وفيها: ثقة، حافظ، ثبت، متقن، عدل. ولا اختلاف بين العلماء على صحة أحاديثهم، وإن تفاوتت درجة توثيقهم.

وعدد الأحاديث التي صحها ابن الملقن في هاتين المرتبتين عشرة أحاديث، وهي الأحاديث ذات الأرقام: (16، 19، 20، 21، 30، 31، 32، 35، 37، 42).

2. رواة المرتبة الرابعة وفيها: صدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

وعدد الأحاديث التي صحها ابن الملقن في هذه المرتبة حديث واحد، هو حديث رقم: (18). ولعل ابن الملقن صحه لوروده من طريق أخرى نص هو عليها.

3. رواة المرتبة الخامسة وفيها: صدوق يخطئ، أو صدوق بهم، صدوق اخْتَلَطَ، . . .

وعدد الأحاديث التي صحها ابن الملقن في هذه المرتبة ثمانية أحاديث، وهي الأحاديث ذات الأرقام: (22، 27، 28، 33، 34، 38، 40، 41).

(1) يراجع: تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (10/1)، ميزان الاعتلال، للذهبي (4/1)، فتح المغيث بشرح أ腓يَة الحديث (2/113 وما بعدها).

(2) انظر: مقدمة تقرير التهذيب (ص: 74 وما بعدها).

وتصحیح ابن المُلْقَن متوّجه في بعضها حيث توجّد لها متابعات، كما في الحديث: (27، 28، 33، 34، 38). وبعضها لا يمكن توجيهه تصحیح ابن المُلْقَن لها لعدم وجود متابعات لها، فضلاً عن انقطاع فيها؛ وانتقاد الرواية. كما في الحديث: (40، 41).

4. رواة المرتبة السادسة وفيها: المقبول حيث يتبع وإلا فهو لين الحديث.

وعدد الأحاديث التي صحّها ابن المُلْقَن في هذه المرتبة ثلاثة أحاديث، وهي الأحاديث ذات الأرقام: (23، 26، 39).

وتصحیح ابن المُلْقَن معتبر في هذه الأحاديث ؛ وذلك لورود المتابعات لها، وإنما لوجودها في الصحيحين أو أحدهما.

5. رواة المرتبة السابعة وفيها: مستور أو مجهول الحال.

وصحّ ابن المُلْقَن لرواية هذه المرتبة حديثاً واحداً، وهو حديث رقم: (17).

قال ابن حجر في راويه: "مستور". وتصحیح ابن المُلْقَن محتمل ؛ وذلك لتصحیح جمع من العلماء السابقين له كالنووي، والحاكم والبيهقي، والبغوي.

6. رواة المرتبة الثامنة وفيها: ضعيف.

وصحّ ابن المُلْقَن لرواية هذه المرتبة حديثاً واحداً، لراوٍ قال ابن حجر فيه: "لين الحديث".
وهو حديث رقم: (25).

ولعل تصحیح ابن المُلْقَن معتبر في هذا الحديث، لورود المتابعة و الشاهد له.

المطلب الثالث: ألفاظ ابن المُلْقَن في التصحيح.

استعمل ابن المُلْقَن ألفاظاً في التصحيح كباقي النقاد، منها ما هو خاص بال الصحيحين؛
ومنها ما يشمل غيرهما، فجاءت على النحو الآتي:
أولاً: أحاديث الصحيحين.

متყق على صحته، حديث صحيح، حديث صحيح جليل متყق على صحته وعظم موقعه،
حديث صحيح متყق عليه، صحيح رواه البخاري في صحيحه، حديث صحيح جليل أخرجه
البخاري، حديث صحيح رواه مسلم، حديث صحيح أخرجه مسلم.
ثانياً: الأحاديث التي خارج الصحيحين.

إسناد صحيح، إسناده صحيح، سند صحيح، إسناد صحيح على شرط الشيختين، حديث صحيح.

المبحث الثاني

منهج ابن الملقن في تحسين وتجويد الأسانيد

وفيه تمهيد وخمسة مطالب:

التمهيد: تعريف الحديث الحسن، وأقسامه، وحجيته، ومراتبه، وارتقاء الحديث الحسن إلى الصحيح لغيره. آراء العلماء في الحديث الجيد.

المطلب الأول: منهج ابن الملقن في الحكم على الأسانيد بالحسن.

المطلب الثاني: مراتب الرواة الذين حسن ابن الملقن أحديثهم

المطلب الثالث: منهج ابن الملقن في الحديث الجيد

المطلب الرابع: مراتب الرواة الذين جوَّد ابن الملقن أحديثهم

المطلب الخامس: ألفاظ ابن الملقن في التحسين و التجويد.

المبحث الثاني

منهج ابن الملقن في تحسين وتجويد الأسانيد

التمهيد: تعريف الحديث الحسن، وأقسامه، وحجته، ومراتبه، وارتفاعه الحديث الحسن إلى الصحيح لغيره . آراء العلماء في الحديث الجيد.

أولاً: تعريف الحسن لغة

قال ابن فارس في مادة (حسن)⁽¹⁾: "الْحَاءُ وَالسِّينُ وَالنُّونُ أَصْلُ وَاحِدٌ. فَالْحُسْنُ ضِدُّ الْفَبْحِ".
والحسن نعت لما حسن؛ حسن وحسن يحسن حسناً فيهما، فهو حسن وحسن؛ والجمع
محاسن على غير قياس كأنه جمجمة محسن وقد حسن الشيء بالضم حسناً ورجل حسن وامرأة حسنة.

وقال الله جل وعز: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾. [البقرة: 83]، وفريء: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا﴾.
أي: قول حسناً⁽²⁾.

ثانياً: تعريف الحديث الحسن اصطلاحاً

يعتبر الإمام الترمذى أول من استخدم الحسن بالمعنى الاصطلاحي، وهو أول من شهد له، أما الخطابي فهو أول من ذكر تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيـف⁽³⁾، وإن كان لفظ الحديث الحسن مذكراً في كلام بعض المتقدمين، كالنـحـعـي وشـعـبةـ الشـافـعـيـ وأـحـمـدـ وـالـبـخـارـيـ، لكنهم استخدموه لمعانٍ متعددة ومتقاوـنة⁽⁴⁾. فمنهم من أراد بالحسن الغريب والمنكر، ومنهم من أراد المعنى اللغويـ والأمثلة على ذلك كثيرةـ منها: ما أخرجه الخطيب بـسـنـدـهـ عنـ إـبـرـاهـيمـ النـحـعـيـ قالـ⁽⁵⁾: "كـاثـلـواـ يـكـرـهـوـنـ إـذـاـ اـجـمـعـواـ أـنـ يـخـرـجـ الرـجـلـ أـحـسـنـ حـدـيـثـهـ أـوـ أـحـسـنـ مـاـ عـنـدـهـ". ثم قال الخطيب أن مراد النـحـعـيـ بالأحسن الغريبـ وأن أصحابـ الحديثـ يـعـبـرـونـ عـنـ الـمـنـاكـيرـ بـهـذـهـ الـعـبـارـةـ.

(1) مقاييس اللغة (57/2).

(2) تهذيب اللغة، للأزهري (182/4)، مختار الصحاح، للجوهري (ص: 73)، لسان العرب (114/13).

(3) التقىـدـ والإـضـاحـ شـرـحـ مـقـدـمةـ ابنـ الصـلاحـ، للـعـرـاقـيـ (ص: 19)، المـنهـجـ المـقـرـحـ لـفـهـمـ الـمـصـلـحـ، لـحـاتـمـ الـعـوـنـيـ (ص: 184).

(4) انظر: المنهل الروي، لابن جماعة (ص: 38)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (424/1) - (426).

(5) انظر هذا المثال وغيره: الجامع لأخلاق الراوي وأداب السامع للخطيب البغدادي (101/100/2).

ويعتبر مصطلح الحديث الحسن من أدقّ علوم الحديث وأصعبها؛ لأن مداره على من اختلف فيه العلماء من رواته، ما بين موثق ومضعف، فلا يمكن من التوفيق بينها، أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى، إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده⁽¹⁾.

ولقد عبر الإمام الذهبي عن صعوبة تعريف الحديث الحسن، فقال⁽²⁾: "لا تطمع بآن للحسن قاعدةً تدرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إيمانِي من ذلك! فكم من حديثٍ ترددَ فيه الحفاظُ: هل هو حسن؟ أو ضعيف؟ أو صحيح؟ بل الحافظُ الواحدُ يتغيّر اجتهادُه في الحديث الواحد: في يومٍ يصفه بالصحة، ويوماً يصفه بالحسن، ولربما استضعفَه!".

ومن تعريفات العلماء للحديث الحسن:

1) تعريف الخطابي⁽³⁾: "الحسن: ما عُرفَ مَخْرُجُهُ وَاشْتَهَرَ بِرَجُلِهِ، وَعَلَيْهِ مَدَارُ أَكْثَرِ الْحَدِيثِ وَهُوَ الَّذِي يَقْبِلُهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَيَسْتَعْمِلُهُ عَامَّةُ الْفَقَهَاءِ".

2) تعريف الترمذى⁽⁴⁾: "كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يئتم به بالكذب، ولا يكون حديثاً شاذًا، ويروى من غير وجهٍ نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن".

3) وقال ابن الجوزي⁽⁵⁾: "الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن، ويصلح للعمل به".

4) تعريف ابن الصلاح للحديث الحسن وتقسيمه له:

أورد ابن الصلاح هذه التعريفات الثلاثة واعتبرها غير واضحة؛ فناقشها وشرحها، مبيناً أن الحديث الحسن قسمان، فقال⁽⁶⁾: "كل هذا مُسْتَبْهَمٌ لا يشفى الغليل، وليس فيما ذكره الترمذى والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح. وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث جاماً بين أطراف كلامهم، ملاحظاً موضع استعمالهم؛ فتفتح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان:

أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي: لم يظهر منه تعمد الكذب في

(1) انظر: إرواء الغليل في تخریج أحاديث منار السبيل، للألباني (363/3).

(2) الموقفة في علم مصطلح الحديث (ص: 28 - 29).

(3) معالم السنن (6/1).

(4) سنن الترمذى (758/5).

(5) الموضوعات لابن الجوزي (35/1).

(6) مقدمة ابن الصلاح (ص: 100 - 101).

ال الحديث ولا سبب آخر مفسق، ويكون من الحديث مع ذلك قد عُرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاداً ومنكراً. وكلام الترمذى على هذا القسم يتلذل.

القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح؛ لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكراً، ويعتبر في كل هذا مع سلامته الحديث من أن يكون شاداً ومنكراً: سلامته من أن يكون معللاً. وعلى القسم الثاني يتلذل كلام الخطابي.

ثم قال: فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك، وكأن الترمذى ذكر أحد نوعي الحسن - أي الحسن لغيره -، وذكر الخطابي النوع الآخر - أي الحسن لذاته -، مقتضاً كل واحد منها على ما رأى أنه يُشكِّل، معرضاً عمارأى أنه لا يشكل أو أنه غفل عن البعض وذهل، والله أعلم، هذا تأصيل ذلك".

(5) **تعريف الذهبى⁽¹⁾:** الحَسْنُ مَا ارْتَقَى عَنْ دَرْجَةِ الْمُضَعِّفِ، وَلَمْ يَبْلُغْ دَرْجَةَ الصَّحَّةِ. وَإِنْ شَئْتَ قُلْتَ: "الْحَسْنُ مَا سَلَمَ مِنْ ضَعْفِ الرِّوَاةِ"، فَهُوَ حِينَئِذٍ دَخَلَ فِي قَسْمِ الصَّحِّحِ.

ثم قال: إِنَّ الْحَسْنَ مَا قَصُّرَ سَنَدُهُ قَلِيلًا عَنْ رُتبَةِ الصَّحِّحِ... فَإِنَّ الْحَدِيثَ الْحَسَنَ يَسْتَضْعِفُهُ الْحَافِظُ عَنْ أَنْ يُرْفِيهِ إِلَى رُتبَةِ الصَّحِّحِ. فِيهَا الاعتبارِ فِيهِ ضَعْفٌ مَّا، إِذْ الْحَسَنُ لَا يَنْفَكُّ عَنْ ضَعْفٍ مَّا. وَلَوْ انْفَكَّ عَنْ ذَلِكَ، لَصَحَّ بِاِتْفَاقِ.

(6) تعريف ابن الملقن:

بعد أن نقل ابن الملقن تعريف الخطابي للحديث الحسن قال في المقنع⁽²⁾: "وهو حد مدخل فإن الصحيح أيضاً قد عرف مخرجه واشتهر رجاله، والضعيف أيضاً قد يعرف مخرجه ويشتهر رجاله لكن بالضعف".

(1) الموقفة في علم مصطلح الحديث (ص: 26 - 29).

(2). (83/1).

الإمام ابن الملقن أحد العلماء الذين أفادوا من كتاب أبي عمرو ابن الصلاح "معرفة أنواع علم الحديث" والذي اشتهر باسم مقدمة ابن الصلاح فقام بتلخيصه وتقريره وتنقيحه، مع زيادات عليه مهمة وفوائد جمة. في كتابه الموسوم بـ"المقنع في علوم الحديث"، ثم اختصر هذا الكتاب في مؤلف آخر سماه "التنكرة في علوم الحديث". اقتصر فيه على ذكر التعريفات دون التقسيمات أو الأمثلة.

ولما نقل تعريف الترمذى قال⁽¹⁾: "وفي نظر أيضًا لأن الصحيح شرطه أن لا يكون شاذًا، وأن لا يكون في رجاله من يتهم بالكذب، نعم فيه من لا يعرف إلا من وجه واحد".

ثم قال: "ويشكل على هذا أيضًا ما يقال فيه إنه حديث حسن مع أنه ليس له مخرج إلا من وجه واحد".

أما النظر الذي في تعريف ابن الجوزي⁽²⁾: فهو أن الضعف القريب ليس مضبوطًا بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره، فإذا اضطرب هذا الوجه لم يحصل الوصف المميز للحقيقة.

ثم لخص ابن المُلَفَّنْ هذه المؤاخذات و المناقشات في "الذكرة" فقال⁽³⁾: "الحسن: ما كان إسناده دون الصحيح في الحفظ والإتقان. وبعدها والصحيح اسم الخبر القوي".

الخلاصة في تعريف الحديث الحسن:

الحديث الحسن: هو ما اتصل بنقل العدل خفيف الضبط إلى منتهاء من غير شذوذ ولا علة.

وهذا تعريف ابن حجر والذي سار عليه العلماء بعده. وقد قسم ابن حجر الحديث الحسن إلى قسمين؛ الحسن لذاته، والحسن لغيره. وبعد أن عرّف الصحيح قال: فإنْ حَفَّ الضَّبْطُ، أَيْ قَلَّ - يُقال: حَفَّ الْقَوْمُ حُخْوَفًا: قُلُوا - وَالْمُرَادُ مَعَ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي حَدِّ الصَّحِّيحِ، فَهُوَ الْحَسْنُ لذاته، لا لشيءٍ خارجٍ.

والحسن لغيره: هو الذي يكون حُسْنُه بسبِبِ الاعتضاد، نحو حديث المسئور إذا تعددَ طُرُقه⁽⁴⁾.

ثالثاً: الاحتجاج بالحديث الحسن:

اتفق العلماء على أن الحديث الحسن حجة كالحديث الصحيح.

قال ابن جماعة⁽⁵⁾: "الحسن حجة كالصحيح وإن كان دونه، ولذلك أدرجه بعض أهل الحديث فيه ولم يفردوه عنه".

(1) المقفع في علوم الحديث (84/1).

(2) المقفع في علوم الحديث (85/1).

(3) (ص: 14).

(4) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: 78)، (ص: 129).

(5) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوى (ص: 36).

وقال السيوطي⁽¹⁾: "الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة؛ ولهذا أدرجته طائفة في نوع الصحيح".

رابعاً: مراتب الحسن:

وأول من وضع هذه المراتب الإمام الذهبي، فقال⁽²⁾: "أعلى مراتب الحسن: بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده. وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. و محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وابن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي".

وهو قسم متباين بين الصحة والحسن. فإن عدة من الحفاظ يصحون هذه الطرق، وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح.

ثم بعد ذلك، أمثلة كثيرة يتنازع فيها: بعضهم يحسنونها، وآخرون يضعفونها. كحديث عاصم بن ضمرة، وحجاج بن أرطاة، ودرج أبي السمح، وخلق سواهم".

خامساً: ارتقاء الحديث الحسن إلى الحديث الصحيح لغيره:

قال ابن حجر، بعد أن ذكر تعريف الحديث الصحيح⁽³⁾: فإن خف الضبط فالحسن لذاته، وبكثرة طرقه يصح، لأن الصورة الاجتماعية لها تأثير في التقوية، ومن ثم تطلق الصحة على الإسناد الذي يكون حسناً لذاته - لو تفرد - إذا تعدد.

والحديث الذي يروى بإسناد حسن لا يخلو إما أن يكون فرداً أو له متابع.

قال النووي⁽⁴⁾: "إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة الحافظ الضابط، مشهوراً بالصدق والستر، فروي حديثه من غير وجه، قوي وارتفع من الحسن إلى الصحيح".

ويقول السيوطي⁽⁵⁾: "إن الحسن إذا روي من غير وجه ارتقى من درجة الحسن إلى منزلة الصحة".

أي: يرتقي الحسن لذاته بالمتابعة إلى الصحة؛ فينتقى ويصبح صحيحاً لغيره.

(1) تدريب الراوي في شرح تقريب النووي (174/1).

(2) الموقفة في علم مصطلح الحديث (ص: 32).

(3) انظر: نزهة النظر في توضيح الأفكار لمعاني تنقية الأنوار، للصناعي (153/1).

(4) تدريب الراوي في شرح تقريب النووي (191/1).

(5) تدريب الراوي في شرح تقريب النووي (66 - 65/1).

والمتتابع للحسن: إما أن يكون دونه، أو مثله، أو فوقه، فإن كان دونه لا يرقيه عن درجته... وإن كان مثله أو فوقه فكل منهما يرقبه إلى درجة الصحة⁽¹⁾.

آراء العلماء في الحديث الجيد:

من المصطلحات المشابهة للحديث الحسن، ما ذكره الحافظ ابن حجر في خاتمة مباحثه للحديث الحسن. وهذه الألفاظ وردت في عبارة أهل الحديث وجرى استعمالها مثل: الجيد، والقوى، والصالح، والمعروف، والمحفوظ، والموجود، والثابت.

واقتصر الحافظ ابن حجر على مجرد ذكر هذه الألفاظ، على أن يستوفي الكلام عليها في آخر كتابه النكت على مقدمة ابن الصلاح⁽²⁾. ولكن لم يقدّر للحافظ ابن حجر أن يكمل هذا الكتاب، كما نص على ذلك تلميذه السيوطي في "نظم العقيان"⁽³⁾.

ولقد أطلق عدداً من علماء الحديث لفظ "الجيد" وأرادوا به الصحيح، وتعدد بعضهم فأطلقه على الحسن.

قال الزركشي⁽⁴⁾: "وقع في عبارة بعضهم الجيد، كالترمذى في الطب من جامعه⁽⁵⁾ ومراده الصحيح".

وقال السيوطي⁽⁶⁾: فأما الجيد، فقال شيخ الإسلام - يعني ابن حجر - في الكلام على أصح الإسناد لما حكى ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل، أن أصحها: الزهري، عن سالم، عن أبيه، عبارة أحمد أجد الأسانيد كذا أخرجه عنه الحاكم.

ونقل السيوطي عن ابن حجر أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد وال الصحيح⁽⁷⁾.

وقال البلايقيني⁽⁸⁾: "والجودة يعبر بها عن الصحة". قال السيوطي⁽⁹⁾: "وكذا قال غيره: لا مغایرة بين جيد وصحيح عندهم إلا أن الجِهْدُ منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة، لأن

(1) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (420/1-421).

(2) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (490/1).

(3) انظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان (ص: 47).

(4) النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (382/1).

(5) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحِمَيَّةِ (4/382 ح 2037).

(6) انظر: تدريب الرواية في شرح تقريب النواوي (194/1).

(7) تدريب الرواية في شرح تقريب النواوي (194/1).

(8) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (ص: 154).

(9) انظر: تدريب الرواية في شرح تقريب النواوي (195/1)، قواعد التحديد من فنون مصطلح الحديث، للقاسمي (ص: 108).

يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح فالوصف به أنزل رتبة من الوصف ب صحيح، وكذا القوي".

وقال الجديع⁽¹⁾: "قولهم: حديث جيد" يعنون به الصحة، لكن المتأخرین ربما استعملوه في منزلة تردد بين الصحيح والحسن بعد التفريق الاصطلاحي.

والراجح: أن لفظ "جيد" من ألفاظ القبول العامة التي ليس لأهل الحديث فيها عرف مستقر محدد المعنى، ويقصد به عند من يطلقه في الحكم على الأحاديث أن الحديث في نظره مقبول وقوي ومحتج به، والغالب عند المتقدمين إطلاقه على الأحاديث الصحيحة، ولا يوجد ما يمنع من دخول الحسن لذاته فيه عند بعض المتقدمين⁽²⁾.

المطلب الأول: منهج ابن الملقن في الحكم على الأسانيد بالحسن.

بعد الدراسة التطبيقية لاثنين وعشرين حديثاً اختارتها الباحثة كنماذج ؛ للأحاديث التي حسن ابن الملقن أسانيدها في "البدر المنير"، فإنه يمكن الوقوف على منهجه من خلال النقاط التالية:

1. حسن ابن الملقن أسانيد سبعة أحاديث، هي في رأي الباحثة صحيحة لذاتها، ورواتها كلهم ثقات من المرتبة الثالثة، وهي الأحاديث رقم: (43، 45، 46، 50، 54، 60).

2. حسن ابن الملقن أسانيد عشرة أحاديث وافتقت الباحثة ابن الملقن على تحسين خمسة منها، وهي الأحاديث رقم: (49، 49، 57، 59، 62).

أما الأحاديث الخمسة الباقية ؛ فقد وفتت الباحثة على متابعتها لها، فارتفقت إلى الصحيح لغيره. وهي الأحاديث رقم: (47، 48، 51، 52، 56).

3. عدد الأسانيد التي حسنها ابن الملقن؛ وهي في رأي الباحثة ضعيفة وظللت في دائرة الضعف، خمسة أحاديث. وتفسير ذلك:

أ- حسن ابن الملقن أسانيد فيها انقطاع، مثل حديث رقم: (44، 53، 63).

فحديث رقم (44)؛ فيه المطلب بن حنطب وهو من أواسط التابعين، ولم يسمع من ابن عمر.

(1) تحرير علوم الحديث، لعبد الله الجديع (2/900).

(2) آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته و لغيره، خالد منصور الدريس (2/895)، أطروحة دكتوراه، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى (1420هـ). وانظر: تدريب الرواية في شرح تقييف النواوي (1/194).

وحيث رق (53) فيه الحارث بن عبد الله بن أبي ربعة، وهو صدوق من كبار التابعين روى الحديث عن النبي ﷺ - يعني مرسلاً -.

أما حديث رقم (63) فيه الحسن العرنبي وهو من أواسط التابعين، ولم يسمع من ابن عباس.

ويحتمل أن ابن الملقن أراد التحسين إلى الراوي المرسل، فإن من العبارات التي استعملها في مثل هذه الأحاديث: "حسن غير متصل، حسن إلا أنه مرسل، إسناده حسن لكنه مرسل"⁽¹⁾.

ب- حسن ابن الملقن إسناداً واحداً فيه راوٍ مدلس من الثالثة، لم يصرح بالسماع، ولم يتابع، هو حديث رقم: (55). فيه حبيب بن أبي ثابت ثقة مدلس من الثالثة ولم يصرح بالسماع، ولم يتابع.

ت- حسن ابن الملقن إسناداً واحداً فيه راوٍ متزوك، وهو عبد الله بن زياد متزوك اتهمه أبو داود وغيره بالكذب. ومثله لا يصلح لأن يقوى حديثه بالمتابعات. انظر: حديث رقم: (58).

المطلب الثاني: مراتب الرواة الذين حسن ابن الملقن لأحاديثهم

حسن ابن الملقن أحاديث لرواة من مراتب مختلفة، ولم يقتصر على رواة المرتبة الرابعة، وستحاول الباحثة تفسير ذلك ما أمكن:

1. حسن ابن الملقن لرواية من المرتبة الثالثة، مثل حديث رقم: (43، 45، 46، 50، 54، 61).

ومعلوم أن أحاديث هؤلاء في درجة الصحيح، وقد حكمت الباحثة على أسانيد هذه الأحاديث بالصحة - سوى حديث (63) فيه انقطاع - ، مستأنسة بتصحيح نقاد آخرين. وعليه فإن تحسين ابن الملقن هنا؛ فيه تساهلاً، لو لا أن بعض العلماء وافقه على تحسينها. وهذا مما يؤيد قول الذهبي : " لا تَنْطَمِعُ بِأَنَّ لِلْحَسَنِ قَاعِدَةً تَتَرَجُّ كُلُّ الْأَحَادِيثِ الْحِسَانِ فِيهَا، فَإِنَّا عَلَى إِيَاسٍ مِّنْ ذَلِكِ ! ..".

2. حسن ابن الملقن لرواية من المرتبة الرابعة مثل حديث رقم: (47، 48، 53، 64).

ومثل هؤلاء الرواة يطلق عليهم: "صدوق"، وحديثهم في درجة الحسن. وقد وافقت الباحثة ابن الملقن في حكمه على هذه الأحاديث بالحسن ؛ إلا حديث رقم (53)، فهو مرسل تابعي، ويحتمل التحسين إلى الراوي المرسل فإنه من كبار التابعين.

(1) انظر البدر المنير: (288/5)، (37/2)، (710/5).

3. حسن ابن الملقن لرواة من المرتبة الخامسة (صدوق يهم...). مثل حديث رقم: (44، 49، 55، 56، 57، 59، 60).

وقد وافقت الباحثة ابن الملقن على تحسينه لأحاديثهم، حيث ترجح لديها من أقوال النقاد أن بعضهم في مرتبة الصدوق، وبعضهم وقفت على متابعتات لهم، سوى حديث رقم: (44، 55). ولعله يزيد بالتحسين هنا؛ الإشارة إلى الضعف اليسير الذي ينجرى بالمتابعتات. وقد سبق الكلام عليهما.

4. حسن ابن الملقن لبعض الرواية من المرتبة السادسة (المقبول)، وذلك في الحديثين رقم: (51، 62).

وتوجيه ذلك: أن تحسين ابن الملقن لهذين الحديثين بالمتابعتات.

5. حسن ابن الملقن لبعض الرواية من المرتبة الثامنة (ضعيف) مثل حديث رقم: (52). وتحسين ابن الملقن لهذا الإسناد الذي فيه راوٍ لين متوجه بالمتابعتات.

6. حسن ابن الملقن لبعض الرواية من المرتبة العاشرة (متروك) مثل حديث رقم: (58). واسناد هذا الحديث لا يتحمل التحسين؛ خاصة مع اتهام بعضهم للراوى بالكذب، ولعل تحسين ابن الملقن يكون لمنته وليس لإسناده، وذلك بشهادته. إلا فإن ذلك يعد تساهلاً أو وهماً من ابن الملقن. والله أعلم.

المطلب الثالث: منهج ابن الملقن في الحديث الجيد

سبق الكلام أن العلماء اختلفوا في مرادهم من الحديث الجيد، فمنهم من أراد به الصحيح، ومنهم من أراد الحسن، ومنهم من أراد بالجيد درجة بينهما.

والإمام ابن الملقن واحد من العلماء الذين استعملوا لفظ "جيد" في الحكم على الأسانيد، حيث وقفت الباحثة على أكثر من مائة حديثاً، حكم عليها بلفظ "جيد".

وبعد الدراسة التطبيقية لثلاثة عشرة نموذجاً، يمكن الوقف على منهج ابن الملقن في الحديث الجيد من خلال النقاط التالية:

1. تبين للباحثة أن حكم ابن الملقن على الإسناد بلفظ جيد؛ هو من باب التحسين، حيث أنه جوَّد إسناداً، ثم صرَّح في موضع آخر بأنه "إسناد حسن"، ووافقه على ذلك ابن حجر، وهذا يفيد أن الحسن والجيد معناهما متقارب عند ابن الملقن. انظر: حديث رقم: (77).

2. جَوَدُ⁽¹⁾ابن المُلْقَنْ إِسْنَاداً لِحَدِيثٍ، هُوَ فِي رأيِ الْبَاحِثَةِ صَحِيحٌ لِذَاتِهِ، وَقَدْ نَصَّ ابْنُ المُلْقَنْ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، بَيْنَمَا جَاءَ حُكْمُهُ بِلِفْظٍ "جَيْدٌ" عَلَى إِسْنَادِ ابْنِ مَاجِهِ بِعِينِهِ.

وَانْظُرْ: حَدِيثُ رقم (75).

3. حَكْمُ ابْنِ المُلْقَنْ عَلَى خَمْسَةِ أَسَانِيدٍ بِالْجُودَةِ، وَهِيَ فِي رأيِ الْبَاحِثَةِ حَسَنَةٌ، وَقَدْ ارْتَقَتْ بِالْمَتَابِعَاتِ إِلَى الصَّحِيحِ لِغَيْرِهِ.

وَهِيَ الْأَحَادِيثُ رقم: (65)، (66)، (70)، (72)، (73).

4. جَوَدُ ابْنُ المُلْقَنْ إِسْنَادِيْنِ هَمَا فِي رأيِ الْبَاحِثَةِ ضَعِيفَانِ، إِلَّا أَنَّهَا ارْتَقَتْ بِالْمَتَابِعَاتِ إِلَى الْحَسَنِ لِغَيْرِهِ. انْظُرْ حَدِيثُ رقم: (68)، (69).

5. جَوَدُ ابْنُ المُلْقَنْ أَسَانِيدِ خَمْسَةِ أَحَادِيثٍ، هِيَ فِي رأيِ الْبَاحِثَةِ ضَعِيفَةٌ، وَلَيْسَ لَهَا مَتَابِعَاتٌ تَرْتَقِي بِهَا إِلَى الْحَسَنِ لِغَيْرِهِ، فَبِقِيمَتِهِ فِي دَائِرَةِ الْضَّعْفِ. وَهِيَ الْأَحَادِيثُ رقم: (67)، (71)، (74)، (76)، (77).

أَمَّا حَدِيثُ رقم (76) فَمِرْسَلٌ صَحِيحٌ، أَمَّا بَاقِي الْأَحَادِيثُ؛ فَوَافَقَ ابْنُ المُلْقَنْ جَمَاعَةَ فِي الْحُكْمِ عَلَيْهَا، مِنْهُمُ النَّوْوِيُّ وَابْنُ حَجْرٍ. وَبِذَلِكِ يُمْكِنُ تَوْجِيهُ حَكْمِ ابْنِ المُلْقَنِ عَلَى هَذِهِ الْأَسَانِيدِ بِلِفْظِ "جَيْدٌ". وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

6. يُبَيِّنُ ابْنُ المُلْقَنْ - أَحِيانًاً - سُبُّ تَجْوِيدِ الْأَسَانِيدِ، وَيَكْتُفِي أَحِيانًاً أُخْرَى بِنَقْلِ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْحَدِيثِ.

7. مِنْ خَلَالِ الْدِرَاسَةِ التَّطَبِيقيَّةِ لِلْحَدِيثِ الْجَيْدِ، يُمْكِنُ القُولُ بِأَنَّ ابْنَ المُلْقَنَّ اسْتَعْمَلَ مُصْطَلِحَ "جَيْدٌ" فِي الْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ الْحَسَنِ بِنْوَعِهِ، وَقَدْ يَطْلُقُهُ عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِ كَلَامٌ يَسِيرٌ. وَذَلِكَ لِأَنَّ جُلَّ الْأَحَادِيثِ الَّتِي حُكِمَ عَلَيْهَا بِجُودَةِ الْإِسْنَادِ لَمْ تَخْلُ مِنْ نَكْتَةٍ.

8. اسْتَعْمَلَ ابْنُ المُلْقَنَّ لِفْظَ "جَيْدِ الْإِسْنَادِ" صَالِحٌ لِلْاحْتِاجَةِ بِهِ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِفْظَ "جَيْدٌ" يُقْصَدُ بِهِ عِنْدَ مَنْ يَطْلُقُهُ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْأَحَادِيثِ أَنَّ الْحَدِيثَ فِي نَظَرِهِ مَقْبُولٌ وَمَحْتَاجٌ بِهِ. انْظُرْ حَدِيثُ رقم: (76).

(1) ملاحظة: مراد الباحثة بالجودة أو التجويد هنا قول ابن الملقن: "جيد الإسناد"، وليس المراد لفظ: "جوَدَه فلان". الذي يستعمله القدماء في تدليس التسوية، ويسمونه تجويداً فيقولون: جَوَدَه فلان أي ذَكَرَ ما فيه من الأجواد وحذف غيرهم. انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للساخاوي (241/1).

المطلب الرابع: مراتب الرواة الذين جَوَّدَ ابن المُلْقَنْ أحاديثهم

ما لا شك فيه، أن مرتبة جيد الحديث مرتبة من مراتب التعديل، و ربما تلتحق بالحسن.

ومما يؤيد ذلك: أن السيوطي ذكر أن العراقي زاد في ألفاظ المرتبة الخامسة من مراتب التعديل قوله: **جيد الحديث حسن الحديث⁽¹⁾**.

وذكر الذهبي في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل⁽²⁾: **جيد الحديث، شيخ حسن الحديث**.

وقال النووي⁽³⁾: "هذا حديث حسن، رواه أبو داود بإسناد جيد". عند حكمه على حديث رقم(67).

وقال المنذري⁽⁴⁾: "رواه أحمد والنسائي بإسناد حسن جيد". عند حكمه على حديث رقم(69).

وقد تبيّن للباحثة بعد الدراسة التطبيقية أن الرواة الذين جَوَّدَ ابن المُلْقَنْ أحاديثهم على خمس مراتب؛ هي:

أ- رواة المرتبة الرابعة "صدق": ومثالها حديث رقم: (65، 72، 75، 76).

ب- رواة المرتبة الخامسة "صدق يهم": ومثالها حديث رقم: (66، 69، 74، 77).

ت- رواة المرتبة السادسة "مقبول": ومثالها حديث رقم: (67، 70، 73).

ث- رواة المرتبة الثامنة "ضعيف": ومثالها حديث رقم: (77).

ج- رواة المرتبة التاسعة "مجهول": ومثالها حديث رقم: (68، 71، 74).

أما رواة المرتبة الرابعة، فأكثر العلماء يحسنون حديثهم.

وأما أصحاب المراتب الأخرى؛ فحديثهم لا يخلو من ضعف، وهذا الضعف اليسير؛ يمكن أن ينجرى بالمتابعتات. وبالتالي يرتقي إلى الحسن لغيره.

وقد سبق أنَّ ابن الملقن حسَّنَ لأصحاب هذه المراتب؛ عند دراسة مراتب الرواة الذين حسَّنَ ابن الملقن أسانيدهم.

(1) انظر: تدريب الراوي للسيوطى (407/1)، شرح التبصرة والتذكرة العراقي (372/1).

(2) ميزان الاعتدال (4/1).

(3) المجموع شرح المذهب (283/1)، خلاصة الأحكام (87/1).

(4) الترغيب والترهيب للمنذري (109/1).

المطلب الخامس: ألفاظ ابن الملقن في التحسين و التجويد.

أولاً: ألفاظ التحسين

إسناد حسن، إسناده حسن، إسناد حسن أكثر رجاله رجال الصحيح، إسناده حسن متصل.

ثانياً: ألفاظ التجويد

إسناد جيد، هذا إسناد جيد، إسناده جيد، إسناد جيد لا جرم، جيد الإسناد صالح للاحتجاج

.بـ.

المبحث الثالث

منهج ابن الملقن في تضييق الأسانيد

وفيه تمهيد ومطلبان:

التمهيد: تعريف الحديث الضعيف، الاحتجاج بالحديث الضعيف وشروط العمل به، وارتقاء الحديث الضعيف إلى الحسن لغيره.

المطلب الأول: منهج ابن الملقن في الحكم على الأسانيد بالضعف.

المطلب الثاني: ألفاظ ابن الملقن في التضييق.

المبحث الثالث

منهج ابن الملقن في تضييف الأسانيد.

التمهيد: تعريف الحديث الضعيف، الاحتجاج بالحديث الضعيف وشروط العمل به، وارتقاء الحديث الضعيف إلى الحسن لغيره.

أولاً: تعريف الحديث الضعيف

الضعف لغة:

قال ابن فارس في مادة (ضعف)⁽¹⁾: **الضَّادُ وَالْعَيْنُ وَالْفَاءُ أَصْلَانٌ مُتَبَايِنَانِ**، يَدْلُلُ أَحَدُهُمَا عَلَى خَلَفِ الْفُوْقَةِ، وَيَدْلُلُ الْآخَرُ عَلَى أَنْ يُزَادَ الشَّيْءُ مِثْلُهُ.

وقال ابن منظور⁽²⁾: "الضَّعْفُ والضُّعْفُ: خَلَفُ الْفُوْقَةِ، وَقَيْلٌ: الْضُّعْفُ، بِالضَّمِّ، فِي الْجَسَدِ؛ وَالضُّعْفُ، بِالْفَتْحِ، فِي الرَّأْيِ وَالْعُقْلِ، وَقَيْلٌ: هُمَا مَعًا جَائِزَانِ فِي كُلِّ وَجْهٍ، وَخَصَّ الْأَزْهَرِيُّ بِذَلِكَ أَهْلَ الْبَصْرَةِ فَقَالَ: هُمَا عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ سِيَّانٌ يُسْتَعْمَلُانِ مَعًا فِي ضَعْفِ الْبَدَنِ وَضَعْفِ الرَّأْيِ".

وقرئ قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضُعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضُعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضُعْفًا﴾. [الروم: 54]. بالوجهين⁽³⁾.

الضعف اصطلاحاً:

عرف ابن الصلاح الحديث الضعيف بأنه⁽⁴⁾: "كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحسن فهو الضعيف".

وتبعه النووي⁽⁵⁾، وابن جماعة⁽⁶⁾، وابن كثير⁽⁷⁾، وابن الملقن⁽⁸⁾، وغيرهم.

(1) مقاييس اللغة (362/3).

(2) لسان العرب (203/9).

(3) فتح القدير للشوكتاني (267/4).

(4) مقدمة ابن الصلاح (ص: 112).

(5) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث (ص: 31)، تدريب الرواية في شرح تقريب النواوي (195/1).

(6) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص: 38).

(7) الباقي الحديث إلى اختصار علوم الحديث، لأحمد شاكر (ص: 44).

(8) المقفع في علوم الحديث (103/1)، التذكرة في علوم الحديث (ص: 14).

واعترض عليه بأنه لو قال: "كل حديث لم يبلغ صفات الحديث الحسن فهو ضعيف"؛ لأن حسناً ولسلم من الاعتراض عليه ومنازعته، لأن الذي يبعد عن صفة الحسن فهو عن صفة الصحيح أبعد.

قال العراقي⁽¹⁾: "ذكر الصحيح غير محتاج إليه؛ لأن ما فصر عن الحسن؛ فهو عن الصحيح أقصر".

وأجاب بعض المعاصرين لابن حجر بأن مقام التعريف يقتضي ذلك؛ إذ لا يلزم من عدم وجود وصف الحُسن عدم وصف الصحيح؛ إذ الصحيح بوصفه السابق لا يسمى حسناً فالتردد متعين.

ولم يرض الحافظ هذا الجواب فقال⁽²⁾: والحق أن كلام المصنف معتبر؛ وذلك أن كلامه يعطي أن الحديث حيث ينعدم فيه صفة من صفات الصحيح يسمى ضعيفاً، وليس كذلك؛ لأن تمام الضبط مثلاً إذا تخلف صدقاً أن صفات الصحيح لم تجتمع، ويسمى الحديث الذي اجتمعت فيه الصفات سواه حسناً لا ضعيفاً.

واختار ابن حجر تعريفاً آخر فقال:

الضعيف: "كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول، لأنه أسلم من الاعتراض وأخص".

ثانياً: حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف⁽³⁾:

لما كان الحديث الضعيف يتعدد بين أن يكون راويه حفظه وأداه على وجهه ؛ أو أن يكون قد أخل فيه لضعف ضبطه وسوء حفظه، كان مثار اختلاف كبير بين العلماء في قبوله ورده، وهذا الاختلاف وإن تناول الأحكام والفضائل والتيسير والمغازي وغيرها، فإنه لا يتناول العقائد. فالحديث الضعيف لا مدخل له في مجال العقائد.

(1) شرح التبصرة والتنكرة لألفية العراقي (176/1).

(2) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (491/1 - 492).

(3) انظر في هذه المسألة: القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، للسخاوي (ص: 255)، منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر (ص: 291 - 296)، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، عبد الكريم الخضير (ص: 249 وما بعدها)، الخلاصة في أحكام الحديث الضعيف، علي بن نايف الشحود (ص: 11 - 25)، تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف، عبد العزيز بن عبد الرحمن العثيم (ص: 33).

واختلف العلماء في قبول الحديث الضعيف في الأحكام، وفضائل الأعمال على ثلاثة آراء:

الرأي الأول:

يرى بعض العلماء أنه يُعمل بالحديث الضعيف مطلقاً، أي في الحلال والحرام والفرض والواجب بشرط أن لا يوجد غيره. ذهب إلى ذلك بعض الأئمة كالشافعي وأحمد وأبي داود وغيرهم. قال أبو داود⁽¹⁾: "إِنَّ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي كِتَابِي السُّنْنِ مَا لَيْسَ بِمُتَصَّلٍ، وَهُوَ مُرْسَلٌ وَمَدْلُوسٌ، وَهُوَ إِذَا لَمْ تَوْجُدِ الصَّاحِحُ عِنْدَ عَامَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ مُتَصَّلٌ، وَهُوَ مِثْلُ: الْحَسْنُ عَنْ جَابِرٍ، وَالْحَسْنُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْحُكْمُ عَنْ مَقْسُمٍ عَنْ أَبْنَى عَبَّاسٍ...".

فجعل أبو داود الحديث غير المتصل صالحًا للعمل عند عدم الصحيح، ومعلوم أن المنقطع من أنواع الحديث الضعيف لا الحسن⁽²⁾.

الرأي الثاني:

أنه لا يجوز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً، لا في فضائل الأعمال ولا في الحلال والحرام، مستدلين بأنها كالفرض والحرام لأن الكل شرع، وأن في الأحاديث الصالحة والحسنة مندوحة عن الأحاديث الضعيفة.

هذا المذهب حكاه ابن سيد الناس⁽³⁾ عن الإمام يحيى بن معين، وإليه ذهب أبو بكر بن العربي⁽⁴⁾، والظاهر أنه مذهب البخاري ومسلم، أخذ ذلك من شروط البخاري في صحيحه وتشنيع الإمام مسلم على رواة الضعيف وعدم إخراجها في صحيحهما شيئاً منه، وهو مذهب ابن حزم الظاهري⁽⁵⁾. ذكره القاسمي⁽⁶⁾.

الرأي الثالث:

يرى أصحاب هذا الرأي أنه يستحب العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب، أما الأحكام كالحلال والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك فلا يُعمل فيها

(1) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص: 30).

(2) منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر (ص: 292).

(3) عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير (20/1).

(4) تدريب الرواية، للسخاوي (351/1).

(5) الفصل في الملل والأهواء والنحل (166/1).

(6) انظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (ص: 113).

إلا بالحديث الصحيح أو الحسن.

وهو مذهب جماهير العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم، وحکى الاتفاق عليه بين العلماء النووي⁽¹⁾ والملا علي القاري⁽²⁾، وشيخه ابن حجر الهيثمي⁽³⁾.

ويقول الشيخ نور الدين عتر⁽⁵⁾: "الرأي الثالث هو أعدل الأقوال وأقواها؛ وذلك أننا إذا تأملنا الشروط التي وضعها العلماء للعمل بالحديث الضعيف، فإننا نلاحظ أن الضعيف الذي نبحث فيه لم يحكم بكتابه، لكن لم يتزوج فيه جانب الإصابة، إنما بقي محتملاً، وهذا الاحتمال قد تقوى بعدم وجود معارض له وبانضوائه ضمن أصل شرعي معمول به، مما يجعل العمل به مستحبًا ومقبولاً، رعاية لذلك".

أما زعم المعارضين أن العمل بالضعف في الفضائل اختراع عبادة وتشريع في الدين لما لم يأذن به الله تعالى؛ فقد أجاب عنه العلماء: بأن هذا الاستحباب معلوم من القواعد الشرعية الدالة على استحباب الاحتياط في أمر الدين، والعمل بالحديث الضعيف من هذا القبيل، فليس ثمة إثبات شيء من الشرع بالحديث الضعيف⁽⁶⁾.

شروط العمل بالحديث الضعيف في الفضائل:

واشترط القائلون بهذا الرأي شروطاً ثلاثة؛ وضاحها الحافظ ابن حجر، وهي:

الأول: متفق عليه، وهو أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكاذبين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه.

الثاني: أن يكون مندرجًا تحت أصل عام، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل معمول به أصلًا.

(1) الأربعون النووية (ص: 42)، الأذكار للنووي (ص: 8).

(2) مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصايب (2/477)، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (ص: 41).

(3) الفتوى الحديبية (ص: 96).

(4) هو أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي من الهيثام قرية بمصر، ويقال هي محلة ابن الهيثم بالمثلثة فغيرتها العامة، السعدي المكي الفقيه المحدث الصوفي صاحب التأليف العديدة التي عليها المدار عند الشافعية في الحجاز واليمن وغيرها، (ت 974هـ). انظر: الأعلام للزرکلی (1/234)، هدية العارفين، للبغدادي (1/146).

(5) منهج النقد في علوم الحديث (ص: 294).

(6) الخلاصة في أحكام الحديث الضعيف، علي بن نايف الشحود (ص: 25).

أي أن يكون الحديث له أصلٌ صحيح ثابت في الكتاب أو السنة، مثاله: لو جاءنا حديث يرغّب في بر الوالدين، وحديث آخر يرغب في صلاة الجمعة، وآخر يرغب في قراءة القرآن وكلها أحاديث ضعيفة، ولكن قد ورد في بر الوالدين، وفي صلاة الجمعة، وفي قراءة القرآن أحاديث صحيحة ثابتة في الكتاب والسنة، فعندئذ فلا حرج في العمل به⁽¹⁾.

الثالث: ألا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله.

قال الشيخ أحمد شاكر⁽²⁾: "والذي أراه أن بيان الضعف في الحديث الضعيف واجب على كل حال لأن ترك البيان يوم المطلع عليه، أنه حديث صحيح، خصوصاً إذا كان الناقل من علماء الحديث الذي يرجع إلى قولهم في ذلك".

ثالثاً: ارتقاء الحديث الضعيف إلى الحسن لغيره:

قال ابن حجر - في الحسن لغيره -⁽³⁾: "متى توبع السيء الحفظ بمعتبر: كأن يكون فوقه، أو مثله، لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلّس إذا لم يعرف المحنوف منه صار حديثهم حسناً، لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع، من التابع والمتابع؛ لأن كل واحد منهم احتمال أن تكون روایته صواباً، أو غير صواب، على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدhem رجح أحد الجانبيين من الاحتمالين المذكورين، ودل ذلك على أن الحديث محفوظ؛ فارتقا من درجة التوقف إلى درجة القبول. ومع ارتقائه إلى درجة القبول فهو منحط عن رتبة الحسن لذاته، وربما توقف بعضهم عن إطلاق اسم الحسن عليه".

وأمّا الضعف لفسقِ الرَّاوِيِّ، أو كَذِبِهِ، فَلَا يُؤثِرُ فِيهِ مُوافَقَةُ غَيْرِهِ لَهُ، إِذَا كَانَ الْآخَرُ مِثْلُهُ ؛
لِقُوَّةِ الْضَّعْفِ وَتَقَاعُدِ هَذَا الْجَابِرِ⁽⁴⁾.

(1) الخلاصة في أحكام الحديث الضعيف، علي بن نايف الشحود (ص: 13).

(2) الباعث الحيث شرح اختصار علوم الحديث (ص: 91).

(3) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: 234).

(4) تدريب الراوي في شرح تقريب التوافي (194/1).

المطلب الأول: منهج ابن الملقن في الحكم على الأسانيد بالضعف.

بعد الدراسة التطبيقية لثلاثة وسبعين حديثاً حكم ابن الملقن على أسانيدها بالضعف ؛ فإنه يمكن الوقوف على منهجه من خلال الآتي:

أولاً: تضييق ابن الملقن للأسانيد جاء لأسباب متعددة، ذكرها هو عقب تحريره للأحاديث، ويمكن إجمالها في نقطتين؛ هما:

1. يضعف ابن الملقن إسناد الحديث للطعن في الراوي بسبب الضبط أو العدالة، وذلك على النحو التالي:

أ- **الطعن في الراوي مطلقاً:**

ومن الأمثلة عليه الأحاديث رقم: (78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86).

ب- **الطعن في الراوي بسبب الاختلاط .**

ومن الأمثلة عليه؛ الأحاديث رقم: (87، 88، 148).

ت- **الطعن في الراوي بسبب الجهالة .**

ومن الأمثلة عليه؛ الأحاديث رقم: (89، 90، 91، 92، 93، 94).

ث- **الطعن في الراوي لأنَّه واهٍ، أو متزوك، أو غير محتاج به.**

ومن الأمثلة عليه؛ الأحاديث رقم: (95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 108، 109).

ج- **الطعن في الراوي لأنَّه منكر الحديث.**

ومن الأمثلة عليه؛ الأحاديث رقم: (110، 111، 112).

ح- **الطعن في الراوي بالكذب، أو التهمة به.**

ومن الأمثلة عليه؛ الأحاديث رقم: (103، 104، 105، 106، 107).

2. يضعف ابن الملقن الحديث لعلة من علل الإسناد فيه ؛ وذلك على النحو التالي:

أ- **تضييق الحديث لانقطاع فيه.**

ومن الأمثلة عليه؛ الأحاديث رقم: (113، 114، 115).

ب- تضييق الحديث لإرسال فيه.

ومن الأمثلة عليه؛ الأحاديث رقم: (116، 117، 118).

ت- تضييق الحديث لتعارض الوقف والرفع.

ومن الأمثلة عليه؛ الأحاديث رقم: (119، 120، 121).

ث- تضييق الحديث لتعارض الوصل والإرسال.

ومن الأمثلة عليه؛ الأحاديث رقم: (122، 123).

تضييق الحديث لتفرد راوٍ ضعيف، ومخالفته روایة الثقات (الشذوذ).⁽¹⁾

ومن الأمثلة عليه؛ الأحاديث رقم: (124، 125، 149).

ج- تضييق الحديث لاشتماله على أكثر من علة.

ومن الأمثلة عليه؛ الأحاديث رقم: (126، 127، 141، 150).

ثانياً: تضييق ابن الملقن الحديث دون بيان أسباب الضعف.

يحكم ابن الملقن أحياناً على إسناد الحديث؛ بإطلاق لفظ من ألفاظ التضييق عليه، ويسكت دون أن يبين سبب الضعف، فيقول مثلاً: إسناده ضعيف، سند واه، هذا إسناد واه جداً.

ولعل صنيع ابن الملقن هذا؛ لوضوح ضعف الراوي، أو لكون الإسناد بين الضعف معروفة عند النقاد، وإنما أن يكون ذكر سبباً لتضييقه في موضع آخر؛ فلا يكرر ذلك.

انظر حديث رقم: (128، 129، 130، 131، 132، 133).

(1) إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفًا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبه كان ما انفرد به شاداً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد، فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بإنقائه وضبطه؛ قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه، وإن لم يكن من يوثق بحفظه وإنقائه لذلك الذي انفرد به، كان انفراده خارجاً له ممزوجاً له عن حيز الصحيح.

وحاصل ما سبق: أن الشاذ المزدود هو الفرد المخالف، والفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط مما يجب تفرده. انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: 167)، المقنع لابن الملقن (1/169)، الموقظة، للذهبي (ص: 42)، تدريب الراوي، للسيوطى (1/272).

ثالثاً: وافق الباحثة الإمام ابن الملقن على جميع الأحاديث التي ضعف أسانيدها سوى حديثاً واحداً وصفه بالإرسال، وصححت الباحثة إسناده بالمتابعات، فإن ابن الملقن قال فيه: "أبو الجوزاء عن عائشة مرسلاً"، تبعاً لابن عبد البر. وقد رجحت الباحثة سماع أبي الجوزاء من عائشة. انظر حديث رقم: (116).

رابعاً: عامة الأحاديث التي ضعف ابن الملقن أسانيدها لم ترقى إلى دائرة القبول، وظلت على ضعفها. وهذه الأحاديث على أقسام:

قسم كبير منها لا متابعات له، مثل حديث رقم: (78، 79، 80، 87، 88، 93، 100، 101، 109، 115، 124، 125، ...).

وآخر لا يصلح لأن يتقى بالمتابعات، فهو من مرويات الكذابين والمتركين.

مثل حديث رقم: (96، 103، 106، 107، 111، 126، 129، ...).

وآخر ثالث؛ وقفت فيه الباحثة على متابعات و شواهد، ولكن هذه المتابعات والشواهد؛ لم تصلح لأن يرتفق الحديث لشدة ضعفها. إذ ليس كل تعدد في الطرق يجبر الرواية.

مثل حديث رقم: (82، 87، 97، 98، 99، 105، 112، 131، 133، 143، 148، ...).

خامساً: حكمت الباحثة على بعض الأسانيد بالضعف الشديد أو النكارة أو الوضع ؛ في حين أن الإمام ابن الملقن اكتفى في الحكم عليها بالضعف، و لعله يريد بذلك مطلق الضعف.

سادساً: الإمام ابن الملقن لا يحكم - أحياناً - بضعف الحديث صراحة، بل يكتفى بالإشارة و التلميح إلى ذلك؛ ببيان حال الرواية، وبنقل كلام النقاد فيهم، وفي الحكم على الحديث.

انظر حديث رقم: (84، 85، 86، 89، 93، 94، 95، 101، 107، 127، 140).

سابعاً: يطلق ابن الملقن المرسل على الانقطاع في السند، ولم يخصه برواية التابعي عن النبي ﷺ، واستعمله في رواية التابعي أو من دونه عن الصحابة⁽¹⁾.

حيث قال في حديث من روایة عبد الجبار بن وائل عن أبيه: منقطع؛ عبد الجبار لم يسمع من أبيه. وقال في حديث آخر⁽²⁾: ... فيه إرسال؛ عبد الجبار لم يسمع من أبيه.

(1) المنقطع: هو ما لم يتصل إسناده على أي وجه سواء كان يعزى إلى رسول الله ﷺ أو إلى غيره. وأكثر ما يستعمل في رواية التابعي عن الصحابة كمالك عن ابن عمر. المقعن في علوم الحديث (141/1).

(2) البدر المنير (389/3).

¹¹⁷ وانظر حديث رقم: (113)، (114)، (115)، (116)، (117).

والإمام ابن المُلَقْنَ في صنيعه هذا؛ مسبوق بصنيع الأئمة قبله ممن صنفوا في المراسيل
كابن أبي حاتم و العلائي.

ثامناً: ضعف ابن الملقن عدداً من الأحاديث متبعاً أحكام من سبقه من العلماء الذين حسنوا الحديث أو صحوه، كالترمذى، والدارقطنى، والحاكم، والمذري، والنوى.

وقد تبين للباحثة بعد الدراسة التطبيقية صواب ما ذهب إليه ابن المُلَفَّن، مع ما تُسْبِّبُ إلى بعضهم من تساهل. وهذا إن دلَّ على شيءٍ؛ فإنما يدلُّ على استقلالية ابن المُلَفَّن في أحکامه مع كثرة نقوله عن غيره.

¹⁴⁹ انظر حديث رقم: (138، 144، 145، 146، 147، 148، 149).

تاسعاً: يعتبر ابن الملقن من النقاد المعتدلين في التضعيف، فلم تخرج حكماته في غالبيتها على أحكام النقاد المتقدمين عليه، أو المتأخرین، أو حتى المعاصرین له.

المطلب الثاني: ألفاظ ابن الملقن في التضعيف.

أطلق ابن الملقن ألفاظاً متعددة تدل على ضعف الإسناد؛ منها:

إسناد ضعيف، إسناده ضعيف، سنده ضعيف، هذا سند واهٍ، إسناد واهٌ، سنده واهٌ جداً، ضعيف باتفاق الحفاظ، ضعيف جداً لا يجوز الاحتجاج به، ضعيف جداً لا يصح الاحتجاج به، حديث باطل لا أصل له، حديث ليس إسناده بذلك وفيه نظر، ليس بالقوي، هذه الرواية ضعيفة جداً.

الخاتمة

الحمد لله حمدًا كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ويرضى، الحمد لله ملء السموات والأرض، ومملأ ما بينهما، ومملأ ما شاء من شيء بعد، الذي وفقني لإتمام هذا البحث، وبعد؛ ففي ختام رحلة ماتعة مع الإمام أبي حفص سراج الدين ابن الملقن، ومنهجه في نقد الأسانيد من خلال كتابه "البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير"؛ خرجت بعدد من النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:

ومن أهمها:

1. كتاب "البدر المنير" موسوعة حديثية ضخمة في التخريج و الحكم على الأسانيد، وقد امتاز بغزاره مادته العلمية.
2. الإمام ابن المُلَقْنَ من كبار أئمة القرن الثامن الهجري، فقد كان أكثرهم تصنيفاً، وكان من القلائل الذين جمعوا بين الفقه والحديث، وهو من أئمة الجرح والتعديل، الذين لهم دراسة كبيرة بأحوال الرجال، والكلام عليهم جرحاً و تعديلاً.
3. تميز الإمام ابن المُلَقْنَ بغزاره علمه، وكثرة موارده، وسعة اطلاعه وإمامته بطرق الحديث، فكان عند تخريجه للحديث يتكلم على أسانيده المختلفة؛ وربما صاح إسناداً وحسن آخر وضعف ثالثاً.
4. برزت شخصية الإمام ابن المُلَقْنَ، وبراعته واستقلاليته في الحكم على الأسانيد، فعلى الرغم من كثرة نقوله عن العلماء، وإنكاره لاجتهاداتهم أحياناً؛ إلا أنه كان يتبعهم ويناقشهم، أحياناً أخرى؛ مبيناً سبب مخالفته لأحكامهم.
5. يحكم الإمام ابن المُلَقْنَ على الأسانيد بالنظر إلى المتابعات والشواهد؛ وينص على ذلك أحياناً، وينقل عن العلماء ما يؤيد ذلك⁽¹⁾.

(1) انظر: البدر المنير (180/2)، (62/3).

6. يصح ابن الملقن أحاديث الرواة من المرتبة الثانية إلى المرتبة الثامنة⁽¹⁾. ويحسن أحاديث لرواية المرتبة الثالثة وحتى المرتبة العاشرة، أما الذين جود أحاديثهم فرواية المرتبة الرابعة إلى المرتبة التاسعة.

وهذا يعني أن مراتب التعديل عند ابن الملقن هي: المرتبة الثانية إلى العاشرة. مع ملاحظة أن الباحثة لم تقف خلال الدراسة التطبيقية على أمثلة يحسن فيها لرواية المرتبة السابعة (المستور).

وقد حاولت الباحثة تفسير وتوجيه سبب تصحيحه، أو تحسينه لرواية هذه المراتب في موضعه من الدراسة.

7. أما مراتب الجرح عند ابن الملقن خمس مراتب؛ وهي المرتبة الثامنة(ضعيف)، والتاسعة(مجهول)، والعشرة(متروك)، والحادية عشرة(متهם بالكذب)، والثانية عشرة(كذاب، وضعاع).

8. بلغ عدد أحاديث الدراسة مائة وخمسين حديثاً، شملت أقسام الحديث الثلاثة، الصحيح والحسن والضعف.

وقد وافقت الباحثة الإمام ابن الملقن على تصحيح (36) حديثاً من أصل (42) حديثاً، يعني بنسبة 85,7%.

ووافقت الباحثة الإمام ابن الملقن على تحسين (5) أحاديث من أصل (22) حديثاً، يعني بنسبة 22,7%.

ووافقت الباحثة الإمام ابن الملقن على التجويد(معنى الحسن بنوعيه) في (7) أحاديث من أصل (13) حديثاً، يعني بنسبة 53,8%.

ووافقت الباحثة الإمام ابن الملقن على تضعيف (72) حديثاً من أصل (73) حديثاً، يعني بنسبة 98,6%.

فيكون مجموع ما وافقت فيه الباحثة ابن الملقن في أحكامه (120) حديثاً من أحاديث الدراسة والبالغة (150) حديثاً، أي بنسبة 80%.

(1) انظر ألفاظ هذه المراتب: (ص488-489) من هذا البحث، مقدمة تقرير التهذيب (ص:74-75).

9. حكم ابن الملقن بالضعف على عدد من الأحاديث لأسباب؛ منها ما يتعلق بالراوي من جهة الضبط أو العدالة، ومنها ما يتعلق بالإسناد، فينبه على ما فيه من علل كالانقطاع والإرسال...

10. تتنوع ألفاظ ابن الملقن في الحكم على الأسانيد ؛ قبولاً وردأً، فيقول في المقبول مثلاً: حديث صحيح، سند صحيح، إسناده صحيح، سند حسن، إسناده جيد. وفي الضعيف يقول: هذا إسناد ضعيف، هذا إسناد واه.

11. الإمام ابن الملقن لم يخرج في غالب أحكامه عن أكثر النقاد؛ فهو من النقاد المعتدلين، متساهم في التصحيح أحياناً، إلا أنه لا يمكن وصفه بالتساهل أو التشدد في الجملة.

12. لم يكن الإمام ابن الملقن متعصباً لمذهب الشافعي، لذا كان يأخذ على الإمام الرافعي استدلاله بالحديث الضعيف على المسألة الفقهية، وكان يرى في الحديث الصحيح؛ ما يعني عن الاستدلال على المسألة بالحديث الضعيف⁽¹⁾.

13. علم الحديث علم اجتهادي، فلا عجب من وجود اختلاف بين العلماء عند الحكم التطبيقي على الحديث الواحد. وهذا الاختلاف راجع إلى اختلافهم في تطبيق القواعد التي يقبل الحديث بها أو يرد.

14. لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة، على حفظهم، والإمام ابن الملقن كغيره وقع له بعض الهنات. ومن المآخذ العلمية عليه:

أ- أنه قد يخطئ في العزو إلى بعض المصادر التي نقل منها.

كما في حديث (121)، عزا لفظ الحديث للبيهقي ، وللفظ للدارقطني. وانظر أيضاً حديث (127).

ب- أنه قد يغفل العزو إلى المصدر الذي نقل منه.

ومن الأمثلة على ذلك: حديث رقم (60)، نقل فيه عن السبكي ولم يعزو إليه.

وحديث (135)، نقل عن ابن الجوزي أقوال النقاد، ولم يعزو إليه.

وحديث (138) ، نقل قول الذهبي: "طلحة بن جبر ليس بعمدة"، ولم يعزو إليه.

(1) انظر: البدر المنير (140/2)، (346/2)، (246/3)، (434/2)، (14/6)، (553 – 550/3)، (597/7)، (47/9)، (669/9).

ت- أنه قد يهم في تعيين رجال الإسناد.

كما في حديث رقم (77). حيث سمي الراوي يحيى بن سعيد القطان، وهو يحيى بن سعيد العطار الضعيف.

ث- أنه يتغاضى عن ذكر بعض علل الإسناد. كما في حديث: (104، 111، 117، ...).

ج- مما يؤخذ على ابن المُلَقْنَ أنه استعمل المرسل بمعنى المنقطع، على عادة الفقهاء، ثم تعقب غيره على تسمية المنقطع مرسلاً، وعد ذلك من الأغاليل الفاحشة. فخالف نفسه⁽¹⁾.

كما في حديث (114). قال عنه: من روایة عبد الجبار بن واائل عن أبيه: منقطع؛ عبد الجبار لم يسمع من أبيه. وقال في حديث آخر⁽²⁾: ... فيه إرسال؛ عبد الجبار لم يسمع من أبيه.

ثانياً: التوصيات:

أقترح على طلبة العلم الباحثين في السنة النبوية؛ الكتابة في هذه الموضوعات:

1. منهج الإمام ابن المُلَقْنَ في نقد المتنون من خلال كتاب "البدر المنير".

فالقد كان لابن المُلَقْنَ عناية بنقد المتنون، ولم تقتصر على نقد الأسانيد، ولقد كان هذا دين العلماء قبله. وفي هذا دفع للشبهات التي أثيرت قديماً وحديثاً، حول اهتمام أئمّة الحديث بالسند دون المتن.

2. منهج الإمام ابن المُلَقْنَ في مختلف الحديث من خلال كتاب "البدر المنير".

وهذا الموضوع ليس بعيداً عن الأول، فكليهما تكمن أهميته في الذب عن السنة المشرفة، على أصحابها أفضل الصلاة والسلام.

3. كما أوصي بضرورة الاهتمام بتحقيق مؤلفات ابن المُلَقْنَ المخطوطة، خاصة كتب الشروح والتراجم.

وختاماً: هذا جهد المقل، وعمل المعترف بقصوره ...

(1) انظر: البدر المنير (106/4).

(2) البدر المنير (389/3).

وَيَأْبَى اللَّهُ الْعِصْمَةَ لِكِتَابٍ غَيْرِ كِتَابِهِ، وَالْمُنْصِفُ مَنْ اغْتَرَ قَلِيلًا خَطَا الْمَرْءُ فِي كَثِيرٍ
صَوَابِهِ، وَاللَّهُ الْمَسْئُولُ أَنْ يُوْفِقَنَا لِصَوَابِ الْقُولِ وَالْعَمَلِ، وَأَنْ يَرْزُقَنَا اجْتِنَابَ أَسْبَابِ الزَّيْغِ وَالرَّذْلِ، إِنَّهُ
قَرِيبٌ مُحِبٌ لِمَنْ سَأَلَ، لَا يُخَيِّبُ مَنْ إِيَاهُ رَجَأَ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلَ⁽¹⁾.

(1) القواعد لابن رجب (ص: 3).

الفهرس العامة

- وفيه:
فهرس الآيات القرآنية.
فهرس الأحاديث.
فهرس الرواية.
ثبت المصادر والمراجع.
فهرس الموضوعات.



فهرس الآيات القرآنية

رقم الصفحة	السورة ورقم الآية	الآية
485	[البقرة: 83]	﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَا﴾
252، 251	[آل عمران: 97]	﴿وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ .
أ	[النساء: 59]	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ...﴾
ج	[لقمان: 12]	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ...﴾
هـ	[الحجر: 9]	﴿إِنَّا نَحْنُ نَرَنَا الدَّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾
53	[الدخان: 16]	﴿الْبُطْشَةَ الْكُبْرَى﴾
352	[الأعراف: 31]	﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾
412	[الأحزاب: 29 – 28]	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ...﴾
431	[المطففين: 15]	﴿كَلَّا إِلَيْهِمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمْ يَحْجُوْنَ﴾
431	[الأنبياء: 90]	﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي ...﴾
498	[الروم: 54]	﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ صُعْفٍ ثُمَّ...﴾

فهرس الأحاديث

رقم الصفحة	رقم الصفحة	الراوي الأعلى	طرف الحديث	رقم
208	209	المطلب بن حنطب	أَتَعْلَمُ بِهَا قَبْرَ أَخِي، وَأَدْفُنُ إِلَيْهِ مَنْ ماتَ مِنْ أَهْلِي	.1
356	355	معاذ بن جبل	انْقُوا الْمَلَائِكَةَ النَّالِذَاتَ: الْبَرَازِيرُ فِي2
58	57	عائشة	أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسَلَّلَهَا عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ3
306	304	أنس	اْحْجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى وَلَمْ4
315	313	ابن عباس	إِذَا رَعَفَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَا يُنْصَرِفُ5
213	210	بن عباس	إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمَرَةَ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ6
453	453	عائشة	إِذَا وَطَئَ الْأَذْيَ بِحُفَيْهِ، فَطَهُورُهُمَا التُّرَابُ	.7
146	143	ابن عمر	اَدْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوهُ، ثُمَّ احْسِمُوهُ، ثُمَّ اثْوُنِي بِهِ	.8
281	279	عائشة	أَعْلَنُوا هَذَا النَّكَاحَ، وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْغِرْبَانِ	.9
317	315	عمرو بن العاص	أَفَلَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَحِيَّءَ بِهِ10
402	401	معقل بن يسار	اَقْرُعُوهَا عَلَى مَوْتَكُمْ	.11
206	203	أبو هريرة	أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ12
420	419	أبو أمامة	أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا يُصَلِّي مَعَهُ	.13
40	39	أبو سعيد الخدري	أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصْلِلْ وَلَمْ تَصْنِمْ14
173	170	ابن عمر	أَمَّا أَنْتَ يَا أَبَا بَكْرٍ، فَأَخَذْتَ بِالْوُثْقَى15
283	281	ابن عباس	أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ أُخْدِي أَنْ16
292	290	المغيرة بن شعبة	امْرَأَةُ الْمَقْفُودِ امْرَأَةُ حَتَّى يَأْتِيهَا الْخَبْرُ	.17
248	346	معاوية	أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا آتِيَ18
113	111	أبو هريرة	إِنَّ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يُوصِ19
229	226	البراء بن عازب	إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلِّونَ عَلَى الصَّفَّ الْمُقَدَّمِ،20
164	161	أم عمارة	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَوَضَأَ فَاتَّيَ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءً قَدْرُ ثُلْثَيِ	.21

رقم الصفحة	رقم الصفحة	الراوي الأعلى	طرف الحديث	رقم
				المُدْ
311	309	أنس	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ النُّبُوَّةِ	.22
288	286	عبد الله بن أبي أوفى	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي الرَّكْعَةِ23
219	216	عائشة	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوضَعُ لَهُ وَضْوَءُهُ وَسِوَاكُهُ،24
83	82	أنس	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنْبِ حَتَّى يَسْوَدَ،25
410	409	علي	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَيَّرَ نِسَاءَهُ الدُّنْيَا26
269	267	أبو هريرة	إِنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعَرَةٍ جَنَابَةً، فَاقْأَسِلُوا27
199	196	عائشة	إِنْ رَأَيْتُمْ أَنْ تُظْلِفُوا لَهَا أَسِيرَهَا، وَتَرْدُدُوا عَلَيْهَا الْذِي لَهَا	.28
222	219	علي	إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "نَهَى عَنْ آنِيَةِ الْذَّهَبِ29
92	90	سعيد بن العاص	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبْنَانَ بْنَ30
117	116	بريدة بن الحصيب	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ31
166	163	عائشة	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي32
162	159	عائشة	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْشِلُ بِمِثْلِ هَذَا	.33
459	460	عمرو بن العاص	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَأَهُ خَمْسَ عَشْرَةً34
360	359	مالك ابن الحويرث	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا كَبَرَ رَفَعَ35
447	447	ابن عمر	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَتَعَارَ مِنَ اللَّيْلِ سَاعَةً36
422	422	جابر	أَنَّ فِي كُلِّ ثَلَاثَةِ إِمَامًا، أَوْ فِي37
418	417	معاذ بن أنس	إِنَّ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عِبَادًا38
54	53	أبو مسعود البدرى	إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الْأُولَى39
181	178	أبو هريرة	إِنَّ مِمَّا يَلْحُقُ الْمُؤْمِنَ مِنْ عَمَلِهِ وَحَسَنَاتِهِ40
69	68		أنا عند ظن عبدي بي	.41

رقم الصفحة	رقم الصفحة	الراوي الأعلى	طرف الحديث	رقم
116	115	ابن عباس	إِنَّمَا حُرْمَ أَكْلُهَا...	.42
33	31	عائشة	إِنَّمَا كَانَ يُجْزِئُكَ إِنْ رَأَيْتُهُ أَنْ تَغْسِلَ مَكَانَهُ...	.43
244	241	أنس	إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكِ بِأَسْ، إِنَّمَا هُوَ أَبُوكِ وَغَلَامُكِ	.44
124	123	جابر	إِيَّاكُمْ وَالْتَّعَرِيسَ عَلَى جَوَادِ الْطَّرِيقِ....	.45
432	432	عبد الرحمن بن عوف	أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي لَكُمْ فَرَطٌ، وَإِنِّي أُوصِيكُمْ...	.46
430	429	شداد بن أوس	بَكَى شُعَيْبُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حُبِّ اللَّهِ حَتَّى عَمِيَ...	.47
196	193	أبو هريرة	بِلِ اللَّهِ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ48
414	413	أبو أمامة	شَوَّكُوا؛ فَإِنَّ السُّوَالَّ مَطْهَرَةٌ لِلْفِيمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ،49
104	97	أبو هريرة	تُعَرَضُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ50
159	156	ابن عمر	تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا. وَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ	.51
271	269	ابن عباس	ثَلَاثٌ هُنَّ عَلَيَّ فَرَائِضٌ، وَهُنَّ لَكُمْ تَطْوُعٌ52
375	374	أبو هريرة	جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ:53
278	276	عمر	الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ، وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ	.54
215	213	أبو هريرة	جِهادُ الْكَبِيرِ، وَالصَّغِيرِ، وَالضَّعِيفِ...	.55
218	216	عائشة	جِهادُكُنَّ الْحَجُّ	.56
110	109	أنس	حُبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا النَّسَاءُ وَالطَّيْبُ...	.57
345	343	سعد بن أبي وقاص	الْحَدُوا لِي لَحْدًا، وَأَنْصِبُوا عَلَيَّ اللِّينَ...	.58
255	253	سفينة	الخلافة ثلاثون سنة	.59
261	259	جد طلحة بن مصرف	دَخَلْتُ - يَعْنِي - عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ60
249	246	أم قيس بنت محصن	دَخَلْتُ بِابِنِ لِي عَلَى رَسُولِ ﷺ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ...	.61

رقم الصفحة	رقم الصفحة	الراوي الأعلى	طرف الحديث	رقم
77	76	عائشة	دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: يَا أُمَّهِ اكْسِفِي لِي	.62 ...
35	34	أبو هريرة	دَعَوْنِيمَا تَرَكْتُكُمْ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسْوَالِهِمْ63
385	384	وائل بن حجر	رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتِيهِ قَبْلَ يَدِيهِ،	.64 ...
187	184	عامر بن عمرو	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْنَى يَخْطُبُ عَلَى65
427	427	وابصة بن عبد	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي،66
120	119	شفيق بن سلمة	رَأَيْتُ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا يَتَوَضَّأُنَّ ثَلَاثًا ثَلَاثًا67
330	328	جابر	رُشِّ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ الْمَاءُ رَشًا، قَالَ:68
202	199	عائشة	رُفِعَ الْقَلْمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ التَّائِمِ69
252	249	أنس	الرَّادُ وَالرَّاحِلَةُ	.70
138	135	أم سليم	شُمُّي عَوَارِضَهَا، وَانْظُرِي إِلَى عُرْقُوبِيهَا	.71
300	298	أبو طلحة	الصَّدَقَةُ عَلَى الْمُسْكِينِ صَدَقَةٌ، وَعَلَى ذِي72
345	242	عبد الله بن أبي أوفى	صَلَّى يَوْمَ بُشْرٍ بِرَأْسِ أَبِي جَهْلٍ رَكْعَتِينِ	.73
117	116	عائشة	عَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ74
285	283	عمرو بن العاص	عَقْ الْمَرْأَةِ مِثْ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثُّلُثَ مِنْ دِيَتِهَا	.75
80	79	ابن عباس	فرض رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ	.76
81	79	ابن عباس	فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ77
282	280	محمد بن حاطب	فَصَلُّ مَا بَيْنَ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ، الدُّفُّ وَالصَّوْتُ	.78
135	133	ابن عباس	فَقِيهٌ وَاحِدٌ أَشَدُ عَلَى الشَّيْطَانِ	.79
184	181	الحارث بن عبد الله	فُلَانْ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "مَا شَأْنُكَ؟"80
392	392	جابر	فِي الْخَيْلِ السَّائِمَةِ فِي كُلِّ فَرَسٍ دِينَارٌ ثُوَدَيْهِ	.81

رقم الصفحة	رقم الصفحة	الراوي الأعلى	طرف الحديث	رقم
190	187	ابن عباس	فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ مِّنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ... .	82.
190	187	ميمونة بنت كردم	فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ مِّنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ؟ ...	83.
462	463	أنس	قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ... .	84.
298	296	عائشة	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ	85.
98	97	عائشة	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَحَرَّى صَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ .	86.
46	45	السائل بن يزيد	كَانَ النَّدَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْلَهُ... .	87.
363	361	عائشة	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ، قَالَ:	88.
256	253	أبو بربة الأسلمي	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَكَعَ لَوْ	89.
263	261	ابن عباس	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَكُلُ طُهُورَةً إِلَى أَحَدٍ... .	90.
157	154	عائشة	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَنُّ وَعِنْدَهُ رَجُلَانِ... .	91.
464	465	جابر	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلَّمُنَا التَّشَهِيدَ... .	92.
407	406	ابن عباس	كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَيِّفٌ قَاتَمْتُهُ مِنْ فِضَّةٍ،	93.
224	221	عائشة	كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَسْتَأْكُ، فَيُعَطِّينِي	94.
135	134	أنس	كَانَ يَرْفَعُ يَدِيهِ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، وَإِذَا رَكَعَ .	95.
440	440	أنس	كَانَ يَسْتَأْكُ بِفَضْلٍ وَضُوئِهِ .	96.
197	194	أم سلمة	كَسْرٌ عَظِيمٌ الْمَيِّتِ كَكَسْرٌ عَظِيمٌ الْحَيِّ فِي الْأَيْمَنِ .	97.
390	389	ابن عباس	كُفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ تَجْرَانِيَّةٍ... .	98.
367	366	معاذ بن جبل	كِلَاهُمَا لَمْ يَأْمُرْنِي فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ .	99.
130	128	أنس	كُنَّا نَقْتَلُ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ .	100.
71	70	جابر	كُنْتُ أَصْلَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،	101.
346	344	عائشة	كُنْتُ أَصْنَعُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ آنِيَّةَ	102.
75	74	أنس	كُنْتُ فِي سِكَّةِ الْمِرْدِ، فَمَرَّتْ جَنَازَةً مَعَهَا نَاسٌ كَثِيرٌ	103.
435	435	أم عطية	كُنْتُ فِيمَنْ غَسَّلَ أُمَّ كُلُّوْمَ بِنْتَ	104.
370	369	معاذ بن جبل	كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءً؟.... .	105.
379	378	عائشة	لَا بُدَّ فِي النَّكَاحِ مِنْ أَرْبَعَةٍ: الْوَلِيُّ وَالزَّفِيجُ .	106.

رقم الصفحة	رقم الصفحة	الراوي الأعلى	طرف الحديث	رقم
			وَالشَّاهِدُونَ	
119	117	أبو هريرة	لَا تَحْلِفُوا بِآبائِكُمْ وَلَا بِإِمَّهَاتِكُمْ وَلَا بِالْأَنْدَادِ...	.107
49	48	علي	لَا تُعَذِّبُوا بِعِذَابِ اللَّهِ	.108
153	150	ابن مسعود	لَا تَقُولُوا هَكَذَا إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ109
472	473	جبير بن مطعم	لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا يَطُوفُ بِهَذَا الْبَيْتِ وَيُصَلِّي110
444	444	جابر	لَا تُؤْخِرْ الصَّلَاةُ لِطَعَامٍ وَلَا لِغَيْرِهِ	.111
468	469	أبو ذر	لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغُرُّ الشَّمْسُ112
235	232	ابن عباس	لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ	.113
237	234	عبد الله بن عمرو	لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتِنَا شَتَّى	.114
179	176	ابن عمر	لَا يَحِلُّ ثَمْنُ الْكَلْبِ، وَلَا حُلْوَانُ الْكَاهِنِ، وَلَا مَهْرُ الْبَعْيِّ	.115
373	372	عبد الله بن عمرو	لَا يَرْكَبُ الْبَحْرُ إِلَّا حَاجٌ، أَوْ مُعْتَمِرٌ،116
69	68	جابر	لَا يَمُوتُنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ	.117
343	341	ابن عباس	اللَّهُدْ لَنَا وَالشَّقْ لِعِينِنَا	.118
132	130	البراء بن عازب	لِزَوَالِ الدُّنْيَا أَهُونُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِغَيْرِ حَقِّ	.119
63	62	ابن مسعود	لَعَنَ رَسُولِ اللَّهِ أَكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلُهُ، وَكَاتِبُهُ، وَشَاهِدِيهِ	.120
276	274	واثلة بن الأشع	لَقَدْ حَاظَتَ وَاسِعًا، وَيَحْكَ أَوْ وَيَلْكَ	.121
170	167	عثمان بن أبي العاص	لَكُمْ أَنْ لَا تُحْشِرُوا، وَلَا تُعْشَرُوا، وَلَا122
352	351	ابن عباس	لَمْ خَلَعْتُمْ نِعَالَكُمْ؟، قَالُوا: رَأَيْتَكَ خَلَعْتَ فَخَلَعْنَا123
412	411	عائشة	لَمَا أَمْرَ رَسُولُ اللَّهِ بِتَخْيِيرِ أَزْوَاجِهِ	.124
330	328	أبو بكرة	لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْا أَمْرَهُمْ امْرَأً	.125

رقم الصفحة	رقم الصفحة	الراوي الأعلى	طرف الحديث	رقم
295	293		لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخِذِهَا لَأَجْرَأَ عَنْكَ	.126
56	55	ابن عباس	لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دِينٌ أَكْنُتَ قَاضِيهِ...	.127
377	376	ابن عمر	لَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ حُرْمٌ إِلَّا فِي وَجْهِهَا	.128
397	396	أبو هريرة	لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرِسِهِ وَغَلَامِهِ صَدَقَةٌ	.129
326	324	ابن عباس	لَيْسَ فِي الْبَقَرِ الْعَوَالِمِ صَدَقَةٌ ،130
274	272	أنس	لَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ	.131
425	424	جابر	مَا أَكَلَ لَحْمُهُ فَلَا بَأْسَ بِبَوْلِهِ	.132
291	289	ابن عباس	مَا تَرَاضَى عَلَيْهِ الْأَهْلُونَ ، وَلَوْ قَضَيْبٌ مِنْ أَرَاكِ	.133
177	174	ابن عمر	مَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُّهُمَا،134
31	29	أنس	مَا رَأَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبْحَرًا	.135
321	319	أبو أيوب	مَا فَوْقَ الرُّكْبَتَيْنِ مِنَ الْعَوْرَةِ،136
233	230	أبو أيوب	الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ	.137
142	139	ابن عمر	الْمُتَلَّا عِنَانٍ إِذَا تَفَرَّقَا لَا يَجْمِعُهُنَّ أَبْدًا	.138
361	360	ابن مسعود	مَنِ اتَّبَعَ حِنَازَةً فَلَيُحْمِلُ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ139
324	322	ابن عباس	مَنْ أَرَادَ شِرَاءَ جَارِيَةً أَوْ اشْتَرَاهَا140
449	449	علي	مِنِ السُّنْنَةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَائِشًا141
305	303	ابن عمر	مِنِ السُّنْنَةِ تُذَكُّ الْمَرْأَةُ مِنْ رَأْسِهَا142
124	123	عثمان	مِنْ تَوْضَأْ نَحْوَ وَضْوَئِي	.143
350	349	ابن عباس	مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَدْخُلُ144
456	456	أبو هريرة	مَنْ لَمْ يُطَهِّرْهُ مَاءُ الْبَحْرِ فَلَا طَهَّرَهُ اللَّهُ	.145
87	86	عياض بن حمار	مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيُشْهِدْ ذَاهِلًا أَوْ146
102	101	عثمان	مَنْ يَشْتَرِي بِثُرْ رُومَةً فَيَجْعَلَ147
334	332	ابن عباس	مَوْتُ غُرْبَيْةٍ شَهَادَةٌ	.148
94	93	جابر	نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُجْصَنَ الثُّبُورُ149
61	60	أبو هريرة	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَّاةِ، وَعَنْ بَيْعِ	.150

رقم الصفحة	رقم الصفحة	الراوي الأعلى	طرف الحديث	رقم
			الغَرِيرُ	
438	438	ابن عباس	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِ الرَّحْمَةِ	151.
381	380	سعيد بن المسيب	نَهَى عَنْ بَيْعِ الْلَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ	152.
107	106	جابر	هَذَا حَالِي فَلَيْرِنِي امْرُؤٌ حَالَهُ	153.
42	41	ابن عباس	هَذِهِ الْقِبْلَةُ، قُلْتُ لَهُ: مَا نَوَاحِيهَا؟...	154.
48	47	سلمة بن الأكوع	هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟، قَالُوا: لَا؟؟	155.
265	263	ابن عباس	الْوُضُوءُ مِمَّا يَخْرُجُ وَلَيْسَ مِمَّا يَدْخُلُ	156.
89	88	عائشة	وَقَتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ	157.
405	404	أبو هريرة	وَكِيلَ بِهِ سَبْعُونَ مَلَكًا، فَمَنْ قَالَ: ...	158.
338	335	أبو هريرة	يَا أَبَا هُرَيْرَةَ تَعْلَمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلَمُوهَا، فَإِنَّهُ ...	159.
327	325	جابر	يَا أَيُّهَا النَّاسُ ثُوُبُوا إِلَى اللَّهِ قَبْلَ أَنْ ...	160.
227	224	رويافع بن ثابت	يَا رُوَيْفَعُ لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ ...	161.
397	396	سلمان الفارسي	يَا سَلْمَانُ كُلُّ طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَقَعَتْ فِيهِ دَابَّةٌ ...	162.
340	339	ابن عمر	يَا مَعْشَرَ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ، اخْتَصِبْ ...	163.
357	356	وائل بن حجر	يَرْفَعُ إِبْهَامِيْهِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى شَحْمَةِ أَذْنِيْهِ	164.
308	306	ابن عباس	يُورَثُ مِنْ حَيْثُ يَبُولُ	165.

فهرس الرواة المترجم لهم جرحاً وتعديلأً⁽¹⁾.

اسم الراوي	رقم الحديث	رقم الصفحة
إِبْرَاهِيمُ النَّحْعَى	2	34
إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ	146	458
إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ	106	338
إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَكْرٍ	105	334
إِبْرَاهِيمُ بْنُ كَامْجَرَا	141	441
إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرِيَابِي	136	366
إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَارِثِ	53	186
ابن أبي فديك	17	78
ابن عدي	41	151
أَبُو إِسْحَاقَ السَّبَيْنِيِّ	69	232
أَبُو الْأَحْوَصِ	15	72
أَبُو الْجَوَزَاءِ الْبَصْرِيِّ	116	364
أَبُو الْحَسَنِ الْأَزْدِيِّ الْجَهْضُومِيِّ	105	335
أَبُو الزِّيَّرِ الْمَكِيِّ	13	65
أَبُو الْعُشَرَاءِ الدَّارَمِيِّ	92	296
أَبُو الْمَلِيْحِ بْنُ أَسَامَةَ	84	277
أَبُو أَمَّةِ الْبَاهْلِيِّ	131	416
أَبُو بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ	77	257
أَبُو بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ	12	62
أَبُو جَنَابِ الْكَلْبِيِّ	82	272
أَبُو حَازِمِ الْأَشْجَعِيِّ	51	180

(1) الأسماء مرتبة حسب حروف المعجم .

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
150	41	أبو سعد الماليني
357	113	أبو سعيد الحميري
368	117	أبو سعيد الخطيب
293	91	أبو سهل القطان
310	96	أبو صالح بادام
304	94	أبو طلحة الأنباري
433	138	أبو عبد الله الأصبهاني الصفار
286	137	أبو عبدالله الرملي
198	58	أبو عبيدة بن زمعة
362	115	أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود
404	127	أبو عثمان، وليس بالنهمي
143	39	أبو علي ابن الصواف
371	118	أبو عون التقي
77	16	أبو غالب الباهلي
55	9	أبو مسعود البدرى
188	54	أبو معاوية الضرير
318	99	أبو نعيم النخعي
397	126	أبو هاشم عبد الغافر بن سلامة
458	146	أبو هند الفراسي
82	18	أبو يزيد الخولاني
309	96	أبو يوسف القاضي
400	126	احمد بن أبي الأحيل
324	101	احمد بن صالح الفارسي
78	17	احمد بن صالح المصري

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
55	9	أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ
393	125	أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَانِ الشِّيرازِيُّ
317	99	أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّسِيُّ
119	32	أَحْمَدُ بْنُ عَلَيٍّ بْنِ سَعْدٍ
318	99	أَحْمَدُ بْنُ كَامِلِ بْنِ شَجَرَةِ
185	53	أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدُوْسَ
171	48	أَحْمَدُ بْنُ مَنْجُوفَ
433	138	أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ بْنِ خَالِدٍ
47	6	أَمْ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ
275	83	إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ
344	108	إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الطَّالقَانِيِّ
322	100	إِسْحَاقُ بْنُ بَهْلُولِ بْنِ حَسَانَ
423	134	إِسْحَاقُ بْنُ خَالِدِ الْبَالْسِيِّ
139	38	إِسْحَاقُ بْنُ مُنْصُورِ السَّلْوَلِيِّ
43	5	إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيِّ
279	85	إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ
41	3	إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أَوِيسٍ
253	76	إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدِ الْجَرْجَانِيِّ
374	119	إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَاً الْخُلْقَانِيِّ
430	137	إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ بَنْدَارِ الْإِسْتَرَابَادِيِّ
93	22	إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشِ
450	144	إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الْفَزَارِيِّ
395	125	إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى بْنِ بَحْرِ الْكَرْمَانِيِّ
34	2	الْأَسْوَدُ بْنُ قَيْسِ النَّخْعَانيِّ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
207	61	الأعمش سليمان بن مهران
90	21	أفخن بن حميد
250	75	أم قيس بنت محسن
261	78	أمية بن سطام
160	44	الأوزاعي
468	149	أيمن بن نابل
51	8	أيوب السختياني
378	120	أيوب بن محمد أبو الجمل
430	137	بحير بن سعد
364	116	بديل بن ميسرة
134	36	البراء بن عازب
118	31	بريدة بن الحصين
374	119	بشر أبي عبد الله
400	126	بشر بن منصور السليمي
368	117	بشر بن موسى
374	119	بشيرين مسلم
169	47	بقية بن الوليد
246	74	بكير بن خلف البصري
219	65	بهذن بن حكيم
322	100	بهلوان بن حسان بن سنان
32	1	ثابت البناي
103	25	ثمامه بن حزن
99	24	ثور بن يزيد
72	15	جابر بن سمرة

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
396	125	جعفر الصادق
57	10	جعفر بن أبي وحشية
421	133	جعفر بن الزبير
209	62	حاتم بن إسماعيل
312	97	حاجب بن أحمد الطوسي
185	53	الحارث المخزومي
460	147	الحارث بن سعيد العنقى
451	144	الحارث بن عبد الله الأعور الهمданى
185	53	الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة
371	118	الحارث بن عمرو
270	81	الحارث بن وجيه
364	116	حارثة بن أبي الرجال
238	72	حبيب المعلم
193	55	حبيب بن أبي ثابت
165	46	حبيب بن زيد
299	93	حجاج بن محمد المصيصي
356	113	حرملة بن يحيى
346	109	حرمي بن عمارة
347	109	حريش بن الخريت
448	143	حسام بن مصاك
275	83	حسان بن سياه
128	34	الحسن بن أبي الحسن يسار
332	104	الحسن بن الجهم بن جبلة
275	83	الحسن بن الخضر

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
72	15	الحسنُ بنُ الرَّبِيعٍ
151	41	الحسنُ بنُ سُفْيَانَ
214	63	الحسنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَرْنَيُّ
84	19	الحسنُ بنُ عَلَيِّ الْحَوَانِي
349	110	الحسينُ بْنُ إِسْحَاقَ النُّسْتَرِيُّ
407	129	الحسين بن إسحق
332	104	الحسينُ بْنُ الْفَرَجِ الْخِيَاطِ
111	28	الحسينُ بْنُ عِيسَى الْقُوْمَسِيُّ
118	31	حسينُ بْنُ وَاقِدٍ
338	106	حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي الْعَطَافِ
370	118	حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ سَخْبَرَةَ
344	108	حَكَامُ بْنُ سَلَمٍ
60	11	الْحَكَمُ بْنُ عُثْيَةَ
203	60	حَمَادُ بْنُ أَبِي سَلَيْمَانَ
108	27	حَمَادُ بْنُ أَسَامَةَ
62	12	حَمَادُ بْنُ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ
32	1	حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ
85	19	حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ
85	19	حُمَيدُ الطَّوَيلِ
406	128	حُمَيدُ بْنُ أَبِي سَوَيْةَ
470	150	حميد بن قيس المكي
262	78	حُمَيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ
463	148	حَذْلَةُ السَّدُوسيُّ
439	140	خَارِجَةُ بْنُ مُصْنَعِ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
381	121	خَالِدُ بْنُ الْوَضَّاحِ
281	86	خَالِدُ بْنُ إِلِيَّا
88	20	خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ
400	126	خَالِدُ بْنُ عُمَرُو أَبُو الْأَخْيَلِ
341	107	خَالِدُ بْنُ عَمْرُو الْفَرَشِيُّ
99	24	خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ
34	2	خَالِدُ بْنُ مَهْرَانَ الْحَذَاءِ
216	64	خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ الْجَمْحِيِّ
34	2	خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ الطَّحَانِ
423	134	خُصَيْفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَرِيِّ
439	140	خَلْفُ بْنُ أَيُوبَ
81	18	الْدَّارِمِيُّ
76	16	دَاوُدُ بْنُ مَعَادِ
436	139	دَاوُدُ مِنْ بَنِي عَرْوَةِ بْنِ مَسْعُودٍ
428	136	رَاشِدُ بْنُ أَبِي رَاشِدٍ
55	9	رِبْعَيْنِ حِرَاشِ
99	24	رَبِيعَةُ بْنُ عَمْرُو الْجُرَشِيُّ
418	132	رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ
229	68	رُؤفْفُعُ بْنُ ثَابِتٍ
175	49	رَائِدَةُ بْنُ قَدَامَةَ أَبُو الصَّلَاتِ
419	132	رَيَانُ بْنُ فَائِدِ الْمَصْرِيِّ
381	121	الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَارٍ
219	65	زُرَارَةُ بْنُ أَوْفَى
327	102	زَكَرِيَّاً بْنُ يَحْيَى الْوَاسِطِيُّ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
62	12	زُهيرُ بْنُ حَبْ
126	34	زُهير بن محمد التميمي
55	9	زُهير بن معاویة
283	87	زيادُ بْنُ أَبِيْوبَطْوُسِيُّ
34	2	زياد بن كليب
323	100	زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ
41	4	زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ
243	73	سَالِمُ بْنُ دِينَارٍ
127	34	سالم بن عبد الله الخياط
47	6	السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ
410	130	سُرِيجُ بْنُ يُوسَ
219	65	سَعْدُ بْنُ هِشَامَ بْنَ عَامِرٍ
399	126	سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدِ الرُّبِيدِيِّ
453	145	سعید بن أبي سعید المقبری
254	76	سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرْوَةَ مِهْرَانُ
41	4	سعید بن أبي مریم
216	64	سعید بن أبي هلال
279	85	سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ
103	25	سَعِيدُ بْنُ إِيَاسِ
458	146	سَعِيدُ بْنُ ثَوْبَانَ
57	10	سَعِيدُ بْنُ جَبَيرٍ
258	77	سعید بن جمهان
322	100	سَعِيدُ بْنُ رَاشِدٍ
210	62	سَعِيدُ بْنُ سَالِمَ الْمَكِّيُّ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
102	25	سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ الصُّبَاعِيُّ الْبَصْرِيُّ
154	42	سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
426	135	سعید بن عثمان الأهوazi.
93	22	سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ
78	17	سفيان بن دينار التمّار
59	11	سُقِيَّانُ بْنُ سَعِيدٍ الثُّورِيُّ
250	75	سفيان بن عيينة
368	117	سُقِيَّانُ بْنُ عِيَّنَةَ
111	28	سَلَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ
182	52	سَلْمَانُ الْأَغْرَى
49	7	سلمة بن الأكوع
247	74	سَلْمَةُ بْنُ رَجَاءَ
41	3	سَلْمَةُ بْنُ شَبِيبٍ
214	63	سلمة بن كعبيل الحضرمي
316	98	سليمان بن أرقم البصري
172	48	سُلَيْمَانُ بْنُ الْجَارْوِدِ
134	36	سُلَيْمَانُ بْنُ الْجَهْمِ
174	49	سُلَيْمَانُ بْنُ تَوْبَةَ بْنِ زِيَادٍ
32	1	سليمان بن حرب
403	127	سُلَيْمَانُ بْنُ طَرْخَانَ
70	14	سُلَيْمَانُ بْنِ مَعْدَنٍ
154	42	سُلَيْمَانُ بْنُ مَهْزَانَ
72	15	سماك بن حرب
419	132	سَهْلُ بْنُ مُعاذِ بْنِ أَنْسِ الْجَهْنِيِّ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
131	35	سَهْلُ بْنُ يُوسُف
105	26	سُهْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ
293	91	سَوَّارُ بْنُ مُصْعَبٍ
463	148	سويد بن نصر بن سويد
81	18	سَيَّارُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
272	82	شُجَاعُ بْنُ الوليد
430	137	شَدَادُ بْنُ أَوْسٍ
169	47	شُرِيكُ بْنُ يَزِيد
60	11	شُرِيكِينْ هَانِيٌّ
386	123	شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي شَرِيكٍ
266	80	شَعْبَةُ بْنُ دِينَار
247	74	شَعْنَاءُ بْنُ ثُعَيْبٍ
169	47	شُعِيبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ
216	64	شَعِيبُ بْنُ الْلَّيْثِ بْنُ سَعْدٍ
239	72	شُعِيبُ بْنُ مُحَمَّدٍ
178	50	شُعِيبُ صَاحِبُ الطِّيَالِسَةِ
124	33	شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ
228	68	شَيْبَانُ بْنُ أُمَيَّةَ
228	68	شُعِيمُ بْنُ بَيْتَانَ
353	112	صَالِحُ بْنُ بَيَانٍ
291	90	صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَارِ
374	119	صَالِحُ بْنُ عَمْرٍ
293	91	صَالِحُ بْنُ مَالِكٍ
306	95	صَالِحُ بْنُ مُقَانِلٍ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
318	99	صَفْوَانُ بْنُ أُمِّيَّةَ بْنُ خَلْفٍ
105	26	الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلُدٍ
286	88	ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ
178	50	طَاؤُسُ بْنُ كَيْسَانَ
369	117	طَاؤُسُ بْنُ كَيْسَانِ الْيَمَانِيِّ
433	138	طَلْحَةُ بْنُ جَبَرُ الْأَنْصَارِي
262	78	طَلْحَةُ بْنُ مُصَرَّفَ
64	13	طَلْحَةُ بْنُ نَافِعِ الْإِسْكَافِ
364	116	طَلْقُ بْنُ غَنَامٍ
388	123	عَاصِمُ بْنُ كُلَيْبٍ
188	54	عَامِرُ بْنُ عُمَرٍ
264	79	عَبَّادُ بْنُ الْوَلِيدِ
165	46	عَبَّادُ بْنُ تَمِيمٍ
322	100	عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ
102	25	عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدِ الدُورِي
344	108	عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَامِرِ التَّعْلَبِي
359	114	عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ وَائِلٍ
159	44	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّمَشْقِيِّ
94	23	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ
291	90	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْبَيْلَمَانِيِّ
234	70	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ السَّائِيَةِ
117	30	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْفَاقِسِ
122	33	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ
332	104	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرِ الْأَنْصَارِي

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
468	149	عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي
234	70	عبد الرحمن بن سعاد
423	134	عبد الرحمن بن عبد الله الأنباري
41	3	عبد الرحمن بن هرمز الأعرج
60	11	عبد الرزاق بن همام
364	116	عبد السلام بن حرب
334	105	عبد العزيز بن أبي رواد
423	134	عبد العزيز بن عبد الرحمن
457	146	عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز
147	40	عبد العزيز بن محمد الدلاوردي
223	66	عبد الكبير بن عبد المحيي
185	53	عبد الله بن أبي أمية المخزومي
289	89	عبد الله بن أبي أوفى
62	12	عبد الله بن إدريس
368	117	عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي
470	150	عبد الله بن المؤمل
332	104	عبد الله بن جعفر
99	24	عبد الله بن داود الخريبي
41	3	عبد الله بن ذكوان
236	71	عبد الله بن ربيعة بن يزيد
192	55	عبد الله بن رباء
198	58	عبد الله بن زياد
454	145	عبد الله بن سمعان
236	71	عبد الله بن طاوس

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
193	56	عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي
428	136	عبد الله بن عثمان بن عطاء
313	97	عبد الله بن محرر
329	103	عبد الله بن محمد العدوي
235	71	عبد الله بن محمد النيسابوري
353	112	عبد الله بن محمد بن عبد العزيز
175	49	عبد الله بن محمد بن عقيل
439	140	عبد الله بن محمد بن نصر الرملي.
381	122	عبد الله بن مسلمة القعنبي
460	147	عبد الله بن مثنى
180	51	عبد الله بن وهب
439	140	عبد المحبوب سهيل
408	129	عبد الملك بن أبي سليمان
43	5	عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح
332	104	عبد الواحد بن أبي عون
136	37	عبد الوهاب بن عبد المجيد
441	141	عبد الوهاب بن عيسى بن أبي حية
211	62	عبد الوهاب بن تجدة
43	5	عبد بن حميد
124	33	عبدة بن أبي لبابة
277	84	عبد الله بن أبي حميد الهمالي
415	131	عبد الله بن رحْرَه
448	143	عبد الله بن عبد المجيد
63	12	عبد الله بن عمر

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
120	32	عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعاذِ بْنِ مُعاذٍ
433	138	عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى
362	115	عُبَيْدُ بْنُ نِسْطَاسٍ
341	107	عُبَيْدُ بْنُ هشَامٍ
349	110	عُبَيْدَةَ بْنَ حَسَانٍ
415	131	عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الغَانِكَةِ
172	48	عُثْمَانُ بْنُ أَبِي العاصِ
64	13	عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ
327	102	عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنَ سَمْعَانَ
185	53	عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ
349	110	عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّرَائِفِيِّ
212	62	عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونَ
158	43	عُرْوَةَ بْنِ الزِّبِيرِ
346	109	عِصْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ التَّمِيرِيِّ
43	5	عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ
284	87	عَطَاءُ بْنُ السَّائبِ
323	100	عَطَاءُ بْنُ يَسَارِ الْهَلَالِيِّ
51	8	عِكْرَمَةَ مُولَى بْنِ عَبَّاسٍ
76	16	الْعَلَاءُ بْنُ زَيْنَادٍ
113	29	الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
265	79	عَلْقَمَةُ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ
34	2	عَلْقَمَةُ بْنُ قَيْسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّخَعِيِّ
421	133	عَلَيِّ بْنِ إِسْحَاقِ الْمَرْوَزِيِّ
253	76	عَلَيِّ بْنُ الْعَبَّاسِ الْمَقَانِعِيِّ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
180	51	عليٌّ بن رَيَاحِ المُصْرِي
279	85	عليٌّ بن زَيْدِ بْن جُذْعَانَ
279	85	عليٌّ بْن سَالِمَ بْن ثَوْبَانَ
301	94	عليٌّ بْن سَعِيدِ الرَّازِي
283	87	عليٌّ بْن عَاصِمَ بْن صُهَيْبٍ
344	108	عليٌّ بْن عَبْدِ الْأَغْلَى
232	69	عليٌّ بْن عَبْدِ اللَّهِ بْن الْمَدِينِي
408	129	عليٌّ بْن عُرْوَة
410	130	عليٌّ بْن هَاشِمَ بْن الْبَرِيدِ
415	131	عليٌّ بْن يَزِيدِ الْأَلَهَانِي
139	38	عُمَارَةُ بْنُ رَيْدَانَ
302	94	عُمَرُ بْن أَيُوبِ الْمَوْصِلِيِّ
334	105	عُمَرُ بْن ذَرِّ
411	130	عُمَرَ بْن عَلِيٍّ بْن حُسَيْنٍ
125	34	عَمْرُو بْن أَبِي سَلَمَةَ
468	149	عَمْرُو بْن الْحَارِثِ الْمَصْرِي
426	135	عَمْرُو بْن الْحُصَيْنِ الْعَقِيلِيِّ
239	72	عَمْرُو بْن شُعَيْبٍ
78	17	عَمْرُو بْن عُثْمَانَ بْن هَانِيٍّ
99	24	عَمْرُو بْن عَلِيٍّ الْفَلَاسِيِّ
50	11	عَمْرُو بْن قَيْسِ الْمُلَائِيِّ
262	78	عَمْرُو بْن كَعْبٍ
408	129	عَمْرُو بْن هِشَامٍ
93	22	عَنْبَسَةُ بْن سَعِيدٍ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
158	43	عَبْسَةُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ
120	32	عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ
228	68	عَيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ
89	20	عِيَاضُ بْنُ جَمَار
41	4	عِيَاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
324	101	عِيسَى بْنُ مَيْمُونَ
285	88	عِيسَى بْنُ يُونُسَ
281	86	عِيسَى بْنُ يُونُسَ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ
396	125	عُورَكُ بْنُ الْخَضْرِيمِ
353	112	فَرَاتُ بْنُ السَّائِبِ
143	39	فَرَوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغَرَاءِ
266	80	الْفَضْلُ بْنُ الْمُخْتَارِ
358	114	فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ
415	131	الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
78	17	الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي بَكْرٍ
50	11	الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدِهِ
455	145	الْقَعْقَاعُ بْنُ حَكَيمٍ
211	62	كَثِيرُ بْنُ زِيدٍ
225	67	كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ الْفَرَشِيِّ
389	123	كُلَّيْبُ بْنُ شِهَابٍ
262	78	لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ
396	125	اللَّيْثُ بْنُ حَمَادٍ
437	139	لِيلى بنت قانف الثقفيَّة
41	3	مَالِكُ بْنُ أَنْسٍ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
360	114	مالك بن الحُويْرِ
269	81	مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ
108	27	مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ
163	45	مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرٍ
426	135	مُحَارِبِينَ دِئْلَارِ السَّدُوسي
185	53	مَحْبُوبُ بْنُ مُوسَى
185	53	مَحْبُوبُ بْنُ مُوسَى الْأَنْطَاكِي
216	64	مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ الْحَارِثِ
353	112	مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي سَمِيَّةَ
200	59	مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ
438	140	مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ قُتْبَيَّةَ
368	117	مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ كَوْثَرِ الْبَرِيَّهَارِيُّ
312	97	مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْعَلَوِيِّ
307	95	مُحَمَّدُ بْنُ الرِّزْرِقَانِ
310	96	مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ
64	13	مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ
50	8	محمد بن الفضل السدوسي
441	141	محمد بن الفضل بن عطية
293	91	مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلَيْنِ جَابِرِ
151	41	مُحَمَّدُ بْنُ الْمَوْكِلِ
448	143	مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنَثَّى الزَّمْنِ
152	41	مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنَكَّدِ
93	22	مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ
454	145	محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
421	133	محمد بن بكار
43	5	محمد بن بكر البرساني
289	89	مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ
41	4	محمد بن جعفر الانصاري
445	142	مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمَ بْنَ بَزِيعٍ
313	97	مُحَمَّدُ بْنُ حَمَادٍ الْأَبْيُورْدِيُّ
458	146	محمد بن حميد بن حيان
400	126	مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ سُهَيْلٍ
94	23	مُحَمَّدُ بْنُ رِبِيعَةَ
351	111	مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا الْغَلَابِيُّ
143	39	مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ عَلَيٍّ
275	83	مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ حَبِيبٍ
120	32	مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ
293	91	مُحَمَّدُ بْنُ شُرَحْبِيلَ
414	131	مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ شَابُورٍ
454	145	محمد بن عائذ الدمشقي
291	90	مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ
147	40	مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَوْبَانَ
460	147	مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْبَرْقِيِّ
278	85	محمد بن عبد الله بن الزبير
225	67	مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الْمُتَثَّبِ
162	45	مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الطَّنَافِسيِّ
319	99	مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَزَّامِيُّ
411	130	مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
196	57	مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّتَوْخِيُّ
143	39	مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ
207	61	مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
332	104	مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْوَاقِدِيُّ
158	43	مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ نَجِيْحٍ
334	105	محمد بن كثير العبدى
325	101	مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ بْنِ سُلَيْمَانِ الْفَرَزِيِّ
306	95	مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ بْنَ حَفْصٍ
47	6	مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ الْزَهْرِيِّ
198	58	مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ بْنِ رِبْعَيِّ
395	125	مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْحَارِثِيُّ
445	142	مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ
324	101	مُحَمَّدُ بْنُ ثُورٍ
182	52	مُحَمَّدُ بْنُ وَهْبٍ بْنِ عَطِيَّةَ
105	26	مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الدَّهْلِيُّ
47	6	محمد عبد الرحمن بن أبي ذئب
81	18	مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ
454	145	مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ السَّلْمَىنِيُّ أَبُو عَلَى الدَّمْشَقِيُّ
327	102	مُحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدِ الْوَاسِطِيِّ
182	52	مَرْزُوقُ بْنُ أَبِي الْهُدَيْلَ
133	36	مَرْوَانُ بْنُ جَنَاحِ الْأَمْوَيِّ
82	18	مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدِ الطَّاطِرِيِّ
193	56	مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيِّ
88	20	مُسَدَّدُ بْنُ مُسَرَّهِ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
192	55	المسعودي
223	66	مُسْلِمُ بْنُ حَاتِمٍ
421	133	مسلمة بن علي
303	94	مَصَادِبْنَ عَقْبَةَ
260	78	مُصَرَّفُ بْنُ عَمْرُو
434	138	مصعب بن عبد الرحمن
374	119	مُطَرْفُ بْنُ طَرِيفٍ الْحَارِثِي
88	20	مُطَرْفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ
160	44	المُطَلَّبُ بْنِ حَنْطَبٍ
264	79	مُطَهَّرُ بْنُ الْهَيْثَمِ
232	69	مُعاذُ بْنُ هَشَامَ الدَّسْوَانِي
262	78	مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ
180	51	مَعْرُوفُ بْنُ سُوَيْدٍ
445	142	مُعَلَّى يَعْنِي ابْنَ مَنْصُورٍ
41	3	المغيرة الحزامي
293	91	المغيرة بْنُ شُعْبَةَ
228	68	المُقْضَى بْنُ فَضَالَةَ
306	95	مقاتل بن صالح
391	124	مِقْسِمٌ بْنُ بُجْرَةَ
48	7	مكي بن إبراهيم
266	80	مِنْدَلُ بْنُ عَلَيٍّ
55	9	مَنْصُورُ بْنُ الْمُعَنَّمِ
70	14	مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ
163	45	موسى الجهنمي

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
88	20	مُوسَى بْن إِسْمَاعِيل التبونكي
307	95	مُوسَى بْن عَبْيَة
454	145	موسى بن عقبة
354	112	مَيْمُونَ بْن مِهْرَان
194	56	مَيْمُونَة بْنَتْ كَزَدِيم
357	113	نافع بن يزيد الكلاعي
381	121	نَافِع بْن مَيْسَرَة
165	46	نَسِيْبَة بْنَتْ كَعْب
131	35	نَصْرُ بْن عَلَيِّ الجَهْضَمِي
265	79	نَصْرُ بْن عِمْرَانَ الصُّبَيْعِي
436	139	نوح بن حكيم التقي
301	94	هارون مُكْحَلَة
223	66	هُبَيْرَة بْن يَرِيم
335	105	الْهَذَيْلُ بْنُ الْحَكَم
90	21	هِشَامُ بْنُ بَهْرَامَ
85	19	هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَالِكِ
158	43	هِشَامُ بْنُ عُرْوَة
133	36	هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ
64	13	هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ
188	54	هَلَلُ بْنُ عَامِرٍ
289	89	هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى العَوْذِي
429	136	وَابِصَةُ بْنُ مَعْدَدٍ
277	84	وَائِلَةُ بْنُ الْأَسْقَعِ
439	140	وارث بن الفضل

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
70	14	وَأَصْلُ، مَوْلَى أَبِي عَيْنَةَ
360	114	وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ
214	63	وَكِيعُ بْنُ الْجَرَاحِ
329	103	الْوَلِيدُ بْنُ بُكَيْرٍ أَبُو خَبَابٍ
88	20	وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ عَجْلَانَ
303	94	يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقِ الْحَضْرَمِي
102	25	يَحْيَى بْنُ أَبِي الْحَجَاجِ
175	49	يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ
163	45	يَحْيَى بْنُ أَبِي زَائِدَةَ
351	111	يَحْيَى بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ الْمَدْنِيِّ
426	135	يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ الْبَجْلِيِّ
211	62	يَحْيَى بْنُ الْفَضْلِ
346	109	يَحْيَى بْنُ حَكِيمِ الْمُقَوْمِ
455	145	يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ بْنِ وَاقِدِ الْحَضْرَمِيِّ
257	77	يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْعَطَّارِ
62	12	يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَانِ
160	44	يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَابَلَتَنِيِّ
398	126	يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الْحِمْصِيِّ
341	107	يَحْيَى بْنُ عَلِيِّ بْنِ هَاشَمِ الْخَفَافِيِّ
418	132	يَحْيَى بْنُ عَيْلَانَ
154	42	يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ
34	2	يَحْيَى بْنُ يَحْيَى النِّيسَابُورِيِّ
341	107	يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبِ الْمَصْرِيِّ
391	124	يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
49	7	يزيد بن أبي عبيد
228	68	يزيد بن خالد الهمданى
147	40	يزيد بن عبد الله بن خصيفة
193	56	يزيد بن مقسّم
203	60	يزيد بن هارون
147	40	يعقوب بن إبراهيم
436	139	يعقوب بن إبراهيم بن سعد
441	141	يوسف بن خالد بن عمير السمني
236	71	يوسف بن سعيد بن مسلم
321	100	يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلوان
223	66	يوسف بن أبي إسحاق السبيبي

فهرس الأعلام

رقم الصفحة	اسم العلم	م
166	ابن السكن	.1
447	ابن بشران	.2
14	ابن حِجْيٍ	.3
6	ابن سيد الناس	.4
144	ابن عُقدة	.5
15	أبو البقاء السبكي	.6
6	أبو الحجاج المزّي	.7
97	أبو الفتح الأزدي	.8
6	أَبُو الْفَتْحِ الْمَيْدُومِيُّ	.9
331	أبو القاسم الأزهري	.10
6	أبو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِي	.11
84	أبو خليفة الجُمَحِيُّ	.12
7	أبو زرعة العراقي	.13
53	أبو عبد الله المَرْوَزِي	.14
77	أبو علي الْلُؤْلُويُّ	.15
461	أبو مُسْهِرٍ	.16
14	الْأَقْفَهْسِيُّ	.17
7	بَدْرُ الدِّينِ بْنُ جَمَاعَةَ	.18
232	البرديجي	.19
6	تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ	.20
344	حمزة بن محمد الكناني	.21
18	الرافعي	.22

رقم الصفحة	اسم العلم	م
456	زُنج	.23
6	زَيْنُ الدِّينِ الْكَنَانِي	.24
7	سبط ابن العجمي	.25
144	عبدان الأهوazi	.26
7	العز الفُدسي	.27
6	العلائی	.28
7	علی بن عمر ابن الملقن	.29
7	القرافی	.30
7	قطب الدين القسطلاني	.31
7	المُحَبُ البُهُوتِي	.32
250	مُطَّيْن	.33
6	مُعْلَطَاي	.34
63	المُغيرة بن مِقْسَمَ الضبي	.35
7	المقريزي	.36
83	المُنذري	.37

ثبات المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. إبراز الحكم من حديث رفع القلم، تقى الدين علي بن عبد الكافى السبكي (756هـ)، تحقيق كيلاني محمد خليفه، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1412 هـ – 1992م.
2. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أحمد بن أبي بكر بن سليم البوصيري (840هـ)، تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبة الأولى، 1420 هـ – 1999م.
3. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق بإشراف زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى، 1415 هـ – 1994م.
4. إثبات عذاب القبر وسؤال الملكين، أحمد بن الحسين بن موسى الخسروجريدي، أبو بكر البيهقي (458هـ)، شرف محمود القضاة، دار الفرقان – عمان الأردن، الطبعة الثانية، 1405هـ.
5. أثر اختلاط سعيد بن أبي عروبة على مروياته في الكتب الستة، ضمن سلسلة "أنيس المحدث"، الأستاذ الدكتور نافذ حسين حماد، دار النواذر، الطبعة الأولى 1434هـ – 2013م.
6. أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين الفحل، دار عمار للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1420هـ – 2000م.
7. الآحاد والمثنى، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد "ابن أبي عاصم" (287هـ)، باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الرایة – الرياض، الطبعة الأولى، 1411هـ – 1991م.
8. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم البستي (354هـ)، ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (739هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1408 هـ – 1988م.
9. أحكام الجنائز، محمد ناصر الدين الألباني، مكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، 1406 هـ – 1986م.

10. الأحكام الشرعية الكبرى، عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي، المعروف بابن الخرّاط (582هـ)، تحقيق حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، 1422هـ-2001م.
11. الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي، المعروف بابن الخرّاط (582هـ)، تحقيق حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، 1416هـ-1995م.
12. أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني (259هـ)، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، فيصل آباد، باكستان.
13. أخبار أصبهان، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني (430هـ)، تحقيق سيد كسرى حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1410 هـ-1990م.
14. أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، أحمد بن أبي خيثمة (279هـ)، تحقيق إسماعيل حسن حسين، دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى 1997م.
15. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي (272هـ)، تحقيق عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر - بيروت، الطبعة الثانية، 1414هـ.
16. اختصار علوم الحديث، إسماعيل بن عمر بن كثير (774هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.
17. اختلاف أقوال النقاد في الرواية المختلف فيها مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين، سعدي بن مهدي الهاشمي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
18. الآداب، أحمد بن الحسين بن علي الحُسْرَوْجِرْدِي، أبو بكر البهقي، علق عليه أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب التقافية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988م.
19. آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره، خالد منصور الرييس، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية، (1420هـ).
20. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (923هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة، 1323 هـ.

21. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، خليل بن عبد الله بن أحمد "أبو يعلى الخليلي" (446هـ)، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.
22. إرواء الغليل في تخرج أحاديث منار السبيل، محمد بن ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـ - 1985م.
23. الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، (463هـ)، تحقيق سالم محمد عطا، محمد علي معرض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.
24. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (463هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1992م.
25. أسد الغابة، علي بن أبي الكرم بن عبد الكريم الجزي، عز الدين ابن الأثير (630هـ)، دار الفكر - بيروت، 1409هـ - 1989م.
26. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة "الموضوعات الكبرى"، علي بن سلطان محمد، الملا الهروي القاري (1014هـ)، تحقيق محمد الصباغ، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة - بيروت.
27. أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام ابن تيمية، بدر الدين العماش، مجلة جامعة أم القرى ج (117) ع (33)، ربيع الأول 1426هـ.
28. الإصابة في تمييز الصحابة، علي بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معرض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - 1415هـ.
29. الإعلام بسننته عليه السلام، مغلطي بن قليج بن عبد الله البكري (762هـ)، تحقيق كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى البار - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1999م.
30. الاغتياط بمن رمي من الرواية بالاختلاط، إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي "سبط ابن العجمي" (841هـ)، تحقيق علاء الدين علي رضا، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى، 1988م.

31. الإقناع، محمد بن إبراهيم بن المنذر (319هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، الطبعة الأولى، 1408 هـ.
32. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (762هـ)، تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001م.
33. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، علي بن هبة الله بن ماكولا (475هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1411هـ-1990م.
34. الإلزامات والتتبع، علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (385هـ)، تحقيق مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1405 هـ - 1985م.
35. الأم، محمد بن إدريس الشافعي (204هـ)، دار المعرفة - بيروت، 1410 هـ-1990م.
36. الأماكن ؛ أو ما اتفق لفظه واقتصر مسامه من الأمكانة، محمد بن موسى بن عثمان الحازمي (584هـ)، تحقيق حمد بن محمد الجاسر، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، 1415 هـ.
37. الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، محمد بن علي بن وهب " ابن دقيق العيد " (702هـ)، تحقيق سعد بن عبد الله آل الحميد، دار للنشر والتوزيع.
38. إنباء الغمر بأبناء العمر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق حسن جبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، 1389هـ-1969م.
39. الأنساب، عبد الكريم بن محمد السمعاني المروزي (562هـ)، عبد الرحمن المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1962م.
40. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علي بن سليمان المرداوي (885هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.

41. الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب، يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر (463هـ)، تحقيق عبد اللطيف بن محمد الجيلاني، أضواء السلف - السعودية، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1997م.
42. الأهوال، عبد الله بن سفيان بن قيس المعروف بابن أبي الدنيا (281هـ)، تحقيق مجدى فتحى السيد، مكتبة آل ياسر - مصر، 1413هـ.
43. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، محمد بن إبراهيم بن المنذر (319هـ)، تحقيق أبو حماد صغير أحمد، دار طيبة، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.
44. الإجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني رحمه الله تعالى، محبي الدين يحيى بن شرف النwoي (676هـ)، علّق عليه أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007م.
45. بحر الدم فيما تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، يوسف بن حسن ابن عبد الهادي ابن المبزد (909هـ)، تحقيق روحية السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1992م.
46. البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير (774هـ)، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م.
47. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني (1250هـ)، دار المعرفة - بيروت.
48. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، عمر بن علي بن أحمد سراج الدين ابن الملقن (804هـ)، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، الطبعة الأولى 1425هـ - 2004م.
49. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، الحارث بن محمد بن داهر المعروف بابن أبيأسامة (282هـ)، تحقيق حسين الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1992م.

50. بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن هبة الله بن أبي جراده "ابن العديم" (660هـ)، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر.
51. البناء شرح الهدایة، محمود بن موسى بن حسين "العینی" (855هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 2000م.
52. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (628هـ)، تحقيق الحسين آيت سعيد، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ-1997م.
53. تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون (233هـ)، تحقيق أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1399هـ - 1979م.
54. تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون (233هـ)، أحمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق.
55. تاريخ ابن يونس المصري، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس (347هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421 هـ.
56. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف - القاهرة، الطبعة الخامسة.
57. تاريخ أسماء النبات، عمر بن أحمد بن أزداد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (385هـ)، تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية - الكويت، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1984م.
58. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2003 م.
59. التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، (256هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ، مكتبة دار التراث - حلب ، القاهرة.
60. تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبرى، محمد بن جرير بن غالب الطبرى (1031هـ)، دار التراث - بيروت، الطبعة الثانية - 1387 هـ.
61. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (256هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن.

62. تاريخ المدينة، عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة (262هـ)، تحقيق فهيم محمد شلتوت، 1399هـ.
63. تاريخ جرجان، حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي الجرجاني (427هـ)، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الرابعة 1407هـ - 1987م.
64. تاريخ دمشق، علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر (571هـ)، تحقيق عمرو بن غرامه العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ - 1995م.
65. تاريخ مدينة السلام وأخبار مُحَدِّثِيهَا وذكر قُطْانِهَا العلماء من غير أهلها ووارديها "تاريخ بغداد"، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب (463هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م.
66. التحبير في المعجم الكبير، عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (562هـ)، تحقيق منيرة ناجي سالم، رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد، الطبعة الأولى، 1395هـ - 1975م.
67. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (1353هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
68. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، أحمد بن عبد الرحيم ابن العراقي "أبو زرعة" (826هـ)، تحقيق عبد الله نوارة، مكتبة الرشد - الرياض.
69. تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن (804هـ)، تحقيق عبد الله بن سعاف اللحياني، دار حراء - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1406هـ.
70. تحفة المودود بأحكام المولود، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (751هـ)، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان - دمشق، الطبعة الأولى، 1391هـ - 1971م.
71. التحقيق في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن علي بن محمد، أبو الفرج الجوزي (597هـ)، تحقيق سعد عبد الحميد محمد السعدي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.
72. تحرير أحاديث علوم الدين للعرابي، استخراج أبو عبد الله الحداد، دار العاصمة للنشر بالرياض، الطبعة الأولى 1048هـ - 1987م.

73. التدليس والمدلسون، حماد بن محمد الأنصاري (1418هـ)، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
74. تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.
75. التذكرة في علوم الحديث ، عمر بن علي بن أحمد سراج الدين ابن الملقن (804هـ)، علي حسن عبد الحميد، دار عمّار، عُمان، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م
76. التنبيب في الفروع على الوجيز للغزالى، عبد الكريم بن محمد الرافعى، تحقيق أحمد فريد المزیدي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004 م
77. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوى زكي الدين المنذري (656هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ.
78. تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، أحمد بن شعيب النسائي (303هـ)، تحقيق الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1423هـ.
79. تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، أحمد بن شعيب بن علي النسائي (303هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى، 1369هـ.
80. تعجیل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربع، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق إکرام الله إمداد الحق، دار البشائر - بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.
81. التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، سليمان بن خلف بن سعد، أبو الوليد الباقي (474هـ)، تحقيق أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.
- 82.تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" طبقات المدلسين "، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق عاصم القریوتی، مكتبة المنار - عمان، الطبعة الأولى، 1403هـ - 1983م.
83. التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقیمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه، محمد بن حبان بن أحمد البستي (354هـ)، ترتیب الأمیر علی بن بلبان

- 739هـ)، مؤلف التعليقات الحسان محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، دار با وزير للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1424 هـ - 2003م.
84. التفسير من سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور بن شعبة (227هـ)، تحقيق سعد بن عبد العزيز آل حميد، دار الصميدي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1997م.
85. تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986م.
86. التقريب والتبسيط لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (676هـ)، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985 م.
87. التقىد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، محمد بن عبد الغني بن شجاع المعروف بابن نقطة الحنبلي (629هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1408هـ - 1988 م.
88. التكميل لما فات تحريره من إرواء الغليل، صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1996م.
89. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1419هـ. 1989م.
90. تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، مكتبة الرشد - شركة الرياض، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1998م.
91. تلخيص المتشابه في الرسم، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (463هـ)، تحقيق سُكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة: الأولى، 1985 م.
92. تمام المنة في التعليق على فقه السنة، محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، دار الراية، الطبعة الخامسة.

93. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (463هـ)، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوى، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، 1387هـ.
94. تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، 1389هـ - 1969م.
95. التّنويرُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ، مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ صَلَاحٍ، الْكَحَلَانِيُّ ثُمَّ الصَّنْعَانِيُّ، (1182هـ)، تَحْقِيقُ مُحَمَّدِ إِسْحَاقِ، مَكْتَبَةُ دَارِ السَّلَامِ، الرِّيَاضُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، 1432هـ - 2011م.
96. تهذيب الآثار، محمد بن جرير بن غالب، أبو جعفر الطبرى (310هـ)، علي رضا، دار المؤمن للتراث، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م.
97. تهذيب الأسماء واللغات، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (676هـ)، عنيت بنشره شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
98. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، مطبعة دائرة المعارف الناظامية، الهند، الطبعة الأولى، 1326هـ.
99. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن أبو الحاج المزي (742هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، 1400هـ - 1980م.
100. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (370هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 2001م
101. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواية وأنسابهم وألقابهم وكنائهم، محمد بن عبد الله بن مجاهد الشهير بابن ناصر الدين (842هـ)، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.
102. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، عمر بن علي بن أحمد الأنصاري "ابن الملقن"، تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بإشراف خالد الرباط - جمعة فتحى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الطبعة الأولى 1429هـ - 2008م.

103. التيسير بشرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين "المناوي" (1031هـ)، مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م.
104. الثقات، محمد بن حبان البستي (354هـ)، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية بحیدر آباد الہند، الطبعة الأولى، 1393هـ - 1973م.
105. جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبرى (310هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.
106. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، خليل بن كيكلاي بن عبد الله العلائي (761هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية، 1407هـ - 1986م.
107. جامع المسانيد والسنن، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (774هـ)، تحقيق عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1419هـ - 1998م.
108. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله عليه وسلم وسننه وأياته "صحيح البخاري"، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
109. الجامع في الحديث، عبد الله بن وهب بن مسلم (197هـ)، تحقيق مصطفى أبو الخير، دار ابن الجوزي - الرياض، الطبعة الأولى 1416هـ - 1995م.
110. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي (671هـ)، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية، 1384هـ - 1964م.
111. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (327هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحیدر آباد الہند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1271هـ - 1952م.

112. جُمل من أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى بن جابر البَلَذِري (279هـ)، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1996 م.
113. جوامع السيرة، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (456هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار المعارف - مصر، الطبعة الأولى.
114. الجوهر النقي على سنن البيهقي، علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم "ابن التركمانى" (750هـ)، دار الفكر.
115. حاشية السندي على سنن النسائي، محمد بن عبد الهادي نور الدين السندي (1138هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، 1406 هـ - 1986 م.
116. الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، عبد الكريم بن عبد الله الخضير، دار المسلم، الرياض، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1997 م.
117. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبى وشركاه - مصر، الطبعة الأولى 1387 هـ - 1967 م.
118. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني "أبو نعيم" (430هـ)، السعادة - بجوار محافظة مصر، 1394 هـ - 1974 م.
119. حياة الحيوان الكبرى، محمد بن موسى بن عيسى الدميري (808هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1424 هـ.
120. خلاصة البدر المُتّير، عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن (804هـ)، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1410 هـ-1989 م.
121. الدرس في تاريخ المدارس، عبد القادر بن محمد النعيمي (927هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1410 هـ - 1990 م.
122. الدرية في تخريج أحاديث الهدایة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق السيد عبد الله هاشم، دار المعرفة - بيروت.
123. درر العقود الغريدة في تراجم الأعيان المفيدة، تقى الدين أحمد بن علي المقريزى (845هـ)، تحقيق محمد الجليلي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1423 هـ - 2002 م.

124. الدعاء للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني (360هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ.
125. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين بن علي الحُسْرَوْجِرْدِي، أبو بكر البهقي (458هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - 1405هـ.
126. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة - مكة، الطبعة الثانية، 1387هـ - 1967م.
127. ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)، محمد بن طاهر بن علي المقدسي، المعروف بابن القيسراني (507هـ)، تحقيق عبد الرحمن الغريوائي، دار السلف - الرياض، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1996م.
128. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر - بيروت، الطبعة الرابعة، 1410هـ، 1990م.
129. ذيل الدرر الكامنة في أعيان المائة التاسعة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عدنان درويش، معهد المخطوطات العربية، 1412هـ - 1992م.
130. الذيل على رفع الإصر أو بغية العلماء والرواة، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق جودة هلال وزميليه.
131. ذيل لب الباب في تحرير الأنساب، أحمد بن محمد ابن إبراهيم الأزهري (1086هـ)، تحقيق شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة الأولى، 1432هـ - 2011م.
132. ذيل ميزان الاعتدال، زين الدين عبد الرحيم العراقي (806هـ)، تحقيق علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م.
133. رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سنّه، أبو داود سليمان الأشعث، تحقيق محمد الصباغ، الدار العربية، بيروت.
134. رفع الإصر عن قضاة مصر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1998م.

135. الرواية عن سعيد بن أبي عروبة ممن ورد فيهم ما يميز حديثهم عنه فهو قبل الاختلاط أمه، حاتم بن عارف الشريفي، مجلة جامعة أم القرى ج 16، العدد 28 شوال 1424هـ.
136. الروض الداني (المعجم الصغير)، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني (360هـ)، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمير، المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.
137. روضة الطالبين وعدة المفتين، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (676هـ)، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، الطبعة الثالثة، 1412هـ - 1991م.
138. السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راوين عن شيخ واحد، أحمد بن علي بن ثابت " الخطيب البغدادي (463هـ)"، تحقيق محمد بن مطر الزهراني، دار الصميدي، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1421هـ-2000م.
139. سبل السلام، محمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني ثم الصنعاني (1182هـ)، دار الحديث.
140. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى: 1415هـ - 1995م.
141. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1412هـ-1992م.
142. معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (643هـ)، تحقيق عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م.
143. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، (273هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
144. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (275هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
145. سنن الترمذى، محمد بن عيسى بن سورة الترمذى، (279هـ)، تحقيق أحمد شاكر وأخرين، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1395هـ - 1975م.

146. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (385هـ)، تحقيق شعيب الارنؤوط، وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2004م.
147. السنن الصغرى للنسائي، أحمد بن شعيب بن علي النسائي (303هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، 1406هـ-1986م.
148. السنن الصغرى للبيهقي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي . باكستان، الطبعة الأولى، 1410هـ-1989م.
149. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي الخسروجرجي، أبو بكر البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الثالثة، 1424هـ-2003م.
150. السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام، محمد بن عبد الواحد، ضياء الدين المقدسي، تحقيق أبي عبد الله حسين بن عكاشه، دار ماجد عسيري للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1425هـ- 2004م.
151. سؤالات ابن الجندى لأبي زكريا يحيى بن معين، يحيى بن معين بن عون (233هـ)، تحقيق أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1408هـ، 1988م.
152. سؤالات أبي بكر البرقانى للدارقطنى في الجرح والتعديل، أحمد بن محمد غالب، المعروف بالبرقانى (425هـ)، تحقيق مجدى السيد ابراهيم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.
153. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (241هـ)، تحقيق زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1414هـ.
154. سؤالات أبي عبد الله بن بکير وغيره للدارقطنى، تحقيق علي حسن عبد الحميد، دار عمار، الطبعة الأولى، 1408هـ-1988م.
155. سؤالات أبي عبيد الأجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود سليمان بن الأشعث (275هـ)، تحقيق محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1403هـ-1983م.
156. سؤالات أبي عبيد الأجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (275هـ)، تحقيق أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى، 1431هـ-2010م.

157. سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء، عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي (264 هـ)، تحقيق أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى، 2009 م.
158. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، علي بن عمر الدارقطني (385 هـ)، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعرفة-الرياض، الطبعة الأولى، 1404 - 1984 م.
159. سؤالات السلمي للدارقطني، محمد بن الحسين النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (412 هـ)، تحقيق سعد بن عبد الله الحميد، خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى، 1427 هـ.
160. سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي الجرجاني (427 هـ)، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبدالقادر، مكتبة المعرفة-الرياض، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1984 م.
161. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، (234 هـ)، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعرفة - الرياض، الطبعة الأولى، 1404 هـ.
162. سؤالات مسعود بن علي السجزي للحاكم، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1408 هـ، 1988 م.
163. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748 هـ)، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1405 هـ - 1985 م.
164. السيرة النبوية على ضوء القرآن والسنة، محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة (1403 هـ)، دار القلم-دمشق، الطبعة الثامنة-1427 هـ.
165. السيرة النبوية، إسماعيل بن عمر بن كثير (774 هـ)، تحقيق مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، 1395 هـ - 1976 م.
166. السيل الجرار المتدقق على حدائق الأزهار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (1250 هـ)، دار ابن حزم، الطبعة الأولى.

167. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنفي، (1089هـ)، تحقق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ-1986م.
168. شرح السنة، الحسين بن مسعود بن محمد البغوي (516هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ-1983م.
169. شرح العقيدة الطحاوية، محمد بن علاء الدين ابن أبي العز الحنفي، (792هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة العاشرة، 1417هـ - 1997م.
170. شرح رياض الصالحين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (1421هـ)، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة 1426هـ.
171. شرح سنن أبي داود، محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني (855هـ)، تحقيق خالد المصري، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ-1999م.
172. شرح صحيح البخاري، ابن بطال علي بن خلف بن عبد الملك (449هـ)، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، 1423هـ - 2003م.
173. شرح علل الترمذى، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنفى (795هـ)، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م.
174. شرح مشكل الآثار، أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوى (321هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى - 1415هـ - 1494م.
175. صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة (311هـ)، تحقيق محمد مصطفى الأعظمى، المكتب الإسلامي - بيروت.
176. صحيح أبي داود - الإمام، محمد ناصر الدين الألبانى، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م.
177. الضعفاء والمتركون، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (597هـ)، تحقيق عبد الله القاضى، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ .

178. الضعفاء والمتروكون، أحمد بن شعيب النسائي (303هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى، 1396هـ.
179. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر السخاوي (902هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
180. طبقات الأولياء، عمر بن علي بن أحمد "ابن الملقن" (804هـ)، تحقيق نور الدين شريبيه، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1415هـ - 1994م.
181. طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ.
182. طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى (526هـ)، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت.
183. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقى الدين السبكي (771هـ)، تحقيق محمود محمد الطناхи، عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1413هـ.
184. طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد، تقى الدين ابن قاضي شهبة (851هـ)، تحقيق الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، 1407هـ.
185. طبقات الشافعية، لأبي بكر بن هداية الله الحسيني (1014هـ)، تحقيق عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1402هـ - 1982م.
186. طبقات الفقهاء الشافعية، عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (643هـ)، تحقيق محى الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.
187. الطهور، أبو عبيدة القاسم بن سلام (224هـ)، تحقيق مشهور حسن محمود سلمان، مكتبة الصحابة، جدة - الشرفية، مكتبة التابعين، سليم الأول - الزيتون، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1994م.
188. العبر في خبر من غير، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت.

189. عَجَالَةُ الْمُبَدِّي وَفَضَالَةُ الْمُنْتَهِي فِي النَّسَبِ، مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنُ عُثْمَانَ، أَبُو بَكْرُ الْحَازِمِي، (584هـ)، تَحْقِيقُ عَبْدِ اللَّهِ كَنْوَنَ، الْهَيْئَةُ الْعَامَّةُ لِشُؤُونِ الْمَطَابِعِ الْأَمْبَرِيَّةِ، الْقَاهِرَةُ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، 1393هـ - 1973م.
190. الْعَرْشُ وَمَا رُوِيَ فِيهِ، مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنُ أَبِي شَيْبَةِ الْعَبَسيِّ (297هـ)، تَحْقِيقُ مُحَمَّدِ بْنِ خَلِيفَةِ التَّمِيمِيِّ، مَكْتَبَةُ الرَّشْدِ، الرِّيَاضُ، الْمُمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، 1418هـ - 1998م.
191. عَلَلُ الْحَدِيثِ لِابْنِ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسِ (327هـ)، تَحْقِيقُ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمِيدِ، خَالِدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَرِيْسِيِّ، طَابُ� الْحَمِيْضِيِّ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، 1427هـ - 2006م.
192. الْعَلَلُ الْمُتَنَاهِيَّ فِي الْأَحَادِيثِ الْوَاهِيَّةِ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، أَبُو الْفَرجِ الْجُوزِيِّ (597هـ)، تَحْقِيقُ إِرْشَادِ الْحَقِّ الْأَثْرِيِّ، إِدَارَةُ الْعِلُومِ الْأَثْرِيَّةِ، فِيْصِلُ آبَادُ، بَاكِسْتَانُ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، 1401هـ - 1981م.
193. الْعَلَلُ الْوَارِدَةُ فِي الْأَحَادِيثِ النَّبُوَّيَّةِ، أَبُو الْحَسَنِ عَلَى بْنِ عُمَرَ الدَّارِقَطْنِيِّ، تَحْقِيقُ مَحْفُوظِ الرَّحْمَنِ زَيْنِ اللَّهِ السَّلْفِيِّ، دَارُ طِبَّةِ - الرِّيَاضُ، الطَّبْعَةُ: الْأُولَى 1405هـ - 1985م.
194. عَمَلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ سُلُوكُ النَّبِيِّ مَعَ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَ وَمَعَاشَرَهُ مَعَ الْعَبَادِ، أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقِ بْنِ أَسْبَاطِ "ابْنِ السُّنْنِ" (364هـ)، تَحْقِيقُ كُوثرِ الْبَرْنَيِّ، دَارُ الْقَبْلَةِ لِلتَّقَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَمَؤْسَسَةِ عِلُومِ الْقَرآنِ - جَدَةَ - بَيْرُوتَ.
195. عَوْنُ الْمَعْبُودِ شَرْحُ سُنْنِ أَبِي دَاؤِدِ، وَمَعْهُ حَاشِيَةُ ابْنِ الْقَيْمِ: تَهذِيبُ سُنْنِ أَبِي دَاؤِدِ وَإِيْضَاحُ عَلَلِهِ وَمَشَكَلَاتِهِ، مُحَمَّدُ أَشْرَفُ بْنُ أَمِيرِ الْعَظِيمِ آبَادِيِّ (1329هـ)، دَارُ الْكِتَبِ الْعُلُومِيَّةِ - بَيْرُوتَ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، 1415هـ.
196. عَيْنُ الْأَثْرِ فِي فُنُونِ الْمَغَازِيِّ وَالشَّمَائِلِ وَالسَّيْرِ، مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنُ مُحَمَّدِ، ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ الْيَعْمَرِيِّ، (734هـ)، تَعْلِيَقُ إِبْرَاهِيمِ مُحَمَّدِ رَمْضَانَ، دَارُ الْقَلْمَنِ - بَيْرُوتَ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، 1414هـ - 1993م.
197. فَتْحُ الْبَارِيِّ شَرْحُ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ، أَحْمَدُ بْنُ عَلَى بْنِ حَجْرِ الْعَسْqلَانِيِّ (852هـ)، دَارُ الْمَعْرِفَةِ - بَيْرُوتَ، 1379هـ.

198. فتح الباري شرح صحيح البخاري، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنفي (795هـ)، تحقيق محمود عبد المقصود، وأخرون، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1996 م.
199. فتح العزيز بشرح الوجيز المسمى بـ "الشرح الكبير"، عبد الكريم بن محمد الرافعي (623هـ)، دار الفكر.
200. فضائل الصحابة، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (241هـ)، تحقيق وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1403 هـ - 1983 م.
201. الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر - سوريا - دمشق.
202. الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، عبد الرحمن بن عبد الخالق اليوسف، مكتبة ابن تيمية، الكويت، الطبعة الثالثة، 1406 هـ - 1986 م.
203. قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (728هـ)، تحقيق ربيع بن هادي المدخلبي، مكتبة الفرقان - عجمان، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001هـ.
204. فرة العينين برفع اليدين في الصلاة، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، (256هـ)، تحقيق أحمد الشريف، دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1983 م.
205. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد بن محمد سعيد بن قاسم، جمال الدين القاسمي (1332هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
206. القواعد، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنفي (795هـ)، دار الكتب العلمية.
207. القولُ الْبَدِيعُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْحَبِيبِ الشَّفِيعِ، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السحاوي (902هـ)، دار الريان للتراث.
208. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، 1413 هـ - 1992 م.
209. الكامل في التاريخ، علي بن أبي الكرم بن عبد الكريم الجزي، عز الدين ابن الأثير (630هـ)، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1997 م.

210. الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني (365هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معاوض، الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ-1997م.
211. كتاب الأمثل في الحديث النبوى، عبد الله بن جعفر بن حيان الأنصارى المعروف بآبي الشيخ الأصبهانى (369هـ)، تحقيق عبد العلي حامد، الدار السلفية - بومباي - الهند، الطبعة الثانية، 1408هـ - 1987م.
212. كتاب الأموال، أبو عبد القاسم بن سلام بن عبد الله (224هـ)، تحقيق خليل محمد هراس، دار الفكر. - بيروت.
213. كتاب الضعفاء، محمد بن عمرو بن موسى، أبو جعفر العقيلي (322هـ)، تحقيق حمدي السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.
214. كتاب الطبقات الكبير، محمد بن سعد بن منيع الزهرى (230هـ)، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2001م.
215. الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، إبراهيم بن محمد بن خليل "سبط ابن العجمي" (841هـ)، تحقيق صبحي السامرائي، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م.
216. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب المشهور باسم حاجي خليفة (1067هـ)، مكتبة المثنى - بغداد ، 1941م.
217. كشف المشكل من حديث الصحيحين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (597هـ)، تحقيق علي حسين البابا، دار الوطن - الرياض.
218. كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، محمد بن عبد الهاذى نور الدين السندي (1138هـ)، دار الجيل - بيروت.
219. الكنى والأسماء، محمد بن أحمد بن حماد بن مسلم الدولابي (310هـ)، تحقيق أبو قتيبة الفارياوى، دار ابن حزم - بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.
220. الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، برکات بن أحمد بن محمد "ابن الكيال" (929هـ)، عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون . بيروت، الطبعة الأولى، 1981م.

221. لب اللباب في تحرير الأنساب، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، دار صادر - بيروت.
222. لحظ الألحوظ بذيل طبقات الحفاظ، محمد بن محمد بن محمد، ابن فهد الشافعي (871هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م.
223. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على ابن منظور (711هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة - 1414هـ.
224. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، دائرة المعرفة النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1390هـ - 1971م.
225. اللمة البدرية في الدولة النصرية، لسان الدين بن الخطيب، تحقيق محمد مسعود حبران، المطبعة السلفية.
226. المبسوط، محمد بن أبي سهل السرخسي (483هـ)، دار المعرفة - بيروت، 1414هـ - 1993م.
227. المجرحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان البستي (354هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى، 1396هـ.
228. مجمع البحرين في زوائد المعجمين "المعجم الأوسط والمعجم الصغير للطبراني"، علي بن أبي بكر الهيثمي (807هـ)، تحقيق عبد القدس بن محمد نذير، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1992م.
229. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (807هـ)، حَقَّةُ وَحْرَجٍ أَحَادِيثُهُ حسين سليم أسد الداراني، دار المأمون للتراث.
230. المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1415هـ - 1994م.
231. مجلل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء الفزويني الرازي، (395هـ)، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية - 1406هـ - 1986م.

232. مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (728هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ - 1995م.
233. المجموع شرح المذهب، محبي الدين يحيى بن شرف النووي (676هـ)، دار الفكر.
234. المحرر في الحديث، محمد بن أحمد بن عبد الهاדי (744هـ)، تحقيق يوسف المرعشلي، وزميليه، دار المعرفة - لبنان - بيروت، الطبعة الثالثة، 1421هـ - 2000م.
235. المحلى بالأثار، علي بن سعيد بن حزم الظاهري (456هـ)، دار الفكر - بيروت.
236. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازى (666هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة الخامسة، 1420هـ - 1999م.
237. مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم ، عمر بن على بن أحمد سراج الدين ابن الملقن، تحقيق عبد الله اللحيدان ، وسعد آل الحميد، دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى (1411هـ).
238. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمُعطلة، الأصل لابن قيم الجوزية (751هـ)، المختصر محمد بن محمد بن عبد الكريم "بن الموصل" (774هـ)، تحقيق سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.
239. مختصر خلافيات البيهقي، أحمد بن فرح بن محمد الإشبيلي (699هـ)، تحقيق ذياب عقل، مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1997م.
240. المختلطين، خليل بن كيكلي المشقي العلائي (761هـ)، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1996م.
241. المخصص، علي بن إسماعيل بن سيده (458هـ)، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1996م.
242. المدخل إلى كتاب الإكليل، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدوهه "أبو عبد الله الحاكم" (405هـ)، تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة - الإسكندرية.

243. المراسيل، أبو داود سليمان بن الأشعث (275هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ.
244. مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاء، عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي (739هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ.
245. مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصاييف، علي بن سلطان محمد، الملا الهروي القاري (1014هـ)، دار الفكر، لبنان - بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م.
246. مساوى الأخلاق ومذومها، محمد بن جعفر بن شاكر الخرائطي (327هـ)، تحقيق مصطفى الشلبي، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1993م.
247. المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله بن حمدوه "الحاكم"، (405هـ)، دار المعرفة - بيروت.
248. مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (204هـ)، تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1999م.
249. مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (307هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الأولى، 1404هـ - 1984م.
250. مسند الدارمي المعروف بـ(سنن الدارمي)، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي (255هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1412هـ - 2000م.
251. مسند الروياني، محمد بن هارون أبو بكر الروياني (307هـ)، تحقيق أيمن علي أبو يمانى، مؤسسة قرطبة - القاهرة، الطبعة الأولى، 1416هـ.
252. مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني (360هـ)، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1984م.
253. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم "صحيح مسلم" ، للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن حجاج النيسابوري (261هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

254. مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، إسماعيل بن عمر بن كثير (774هـ)، تحقيق عبد المعطي قلعي، دار الوفاء - المنصورة، الطبعة الأولى، 1411هـ - 1991م.
255. مسند عبد الله بن عمر، محمد بن إبراهيم بن مسلم الطرسوسي (273هـ)، تحقيق أحمد عرموش، دار النفائس - بيروت، الطبعة الأولى، 1393هـ.
256. المسند، الهيثم بن كلبي بن سريح الشاشي (335هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1410هـ.
257. المسند، للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، (241هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2001م.
258. المسند، محمد بن إدريس الشافعي (204هـ)، الطبعة الأولى 1405هـ - 1980م. دار الكتب العلمية، بيروت.
259. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى بن عمرون البصبي (544هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث.
260. مشكاة المصايخ، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزى (741هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألبانى، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة، 1985م.
261. مصباح الزجاجة في زوايد ابن ماجه، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (840هـ)، تحقيق محمد المنقى الكشناوى، دار العربية - بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ.
262. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي "الفيومي" (770هـ)، المكتبة العلمية - بيروت.
263. المصنف في الأحاديث والآثار، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، (235هـ)، كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.
264. المصنف، عبد الرزاق بن همام بن نافع الصناعي (211هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي - الهند، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ.
265. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، دار العاصمة، دار الغيث - السعودية، الطبعة الأولى، 1419هـ.

266. المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، محمد شرّاب، دار القلم، الدار الشامية - دمشق - بيروت، الطبعة الأولى - 1411 هـ.
267. معالم السنن، حمد بن محمد بن إبراهيم "الخطابي" (388هـ)، المطبعة العلمية - حلب، الطبعة الأولى 1351 هـ - 1932 م.
268. معالم مكة التأريخية والأثرية، عائق بن غيث بن زوير البلادي (1431هـ)، دار مكة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1400 هـ - 1980 م.
269. معجم ابن الأعرابي، أحمد بن محمد بن درهم، أبو سعيد بن الأعرابي (340هـ)، تحقيق عبد المحسن الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1997 م.
270. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني (360هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة.
271. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (626هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، 1995 م.
272. معجم الشيوخ الكبير للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (748هـ)، الدكتور محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م.
273. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني (360هـ)، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة .
274. المعجم المختص بالمحاذيف، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م.
275. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد، أبو عبد البكري (487هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1403 هـ.
276. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (395هـ)، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399 هـ - 1979 م.
277. معجم مؤلفات العلامة ابن الملقن المخطوط بمكتبات المملكة العربية السعودية ، للشيخ ناصر بن سعود السلامة ، دار الفلاح- مصر دار أطلس بالرياض.

278. معرفة التقال من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أحمد بن عبد الله بن صالح العجل (261هـ)، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985 م.
279. معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (430هـ)، تحقيق عادل العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى 1419 هـ - 1998 م.
280. معرفة علوم الحديث، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدوه "الحاكم" (405هـ)، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، 1397 هـ - 1977 م.
281. المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوبي، (277هـ)، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1401 هـ - 1981 م.
282. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تحرير ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، زين الدين العراقي (806هـ)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1426 هـ - 2005 م.
283. المغني في الضعفاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق نور الدين عتر.
284. مفاتيح الغيب، محمد بن عمر بن الحسن الرازى (606هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة - 1420هـ.
285. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (902هـ)، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985 م.
286. مقاييس نقد متون السنة، مسفر غرم الله الدميني، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1984 م.
287. المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، مُقْبِلُ بْنُ هَادِي بْنُ مُقْبِلِ الْوَادِعِي (1422هـ)، دار الآثار للنشر والتوزيع، صنعاء - اليمن، الطبعة الثالثة، 1425 هـ - 2004 م.
288. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، إبراهيم بن محمد ابن مفلح، (884هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، 1410 هـ - 1990 م.
289. المقنع في علوم الحديث، عمر بن علي بن أحمد "ابن الملقن" (804هـ)، عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر - السعودية، الطبعة الأولى، 1413 هـ.

290. من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى 1426هـ - 2005 م.
291. من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال (رواية المروذى)، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (241هـ)، صبحي السامرائي، مكتبة المعرف - الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.
292. المناك، سعيد بن أبي عروبة (156هـ)، تحقيق عامر حسن صبرى، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000 م.
293. مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق محمد زاهد الكوثرى، أبو الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعرفة النعمانية، حيدر آباد الدكن بالهند، الطبعة الثالثة، 1408هـ.
294. مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، مرتضى الزين أَحمد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 1415هـ - 1994م.
295. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الرُّزقاني (1367هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة.
296. المنتخب من كتاب العلل للإمام أحمد للخلال، موقف الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (620هـ)، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1998 م.
297. المنتخب من مسند عبد بن حميد (249هـ)، تحقيق الشيخ مصطفى العدوى، دار بلنسية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1423هـ - 2002م.
298. المنظم في تاريخ الأمم والملوك، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (597هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1992م.
299. المنقى من السنن المسندة، عبد الله بن علي بن الجارود (307هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ.
300. منهاج شرح صحيح مسلم بن الحاج، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (676هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، 1392هـ.

301. منهاج الحافظ ابن الملقن في تعقباته على الحاكم النيسابوري من خلال كتاب البدر المنير في تخریج أحادیث الشرح الكبير، عبد الله كريم عليوي الناصري، مجلة العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، الاصدار 31، سنة 2012م.
302. منهاج النقد عند المحدثين وبليه كتاب التمييز لمسلم، محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، 1410هـ-1990م.
303. منهاج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر الحلبي، دار الفكر دمشق-سوريا، الطبعة الثالثة 1418هـ-1997م.
304. المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباین المنهج، حسن فوزي الصعيدي، رسالة ماجستير، جامعة عین شمس- القاهرة 1421هـ.
305. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوی، محمد بن إبراهيم بن جماعة، بدر الدين (733هـ)، تحقيق محيي الدين رمضان، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية، 1406هـ.
306. المنهل الصافي والمستوفى بعد الواقي، يوسف بن تغري بردي الحنفي (874هـ)، تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
307. المذهب في فقة الإمام الشافعی، إبراهيم بن علي بن يوسف الشیرازی (476هـ)، دار الكتب العلمية.
308. الموعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، أحمد بن علي بن عبد القادر "المقریزی"، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ.
309. الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الطبعة الثانية، دار السلاسل - الكويت، 1427هـ.
310. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف مانع بن حماد الجنهی، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1420هـ.
311. موضح أوهام الجمع والتقرير، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (463هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ.
312. الموقفة في علم مصطلح الحديث، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، 1412هـ.

313. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق علي محمد البحاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1382هـ - 1963م.
314. ناسخ الحديث ومنسوخه، عمر بن أحمد بن عثمان "ابن شاهين" (385هـ)، تحقيق سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.
315. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الحنفي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
316. نزهة الألباب في الألقاب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد العزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ - 1989م.
317. نزهة الناظر في ذكر من حديث عن أبي القاسم البغوي من الحفاظ والأكابر، يحيى بن عبد الله بن علي بن مفرج، المعروف بالرشيد العطار (662هـ)، مشعل المطيري، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1423هـ - 2002م.
318. نزهة النظر في توضيح خيبة الفكر في مصطلح أهل الآخر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق عبد الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى، 1422هـ.
319. النظر في أحكام النظر بحاسة البصر، علي بن محمد بن عبد الملك "ابن القطان الفاسي"، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1994م.
320. نظم العقيان في أعيان الأعيان، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق فيليب حتى المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
321. النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد بن عبد الكريم الجزري "ابن الأثير" (606هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناхи، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م.
322. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد أبو شهبة (1403هـ)، دار الفكر العربي.
323. ويكيبيديا الموسوعة الحرة www.wikipedia.org

فهرس الموضوعات

أ.....	الآلية القرآنية.....
ب.....	إهادء.....
ج	شكر وتقدير.....
ه	مقدمة.....
1	تمهيد ابن الملقن وكتابه "البدر المنير"
2	المبحث الأول ترجمة ابن الملقن
3.....	المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:.....
4.....	المطلب الثاني: مولده ونشأته:.....
5.....	المطلب الثالث: رحلاته العلمية، وشيخوه وتلاميذه.....
8.....	المطلب الرابع: مذهبه الفقهي، وعقيدته.....
10.....	المطلب الخامس: آثاره العلمية، وأقوال العلماء فيه.....
16.....	المطلب السادس: محنته ووفاته.....
17	المبحث الثاني كتاب البدر المنير
18.....	المطلب الأول: أصل الكتاب وموضوعه.....
18.....	المطلب الثاني: أهمية الكتاب.....
21.....	المطلب الثالث: منهج ابن الملقن العام في كتاب البدر المنير
الفصل الأول الدراسة التطبيقية نماذج من الأحاديث التي حكم عليها الإمام ابن الملقن في كتابه "البدر المنير"	29.....
المبحث الأول الحديث الصحيح: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام ابن الملقن	بالصحة
30	
31	المطلب الأول: أحاديث الصحيحين
75.....	المطلب الثاني: أحاديث السنن الأربع التي صححها ابن الملقن.....
138.....	المطلب الثالث: الأحاديث خارج الكتب الستة:.....
المبحث الثاني الحديث الحسن والجيد: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام ابن الملقن بالحسن أو الجودة	156.....
157	المطلب الأول: الأحاديث التي حسن ابن الملقن أسانيدها.....
219	المطلب الثاني: الأحاديث التي جوَّد ابن الملقن أسانيدها.....

المبحث الثالث الحديث الضعيف: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم ابن الملقن على أسانيدها بالضعف	258
الفصل الثاني منهج الإمام ابن الملقن في نقد الأسانيد	473
المقدمة	474
أولاً: تعريف النقد لغة واصطلاحاً	475
ثانياً: أهمية النقد عند المحدثين	476
ثالثاً: مهمة المحدث الناقد	477
المبحث الأول منهج ابن الملقن في تصحيح الأسانيد	478
التمهيد: تعريف الحديث الصحيح عند ابن الملقن وغيره	479
المطلب الأول: منهج ابن الملقن في الحكم على الأسانيد بالصحة	480
المطلب الثاني: مراتب الرواة الذين صلح ابن الملقن أحاديثهم	482
المطلب الثالث: ألفاظ ابن الملقن في التصحيح	483
المبحث الثاني منهج ابن الملقن في تحسين وتجويد الأسانيد	484
المطلب الأول: منهج ابن الملقن في الحكم على الأسانيد بالحسن	491
المطلب الثاني: مراتب الرواة الذين حسن ابن الملقن أحاديثهم	492
المطلب الثالث: منهج ابن الملقن في الحديث الجيد	493
المطلب الرابع: مراتب الرواة الذين جوّد ابن الملقن أحاديثهم	495
المطلب الخامس: ألفاظ ابن الملقن في التحسين و التجويد	496
المبحث الثالث منهج ابن الملقن في تضييف الأسانيد	497
التمهيد: تعريف الحديث الضعيف، الاحتجاج بالحديث الضعيف وشروط العمل به، وارتفاعه	
الحديث الضعيف إلى الحسن لغيره	498
المطلب الأول: منهج ابن الملقن في الحكم على الأسانيد بالضعف	503
المطلب الثاني: ألفاظ ابن الملقن في التضييف	506
الخاتمة	507
الفهارس العامة	512
فهرس الآيات القرآنية	513
فهرس الأحاديث	514
فهرس الرواية المترجم لهم جرحًا وتعديلًا ^(١)	522

545.....	فهرس الأعلام
547.....	ثبات المصادر والمراجع
577.....	فهرس الموضوعات
580	ملخص البحث

مُلْخَصُ الْبَحْثِ

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم، واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.
أما بعد:

فهذا بحث بعنوان: "منهج الإمام ابن الملقن في نقد الأسانيد من خلال كتابه "البدر المنير" دراسة تطبيقية".

انتقت الباحثة مائة وخمسين حديثاً من "كتاب البدر المنير" في تخريج الأحاديث والآثار في الشر الكبير"، وقامت بتخريجها ودراسة أسانيدها حسب أصول البحث العلمي، ومن ثم حاولت استنباط منهج ابن الملقن في الحكم على الأحاديث قبولاً و ردأ.
وجاء البحث في مقدمة و تمهيد و فصلين و خاتمة.

أما المقدمة: فقد تناولت فيها أهمية الموضوع و بواعث اختياره، وأهداف البحث، منهج البحث وطبيعة عمله فيه.

وأما التمهيد: فقد تناولت فيه ابن الملقن وكتابه "البدر المنير". حيث ترجمت للإمام ابن الملقن، وعرفت بكتابه و منهجه فيه.

الفصل الأول: دراسة تطبيقية لنماذج من الأحاديث التي حكم عليها الإمام ابن الملقن في كتابه "البدر المنير".

والفصل الثاني: منهج الإمام ابن الملقن في نقد الأسانيد.

قدمت له بتعريف النقد و أهميته، وقسمته إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تناولت فيه منهج ابن الملقن في تصحيح الأسانيد.

المبحث الثاني: منهج ابن الملقن في تحسين وتجويد الأسانيد.

المبحث الثالث: منهج ابن الملقن في تضعيف الأسانيد.

ثم أنهيت البحث بخاتمة بيّنت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها والتوصيات، وذيلته بالفهارس.

والحمد لله رب العالمين،،،

Abstract

All praise is for Allah the Exalted and may the peace and blessings of Allah's prayers, peace and blessings be upon him and his family and those who faithfully follow in their footsteps until the Day of Resurrection.

To commence,

This research is titled " Imam Ibn al-Molaqqin approach in examining isnaads through his book Al-Badr Al-Muneer" "Impirical Study".

The researcher selected 150 hadiths from the book "Al Badr Al Munir in authenticating hadiths and relics in Sharh al-Kabir", and authenticated and examined the chains of their narrations in accordance with the scientific research determinants, and then sought to infer the approach of Ibn al-Mulaqqin in the validation/non-validation of hadiths.

The research included an introduction, preamble, two chapters, and conclusion.

The introduction: the researcher shed light on the significance of the issue, reasons for choosing the topic, goals of the research, approach and role of the researcher.

Preamble: the researcher focused on Ibn al-Mulaqqin and his book "Al Badr Al Muneer", inserted some translations of imam Ibn al-Mulaqqin's works, and highlighted the content of the book and the relevant approach.

The first chapter: an applied study for examples of hadiths authenticated by imam Ibn al-Mulaqqin in his book "Al Badr Al Muneer".

The second chapter: the approach of Ibn al-Mulaqqin in critically analyzing the chain of narrations.

The researcher first highlighted the definition and importance of critique, and broke down this chapter into three sections as follows:

First section: approach of Ibn al-Mulaqqin in correcting the narration chain

Second section: approach of Ibn al-Mulaqqin in enhancing and improving the compilation of narrations.

Third section: approach of Ibn al-Mulaqqin in recounting weak Hadiths

The research was concluded with a summary implying the most important results and recommendations followed by the index.

Praise be to Allah, Lord of the Worlds